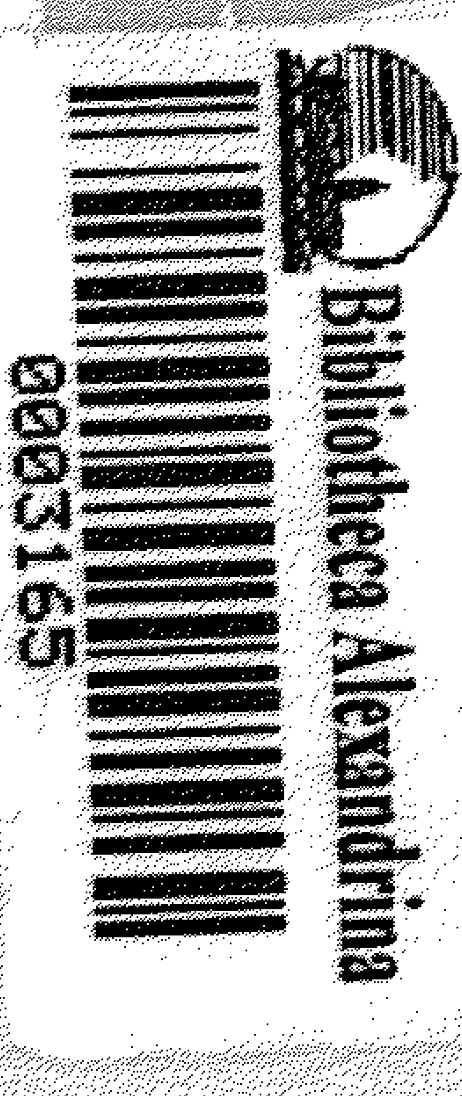
دكتور إبراهيم خضر

الجيش والمجتمع

دراسات في علم الاجتماع العسكري





دار المعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب السابع والسبعون

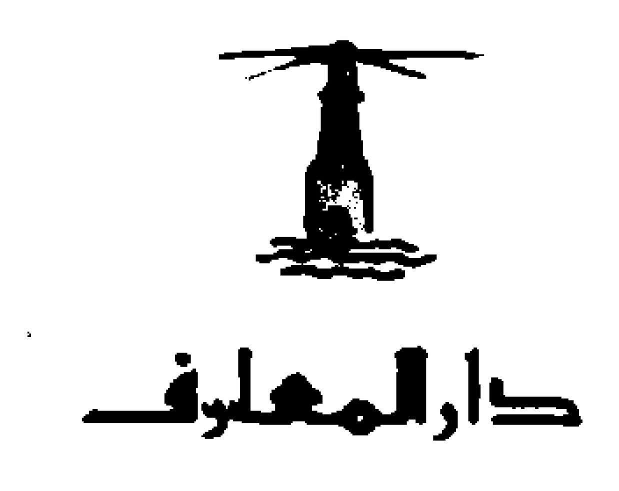
الجيش والمجتمع

دراسات فى علم الاجتماع العسكرى

دكتور أحمد إبراهيم خضر

أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة القاهرة

الطبعة الأولى
١٩٨٥



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

إهداء

إلى روح أمي الغالية
وإلى طفلي الحبيبين محمد ومروة

محتويات الكتاب

تصـــــديـر

بقـلم

الدكتور محمد الجوهرى

نائب رئيس جامعة القاهرة

هذا هو العمل الثانى الذى تقدمه سلسلة علم الاجتماع المعاصر من تأليف الزميل الدكتور احمد ابراهيم خضر، وكان مؤلفه الأول - الذى يحمل رقم ٣٥ فى هذه السلسلة - هو أول كتاب علمى رصين عن علم الاجتماع العسكرى يصدر باللغة العربية.

وقد أوقف الدكتور أحمد خضر حياته وجهده واهتمامه لدراسة موضوعات هذا العلم الجديد على لغتنا العربية، العريق فى التراث السوسيولوجى العالمى، ولذلك جاء هذا العمل الثانى استكمالا لمسيرته المظفرة الموفقة بإذن الله.

ويضم هذا الكتاب المعنون: «الجيش والمجتمع - دراسات فى علم الاجتماع العسكرى» مضمونا يعبر عنه ذلك العنوان أصدق تعبير. فبعد أن قدم لنا فى عمله الأول المدخل، والاطار العام للعلم، نراه يركز فى هذا العمل على دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع.

وقد ضمن هذا الكتاب دراسة مستقلة ذات طابع تاريخى عام تناول فيها تطور علم الاجتماع العسكرى منذ الأربعينات وحتى الثمانينات، وهى فى حقيقة الأمر حقبة التأسيس والإنجاز والازدهار فى تاريخ هذا العلم.

وانتقل بعد ذلك فى عدد من الدراسات ليتناول العلاقة بين الأسرة والجيش، أو التحليل السوسيولوجى للأسرة العسكرية، وقضية عمل المرأة ومشاركتها فى جهد القوات المسلحة.

وكذلك اختص موضوع التقاعد العسكرى بدراسة مستقلة بوصفه يمثل حلقة وصل هامة بين المجالين العسكرى والمدنى، واحتوت هذه الدراسة الهامة أبعادا تطبيقية استوحاها من التجربتين الأمريكية والسودانية. وإن كنا نأمل منه أن يمتد اهتمامه فى المستقبل ليركز على التجربة المصرية فى التقاعد العسكرى شارحا ومحللا ومعلقا، لكى يقدم اسهاما مفيدا لصانع القرار فى مصر.

وتضمن هذا السفر القيم دراسات على درجة عظيمة من الأهمية حول العلاقة بين المجتمع والسياسة بالذات وبين المؤسسة العسكرية، من هذا القبيل الدراسات

السادسة (التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين) والسابعة (عن : العلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى)، والثامنة (عن : التحليل السوسيولوجى للدولة العسكرية).

اما أهم دراسات هذا الكتاب فأعدها الدراسة التاسعة التى تتناول البعد السوسيولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة، بالتطبيق على حرب أكتوبر. فهذه الدراسة وما انطوت عليه من تحليلات هى انجاز طيب وجهد خصب ومعين فكرى لاينضب لمن يهمه أمر هذا المجتمع المصرى، ولمن يتساءل عن رسالة علم الاجتماع فى مجتمعنا. ليطالع كل هؤلاء دراسات هذا الكتاب القيم.

وفقنا الله جميعا الى مافيه خير وطننا العزيز..

محمد الجوهرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا هو مؤلفنا الثانى فى علم الاجتماع العسكرى. تركز الأول على تحليل التنظيم العسكرى فى ضوء نظرية النسق المفتوح. أما هذا المؤلف فيضم تسع دراسات إلى جانب بعض الملاحظات حول المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع بجامعة شيكاغو لعام ١٩٨٣.

يفصل بين المؤلفين ما يقرب من خمس سنوات كنا نتابع فيها عن قرب نمو وتطور هذا الفرع من فروع علم الاجتماع الذى لا يزال يشغل وضعا هامشيا سواء على مستوى القوات المسلحة أو مستوى الجامعات. وقد ساعدنا فى ذلك كثيرا وجودنا كمحاضر زائر فى إحدى الجامعات الأمريكية الأربعة المهتمة بعلم الاجتماع العسكرى وهى جامعة ميرلاند إلى جانب أستاذين متخصصين هما دافيد سيجال David Segal ومادى سيجال Mady Segal ويرجع للأخيرة فضل إمدادنا بالمعلومات والمقالات النادرة وتلك التى لم تطبع بعد فى موضوعين تخصصت فيهما وهما المرأة والأسرة العسكرية، ويعتبر هذان الموضوعان من القضايا الساخنة فى علم الاجتماع العسكرى اليوم.

وتختلف الدراسة الأولى فى هذا المؤلف اختلافا جذريا عن الفصل الذى عرضناه فى كتابنا الأول إذا تمكنا فى زيارتنا الثانية للولايات المتحدة من الحصول على المعلومات التى لم نتمكن من الحصول عليها فى الزيارة الأولى مما أتاح لنا تحليل نمو وتطور علم الاجتماع العسكرى بنوع من الشمول والتفصيل والعمق.

أما الدراسة الرابعة عن التقاعد العسكرى فقد حصلنا على معظم مادتها من الأكاديمية الطبية الأمريكية بفرجينيا ومن كلية الطب بجامعة جورج واشنطن وقد يعود ذلك إلى هذا الارتباط الظاهر بين التقاعد والانهيارات العصبية النفسية التى تحدث للأمريكيين أثر إحالتهم للتقاعد بعد حياة حافلة بالعمل والحركة.

وقد أجرينا دراسة مقارنة لمشكلة التقاعد بين الضباط الأمريكيين والسودانيين راعينا فيها اختلاف الثقافة وأثر ذلك على استجابة الضباط لأزمة التقاعد.

والدراسة الخامسة عبارة عن عرض وتحليل ببليوجرافى لأكثر من مائتين وخمسين مرجعاً فى سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية اتبعناها بأربع دراسات مرتبطة به حللت الدراسة الأولى الدور السياسى للعسكريين وحاولت

الدراسة الثانية أن تقف على مدى صلاحية البناء الاجتماعى لإفراز استراتيجية عسكرية تضعها القوات المسلحة موضع التنفيذ. وقد وضعنا فى هذه الدراسة نموذجا تحليليا خاصا عرضناه على الدكتور هيج Haig رئيس قسم الاجتماع بجامعة ميرلاند وعلى الدكتور سيجال. وقد اعتبره الأخير نموذجا لنظرة مستقلة للعالم الثالث عن دور القوتين العظيمتين. وفى الدراسة الرابعة قابلنا بين تحليل هارولد لازويل Laswell للدولة العسكرية و ردّ. ريموند آرون Aron أستاذ الاجتماع بالسوربون عليه بالرغم من الأربعين عاما التى تفرق بين التحليل والرد.

واخترنا فى الدراسة الأخيرة نظرية يوكوف Yokov عن الحرب المحدودة وطبقناها على وثيقة عن حرب أكتوبر عثرنا عليها فى جامعة جورج تاون وخرجنا بنتيجة مؤداها أن العلاقات بين قادة الحرب لا تؤدى إلى تحقيق نتائج عسكرية لا تتفق مع الاستراتيجية الموضوعة مسبقا من قبل القوتين العظميين.

وأخيرا هناك ملاحظات طرحناها حول مناقشات المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع الذى عقد بجامعة شيكاغو فى عام ١٩٨٣.

والواقع انه لا يمكن بأى حال من الأحوال إغفال الدور الكبير الذى أسهمت به استاذتنا الفاضلة الدكتورة حكمت ابوزيد فى حياتنا العلمية منذ ثمانية عشر عاما ومن اللحظة الأولى التى شعرت فيها أن تخصصنا فى هذا الفرع من فروع علم الاجتماع يمكن أن يثمر عن شىء له قيمة ولعل هذا المؤلف دليل واضح على صدق حدسها. وتشهد مكتبة البروفيسور جانوتز عميد الاجتماع العسكرى فى العالم على ذلك إذ وجدناه محتفظا بالمراجع التى أمدتنا بها الدكتورة حكمت أبوزيد فى مكتبته الخاصة بقسم الاجتماع بجامعة شيكاغو.

والواقع أن مسيرتنا فى هذا التخصص كادت أن تتوقف تماما لو أن الله قد قيض لنا أستاذنا الدكتور محمد الجوهرى – الذى أولانا برعاية مخلصة ثبتت أقدامنا على الطريق وجعلتنا أكثر إقداما وأكثر جراة واكثر تصميما على مواصلة السير فيه... أزال عنا الدكتور محمد الجوهرى كل الرواسب التى كانت تعوق استمرارنا فى هذا الميدان وقدمنا إلى مجتمع علم الاجتماع فى مصر والعالم العربى ونشر لنا أكثر المقالات حساسية تلك التى تحرج الأساتذة الأمريكيون فى نشرها ووقف إلى جانبنا بتوجيهاته وإرشاداته ومساعداته.. ولا نعتقد أن كلماتنا مهما كانت يمكن أن تفيه ولو القليل من حقه.

جزى الله عنا هذين الأستاذين الفاضلين خير الجزاء..

احمد خضر

القاهرة مايو ١٩٨٥

الدراسة الأولى

علم الاجتماع العسكرى من الأربعينات حتى الثمانينات

على الرغم من أن هناك ميادينا مختلفة فى علم الاجتماع تتعرض لدراسة القوات المسلحة مثل علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع المهنى وعلم اجتماع الصراع وعلم اجتماع التنظيم فإن علم الاجتماع العسكرى يعتبر أحد الميادين الفرعية المميزة فى علم الاجتماع لكنه لا يزال يحتل وضعا هامشيا فى دائرة هذا العلم بالرغم من هذه الزيادة الملحوظة فى البحوث التى أجريت فيه[١] وظهور مجلتين متخصصتين فى دراساته[٢] بالاضافة إلى الجهود المكثفة لجماعة سمنار القوات المسلحة والمجتمع.[٣].

ولما كان علماء الاجتماع العسكرى الأوائل يرون أن حدود ميدان هذا العلم فضفاضه فقد ركزوا على القضايا ذات الاهتمام التقليدى التى افادت دراستها فى فهم الطبيعة الداخلية للتنظيم العسكرى، لكنهم كانوا يعتقدون فى الوقت ذاته بأن هناك حاجة إلى فهم أكثر شمولا يضم تحته هذا الإطار السوسيولوجى السياسى الذى يركز على العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع والكيفية التى تؤثر بها العملية السياسية على الجيش وكيف يؤثر الجيش على السياسة والمجتمع وكيف ينجح فى القرارات اليومية والدولية وفى عملية الحكم ذاتها وهل يعتبر الجيش عميلا للدولة أو للصفوة الحاكمة. وكانوا يرون أيضاً أنه طالما أن الجيش هو مصدر الانفاق

---

(١) قد يعود ذلك إلى أن الناس يربطون عادة بين علم الأجتماع العسكرى ومفهوم الحرب خاصة إذا كان مفهوم الحرب غير مقبول لديهم أساساً وقد يعود أيضاً إلى أن الميدان نفسه له تشعبات عديدة بحيث تدخل دراساته فى ميادين عدة مثل مشاكل القوة البشرية والطب النفسى الاجتماعى وإدارة المسرحين أو حتى تحت تعليم فصائل الدفاع المدنية. (أنظر الأسباب الأساسية فى كتابنا علم الاجتماع العسكرى ص ٣٦).

(٢) هاتان المجلتان هما:
- Armed Forces and Society
- Journal of Political and Military Sociology.

(٣) أسس موريس جانوتز Mooris Janowitz هذا السمنار فى عام ١٩٦٩ بمساعدة مؤسسة راسل ساج Russel Sage وأصبح فيما بعد المنطلق الأساسى لدراسات العلماء الاجتماعيين وبحوثهم عن القوات المسلحة وما يرتبط بها من قضايا. (أنظر نشأة وتطور هذا السمنار فى كتابنا ص ٤٥).

ويطلق على هذا السمنار اختصارا (INS)
Inter-University Seminar on Armed Forces and Society.

الأساسى فى الميزانية القومية وهو الذى يتعامل مع قضايا الحرب والسلام ويتخصص فى إدارة وسائل العنف المنظم فإن لأفعاله متضمنات أخلاقية وإيديولوجية واقتصادية واسعة يجب أن توضع فى الاعتبار عند أى دراسة تجرى عليه.

وتعتبر السعة الأيديولوجية المميزة لعلماء الاجتماع العسكرى التزامهم بالافتراض القائل بأن تطبيق المعرفة السوسيولوجية ومناهج البحث فيها سوف يزيد من فاعلية التنظيم العسكرى، ولهذا وجدنا الكثير من الباحثين يهتمون بكفاءة التنظيم وان كان هناك فريق آخر يرى ان المؤسسة العسكرية هى أحد المظاهر الهامة لثقافة المجتمع ومن ثم لم يعمل هذا الفريق مباشرة فى الأقسام العسكرية وامكنه بذلك تجنب التفاعل مع الجيش الذى يؤدى وظيفته كنسق منعزل عن البحوث المدنية.

من هنا تبين لنا كيف اعتمد علماء الاجتماع العسكرى على منظورين اساسيين هما : استخدام نظريات ونتائج علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فى العمل على زيادة كفاءة وفاعلية التنظيم العسكرى وثانيهما دراسة القوات المسلحة كمؤسسة اجتماعية ذات تشعبات سياسية ومجتمعيه واسعة أى باعتبارها وحدات قومية تعكس التأثيرات السياسية والثقافية والتاريخية للمجتمع. ويمكن التعبير عن هذين المنظورين بالمصطلحات الحديثة بالمدخل البنائى والمدخل الثقافى.

ولما أصبحت الحروب التقليدية والجيوش الكبيرة فى العصر النووى لا وظيفية إلى حد ما فإن الباحثين يرون أن ميدان العلم يجب أن يمتد لدراسة التشكيلات الاجتماعية والحركات شبه العسكرية وغير التقليدية والأنماط الأخرى من الحروب مثل حرب العصابات وكذلك أيضا دراسة أعمال المخابرات والاغتيال السياسى.

والمظهر الوحيد المميز لعلم الاجتماع العسكرى هو أنه يطبق على اناس عسكريين ويدعمه التنظيم العسكرى ويستخدم لحل المشاكل العسكرية. وهناك بعض الخلط بينه وبين علم اجتماع الحرب، والواقع أن الارتباط بينهما ليس ارتباطاً وثيقاً[١] فلعلم اجتماع الحرب تاريخ طويل نسبيا كميدان للدراسة تضمن جهودا لتحليل الصراع والحرب كعمليات اجتماعية واعتبار الحرب ظاهرة من ظواهر السلوك الإنسانى. كما توصل علماء اجتماع الحرب إلى افتراضات عديدة منها :

---

(١) اعتبر كيرت لانج Lang أن دراسة الحرب أحد ميادين علم الاجتماع العسكرى. (انظر كتابنا ص ٤٠).

١ - ان الحرب عميقة الجذور فى الغرائز البشرية ولا يمكن استئصالها بسبب الطبيعة الانسانية غير المتغيرة.

٢ - ان الحرب كعملية ترتبط بمراحل معينة من مراحل تطور المدنية.

٣ - ان الحرب سلوك لا وظيفى طالما أنها تؤدى إلى تفكك اجتماعى وإلى تدمير كل المشتركين فيها.

٤ - إن الحرب تثير الخلق والابداع الذى يمكن أن يؤدى إلى تطور الإنتاج فى حالة السلم وإلى التدمير فى حالة الحرب.

وليس من الضرورى لعلماء الاجتماع العسكرى أن يبحثوا عن حلول لوجهات النظر المختلفة هذه لكنهم يضعونها فى اعتبارهم عندما يتعلق الأمر بقيمهم المهنية والشخصية وذلك بحكم احتوائهم فى دراسات علم الاجتماع العسكرى.

ورأى علماء الاجتماع العسكرى الأوائل إن ميادين البحوث التى كان للباحثين فيها إسهامات بارزة هى نفس ميادين علم الاجتماع العسكرى، وقد حددوها على النحو التالى:

أولاً: فى التنظيم الإنسانى:

١ - **بحوث اتجاهات الأفراد العسكريين**: أمكن لهذه البحوث أن تحدد العوامل التى ساهمت فى ارتفاع وانخفاض المعنويات واهتمامات وحاجات الأفراد العسكريين ورضاهم عن أعمالهم.

٢ - **دراسات عن التفاعل بين أفراد الثكنات والمواقع العسكرية والمجتمعات المدنية القريبة**: وقد وجهت نتائج هذه الدراسات نحو تطوير الأنشطة والأتجاهات المتبادلة بينهما.

٣ - **دراسات عن التفاعل بين الوحدات العسكرية ومجتمعات ما وراء البحار**: حاولت هذه الدراسات ان تقف على مواقع التوتر المحتمل وأن تحدد مناهج مواجهتها.

٤ - **دراسات اعتبرت التنظيمات العسكرية تنظيمات كبيرة الحجم يمكن ان تطبق منها تكنيكات ومداخل علم الاجتماع الصناعى.**

٥ - **دراسات الجماعة الصغيرة**: كالسرايا والأسراب والاطقم وقد القت هذه الدراسات الضوء على تكوين وانماط القيادة والتدريب ومحكات الانجاز فى الوحدات العسكرية الضاغطة.

٦ - دراسات على الانجاز العسكرى فى البيئات الضاغطة وغير العادية.

ثانيًا: فى حاجات ومصادر القوة البشرية:

١ - **بحوث عن احتياجات القوة البشرية**: وجهت هذه البحوث نحو تطوير المناهج الخاصة بتحليل احتياجات الاسلحة من المهارات والاستعدادات وكيف يمكن أن تفى القطاعات المدنية بهذه الاحتياجات.

٢ - **دراسات عن ديموجرافية التنظيمات العسكرية**: نجحت هذه الدراسات فى تقديم العديد من المعلومات عن تكوين واستقرار الوحدات العسكرية.

٣ - **بحوث عن القوة البشرية والسكانية الأجنبية**: حاولت هذه البحوث أن تطور تكنيكات أمكن استخدامها فى المناطق التى لا تتوافر عنها بيانات ديموجرافية يمكن الاعتماد عليها، ولإعطاء تقديرات عن حجم وتكوين سكان الدول الأجنبية ووحداتها الفرعية.

ثالثاً: بحوث عن التخطيط والمخابرات:

١ - **تحليلات عن الانساق الاجتماعية الأجنبية**: تفيد هذه التحليلات فى التنبؤ بالطرق التى سوف تستجيب لها المجتمعات الأجنبية لمجموعة مختارة من المثيرات التى قد تكون متوقعة أو متعمدة.

٢ - **تطوير تكنيكات عن جمع بيانات للمخابرات**: ترتبط بالنواحى الانسانية للانساق الاجتماعية الاجنبية معتمدة على مناهج المقابلات والتحليلات والصور التفسيرية.

٣ - **تطوير تكنيكات لتوصيل اهداف الدولة إلى الأصدقاء والمحايدين والأعداء**: ويدرس ذلك عادة فى ميدان البحوث النفسية.

٤ - **تطوير بحوث لجمع معلومات سياسية واجتماعية عن سكان البلاد الأجنبية**: تفيد فى التخطيط العسكرى وغيرها.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن بحوث القوات المسلحة والمجتمع فى الدول الشيوعية[١] تنتمى إلى علم الاجتماع المعرفى اكثر منها لعلم الاجتماع العسكرى ويهتم الكتاب الاشتراكيون الذين يكتبون عن الجيش بالتحولات الطبقية الناجحة للقيادة الاشتراكية والعلاقات المنسجمة بين الدولة والحزب والقوات المسلحة. فى

(١) انظر علم الاجتماع العسكرى فى يوغسلافيا كنموذج للدول الشيوعية فى كتابنا ص ٤٨.

حين يهتم الكتاب الغربيون الذين يحللون الجيوش الاشتراكية بالأشكال التنظيمية لفترة ما قبل الاشتراكية والضغوط الناتجة عن العلاقات بين الجيش والحزب.

وقد حاول ما كينل Mcnale فى السبعينات أن يحصى البحوث والمقالات التى كتبت فى علم الاجتماع العسكرى، وبعد أن وردت إليه هذه البحوث والمقالات.

قسمها إلى ثلاثة أنواع على النحو التالى:

١ - مقالات تنظر إلى الجيش على أنه شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى يمكن أن يحلل بواسطة المناهج والنظريات التقليدية.

٢ - مقالات تنظر إلى الجيش والسلوك العسكرى على أنه شكل من أشكال السلوك الشاذ الذى يجب أن يحظى بالتحليل.

٣ - مقالات تحلل الجيش كمؤسسة اجتماعية أساسية تؤثر على المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وغلب الاتجاه التحليلى على المقالات التى وصلت لماكنيل من الأفراد العسكريين وتناولت الكيفية التى يؤدى بها الجيش وظيفته وكيف يتعامل مع أدواره المتغيرة وعكست بعض الكتابات الاتجاه المعبر عن نمو احتمالات انعزال الصفوة العسكرية. ورأى جارنير Garnier أن هذه الامكانية واضحة ومميزة إلا أن موسكس Moskos رفض ذلك، ورأى القزاز فى دراسته عن الجيش الإسرائيلى أن ذلك غير ممكن فى مجتمع مثل إسرائيل.

أما عن الدراسات عَبْرَ الثقافية التى تناولت الاتجاهات العامة نحو الجيش أشار ماكنيل إلى دراسة هانسن Hansen عن اتجاه الشعب فى شيلى نحو الجيش وادواره الدفاعية والمدنية وفى الحفاظ على النظام الداخلى ورأى أن الجيش فى شيلى كأى جيش فى أمريكا اللاتينية ليس له دور حقيقى فى الدفاع عن البلاد فى حين أن الشعب لا يزال ينظر إلى الدفاع على أنه الوظيفة الأساسية للجيش ولهذا لا يعول ماكنيل كثيرا على اقتحام الجيش ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن للجيش دور أساسى يجب أن يلعبه.

ووصلت إلى ماكينل مقالة طريفه حاول فيها صاحبها أن يدرس الوظائف التى تؤديها ميداليات الشرف التى يمنحها الكونجرس للأفراد العسكريين وتبين له أن هذه الوظائف هى الدعاية والروح المعنوية وتعزيز السياق المهنى.

وتمثل سلسلة هذه المقالات الاتجاهات المختلفة لأصحابها إلا أنها تعتبر مع ذلك امثلة طيبة لميادين إضافية لعلم الاجتماع العسكرى على النحو التالى:

(أ) دراسات عبر ثقافية عن التنظيمات العسكرية : اجريت هذه الدراسات المقارنة وفقا لمتغيرات الأساس الاجتماعى وسياسات التجنيد والإيديولوجيات والدور الذى تلعبه فى المجتمعات المختلفة. ويرى الباحثون أن الدراسات فى هذا الميدان تساعد على تطوير منظورات جديدة عن القوات المسلحة والطرق التى تتكامل بها مع المجتمع الأكبر.

(ب) دراسات عن انعزال الصفوة العسكرية : أجريت هذه الدراسات عن العمليات التى تتقلد بها الصفوة العسكرية زمام النظام السياسى ولماذا تلجأ إلى ذلك إلا أنها ابتعدت عن تناول الموضوعات المتعلقة بالأصول الطبقية الاجتماعية للضباط وطبيعة النظام السياسى كمتغيرات سببية ولكنها انتفعت كثيراً بالتفسيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل اعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية أمراً محدداً للايديولوجية العسكرية وليس العكس. وقد تطور هذا الجانب من البحوث على مستوى النماذج والمناهج ايضا.

(جـ) دراسات عن تاثير الجيش على النسق الاجتماعى الكلى : تأثر هذا النوع من البحوث بالمنظور الصراعى لكنه ابتعد عن التركيز على الكيفية التى يؤثر بها الجيش على المجتمع وكيف يحقق وظائفه الأساسية.

(د) دراسات تنظر إلى الجيش كمؤسسة دائمة التغير : حاولت هذه الدراسات أن تشرح وتحلل الأدوار الجديدة التى يطور بها الجيش نفسه. وتتميز هذه الدراسات بالجرأة فى نقد أدوار الجيش مثل أدوار الأمن الداخلى وحل قضايا التعليم والصحة والرفاهية.

(هـ) دراسات تعتمد على مناهج العلوم المختلفة فى دراستها عن القوات المسلحة : مثل علم الاقتصاد والسياسة والعلوم العسكرية وغيرها.

هذا ولا يزال علم الاجتماع العسكرى غير معروف نسبيا وغير مدرج أيضا فى مقررات المناهج التعليمية والمراجع الأساسية فى الجامعات. وتبين المسوح التى اجرتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع أنه لم يكن هناك حتى عام ١٩٧٤ سوى تسع مقررات دراسية فى علم الاجتماع العسكرى لمراحل ما قبل التخرج وثلاث مقررات لمرحلة الدراسات العليا. ولم يكن هناك فى ١٩٦٩ سوى قسم اجتماع واحد فى كل الجامعات الأمريكية يعترف بعلم الاجتماع العسكرى كأحد الميادين التخصصية وارتفع هذا العدد إلى أربع فى ١٩٧٠ ثم إلى احد عشر فى عامى ١٩٧١ - ١٩٧٢ إلا أن هذه الأعداد قد انخفضت نسبيا بين عامى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ووصل عدد أقسام الاجتماع التى كانت تعترف بعلم الاجتماع

العسكرى كأحد ميادين التخصص إلى تسعة أقسام فقط من بين مائتين وست عشر فى عام ١٩٧٥.

وكانت الموضوعات التى تدرس فن علم الاجتماع العسكرى هى الجيش كنسق وكتنظيم وكمؤسسة وعلاقته وتأثيره على المؤسسات الأخرى والعلاقات المدنية العسكرية مع التركيز على المركب العسكرى الصناعى والانقلابات والثورات إلى جانب بعض المفاهيم الأخرى مثل المهنية والسياق المهنى وتجنيد القوة البشرية.

ولم تدرس الكليات والأكاديميات العسكرية علم الاجتماع العسكرى على المستوى الرسمى كما لم يكن يوجد بها أقسام للاجتماع ولهذا كان علم الاجتماع العسكرى هامشيا بالنسبة للقوات المسلحة كحالة فى الجامعات. وكان اتجاه الأكاديميات العسكرية سيكلوجيا أكثر منه سوسيولوجيا باستثناء هذا الجانب من المقررات الأكاديمية التى تركز على القيادة وتهتم بالتداخل بين الجيش والمجتمع والآثار المجتمعية على عمليات القيادة.

ويضم المنهج التعليمى فى الأكاديمية البحرية الأمريكية مقررات عن العلاقات المدنية العسكرية وكذلك عن سياسات الدول النامية وبعض الموضوعات الأخرى المرتبطة بعلم الأجتماع العسكرى أما الأكاديمية الجوية فقد كانت تعقد سمنارًا يحقق التداخل بين العلوم المختلفة تحت عنوان «الجيش فى المجتمع المتطور» ويشمل هذا السمنار بعض الموضوعات مثل العقل العسكرى والمهنية ونفسية الجيش والحرب والسياسة والجندى المهنى والمركب العسكرى الصناعى الأكاديمى السياسى.

أما كلية القادة والأركان وكلية الحرب الجوية فقد ضمتا فى مناهجهما التعليمية بعض الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع العسكرى مثل القيادة والإدارة والتنظيم والاستراتيجية ودور الجيش فى المجتمع.

ويقول دافيد سيجال D. Segal الرئيس السابق لهيئة بحوث الجيش الأمريكى للعلوم الاجتماعية والسلوكية إنه حتى عام ١٩٧٥ لم يكن هناك سوى عشرة باحثين سوسيولوجين فى الجيش الأمريكى وواحد فى القوات الجوية وآخر فى القوات البحرية.

وصحيح ان بحوث علم الاجتماع العسكرى كانت أكثر تقدما بالمقارنة مع مجالات تدريسه لكنها تظل مع ذلك متخلفة فى كيفيتها ونوعيتها عن الميادين الأخرى فى علم الاجتماع.

وتبين المسوح التى أجريت فى الملخصات الدورية السوسيولوجية Sociological

Abstract فى منتصف الخمسينات أن ٣٪ فقط من الموضوعات التى عرضت فيها يمكن تصنيفها على أنها موضوعات تدخل فى دائرة علم الاجتماع العسكرى ولم يظهر علم الاجتماع العسكرى فى قائمة محتويات هذه الملخصات الدورية إلا فى عام ١٩٦١، ولاحظ ستوس Stauss أن نصف هذه الموضوعات قد كتبها با حثون أجانب مما قلل من عدد المقالات المتاحة للسوسيولوجيين الأمريكيين. وكانت أكبر محتويات قوائم علم الاجتماع العسكرى ذات طبيعة سياسية واشتملت على مقالات فى السياسة والعلاقات الحكومية بحيث كان من الصعب تمييزها عن تلك التى تندرج تحت موضوعات علم الاجتماع السياسى وكانت اكثر الموضوعات تواليًا تلك التى تتناول المظاهر التنظيمية والتكنولوجية والاتجاهات نحو النسق العسكرى ووجد ستوس ايضاً عند مقارنته خمسا من الميادين الفرعية المدرجة فى هذه الملخصات أن علم الاجتماع العسكرى كان اقلها تمثيلاً.

وبالنظر إلى كم المقالات التى كتبت فى المجلتين الاساسيتين فى علم الاجتماع وهما :

- American Journal of Sociology
- American Sociological Review

يمكن القول أنهما لم تخصصا مساحة كبيرة لعلم الاجتماع العسكرى.

ويوضح الجدول الآتى عدد المقالات التى كتبت فى هاتين الدوريتين منذ بدايتها حتى عام ١٩٧٤ :

الموضوعات	١٨٩٠ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٤
الموضوعات المتعلقة بالحرب	٢٣ –	٢٦ ٢٥	٤ ١٣	٢ ٢	– –	٢ –
الموضوعات المتعلقة بالقوات المسلحة	٤ –	٦ ٣	٢٦ ١٥	١ ٥	٢ –	٩ ٣

هذا ويلاحظ أن الكتابات التى كتبت عن الحرب وعن الجيش قد أجريت خلال أو بعد الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة.

وطبع فى عام ١٩٦٤ فى مجلة A.J.S عدد خاص تحت عنوان السلوك البشرى فى المجتمع العسكرى وشملت فهارس مجلة A.S.R موضوعات فى علم الاجتماع العسكرى عن الخدمة العسكرية والمسرحين. وكانت هناك فى الفترة بين ١٩٧١ - ١٩٧٤ ثلاث مقالات أخرى فى نفس المجلة عن الجيش اليونانى واثنين عن مكانة المسرحين والدخول المدنية. وزاد عن المقالات التى كتبت فى مجلة A.J.S فى السبعينات ووصل إلى تسع وثلاثين مقالة ضمت موضوعات عن الجيش والحالة العسكرية والجنود. وكتبت فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٤ فى نفس المجلة تسع مقالات وتعليقات فى موضوعات ترتبط بالمركب العسكرى الصناعى والتنظيم العسكرى والمسرحين السود والتنشئة فى القوات الجوية والمراة العسكرية والانفاق العسكرى والانقلابات العسكرية والاتجاهات التسلطية.

هناك بعض الإسهامات النظرية والتطبيقية التى تعتبر حجر الزاوية فى تطور علم الاجتماع العسكرى وإن ارتبطت بعلم النفس الاجتماعى كبحوث الجندى الأمريكى The American Soldier أو بالسياسة مثل مؤلف هانتجتون Huntington عن الجندى والدولة The Soldier and The State ويعتبر هانتجتون أول من عالج العلاقات المدنية العسكرية كميدان مميز ومنفصل من الظواهر السياسية فى سياق تاريخى.

وهناك أيضا المؤلف الشهير لجانوتز عن الجندى المهنى THE Professional Soldier ويحتوى هذا المؤلف على مقولات مختصرة لافتراضات عامة ومتعددة عن الاتجاهات التنظيمية فى المؤسسة العسكرية كما يعالج بعض الموضوعات مثل التفاعل بين التسلسل الرئاسى والسلطة فى الجيش وطبيعة الأدوار العسكرية ومكان الجماعات الأولية فى التنظيم العسكرى ووسائل الضبط التنظيمى وعلاقة الجندى بحتميات السياسة الخارجية وتكمن القيمة الأساسية لهذا المؤلف فى أنه يعتبر نقطة انطلاق أساسية لأى مهتم بالتغيرات الحديثة فى بناء الحياة السياسية.

ودرس جانوتز فى الطبعة الثانية من الكتاب الحياة المهنية العسكرية والبناء التنظيمى والقيادة العسكرية كما استعان بالمنهج التاريخى والوثائق والمقابلات المتعمقة مع جنرالات وادميرالات الجيش والبحرية وهيئة الأركان العليا.

وتعتبر دراسة موسكس Moskos فى كتابة عن المجند الأمريكى The American Enlisted Men أول دراسة شاملة ومختصرة عن الرتب الأخرى من غير الضباط الأمريكيين فى الحرب العالمية الثانية ونجح موسكس فى الاستفادة من التحليلات السوسيولوجية المختلفة التى طبقها على مختلف المظاهر التنظيمية والمؤسسية للقوات المسلحة والمجتمع بصورة فاقت جهود الباحثين فى دراسات الجندى الأمريكى.

وهناك جهود نظرية أخرى لا يمكن إغفالها لدورها البارز فى تطور علم الاجتماع العسكرى مثل مؤلف اندرسكى Andreski عن التنظيم العسكرى والمجتمع Military Organization and Society ومؤلف سبيير Spiere عن النظام الاجتماعى ومخاطر الحرب Social Order and The Risks of Wer فى المؤلف الأول قام اندرسكى باستخدام المدخل الميكروسوسيولجى والمقارن فى دراسة الجيش والمجتمع فى حين احتوى المؤلف الثانى على العديد من الموضوعات المرتبطة بقلم الاجتماع العسكرى.

وقد لاحظ سلاتر Slater فى مقالة له فى عام ١٩٧٢ بعنوان:

Opinion and Commentary a Critique and Response, Bulletin of the (IUS)

أن العديد من المقالات التى اشرف عليها سمنار القوات المسلحة والمجتمع تركزت على موضوعات تتعلق بتحسين الكفاءة القتالية والروح المعنوية والجاذبية وشرعية القوات المسلحة والمدخل غير النقدى لحل المشكلة.

أما دافيد سيجال فقد قيم دراسات علم الاجتماع العسكرى فى مقاله له بعنوان:

Book Reviews of Handbook of Military Institutions and the Puplic Opinion and the Military Wstablishment, A.J.S, 1979.

وتناول سيجال فى هذه المقالة تطور علم الاجتماع العسكرى منذ عام ١٩٦١ ونادى فيها بضرورة الاعتماد على الدراسات الامبيريقية.

وقبل أن تظهر المجلتان المتخصصتان اللتان اشرنا إليهما فى علم الاجتماع العسكرى ظهرت العديد من المقالات فى دوريات أخرى من غير الدوريات الأساسية فى علم الاجتماع مثل:

- Pacific Sociological Review.
- Annals of American Academy of Political and Social Sciences.

وبالرغم من هذه التطورات التى اشرنا إليها فإنه يمكن القول أن علم الاجتماع العسكرى لم يحقق حتى الآن تقديرا واعترافا اكاديميا كميدان فرعى من ميادين علم الاجتماع ولا يزال يحتل مكانا هامشيا سواء فى القوات المسلحة أو فى أقسام الاجتماع بالجامعات ومع ذلك لا يمكن إنكار الإسهامات الأساسية لعلم الاجتماع العسكرى مثل تطبيق معرفة ومناهج العلوم الاجتماعية على المشاكل الاجتماعية ووفاء علماء الاجتماع العسكرى بحاجة التنظيم العسكرى من دراسات وبحوث عن الروح المعنوية والتفاعل الاجتماعى ودرجة الالتزام للسياق المهنى ودراسة الجماعات الصغيرة وتطبيق الاختبارات السوسيومترية على السرايا والأطقم العسكرية وتأثير الجماعات على الأفراد مما أفاد فى التخطيط لبرامج تثقيفية تتفق

مع سلوك أفراد القوات المسلحة وأدى ذلك إلى إمكانية الوقوف على السلوك المتوقع للجنود عندما يقعون أسرى فى يد العدو هذا بالإضافة إلى إسهامات السوسيولوجيين العسكريين فى تحليل الانساق الاجتماعية للمجتمعات الأجنبية.

ويوضح التتبع التاريخى لعلم الاجتماع العسكرى على المستوى التطبيقى فى الولايات المتحدة بصفة خاصة أن الانتفاع ببحوث العلوم الاجتماعية فى تدعيم جهود الدفاع القومى بدأ منذ الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٧ حينما شجع روبرت بيركس Yerkes رئيس الجمعية السيكلوجية الأمريكية أنذاك زملاءه على المساهمة فى تدعيم جهود الدفاع القومى. وقام الباحثون فعلا بتقديم اختبارات لانتقاء المجندين والمتطوعين. وتعتبر اختبارات ألفا وبيتا Alpha and Beta لتصنيف المتعلمين من غير المتعلمين من نتائج هذا النداء. وتطورت هذه الاختبارات عن طريق سيكلوجيين يعملون فى مؤسسات غير عسكرية، وقد توقفت البحوث فى هذا المجال بعد انتهاء عمليات التعبئة ومع ذلك فقد تحققت نتيجتان هامتان أولهما هو أن علم النفس قد شارك بطريقة مشروعة فى البحوث المرتبطة بالدفاع والثانية هى أن القوات المسلحة قد تبنت اختبارات الانتقاء السيكلوجية كوسيلة أساسية فى إدارة القوة البشرية. وتعتبر النتيجة الثانية أهم من الأولى لأن صانعى السياسة الدفاعية بدأوا ينظرون إلى المقاييس السيكلوجية كأداة للتعامل مع قطاع عريض من مشاكل الأفراد والقوة البشرية. وقد شهدت الحرب العالمية الأولى أيضا بداية الاهتمام باستخدام وسائل الدعاية فى الحرب.

ووجد المختصون أن هناك عديدا من المشاكل التى تواجههم بسبب هذه التعبئة الشاملة الكاملة السريعة والتحاق ملايين المجندين بتنظيم تختلف أهدافه وقواعده السلوكية عن تلك التى تعلموها فى حياتهم المدنية مثل مشاكل الروح المعنوية وتكيف الجنود لطرق الحياة العسكرية، ولهذا السبب استعانت القوات المسلحة بالعديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس البارزين فى محاولة لحل البعض من هذه المشاكل الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول التى تساعد على تحسين فاعلية المؤسسة العسكرية.

وقد ادى استخدام المدخل النفسى الاجتماعى التطبيقى بصفة عامة إلى إهمال القضايا التنظيمية والبنائية النظرية الأوسع وإعتبر الباحثون أن التركيز على المظاهر السلوكية اكثر من المظاهر التنظيمية احد نقاط الضعف الأساسية فى هذا المدخل.

وظهرت نتائج هذه البحوث فى مجلدات الجندى الأمريكى التى أشرف عليها ستوفر Stouffer وزملاءه. وحلل الباحثون فى هذه المجلدات مختلف مظاهر التكيف

لحياة الجيش وردود افعال الجنود تجاه المعركة ودرجة الارتياح للعمل والمهنة والقيادة والترقى.

وقد ناقش Merton ولازارفيلد Lazerfield فى كتابهما:
Continuities in Social Research: Studies in the Scope and Method of the American Soldier المتضمنات النظريـة والمنهجية لهـذه النتائـج ومايـرتبط بها من دراسات عن الجماعة الأولية والحرمان النسبى ونظرية الجماعة المرجعية.

وقد تمكن السيكلوجيون فى عام ١٩٣٩ من التوصل إلى تطوير اختبار التصنيف العام للجيش (Aect) الذى طبق على أكثر من ١٢ مليون رجل أثناء الحرب العالمية الثانية وساعد هذا الاختبار على انتقاء وتصنيف الطيارين والملاحين وقاذفى القنابل فى القوات الجوية.

وشهدت بداية عام ١٩٤١ نشأة فرع للبحوث يتبع قسم التعليم والمعلومات فى الجيش (تغير هذا الاسم خمس مرات على الأقل منذ نشأته) وأجرى هذا الفرع مئات المسوح والتجارب لصالح برامج سياسة الأفراد بالإضافة إلى بحوث تطبيقية اخرى.

وعاد المهنيون بعد انتهاء الحرب إلى اعمالهم الأكاديمية وساعدت جهودهم فى البحوث التطبيقية فى تقديم المزيد من المعلومات لصانعى السياسة عند صوغ قراراتهم.

إلا أن تعبئة علماء الاجتماع فى الحرب العالمية الثانية لم تكن مقصورة على هؤلاء الذين كانوا يعملون فى أدوار بحوث مدنية بل كان هناك آخرون منهم يعملون فى القوات المسلحة وشغلوا وظائف هامة ونجحوا فى استخدام المنظور السوسيولوجى فى تحليل الأنساق العسكرية العادية وعمليات الحرب النفسية. وعاد هؤلاء ايضاً بعد انتهاء التعبئة إلى أدوارهم الأكاديمية التقليدية.

وعلى الرغم من أن السوسيولوجيين الأساسيين الذين عملوا فى فروع البحوث كانوا قد تركوا العمل فى الجيش فإن الفرع نفسه قد استمر تحت أسماء عدة كما اوضحنا حتى عام ١٩٥٥ إلا أن المشرفين عليه كانوا من غير السوسيولوجيين. هذا وقد انضم قسم اختبارات الأفراد إلى مكتب بحوث أفراد الجيش الأمريكى (Usapro) وحددت له مهام موسعه فى البحوث السلوكية خاصة مع تزايد إعتماد الجيش على التكنولوجيا المعقدة.

ونشأ اهتمام مشابه لذلك الذى حدث إبان الحرب العالمية الثانية عند اندلاع الحرب الكورية فى ١٩٥٠ وأجريت بعض البحوث لدراسة مشاكل التنظيم وخصصت أخرى لتحصيل الدوافع أو تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة على فاعلية الوحدات العسكرية.

وشهدت حقبة الحرب الكورية فترة إجراء عقود مع العلماء الاجتماعيين لإجراء بحوث تحت إشراف وزارة الدفاع. وتأسس فى عام ١٩٤٦ بتدعيم من القوات الجوية ما يعرف بهيئة Rand Corporations لإجراء بحوث فى ميدان العلوم الطبيعية اساسا لكنها دخلت بعد ذلك ميدان العلوم الاجتماعية وإن كانت الغلبة فيها لعلماء السياسة أكثر من علماء النفس والاجتماع.

وتأسس أيضا فى عام ١٩٥١ مكتب بحوث المصادر الإنسانية (Hum Pro) بتعاون القوات المسلحة مع جامعة جورج واشنطن. وقد أجرى هذا المكتب بحوثا سيكلوجية فى الأساس إلا أن برنامج عمله تضمن بحوثا ذات طابع سوسيولوجى مثل دراسات برادبورى Bradbury عن أسرى الحرب وسار مكتب بحوث العمليات فى جامعة جون هوبكنز على نفس المنوال الذى سار عليه المكتب الأول وانتقل أيضاً بعد ذلك إلى الجانب السوسيولوجى فأجرى دراسات عن التكامل السلالى للجنود أثناء الحرب الكورية.

وأجرت الأقسام العسكرية فى الجيش والقوات الجوية بحوثا عن أسرى الحرب فى المعتقلات الشيوعية وعن تماسك الوحدات المحاربة.

هذا وقد أظهرت وزارة الدفاع الأمريكية بعد الحرب الكورية تقديرا متجددا لدراسات آثار ديناميات الجماعة على إنجاز الجنود واهتماماً متزايداً أيضاً بوسائل الحرب النفسية التى وإن كانت نفسية بالاسم فإنها تضمنت قضايا سوسيولوجية هامة. وأدى هذا الاهتمام بوزارة الدفاع إلى أن تدعم ماليًا بعض أقسام البحوث فى الجامعات للقيام ببحوث عن الجماعات الصغيرة. وقد تطورت هذه البحوث فى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ودعمتها أسلحة البحرية والجيش والقوات الجوية.

وإذا تميزت فترة الخمسينات ببناء جسور بين القوات المسلحة والعلماء الاجتماعيين فى الجامعات فإن الستينات قد شهدت احتراق هذه الجسور إذ أدى الصراع المتزايد ومظاهرات الطلاب ضد الحرب الفيتنامية إلى أن تعيد الجامعات تقييم علاقاتها مع القوات المسلحة وأن تنتهى البحوث التى تقوم بها لصالحها وفصلت الجامعات عنها مراكز البحوث الاجتماعية التى تشرف عليها القوات المسلحة.

هذا ويجدر الإشارة إلى متغير هام فى دور علم الاجتماع العسكرى وهو إنشاء مكتب بحوث العمليات الخاصة فى عام ١٩٥٦ (السورو) Spescial Operations Research Office (SORO) التابع للجامعة الأمريكية فى واشنطن. وكان يقوم هذا المكتب أساسا بإجراء بحوث اجتماعية لتدعيم الجهود الدعائية الموجهة نحو الكتلة السوفيتية لكنه اهتم فى الستينات بالانقلابات المضادة فى دول العالم الثالث. واصبح السورو الموقع الأكاديمى لمشروع كاملوت CAMELOT الذى كان يهدف إلى محاولة بناء نماذج لتحديد مصادر عدم الاستقرار السياسى فى دول العالم الثالث. وتقييم الأفعال التى قد تعيد إليها هذا الاستقرار وحاول مؤيدو هذا المشروع تجنيد العديد من العلماء الاجتماعيين الدوليين لتحقيق أهدافهم وبعد أن اكتشفت الأهداف الحقيقية لهذا المكتب تعرض للعديد من الانتقادات سواء من الأكاديميين أو من هيئات الحكومة بل من وزارة الدفاع نفسها ورأى الجميع أن هذا المشروع محاولة لتطوير الوسائل اللازمة لتدعيم الأنظمة التى تحقق المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ولكنها غير مقبولة من شعوبها وأدت هذه الانتقادات إلى نهاية مهمة السورو وإعادة تنظيمه كمركز للبحوث على الأنساق الاجتماعية (كريس) Center for Research on Social Systems (CRESS) وانفصل هذا المركز عن الجامعة الأمريكية بواشنطن، كما انفصل مكتب بحوث العمليات عن جامعة جون هوبكنز واعيد تنظيمه كمؤسسة مستقلة لتحليل البحوث وأدت إعادة التنظيمات التى اشرنا إليها إلى تزايد بعد المسافة بين العلماء الاجتماعيين الذين كانوا يقومون ببحوث تشرف عليها الحكومة وبين المجتمع الأكاديمى وترتب على ذلك زيادة اعتماد جهود العلوم الاجتماعية الدفاعية على البحوث ذات الطابع المشروع واصبحت المسافة بين علم الاجتماع وبرنامج بحوث العلماء الاجتماعيين التطبيقى اكثر بعدا أيضا لأن المشاكل التى كانت تدرس وتبحث فيها كانت تخضع لإشراف قلة محدودة من السوسيولوجيين.

وقد شهدت الستينات حدثاً إضافيًا يستحق الذكر إذ ترك روبرت مكنمارا فى ١٩٦٠ شركة فورد واصبح وزيرا للدفاع وحمل معه إلى البنتاجون اعتقاداً قويًا فى بحوث العمليات وتحليل الأنساق وأدوات الإدارة الأخرى العميقة الجذور فى الاقتصاد السياسى واكد مكنمارا على متغيرات التكلفة وغيرها كمتغيرات يسهل قياسها وأغفل الباحثون فى إدارة ماكنمارا هذه المتغيرات التى طالما اعتبرت هامة لكنه كان يصعب قياسها مثل التماسك والقيادة والروح المعنوية، هذا وقد انعكس دور الاقتصاديين بوضوح عند اتخاذ قرار إلغاء التجنيد الإجبارى وانحسر دور السوسيولوجيين فى الجدل حول قضايا الحرب ذاتها.

وقد تركزت البحوث الاقتصادية على عوامل سوق العمل وحاولت أن تقدر فى مصطلحات اقتصادية بحتة تكاليف الخدمة العسكرية فى ضوء معايير الضرائب وما الذى ستتكلفه الدولة عند تجنيد القوات التطوعية. وعلى الرغم من أن فريقاً من الاقتصاديين قد أكد على جدوى التجنيد التطوعى فإن فريقا أخر قد رأى عكس ذلك. ويرى سيجال أن هذا التناقض بين الفريقين يعطينا صورة عن الاقتصاد كعلم اكثر مما يعطينا عن قضية التجنيد التطوعى وإن كان قد تقرر فى النهاية الأخذ برأى الفريق الأول. هذا وقد واجهت سياسة التجنيد التطوعى بعض المشاكل التى استلزمت برامج بحوث عن التجنيد والاستبقاء والتدريب واستخدام العقاقير والعلاقات السلالية والارتياح للعمل وهذه المشاكل كلها ذات طبيعة غير اقتصادية مما حدا بوزارة الدفاع إلى الاستعانة بالسيكلوجيين فى برامج بحوث الأسلحة لمواجهتها.

ويقيم دافيد سيجال الموقف الحالى لعلم الاجتماع العسكرى فى الولايات المتحدة بقوله :

«على الرغم من ان علم الاجتماع كعلم وهيئاته المهنية لم يشجعا السوسيولوجيين على العمل فى بحوث الدفاع فإن المناخ الآن معد لذلك فقد تبين أن تقديرات الاقتصاديين غير صحيحة ومعنى ذلك **ان الاقتصاديين يمكن ان يساهموا فى حل بعض القضايا الخاصة بسياسة وزارة الدفاع لكنهم لا يملكون حلولها المختلفة**، وادى استخدام بعض الاختبارات السيكلوجية من ناحية اخرى إلى تجنيد الكثير من الأفراد الهامشيين وترتب على ذلك ظهور نظرة جديدة ترى ضرورة إعادة تقييم هذه الاختبارات خاصة مع إنخفاض فى درجة الارتياح للعمل فى كل وحدات الأسلحة منذ تطبيق سياسة التجنيد التطوعى، ويعنى ذلك **أن علم النفس لا يملك ايضا مختلف الإجابات عن الأسئلة التى تواجه الأسلحة بفروعها المتعددة**».

وقد ركز صانعو السياسة الأمريكية بدرجة متزايدة على قضايا تحتاج إلى معرفة متزايدة مثل العمليات النفسية الاجتماعية للتماسك والقيادة والمشاكل التنظيمية والبنائية للأسر العسكرية والمواقع العسكرية كمجتمعات محلية بالإضافة إلى العلاقات بين المؤسسات العسكرية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالتعليم العالى واصبح وجود السوسيولوجيين بفعل هذه العوامل أمرا ظاهرا فى وزارة الدفاع الأمريكية، هذا وقد عمل السوسيولوجيون فى أوائل عام ١٩٨٢ فى هيئة بحوث الجيش وفى قسم الطب النفسى العسكرى التابع لهيئة والترريد Walterred التابعة للجيش، كما عملوا أيضا فى مركز معلومات القوة العسكرية البشرية وفى فرع

مسوح مركز معاونة الجنود وفى العديد من اكبر الهيئات التى تتعاقد معها القوات المسلحة وكذلك فى مركز بحوث العلوم الانسانية وخدم الكثير من السوسيولوجيين كمستشارين فى هذه الهيئات كما اصبحوا حديثا اعضاء فى الجماعة الاستشارية لبحوث الجيش والبحرية وكخبراء فى برامج بحوث الأسلحة.

وعندما قام الجيش الأمريكى فى عام ١٩٧٨ بدراسة على فاعلية التدريب العسكرى شارك فيه السوسيولوجيين كمستشارين أيضا وكخبراء فى نظام الصواريخ إم اكس وفى فصائل المهندسين العسكريين لقياس التأثير الاجتماعى لمهامهم، وشارك السوسيولوجيون بالإضافة إلى ذلك فى البحوث المتعلقة بمشاكل التكيف لمرحلة ما بعد الخدمة كما قدموا خبراتهم كأكاديميين فى مجالات تقييم التجنيد التطوعى والانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة.

هذا وقد اختلفت الأسلحة الأمريكية فى درجة انتفاعها بالسوسيولوجيين. ويعتبر الجيش الأمريكى السلاح الأساسى الذى وظف السوسيولوجيين فيه واستعان بهم كمستشارين أما القوات الجوية فتعتبر أدنى الأسلحة استعانة بهم على الرغم من أن بعضا من اقسام البحوث فيها قد يراسه سوسيولوجيون. كما اختبرت أقسام اخرى بعض نظريات علم الاجتماع فى بحوثها. وكانت البحرية أكثر الأسلحة مقاومة لاستخدام خبرة السوسيولوجيين كما لم تستخدمهم فى أكاديمياتها.

والواقع أن هناك طرقا عديدة لتنظيم تحليل ما لميدان فرعى من ميادين علم الاجتماع. ولما كان ميدان علم الاجتماع العسكرى لا يزال فضفاضا فى تحديده فإن النظرة الشاملة للميدان لا يمكن حصرها فى سطور ولهذا رأينا الاستعانة بتصنيف كورفاترس (Kourvetaris) لميادين البحوث الأساسية فى ميدان علم الاجتماع العسكرى وهى المهنة والتنظيم والتفكك الاجتماعى والعلاقات المدنية العسكرية ويشابه هذا التصنيف تصنيف لانج الذى أشرنا إليه فى كتابنا (ص ٤٠) إلا أن كورفاترس قد أضاف ميدان التفكك الاجتماعى لتحليله ولم يعط اهتماما مكثفا لقضايا الحرب والسلام لأنه يرى مثل ميليت Millet أن أفضل تحليل لهذه القضايا يمكن أن يندرج تحت ميادين حل الصراع وبحوث السلام.

أولاً: البحوث المتعلقة بمهنية القوات المسلحة:

أثار موضوع مهنية القوات المسلحة جدلا كبيرا بين الأكاديميين والضباط المهنيين وصانعى القرار الأمريكيين خاصة مع توسع ووضوح دور الجندى المهنى وهناك بوجه عام ثلاثة نماذج أساسية لدراسة مهنية القوات المسلحة:

١ - النموذج البنائى Structuralist Model :

يعتبر هانتجتون وجانوتز أول رواد هذا النموذج الذى يعرف أيضا بمدخل السمات. ويرى البنائيون أن للمهنة بصفة عامة والمهنة العسكرية بصفة خاصة سمات محورية تميزها هى غيرها من الوظائف الأخرى. ولا يجمع البنائيون على الرغم من ذلك على ماهية هذه السمات وقد لاحظ هانتجتون أن هناك ثلاث خصائص اساسية للقوات المسلحة كمهنة هى الخبرة والمسئولية والتضامنية، وبينما وضع جانوتز قائمة بالخصائص التى تجعل من الجيش مهنة كالخبرة وفترة التعليم الطويل والهوية الجماعية والأخلاقيات ومستويات الانجاز فإنه راى أيضاً أن الجيش تنظيم متغير عبر الزمن. واتفق العالمان على الضرورة الوظيفية للجيش لكنهما اختلفا بشدة حول دوره فى السياسة المدنية ففى حين يدعو هانتجتون لمهنة عسكرية محايدة سياسيا تنعزل عن المجتمع وتعنى فقط بالإنجاز الكامل لمقتضيات النصر العسكرى دون النظر فى القضايا غير العسكرية مما يؤدى إلى ضبط موضوعى من قبل السلطة المدنية فوق القوات المسلحة يدافع جانوتز عن مهنية عسكرية براجماتية تستجيب للضبط المدنى عبر القانون والاتجاهات وقبول القيم والمؤسسات المدنية بحيث يؤدى ذلك إلى ضبط ذاتى فوق القوات المسلحة وقد انتقد لارسون LARSON جانوتز بقوله أنه لم يحدد بوضوح حدود المهنة العسكرية كما لم يشرح كيف سيحتفظ الجيش بتفرده وهو يواجه ضغوط مدنية. كما لم يشرح كيف سيتمكن الجيش من الحفاظ على مهنته وان يبتعد فى ذات الوقت عن الضغوط السياسية. هذا وقد أثرت وجهات نظر هذين العالمين على الفكر والدور المتوسع للمهنة العسكرية فى السبعينات، وبينما حقق النموذج البنائى قبولاً واسعاً كشأنه فى الميادين الأخرى لعلم الاجتماع فإنه انتقد كمنهج قليل الفائدة بسبب تركيزه على ناتج المهنية اكثر من اهتمامه بعملية المهنية ذاتها.

٢ - نموذج المهنية كعملية The Processual Model :

يعرف هذا النموذج ايضاً بالمدخل التاريخى أو التطورى لاهتمامه بكيفية ظهور المهن والعملية التى تمر بها المهنية وكيف تكتسب شرعيتها فى المجتمع. وقد ارتبط هذا النموذج فى بدايته بمدرسة شيكاغو إلا ان هناك العديد من الباحثين فى الوقت الحاضر ممن اهتموا بتحديد عمليات المهنية العسكرية أو المدنية مثل ميللز Mills وفولمر Vollmer وفلينسكى Wilensky وفيلد Feld وفان دورن Van Doorn وابراهمسون Abrahamson .

وقد استطاع الاخير أن يميز بين عمليتين فرعيتين للمهنة العسكرية تشير الأولى إلى التحول التاريخى والتكنولوجى والاقتصادى والقوى الاجتماعية التى تحدد التنظيم الداخلى والتجنيد فى القوات المسلحة، وتشير الثانية إلى عمليات التنشئة المهنية للضباط.

وتتبع فان درون عمليات المهنية عند الضباط ووصفها بأنها انصهار للمهنة والتنظيم معاً. ويرى أن المهنة العسكرية تتبع تسلسلاً مختلفاً عن ذلك الذى تتبعه المهن الاخرى يبدأ بالتفويض والاحتكار والمكانة الاجتماعية العليا وأخلاقيات المهنة ثم إنشاء المدارس التدريبية وأخيراً خلق الروابط المهنية بين أفراد المهنة. ويعتبر هذا النموذج أكثر النماذج اقترابا لدراسة المهنة العسكرية لأنه يركز على دينامياتها ويعتبرها انعكاساً للتعبير المجتمعى.

٣ - النموذج التعددى Pluralistic or Segmentgd Model:

رائد هذا المدخل هو موسكس بالإضافة إلى عدد آخر من الضباط المهنيين مثل هوزر Houser وبراد فورد Bradford وبراون Brown وجوردان Gordan وتايلور Taylor وديجل Deagle وبلتز Bletz. وواقع الأمر هو أن النموذج التعددى يدمج المهنية المدنية والعسكرية. ويرى لارسون أن هذا النموذج يصل بين وجهتى نظر هانتجتون وجانوتز اللتان أشرنا إليهما لكنه انتقدهما بشدة وبرأى فى هذا النموذج تحطيما لوحدة وفاعلية المهنة العسكرية.

ويدعو النموذج التعددى إلى دور متوسع وإعادة تحديد للمهنة العسكرية ويرى كورفا ترس أنه يعكس بعضا من وجهات النظر المتعارضة مثل التخصص والعمومية والمثالية والواقعية والجانب السياسى وغير السياسى وكذلك البيروقراطية والقيادية والبطولية والإدارية التكنوقراطية مع أن بعضا من هذه الخصائص موجود فى المهن المدنية.

هذا وقد دافع هاوزر وبرادفورد عن تشعب فصائل الضباط الأمريكية عبر الأبعاد البطولية والإدارية وانتقد المثاليات المركزة على العمومية والقيادية ويفترضا ضرورة ابتداع الأسلحة لنسق جديد بديل ومتعدد يمكنه أن يتعرف مبكرا على هؤلاء الذين سيصبحون قادة وهؤلاء الذين سيصبحون متخصصين أو إداريين أو عموميين مع بداية سياقهم المهنى وأن يكون قادرا على تقديرهم بدرجة متساوية.

أما جوردان وتايلور فقد رأيا أن الصياغة اللازويلية للمهنيين العسكريين كمنظمين لوسائل العنف المنظم لم تعد مناسبة الآن لأنه يجب أن يضاف إليها أدوار

الردع وحفظ السلام واستشارات الفعل المدنى وتأييد معاهدات الصلح وغير ذلك.

وقد دعا تايلور وبلتز إلى سياسة جديدة تجعل التخرج من الجامعات المدنية للضباط شرطا لترقيتهم بالاضافة إلى المستوى الإدارى العسكرى المتوسط ويعلق مارجروتا Margrotta على وجهة نظر تايلور وبليتز بتساؤل عن المنطق فى هذه السياسة وفى الاعتقاد بأن الدرجة المدنية للخريج الضابط هى دواء لكل المشاكل الداخلية ولفاعلية الجيش الجديد وقيادته. أما سكارسيان Skarsian فقد دعا لتوسع الأدوار المهنية العسكرية بحيث تشمل المهارات السياسية بسبب البيئة السياسية المتغيرة فى الداخل والخارج، ورأى أنه بينما تتوافر هذه التوجيهات والمهارات السياسية عند عدد من ضباط العالم فإن تعرض الجيش المتزايد للسياسة قد يحدث توفيقا بين المستويات المهنية وتكامل الضابط المهنى.

ويرى الباحثون أن هذا النموذج التعددى هو نوع من اليوتوبيا للمهنة العسكرية ولا يعكس بالضرورة الفكر السائد وبناء القوة فى القوات المسلحة. وصحيح أن هذا النموذج يمثل جهدا يهدف إلى إحداث التوازن فى المهنة العسكرية لكنه لا يزال يدخل فى إطار الاتجاه البنائى فى علم الاجتماع الأكاديمى.

هذا وبينما يضع نموذج المهنة كعملية التغير فى اعتباره فإن النماذج جميعا تؤكد بشدة على النظام الاجتماعى والاجماع اكثر من اهتمامها بالصراع والتغير وما زال هناك غياب واضح للدراسات الجادة التى تتناول الاجماع والصراع فى القوات المسلحة والمجتمع حيث تنظر إلى الصراع دائما على أنه مدمر وغير مرغوب فيه كما يرى أيضا أن قضية الجيش كمهنة أو شبه مهنة يجب أن تبحث بجدية فالجيش فى نظره اكثر من مهنة كما هو فى المعنى المدنى للمصطلح لأن له متضمن مدنى وعسكرى فى نفس الوقت.

وقد كان هناك جدل كبير وأساسى حول قضية التنشئة المهنية وما إذا كان الاختيار الذاتى أو عملية التنشئة هى العامل الأكثر اهمية فى تحديد الاتجاهات المهنية وسلوكيات الضباط وبصورة أخرى ايهما اكثر تأثيراً عليهم نسيج التجربة الاجتماعية ونمو الشخصية السابق لدخولهم الجيش أو إنتقال المعرفة الفنية والقيم العسكرية إليهم خلال عملية التدريب. وعلى الرغم من أن الدراسات الأولى فى الموضوع قد ايدت الافتراض المرتبط بالتنشئة فإن معظم الدراسات التى تلتها تؤكد اهمية الافتراضين معاً.

ثانيًا: البحوث المتعلقة بالتنظيم العسكرى:

هناك العديد من المقالات التى ناقشت الملامح المختلفة للتنظيم العسكرى الرسمى مثل دراسات بروتز Brotz وويلسون Wilson فى ١٩٤٧ وروس Rose فى ١٩٤٦ عن التدرج الظاهر لهذا التنظيم ونسقه الطبقى ومناهج السلطة والضبط الاجتماعى. وقد أجرى سبيير Spiere فى ١٩٥٢ مناقشات واسعة فى هذا الميدان.

وهناك دراسات أخرى أجراها دافيز Davis فى ١٩٤٨ وبيج Page فى ١٩٤٦ وتيرنر Turner فى ١٩٤٧، وقد حللت هذه الدراسات التنظيم العسكرى كتنظيم بيروقراطى واعتمدت فى تحليلها على الاتجاهات السوسيولوجية عند فيبر وبارسونز وميرتون وسيلزنيك. كما عنيت الجوانب غير الرسمية فى التنظيم بالاهتمام أيضاً بسبب هذا الدور الذى تلعبه فى انجاز أهداف التنظيم الرسمى.

وهناك أيضا دراسة أجراها ستون Stone فى ١٩٤٦ عن نسق المكانة عند القادم الجديد فى السرايا المقاتلة فى القوات الجوية. وتوصل جروس Gross إلى نتيجة هامة فى ١٩٥٣ مؤداها أن التخصص الدقيق فى عمل التنظيم يعوق إنجاز الأهداف العامة للتنظيم فى حين أن الجماعات غير الرسمية تقطع هذا التخصص وتحسن المعرفة بأهداف هذا التنظيم.

وهناك جانب كبير من البحوث أجرى على الوحدات العسكرية الصغرى بمعرفة فريق من الباحثين الذين تميزت أعمالهم وانشطتهم بالتنسيق الدقيق وأدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات فى مجال علم النفس الاجتماعى التى ساعدت على إمكانية التنبؤ بفاعلية هذه الوحدات.

ومن أمثلة هذه الدراسات مناقشات فرنش French فى ١٩٤٩ وبحوث روبى Roby وكذلك افتراضات تورانس TorranceE فى ١٩٥٤ عن المتطلبات الخاصة لإنجاز الوحدات الفعال تحت الضغط وقد اعتمد تورانس فى دراساته على مقابلات مع مائتى رجل من رجال القوات الجوية.

وهناك قدر لا بأس به من الدراسات الامبيريقية، أجريت على فصائل المشاة وقاذفى القنابل، كانت تحاول التنبؤ بفاعلية الجماعة ودرجة إشباع أعضائها باستخدام العديد من مقاييس العلاقات الشخصية والبناء الاجتماعى. وظهرت هناك عدة مقاييس للتنبؤ بإنجاز الجماعة من خلال اتجاهاتها وسلوكياتها منها مقياس اتجاهات كنيل Kneel وديجو Degaugh فى عام ١٩٥٤ ومقياس مناخ

المساواة لآدمز Adams فى ١٩٥٤، ومقياس سلوك قادة الوحدات الجوية تجاه أفرادها لبركوتز Berkowitz وهول Hall ومقياس ترتيب تفاعل أعضاء الطاقم من خلال الاختبار الجماعى لتورانس فى ١٩٥٣ والاختبار السوسيومترى للجماعة لجوداكر وزملاؤه فى ١٩٥١ وما بعدها وبينت دراسات اخرى أن الاختلاف بين أفضل وأسوأ وحدات المشاه يرتبط بقدر ونوع التفاعل الذى قررته المقابلات التى أجريت بعد تسجيل تقديرات الانجاز.

ويعود اهتمام الدراسات الأولى عن التنظيمات العسكرية وتركيزها على تماسك الجماعات الأولية والروح المعنوية سعيا وراء جيش اكثر فعالية واكثر كفاءة إلى مدارس الإدارة العلمية والعلاقات الإنسانية. واتجهت دراسات التنظيمات المركبة بعد ذلك بما فيها القوات المسلحة إلى الاستعانة بالمدخل البنائى.

ويرى الاتجاه البنائى أن الاختلافات بين التنظيمات المدنية والعسكرية يضيق، ويعزى جانوتز التقارب بينهما فى أحد جوانبه إلى التغير التكنولوجى المستمر وزيادة الاعتماد المتبادل بين التنظيمات العسكرية والمجتمع وكذلك إلى التغيرات فى البناء الاجتماعى الداخلى للتنظيم.

هذا وقد اهتم دارسوا التنظيمات العسكرية بقضايا الدوافع القتالية وثقافة المجندين والتغيرات التنظيمية. ويمكن حصر الدراسات الحديثة عن التنظيمات العسكرية تحت القوائم الثلاثة الآتية:

(١) **دراسات عن التجنيد العسكرى**: يشكل المجندون لمراكز الصفوة (من الضباط) وللرتب الأخرى (من الجنود) مصدر المعلومات الذى يحدد التركيب الاجتماعى للقوات المسلحة بما فيه نسق التدرج الداخلى وعلاقته بنسق التدرج المجتمعى ككل. واهتم الباحثون فى قضايا التنظيم أيضاً بمشاكل التجنيد التطوعى والانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة.

ويهدف الجيش عادة إلى تجنيد أفراده من الحاصلين على الشهادة الثانوية العليا لكنه لا يتوافر أمامه عادة إلا ذوى الدخل المنخفض الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا مما يؤدى إلى عدم توازن فى تركيبته الاجتماعية. ولهذا يدعو موسكس وجانوتز إلى نظام تجنيدى يقوم على دوافع مختلفة لا تعتمد على الحاجة إلى المال فقط.

واهتم دارسو التنظيمات أيضاً بأنماط التجنيد والأصول الاجتماعية للمجندين كمتغيرات تفيد فى دراستها.

وتوصل كوماترس ودوبراتز Dobratz فى دراستها المقارنة إلى أن توسيع الأساس الاجتماعى للتجنيد لا يرتبط بسلوك الضباط والاتجاهات الديمقراطية. واستنتج ابراهسون أن دراسات الأصول الاجتماعية لا تفيد كثيراً فى التنبؤ بالسلوك العسكرى السياسى لكنه يرى أن انخفاض درجة المهنية بين فضائل الضباط تؤدى إلى توقع ظهور دور المحكات الميلادية فى السلوك السياسى. ووجد جارنير Garnier أن التغيرات فى نظام التجنيد فى بريطانيا لا ترتبط بالتغيرات الايديولوجية بين طلبة الاكاديمية. كما وجد كوفاترس أيضاً أن عمليات التجنيد فى أكاديميات الأسلحة اليونانية لا تتبع انماط أوربية غربية وتبين له أن التغيرات فى الأهداف والقيم القومية والعسكرية يسبق التغيرات فى استراتجية وانماط التجنيد فى الأكاديميات اليونانية. ومن هنا يرى كورفاترس محدودية الدور الذى يمكن أن يؤدى إليه استخدام متغيرات الأصول الاجتماعية فى تحليل ظواهر التجنيد والتنبؤ بالسلوك الاجتماعى والسياسى ورأى أهمية توجيه الاهتمام العلاقة الجيش بالنسق القومى والدولى ولعمليات التجنيد السياسى والعسكرى والأيديولوجى وللفحص الدقيق للتأثيرات الديموجرافية الفيزيقية والعقلية النفسية الاجتماعية والتاريخية والثقافية والبنائية على اختيار المرشح وعلى المحك العسكرى فى الانتقاء.

هذا وقد أجرى هوايت White دراسة فى عام ١٩٧٢ عن دوافع الالتحاق بالجيش البريطانى فذكر دوافع عدة منها الافتقار إلى الاعمال المناسبة وتعلم شىء جديد والرغبة فى مساعدة الآخرين أما سبيربر Sperber فقد درس هذه الدوافع فى الجيش الأمريكى فوجدها تتضمن عوامل عدة مثل إظهار الرجولة والوطنية والرغبة فى التنقل والاستعراض أمام الفتيات.

(ب) **الدراسات النفسية الاجتماعية**: يعتبر مفهوم التسلطية من أهم المفاهيم الأساسية التى حللت فى هذا الجانب من دراسات التنظيم. ووجد بريفر Brewer فى دراسته عن التسلطية فى الأكاديمية البحرية البريطانية انها ترتبط سلبيا بتأييد الضباط لقضايا ضبط التسلح لكنها كانت ترتبط إيجابيا بتصوراتهم عن الاسلحة الاستراتيجية والتصورات الصراعية والعدائية فى السياسة الدولية والأهداف المضادة للشيوعية. ودعا بريفر إلى البحث عن مصادر التسلطية ودراسة متغيرات الشخصية العقلانية المحتملة فى تحليل توجيهات وسلوك الضباط وقد أجرى روجمان Roghman دراساته على مستوى الرتب الأخرى واشترك مع سودير Sodeur فى ١٩٧٢ فى إجراء دراسة على اثنتى عشر فصيلة من فصائل الجيش الألمانى بدءا من التدريب الأساسى وحتى ما قبل التسريح من الخدمة وتبين له من هذه الدراسة أن الخبرة العسكرية الطويلة ادت إلى التقليل من الاتجاهات

التسلطية عند المجندين. وقد توصل كامبل Campell وماكورميك Mccormick فى ١٩٥٧ إلى نتائج مشابهة فى الولايات المتحدة. وقد نسب الباحثون هذا الانخفاض فى درجة التسلطية إلى الحرمان النسبى والعوامل الموقفية اكثر من نسبتها إلى تأثيرات خبرات الطفولة والطبقة الاجتماعية والتعليم حيث يزيد الحرمان من حساسية الجنود ويؤدى إلى زيادة تسامحهم مع رفقائهم. وهناك حاجة متزايدة كما يرى الباحثون إلى هذه الدراسات التى تربط نتائج التسلطية بالنظريات السوسيولوجية والسيكلوجية الأوسع.

ووجد موسكس فى دراساته عن المجندين الأمريكيين أن مفهوم الجماعة الأولية لم يعد مناسبا لشرح الدوافع القتالية عند الجنود واقترح بدلا منه مفاهيم أخرى مثل الايديولوجية الكامنة والايديولوجية المضادة وفحص الحياة أو المدخل الموقفى الذى يركز على الاستجابات البراجماتية عند الجنود الذين يحاربون من أجل البقاء كاعتقاد الجنود الأمركيين بأنهم يموتون من أجل الأفضلية الاجتماعية الثقافية للولايات المتحدة.

(جـ) **دراسات التنظيم المركب**: يرى باحثوا التنظيمات أن الجيش هو أقرب النماذج إلى البيروقراطية لأنه يؤكد على التدرج ومركزية السلطة إلا أن ميفالد Miewald قد انتقد تحليلات فيبر عن الجيش الحديث، ودعا إلى دراسة أوسع عن العلاقة بين البيروقراطية الفيبرية والنموذج العسكرى.

وتؤيد المؤلفات التى كتبت عن هذه التنظيمات المنظور البنائى الذى يركز على الاستقرار والاستمرارية وتجانس القيم فى التنظيم ولا يهتم بالصراع بل يراه غير وظيفى. ويلاحظ ايضاً أن هناك افتقاداً واضحاً للدراسات المتعمقة التى تتناول الديناميات الداخلية وعمليات التغير فى العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع. ويرى الباحثون أنه لا يجب النظر إلى التكنولوجية والمتغيرات البنائية الأخرى كعوامل محددة للتنظيم بل يجب أن ينظر إليها كضغوط يمكن ان تغيرها الملامح الثقافية والتنظيمية الأخرى. ولهذا رأى جارتنز Gartner أن العوامل التنظيمية والثقافية الخاصة يمكن أن تغير من آثار الاختراعات التكنولوجية. وتظهر هناك حاجة أيضاً إلى تحليل بعض المفاهيم مثل صنع القرار والقيادة وإنجاز القرارات أيضاً، وقد استطاع هيد Head فى دراسته عن المحددات الأساسية لصنع القرار فى وحدات الطائرات A-7 أن يطور نموذجا للتنظيم المهنى أبرز فيه أهمية العوامل الموقفية والتنشئة المهنية بما فيها من أدوار الأسلحة والتنافس فيما بينها.

هذا وتبرز أهمية القوة كأحد أبعاد التدرج فى التنظيم (من حيث كيفية الحصول

عليها وكيفية استخدامها ومن هؤلاء الذين يستخدمونها) إذا نظر إلى القوات المسلحة كنسق من الفاعلين ذوى سلطة تصنع الحكم ولكنها غير متساوية فى التوزيع.

ويرى كوفاترس من أن أفضل مدخل لدراسة التنظيمات التى تشمل على كائنات بشرية ذات حاجات وقيم مختلفة كالقوات المسلحة هو مدخل النسق المفتوح (أنظر تحليلنا التنظيم العسكرى من خلال نظرية النسق المفتوح فى كتابنا السابق) تعمل داخل التنظيم، ويرى أن التنظيم العسكرى ينتمى إلى نسق أكبر وأن هناك تفاعلاً مستمرا بين اجزائه. كما يلقى الضوء على تأثير البيئة والعوامل التاريخية والاجتماعية على التنظيم وكيفية عمله وتأثير البيئة عليه وعلى التنظيمات الأخرى. وتعتبر العلاقات المدنية العسكرية احد جوانب مدخل النسق الفتوح لكنها تقتصر على جانب واحد فقط هو دور الجيش فى السياسة.

ثالثاً: البحوث المتعلقة بالتفكك الاجتماعى:

لم يجد الباحثون أفضل من مصطلح التفكك الاجتماعى اشارة إلى المشاكل الداخلية للتنظيم العسكرى خاصة وأن هذا الجانب قد أغفلت دراسته منذ الخمسينات. وقد يعود ذلك إلى أن الجيش لا يعلن عن هذه المشاكل على الرغم من انه يبحثها فى الداخل وقد ظهرت اهمية هذا النوع من البحوث مع ظهور علم الاجتماع العسكرى كعلم تطبيقى منذ الحرب العالمية الثانية.

واهتم الباحثون الأمريكيون بدراسة المشـ'كل الداخلية الخاصة بالجيش الأمريكى مثل العلاقات السلالية والمساواة بين الجنسين. وقد حلل هاوسر Houser مشاكل تناول العقاقير والصراع السلالى والمخالفات والانضباط وأوضح بجلاء أن الأمراض الاجتماعية فى المجتمع تنعكس على قواته المسلحة.

وتوصل براوننج Browning من دراسته إلى تأييد الفكرة القائلة بأن الخدمة العسكرية تعتبر بمثابة جسر يسهل التكيف الاقتصادى للمسرحين فى فترة ما بعد الخدمة إلا أن كاترايت Cutright لم يؤكد هذه النتيجة فى دراسة مشابهة له عن نفس الموضوع.

وهناك دراسات أخرى أجريت تحت قائمة التفكك الاجتماعى أهمها العلاقة بين مكانة المسرح والمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والاتجاهات. كما درس هيلمر Helmer خبرات المعركة وتأثير الحرب الفيتنامية والتكيف والاغتراب بعد العودة بين المسرحين، وتوصل فردريك Fredrick واكسلسون Axelson من تحليلاتهما

ودراساتهما عن المسرحين السود فى فلوريدا إلى أن المسرحين العزاب وذوى الأطفال أكثر اغترابا من الناحية السياسية عن المتزوجين عن غير ذوى الأطفال.

كما ظهرت بعض دراسات أخرى عن النسق القضائى العسكرى منها دراسة برودسكى Brodsky وايجلستون Eggleston على المؤسسات العسكرية الإصلاحية بالإضافة إلى دراسات أخرى أجراها هارتناجل Hartngel عن السجناء العسكريين.

ورأى الباحثون أن البحث السوسيولوجى يمكن أن يساهم كثيرا فى وصف المظاهر المختلفة للتفكك مما يعنى حيوية علم الاجتماع العسكرى وخاصة فى جوانبه التطبيقية.

رابعاً: البحوث المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية[1]

يستخدم مفهوما العلاقات المدنية العسكرية والقوات المسلحة والمجتمع بالتبادل ليشيرا إلى الصلة بين الجيش وباقى مؤسسات المجتمع وفى حين يهتم علماء السياسة بالعلاقة بين الجيش والدولة يركز علماء الاجتماع على الصلة بين الجيش والمؤسسات الاجتماعية.

وصحيح أن مؤلفات العلاقات المدنية العسكرية عديدة لكنها تتكون أساسا من دراسات للحالة ذات طبيعة كمية ووصفية أكثر منها دراسات كيفية تحليلية مقارنة وامبيريقية، وسنعالج هنا قضية العلاقات المدنية العسكرية من ثلاث زوايا هى النماذج والتدخل العسكرى والمركب العسكرى الصناعى .

١ - **النماذج**: اقترح عدد من العلماء الاجتماعيين مثل جانوتز ولانج وهانتجتون وإبراهسون وموسكسس ولوفيل Lovell ولكمان Luckman العديد من النماج التصورية للعلاقات المدنية العسكرية. ويؤخذ على هذه النماذج إنها تؤكد على الأبعاد البنائية والتماثلية أكثر من الأبعاد الثقافية والفردية من مظاهر هذه العلاقات ويؤخذ عليها أيضا تركيزها على الخبرة الأوربية الغربية والاهتمام بالجانب التاريخى دون التوسع فى شرح التركيب المعاصر للعلاقات المدنية العسكرية والانساق العسكرية السياسية الدولية.

وقد حدد جانوتز أربعة نماذج أساسية للعلاقات المدنية العسكرية فى المجتمعات الأوربية الغربية (انظر كتابنا ص ٣٤٧) ويرى لكمان أن الضعف الأساسى فى

---

(١) انظر دراساتنا التفصيلية فى نفس الكتاب عن سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية.

نماذج هذه العلاقات القائمة يعود إلى أنها تؤكد على خصائص السياسة المدنية وتأثيرها على التدخل العسكرى والعلاقات المدنية العسكرية وتستثنى المواصفات المهنية والتنظيمية للجيش ذاته أو تؤكد على الأخير وتستثنى البيئة الاجتماعية والسياسية وأوضح لكمان أن النماذج القائمة من العلاقات المدنية العسكرية مثل نموذج هانتجتون الذى يميز بين الضبط الذاتى والموضوعى على الجيش ونموذج الدولة العسكرية عند لا زويل والدولة البريتورية عند رابورت Rapport والأمة تحت السلاح ومفهوم القوات البوليسية عند جانوتز تمثل جميعها هيكلا عاما يحدد القوة المدنية والعسكرية والحدود بين القوات المسلحة والمجتمع.

واقترح موسكس قائمة حديثة للعلاقات المدنية العسكرية حاول فيها تناول الاتجاهات والتغيرات فى كل من التنظيم الداخلى للجيش وعلاقته بالمجتمع الأكبر. وتتكون هذه القائمة من ثلاثة ابنية أولها الجيش المتمدين المشابه للانساق المدنية ثم الجيش التقليدى الذى يختلف بدرجة متزايدة عن الأنساق المدنية وأخيرا النموذج التعددى الذى يقرر تشعب الجيش الداخلى فى النواحى التقليدية والمدنية فى وقت واحد.

أما لوفيل فقد انتقد المراحل الحديثة لدراسة العلاقات المدنية العسكرية ورآها تقليدية وغير مناسبة واقترح بدلا منها نموذجا يقوم على فكرة سياسة الأمن القومى الذى يتضمن مصطلحات مثل «من يحصل على ماذا أو متى وكيف؟» وكذلك عمليات المفاوضات والمساومات بين القيم المتنافسة فى حقل الأمن القومى والسياسة. وتكمن مشكلة هذا المفهوم فى طبيعته الأيديولوجية فقد يختلف على المستوى التشريعى فى الحكومة عما هو عليه على المستوى التنفيذى.

٢ - **التدخل العسكرى**: يستخدم مفهوم التدخل العسكرى عادة للاشارة إلى الأدوار الظاهرة والخفية للجيش فى السياسة الداخلية أى الانقلابات العسكرية[(١)].

والواقع أن معظم دراسات التدخل العسكرى تهتم بالدور النشط للجيش فى السياسة القومية وكذلك أسباب ونتائج هذا التدخل وهناك من الباحثين من اهتم بدراسة أسباب التدخل أكثر من اهتمامه بنتائجه مثل بينين Binen وفيت Fiet وجانوتز وفان دورن وفانير Finer. أما لانج Lang فقد ميز بين التدخل المحدود والتدخل الخفى والانقلاب العسكرى فى حين وصف بينين الفعل الأولى للتدخل (كالانقلاب والتمرد والثورة) وكذلك الفترة التى يضطلع بها الجيش بالسلطة

---

(١) انظر معالجتنا لهذا الموضوع فى القسم الرابع من كتابنا السابق ذكره.

ومؤسسيه السلطة.. وافترض فيت نموذجا دائريا تمر عبره الأنظمة العسكرية ما بين الاضطلاع بالسلطة والأدوار المدنية العسكرية والتحالف والنظام البريتورى وأخيرا السقوط والإحلال.

أسباب التدخل العسكرى:

النموذج الانتخابى: من المعروف أن ظاهرة تدخل الجيش فى السياسة ظاهرة مستمرة ومتكررة ومتعددة الأبعاد. وكثيرا من الجهود التى بذلت لشرح الأسباب التى تدعو الجيش لإسقاط الحكومة غير مناسبة وغير مقنعة ويعود ذلك فى أحد جوانبه إلى أن معظم دراسات الحالة والدراسات المقارنة للتدخل العسكرى دراسات تحلل أمثلة للتدخل الظاهر متجاهلة أو غير قادرة على التعمق فى الطرق والعمليات الكامنة التى يتعلم فيها العسكريون أن يكونوا صانعى انقلابات ويعملون على عقلنة اغتصابهم للسلطة الشرعية.

ويهدف النموذج الانتخابى إلى اختيار وتنظيم هذه المتغيرات ذات القيمة الكبيرة فى التدخل ويستخدم هذا النموذج مناهج العلوم المختلفة على مستوى تحليلى شامل ومقارن. كما يفيد أيضا فى تحليل الأنساق الفرعية مثل الطبقة الوسطى والتحديث والعوامل النفسية الاجتماعية والافتراضات التنظيمية والمهنية هذا بالإضافة إلى التفسيرات ذات العمومية مثل المظاهر الثقافية والتاريخية والبنائية الاجتماعية والأيديولوجية والجيوبولوتيكية والدولية، وتتفاعل هذه العوامل مع بعضها لتشرح التدخل العسكرى.

وهناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بدراسة متغيرات الطبقة الوسطى والتحديث وعلاقتها بالتدخل مثل باى Pye وهالبرن Halpern وجونسون Johnson وليفين Lieuven وشلز Shils إلا أن هذه المتغيرات قد تعرضت للنقد من قبل باحثين آخرين مثل موسكس وبل Bell وبينن وبن دور Bendor وفايدل Fidel الذى لم يروا أن هناك أدلة امبيريقية على تأييد الإدعاء القائل بأن الصفوة العسكرية هى التى تحمل طموحات الطبقة الوسطى فى التحديث أكثر من الصفوة المدنية:

هذا وقد تقدمت الدراسات التى تهتم بدور العوامل النفسية الاجتماعية فى التدخل بما فيها التنشئة والثقافة الفرعية والجماعة المرجعية وارتباطات الشخصية بالتدخل ونظريات الاتجاهات والنظريات السلوكية.

وهناك بعض العلماء الذين طوروا افتراضات تربط بين التنظيم والمهنية عند الضباط (أى الحراك فى السياق المهنى والترقى والتخصص والمركب التنظيمى

والحجم) مع التسيس أو تدخل الجيش فى السياسة. ورأى هانتجتون أنه كلما ازدادت مهنية الجيش قلت احتمالات تدخله لكنه غير رأيه فيما بعد ورأى أن أسباب التدخل العسكرى تكمن فى العوامل الخارجية والداخلية مثل الانهيار السياسى[١].

ويعتبر المدخل البنائى الاجتماعى أكثر المداخل انتشاراً فى محاولة شرح أسباب التدخل العسكرى. وتضمن هذا المدخل عديدا من الافتراضات المرتبطة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الاجتماعية مثال ذلك أنه كلما ارتفعت درجة الصناعية والمشاركة السياسية والاختلافات الاجتماعية والحراك والثقافة المدنية والاستقرار الاقتصادى والسياسى قلت احتمالات التدخل العسكرى. إلا أن المتغيرات البنائية الوظيفية تحجب المدخلات النفسية والاجتماعية والانسانية عند دراسة أسباب التدخل.

وعلى النقيض من التفسيرات البنائية للتدخل هناك المدخل الثقافى التاريخى الذى يؤكد على دور المظاهر الفردية والمميزة فى العلاقات المدنية العسكرية وطبقا لهذا المدخل فإن سلوك وتعود الجيش على التدخل يزيد من احتمالية تدخله مرة اخرى.

ويمكن القول بصفة عامة أن الانقلابات والتدخلات العسكرية ذات طبيعة ايديولوجية وقد تحمل شعارات مثل الخلاص القومى والأخلاقيات القومية والوطن الأم والشرف والرمزية والطهارة.. وترتبط هذه الأمور عادة مع أيديولوجية وعقلانية التدخل ولهذا لابد أن يوضع فى الاعتبار دور المدخلات الخارجية للقوى العظمى فى حماية عملائها فى الدول وما تقدمه لهم من مساعدات سياسية واقتصادية وفنية وعسكرية وهى أمور ذات طبيعية سياسية وأيديوليوجية أيضاً.

وهناك أيضا نظرية العدوى التى تفترض أن حدوث التدخل العسكرى فى بلد ما (وخاصة فى بلاد مجاورة) يزيد من احتمالات التدخل فى بلد آخر. أى أن حدوث واحد منها يعزز حدوث الآخر.

وقد اهتمت دراسات العلاقات المدنية العسكرية أيضاً بآثار التدخل العسكرى ودور الجيش فى السياسة وقد دعا نورد لنّجر Nordlinger وبينن وشميتر Schmitter وكيلشر Kellecher إلى إعادة توجيه بحوث التدخل العسكرى. كما ثار جدل كبير حول قدرة الجيش على أن يكون أداة فعالة فى إحداث التغير الاجتماعى والتحديث.

---

(١) انظر معالجتنا لهذه القضية فى نفس الكتاب تحت عنوان «الدور السياسى للعسكريين».

وكما اهتم العلماء الاجتماعيون بقضايا العلاقات المدنية العسكرية والتقارب البنائى والتجنيدى وتنظيم القوات المسلحة فى المجتمعات الصناعية فقد ركزوا أيضا على دور الجيش كقوة تحديثية فى الدول النامية. وظهرت هناك وجهتى نظر تؤيد الأولى هذا الدور التحديثى للجيش فى حين تؤكد الثانية على محدودية دور الجيش وعدم قدرته على خلق مؤسسة سياسية قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد صاغ الباحثون هاتين القضيتين بصورة أخرى بمعنى هل ينظر إلى الجيش على أنه بطل طموحات الطبقة الوسطى وكأداة فعالة للتغير أو ينظر إليه على أنه قوة مقسمة وغير فعاله. وقد أيد شيلز وهالبرن وباى فى الستينات الدور التحديثى للجيش فى الدول النامية لكن هذه النظرية قد فقدت اهميتها فى أوائل السبعينات. ومن المهم أيضاً أن نوضح أن الجدل حول الدور التحديثى للجيش فى الدول النامية لم يؤت ثماره على المستوى الامبيريقى وذكر شارما Sharma وبيرلميتر Perlmuter أن الأنظمة العسكرية فى الدول العربية والأفريقية لم تنجح فى تطوير مؤسسات سياسية حية. اما تجربة تايلاند فى رأى مهدن Mehden فتبين أن الجيش قد ساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن هذه المساهمة قد تمت فى جو من التعاون غير السهل بين الصفوة المدنية والعسكرية. وتوصل هانتجتون إلى رأى مشابه يقول فيه أن الجيش يكون قوة تحديثية حينما تكون القضية قضية انضمام الطبقة الوسطى للنظام السياسى لكنه يصبح قوة قهرية حينما تدور القضية حول متطلبات الطبقات الدنيا.

وقد انتقد بدجلى Budgley استقطاب القادة العسكريين فى السياسة وخاصة فى منطقة جنوب شرق آسيا. ورأى أنه إذا كانت تايلاند وبورما تمثلان نموذجا للحكم القائم على التحالف المدنى العسكرى فانهما يختلفان بشدة حول السياسة العامة. ويقول كورفاترس أن الجيش فى اليونان كان مؤسسة ثقافية وقومية ومجتمعية لعبت دورا نشطا فى السياسات القومية.

ولم يجد نورد لنجران هناك علاقة إيجابية بين المؤشرات السبعة التى وضعها للتحديث وبين القوة السياسية للجيش والتغير الاقتصادى والاجتماعى فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا بلاد افريقيا الصحراوية وانتهى إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار الجيش قوة تحديثية على طول الخط.

وفى حين نظرت الدراسات السابقة إلى الجيش كقوة حاكمة فإن الجيش قد يحتوى نفسه فى السياسة دون أن يكون حكماً فعليًا. ومن امثلة الدراسات فى هذا الصدد دراسة بوبى جاماج Bopegamage التى بين فيها أن الجيش الهولندى كان قوة تحديثية وأداة للحراك لكن هذا الباحث لم يقدم أدلة امبيريقية لتأييد وجهة

نظره. كما حلل كولكوفتش الجيش السوفيتى كجماعة مصلحة لا تهتم كثيرا بالاصلاحات طالما أن الحزب الشيوعى يضمن له مصالحة الأساسية ولهذا لن يجرؤ على تحدى الصفوة الحاكمة إلا ان كولكوفتش لم يحدد ما هى مصالح الجيش ومدى دوره فى صنع القرارات القومية والدولية.

اما القزاز فقد اعتبر اسرائيل دولة عسكرية ورأى أن الجيش الاسرائيلى هو أكثر القنوات اهمية فى التكامل الاجتماعى والتحديث الاقتصادى والاجتماعى وبناء الأمة. كما ساعد الجيش اسرائيل على أن تتكامل مع النسق السياسى الدولى.

واجرى بيلتران Beltran دراسة مقارنة لكل من مصر والولايات المتحدة والأرجنتين استنتج منها أن كلما انخفض مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع عظم دور المشاركة السياسية للقوات المسلحة.[1]

ودرس ستيبان Stepan دور الجيش فى البرازيل وتوصل إلى أنه لعب دورا تحديثيا هاما فى السياسات القومية وأكد دروري Drury أن الجيش البرازيلى كان ناجحا بسبب الافتقاد إلى قيادة مدنية فعالة وعدم اختلاف الحدود المؤسسية بين الجيش والمجتمع ولأنه قدم شكلا من أشكال الشرعية المؤسسية والعقيدة السياسية.

وتعتبر المشكلة الأساسية التى صاحبت دراسات التدخل العسكرى هى كيفية قياس هذا التدخل.

ويمكن الاشارة هنا إلى ثلاثة مناهج لقياس التدخلات العسكرية على النحو التالى:

(أ) **قائمة التدخل العسكرى Index of Military Intervention (IMI)**: يساعد هذا المنهج فى إختيار الافتراضات المتعلقة بالتدخل وذلك بوزن وتلخيص كل الأدلة عليه، مثل ذلك ما فعله بوتنام Putnam الذى إقترح قائمة للتدخل العسكرى فى صورة مقياس يتراوح من صفر - ٣ لكل سنة من اقلها ميلا للتدخل إلى اكثرها تدخلا. ويمكن أن تحصى وتقارن درجات المقياس لكل بلد أو جماعة من البلدان.

(ب) **دراسة الحالة**: هذا المدخل هو أكثر المداخل استخداما وهو مدخل فردى ونوعى اكثر منه كمدخل امبيريقى ويستخدم أساسا لاستخراج الافتراضات اكثر من اختيارها.

---

(١) راجع مفهوم فاينر عن الثقافة السياسية فى كتابنا ص ٣٠٠.

(جـ) المنهج التاريخى المقارن: يقارن هذا المدخل تاريخ ودرجة التدخل العسكرى بين دولتين أو أكثر. إلا أن التصور الأساسى فى هذا المدخل هو إعتماده على السلوك الماضى للجيش فى شرح الظروف الحالية التى تؤدى إلى التدخل العسكرى. وهناك زيادة فى الاتجاه نحو استخدام هذا المدخل على الرغم من قلة حجم الدراسات التى تستعين به.

٣ - قضية المركب العسكرى الصناعى Military Industrial Complex (MIC):
نعنى بقضية المركب العسكرى الصناعى هذه الصلة بين الجيش والقطاع المدنى ممثلا فى المؤسسات الحكومية والهيئات الصناعية، ويمكن تتبع جذور هذه القضية فى الجدل الذى أثاره أصحاب منظور الصفوة والمنظور التعددى حول دور الجيش فى صنع القرار القومى وصياغة السياسة فى الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى. هذا وقد أمدت دراسة رايت ميلز عن صفوة القوة بتحليل عميق لبناء الصفوة القومية الثلاثى المكون من الجيش والهيئات الصناعية القوية والقادة السياسيين.

وقد تتبع موسكس البدايات النظرية للمفهوم حتى الكتابات المكيافيلية والفيبرية وأعتقد أن هذا المركب تطور طبيعى للفكر السوسيولوجى الأمريكى الحر.

كما ظهرت كتابات عديدة فى السبعينات تتناول هذا الموضوع من منظورات مختلفة، فهناك مؤلف بيرسل Pursell الذى يؤيد الصلة القوية بين الجيش والصناعة، وهناك ساركسيان Sarksian ممثل المدرسة التعددية وهناك أيضا لايبرسون Liberson الذى رأى أن الاقتصاد لا يحتاج إلى الإنفاق العسكرى لتعضيد نفسه واستخدم فكرة الاستراتيجية التعويضية التى يقول أن جماعات المصلحة المختلفة تحاول أن تصل بمكتسباتها إلى الحد الأقصى. ويعتقد جروس Gross أن المركب العسكرى الصناعى يمكن أن يحدث بدون تعاون أو حتى اجتماع للمصالح المختلفة بل يراه ببساطة نظرية بديلة فى صنع القرار. وقد انتقد ستيفنسون Stevenson لايبرسون واتهمه بأنه لم يقدم تحليلا شاملا للاقتصاد الرأسمالى الأمريكى ورأى أن الإنفاق العسكرى مربح جدا للهيئات الأمريكية ومهم جدا فى الحفاظ على المتطلبات الداخلية والدفاع عن المصالح الأمريكية فى الخارج.

وكانت العلاقة بين الإنفاق العسكرى والركود الاقتصادى من الموضوعات التى ثار حولها الجدل. وقد تحدى سيزمانسكى Szymanski باران Baran وسويزى Sweezy فى ادعائهما أنه كلما عظم الإنفاق العسكرى فى الاقتصاد الاحتكارى الرأسمالى انخفضت معدلات البطالة وازدادت معدلات النمو الاقتصادى. وحلل

سيزمانسكى الإنفاق العسكرى الحكومى والإنفاق غير العسكرى فى ثمانية عشر دولة راسمالية متقدمة وتوصل من دراسته إلى النتائج الآتية :

١ - إن الإنفاق العسكرى لا يمنع الركود الاقتصادى لكنه يخفض من معدلات البطالة.

٢ - إن الإنفاق غير العسكرى يساهم بدرجة كبيرة فى النمو الاقتصادى عن الإنفاق العسكرى فى المجتمعات الراسمالية الاحتكارية.

٣ - يمنع الإنفاق العسكرى الركود الاقتصادى فى غياب الإنفاق غير العسكرى.

هذا وقد لاحظ زيتلن Zeitlen أن سيزمانسكى قد أساء تفسير نظرية باران وسويزى ولم يضع فى اعتباره التغييرات الأساسية المرتبطة بالاحتكار والبيانات ذات التسلسل الزمنى. كما هاجم زيتلن وستفنسون وسويزى وفريدمان Friedman منهج سيزمانسكى وخاصة فى دراسته عن الدول المتقدمة ورأوا أنه فشل فى أن يضع فى اعتباره المتغيرات الأساسية والتنظيم السببى للنموذج الذى اتبعه. واقترح فريدمان نموذجا بديلا يقوم على فكرة علاقات القوى الدولية والاتجاهات بعيدة المدى للركود الاقتصادى ويعترف هذا النموذج بالاستثمار فى الدول النامية والإنفاق على التسليح كقوى موازنة على الرغم من النمو القومى قد يتزايد على المدى الطويل بالاستثمار فى القطاع المدنى.

ويرى الباحثون أن هناك حاجة شديدة إلى دراسات إضافية تجرى على المستوى المحلى أو القومى لأن قضايا سباق التسلح وبيع التكنولوجيا العسكرية أصبحت ذات متضمنات هامة بالنسبة للأنظمة السياسية وتوازن القوى بين الدول المختلفة.

وقد يعتقد البعض أن هذا المركب يخص الولايات المتحدة والدول الصناعية فقط لكن الباحثين يرون أنه موجود أيضاً فى الدول النامية ولهذا يأخذون على الباحثين فى علم الاجتماع العسكرى تركيزهم على التدخل العسكرى ودور الجيش فى السياسة ويرون أن الاهتمام يجب أن يوجه إلى دراسة الصلة العسكرية الصناعية بالإضافة إلى دراسة الصلة بين للجيش والزراعة والبيروقراطية والمثقفون والسلالات العرقية.

وقد وضع لاورى Loury قائمة تاريخية ووصفا للأدوار العسكرية المتغيرة فى الدول الديموقراطية وغير الديموقراطية ويرى أن الحالة العسكرية فى المجتمع الحديث عملية تطورية تنتج عن التغير أكثر من نتاجها عن الإنقلابات العسكرية واقترح بعضا من اتجاهات التغير المستقبلى التى يمكن أن تغير من قوة ونفوذ المركبات العسكرية.

والواقع أن الأبعاد الأيديولوجية المحتواة فى قضية المركب العسكرى الصناعى أدت إلى بحوث سوسيولوجية متزايدة على المستوى التحليلى الامبيريقى ويرى كروفاترس أن الباحثين الذين يستخدمون الإطار التعددى فى تحليلهم يمكن أن يعتبروا باحثين فى علم الاجتماع العسكرى أما هؤلاء الذين يركزون على المنظورات الطبقية أو منظورات الصفوة فهم باحثون فى علم الاجتماع السياسى أو الراديكالى.

بعد هذا العرض والتحليل السابقين لنشأة وتطور ودور علم الاجتماع العسكرى سواء على مستوى الجامعات أو المستوى الأكاديمى وسواء على المستوى النظرى أو التطبيقى يجدر بنا أن نختم هذه المقالة بنظرة تقييمية تجمع بين تحديد للمعوقات الأساسية التى تقف حجر عثرة أمام تقدم هذا الفرع من فروع علم الاجتماع إلى جانب الدروس التى يمكن تعلمها للاستفادة منها فى تطويره.

وترجع القيود التى تعوق تقدم علم الاجتماع العسكرى إما إلى طبيعة المؤسسة العسكرية ذاتها أو إلى طبيعة المجتمع والثقافة بصفة عامة وكذلك إلى تطور علم الاجتماع ككل وتفسر لنا هذه القيود الأسباب التى جعلت هذا الميدان الجديد لم يحظ بقبول واسع كأحد الميادين الفرعية لعلم الاجتماع.

أولاً: يفتقد علم الاجتماع العسكرى إلى هذا الإطار النظرى والتصورى العميق ولهذا خضعت كل نتائجه للمناهج المرتبطة بالسياسة الاجتماعية ومنهج الحل السريع للمشكلة. وتناولت المقالات والكتب والقراءات موضوع العلم بصورة كيفية وبعيدة عن التجريد إلى حد ما. وباستثناء بعض الدراسات فإن الكثير منها يفتقد إلى التصور المنهجى. كما أن الكثير من البيانات والتحليلات غير دقيقة فى تنبؤاتها ويحتمل أن تظل كذلك الى أن يوجد هناك كيان موحد من النظرية للسلوك العسكرى المؤسسى. أو تتحقق استراتيجيات بحث شاملة.

ثانيًا: كان توجيه غالبية الكتابات فى علم الاجتماع العسكرى بنائيا وظيفيا فى حين لم يحظ مدخل الصراع أو مدخل النسق المفتوح باهتمام كبير. ويعنى هذا أن هذا الفرع من فروع علم الاجتماع قد سار فى نفس خط المنظورات البنائية التى سادت علم الاجتماع ككل فى الأربعين سنة الأخيرة. ومع إستثناء بعض الكتابات فإنه يمكن القول بأن الكثير منها فشل فى دراسة أبعاد القوة والأبعاد السياسية للجيش وتأثيرها على المجتمع الدولى بصفة خاصة.

ثالثاً: يلتزم الجيش عادة بأيديولوجية محافظة وهو لا يثق فى التغير الاجتماعى والسياسى وتأخذ الاعتبارات الأيديولوجية سواء أكانت محافظة أو ليبرالية أسبقية فوق الاعتبارات النظرية بسبب دور الجيش كمنظم لوسائل العنف الشرعية. ولهذا

يتبنى علماء الاجتماع العسكرى ودارسيه اتجاهات محافظة وتقل إنتقاداتهم عادة للجيش ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة العسكرية ذاتها تفتقد إلى أى متضمن أخلاقى مثل الضرب بالقنابل والتدمير والغزو والقمع العسكرى والتجسس.

رابعاً: تقف الطبيعة المغلقة أو شبه المغلقة للقوات المسلحة حجر عثرة فى سبيل الحصول على معلومات وخاصة تلك التى تتعلق بدور الجيش وإستخداماته وهناك اعتقاد فى الولايات المتحدة والدول الأنجلوسكسونية بعـدم الثقة بـل والشك فى دور الجيش فى الحياة الاجتماعية والسياسة للأمة وبضرورة السيادة المدنية عليه وارتبط هذا الاعتقاد بالتوجيه الليبرالى للعلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ولم يساعد هذا الاتجاه علم الاجتماع العسكرى فى الحصول على الشرعية والقبول الأكاديمى.

خامساً: أدت سيطرة العلماء البارزين فى علم الاجتماع العسكرى إلى توجيه الباحثين الشبان وجهة معينة وإعاقة ذلك المنظورات المخالفة لهم من أن تجد مكانها فى ميدان بحوث علم الاجتماع.

سادساً: تستلزم الطبيعة الخاصة بدراسات الجيش الإستعانة بمداخل العلوم المختلفة وأدى هذا إلى ظهور بحوث متفرقة بدلا من بحوث تبنى على بعضها البعض وتعمل على تقدم المعرفة السوسيولوجية ونستشهد هنا بأن معظم البحوث التى تقوم بها وزارة الدفاع الأمريكية هى سوسيولوجية فى طبيعتها لكنه من النادر أن يقوم بها سوسيولوجيون بسبب هذا التداخل بين مناهج العلوم.

ويختلف علم الاجتماع العسكرى كأحد التخصصات الفرعية الصغرى فى علم الاجتماع عن الاقتصاد وعلم النفس وهى العلوم التى تنظر إلى الجيش كهدف مشروع للتحليل والدراسة ولا تعامل الباحثين الذين يعملون فى غير السياق الأكاديمى كخارجين عنها وترتب على ذلك أن تمكن العديد من الباحثين الأمريكيين فى العمل فى الحكومة ومجالات البحوث التى تخدم القوات المسلحة وأدى هذا مع تطور الزمن إلى أن تصبح القوة البشرية والأفراد والمشاكل التنظيمية التى تعتمد على التحليل السوسيولوجى دائرة فى فلك الافتراضات الفردية والنفعية لعلم النفس والاقتصاد أكثر من هذه الافتراضات المعيارية والجمعية التى يعمل فى ضوئها علم الاجتماع.

سابعاً: تلعب مشكلة تمويل البحوث السوسيولوجية دورا كبيرا فى نموها وتطورها سواء أكان هذا التمويل من وزارات الدفاع أو من الهيئات الأخرى التى

تقوم بإجراء بحوث لصالحها[1].

إلا أنه إذا تطلب الأمر تمويلا حكوميا فإن مجال الدراسة يتحدد بدرجة كبيرة وفقا لمصالح الحكومة ذاتها ويشغل السوسيولوجيين الذين يعملون فى هذه الدراسات وضعا فرعيا وتابعا لفريق من الباحثين الآخرين ويؤدى هذا بدوره إلى عدم إعطاء الاعتبارات السوسيولوجية والنظريات والمناهج التابعة لها الدور الذى يمكن أن يحقق الفائدة منها.

ثامناً: تقتصر البحوث التى تجرى لصالح وزارة الدفاع فى بلادنا بمساعدة الوزارات والهيئات الأخرى ومراكز البحوث على الجوانب غير الاجتماعية ولا نذكر صورة للتعاون بين القوات المسلحة ومراكز البحوث المدنية سوى بحث واحد أجرى قبل عام ١٩٧٣ عن الروح المعنوية للجندى المصرى الذى أجرته القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فى حين أن مثل هذا التعاون واضح وظاهر فى الولايات المتحدة بين الجامعات ومراكز البحوث وبين القوات المسلحة. إلا أن الباحثين فى ميدان علم الاجتماع العسكرى فى الولايات المتحدة يتجهون للبحث عن وظائف أكاديمية فى الكليات والجامعات أكثر من سعيهم للعمل فى الهيئات الخاصة التى تقوم بإجراء بحوث لصالح وزارة الدفاع.

تاسعاً: سيظل علم الاجتماع العسكرى يواجه مقاومة من العلوم الأكاديمية الأخرى ومن الميادين الفرعية الأخرى لعلم الاجتماع قبل أن يصل بنفسه إلى المستوى العلمى والفكرى المناسب وطالما أن هناك ما يعوق نموه وتطوره ولا يسمح له بأن يشغل وضعاً رسميًا فى مناهج التدريس بالجامعات فسيظل يدرس بصورة متفرقة تحت فروع علم الاجتماع السياسى والتغير الاجتماعى وتنمية العالم الثالث وفى علوم السياسة تحت موضوع العلاقات المدنية العسكرية بالإضافة للتاريخ العسكرى فى الأكاديميات وتحت موضوعات الإدارة والقيادة والاستراتيجية.

ولو وضعنا فى الاعتبار إشراف القوات المسلحة على البحوث التى تجرى فيها فإنه من المتوقع أن يتجه اهتمام هذه البحوث إلى الجانب التطبيقى وأن يحجم الكثير من الباحثين عن اختيار علم الاجتماع العسكرى كمجال تخصص لهم ويقتصر ذلك على الباحثين من ذوى الخبرات أو الارتباطات السابقة مع القوات

---

(١) بلغت الميزانية السنوية التى خصصتها وزارة الدفاع الأمريكية فى الثمانينات للبحوث فى العلوم السلوكية والإنسانية عشرة ملايين دولار وهناك قدر لا بأس به من تمويل هذه البحوث يأتى عن طريق الهيئات الفيدرالية مثل إدارة المسرحين ووزارة العمل ومن الهيئات الخاصة التى تقوم بإجراء تحليلات علمية لصالح وزارة الدفاع أو فى بعض القضايا العسكرية.

المسلحة أو أولئك الذين لهم اتجاهات محافظة[١]، هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة فى الولايات المتحدة تزايدًا ملحوظًا فى عدد طلبة الدراسات العليا المسجلين فى موضوعات ترتبط بعلم الاجتماع العسكرى ويرتبط الباحثون فى هذه الدراسات بأربع جامعات أساسية هى شيكاغو ومتشجان وميرلاند ونورث وسترن. ويعود ذلك فى نظرنا إلى وجود رواد علم الاجتماع العسكرى بها أمثال جانوتز وسيجال وموسكس.

عاشراً: لا تمارس جمعيات علم الاجتماع دوراً ملحوظاً فى الإشارة إلى دور علم الاجتماع العسكرى واهميته وذلك على عكس الجمعيات الأخرى فى علوم السياسة وعلم النفس والاقتصاد التى تشير دائما إلى اسهام علومها فى الميدان العسكرى. هذا وقد لعب علماء الاجتماع العسكرى الأكاديميون فى الولايات المتحدة دوراً بارزاً فى عملية صوغ السياسة الدفاعية كما يعمل الكثير منهم كمستشارين لبعض الهيئات ويستدعون للشهادة أمام الكونجرس كما يقومون بتقديم خدمات للمشرعين من خلال أنشطة مركز بحوث الكونجرس[٢] وبالرغم من قلة عدد السوسيولوچيين الذين يساهمون فى هذه الأنشطة فإن تأثيرهم على البرامج والسياسات التطبيقية اعلى من أى ميدان آخر من ميادين البحث السوسيولوجى.

حادى عشر: إذا أراد علم الاجتماع كعلم أن يشجع السوسيولوجيين على المشاركة فى عملية صنع القرار العسكرى فإنه يجب الاعتراف بقيمة هذه المشاركة. وهذا هو نفس اتجاه العلوم السياسية التى تفخر سواء فى الولايات المتحدة وخارجها بأعضائها الذين يشغلون مناصب سياسية هامة. وهناك فى الولايات

---

(١) لا تزيد عدد الرسائل التى أجيزت فى مصر فى ميدان علم الاجتماع العسكرى أو الميادين المرتبطة به عن أربع الأولى تعالج التنظيم العسكرى فى ضوء نظرية النسق المفتوح والثانية عن تكيف المسرحين والثالثة عن دور الجيش فى التنمية والرابعة فى سوسيولوجيا الحرب وهناك رسالتان آخرتان تحت الدراسة الأولى عن الانقلابات العسكرية والثانية عن التقاعد العسكرى.

(٢) لنا واقعة طريفة مع البروفيسور موريس جانوتز حينما دعانا إلى حضور حلقة العلوم الاجتماعية للضباط الأمريكيين بجامعة شيكاغو فى اوائل عام ١٩٧٩؛ كان هناك اتجاه لتقليص اعداد القوات المسلحة المصرية أثر توقيع اتفاقية كامب دافيد وطلب منا الدكتور جانوتز إبلاغ الرئيس السادات بأن دراساته تثبت أن مثل هذا الاتجاه يزيد من احتمالات قيام الجيش بانقلاب ضده. ولم يكن يعلم البروفيسور جانوتز أن كبار قادة الجيش المصرى لم يسمعوا عن شىء اسمه علم الاجتماع العسكرى واوضحت لقاءاتنا مع البعض منهم أن علم الاجتماع العسكرى لا يخرج عندهم عن مجرد شىء اسمه الروح المعنوية والعلاقات الإنسانية بين الضباط والجنود والعمل على راحة الأفراد وغير ذلك من الأمور العامة ذات الطابع النفسى. وقادت بنا هذه الواقعة إلى أن نفكر فى كتابة مقالة مستقلة عن الجانب غير الاستراتيجى فى واقع وفكر القيادة العسكرية المصرية.

المتحدة أثنان من السوسيولوجيين البارزين فى إدارة ريجان يشغلان مناصب هامة (لا ينوه عنهما علماء الاجتماع كثيرا) وهما نائب مساعد وزير الدفاع لشئون منع استخدام الكحول والعقاقير ونائب مساعد وزير الدفاع لشئون القوة البشرية.

ثانى عشر: يجب أن يعطى الباحثون فى ميدان علم الاجتماع العسكرى الفرصة لطبع بحوثهم وتؤدى هذه الفرصة فى العلوم الاجتماعية الأخرى إلى الحفاظ على الهوية المهنية التى تتعمق بالاتصال العلمى مع المتخصصين فى نفس الميدان كما يعتبر فى جانب آخر أحد مصادر الضبط النوعى على البحوث من خلال وجهات نظر القراء المتخصصين. ويؤدى عدم نشر مقالات الاجتماع العسكرى فى الدوريات المعروفة لعلم الاجتماع وقصرها على دوريات معينة إلى انعزال هذا الميدان عن الفروع الأخرى للعلم وشعور الباحثين بأنهم غرباء عن علم الأجتماع كما يؤدى غياب وجهات نظر القراء المتخصصين إلى نتائج سلبية على نمو علم الاجتماع العسكرى إلا إنه يجب على الباحثين من ناحية أخرى أن يكتبوا بحوثهم بلغة بسيطة وألا يشغلوا القراء بتعقيدات منهجية قد تصرفهم عن قراءتها كما يجب أن يتعلموا أن يجروا بحوثهم فى حدود عالم واقعى وفى إطار زمنى محدد لا تفقد البحوث أهميتها بعد اتخاذ قرار بشأنها.

المصادر

(١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

(2) Hall, Robert, Military Sociology 1945–1955, In Hans Zetterberg, Socilogy in the U.S.A., Unesco, 1956.

(3) Kourvetaris, G. and B.A. Dobratz, The present state and Development of Sociology of the Military, J. of Political and Military Socilogy, Vol. 4. 1976.

(4) Mcnail, Scott, A Comment on Research in the Field of Military Sociology, Pacific Sociological R., Vol. 16, No. 1973.

(5) Moskos, charles, The Military, Annual Review of Sociology 1976.

(6) Roucek, Joseph, The Trends in American Military Sociology and its Educational Implications, Duquese Review, V. 8, 1962.

(7) Segal Devid, Applied Sociology, Military Studies.

مقالة حصلنا عليها من المؤلف غير مبين تاريخ أو مكان النشر.

الدراسة الثانية

الأسرة العسكرية فى ضوء التحليل السوسيولوچى

إذا كان أمر الدفاع عن البلاد وتحقيق أهدافها الأيديولوجية يقع على عاتق القوات المسلحة فإن الصحة النفسية والعقلية للمقاتلين تقع على عاتق الأسرة. وحينما يكون هناك سلام فى المنزل فسنتوقع من الرجل المقاتل أن يؤدى عمله ودوره بكفاءة وفاعلية. ولا يمكن لأحد أن ينكر هذا التأثير المتبادل بين القوات المسلحة والأسرة ولهذا أردنا فى هذه المقاله أن نلفت النظر إلى هذا القطاع الهام من قطاعات المجتمع وهو الأسرة العسكرية التى لابد أن يضعها المخططون العسكريون فى أعتبارهم عندما يصيغون قراراتهم فمثل هذه القرارات تؤثر بشدة على الآباء والزوجات وكذلك الأطفال الذين يقال أن عددهم فى الأسر العسكرية يفوق حجم الجيش ذاته.. كما تستطيع الأسرة نفسها أن تؤثر على القوات المسلحة فتمنع أفرادها من الالتحاق بها أو الاستبقاء فيها إذا هددت الأخيرة كيانها ومعاييرها.

والواقع أن نمط حياة الأسرة العسكرية فريد من نوعه ولا يضاهيه أى نمط حياة آخر إذ يخضع العسكريون لاحتمالات الاستدعاء الدائم والأمر غير المتوقع بالانتقال فى أى وقت. ويمثل التنقل بصفة عامة ضغطا ومسئولية على الأسرة التى تتضاءل فرص اختيارها لمواقع العمل والسكن والتحاق أطفالها بالمدارس لأنها مجبرة على الانتقال من موقع لآخر كل عامين على الأقل.

وتتطلب المهمة العسكرية والحفاظ على الاستعداد القتالى الدائم ضرورة توفر عدد كبير من العسكريين بتعاقب متوال فى مناطق متباعدة قد تكون خارج البلاد ويترتب على ذلك أن يطلب من العسكريين المتزوجين أن ينفصلوا عن أسرهم فى دورات روتينية لعدم توافر الظروف السكنية المناسبة للأسرة، ولهذا يستلزم الانفصال العسكرى من كل عضو فى الأسرة أن يتكيف للتغيرات التى يفرضها غياب الأب وهذا فى حد ذاته أحد المواقف الضاغطة على الأسرة العسكرية.

وأشار الباحثون إلى أن غياب الأب يؤدى إلى ردود فعل عند الأطفال بصفة خاصة أهمها القلق والغضب والحزن والخوف والاستياء والسلوك غير السوى كالعدوانية والعلاقات المضطربة مع أفراد الأسرة والأصدقاء والمدرسين.

وهناك اختلاف جوهرى بين غياب الأب الراجع إلى المهام العادية التى يكلف بها من قبل الجيش وبين الغياب الراجع لظروف الحرب والقتال وما يترتب عليه من احتمالات الوقوع فى الأسر أو الفقد فى العلميات. وتواجه الأسرة فى مثل هذه المواقف الأخيرة ضغوطا أشد واعنف.

وصحيح أن الأسرة قد تشعر بالسعادة حينما تعلم بقرب عودة الأب سواء أكان عائدا من مهمة روتينيه أو من ميدان المعركة لكن الواقع هو أن هذا العائد يأتى فيواجه بمشاكل عدة نجمت عن غيابه فيتطلب الأمر أعادة تكامله من جديد فى الأسرة وإعداد الأسرة لهذه العودة..

كل هذه القضايا سنتناولها بالعرض والتحليل، لكننا سنتناول أولا موقف علم الأجتماع العسكرى من قضايا الأسرة العسكرية:

نال موضوع الأسرة العسكرية اهتماما قليلا من علماء الاجتماع العسكرى. وكان جانوتز Ganowitz أول من أشار إلى الأهمية الاستراتيجية للأسرة وتأثيرها على السياق المهنى للضباط. وكانت هناك فى الواقع بعض الأهتمامات بهذا الموضوع لكنها كانت تركز اساسا على جوانب معينة مثل الآثار السلبية للخدمة العسكرية على الحياة الأسرية والتكيف الزواجى وغير ذلك من الجوانب التى كشفت عنها تقارير الطب النفسى. ويعود اهتمام علماء الأجتماع العسكرى بقضايا الأسرة إلى اهتمامهم بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة للتنظيم العسكرى أكثر من اهتمامهم بالموضوعات ذات الأهمية السوسيولوجية. وخلاصة ذلك أن الأسرة العسكرية اهملت كموضوع للدراسة لأنها لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقوات المسلحة التى وضعتها فى مرتبة ثانوية.

وكان المخططون العسكريون عند مناقشة الميزانية العسكرية يولون اهتمامهم للمسائل المتعلقة بتوجيه القدرات العسكرية واستعدادات الأسلحة وتنفيذ المهام القتالية، وكان البند المخصص للبحوث الأخرى فى غير ميدان القدرات العسكرية لا يكاد يذكر، ويقول واتكنز Watkins «كان متوسط عدد البحوث المطبوعة عن الأسرة العسكرية فى الخمسة والعشرين سنة الماضية لا يزيد عن أربعة بحوث فى السنة والقليل منها هو الذى وضع موضع التنفيذ».

وعلى الرغم من أن البحوث عن الأسرة العسكرية قد زادت فى السنوات الأخيرة فإن الكثير منها كان مركزا على تأثير القوات المسلحة عن الأسرة اكثر من تناولها لتأثير الأسرة على القوات المسلحة ومع ذلك فإن التفاعل بينها يؤدى لتأثيرات متبادلة لا يمكن تجاهلها، كما اضطر المخططون العسكريون الأمريكيون تحت

ضغوط التغيرات المجتمعية إلى الاعتراف بأهمية العلاقة بين الأسرة والقوات المسلحة وأهمية ذلك فى كفاءة هذه القوات وأدى ذلك إلى أن يأخذ الجيش الأمريكى الأسرة فى اعتباره عند صنع بعض القرارات وإن كان ذلك يفرض بعض التساؤلات حول الكيفية التى يمكن أن يتحقق بها ذلك دون أن يتأثر استعداد الجيش القتالى وقدرته على إنجاز مهمته الأساسية.

ويرى الباحثون أن الأسرة العسكرية لم تكن تأخذ مكانها المناسب فى الدراسة والتحليل بسبب الظروف المتغيرة فى التجنيد وعمالة القوة العسكرية إذ كان أفراد الخدمة من الشباب الصغير الغير متزوج. كما لم تكن المواقع الأمامية التى كانت الشكل السائد فى المعسكرات تمد الأسر العسكرية بحاجاتها إلا لكبار الضباط كما لم يكن مسموحا للضباط أن يتزوجوا إلا بعد الترقى إلى رتبة معينة. وكان الجنود يجدون مخارج جنسية لهم فى معظم الأحيان فى المناطق القريبة من معسكراتهم.

أما عن مؤتمرات الأسرة العسكرية فقد اهتم الأمريكيون بصفة خاصة بدراسة مشكلة الأسرة العسكرية. وأشار أول مؤتمر عقد بالبيت الأبيض «أنه للحفاظ على قوة قادرة على الدفاع عن الأمة فى وقت الطوارئ لا بد من العودة إلى التجنيد الاجبارى أو رفع معدلات الأجور وزيادة المزايا». واعترف المؤتمر بأن العسكريين لا يشعرون بالفخر لانتمائهم إلى القوات المسلحة وأن الأسرة العسكرية لا تستطيع أن تنمو وتشعر بالسعادة وهى تصارع من أجل وجودها وبقائها.

وبالاضافة إلى مؤتمر البيت الأبيض عقدت عدة مؤتمرات ولقاءات إقليمية وقومية لمناقشة حاجات الأسرة العسكرية منذ عام ١٩٧٦ وما بعده. وكان ابرز نتائج هذه المؤتمرات هذه التوصية التى طرحها مؤتمر سان دياجو بإنشاء مركز بحوث الأسرة العسكرية فى العاصمة الأمريكية وكذلك التوصية الأخرى بعقد مؤتمر قومى يركز أساسا على الخدمات التى يجب أن تقدم للأسرة العسكرية اكثر من تركيزه على البحوث عنها.

والواقع أن هذا المؤتمر الذى عقد فى سان دياجو فى الفترة من ١ - ٣ سبتمبر عام ١٩٧٧ كان فرصة للباحثين وصانعى القرارات لدراسة الهيكل العام لبحوث الأسرة العسكرية والوقوف على ما تم إنجازه ومالم يتم إنجازه والتوجيهات التى يجب العمل على أساسها فى البحوث المستقبلية واعتبر هذا المؤتمر دليلا على اهتمام القيادات العليا وصانعى القرار فى مختلف الأسلحة بقضية الأسرة العسكرية. كما اعترفت هذه القيادات ليس فقط بتأثير التنظيم العسكرى على الأسرة ولكن بتأثير الأسرة عليه أيضا بل وعلى إنجاز المهمة العسكرية ذاتها.

وركزت بحوث المؤتمر على العوامل التى جعلت من المجتمع العسكرى فى السنوات الأخيرة مجتمعا متميزا بالغياب الطـويل لـرب الأسرة والحراك الجغـرافى ووجد أعضاء المؤتمران الدراسات التى أجريت على الأسرة العسكرية يمكن أن تطبق بدرجة كبيرة على المجتمع المدنى. وتأكد لهم أنه من الصعب تماما على القوات المسلحة أن تتنافس مع الأسرة كما كان الحال من قبل ولهذا نادوا بضرورة إجراء بحوث اخرى تحدد كيف يمكن للأسرة أن تؤدى وظائفها بكفاءة وفاعلية. بحيث تساعد القوات المسلحة على أداء مهمتها.

وطرحت فى هذا المؤتمر أسئلة عديدة حول الزمن المتغير والجيش المتغير ودور العلاقات الزوجية الشرعية وغير الشرعية فى ولاء الأسرة للجيش وهل من شأن الروابط الأسرية أن تدعم أو تهدد الوظيفة العسكرية.

وأشار الادميرال زاموال Zamuall فى هذا المؤتمر إلى ضرورة استمرار البحوث وتكرارها حتى يمكن قياس أثر الزمن والبيئات المتغيرة على الأسرة وإلا فلن تكون هناك إمكانية لتطبيق بحوث السبعينات على الثمانينات وهكذا.

هذا وسنتناول القضايا المرتبطة بالأسرة العسكرية على النحو التالى:

أولاً: الأسرة العسكرية فى الأحوال العادية:

(أ) الأسرة فى المجتمع المحلى العسكرى.
(ب) التنقل المكانى.
(جـ) الزوجة العسكرية.
(د) الأسرة العسكرية ذات العائل الواحد ومشكلة الطلاق.
(هـ) الزوج الغائب.
(و) الطفل العسكرى.
(ز) الأب الغائب.

ثانيا: الأسرة العسكرية فى الظروف الضاغطة:

١ - الأسرى وعائلاتهم:

(أ) الدراسات والبحوث.
(ب) زوجات الأسرى.
(جـ) آباء الأسرى.
(د) أطفال الأسرى والمفقودين وقتلى العمليات.

(هـ) أسر القتلى والمفقودين فى العمليات.
(و) دورة الحزن عند عائلات الأسرى والقتلى ومفقودى العمليات.

٢ - التكيف الاجتماعى والأسرى للمسرحين والعائدين من العمليات:

(أ) التكييف الاجتماعى.
(ب) التكييف الأسرى.

أولاً : الأسرة العسكرية فى الأحوال العادية

حينما يلتحق الرجل بالقوات المسلحة فإن هذا يعنى أن الجيش لم يكسب فرداً واحداً وإنما كسب الرجل وزوجته. ويعرف الجيش المرأة هنا فى حدود علاقتها بزوجها وبرتبته ويرى أن الزوجة والأم يجب أن تظل فى خدمة زوجها وأن تكرس نفسها لاختياره الوظيفى الذى هو القوات المسلحة.

وقد يكون الرجل العسكرى هو نفس نوع الأفراد الذى تريده القوات المسلحة وقد يكون أفضل تعليما وأكثر استقرارا فى عمله وأقل رغبة فى تغييره والانتقال منه إلى عمل آخر، لكن هذه المميزات جميعها تضيع إذا اضطربت حياته الأسرية. ولهذا يرى الباحثون أنه من غير المعقول أن يدرب الرجال على أعمال ومهام ثم يسمح لهم بترك الخدمة لأنهم غير قادرين على تحقيق تكيف أسرى مرضى.

وعادة ما يقول الجندى المحارب أن لى زوجة وأطفالا وأنا أحارب لأحميهم بدلا من الانتظار حتى يدخل العدو إلى البلاد. ويرى ستانتون Stanton أن هذا قد لا يكون الدافع الوحيد للخدمة العسكرية لكنه يؤكد كمبرر للحرب على ارتباط العسكريين بأسرهم وشعورهم بأهميتها، بل أن بعضهم يلتحق بالخدمة أساسا لمعالجة مشاكل أسرية أو للتخفيف من الصعوبات المالية التى تواجه أسرهم.

وتتميز الأسرة العسكرية عن الأسرة المدنية بأن لها قدر من المعرفة والخبرة المشتركة المرتبطة بثقافة مهنية وبأنشطة تنظيمية تساهم فيها على الدوام. وتتكون الأسرة العسكرية من الناحية التقليدية من الزوج العسكرى وزوجة تعتمد عليه وأطفالهما اللذين يعتمدون عليهما. وعلى الرغم من أن هذا النمط من الأسر العسكرية لا يتوافر فى بعض الأحيان حينما يظل الزوجان بلا أطفال أو حينما تفقد الأسرة الأم فإن المكون الأساسى الذى يظل ثابتا فى الأسرة العسكرية هو الزوج العسكرى الذى تفقد بدونه الأسرة العسكرية صلتها بلقوات المسلحة ولا يكون لها بالتالى أى هوية عسكرية.

وللأسرة العسكرية العديد من الخصائص التى تميزها عن الأسرة المدنية فالمهنة العسكرية خطيرة سواء فى وقت السلم أو فى وقت الحرب. ويتعرض العضو العسكرى فى الأسرة إلى تغير واجباته بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة، كما قد تقضى الأسرة العسكرية العديد من السنوات فى مناطق تتكون من عائلات عسكرية ومدعمة بتسهيلات كبيرة تقدمها القوات المسلحة.

وهناك اختلافات واسعة بين العائلات العسكرية[١] على الرغم من الخصائص المشتركة بينها فمشاكل غياب الأب والدور الأبوى المتغير التى تواجه رجال الغواصات مثلا التى يقضى رجالها شهرين فى البحر وشهرين فى المنزل تختلف عن تلك الأسر التى نادرا ما يغيب عائلها. كما أن ديناميات غياب الأب فى مهمة تمتد إلى عام كامل تختلف عن تلك التى تعتمد على برنامج تدريبى لمدة ثلاثة شهور فقط.

ويلاحظ أن أهمية الأسرة تتغير مع بدء السياق المهنى للفرد العسكرى فيمنع الطلبة العسكريون من الزواج طالما أنهم فى الكليات العسكرية ويرفت منهم من ينتهك هذه القاعدة ولا يتفق التدريب العسكرى سواء للضابط أو المجند مع مقتضيات الحياة الأسرة ولا يسمح لأى واحد منهم بالتغيب عن التدريب كما لا يعطى أى سكن رسمى وإذا حصل عليه خارج الموقع فغالبا ما يكون مرتفع الثمن ولا يكفى راتب المبتدى لبدء حياة أسرة جديدة.

إلا أن أهمية الأسرة تتزايد بعد أن يتقدم الفرد فى سياقه المهنى فيسمح له بعد فترة معينة بالزواج ويعطى راتبا يكفل له ذلك. كما يسمح له باصطحاب أسرته إذا كلف بمهام خارج البلاد، ويسمح للضابط باصطحاب زوجاتهم فى نوادى الضباط وغيرها. وتلعب الزوجات دوراً اجتماعيًّا هاماً مع أزواجهن وخاصة فى الاحتفالات العسكرية.

وهناك مظاهر قوة عديدة فى الأسرة العسكرية فهى متماسكة ومضحية وتظهر هذه السمات فى وقت السلم أكثر منها فى وقت الحرب وإن لم تكن الأسرة العسكرية بمثل هذه الخصائص فلن تكن أسرة عسكرية.

---

(١) من أمثلة ذلك الأسرة البحرية وهى الأسرة التى يخدم عائلها خدمة فعلية فى السلاح البحرى. وتختلف الأسرة البحرية عن الأسر الأخرى فى هذه المشاكل والضغوط التى تواجهها وكذلك فى حجم التأييد والمعاونة التى يقدمها سلاح البحرية لأفراد وأسرهم. وأبرز المشاكل التى تواجهها الأسر البحرية هذا التغيير المستمر فى مهام الزوج الذى يترتب عليه أن - تحزم الأسرة أمتعتها باستمرار متنقلة من مكان إلى آخر وتحطمة روابطها مع المجتمع المحلى والأصدقاء والمدارس وضرورة مواجهة صعوبات التكيف لكل ذلك فى المجتمع الجديد. ومن هذه المشاكل التى تواجهها الأسرة البحرية أيضاً مشكلة غياب الأب المتكرر لفترة غير محددة المدة فى مهمة غير معروفة خاصة وأن الخدمة على السفن البحرية تعنى أن السياق المهنى للأسرة البحرية هو الإنفصال المحتمل أو الفعلى بين رجل البحرية وأسرته لأكثر من عشرين سنة. وتتميز الأسرة البحرية بما يلى:

١ - درجة عالية من التواجد الجماعى لتنظيم مستقر.

٢ - درجة عالية من التنقل داخل وخارج البلاد.

٣ - التمركز حول القواعد البحرية والاستفادة بتسهيلاتها الطبية والاجتماعية والرياضية والتعليمية والترفيهية.

وتتعرض الأسرة العسكرية كبقية الأسر فى المجتمع للتغير. والنظرة السريعة لحال الأسرة أو القوات المسلحة تبين أنهما قد تعرضتا لتغيرات كثيرة. أن المجندين اليوم ليسوا كمجندى الأمس فهم أصغر سنا وأقل نضوجا. كما تختلف أسرة الضابط اليوم عن أسرة الضابط بالأمس وخاصة بعد التحاق المرأة بالقوات المسلحة.

وزوجات الضباط اليوم أقل رغبة فى التنقل لا سيما إذا تطلب ذلك منهن أن يتركن أعمالهن ويفرض عليهن التزامات جديدة فى الموقع الجديد. والدور الذى تعلبه الزوجة فى الأسرة العسكرية أكثر أهمية من هذا الدور الذى تلعبه فى المجتمع المدنى، وقد كان يطلب منها فى الماضى أن تتكيف لظروف هذا التنظيم، أما اليوم فإن القوات المسلحة نفسها مسئولة عن أحداث تكيف للزوجة العسكرية خاصة بعد أن وجدت القوات المسلحة أن الأسرة العسكرية تفتقد اليوم إلى الاحساس بالمجتمع العسكرى والإنتماء إليه وما يترتب على ذلك من إحساس بالانعزال يؤدى إلى عدم قدرتها على مواجهة الضغوط غير المتوقعة هذا بالاضافة إلى أن تغير الأسرة العسكرية اليوم أبطأ من الأسرة المدنية وذلك لبطء تغير التقاليد داخل الثقافة العسكرية، وتشعر الزوجات العسكريات بضغوط هذه التقاليد التى تتطلب من الزوجة مقاسمة وظيفة زوجها والمحافظة على مسئوليات الأسرة التقليدية فى نفس الوقت.

وقد تغير ايضًا دور الرجل العسكرى فهو كنظيره المدنى لا يريد أن يعمل لمدة اربع وعشرين ساعة متواصلة ويريد أن يقضى وقتا أطول مع زوجته وأطفاله كما يستاء من انفصاله عن الأسرة وخاصة إذا ما قارن أجره الذى يتقاضاه مع هذا الذى يحصل عليه نظيره المدنى هذا بالإضافة إلى إحساسه بانخفاض مكانة القوات المسلحة وهيبتها فى المجتمع المدنى فى السنوات الأخيرة وشعور الرجل العسكرى فى وقت السلم بثقل الظل وبعدم التقدير.

ويرى العلماء أن التعقيد المتطور للتكنولوجيا فى الحرب العسكرية وهذا التقارب بين العالم المدنى و العسكرى يؤدى إلى عدم انعزال الجيش عن المجتمع الأكبر وقد يستلزم فتح فرص التعليم المدنى للضباط وتكامل العسكريين مع المجتمع المدنى حتى يسهل عليهم التعامل مع مشاكل الحياة العسكرية. ولهذا الاتجاه آثار لا وظيفية على الجيش فقد يهدد وظائف الوحدات والقيادات العسكرية ويجعل من الصعب على القوات المسلحة أن تحتفظ بضباطها وخاصة من أصحاب التخصصات الهامة الذين يتعرضون للإغراءات والعروض الجذابة من الأعمال المدنية وقد يترك الكثير منها الخدمة قبل سن التقاعد أو بعد فترة وجيزة من أداء الواجب الإلزامى. ويعنى هذا أن التعليم المدنى للضباط سوف يزيد من استيائهم

ولن يرغبوا بالتالى فى البقاء فى معسكرات منعزلة ويزيد من رغبتهم فى الحياة المدنية. ويؤدى التعرض المتزايد للتليفزيون ووسائل الإعلام إلى تنمية هذه الرغبة وتعاظمها.

من هنا يتبين أن البناء العسكرى قد أصبحت له متضمنات أسرية وأصبح التداخل بينهما ظاهرًا.

وتحاول القوات المسلحة أن تمد الاسرة العسكرية بكافة وسائل الخدمات والمعاونة حتى تسهل لها تكيفها مع النسق العسكرى، وقد وجد الباحثون الأمريكيون أن نصف الأشخاص الذين يعالجون فى مركز الصحة البحرية يعانون من مشاكل تعود إلى حاجات عاطفية واجتماعية وأنه طالما أن الأسرة هى النسق الاجتماعى الأساسى المؤيد لفرد الخدمة الذى يحميه من كل الاختلالات السيكلوجية والأمراض الجسمية فإنه لا بد من توفير نسق من المعاونة الاجتماعية للأسرة حتى يتمكن العسكريون من أداء وظائفهم على أعلى مستوى ممكن.

وعلى الرغم من أهمية المعاونة الرسمية التى يمكن أن تقدمها القوات المسلحة للأسرة فإن البحوث التى أجريت على الأسرة العسكرية تبين أن الأسرة تتجه فى حل مشاكلها أولاً إلى أفراد الأسرة الآخرين قبل أن تنظر إلى المصادر المتوافرة لها فى المجتمع المحلى، أى أن شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تمد الأسرة بتأييد اساسى فى أوقات الضغط أكثر من أنساق العون الرسمية.

كما يساعد المجتمع المدنى الأسرة على التعامل مع الأحداث التى تسبب لها الضغط كما كشف بذلك البحوث التى أجريت على الكيبوتزات فى إسرائيل وتبين منها أن المجتمع المدنى يمكن أن يشجع الأسرة العسكرية على التماسك والاستقرار حتى يمكنها أن تتكيف للضغوط التى تواجهها، وهناك بحوث أخرى أجريت بعد الحرب العالمية الثانية بينت أن الجهد الذى يبذل عن طريق وسائل الاتصال لمساعدة المجتمع المدنى فى فهم القوات المسلحة يمكن أن يؤدى إلى تغيير اتجاهات الناس نحو الأسرة العسكرية وتفهمه لمشاكلها بدلاً من رفضها. وتستعين القوات المسلحة فى مساعدة الأسرة العسكرية بفرق المتطوعين (التى أصبحت فى إسرائيل ظاهرة طبيعية ذات فوائد صحية وعقلية) وخاصة إذا ما تلقوا قدرًا من التدريب على ما يمكن أن يؤدونه من خدمات للأسر العسكرية. وقد ثبتت فاعلية فرق المتطوعين فى الولايات المتحدة أيضًا.

هذا ولا يمكن تجاهل دور الخدمات التى يقدمها الاخصائيون النفسيون لمساعدة الزوجين على التكيف مع البيئة العسكرية ومظاهر العلاج الجماعى للأسر للتعامل

مع أطفالها وكذلك العلاج الطبى النفسى للزوجات خلال فترة غياب أزواجهن وبعد عودتهم أيضًا حتى يدرك الأزواج والزوجات التغيرات فى الأدوار الأسرية وكيفية التكيف لها.

وتشير البحوث إلى أهمية إدراك الأسرة والزوجات بصفة خاصة إلى وجود خدمات وتيسيرات تقوم بها القوات المسلحة وضرورة إمدادها بالمعلومات المفصلة لهذه الخدمات فقد تكون هذه المعلومات عاملًا محددا لإمكانية الانتفاع بها وأشارت بحوث أخرى إلى دور أجهزة الإعلام فى الإعلان عن هذه الخدمات بطريقة لا تهدد أوضاع الأسرة لأنه قد تبين أن بعض الزوجات يخشين الذهاب إلى مراكز الخدمات حرصًا على السياق المهنى لأزواجهن.

ويمكن للقوات المسلحة أن تحسن موقف الأسرة بإنشاء أبنية عسكرية توازى تلك القائمة فى المجتمع المدنى ويقترح سانتون أن تكون الأسرة هى أساس سياسة افرع الأفراد والإدارة بالقوات المسلحة، ويرى أن هذه النظرة قد تكون راديكالية لكنها قد تساعد على اتساق وجهة نظر الأسرة مع المفاهيم الأخرى المستخدمة على كافة مستويات القوات المسلحة. ويقترح سانتون أيضًا إنشاء هيئة على أعلى مستوى فى وزارة الدفاع تكون ذات رأى واضح يمثل الأسرة وتكون قادرة على التأثير على صنع القرار أيضًا. وما تزال هناك أسئلة عديدة تحتاج إلى أجابة مثل: هل ستستمر التغيرات التى أشرنا إليها فى أدوار الأسرة؟ ما هى التغيرات المتطلبة فى السياسات والبرامج العسكرية لعلاج أو التخفيف من حدة المشاكل لكل من الأسرة والتنظيم العسكرى؟ هل يمكن حل مشاكل الأسرة إذا وضع الجيش فى اعتباره حراك الزوجين معًا بدلًا من الزوج وحده؟ هل يمكن أن تغرى خدمات الجيش الذين يتطوعون فيه من أجل الرواتب والمزايا بالبقاء؟

(أ) الأسرة فى المجتمع المحلى العسكرى:

يطلق علماء الاجتماع العسكرى مصطلح المجتمع المحلى العسكرى على هذا الموقع الذى يضم عائلات العسكريين والذى يشبه عادة المدينة الصغيرة التى تحتوى على المئات من المبانى والمعسكرات والمستشفيات والشوارع والأندية وصالات الطعام ومراكز البوليس والإطفاء. ومن سمات هذه المدينة العائلية وجود الأطفال والأمهات. وحينما يتحدث السوسيولوجيون عن التنظيم العسكرى فأنهم لا يقصدون فقط السرية أو الكتيبة المقاتلة وإنما يقصدون أيضاً أن هناكَ تنظيماً شديد التعقيد فى الموقع العسكرى وراء هذه السرايا أو الكتائب.

وتسمى هذه المواقع بالمجتمع المحلى لأنها تمثل ثقافة مشتركة يعيش فيها العسكريون نمط حياة مشترك وينمو بينهم تضامن اجتماعى. وترجع مشاعر التضامن هذه إلى عدم الإنفصال بين مكان العمل والإقامة وانغلاق الموقع العسكرى على نفسه وإنعزاله على شؤون المجتمع المدنى واعتماده على نفسه بدرجة كبيرة.

وقد توصل السوسيولوجيون من تحليلهم لهذه المواقع إلى أن بناء الأسرة العسكرية فيها يأخذ نفس نمط السياق المهنى العسكرى، ولا يعنى هذا إنتماء زوجات الضباط والدرجات الأخرى إلى اسر عسكرية أصلاً ولكنه يعنى أن هناك فى كل موقع من الضباط والدرجات من ولد ونما ونشأ فى مجتمع عسكرى وله اتجاهات ثقافية عسكرية. ومن هنا فإن الحياة لا تكون مجرد حياة مهنة فقط بل أنها طريقة حياة أو أكثر من مجرد مكان العمل ومن هنا يمتد التضامن بين العسكريين من مجرد تضامن يقوم على المهنة إلى تضامن اجتماعى أوسع ويشكلون بذلك جماعة داخلية تختلف عن الجماعات المدنية الخارجية الأخرى.

وحينما ينتقل العضو العسكرى بأسرته إلى مثل هذا الموقع سيدخل بالتالى تحت سلطة الجيش بدرجة أكبر من هذه التى يخضع لها الرجل المدنى. وتنتقل هذه السلطة إلى حياة الأسرة ذاتها، ولهذا فإن الأسرة قد تعانى من الضغط الناتج عن كونها تقطن وتعمل وتتعلم فى مجتمع محلى خاضع للرقـابة وتلتـزم بأنمـاط سلوكيـة وبمستويات محافظة وغير مرنة نسبيًا.

وقد يتصور رب الأسرة أن المنزل يحتاج إلى إنضباط وتسلسل سلطوى كما هو الحال فى عمله العسكرى إلا أنه قد يكتشف أن أى انضباط عسكرى لمواجهة تمرد المراهقة عند أطفاله قد يؤدى إلى رد فعل إنفجارى ويساهم هذا الانضباط على الجانب الآخر فى التوازن النفسى لأفراد الأسرة ويمدهم بالمكانة والهيبة والأسس الإرشادية الواضحة.

ويترك البناء الهرمى العسكرى أثره فى كل مكان فى الموقع العسكرى حيث تتخلل الرتبة العسكرية كل شيء. وكما تؤثر الرتبة على بيئة العمل فإنها تؤثر أيضًا على وضع الأسرة فى النادى الاجتماعى وموقع ونوعية الإسكان والعلاقات الاجتماعية وتترك بصماتها على عنوان الأسرة وصندوق البريد وهيبة الأسرة داخل المجتمع المحلى وأهم من ذلك كله أن تصرفات وأفعال الأسرة تؤثر بدرجة كبيرة على احتمالات ترقى الزوج.

وتفرض التقاليد العسكريـة نفسها عـلى الزوجة لكن نمط شخصيتها هـو الذى يحدد موقفها من هذه التقاليد فإما أن تنتهز هذه الفرصة للتمشى معهـا أو أن تكون عبئًا على السياق المهنى لزوجها.

ويتميز المجتمع المحلى العسكرى بخاصيتين أساسيتين هما:

١ - الاختلافات فى المكانة بين أسر الضباط وأسر المجندين ويشير الباحثون إلى أن هناك عدة عوامل تؤدى إلى مثل هذه الاختلافات على النحو التالى:

(أ) تقل احتمالات عمل زوجات الضباط عن زوجات ضباط الصف لتدعيم دخل الأسرة ويعود ذلك إلى أن دور زوجة الضابط يستلزم الخضوع لقواعدمعيارية خاصة قد لا يتمسك بها ضباط الصف والجنود.

(ب) اختلاف اسر الضباط والمجندين فى عدد أطفال كل منهما.

(جـ) اختلاف كل منهما فى درجة الاندماج فى المجتمع المحلى والمشاركة فى أنشطته فتزيد درجة المشاركة بصورة عامة عند زوجات الضباط وتقل عند زوجات ضباط الصف والمجندين كما توجد أيضًا اختلافات فى نوعية نشاط كل منهما.

(د) اختلاف أطفال كل منهما فى نوع الأنشطة التى يقومون به.

٢ - أسس الإقامة فى الموقع السكنى العسكرى.

تعتمد الإقامة فى الموقع السكنى العسكرى على ضرورة توافر بعض المقاييس المتطلبة. وتتوافر الإقامة بصفة عامة للضباط والأفراد من المتزوجين عند رتبة معينة وهى اكثر توافرًا لكبار الرتب والضباط عنها للمجندين.

وتقوم القوات المسلحة بمد المواقع السكنية بتسهيلات عديدة مثل الإسكان والمدارس والبريد. وعلى الرغم من أن السكنى فى الموقع تعنى اندماجًا مستمرًا مع القوات المسلحة كتنظيم حتى فى وقت الفراغ فإنه يلاحظ وجود اختلافات فى الأدوار العائلية والوظيفية تبعًا للاختلافات فى المناطق السكنية للضباط والجنود.

وقد يكون توافر الإسكان الأسرى من العوامل التى تؤدى إلى إقبال صغار الضباط والمجندين على السياق المهنى العسكرى لكن البحوث فى هذا المجال بينت أن الإسكان الاسرى كان من العوامل الأساسية لعدم الارتياح بين العسكريين، ولهذا يفضل بعض العسكريين الإقامة خارج الموقع السكنى هربًا من هذا الضبط التنظيمى داخل الموقع الذى يتخلل حياة الأسرة إذ تتدخل الشرطة العسكرية لفض النزاعات الأسرية أو قد تصل تقارير انحراف الأطفال إلى قائد الموقع لإتخاذ قرار بشأنها وتؤثر مثل هذه التقارير على فرص الترقى. كما يسهل انتقال الشائعات عن العلاقات الأسرية أو التصرفات غير المألوفة لبعض أفراد الأسرة فيؤثر هذا بالتالى على مكانة الأسرة فى الموقع وعلى الأوضاع الحساسة لأفرادها.

والواقع أنه لا وجود لمثل هذه الضوابط بهذه الصورة خارج الموقع العسكرى أو

تقل احتمالات استدعاء البوليس للتدخل كما تسجل التقارير فى صورة محاضر مدنية عادية لا ترفع لقائد مسئول ويضاف إلى ذلك أيضًا أن الاتصالات الأسرية فى الموقع المدنى تركز بالضرورة على الدور الوظيفى أو الرتبة العسكرية كالحال فى الموقع العسكرى.

(ب) التنقل المكانى:

أولى الباحثون اهتمام قليلًا لتنقل الاسرة العسكرية المكانى على الرغم من أن نمط التنقل فى هذه الأسرة يتميز عن غيره بوضوح لما يترتب عليه من آثار ضاغطة شديدة عليها.

ويهدد التنقل عادة الأمن الاقتصادى للأسرة لأن تكاليف التنقل من الضخامة بحيث تزيد عن التعويضات التى تمنحها القوات المسلحة فى مقابلة وقد تضطر الاسرة الى الاستدانة لتغطية تكاليفه خاصة إذا ما كان هناك تأخر فى دفع الرواتب لاحتمالات فقد الملفات المالية أثناء تنقل الوحدات العسكرية وتزيد الأعباء المالية على الأسرة إذا تحملت تكاليف إقامة منزلين فى وقت واحد فى حالة ما إذا ارادت أن تلحق بالزوج المنقول.

ويرى الباحثون أن الجيش يطلب من أفراده تنفيذ أمر النقل ولكنه لا يعاونهم ماديًا على مجابهة أعبائه وإذا ما عاونهم فإن هذا لا يكون فى الوقت الملائم. كما لا يعطى لهم سكناً مناسباً فيضطرون إلى اختيار سكن مرتفع الأجر فيساهم هذا فى تعقيد المشكلة ولا يمد الجيش أفراده قبل التنقل بالمعلومات الكافية عن ظروف الحياة فى المكان الجديد التى تمكن الأسرة من التخطيط الدقيق له ومن ثم فإن الأسرة تضطر تحت ظروف خاصة للتكيف لسياسة معينة لأنه ليس لها بديلا عن ذلك.

وقد تضطر الأسرة إلى قبول غياب الأب عنها مؤقتاً حتى يستقر الوضع المالى والإسكانى لها فى الموقع الجديد. وتتكيف الأسرة لأمر النقل بوسائل عدة منها أن تبيع بعض حاجياتها لشراء أخرى فى الموقع الجديد أو أن تبحث الزوجة عن عمل مؤقت لتغطية تكاليف النقل.

ويؤثر التنقل على الأسرة وعلى شخصيات أفرادها كما ينمو بينهم الاحساس بعدم الارتياح وعادة ما تكون العلاقات بينهم وبين غيرهم من الأفراد الآخرين والمؤسسات والبيئة غير العسكرية علاقات سطحية ولهذا يتجنب العسكريون تكثيف علاقاتهم مع الأسر الأخرى تحسبا لاحتمالات التنقل.

والمشكلة الأساسية التى تواجهها الأسرة العسكرية عند تنقلها هو انعزالها عن المجتمع المحلى المحيط بها، ولهذا يرى الباحثون ضرورة إزالة آثار هذا الانعزال باندماج الأسرة مع المجتمع حتى يمكنها أن تواجه مشاكل التكيف فى البيئة الجديدة وتخفيف حدة الصعوبات التى تواجهها حينما تنقل إلى منطقة لم تكن معتادة عليها من قبل.

ويحرم التنقل الأسرة العسكرية من الاستفادة من وجود الأسرة الممتدة إلا أن بعضا من الباحثين يرون أن الجيش نفسه يمثل أسرة ممتدة جديدة قادرة على التحمل ويمكن الاعتماد عليها وتمد الأسرة بأنواع الرعاية المختلفة الطبية والقانونية والترفيهية والمصرفية والدينية والتعليمية ومختلف أنواع الخدمات التى تقابل حاجات الأفراد العسكريين.

وبالرغم من الآثار السلبية للتنقل فإنه لا يمكن إغفال آثاره الإيجابية، حيث يتوافر فى التنقل فرصة إقامة علاقة مع أصدقاء جدد والعيش فى أماكن جديدة، وتدرك الزوجة مثلا بعد مرتين أو ثلاثة من التنقل إنها تستطيع أن تجد لها فى أى مكان تعود إليه هى وزوجها أصدقاء قدامى ينتظرون وصولهما.

وسواء أكان للتنقل آثار إيجابية أم سلبية فإن الأسرة العسكرية تجد فى كل تنقل أوضاع مختلفة عن تلك التى عاشتها من قبل تؤثر بدرجة كبيرة على أدوارها.

ويسبب التنقل أيضاً ضغطاً على هذه الأسر التى تسكن فى مجتمع مدنى خارج المواقع العسكرية أو مع أناس يمثلون ثقافة مختلفة خارج البلاد حيث يترتب على ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية تنتج عادة من عدم وجود روابط اجتماعية فى المواقع الجديدة التى انتقلت إليها.

ومن أولى الصعوبات التى تتعرض لها الأسرة خارج البلاد الصدمة الثقافية وفارق الحياة بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة التى انتقلت إليها الأسرة، مما يجعل الأسرة تحس بالضجر والانعزال.

ويؤثر التنقل بصفة خاصة على الزوجات ويؤدى الى شعور البعض منهن بالغربة، أما أكثر الزوجات تأثرا بالتنقل فهن الزوجات اللآتى كن يعشن منعزلات وغير متوحدات أصلا مع نمط الحياة العسكرية.

والزوجة وليس الزوج هى أول من يشكو من التنقل الذى لا يحتمل أن يعترض عليه لأنه يراه أساس ارتقائه فى سياقة المهنى، وتنظر الزوجات إلى خبرة التنقل فى معظم الأحيان من زاويتها السلبية حيث يفتقدن إلى الصداقات التى أقمنها وإلى

عدم توافر فرص العمل وفقد أعمالهن السابقة والتدرج الوظيفى الذى حققنه فيه وما كان يترتب عليه من زيادة فى الأجر، لكن هناك من الزوجات بصفة عامة من ينجحن فى التكيف للموقع الجديد وإقامة صداقات جديدة وممارسة أنشطة متعددة، كما أن تعود الزوجات على التنقل يخفف من حدة آثاره السلبية عليهن لأن الواقع يقول أن ثلث الأفراد فى أى موقع عسكرى يتغير كل سنة فيكون التنقل بالتالى هو طريقة للحياة فى أى أسرة عسكرية.

وعلى الرغم من أن هناك ضغوطا ظاهرة يسببها التنقل للأسرة العسكرية فإن ذلك لا يعنى أن كل الأسرة تواجه التنقل بصورة سلبية. وأكدت دراسة ليفين Levin عن الوهن التى استخدام فيها مقياس سيرول. (انظر استخدامنا لهذا المقياس فى رسالتنا للماجستير عن التكامل الاجتماعى بين الريف والحضر) أن أكثر الزوجات المتنقلات احساسا بالوهن كن الزوجات اللآتى وصلن حالا إلى الموقع الجديد، وكانت مشاكلهن الشخصية والزواجية اكبر من تلك التى للزوجات المستقرات كما أدى الافتقاد إلى التوحد مع المجتمع العسكرى إلى زيادة حدة المشاكل المرتبطة بالتنقل.

وهناك من الباحثين من يرفض الادعاء بوجود ارتباط بين التنقل والشعور بالاغتراب عند زوجات العسكريين ويرون ان مشاكل الاغتراب قد تكون سابقة لمشاكل الأسرة الاجتماعية. واشارت دراسات اخرى الى ان التاريخ الماضى للزوجات قد يحتوى على احباط أو حرمان أو انعزال اجتماعى يسبق المشاكل التى تعايشها الاسرة واوضحت هذه الدراسات أيضا أن هناك ارتباطا بين مشاعر الاغتراب والسمات الباثولوجية للشخصية كالقلق والحيرة والعدوانية ومن شأن هذه الأمور ان تقيد الاتصالات الاجتماعية للشخص لكنها لم توضح ما إذا كانت ملامح الشخصية ذاتها هى السبب فى الاغتراب أم العكس كما لم يتبين أيضا ما إذا كان الاغتراب يسبق التنقل أولا وذلك على الرغم من أن هناك حالات كان فيها الوهن والانعزال الاجتماعى سابقين لانتقال الأسرة الى الموقع الجديد.

ولاحظ ماكن Mckain أن الأسرة المغتربة تعانى قدرا عظيما من المشاكل المرتبطة بالتنقل إذا كانت بعيدة عن الموقع العسكرى لكنه لاحظ أن وجود المشاكل الزواجية كالتوتر الأسرى كان أكثر شدة عند الأسر التى تقيم داخل الموقع، ولهذا لم يستطع أن يستنتج إلا ما رأى به من أن آثار مكان الإقامة داخل أو خارج الموقع العسكرى تختلف حسب الأسرة ووجد ماكن ايضا احتمالات توحد الأسرة مع الموقع العسكرى تزداد إذا كان للأسرة خبرة ماضية فى الإقامة بمثل هذه المواقع أكثر من تلك التى

كانت تعيش فى المجتمع المدنى لكنه لم يستطيع ان يجزم أيضا بأن المعيشة داخل الموقع العسكرى تزيد من توحد الفرد معه.

ويرتبط التنقل عند معظم علماء الاجتماع بالمعدلات العالية من التفكك الاجتماعي وخاصة الطلاق، إلا أن الدراسة التى أجراها ويليامز Williams على بعض وحدات القوات الجوية الأمريكية تبين انه ليس من الضرورى أن يوجد مثل هذا الارتباط ويفسر ذلك بأنه حينما تنتقل الأسرة المدنية إلى موقع جديد فإن هذا يعنى أنها تنتقل إلى نمط جديد تماما من الحياة وهذا ليس بالصحيح بالنسبة للأسرة العسكرية وبخاصة أسر القوات الجوية التى تنتقل إلى موقع سكن وعمل وخدمات مشابهة لتلك التى كانت فيها من قبل ومع اناس لهم نفس القيم والمعايير. ويضاف إلى ذلك أيضا أن التنظيم الرسمى يعمل على تلافى احتمالات انهيار الأسرة كما يقوم بالخدمات العديدة لمعالجة المشاكل الناتجة عن التنقل وتسهيل تكيفها فى الموقع الجديد كما يقوم أيضا بتوجيه القادمين الجدد وتشكيل لجان لمساعدتهم أى أن القوات الجوية تكون - كما قلنا سابقا - بمثابة أسرة ممتدة تحافظ على التماسك الزواجى للأسرة القادمة.

ويواجه الطفل العسكرى ضغوطا متعددة بسبب التنقل الجغرافى ولا يكون التنقل أمرا مزعجا للطفل فى مرحلة المدرسة[1] وخاصة إذا ما امدته الأسرة بإطار عاطفى يمكن ان ينمو فيه.

كما لا يؤثر التنقل المستمر على مثل هذا الطفل بصفة أساسية لكن إستجابة الأسرة كوحدة هى التى تحدد قدر التأثير على الطفل، ومن هنان فإن الاتجاهات الوالدية نحو التنقل ودرجة توحدها مع المجتمع العسكرى لها اهمية واضحة فى هذا الصدد وطالما أن الأسرة قادرة على مد الطفل بشبكة عاطفية معاونة فان الطفل يمكن ان ينمو دون ان يكون هناك هذا الانهيار المرتبط بأزمة التنقل لكن الطفل قد يعانى من فترة النكوص اذا حدث هذا التنقل بعد أن يبدأ فى تكوين علاقات مع نظرائه واذا نجح فى التميز فى بعض الانشطة التى يبرز فيها معهم. أما أكثر الامور تأثيرا على حياة طفل مرحلة ما قبل المدرسة فهى الضغوط الاجتماعية الملازمة للحياة العسكرية المحطمة للاستقرار العاطفى للأسرة.

ومن هنا يمكن القول، أن سلوك الطفل الانزعاجى لا يعود الى التنقل ذاته ولكنه

---

(١) يعرف طفل مرحلة ما قبل المدرسة بأنه الطفل الذى يعيش المرحلة من ميلاده وحتى سن السادسة. ويتعرض الطفل فى هذه المرحلة لآثار اى ضغط يهدد التبادلية الثنائية بينه وبين الأم ونسق الأسرة الذى من المفترض أن يمده بالجو الملائم لنموه.

فى واقع الأمر ليس إلا انعكاسا لاتجاهات الوالدين نحو التنقل وتبين الدراسات التى أجريت على الأطفال الذين يعانون من مشاكل سلوكية بسبب التنقل ان اباءهم لم يقوموا بالجهود التى تساعدهم على الإعداد له أو إيجاد شبكة علاقات صداقة مع أطفال آخرين أو الدخول فى أنشطة بالموقع الجديد او حتى فى الحفاظ على الاتصال بالأب حينما يكون غائبا.

وتبين أيضا من دارسة اخرى اجريت على جماعتين من الأطفال أحدهما عادية والأخرى تعانى من مشاكل سلوكية وجود اختلاف بين الجماعتين وخاصة فى متغيرى قبول الوالدين للتنقل وتوحدهما مع المؤسسات العسكرية فكانت الجماعة الأولى اكثر قبولا للتنقل واكثر توحدا مع الجيش مع الجماعة الثانية.

وأجرى بعض الباحثين دراسة على أثر التنقل على الإنجاز الأكاديمى والتكيف عند الأطفال العسكريين فى المدارس الأولية والعليا وطبقها على عينة من أطفال العسكريين وأخرى من الأطفال غير العسكريين، وبينت نتائج هذه الدراسة انه لم تكن هناك فروق هامة بين الجماعتين فى الإنجاز الأكاديمى ولم تظهر الفروق فى الدرجات الدراسية إلا عند طلبة السنوات النهائية حيث كانت أعلى عند أطفال الأسر غير المتنقلة عنها الأسر المتنقلة.

وقد تزيد الصعوبات الناجمة عن تنقل الطفل إلى مواقع خارج البلاد فإما أن ينسحب من التعامل مع الآخرين أو أن يصبح عدوانيا فى اتجاهاته نحو الأطفال الآخرين أو يشعر بالخوف لفقده أصدقائه الذين تعود عليهم.

ويضطر الأطفال الذين يصاحبون آبائهم فى مهام خارج البلاد إلى التكيف للثقافة السائدة فى المجتمع الجديد وخاصة لاختلافات اللغة والمعايير والتوقعات ولوحدات المقاييس والعملات المالية، ولا يؤدى الانعزال الاجتماعى والثقافى إلا لمشاكل عاطفية عند الآباء والأطفال معا.

أما أبرز المشاكل التى يعانى منها الأطفال فى المجتمع المضيف فهى المشاكل التعليمية خاصة وأن التسهيلات التعليمية قد لا تتوافر بنفى القدر المتوافر فى المجتمع الأصلى كما لا يكون المنهج التعليمى بنفس دقته فى بلادهم كما يصعب ايضا وجود هذه النوعية من المعلمين المدنيين لمواجهة مثل هذه الظروف.

ويرى الباحثون أنه من الضرورى أن يزيد قدر الاتصال بين الأفراد العسكريين وبين أهالى البلاد التى ينتقلون إليها وضرورة خلق فرص التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات فيما بينهم حتى يسهل على الأطفال التكيف فى المجتمع المضيف.

وليست آثار الحراك سلبية كلها على الطفل لأن الأطفال ينمون مع مرور الزمن توقعا للحراك ويعتبرونه جزءا من نمط الحياة الذى يعيشون فيه ويتكيفون لذلك.

ويستفيد الأطفال من حراكهم خارج البلاد اجتماعيًا وتعليميًا، كما ينمون مهارات مختلفة فى بعض الميادين كالعلاقات العامة واكتساب اللغة التى تنتج من اضطرارهم الرد على المكالمات التليفونية وممارسة الأنشطة العامة كالسعى للحصول على الطعام والإقامة وترجمة الخطابات وأنشطة الترفيه وكل هذه أمور لا يجبرون عليها فى مجتمعهم الأصلى.

وقد حاول الباحثون وضع قواعد عامة تساعد على تسهيل تكيف الطفل أجملوها فيما يلى:

١ - إخبار الطفل بأنه سوف ينتقل إلى مكان جديد حتى يستعد لذلك.

٢ - عدم محاسبة الطفل على حزنه أو شكواه بسبب التنقل.

٣ - البدء بسرعة فى إعداد المنزل الجديد.

٤ - يجب على الأبوين أن يقبلا التنقل أولا وان يؤكدا على أهميته بالنسبة للأسرة.

والتنقل هو أهم مشكلة يواجهها المراهقون فى الأسرة العسكرية فيكون المراهق أكثر حساسية للحراك الجغرافى وما يترتب عليه من ضرورة التخلى عن الأصدقاء والبحث عن أصدقاء جدد والتكيف لجماعات نظائر جديدة مما يثمل ضغطاً خارجيًا يعوق عملية الاستمرار الاجتماعى التى تجد صداها فى عدم الاستمرار الشخصى الداخلى فى عملية الانتقال المصاحبة لمرحلة المراهقة، فيظل أكثر اعتماداً على والديه فى وقت كان من المفروض أن يتصارع فيه على استقلاليته كما وجد باحثون آخرون ان البالغ كان أكثر سلبية تجاه التنقل من الطفل الصغير نظراً لأهمية علاقاته مع نظرائه.

ويشعر المراهقون عادة بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية فى الجيش على الرغم من أنهم يرون أنهم متساوون مع المراهقين المدنيين. ويرى المختصون أن مظاهر التوجيه والترحيب بالشباب الذى يصل إلى الموقع الجديد حال وصوله يمكن أن تؤدى إلى التقليل من حدة هذه المشاعر. ويرى المختصون أيضاً أنه يمكن التقليل من ردود فعل الأسرة للحراك إذا نجح الجيش فى التقليل من المهام التى يكلف بها الأفراد العسكريين من ذوى الأسر. كما يجب أن تضع القوات المسلحة فى اعتبارها

اتجاهات الأسرة نحو التنقل ويجب أن تكون هناك مرونة كافية بحيث يدخل التغير فى الاتجاهات كعامل له اعتباره عند إصدار قرار النقل.

(جـ) الزوجة العسكرية:

تقاسم الزوجة العسكرية – على عكس الزوجة المدنية – زوجها وظيفته إلى حد كبير بينما تحافظ فى نفس الوقت على مسئولياتها الأسرية التقليدية. وتعتبر الزوجة العسكرية بحكم هذا الدور الكبير الذى تؤديه فى حياة زوجها المحدد الأساسى لقراره بالبقاء أو عدم البقاء فى القوات المسلحة. ويمتد دورها حتى إلى ما بعد تقاعد الزوج فتبين بحوث التقاعد أن صعوبة أو سهولة التحول من الدور النشط إلى دور الرجل المتقاعد يعتمد بدرجة كبيرة على إعادة تكيف الزوجة للأزمة التى تواجهها الأسرة بعد تقاعد الزوج (انظر مقالتنا عن التقاعد العسكرى).

ولهذا السبب لا تنظر القوات المسلحة إلى سعادة وارتياح الزوجة لمجرد أنها كائن إنسانى ولكن لأنها تعتبر أيضاً جزءاً من التنظيم العسكرى وشىء ملازم لاستعداده القتالى ولأن الصحة العقلية والنفسية لزوجها المقاتل تتوقف عليها إلى حد كبير[١].

إلا أنه يلاحظ على الدراسات التى انصبت فى بداية الستينات على الزوجات العسكريات أنها قد لا تعطى صورة صحيحة عن موقفهن لأن الباحثين كانوا قد سحبوا عيناتهم من العيادات الطبية وكانت النتائج تشير دائما إلى ردود أفعالهن العصبية والنفسية والحالات المرضية التى كن يعانين منها. كما يؤخذ على الدراسات التى أجريت فى السبعينات أنها استمرت فى التركيز على الأعراض الجسمانية والنفسية للزوجات كما كانت استجابة فقط لنمط الحياة الضاغطة التى يفرضها عليهن النسق العسكرى. أما البحوث التى أجريت على الزوجات المتكيفات

---

(١) تعتبر دراسة سمبرج سنة ١٩٠٨ ودراسة كانتر سنة ١٩٦١ من الناحية التاريخية من أوائل الدراسات التى تعرضت للمرأة كزوجة عسكرية. وأشارت هاتان الدراستان إلى إهمال الزوجة والأسرة فى الجيوش المقاتلة وكيف أن القوات المسلحة كانت تنظر إلى المرأة كتابعة للقوات ومن حق القائد أن يفرض على الزوجات ضبطاً كاملاً ويجوز له أن يقبل أو يرفض وجودهن.

كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من المؤلفات التى ركزت على مسئوليات والتزامات المرأة الاجتماعية نحو الجيش خاصة بعد أن التحقت النساء بالقوات المسلحة. ولعل أبرز ما ظهر فى المكتبات فى هذا الوقت كتاب نانسى شين Shean الذى كان يتناول التوجيهات الأساسية التى تساعد الزوجات على التكيف المناسب والناجح لحياة الجيش ويطلق على هذا الكتاب «الأنجيل غير الرسمى للزوجة العسكرية» وكان يهدى عادة إلى العروسين من العسكريين فى ليلة زفافهما.

جيدا للحياة العسكرية فقد كانت بحوثا قليلة لأن هناك من المؤلفات ما كان يؤكد على أن الأسرة العسكرية يمكن أن تتكيف لأزمات وضغوط الحياة العسكرية بطريقة فعالة.

والواقع أن الحياة العسكرية تبنى على التقاليد والاتجاهات والتعليمات العسكرية التى لا يستطيع الأفراد الهرب منها، وتتعدد أدوار هذه الحياة بالنسبة للزوجة العسكرية، فهى زوجة بالنسبة لزوجها وهى الأم بالنسبة لأطفالها. تؤدى دور الأب والأم حينما يغيب عنها الزوج فى مهمة وتعتبرها القوات المسلحة معتمدة ذات امتيازات ومسؤليات محددة سلفاً وفقاً لرتبة ومخصصات زوجها ويعتبرها جيرانها ممثلة للجيش . وعادة ما تكون ممثلة لبلادها إذا كان مهمة زوجها خارج البلاد. ولهذا كله فإنه يتوقع من الزوجة أن تؤدى هذه الأدوار جميعها بالتزام ولياقة وكياسه.

ويستلزم ذلك بالطبع أن تراعى شخصية الزوجة والوقوف على ما إذا كانت ستقبل هذه الأدوار أم تتمرد عليها. وهل تحقق الحياة العسكرية لها الإشباع أم تصيبها بالاحباط وإلى أى مدى ستعمل على تنمية مواهبها ومهاراتها أم تجعلها تضمر.

وتضع الجيوش عادة أدوارًا موصوفة ومحددة وواضحة للزوجة العسكرية وتهتم الجيوش الغربية بتحديد هذه الأدوار فى كتب إرشادية توضح أساليب التنشئة غير الرسمية للزوجات العسكريات إلا أن الصورة الآن قد اختلفت وخاصة فى القوات المسلحة الأمريكية إذ أوضحت البحوث أن هناك تغيرات ملحوظة فى اتجاهات وسلوك زوجات الضباط إذ تبين انهن رافضات للأنماط التقليدية لدور زوجة الضابط التى لا تعطيهن المكافأة أو الاشباع. كما أن الزوجة العسكرية اليوم أقل رغبة فى تقديم تضحيات كما كان الحال فى الماضى.

وهناك تغيرات أخرى فى الأدوار العسكرية والبناء العسكرى تستحق الذكر مثل وجود أزواج مدنيين لزوجات عسكريات كما وجدت زيادة فى نسبة الضباط من النساء المتزوجات من رجال مدنيين تفوق مثيلتها عند الدرجات الأخرى. ويفضل البعض من هذه الأسر البقاء بلا أطفال بسبب عبء الالتزامات الأسرية. كما اختارت العديدات منهن هذا النموذج المتطور للمرأة التى تشارك فى المجتمع ولم يكن يملن إلى تأييد دور النساء العسكريات اللآتى يعملن مع أزواجهن ويتنافسن معهم على الرتب والمهام وكن يرين أن المرأة المتزوجة لابد وأن تعطى الحق فى اختيار مصيرها وحياتها.

وترى معظم البحوث والمؤلفات التى كتبت عن المرأة العسكرية أن دورها المتغير يرتبط بتغير دورها فى المجتمع الذى لا تنفصل عنه ولكنها تشارك فيه. فقد أدت التغيرات التكنولوجية إلى وجود فائض كبير فى الوقت عند المرأة جعلها تنظر إلى مخارج وتحديات جديدة وتبحث الكثيرات من النساء اللاتى اتيحت لهن فرص السياق المهنى قبل الزواج فى الاستفادة من ذلك إما عن طريق العمل المدفوع الأجر أو الخدمة التطوعية. كما يدخل البعض منهن إلى سوق العمل لأسباب مالية أساساً أو سعيًا وراء مستوى عال من الحياة.

ويلزم على الجيش بناء على هذه التغيرات أما أن يعترف بظهور نوع جديد من الزوجات العسكريات المتنقلات اللآتى يرفضن أن يعشن طويلا فى ظل النجاح الوظيفى لأزواجهن أو أن يواجه المشكلة بوضع قواعد وتعليمات تزيد من اغتراب الزوجة وتوسع الهوه بينها وبين زوجها. وعلى أية حال فإن الجيش سيضطر إلى عدم الاعتماد على التقاليد والروتين القائم لحل المشكلة.

وعلى الرغم من أن واحد بين الزوجين فقط هو الذى يخدم فى القوات المسلحة فإنها تفرض أعبائها على كليهما ومن هنا فإن الزوجة تؤدى عادة عملاً غير منظور وغير مدفوع الأجر. وتواجه الزوجة العسكرية ضغوطا عديدة يرتبط معظمها بعمل زوجها. وقد يستلزم الأمر أن تشارك فى أنشطة قد ترفضها هى شخصيًا ويؤدى الأمر بها إلى الاحساس بالتناقض الوجدانى الذى قد يحطم تقديرها الذاتى خاصة وأنه يتوقع منها أن تصنع أولوية لحاجات الجيش قبل حاجات زوجها وأطفالها، ولهذا فإن الباحثين يركزون على دراسة التكيف العاطفى والشخصى للزوجات العسكريات ويعتقدون أن هذه الدراسة تفيد فى فهم الضغوط التى تواجههن وتؤثر على وظائفهن اليومية.

ويطمح هذا الرجل الذى يختار المهنة العسكرية كسياق عمل له بالطبع للنجاح والترقى شأنه شأن أى رجل آخر فى أى مهنة أخرى. وتتميز المهنة العسكرية بأن رموز النجاح تظهر فيها بصورة واضحة ممثلة فى الرتبة وإذا كان على هذا الرجل العسكرى أن يتقدم فى سياقة المهنى فإن عليه ان يؤدى واجباته تماماً وان يحصل من زوجته على تأييد كامل ومشاركة فعاله فى مختلف مراحل سياقه المهنى[1].

---

(١) هناك بعض المهن التى قد يختارها أفرادها لشعورهم بالدرجة العالية من الخوف من الموت ومحاولة السيطرة عليه كما فى مهنة الطب والبوليس. وقد استخدم كوب Koob واستيفن Stephen مقياس تمبلر Templer عن قلق الموت وطبق هذا المقياس على زوجات بعض الضباط العسكريين فوجد أن معدلات قلق الزوجات وخوفهن من الموت كانت أعلى من أزواجهن كما أظهرت المقارنة ان الخوف من الموت عند الضابط يشابه هذا الخوف فى المهن المدنية الأقل خطورة.

ويؤدى ذلك بالزوجة إلى أن تواجه ضغوطا قد لا يفهمها زوجها الضابط الذى يعمل فى مجتمع يقوم كيانه على الأخوية الذكورية، إلا انه يلاحظ أن مواقف صراعات وضغوط الدور تقل عند الزوجات فى المراحل الأولى والأخيرة من خدمة أزواجهن وتزداد فى المراحل الوسطى التى يسعى فيها أزواجهن للارتقاء فى السياق المهنى(١).

ويخلق الضغط السيكلوجى لظروف العمل غير العادية مشاكل متتالية فى العلاقات الزوجية. وقد لاحظ الباحثون أن هذه الضغوط تزداد حدة فى أسلحة معينة دون غيرها كوحدات اطلاق الصواريخ حيث يجب على رجال الصواريخ أن يتصرفوا بدقه وبسرعة فى النواحى المرتبطة بمسئولياتهم كما تقتضى طبيعة عملهم أن يتدربوا باستمرار بالرغم من أنهم لن يستخدموا مهاراتهم للهجوم على الصواريخ التى من المحتمل أن يدمروها الا نادراً.

هذا وقد أشارت الدراسات الأنتروبولوچية الحديثة إلى أن زوجات رجال الغواصات فى البحرية الأمريكية يعانين بما يطلق عليه بأزمة منتصف الحياة Mid Life Crisis(٢) حيث يعشن فيهـا فى حالـة من التناقض الـوجدانى بـين الخوف عـلى نجاح ومكانة الزوج وهذا الوقت المتزايد من وقت الفراغ المتوافر لديهن بالإضافة

---

(١) يمكن تقسيم موقف الزوجات من عمل أزواجهن إلى ثلاثة أنواع. فى النوع الأول تكون الزوجة ربة منزل وتنعزل تماما عن عمل زوجها أما بسبب ظروف عمل الزوج نفسه أو لعدم اهتمامها الشخصى أو للسياسة التى يفرضها عليها زوجها بعدم التدخل. وتتحرك الزوجة فى النوع الثانى إلى الأمام من أجل نجاح زوجها فى سياقه المهنى. لكنها لا تحاول أن تؤثر مباشرة على هذا العمل. ودور الزوجة هنا مرهون بمدى رغبة العمل فى عزل الزوجة أو بحثه عن نفوذها على زوجها حتى يحصل على أقصى طاقاته لصالح العمل دون أن تتأثر مسئوليات الأسرة وواجب الزوجة الأساس هنا هو البقاء فى الخلف والاستعداد لاستخدام مهاراتها حينما تكون هناك حاجة إليها بالإضافة إلى دورها الهام فى أن تجعل زوجها سعيداً فى المنزل.

أما النوع الثالث فهو هذا الذى تشارك فيه الزوجة فى الواجبات والمسئوليات والأنشطة المرتبطة بعمل زوجها. ولا يعتبر هذا تدخلا فى عمل الزوج لكنه جانب مكمل وضرورى لنجاحه فى سياقه المهنى.

(٢) من اهم خصائص هذه المرحلة حدوث تغير فى نظرة الإنسان إلى نفسه وأدراكه بأنه دخل مرحلة منتصف العمر. ولا يعنى كلمة ازمة أنها تهديد لحياة الإنسان المستقبلية لكنها تستخدم هنا بمعنى ارتقائى اى أنها نقطة تحول فى حياة الإنسان يعيش فيها فترة ثورة وجيشان نفسى. . وعليه أن يواجهها إيجابيًا أو سلبيًا. ويدرك الفرد فى هذه الأزمة هذا التطور فى العمر والأجيال وبانه وقع فى المصيدة ولابد ان يتعايش مع التغير فى الزمن وكثيراً ما يشعر بعدم الارتياح لسبب غير معروف ويعيش فى حالة اضطراب وفى احساس باللاهدف واللاغرضية كما يواجه الموت فى هذه المرحلة فى أكثر من صورة قد تتمثل فى وفاة أحد والديه أو مرض يؤدى إلى موت أحد أصدقائه ويبدأ فى البحث عن هدف غير مجرد البقاء حتى لا ينهار ثم يعيد بحث تكامل ذاته وإعادة صياغة حياته من جديد. وتعتمد معايشته للأزمة على نمط حياته والبدائل المتوافرة له عند حدوثها ومدى شدتها أو اعتدالها.

إلى زيادة مسؤلياتهن وقيامهن بأدوارهن التقليدية وتؤثر أزمة منتصف الحياة على الزوجات بين سن ٣٠ إلى ٣٧ سنة ولكن بدرجة مختلفة وتحدث هذه الأزمة فى معظم الأحيان قبل تقاعد الزوج من الخدمة بوقت قليل وتكون عادة فى شكل من اشكال التنشئة الاجتماعية المتوقعة[١].

وتختلف الزوجات العسكريات فى موقفهن من السياق المهنى لازواجهن ومن نمط الحياة العسكرية فمنهن من يفضل مثل هذا النمط من الحياة ويتمتعن بتفاعلات اجتماعية قوية قديراها غيرهن مجرد التزام بالواجب[٢].

وبما لا شك فيه هو أن هناك ارتباطا بين رضا الفرد عن الحياة العسكرية والأشباع الأسرى لديه وهذا يؤثر على انجازه لعمله وقراره فى النهاية بالبقاء مرة اخرى فى الخدمة ويستلزم وجود قطاع كبير من العسكريين المتزوجين من القوات المسلحة أن ينظر إليهم كرجال ذوى مسؤلية كبيرة يحتاج منها إلى محاولات استثمارية مكثفة حتى تضمن بقاءهم بداخلها. ولا بد للقوات المسلحة من أن تنظر إلى الأسرة كأحد قضاياها الجوهرية لأن المشاكل الاسرية تؤثر بشدة على فاعلية أداء الأفراد لمهامهم وقرار استبقائهم فى الخدمة فى النهاية.

هذا وقد اعترفت الدراسات الحديثة بهذا الدور المتزايد الذى تلعبه الأسرة فى قرار استبقاء الأفراد العسكريين من المتزوجين فى الخدمة خاصة وأن زيادة حاجات وضغوط والتزامات أفراد الخدمة قد تغيرت فى السنوات الاخيرة ولم يعقبها أى تغير فى السياسة والقواعد المرتبطة بها وادى ذلك بالتالى إلى تصارع متطلبات وسياسة الجيش مع حاجات ومصالح الأسرة.

ويؤثر اتجاه الزوجات نحو القوات المسلحة بوجه خاص على قرار بقاء الأزواج فى الخدمة[٣] وتبين من الدراسات التى أجريت على الاستبقاء فى القوات المسلحة أن

---

(١) تعرف التنشئة المتوقعة بأنها تعلم معايير الدور قبل أن يوجد فى موقف اجتماعى يمكن الشخص من التصرف المناسب والفعلى للدور.

(٢) تبين من أحد المسوح التى أجريت على زوجات رجال البحرية الأمريكية فى عام ١٩٧٨ أنهن كن يشعرن بأنهن ناجحات وفخورات بكونهن جزءا من النسق البحرى كما كن يشعرن بأن لهن بعض القدر من التأثير فى قرارات أزواجهن وخاصة فيما يتعلق باختيار السياق المهنى العسكرى ويختلف هذا النوع من الزوجات عن زوجات الضباط اللواتى تقبلن مسئولياتهن وواجباتهن ولكنهن يفعلن ذلك لأن أزواجهن لا يرغبون فى الاستمرار فى السياق العسكرى. ولا ينظر الزوج والزوجة والزوجة فى هذه الحالة إلى الجيش على أنه طريقة دائمة للحياة ولكن كانقطاع لها ويخططان للاستقالة بمجرد أن يفى الزوج بالتزاماته.

(٣) أوضحت دراسة Chum وهولبرج Holberg على أفراد سلاح البحرية والغواصات من المرضى فى عيادات الطب النفسى أن اتجاهات زوجة المريض نحو استمرار زوجها فى الخدمة كانت عاملاً هامًا فى اعادة تكيفه مع=

هناك عوامل عدة تؤثر على اتجاه الزوجين نحو البقاء فى القوات المسلحة كظروف ابتعاد الأب عن الأسرة والتنقل المتتالى وساعات العمل الطويلة داخل المواقع العسكرية وارتفاع تكاليفه خارجها وعدم مساهمة الجيش فى مجابهة تكاليف الأسكان وتناقص المكافآت بالإضافة إلى حدة القواعد والتعليمات والبروتوكولات العسكرية وعدم وجود معلومات مناسبة ودقيقة عن الخدمات الأسرية ومصادرها وعدم تناسب المرتب مع مخاطر الحياة العسكرية والخوف من الموت.

وعلى الرغم من ان قرار بقاء الزوج فى الخدمة يتوقف إلى حد كبير على الزوجة فإن الزوجات يأخذن فى اعتبارهن أيضاً اتجاه الزوج نحو القوات المسلحة ودرجة ارتياحه للسياق المهنى العسكرى وعادة ما تكون الزوجات أكثر رغبة فى بقاء الزوج فى الخدمة إذا ما شعرن انه راض عن عمله وسعيد به. وهذا يعنى أن الزوجين يؤثران سويا على قرار بقاء الزوج فى الخدمة.

ويرى الباحثون انه يمكن وضع استراتيجية خاصة توجه نحو الزوجات العسكريات حتى يمكن ضمان تأييدهن لبقاء أزواجهن فى القوات المسلحة ويجب ان تركز هذه الأستراتيجية على تحسين موقع العمل ورضا الأزواج عنه لأن الأزواج يتحدثون مع زوجاتهم عن ظروف العمل ويحتمل أن تتبنى الزوجات وجهات نظر سلبية عن العمل إذا ما وجدن أن اتجاهات أزواجهن غير طيبة نحوه. وتوصى هذه الاستراتيجية أيضاً بضرورة البحث عن الوسائل التى تعمل على زيادة تدفق المعلومات عن ظروف وأحوال العمل.

وترى البحوث التى أجريت عن الاستبقاء فى القوات المسلحة أن مدخل الجيش لتحسين نوعية حياة الأسرة يجب أن يتسق مع الحاجات الفردية لكل أسرة حتى يضمن التزامها نحو السياق المهنى العسكرى للزوج.

وقد نجحت البحرية الأمريكية فى تحسين اتجاهات الزوجات نحو الحياة البحرية حينما صممت برنامجا كان يعمل على ضمان الاتصال بالأسرة ومساعدتها بما تحتاجه من خدمات وكذلك أمدادها بالمعلومات الدقيقة والنصح الذى يرشدها فى الموضوعات المتعلقة بحياة الزوج العسكرية والبيئة التى يعيش فيها بعيداً عن الأسرة. كما لعب قادة السفن البحرية دوراً أساسيًا فى تحسين اتجاه الأسرة نحو

= القوات المسلحة كما أكدت الدراسات المتعلقة بالاستبقاء فى سلاح البحرية الأمريكى أن الزوجات كن يتأثرن بشدة السياق المهنى لأزواجهن ومتطلباته وكانت ظروف الحياة غير مرضية لهن ومن هنا كان لاتجاه الزوجات نحو البحرية دور كبير فى قرار استبقاء الزوج بها.

البحرية واقترح البعض منهم دعوة الأسرة الحديثة لزيارة السفن والترحيب بها حتى ترى الاسرة بنفسها موقع عمل الزوج ومجتمعه الجديد.

أما القوات الجوية الأمريكية فقد حرصت أيضاً على أيقاف استنزاف الضباط ذوى النوعية الجيدة منها وركزت على دراسة دور الأسرة فى استبقاء الأفراد بالقوات المسلحة وكذلك الوقوف على العوامل المؤثرة على الأسرة وكل ما من شأنه أن يقضى أو يخفف من المشاكل التى تواجه القوات الجوية عموما.

والواقع أنه لا زالت هناك مظاهر أخرى يجب دراستها عند بحث مشكلة الاستبقاء بالقوات المسلحة مثل أوجه التشابه والأختلاف عند من يقررون البقاء ومن يرفضونه وما هى العوامل المرتبطة بتاريخ الأسرة التى تؤثر على القرار وما هى آثار الاستبقاء على أفراد الأسرة وعلى العسكريين انفسهم وهل يؤدى ذلك إلى آثار فعاله على الأسرة والقوات المسلحة.

(د) الأسرة العسكرية ذات العائل الواحد ومشكلة الطلاق:

ينمو فى الولايات المتحدة بصفة خاصة نوع جديد من الاسر غير التقليدية وهى الأسر ذات العائل الواحد. ويهتم المخططون العسكريون بهذا النوع الجديد من الأسر لما تسببه من مشاكل جمة لهم، ويعطونه نفس الاهتمام الذى يولونه للأسرة العادية خاصة لأن هذه المشاكل أكثر حدة من المشاكل المعروفة لديهم، فالطفل فى الأسرة ذات العائل الواحد يحتاج إلى اهتمام خاص وغالبا ما يسوء موقفه إذا كان على الأب أن يغادر المنزل لفترة مؤقتة أو لتدريب أو لأسباب تتعلق بحل الوحدة.

وكان هناك فى ١٩٧٦ حوالى نصف مليون أب امريكى يرعون ٧١٠ الف طفل وكان من بين كل عشر أسر أب واحد يرعى أطفاله بدون زوجة. وكان القاضى يرفض الدعوى فى معظم القضايا التى تطلب فيها الزوجة الطلاق وحضانة الأطفال مدعية ان السياق المهنى العسكرى لا يوفر الجو الملائم لرعايتهم.

وهناك فى القوات الجوية الأمريكية ١٦ الف مطلق ومنفصل يرعون ١٢ الف طفل مما حدا بالباحثين إلى الدعوة لعدم تجاهل ظاهرة الأب الواحد فى الأسرة.

وتبين الدراسات الأمريكية انه كان هناك فى عام ١٩٧٢ حوالى ٨٤٠,٠٠٠ — حالة طلاق وأن نسبة الطلاق قد تزايدت بصورة درامية فى السنوات العشر الأخيرة وارتفعت نسبة الطلاق حتى السنة المذكورة إلى ١٢٨٪ ورأى مكتب الاحصاء الفيدرالى أن ثلث الزيجات تنتهى إلى طلاق وتصل فى كاليفورنيا وحدها إلى ٤٠٪.

وحدد العلماء الاجتماعيون العوامل المرتبطة بالطلاق بما يلي:

١ - كلما ارتفع الدخل قلت معدلات الطلاق.

٢ - كلما ارتفعت درجة التعليم انخفضت معدلات الطلاق وأن الأسر التى تتمتع بمستوى تعليمى مرتفع تحقق قدرا أكبر من التكيف الزواجى عن الأسر ذات المستوى التعليمى المنخفض.

٣ - ارتباط معدلات الطلاق بدرجة الاحساس بالأمن الاقتصادى بالإضافة إلى الدخل.

٤ - إن وجود مسافة سيكلوجية ومكانية بين الأسرة وأقارب الزوجين تساهم فى زيادة فرص نجاح الزواج لأنها تقلل من احتمالات تدخل الأقارب.

٥ - أن ظهور الزواج ومعرفة المجتمع المحلى به يساهم فى تماسك الأسرة حيث يحرص الزوجان دائما على أن يكونا فى صورة طيبة أمام الناس مما يقلل من احتمالات الإقدام على الطلاق ولهذا تقل معدلات الطلاق فى القرى والمدن الصغيرة عن المناطق الحضرية.

٦ - أن مهنة الزوج تؤثر على تماسك الحياة الأسرية بمعنى أن المهن التى تحقق للأسرة إشباعاً عاليًا ودخلاً جيداً ودرجة من الهيبة تخلق ظروفاً تشجع على السعادة الزوجية.

وهناك متغيرات سلبية ترتبط أيضا بارتفاع معدلات الطلاق كغياب الزوج وسلوك أحد الزوجين غير المناسب أو اختلافهما فى المعتقدات الدينية.

هذا وقد حاول جونز JONES تطبيق المتغيرات السابقة على عينة من القوات الجوية الأمريكية فوجد الآتى:

١ - أن أفراد القوات الجوية يتمتعون بمعدلات دخول مرتفعة.

٢ - أن لديهم احساسا قويًا بالأمن الاقتصادى وبالإضافة إلى دخولهم المرتفعة هناك خدمات طبية وتأمين اجتماعى ودرجة عالية من الأمن فى العمل.

٣ - أن طبيعة الخدمة فى القوات الجوية تتطلب من الأسرة أن تعيش على مسافة بعيدة من الأقارب وفى بلاد مختلفة ولهذا تقل فرص تدخل الأقارب فى شئون الأسرة.

٤ - أن مواقع القوات الجوية تشابه المدن الصغرى كما أن زواج أفرادها عرضة للظهور بمعنى أن هناك درجة عالية من التفاعل الإجتماعى مع الأسر الأخرى ودرجة من المعرفة الودية بينهم بالإضافة إلى الاهتمام الشخصى للقائد بشئون أسر مرؤوسيه.

٥ - تتمتع القوات الجوية كمهنة بدرجة من الهيبة وتحقق إشباعاً نفسيًا لأفرادها وأسرهم.

٦ - أن ضباط القوات الجوية أعلى حراكا من أى ضباط آخرين بل ومن أى جماعة مدنية كذلك، بحيث أصبح التنقل طريقة للحياة عندهم.

وخلاصة ما توضحه المتغيرات السابقة هو أن معدلات الطلاق التى تؤدى إلى الأسر ذات العائل الواحد تقل فى القوات الجوية بالمقارنة مع الأسلحة الأخرى فأفرادهـا يتمتعون بـدخل عـال وأمن وتعليم عاليـين وبعد عن الأقـارب كما أن لهم هيبة عالية وزواج ظاهر وترتبط هذه المتغيرات جميعها إيجابيًا بالسعادة فى الزواج.

ووجد جونز أن هناك إنخفاضاً فى معدلات الطلاق عند الأسر التى يلعب الدين دوراً فى حياتها، كما وجد أن هناك إرتباطا بين إنخفاض هذه المعدلات وبين المفاهيم السوسيولوجية مثل « التكامل المجتمعى المتمثل فى القيم والمعايير المشتركة التى يلتزم بها الجميع مما يجعل فصائل القوات الجوية متجانسة ومستقرة وموحدة فى الهدف » كما تشارك الزوجات أزواجهن هذه القيم والمعايير.

ووجد جونز أيضا أن صغار الضباط يتأثرون بنظرائهم ورؤسائهم فى توجيه ولائهم نحو جماعتهم ومهمتهم ووطنهم حيث تشجع القوات الجوية فى أفرادها السمو والإعتراف بالنجاح فى العمل الفردى الموجه نحو النجاح للسرب وينتقل هذا الولاء للبلاد وللقوات الجوية وللسرب وللأسرة. ويشعر الزوجان بأنهما يكونان فريقا وإن إنجاز المهمة يتوقف على كليهما. وتشعر الزوجة أن دورها ذو قيمة وأنها تساهم فى نجاح مهمته ومهمة القوات الجوية بالتالى ولهذا تفخر بزوجها الضابط فى القوات الجوية.

ويشارك الزوجان فى هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنشطة التى تتطلب وجودهما معاً. ومن وجهة النظر الاجتماعية تقوى الرابطة الزوجية حينما يشارك الزوجان معاً فى الأنشطة الخارجية لأنهما يتعايشان سويًا مع نفس الجماعات المرجعية.

وهناك دراسات أخرى ركزت على العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع الطلاق فى القوات الجوية فوجدت الآتى:

١ - ترتفع معدلات الطلاق عند هؤلاء الذين يقومون بطلعات جوية دون غيرهم.

٢ - تنخفض معدلات الطلاق عند الذين تخرجوا من الأكاديمية الجوية على عكس هؤلاء الذين إلتحقوا فيها بطريق آخر.

٣ - تنخفض معدلات الطلاق عند خريجى الأكاديمية الذين ظلوا فى القوات الجوية بعد الفترة الاجبارية على عكس الذين عادوا إلى الحياة المدنية عند أول فرصة اتيحت لهم، ومعنى هذا أن معدلات التفكك الأسرى أدنى بصفة عامة عند هؤلاء الذين إختاروا القوات المسلحة كسياق مهنى لأن عدم الرضا عن الحياة العسكرية ينتقل إلى عدم الرضا عن الزواج. ويرى جونز أن هؤلاء الذين لا يتكيفون مع حياة القوات الجوية ويتركون الخدمة آملين بأن الحياة المدنية ستكون افضل لا يتحقق لهم ما يريدون.

٤ - ترتفع معدلات الطلاق عند الضباط الذين يتزوجون فور تخرجهم للأسباب الآتية:

(أ) صغر السن.

(ب) صعوبة الموقف المالى لأن الملازم الثانى لا يتقاضى راتباً كبيراً.

(جـ) يكلف معظم الخريجين الجدد بمهام طيران تتراوح من ١٢ - ١٥ شهر بحيث تقل الفترة التى يقضونها مع أسرهم ويتعرضون بذلك للعديد من الضغوط التى تؤثر على حياة الأسرة.

(د) قصر فترة التعارف بين الزوج وزوجته قبل الزواج.

(هـ) لا يتاح للزوجة الصغيرة أن تكون لنفسها أى نوع من السياق المهنى بسبب إرتفاع معدلات الحراك بين الضباط الصغار ويتحتم عليها أن تعتمد على زوجها فى كل حاجاتها العاطفية بل عليها أن تركز كل جهودها لمساندة زوجها فى بداية سياقه المهنى.

(هـ) الزوج الغائب:

أوضحنا من قبل أن المهمة العسكرية والحفاظ على الاستعداد القتالى يتطلبان

توافر عدد كبير من العسكريين بتعاقب متوال فى مناطق متباعدة قد تكون خارج البلاد. ويترتب على ذلك أن يطلب من العسكريين المتزوجين أن ينفصلوا عن أسرهم فى دورات روتينية لعدم توافر الظروف السكنية المناسبة للأسرة ككل. ويتطلب الإنفصال العسكرى الأسرى من كل عضو فى الأسرة ولا سيما الزوجة أن تتكيف للتغيرات التى يفرضها غياب رب الأسرة وهذا فى حد ذاته موقف ضاغط يهدد باستمرار استقرار الأسرة.

ويؤدى غياب الزوج إلى أن يتحمل الطرف الثانى فى الأسرة وعادة ما تكون الزوجة مسئولية الأسرة كلها. ويترتب على ذلك إما أن تعانى الزوجة من صراع وقلق يوصلانها إلى تكييف غير ناجح أو إلى تنمية استقلاليتها وذاتيها المنفصلة عن الزوج.

وتعانى الزوجة فى فترة غياب الزوج من أعراض جسمانية ونفسية. ويرى الباحثون أن معظم المشاكل الصحية التى تعانى منها الزوجات ليست جسمانية فى أساسها لكنها تعكس حاجات عاطفية واجتماعية ونفسية عامة[١].

وتصاب الزوجات عادة عند غياب الزوج بالاكتئاب والحزن ويشعرن بالصدمة والغضب، كما يؤدى هذا الغياب إلى ردود فعل عاطفية كالضجر والقلق والسأم ومشاعر الذنب. وتشعر الزوجة خلال فترة الإنفصال الروتينى بأنها مهجورة ومحبطة ولا مخرج لها لإطلاق مشاعرها. كما يؤدى غياب الزوج عن الأسرة لفترة طويلة إلى ضغوط فى العلاقات الزواجية تعزز بينهما اتهامات السلوك بالخيانة خاصة إذا ما أقامت الزوجة علاقات مع رجال آخرين خلال فترة غياب الزوج فيؤدى ذلك إلى مشاكل جمة قد ينجم عنها الطلاق.

ويؤدى افتقاد الزوجة إلى مشاعر زوجها وأحساسيسه إلى أن تصب مشاعرها فى أطفالها الذين تعطيهم إهتماما ورقابة أكثر لأنها لا تريد أن تفقدهم كما فقدت زوجها.

ويلاحظ أن الزوجات الأمريكيات اللآتى غاب عنهن أزواجهن يعانين من مشاكل شرب الخمر المتزايد فى محاولة لمواجهة الضغوط والمتاعب المتزايدة من الوحدة والاستياء والهبوط. ويرجع بعض الباحثين زيادة استخدام الكحول إلى سهولة توافره وقلة تكاليفه وخاصة عند العسكريين. وقد تحجم الزوجات المريضات عن

---

(١) حينما تعرض مثل هذه الزوجات أنفسهن على الأطباء ويعرف الأطباء أن السبب يعود إلى غياب الزوج لا يهتمون بالتشخيص المناسب ولهذا تكون هناك حاجة مستمرة إلى تدريب المهنيين المدنيين والعسكريين وإعطائهم الصورة الكاملة عن النمط المميز للحياة العسكرية وضغوطها الحادة والمتتالية التى تفرض نفسها على الزوجات.

طلب المساعدة المهنية حرصا على السياق المهنى لأزواجهن وتجنبا لمواقف عدم استحسان المجتمع لذلك.

وتصاحب مشاعر الوحدة عند الزوجة أثناء غياب الزوج الشعور بالغيرة من النساء الأخريات اللاتى يعشن معيشة عادية وتتسبب زيارة الصديقات فى تذكيرهن بالظروف الغير عادية التى يعشن فيها ولهذا تمتنع بعض الزوجات عن زيارة الأسر الأخرى أثناء غياب أزواجهن.

وتعود الظروف الضاغطة الناتجة عن غياب الزوج الطويل إلى عدم الاستقرار والوحدة وغموض الدور.

وقد راى وينكوت أن الوحدة تنتج عن خبرات الطفولة، فى حين ميزموستاكس Mostakis بين الوحدة والاغتراب، ورأى أن الأخير أكثر ضغطا من الأول لإرتباطه باللا قوة واللامعنى واللامعيارية والانعزال، ومن المفروض ألا تكون هذه المشاعر ضاغطة فى مجتمع يدرب أفراده على الوحدة ويعد نفسه لها حتى يستطيع أن يتعامل معها كموقف مختار أكثر منها كموقف مفروض.

وكثيرا ما تجد الزوجات العسكريات أنفسهن فى مواقف صراع دور ولا يستطعن الاستفادة من القواعد المجتمعية كمرشد لهن خاصة وإنهن يرين أنفسهم فى موقف فريد يختلف عن هذا الموقف الذى تعيش فيه الزوجات الأخريات.

هذا وقد أسهبت بعض الدراسات وخاصة عن زوجات رجال البحرية فى تناول الضغوط التى يتعرضن لها وأوضحت هذه الدراسات أن الحياة العادية للبحار على السفينة حياة هادئة وحرة وبعيدة عن قيود الحياة اليومية كما أنها حياة منظمة يؤدى فيها البحار واجباته وفق خطة دقيقة. وتلعب هذه الحياة المنظمة دورا فى توتر بعض الأزواج الذين يشعرون بالقلق والذنب لأن زوجاتهن يواجهن مشاكلهن اليومية دون مساعدتهم. ويشعر البحار بأنه محروم من حاجاته الأساسية كالحب والجنس والأبوة كما أنه يعترف بمسئولياته تجاه زوجته وأطفاله لكنه يرى أن عمله يمنعه من إنجازها.

وكما تشك زوجات البحارة فى سلوك أزواجهن أثناء غيابهم ويزيد من شكوكهن هذا المثل المشهور أن للبحار امرأة فى كل ميناء فإن الأزواج انفسهم يشعرون بالخوف وهم على السفينة من أن تكون زوجاتهم على علاقات عاطفية مع رجال آخرين ولا يكونون عادة على استعداد لتقبل أى انحراف عن معيار إخلاص الزوجة وبالرغم من ذلك فإن للأزواج انفسهم اتجاهات مختلفة نحو علاقتهم بالجنس الآخر

وقضية إخلاصهم لزوجاتهم ويبررون عادة العلاقات الجنسية التى يقيمونها مع النساء بظروف الحياة والغياب الطويل، إلا أن قليلا من النساء من زوجات البحارة من يقبل هذا المعيار المزدوج من الإخلاص عند أزواجهن. ولا يعنى هذا عدم وجود فئة من البحارة الذين تسبب لهم هذه العلاقات النسائية نوعا من الصراع الداخلى.

وتختلف زوجات البحارة فى علاقتهن مع الأسر الأخرى اثناء فترة غياب الزوج فهناك منهن من يزدن من كثافة هذه الروابط وتوقف زوجات أخريات هذه العلاقات ولا يعدنها إلا حينما يعود الزوج من البحر.

ولا يقبل زوجات رجال البحرية غياب الزوج عادة وينمو بينهن شعور متزايد باليأس يرتبط بالخوف من عدم عودته. وحينما يقبلن هذا الخوف قبولا كاملا فليس ذلك إلا كدفاع ضد احتمالات الفقد الممكن للزوج.

ويرى ايساى Isay فى دراسة له على زوجات رجال الغواصات (بولاريس) أن الزوج يقضى فترة غير منتظمة تبعده عن منزله لفترة تتراوح من ٦ إلى ٩ شهور. ويمثل هذا النوع من الغواصات ثقافة مميزة يتفق فيها معظم الرجال على أن يظلوا بعيدين عن أسرهم لفترات طويلة من الزمن بموافقة زوجاتهم بصفتهن أحد أطراف هذا الموقف الزواجى غير العادى. ويقول ايساى أن الزوجات يصبن بالكآبة قبل أو بعد عودة أزواجهن من البحر ويفسرها بأنها استجابة للاحساس بالذنب نتيجة لهذا الغيظ غير المقبول بسبب تخلى أزواجهن عنهن لهذه الفترة الطويلة وتشعر الزوجة بالاحباط لعدم وجود من يعنى بها وقد يكون الانحراف الجنسى وظيفة ثأرية. وقد يعود اختيار الزوج البحار من ناحية أخرى راجعاً إلى الرغبة فى الانفصال المكثف.

وتبين الدراسات الطبية والنفسية أن اعراضاً خاصة يعانى منها زوجات رجال الغواصات كالهبوط والبكاء غير المضبوط وسرعة الغضب وعدم النوم وفقد الشهية ويطلق على مجموعة هذه الأعراض «بأعراض زوجات رجال الغواصات».

وتواجه الزوجة العسكرية بصفة عامة الكثير من المشاكل المالية والقانونية والإدارية بسبب غياب الزوج. وتضطر الكثير من الزوجات إلى العمل حتى يواجهن الضغوط المالية ويرفعن الأسرة إلى مافوق مستوى الفقر. وتؤثر هذه الصعوبات المالية على تكيف الزوجات اللآتى يتصارعن مع الوحدة ومسئولياتهن عن صنع كل قرارات الأسرة.

ولم يعترف الجيش الأمريكى بحاجة الزوجة العسكرية إلى العمل لاستكمال دخل الأسرة لأنه يرى أنه يمد الأسرة بالأمن المالى اللازم لها بالإضافة إلى مختلف

احتياجاتها المادية. وكان يفسر رغبة الزوجة فى العمل على حاجتها إلى الاتصالات الاجتماعية أو لتقوية دورها الأبوى أكثر من حاجتها إلى المال. وأكدت البحوث التى أجريت فى عام ١٩٧٧ على ٩٦٠٠ زوجة عسكرية أمريكية لأزواج من مختلف الرتب أن الزوجات كن يعملن لأنهن كن يرغبن فى ذلك فقط. وتبين أيضا من بحث أجرى فى عام ١٩٧٦ أن نسبة صغيرة من زوجات الضباط كن يعملن بسبب الضرورة الاقتصادية. كما تبين نتائج دراسات أخرى أجريت على الزوجات العسكريات الآتى:

١ – أن نسبة كبيرة من الزوجات الراغبات فى العمل قد واجهن العقبات عند البحث عن العمل وذلك بسبب نقص التعليم والتدريب والحاجة إلى استخراج أوراق ومستندات وإجراءات تختلف من عمل إلى آخر.

٢ – أن هناك ارتباطا بين عمل الزوجة ورتبة الزوج حيث تقل معدلات عمل الزوجات كلما كانت رتبة الزوج كبيرة.

٣ – أن أصحاب العمل يرفضون عادة إلحاق زوجات العسكريين بالعمل بسبب عدم استقرارهن فى أعمالهن.

والزوجة العسكرية نفسها هى المصدر الأساسى للتكيف لظروف غياب الزوج وذلك من خلال سلوكها من أجل الحفاظ على التكامل والاستقرار الأسرى وتنظيمها للتوترات الشخصية التى تعانى بها. وهناك العديد من العوامل التى تساعد على التخفيف من ضغوط الانفصال مثل قبولها لبعد الزوج واستعدادها للتغيرات التالية لغيابه والمعاونة الخارجية التى تقدمها الأسرة الممتدة وكذلك المعاونة الرسمية المتوافرة فى نوادى زوجات الضباط.

ويرى بيرلمان Perlman أن التكيف الناجح لأزمة غياب الزوج يتوقف على قدرة الزوجة على أن تبقى وحيدة. وتعتمد هذه القدرة على خبرة الشعور بالوحدة على الرغم من وجود أحد آخر (كالأم مثلا) فوجود الأم مع الزوجة يعنى أن الزوجة تستطيع تنظيم الانا الطفولى الضعيف عندها اعتمادا على التأييد الذى تجده من الآخرين. ويمكن لهذه الخبرة أن تعطى الفرد فرصة لبناء إمكانية التعايش فى بيئة غير مقلقة وتسمح هذه الحقيقة النفسية للفرد بأن يثق فى المستقبل وأن يرضى وقتيا ببعده عمن يحبه.

وتنجح الزوجة عادة فى التغلب على المشاكل المترتبة على غياب الزوج إذا ما كانت قد ناقشت مع زوجها قبل غيابه احتمالات عدم عودته بسبب أسره أو قتله فى الحرب.

وتتركز استراتيجية التكيف عند زوجات العسكريين لموقف غياب الزوج على عدة أمور مثل نجاحهن فى تنمية العلاقات شخصية واتصالات اجتماعية وكيفية إدارة ومواجهة الضغوط والتوترات السيكلوجية والاعتقاد فى قيمة مهنة الزوج والحفاظ على تعريف مثالى للموقف والاعتماد الذاتى وحسن تقديرهن لأنفسهن. كما يزيد وجود الأطفال فى الأسرة من جهود الزوجة فى اعتمادها على نفسها. اما العامل الهام الذى يضاف إلى ذلك فهو مرونة الزوجة فى إعادة توزيع الأدوار بينها وبين الزوج وإلا انتهى الأمر إلى الطلاق.

ويرى ماكنتوش Macintosh أن المرأة الأكبر سنا هى الأكثر قدرة على التكيف لغياب الزوج لأن مثل هذا التكيف يكون صعبا فى المراحل الأولى من الحياة الزوجية. ويلعب التعليم دوراً هاماً فى سهولة تكييف الزوجة لغياب الزوج لأن إنخفاض درجة التعليم يعنى محدودية الانا وضعف القدرة العقلية فى التسامح حينما تعانى من إحباط بسبب غياب الزوج.

ويرى فرانسيس Francis وجيل Gale أن اختيار الجيش كسياق مهنى قد يكون نفسه من العوامل التى تساهم فى تكيف الزوجين لفترة غياب الزوج فإذا كان الجيش فى الأصل جذابا للزوج ويمده بقنوات تعويضية عن اعتماده المخفى على الغير وعن العدوانية التى يضبطها البناء التسلطى للجيش والميكانيزمات الخارجية المنظمة فى التدريب والمعركة وغير ذلك، وإذا كان انجذاب الزوجة إلى الجيش يعبر عن حاجتها إلى الرجل المقاتل والحياة المريحة.التى تفى بحاجاتها الضرورية، فإن اختيار الجيش كسياق مهنى يعطى لكل منهما شرعية فى قبول الآثار الناجمة عن غياب الزوج.

والإجراء التقليدى الذى تقوم به الزوجة عند غياب زوجها هو أن تذهب إلى منزل ابويها للإقامة فيه هى واطفالها، لكن هذا الحل لا يكون مرضيا إذا لم يكن لدى الأقارب الرغبة فى مساعدة الزوجة او حينما لا يسمح إمكانياتهم المالية بذلك.

وتقوم الزوجة عادة فور غياب زوجها بأخذ زمام المبادأة وتجبر على دور لم تتعوده من قبل. وتحتم عليها الضرورة التى نجمت عن بعد الزوج الاضطلاع بأدوار رجولية حتى تحافظ على كيان الأسرة مما يؤدى إلى تنمية استقلاليتها واستدماجها لمفهوم جديد عن دورها قد لا ترغب فى التخلى عنه حتى بعد عودة زوجها.

وقد لفت الأطباء النفسيون انتباه القوات المسلحة أنه من مصلحتها لكى يبقى الناس فى الخدمة العسكرية أن توجه اهتمامها للزوجات المنتظرات وإن تمدهن بالتأييد فى فترة غياب الزوج. وانهن يجب أن يتعرفن على الضغوط التى يحتمل أن

يـواجهنها وردود أفعـالهن بعد غيـاب الزوج. كمـا يجب الاتصـال بهن ومعـاملتهن بلطف. ويجب على الطبيب أن يفتح عيادته ليستعد لاستقبال زوجة غاضبة مع طفلها وأن يساعدها فى التعبير عن غضبها وثورتها على الجيش الذى أبعد زوجها عنها حتى تتغلب على هذا الموقف الضاغط.

ويرى الباحثون أن إمداد الأسرة بالمعلومات المتعلقة بمصادر المعاونة الأسرية يؤثر بدرجة كبيرة فى تحملها لضغوط غياب الزوج لأن هذه المصادر تمثل أحد مصادر التأييد لمساعدة الأسرة على التكيف للموقف.

وفى دراسة لخصائص الأسر ذات الوعى المتزايد بمصادر المعاونة وجد أنهن يتميزن بالآتى:

(أ) كانت الزوجات زوجات ضباط عاملين لفترة طويلة.
(ب) كن على درجة عالية من التعليم.
(جـ) كن ذات مشاعر طيبة تجاه السياق المهنى العسكرى.

ووجد أيضا أن هناك ارتباطا بين إدراك هذه المصادر وانتماء الأسرة إلى شبكة علاقات اجتماعية مدنية أو عسكرية تعتمد عليها فى المساعدة.

(و) الطفل العسكرى:

العلاقة بين الجيش والطفل علاقة متعددة الأبعاد بمعنى أن هناك تأثيرات متبادلة بينهما حيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر خاصة وأن القرارات والسياسات التنظيمية تعكس صداها على الأطفال وشخصياتهم وتؤثر بالتالى على الأسرة ككل.

ويتحدد سلوك الأطفال تقليديا بهذه السلسلة المنتظمة العادية من نموهم التى تنبثق من التغيرات الداخلية المرتبطة بالنمو السيكلوجى والفزيولوجى والتى تظهر أيضا فى التفاعل مع التأثيرات الخارجية للوسط الاجتماعى الثقافى الذى يعيشون فيه. ويمر الأطفال فى المجتمع العسكرى بنفس مراحل النمو والنضوج التى يمر بها الأطفال الآخرون لكنهم يعيشون فى وسط اجتماعى وثقافى فريد ويتعرضون لضغوط ترتبط مع طبيعة الحياة فى هذا النسق كالحراك الجغرافى والخبرات الثقافية الخارجية وغياب الأب والتقاعد العسكرى المبكر.

وقد حاول بريفتيرا Privitera فهم سلوك الطفل العسكرى من خلال نظرية بياجية Piaget عن النمو الادراكى عند الأطفال فرأى إن الطفل يركز قبل مرحلة النمو الادراكى من سنة ٢ - ٦ على التمثيل الداخلى للأحداث الخارجية واستخدام

العمليات الرمزية للتعبير عن صراعاته. ويعنى تركيز الطفل على ذاته عدم قدرته على الاضطلاع بأدوار الآخرين ويرى أن وجهة نظر الآخرين هى وجهة نظره كما يعتقد أن الآخرين يفكرون بنفس الطريقة التى يفكر هو بها. ويؤثر هذا التفكير المتمركز حول الذات فى كيفية تفسير الطفل للأحداث وفهمه لها فى بيئته وليست هناك تصادفية فى عقل الطفل فليس من الطبيعة مصادفة لأن كل شيء فيها مصنوع للإنسان. وليس هناك اختلاف عند الطفل بين ما هو عقلى وفيزيقى وسيكلوجى. ويفسر الواقع دائما مع الذات.

ويعنى تركيز الطفل على ذاته أن يفقد كل الناس والحيوانات والأشياء دوافعها ونشاطاتها لأن هذه الدوافع والأنشطة تشابه دوافعه وأنشطته. أما الأزمة الأساسية عند الطفل فهى غياب الأب المتقطع ويفسره الطفل فى ضوء التمركز حول الذات وفى ضوء الاطار العاطفى لمراحل نموه. ويتأثر التعبير عن غياب الأب عند الطفل بنوعه وسنه وتطور صراعاته وقدرات الأم ودرجة المعاونة التى يتحصل عليها أثناء غيابه.

أما فى مرحلة الكمون وهى الحقبة التى يكون فيها الطفل فى المدرسة الابتدائية ويبدأ الحياة المشتركة ويكتسب الخبرة الشخصية فإنه يتغير وينمى استقلالية أكثر ونمطا أخلاقيًا وإنجازاً ودراية وتقديراً للذات ودخولا فى عمليات التعاون والتنافس بدلا من الاعتماد على الأبوين وتنتهى هذه الفترة بوجود جماعات أطفال ذات هويات مختلفة يظهر فيها الطفل البطل والطفل المهرج ويكون أكثر تأثرا فى طموحاته بالتليفزيون.

وإذا نجح الطفل فى مرحلة الكون فى تحقيق وتعلم مهارات محددة ترتبط بحياة ناجحة مع أسرته وأصدقائه ومدرسته فسيكون قادراً على مقابلة المتطلبات السيكلوجية والفزيولوجية للمراحل القادمة. أما إذا فشل فى عبور هذه المرحلة فقد يصبح شخصية غير قادرة على إنجاز وظائفها وقد تنحرف فى مراحل نموها المستقبلى وتساهم مرحلة الكمون بدرجة كبيرة فى التكيف الاجتماعى لضغوط الحياة فى المراحل المتأخرة. وتعتبر هذه المرحلة أمراً هاماً وخاصة عن الأطفال من سنة ٦ – ١١ حيث يواجهون أزمات ومشاكل أكبر من تلك التى واجهوها وهم صغار. ويعتبر تنقل الأسرة العسكرية لمرة واحدة أو أكثر من الأمور الهامة للطفل فى مرحلة الكمون ويرى بعض الباحثين أن ذلك يؤثر على إنجاز الأطفال فى المدرسة.

ويرى اريسكون Erikson أن فترة المراهقة وما تحتاجه من عمليات سيكلوجية للتكيف لظروف البلوغ أزمة معيارية ومظهر عادى للصراع المتزايد عند تذبذب قوة

الآنا وراى انبار INBAR ان مرحلة المراهقة العادية تدور حول سن الخامسة عشرة وتمثل مرحلة انتقال يكون الطفل فيها أكثر عرضة لعدم تحمل الأزمات البيئية.

ويمكن القول أن أهم مشكلة تواجه المراهقين فى الأسر العسكرية هى الحراك المتكرر أما المشكلة الثانية والأقل أهمية فهى هذه القيود التى تفرضها عليهم سياسة الجيش فيما يتعلق بسلوكهم الشخصى والتعبير الذاتى وعدم الاقدام على أية تصرفات سلوكية من شأنها أن تضع الأب فى متاعب سياقه المهنى العسكرى.

وقد يتخلى المراهق فى فترة المراهقة عن اعتماده الطفولى وتتغير أهداف الحب والجنس عنده إلى أهداف جديدة، لكن دوافعه لا تكون مطلقًا الحاجة إلى إيجاد تعويض عن والديه أو التمرد على التصور الطفولى المدمج وإنما يقوم بإعادة تصوراته كلها عن الوالدين كما تزيد قدرته الإدراكية واختباره للواقع وللظروف الجديدة ويكون أكثر حساسية للتنقل الجغرافى وما يرتبط به من ضرورة التخلى عن الأصدقاء والبحث عن أصدقاء جدد والتكيف لجماعات نظائر جديدة مما يمثل ضغطًا خارجيًا عليه يعوق عملية الاستمرار الاجتماعى عنده تلك التى تجد صداها فى عدم الاستمرار الشخصى الداخلى لعملية الانتقال المصاحبة لمرحلة المراهقة.

وقد حاول الباحثون دراسة خصائص الطفل العسكرى والوقوف على ما إذا كان يتميز بالنضوج أو سوء التكيف أو بالانحراف وعدم الانحراف. ورأوا أن التنقل المتوالى للأسرة العسكرية يفيد الطفل كما أن سلطة الأب التى تعلمها من المجتمع العسكرى تفيد أطفاله وأسرته وتعودهم على تحمل المسئولية. إلا أن الطفل على الجانب الآخر قد يعانى من سلطة أمه وقد يعانى أيضًا من غياب أبيه وضآلة نفوذه ومحدودية دوره فى الأسرة، وبهذا تؤدى التنقلات المتتالية واضطراب مفهوم السلطة لديه إلى عدم الاستقرار.

وتبين أهم نتائج بعض الدراسات التى قارنت الأطفال العسكريين بالاطفال المدنيين الآتى:

١ - لم تكن لرتبة الأب أى تأثير على تكيف الأطفال كما لم توجد هناك اختلافات هامة وملحوظة بين عدد الأطفال المنهارين عاطفيًا عند أسر المجندين والضباط.

٢ - كانت هناك اختلافات هامة ملحوظة بين الأطفال العسكريين والمدنيين فى درجات الذكاء وفى الإنجاز التعليمى حيث كانت معدلات أطفال العسكريين أعلى.

٣ - قلت نسبة الانهيارات العاطفية عند الأطفال العسكريين وحينما يحدث

كانوا يصرفونه فى سلوك انسحابى كما لم توجد اختلافات واضحة عند الذكور والإناث منهم وكانت نسبة انحراف الأحداث من الأطفال العسكريين قليلة.

كما حاولت دراسة أخرى أجريت على أطفال أسر البحرية أن تجيب على سؤال مؤداه: لماذا يعانى بعض الأطفال من مشاكل سلوكية لا توجد عند غيرهم على الرغم من أنهم يعيشون فى ظروف متشابهة؟ وكانت النتائج فى المجموعتين التجريبية والضابطة على النحو التالى:

١ - كان آباء الأطفال فى المجموعة ذات السلوك المضطرب أقل درجة من آباء الأطفال الأسوياء فى النواحى الآتية:

(أ) فى مساعدة الطفل للإعداد للتنقل وما يترتب عليه من تغيرات.

(ب) فى مساعدة الطفل فى البحث عن أصدقاء عند الوصول إلى المجتمع الجديد والتعرف عليه.

(جـ) فى إرشاد الطفل إلى الأنشطة المتوافرة.

(د) فى مساعدة الطفل فى الاتصال بالأب خلال غيابه.

(هـ) فى مساعدة الطفل وأفراد الأسرة فى العلاج الطبى النفسى.

٢ - كان آباء الأطفال فى المجموعة مضطربة السلوك اكثر ميلاً من آباء الأطفال الأسوياء فى الآتى :

(أ) استخدام العقاب البدنى الشديد وغير المتوالى للأطفال.

(ب) استخدام المكافأة للطفل كوسيلة لعقابه اكثر منها كمشير تعليمى.

٣ - كانت الأسر ذات الأطفال ذوى السلوك المضطرب اكثر من أسر الأطفال الآخرين فى الآتى:

(أ) صحة الأطفال والامهات الجسمانية.

(ب) عدم كفاية ميزانية الأسرة وسوء إنفاقها.

(جـ) الاختلاف بين الوالدين فى مفاهيم التعامل مع الطفل. وكذلك فى القضايا الأخرى.

٤ - كان الاختلاف بين الأطفال مضطربى السلوك والأطفال الآخرين فى الآتى:

(أ) عدم التلقائية عند مناقشة الموضوعات المختلفة.

(ب) الاستخدام المحدود لخبرة الحياة فى الموضوعات المختلفة.

(جـ) صعوبة عقد صداقات مع الأطفال الآخرين والارتباط بهم.

(د) الإنجاز المحدود فى مراحل التعليم.

(هـ) عدم القبول الشعورى لغياب الأب عن المنزل.

وعلى الرغم من تعرض هاتين المجموعتين لنفس الضغوط فإن النتائج المستخلصة لا تشير إلى أن التنقل كان مسئولاً بدرجة كبيرة عن إنخفاض الدرجات فى المدرسة أو مع المدرسين وإنما كان تغير السكن يمثل صعوبة عند جميع الأطفال بسبب أهمية علاقات النظائر لديهم.

وصحيح أنه كان لغياب الأب أثره الهام عند جميع الأطفال لكنه لوحظ أن غياب الأب عند الأطفال مضطربى السلوك كان لفترة أطول وكان مرتبطًا فى مراحله الأولى بمشاكلهم السلوكية التى ظهرت بصورة أوضح عند الطفل الأول والطفل الوحيد والذكر الوحيد فى الأسرة إلا أنه لا يمكن الفصل بالطبع بين هذه الأمور وبين المتغيرات الأخرى التى يكون للأبوين دور فيها فى علاقتهما بالطفل.

وخلاصة ما توصلت إليه هذه الدراسة أنها كان تؤيد المقولة التى ترى أن سلوك الطفل يرتبط بدرجة كبيرة بالطرق التى يعامله بها والديه اكثر من ارتباطه بالظروف التى تتعرض لها الأسرة.

كما اهتم الباحثون الأمريكيون بصفة خاصة بقضية إساءة معاملة الطفل وإهماله فى القولت المسلحة بالذات وكانوا يرون أن الإساءة إلى الطفل وإهماله وعدم حمايته من الأذى المتعمد وسوء رعايته الصحية وتغذيته الضرورية يشكل عائقًا خطيرًا لنموه وتكيفه.

ويعرف لانير Lanier أن المقصود بالإساءة إلى الطفل أو اهماله هو: (الاستخدام العمدى والغير عرضى للقوة الفيزيقية فى إيذاء الطفل أو اساءة معاملته من قبل الوالدين أو أحدهما أو اى أوصياء آخرين عليه أو ممن يرعونه بهدف إيذائه أو تحطيمه. ويتخذ ذلك اشكالاً مختلفة كالضرب أو الحرق أو عدم الإمداد بضرورات الحياة الأساسية أو الاستعمال الجنسى أو الصراخ المتزايد فى الطفل أو الاستخفاف به أو تعذيبه).

والواقع انه ليست هناك نظرية مركزية يمكن الاعتماد عليها لدراسة أسباب إساءة معاملة الطفل وإهماله ولكنه يمكن الإشارة إلى هذه القائمة التى أعدها الباحثون على أسباب الإساءة إلى الطفل كالمرض العقلى واختلال الشخصية والضغوط الموقفية أو القصور فى التعليم الاجتماعى والعديد من المشاكل الأخرى.

واستنتج هذان الباحثان أن الإساءة إلى الطفل هى المحصلة النهائية للتفاعل بين الأزواج والآباء والطفل. وقد تبين لهما أيضًا أن الآباء الذين يسيئون إلى أطفالهم يكونون عادة أصغر سنًا وأقل ارتياحًا فى العمل. وعند بحث الخلفية الاجتماعية والنفسية للأسر المسيئة للأطفال تبين أن الآباء أنفسهم كان يساء إليهم حينما كانوا صغارًا وكانوا يشعرون بأنه غير مرغوب فيهم وكان يصعب عليهم إقامة علاقات شخصية قوية مع الآخرين ولم يكن لديهم نماذج إيجابية يتخذونها كمثل أعلى، وقالت معظم الأمهات أنهن يردن أن يتخلص من أعباء الأمومة.

وتبين نتائج دراسات أخرى عن الإساءة إلى الطفل الآتى:

١ - أن رتب الآباء المسيئين كانت دنيا.

٢ - أن فرص التقدم فى السياق المهنى لهؤلاء الآباء كانت فرصًا محدودة أدت بهم إلى عدم الرضا عن الحياة العسكرية مما أضاف ضغطًا للبيئة الأسرية.

٣ - وصف الأب الذى يسىء معاملة أطفاله بأنه مريض نفسيًا وشديد الغضب والعدوانية المرتبطة بشخصيته وطفولته بالإضافة إلى عدم توافقه الشخصى وعدم إحساسه بالمسئولية وينظر بعض هؤلاء الآباء إلى ابنائهم على أنهم منافسون لهم.

٤ - وجدت بعض الدراسات أنه لم يكن هناك ارتباط كبير بين الإساءة إلى الطفل وبعض العوامل الأخرى كالحراك الجغرافى فى حين وجدوا أن هناك عوامل أخرى كانت أكثر ارتباطًا كسوء السكن والضغوط المالية وكذلك عدم التوافق الزواجى بين الأب والأم.

وهناك فئة معينة من الأطفال تعانى من مشاكل التكيف وهى فئة أطفال الزواج المختلط الذى ازداد انتشارًا فى العصر الحديث. وتتشابه مشاكل هؤلاء الأطفال فى الأسر العسكرية مع نظرائهم فى الأسر المدنية. وأهم هذه المشاكل مشكلة الهوية وخاصة حينما يصل الأطفال إلى سن البلوغ وعادة ما تكون المشاكل الناتجة عن غياب الأب عند هؤلاء الأطفال أكثر ضغطًا من غيرهم.

ويلاحظ على أمهات الأطفال عدم قدرتهن على التعامل مع المجتمع المدنى أو المجتمع العسكرى فى الوطن الأصلى للأب وغربتهن عن المجتمعات المحلية المدنية بصفة عامة وقلة أصدقائهن. ولوحظ أيضًا أنهن يتجهن إلى تكوين علاقات مع أناس من نفس جنسيتهن بسبب سوء المعاملة التى يعاملن بها وتؤثر كل هذه الضغوط

على هؤلاء الأمهات ولا يكن قادرات بالتالى على مساعدة أطفالهن على التكامل فى المجتمع الجديد كما تفعل الأم الوطنية.

وتواجه الام الأجنبية مشكلات أخرى عديدة وخاصة فى حالة المرض أو الوضع بسبب ضعف شبكة العلاقة الاجتماعية غير الرسمية ولهذا فإنها تحاول الاستفادة من الخدمات الرسمية من الهيئات العسكرية إلا أن ضعف المعلومات عنها يؤثر على درجة استفادتها منها ويؤثر بدوره على الأطفال أيضًا. وقد رأى الباحثون ضرورة الكشف عن العوامل التى يمكن بواسطتها تسهيل تكامل الأطفال من الزواج الأجنبى مع المجتمع الأصلى للأب وكذلك كيفية التقليل من هامشيتهم الاجتماعية خاصة وأن الدراسات التى أجريت على مثل هؤلاء الأطفال فى بريطانيا أوضحت أن الأطفال المقبولين اجتماعيًا والمتكاملين مع نظرائهم الآخرين يمرون بفترة من الشك الذاتى حول هويتهم ويشعرون بأنهم مختلفون عن أصدقائهم.

ويرى المخططون العسكريون أن امداد الأسر لوسائل رعاية الطفل وحمايته من سوء التكيف أمر جوهرى ومؤثر على درجة استعداد العسكريين فى أداء مهامهم ولهذا أنشأت القوات المسلحة الأمريكية مراكز لرعاية الأطفال العسكريين ودعمتها ماليًا وأمدتها بالتسهيلات والمعدات وبالفنيين والمهنيين اللازمين وبالبرامج الضرورية كما عملت على تحسين الخدمة فى هذه المراكز وأمدت الأطفال بالوجبات الغذائية ونجحت فى استمرار العمل فى هذه المراكز فى بعض الأسلحة لمدة أربع وعشرين ساعة وذلك حتى تخفف من حدة الضغوط على الأسرة العسكرية.

(ز) الأب الغائب:

لا يشبع الأب الحاجات الرجولية لزوجته فقط ولكنه يعنى الكثير بالنسبة لأطفاله أيضاً. فوجود الأب فى الأسرة ونوعية حبه لأطفاله وانطباعاتهم الأولى عن هذا الحب تؤثر فيهم ويخلق الأب بهذا الجو مكانا له فى أنفسهم وفى الأسرة. وما يمكن أن يعطيه الأب لأطفاله فى هذا الصدد لا تعطيه الأم. كما أن أداء الأب لهذا الدور يحتم عليه أن يستمر فيه[١].

---

(١) يرى الباحثون أن الكثير من الأباء قد يرحبون بغيابهم عن الأسرة ويعتبرون الغياب بمثابة اعتذار اجتماعى مقبول للهرب من الأسرة دون أن يقعوا تحت طائلة عقاب مثل نفقات الحضانة ومتطلباتها القانونية. وقد يخلص بعض الآباء لأسرهم وأطفالهم، لكنهم يرون فى غيابهم عن الأسرة إجازة من الرقابة والمسئولية والالتزامات الملقاه على عاتقهم. وتمثل خبرة الجيش عند الرجال العسكريين بصفة عامة نوعا من العودة إلى حرية العزوبية.

لكن الملاحظ أن الجندى الأب يتذكر منزله ما إن يتركه، ويؤدى بعده عنه إلى أن يكون مفهوما مثاليًا وينسى مساوئه إذ ما قارنه بمعاناته فى الجيش ويصبح المنزل حلمه الذهبى. إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدى البعد الفيزيقى إلى بعد سيكلوجى فيوسع طول بعد الرجل عن المنزل الهوة التى تفصله عن الأسرة.

ويعتبر الأب أول صديق لطفلته، ويمثل مشيرا اجتماعيا لها، وهو الذى يعلمها كيف تفهم وتقدر المعانى الرجولية. كما يكون الأب هذا النموذج الذى تحتذى به عند أول محاولة حب لها مع الجنس الآخر عندما تكبر. ويقف الأب حاجزاً ضد اكتساب طفله الذكر الصفات الأنثوية وهو الذى يعلمه المعانى الرجولية ويكون نموذجه عند تحديده لنوع الرجال الذى يريد أن يكونه. وصحيح أن مثل هذه المعانى قد تتغير لكنه يتعذر على الأطفال أن يمحوا من أذهانهم النموذج الأصلى الذى تنشأوا عليه.

وتحتاج الأم أكثر من أى فرد آخر فى الأسرة إلى الاستجابات العاطفية من الأب. ويتوقف نمو الأطفال على قوة مشاعر رفقتها للأب ويستطيعان بذلك تحقيق تكيف مواجهة الأطفال لازمة غياب الأب بأقل قدر من الألم.

ويمثل الأب أيضا هذا المصدر الأساسى والمستمر للدخل والاستقرار والاتصال بالعالم الخارجى. وإذا لم تتعلم الأسرة مقدما كيف تتصرف فى حضوره فقد تعجز عن ذلك عند غيابه الفعلى.

وصحيح أن غياب الأب عن أطفاله حينما يكونون صغارا قد لا يمثل بالنسبة إليهم صدمة لكن المشكلة هنا هى أن الطفل يتعلم فى الأسرة العادية حب أمه وأبيه، ويحتل الأب مكانته فى الأسرة كما أشرنا من خلال دورة فيها، فإذا كبر دون أن يجد أباً فى الأسرة وعاد الأب بعد الغياب الطويل لا يكون بالنسبة إليهم إلا كزوج الأم فإذا أراد أن يأخذ دوره الانضباطى لأطفاله لا يكون ذلك مقبولا منهم.

وقد اهتم الباحثون بصفة خاصة غياب الأب فى البحرية الأمريكية، ووجدوا أن الحياة على السفينة تختلف عن الحياة فى المنزل إلا أن الحياة الأولى تترك بصماتها على الثانية فالبحار يقضى كل أوقاته فى مجتمع يتكون كله من الذكور، وتشجع علاقاتهم الاجتماعية اتجاهات الشدة والغلظة التى قد تصبح بالتدريج نمطا سلوكيا للعديد منهم فإذا عادوا إلى منازلهم بنفس هذه الصعوبات سيواجهون العديد من الصعوبات ويتحتم عليهم أن يعيدوا تكييف متطلبات الحياة العائلية من التأييد والتأثير العاطفى المتبادل.

وعلى الرغم من قلق الأب على الإنجازات الدراسية لأطفاله أثناء غيابه وقلق الأطفال على حياة أبيهم فى البحر فإن الأب قد لا يستطيع أن يشبع حاجات أسرته من العلاقات المتبادلة فى الفترة القصيرة التى يكون فيها معها. كما قد تتعامل الأسرة مع الأب على أنه ضيف عزيز. وترى الزوجة أن تصرفات الأب تهدد هذا الدور الانضباطى الذى تقوم به مع أطفالها لأن الأب عادة ما يكون رقيقا وغير

تسلطى. كما أن توزيع الأب لوقته بين زوجته وأطفاله يهدد العلاقة بينهما مما يسبب كثيراً من القلق للزوجة.

وتعتبر أسر رجال الغواصات أكثر الأسر عرضة للضغوط الناتجة عن غياب الأب المتكرر الذى يقضى ثلاثة شهور فى المنزل ومثيلها فى البحر ويضع هذا الموقف بالاضافة إلى القيود المفروضة على الاتصال بين الزوجة وزوجها خلال غيابه ضغوطا هائلة على قدرة الأسرة على التكيف لغياب الأب.

وتركز معظم البحوث التى أجريت على الأسر ذات الأب الغائب على الآثار السلبية لغياب الأب فأشارت إلى تعرض الطفل كرد فعل لغياب أبيه لأعراض القلق والغضب والحزن والخوف والاستياء والسلوك غير السوى كالعدوانية والدفاعية وللعلاقات المضطربة مع الأبويين والأقارب والأصدقاء والمدرسين وغيرهم.

ويمكن إجمال أهم نتائج هذه البحوث فيما يلى:

١ - إن أخطر السنوات التى تظهر فيها آثار غياب الأب هى السنوات من الميلاد حتى سن السابعة.

٢ - أن للغياب الطويل المتكرر للأب آثار تجميعية على نمو الطفل.

٣ - أن العامل الهام فى تكيف الطفل لغياب الأب هو نوعية التفاعل بينه وبين أبيه وليس قدر الغياب.

٤ - إن أكثر الأطفال تأثرا بغياب الأب هم أطفال الزواج المختلط.

٥ - إن أكثر الأبناء تأثرا بغياب الأب هو الطفل الأكبر.

٦ - يختلف أطفال الأسرة فى تأثرهم بغياب الأب ويحتمل أن يعانى الطفل الأول الذى غاب عنه والده هو فى سن صغيرة من انخفاض فى درجة الذكاء أما الطفل الذى غاب عنه والده فى سن متأخرة فقد يظهر توحدا أكبر مع الأم أكثر منه مع الأب. كما يحتمل أن يكون الأطفال الذين يعيشون مع أخوات مع الأناث أقل نضوجا من الناحية الاجتماعية وأكثر اندفاعا وعدوانية وهم بصفة عامة أقل إنجازا من نظرائهم ممن ليس لهم أخوات من الاناث.

٧ - يتأثر الانجاز الدراسى للطفل وتكيفه فى المدرسة بغياب الأب.

٨ - يؤثر غياب الأب، على الأولاد والبنات بطريقة مختلفة، فالطفل فى الأسرة المدنية يتوحد مع أبيه ويرتبط أكثر بالقيم والاهتمامات ذات الطابع الرجولى على

عكس الطفل العسكرى الذى يؤدى غياب الأب عنده إلى اتجاها أنثوية وإلى عدم الشعور بالأمن بالنظرة إلى مستقبله كرجل.

٩ - يلعب رد فعل الأم دورا أساسيا فى تكيف الطفل ويمكن أن يصل رد الفعل هذا حتى إلى الطفل الرضيع. وإذا انسحبت الأم من أداء دور الوالد فقد يجبر الطفل الأكبر على أداء هذا الدور فتصبح الأم غير فعالة فى تعاملها مع أطفالها.

١٠ - يؤدى غياب الأب إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الأم وأطفالها الذكور وقد ينجم عن ذلك إعاقة التوحد العادى مع الأب وإعاقة النمو النفسى والجنسى للأطفال.

١١ - إن الحفاظ على المعايير السائدة فى الأسرة قبل غياب الأب تساعد على استمرارية الأسرة وإحساس الأطفال بالأمن.

١٢ - يؤثر نوع الانضباط الذى تمارسه الأم على أطفالها على درجة تكيفهم فالعقاب البدنى الحاد يعوق هذا التكيف فى حين أن الانضباط القائم على الاقناع والأبعاد والتهديد بسحب الامتيازات الممنوحة للطفل قد يؤدى إلى تكيف ناجح للطفل.

وتختلف الأسر فى قدرتها على التكيف للظروف الناتجة عن غياب الأب. ويشير الباحثون إلى وجود خصائص عامة فى هذه الأسر التى يصعب عليها مثل هذا التكيف فرجال الخدمة الصغار والأقل نضوجا يقلقون كثيرا على قدرة عائلاتهم على الصمود بدونهم، كما يشعرون بأنهم أقل أمانا فى الموقع العسكرى الذى رحلوا عنه عما كانوا عليه فى المجتمع المدى لعدم تعودهم على مثل هذا الموقف.

ويخلق هذا النوع من الأسر غير التقليدية كالتى تتكون من العائل الوحيد للأسرة المتمثل فى صورة الأب الذى حصل على حق حضانة أطفاله بعد طلاقه لزوجته مشاكل إعاشية خطيرة للقوات المسلحة الأمريكية حيث تجد صعوبة فى الكيفية التى يمكن أن توفر لهذا الأب الفرصة لرعاية أطفاله وهل هناك إجراءات تسمح بمصاحبة الأطفال لآبائهم عند انتقالهم لمواقعهم الجديدة أو كيف تقدم لهؤلاء الأطفال الخدمات اللازمة أثناء غياب أبيهم.

وتتوقف آثار غياب الأب على الطفل ثلاثة عوامل أساسية هى:

(أ) اتجاه الأم نحو الانفصال.

(ب) درجة ارتباطها بالزوج قبل غيابه.

(جـ) قدرة الأم على التكيف المناسب فى فترة الغياب.

هذا بالاضافة إلى قدرة الأم على مواجهة ضغوط الانفصال وتنظيم شؤون المنزل واحتواء نفسها فى الأنشطة الاجتماعية وإحساسها بالاستقلالية. وتساهم هذه الأمور فى التكيف الناجح للأطفال. وهذا يعنى أن تكيف الأم لغيـاب الأب يؤثر عـلى تكيف الأطفال.

ويختلف تأثير غياب الأب على الأسرة تبعا لطول ونوع غياب الأب وأكثر أنواع الغياب تأثيرا هو غياب الأب فى المرة الأولى وخاصة إذا كان فى معركة طويلة، ويؤدى هذا الغياب إلى التمركز حول الأم داخل الأسرة لكنه يتأثر بمتغيرات أخرى مثل عدد ونوع الأطفال ومدة الخدمة ومكانة الزوج.

ويزداد الارتباط بين الغياب والتمركز حول الأم عند أسر الضباط من الرتب الوسطى كالنقيب والرائد الذى تزيد مسئولياته فى هذه الفترة ويشتد تحركه فى السباق المهنى ويكون أكثر انشغالا فى عمله وذلك على عكس الرتب الصغرى التى يقل تكامل أفرادها فى القوات المسلحة بسبب قلة مدة الخدمة وعدم وجود فترات طويلة لغياب الأب، أما ضباط الرتب العليا فيضطلعون عادة بأدوار إدارية لا تتطلب غيابا كثيرا عن الأسرة.

ويؤثر غياب الأب على المولود الذكر الذى تفرض عليه مسئوليات أكبر ويعطى فرصة فى المساهمة فى أنشطة الأسرة مما يساعد على استقلاليته وينظر إليه على أنه صورة معوضة للأب.

ويحتاج أى فهم لتكيف الأطفال العسكرين إلى الوقوف على السياق البيئى الذى ينمو فيه هؤلاء الأطفال. وعادة ما يكبر هؤلاء الأطفال فى مجتمع محلى (عسكرى) منفصل عن المجتمع يقدم للأسرة كل الخدمات التى تحتاج إليها سواء أكانت ترفيهية أو اجتماعية أو تعليمية فيؤدى هذا إلى أن تطبع القيم العسكرية فى أذهان الأطفال إلى حد ما. كما يؤدى التوحد مع نمط الحياة العسكرية وبناء الرتبة بداخله إلى مد الطفل بمكانة خاصة. وعلى الرغم من عدم تأثر بعض الأطفال الصغار بنمط الحياة العسكرية فإن هناك من بين الأطفال الذكور الكبار من يتأثر ببناء المكانة أكثر من البنات وجميعهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مختلفون عن نظرائهم فى المجتمع المدنى.

ويحدد البناء العسكرى ونمط الحياة العسكرية الأدوار داخل الأسرة إلى حد كبير وذلك على عكس الأسرة المدنية التقليدية التى يكون فيها الأب هو ضابط الأسرة ومصدر كسب العيش لها بينما تكون الأم ربة بيت فقط وتوضح البحوث الحديثة إلى أن الأطفال العسكريين ينظرون إلى الأم على أنها ضابط الأسرة والموجه الأساسى لها.

وتوصل هيل Hill إلى أن البناء السياسى للأسرة يؤثر على درجة تكيفها فالأسر التى تكون فيها الزعامة للأم تصبح معدة لمواجهة أزمة غياب الأب وتنجح فى ذلك تماما وتتكيف الأسر ذات الطابع الديموقراطى فى أداء أدوارها وتوزيعها لغياب الأب، أما أقل الأسر تكيفا فهى الأسر التى يسيطر عليها الأب ولا تخضع سلطته للمناقشة. ووجد هيل أيضا أن الأسر ذات المشاكل القائمة فى وقت غياب الأب هى أكثر الأسر تعرضا لصعوبات التكيف.

هذا وقد تعددت البحوث التى تناولت تأثير غياب الأب على الأولاد والبنات وانتهت نتائج بعض هذه البحوث إلى أن غياب الأب يؤدى إلى تدمير مفهوم النوع والدور عند الذكور وخاصة فى مرحلة ماقبل المدرسة إلا أن نمو الطفل والتفاعلات العائلية خارج نطاق الأسرة المباشر يؤدى بهم إلى تعويض رجولى. ولم توضح الدراسات الأولى عن تأثير غياب الأب على البنات سوى الاعتمادية المتزايدة لهن أما فى مرحلة المراهقة فيظهر تأثير غياب الأب عليهن فى عدم القدرة على التفاعل مع الذكور بصفة خاصة.

ويرى جاردنر Gardner أن ردود فعل الأطفال لغياب الأب قد ترجع إلى هذا الوقت الذى تم فيه تجنيده.. وحاول جاردنر الوقوف على خصائص الأطفال المشكلين المسجلين فى العيادات النفسية ومحاكم الأحداث وتبين له أن معظم هؤلاء الأطفال كانوا يعانون من الخوف والقلق والحزن كرد فعل مباشر للتجنيد.

واجرى فرانك بيدرسون Pederson دراسة عن تأثير غياب الأب على الأطفال على مجموعتين من الأطفال كان العامل المشترك فيهما هو غياب الأب. ولم يجد بيدرسون أن لغياب الأب هذا القدر الكبير من التأثير لكنه وجد أن هناك ارتباطا بين أحلام اليقظة وسوء التكيف الأجتماعى عند الأطفال الذين غاب عنهم والدهم وبالرغم من ذلك فلم يكن الأختلاف بين هذه المجموعة والمجموعة التى تواجد فيها الأب اختلافا كبيرا. كما وجد بيدرسون أيضا أن الارتباط بين احساس الطفل بالدونيه الاجتماعية وسوء التكيف الاجتماعى وأحلام اليقظة وبين متغير غياب الأب ضعيفا. وذكرت هذه الدراسة من ناحية أخرى أن قدرا معينا من غياب الأب قد يسهل عملية التوافق العاطفى عند بعض الأطفال. كما وجد أن أمهات المضطربين عاطفيا كن أكثر اضطرابا من أطفالهم. واستنتج بيدرسون من دراسته هذا أنه يجب التحفظ عند القول بوجود علاقة بين غياب الأب والتوافق العاطفى عند الأطفال لأن غياب الأب فى نظره أكثر تعقيدا مما هو شائع. واستخلص أيضاً أنه ليس هناك أى أثر لارتباط غياب الأب بالآثار التى ذكرناها فى أى مرحلة عمرية وأن الأم تلعب دوراً وسيطاً فى رد فعل الطفل لغياب الأب.

أما بيريل Perill فقد أوضح فى دراسته عن آثار غياب الأب على سلوك الطفل أن غياب الأب ليس هو العامل الوحيد فى تحديد الصورة النهائية لتكوين شخصية الطفل وايدت دراسته الانطباع القائل بأن الصراعات التى يتركها غياب الأب على اطفاله من الإناث تؤدى بهن إلى سلوك جنسى ظاهر متزايد.

ويرى هيزوج Herzog وميللر Miller أنه بينما لا تجزم الدراسات بأن غياب الأب فى ذاته يؤدى إلى سوء تكيف الطفل فإنه يؤدى إلى زيادة احتمالات صعوبات النمو عنده. ويرى الباحثان أن آثار الحرمان الأبوى لا يمكن أن تشرح باستفاضه دون أن توضع فى الاعتبار متغيرات أخرى مثل جنس الطفل ومكانته الاقتصادية والاجتماعية ونوع الغياب واستمراره ووقت ظهور الأب.

وهناك دراسات قليلة ترى أن غياب الأب يؤدى إلى آثار أيجابية أكثر منها سلبية على الطفل. وقد وجد نلسون Nelson عند تطبيقه لمقياس وكسلر للذكاء على الأطفال الذين غاب عنهم والدهم أنهم مرتفعوا الذكاء كما وجد سميث SMITH أن غياب الأب لفترة قصيرة عن الطفل يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستعداد الداخلى عنده. ووجد جريجورى Gregory أن العديد من طلبة الجامعات من ذوى الخلفية المتميزه بغياب الأب يتمتعون بإنجاز أكاديمى عال. ولم يكن غياب الأطفال صفة مشتركة فى الأطفال الذين أجرى عليهم جاردنيرى دراساته عن الطفل المنافس ومقاومة الضغط. وخلاصة هذه الدراسات أن غياب الأب قد يكون باعثا على نضوج الطفل على الرغم من أن معظم الدراسات ترى أنه موقف أزمة وضغط على الأسرة ككل.

ويعترض موريسون Morrison على البحوث التى تركز على الجانب السلبى لغياب الأب على الأسرة والطفل العسكرى. ويرى أن الأعراض السلبية التى يتحدث عنها الأطباء العسكريون المحيطون بالطفل قد تكون فى عقول هؤلاء الأطباء أنفسهم. ويشير موريسون إلى دراسة لاجرون LAGRON وغيره. ترى أن غياب الأب يلعب دوراً هاماً فى تطور الشخصية المرضية عند الطفل ولم يجد لا جرون اختلافا بين الاطفال العسكريين والمدنيين عند تشخيص حالات الأطفال إلا أن روبنز Robins انتقد لاجرون فى قوله بوجود خلل سلوكى عند الأطفال العسكريين لأنه لم يقدم إحصائيات وأدلة تدعم وجهة نظره.

ويرى موريسون أن غياب الأب العسكرى عن ابنه ليس بالأمر الذى يبعث على الدهشة فالأسرة العسكرية ليست أقل فى هذا الصدد من الأسرة المدنية بل أن الأسرة الأولى أكثر ترابطاً وأكثر احكاماً.

وركز هيل على هذا الدور الذى يمكن أن تلعبه المراسلات فى ساعدة الأسرة على التكيف لمشكلة غياب الأب وتبين نتائج بحوثه الآتى:

١ - من الضرورى أن تحتوى الخطابات على كل المعلومات التى تحكى الخبرة اليومية والتغيرات فى الشخصية.

٢ - من الضرورى أن تتحدث الخطابات عن الأنشطة اليومية للأطفال التى من شأنها أن تصف الحياة فى المنزل ويجب أن تصور الخطابات الحياة الأسرية للأب حتى يصحح ما يعلق فى ذهنه من تخيلات قد ترتبت على عدم وجوده.

٣ - تساعد الصور الفوتوغرافية التى ترسل فى الخطابات على معرفة التغيرات التى حدثت للمكان والناس وتصبح بذلك مصدراً من مصادر الخبرة المشتركة التى تربط الأسرة مع بعضها.

٤ - يساعد الأب أطفاله عن طريق الخطابات على التوحد مع حياة الجيش فيصف لهم فيها أحواله وهو يأكل ويتدرب وهكذا.

٥ - قد تجعل الخطابات الإجابة على بعض الأسئلة أكثر موضوعية وعمقا خاصة تلك المتعلقة بالنواحى المالية ووقت الفراغ وقضايا الجنس وانضباط الأطفال.

٦ - تساعد الخطابات فى تدعيم الأنا عند الزوج الغائب وتمكنه من الاحساس بأستمرارية اهمية وجوده فى الأسرة وتمده الأم بهذه الدعامة التى تمكنه من التغلب على الموقف الذى وجد نفسه فيه فى موقف المطيع المتلقى للأوامر فقط.

والهدف الأساسى من المراسلة فى الحافظ على تضامن الأسرة أنها تجعل الأب والأسرة يتقاسمان العالم المحيط بهما ويفهمان ما جد على المواقف التى يعيشان فيها ولهذا يجب أن تعرف الأم الكثير عن الحياة العسكرية حتى تستطيع أن تفهم خطابات زوجها وأن تضع تعليقات زكيه عليها، كما يستطيع الأب من خلال خطابات الأم أن تعيش مع المجتمع المدنى الذى سيعود إليه يوماً.

وبالرغم من اهمية المراسلة فى الحفاظ على التضامن من الأسرى فإن هناك بعضا من العوامل التى تحد من فاعليتها مثل:

١ - ان القدرة على توصيل الفكرة إلى الآخرين عن طريق الكتابة لا يتمتع بها كل الناس.

٢ - أن معرفة الزوجين بأن البريد مراقب يحد من فرص التعبير الحر.

ثانيًا: الأسرة العسكرية فى المواقف الضاغطة

يركز التحليل السابق على موقف الأسرة العسكرية فى الأحوال العادية ننتقل بعده إلى تحليل موقف الأسرة فى الظروف الضاغطة التى يكون الزوج فيها عادة فى جبهة القتال متعرضاً لمخاطر المعركة واحتمالات الأسر والفقد فى العمليات، ونبدأ التحليل بعرض للدراسات التى أجريت على الأسرى وموقف الأسر ذاته ثم نختمه بتحليل لعملية تكامل الأسرة للأسير أو المسرح العائد.

١ - الأسرى وعائلاتهم:

(أ) الدراسات والبحوث:

لفتت البحوث التى أجريت فى إسرائيل عن تكيف الأطفال لغياب الأب أثناء حرب أكتوبر انتباه علماء النفس والاجتماع إلى جهود الأسرة فى التكيف لضغوط الحرب. وهناك كم كبير من المؤلفات عن آثار ضغوط وقت الحرب على الأسرة نتج أساسا عن هذه الدراسات الطويلة التى أستغرقت حوالى السبع سنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٨) فى مركز أسرى الحرب بسان دياجو فى الولايات المتحدة وركزت هذه الدراسات على عملية تكيف اسرى الحرب **والمفقودين** فى العمليات الأمريكية فى جنوب شرق أسيا، كما دعمت بهذه البحوث التى أجريت خلال أزمة الرهائن الأمريكين فى إيران.

والشىء الملفت للانتباه فى هذه الدراسات والبحوث أن الاستفادة منها لم يقتصر على المخططين العسكريين بل امتد أيضاً إلى وزارة الخارجية الأمريكية والهيئات الدولية الكبرى التى ترسل موظفيها إلى الدول النامية التى تزيد فيها احتمالات ما يسمونه بالإرهاب الدولى حيث يمكن لهذه الهيئات أن تقف على هذه العوامل التى تحدد من سيموت ومن سيبقى فى الأسر ولماذا ينجح البعض فى التكيف مع الموقف الضاغط فى حين ينهار غيرهم بسرعة وما هى أوجه التكيف العادية عند الأسير وأسرته لموقف الأسر وهل تنعكس الضغوط التى يتعرضون لها على صحتهم الجسمانية وما هى آثار ذلك على الأطفال.

وتجمع نتائج هذه الدراسات والبحوث التى أجريت على الأسرى والرهائن على ما يلى:

١ - أن الناس يستطيعون التكيف للظروف العادية والسيكلوجية عما كانوا يتوقعون.

٢ - إن الآثار الجسمانية الناتجة عن الموقف الضاغط محدودة إذا ما قورنت بالآثار الضاغطة.

٣ - تزيد احتمالات تكيف من هم أكبر سنا وأكثر نضجا وذكاء وتعليما للموقف الضاغط كما تمكنهم شخصياتهم من القدرة على التكيف مع محاولات الإقناع القهرى من قبل العدو ومقاومتها.

٤ - أن أقل الناس قدرة على المقاومة هم هؤلاء الذين يرجعون الموقف الضاغط إلى القدر أو الحظ على خلاف هؤلاء الذين يعتقدون أنهم يستطيعون بفضل تصميمهم الذاتى التأثير على ما يحدث لهم.

٥ - تحدد مدة الأسر وقوة المعاملة وتصرفات العدو من هذا الذى سيبقى ومن هذا الذى سيعامل بصورة طيبة.

٦ - يعتبر الحبس الأنفرادى أكثر المواقف ضغطا على الأسرى.

٧ - يؤثر الحرمان من النوم والمرض الجسمانى فى درجة تكيف الأسير وقدرته على التكيف.

٨ - يمكن التدريب الخاص على ظروف الأسر والمعرفة التفصيلية به قبل الأسر من مساعدة الأسير على البقاء أذ تساعده على أن يعرف مقدما ما قد يحدث له. فإذا تعلم مثلا أن الجسم يشفى فإن ذلك سوف يقلل من حدة قلقه ويعرف أنه لن يموت بالضرورة من تسمم فى الدم لمجرد تدفق الدم من جرح مفتوح وإذا تعلم ماذا يفعل فى حالة الطفح الجلدى وخاصة إذا لم تتوافر بودرة لذلك.. وإذا عرف ماذا يفعل حينما يشعر بآلام فى الأسنان بدلا من الانتظار لميعاد مع طبيب أسنان بعد سبع سنوات.. كل هذا سيساعده حتما على التكيف.

وترى هذه الدراسات أن تقديم العون لهؤلاء الأسرى وأسرهم ومن هم فى مواقف مشابهة أمر ضرورى لبقاء الجميع. وتعتبر الشهور الثلاثة الأولى والتالية للأسر من أكثر الشهور صعوبة عليهم. وبعد مرور هذه الشهور يمكن للفرد ان يتكيف إلى حد ما.

ويتعرض الأسير نفسه لضغوط وصراعات عديدة لكنه يعرف عن طريق التدريب الذى تلقاه ما الذى يجب أن يفعله إذا وقع فى الأسر وينبه عليه بشده بأن سلوكه فى

معسكرات أسرى العدو سيكون تحت المراقبة وأن أى تصرف لا يتفق مع ما تعلمه سوف يعرضه للعقاب وسيؤثر أيضاً على سياقه العسكرى بعد إطلاق سراحه. ويؤدى ذلك بلا شك إلى العديد من المشاكل والصراعات التى يعانى منها الأسير ويمكن إيجازها فيما يلى:

١ - يغضب الأسير بشدة لوقوعه فى الأسر ويستاء من نفسه أو من المسئولين الذين تسببوا فى إيقاعه فى الأسر. ويلاحظ هنا أن الأسير إذا بدأ الأسر بأحاسيس مرتبطة بالشعور بالذنب يصعب عليه مواجهة العدو بالقوة والثقة الكافية للتغلب على موقف الأسر كما يؤثر أيضًا على عرضه للقصة الحقيقية متوازنة حينما يجد نفسه ضحية لخطأ لم يكن هو السبب فيه، ولا يعرف إلى من ينسب هذا الخطأ إلى الحرب أم إلى سوء الحظ فيزداد استيائه من هؤلاء الذين أوقعوه فى الأسر.

٢ - تنتاب الأسير مشاعر الخوف واللاأمل فى الساعات الأولى للأسر وعادة ما يتوقع معاملة أسوأ لأن عقله ملئ بالأفكار التى تحصل عليها من أصدقائه ومن تدريبه السابق ومن السينما والقصص المرعبة والوثائق التى تعكس له موقف العدو من الأسرى. ويحاول البحث عن نوع من الأمن كما يحاول اختيار هذا السلوك والفعل والموقف المناسب للتعامل مع العدو. فإذا تصرف العدو معه فى ضوء ما توقعه فإنه يحمد للمسئولين إعدادهم له لمجابهة هذا الموقف لكنه سوف يتشكك فى التدريب الذى حصل عليه إذا عامله العدو معاملة أسوأ من تلك التى كان يتوقعها أما إذا عامله العدو معاملة إنسانية فإنه سيعيش فى تناقض وجدانى وصراع لاختلاف المعاملة عن هذه الصورة التى أعطيت له. أى أن الأسير يعيش بصفة عامة تحت تأثير سيكلوجى حاد بسبب اتساق أو عدم اتساق سلوك العدو مع توقعات الأسير السابقة.

٣ - من أصعب الأمور التى تؤدى إلى فقد الأسرى ثقتهم بقيمهم العسكرية أن يجد مقولات العدو مقنعة على خلاف هؤلاء الذين يرونها مصنوعة وغير حقيقية. ويحتاج الأسير هنا إلى المساعدة لمن يؤكد له أن مقولات العدو كاذبة. وتعتبر هذه النقطة أحد المشاكل طويلة المدى الذى يواجهها الأسير بعد إطلاق سراحه.

٤ - من أكبر المشاكل التى تواجه الأسير عدم استطاعته رفض الأوامر التى تعطى له من العدو فهو قد تعلم ألا يعطى أكثر من اسمه ورتبته ورقمه العسكرى وتاريخ ميلاده ويعرف أنه سيعاقب إذا أعطى العدو معلومات تزيد عن ذلك لكنه قد لا يستطيع الالتزام بما تعلمه تحت ضغط معاملة العدو. وتزداد حدة الأمر لديه إذا كان وحيدًا وبعيدًا عن زملائه الآخرين الذين يعطى وجودهم معه الإحساس بأنه لا يعيش وحده فى هذ المأزق.

ويشعر الأسير بعد إطلاق سراحه بأن السنوات الطويلة التي قضاها في السجن قد لا تكون ضائعة إذا كان هناك من سيستفيد بخبرته وتلافيًا لعدم تكرارها مرة أخرى خاصة وأن الأسرى يفكرون أثناء الأسر بالساعات الطويلة فيما لو أسعدهم الحظ وبقوا على قيد الحياة لعرض هذه الخبرات على من سيستفيدون منها.

وقد أجرى الباحثون الأمريكيون دراسة مقارنة بين موقف الأسرى الأمريكيين في فيتنام وموقف الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في إيران. وكانت أهم نتائج هذه المقارنة الآتي:

١ - اختلفت مدة الأسر في هذين الموقفين ففي حين كان متوسط هذه المدة في فيتنام خمس سنوات وامتد مع بعض الأسرى إلى ست وسبع وربما إلى تسع سنوات كانت فترة أسر الرهائن الأمريكيين في إيران أربعة عشر شهرًا فقط.

٢ - عذب الأسرى الأمريكيون في فيتنام في المراحل الأولى من الأسر ولم يقدم لهم العلاج الطبي إلا في الحالات الشديدة وترك الجرحى بلا علاج إلى درجة أن بعضهم لم يبق حيًا حتى يعود. وتكون طعامهم من الحساء والأرز القليل لعدة شهور. واختلف الحال عند الرهائن الذين كانوا يمرون بالعلاج الطبي وسمح لأحدهم بالعودة إلى الولايات المتحدة لسوء حالته الصحية. وكان الطعام أقل من المستوى لكنه كان مناسبًا للوفاء بالحاجات الأساسية للجسم.

٣ - اختلفت التجربتان في قدر التأييد الجماعي. فقد ظل الأسرى في فيتنام تحت الحبس الانفرادي لفترة طويلة وبقي بعضهم في ذلك الوضع طوال مدة أسره كما منع الاتصال فيما بينهم ولم يحدث مثل هذا الوضع للرهائن إلا في حالات محدودة جدًا.

٤ - ظلت الاتصالات البريدية بين الأسرى وعائلاتهم مقطوعة لأكثر من ثلاث سنوات بعد الأسر بحيث لم تعرف أسرهم بأنهم أحياء أو أموات ولم تعرف بعض الأسر موقف أفرادها حتى أطلق سراحهم في عام ١٩٧٣ واختلف الأمر في إيران إذ سمح للرهائن بإرسال الخطابات لذويهم وتلقي ردودها وسمح لهم أيضًا بأن يتحدث الواحد مع الآخر بعد الأسابيع الأولى من احتلال السفارة على الأقل.

٥ - كان موقف الأسر ضاغطًا على الأسرى والرهائن معًا بالرغم من اختلاف المعاملة حيث نظر إلى الرهائن على أنهم مجرمون وجواسيس وكانوا مهددين بالمحاكمة وبعقوبة السجن أو الإعدام وعاشت المجموعتان مشاعر اللاقوة والإذلال وعدم احترام الذات وكان عليهم أن يعيشوا موقف علاقة الأب بالطفل في الاعتماد

على الأسر حتى فى إشباع الحاجات الأساسية كما عاشت المجموعتان مشاعر الذنب الناجمة عن الموقف الذى تعيش فيه أسرة كل منهما.

٦ - أوضحت خبرة الأسر والاحتجاز عند المجموعتين أن هناك طريقتين للتكيف مع الموقف الضاغط وهما المقاومة أو التوحد مع الأسر. ويطلق على أعراض الموقف الأخير بأعراض استوكهلم[١] وكان الرهائن أكثر ميلاً للعداء نحو من أطلقوا سراحهم وليس ضد من أسروهم.

(ب) زوجات الأسرى:

يعنى حدث الأسر تغيراً فجائيًا لكل من الزوج والزوجة فحينما يحدث الأسر ينتقل الزوج من حالة الاستقلال الكامل إلى حالة الاعتماد الكامل ويتغير موقف الزوجة كذلك فى حالة الاعتماد الكامل تقريباً إلى حالة الاستقلال الكامل ويفقد الزوج والزوجة أشياء كثيرة بأسر الزوج. يفقد الزوج حريته كما قلنا وتفقد الزوجة التأييد العاطفى لزوجها ورفقته ويشعر كلاهما بوحدة شديدة.

وتشير الدراسات التى أجريت على أسر أسرى الحرب حاجة هذه الأسر إلى مساعدات طبية ونفسية كما أن الأعراض التى تعانى منها تحتاج إلى علاج قد يطول إلى سنوات كما تشعر الزوجات بالغضب الظاهر والمكبوت تجاه الزوج والحاجة إلى الجنس والشعور بالانعزال.

وتبين هذه الدراسات أيضًا أن زوجات الأسرى يشعرن بما يلى:

١ - الوحدة الشديدة لعدم وجود أزواجهن معهن.

٢ - غموض الدور وعدم وضوحه وعدم وجود دور اجتماعى مقبول للمرأة بسبب حالتها الزواجية الغامضة.

٣ - الشعور باللافائدة خاصة إذا لم يكن لديهن أطفال يقمن برعايتهم.

وهناك فريق أخر من الزوجات يختلف عن النوع السابق يستطعن الاستقلال بـأنفسهن وتعلم الكثير من الأمـور التى تحقق لهن ثروة مـالية لا تجعلهن ينتظـرن رواتب أزواجهن كما يقدرن على صنع قرارات أسرية وعلى انضباط أطفالهن أيضًا.

ويتوقف تكيف الزوجات عادة على طول مدة غياب الزوج الأسير. وتزداد

---

(١) اشتق هذا الاسم من الحادث المشهور حول سرقة بنك فى استوكهلم حيث دافع الأشخاص المحتجزون عن هؤلاء الذين هددوا حياتهم بالموت.

احتمالات تكيفهن إذا اضطلعن بعدد كبير من الأنشطة التى تعزز لديهن التقدير الذاتى مما يساهم فى استقرار الاسرة.

وتساعد الاتصالات بين زوجات الأسرى على امدادهن بالتأييد المتبادل وإحساسهن بأنهن يعشن فى نفس الموقف كما تخفف لديهن مشاعر الإحساس بالذنب والمشاعر العدوانية وأن الزوجة منهن لا تختلف أو تشذ عن غيرها فيما تمر به من مشاعر وأحساسيس مترتبة على أسر الزوج.

ويقتضى التكيف الناجح لأسر الزوج إبطال دوره داخل النسق الأسرى حيث تبنى الزوجة انماطاً أخرى من التكيف وقد تكون هذه الانماط وظيفية أو لاوظيفية تبعاً لخلفية الزوج ودوافعه للذهاب للحرب والضغوط التى عاشت فيها الزوجة فى فترة بعد الزوج وإعداد الأسرة للانفصال وخبراتها السابقة ومستواها التعليمى.

ويساعد العلاج الطبى واستخدام الأسرة للخدمات والتيسيرات التى تقدمها القوات المسلحة فى تسهيل تكيف الأسرة لغياب عائلها. هذا ويقترح الأطباء بعض المداخل لعلاج الأسر يتضمن النواحى الآتية:

١ - أن يكون علاجهن جماعيًا لضمان التاثير الاجتماعى للعلاج وأن يكون العلاج كافيا ومستمرا.

٢ - ضمان سرية تقارير العلاج وعدم وعدم اضطلاع اقارب ازواجهن عليها حتى لا يؤثر ذلك على السياق المهنى للزوج.

٣ - الاستعانة بالمعلومات المتعلقة بالصعوبات الأسرية فى تسهيل تكامل الزوج حينما يعود من الأسر ومساعدته على التكيف لنمط أسرى جديد مع زوجته وأطفاله يختلف عما كان قبل اسره. كما يجب التركيز فى حالة العودة على الأسرة أكثر من التركيز على الأسير العائد.

٤ - يجب التأكد من فاعلية العلاج بالمتابعة الطبية لزوجة الأسير.

ويتسبب الموقف الغير واضح والغير محدد الذى تعانى منه زوجة الأسير أو المفقود فى العمليات فى قلقها وخوفها وتشعر دائماً عند محاولة حل الموقف بالخوف ومشاعر التناقض الوجدانى والإحساس بالذنب. ويعود ذلك إلى عاملين أولهما: عدم وجود معلومات كافية حول موقف الزوج والثانى هو السياسة العسكرية التى تصنف الزوج على انه أسير أو مفقود فى العمليات دون أن تصنفه فى قائمة قتلى العمليات.

وتبين التحليلات التى قام بها البـاحثون عن تكيف الأسر الـداخلى للمسئـوليات الجديدة والتغيرات فى الأدوار الاسرية إن هذا التكيف كان يصاحب بمشاعر القلق والإحباط وعدم الأمن التى ولدها الموقف. كما عزز هذا الموقف المسئولية القليدية لعمل الزوجة واضطلاعها بدور الأب والأم معاً لمواجهة متطلبات صنع القرار الأسرى وإنضباط الأطفال والمشاكل الصحية والمالية للأسرة.

ويؤكد الدارسون لمشاكل زوجات الأسرى والمفقودين فى العمليات عن حاجتهن للمساعدة سواء أثناء الأزمة أو عند عودة الزوج فى شكل خدمات نفسية ومهنية وقانونية وطبية ومالية واجتماعية.

كما يعترف الباحثون الأمريكيون بأهمية الأسرة الممتدة والأقارب فى التغلب على مشاكل غياب الزوج، ويرون أن الأسرة النووية الصغيرة قد لا تستطيع مواجهة ضغوط الحياة لأنها إذا كانت تستعين فى الماضى بالأقارب فإنها اليوم تقف وحدها فى مواجهة ضغوط واحتمالات فقد أو موت الزوج وغير ذلك.

ويمكن القول بصفة عامة أن الزوجة العسكرية تستطيع أن تعيد تكيفها مبكرًا لموقف قتل زوجها عن الزوجة المدنية التى يقتل زوجها فى حادث سيارة مثلاً. وتنجح الزوجة العسكرية فى ذلك ليس فقط بسبب تأييد المجتمع العسكرى ولكن بسبب استقلاليتها التى فرضها عليها زوجها وإضطرارها للعناية بشئون الأطفال والمنزل ومواجهة المشاكل المالية والقانونية. كما أن تعامل الزوجات مع صديقاتهن على أنهن وحيدات يعنى أن هناك أساسا مقبولاً للاستمرار فى أداء وظائفهن كأمهات وحيدات على خلاف الزوجة المدنية التى قد تواجه مثل هذا الموقف فجأة ودون إعداد سابق.

وهناك القليل من الكتابات عن دور الدين كأحد العوامل التى تساهد فى مساعدة الزوجة العسكرية لكن الباحثين كانوا يؤكدون دومًا على أن الدين يمد هذه الزوجة بالقوة والقدرة على التكيف مع ظروف فقد الزوج أو أى واحد من أفراد الأسرة سواء كأسير حرب أو مفقود فى العمليات. كما بينت الدراسات الأمريكية على زوجات رجال الغواصات ذوات الخلفية الدينية والإيمانية أنهن كن أكثر قدرة على التكيف لمثل هذه الظروف من الزوجات من غير ذوى الخلفية الدينية.

وأوضحت هذه الكتابات أيضا أن السمات الشخصية للزوجة التى كان الدين أحد مصادرها للتأييد عند غياب زوجها يختلف عن تلك الزوجة التى لم يكن للدين عندها مثل هذا التأثير، كانت الزوجة الأولى أكبر سنا وأكثر التزاما بأداء الواجبات والأنشطة الدينية لملء فراغ زوجها. ولم تكن تلتق مع الرجال كثيرا. كما تأثرت

طريقة إدراك زوجة الأسير لدور الدين بالخلفية الأسرية الأولى والخطوات التى يمكن أن تتخذها فى إعادة تنظيم حياتها فإذا كانت الزوجة ملتزمة بالدين فإنها قد تشعر بالذنب إذا فكرت فى بدء حياة جديدة دون زوجها أما الزوجة الثانية فإنها تبطل دور زوجها عادة فى الأسرة دون إحساس بالذنب.

ويرى الباحثون أن موقف الزوجة الأمريكية واتجاهها نحو الدين يتغير حتما بعد موت زوجها. ولا يمكن على الرغم من ذلك التنبؤ ببعدها عن الدين أم احتوائها المتزايد فيه. وتختلف مشاعر الزوجات بين الفهم لحكمة الله فى موت الزوج وبين الغضب والاستياء الشديد من الله.

ويمكن القول بصفة عامة أن فلسفة الحياة عند الزوجة فى الشهور التى تلى فقد الزوج تؤثر فى نظرتها للموقف فيما بعد.

وقد ساعدت اللقاءات ذات الطابع الدينى التى أجراها القسس والعلماء السلوكيون مع زوجات الأسرى، ومفقودى العمليات على إفادتهن فى الضغوط التى عشن فيها وبينت أيضا أن الدين كان مصدراً عظيماً للراحة والاطمئنان.

ويجب الإشارة أخيراً إلى أن اختلاف الصعوبات الاجتماعية والنفسية التى تواجهها الأسرة فى موقف الأسر أو الفقد فى العمليات لا يؤدى إلى أزمة فى كل حالة، فقد تعانى بعض الأسر من صعوبات واضحة فى التكيف للأزمة فى حين أن أسرا أخرى تعانى من صعوبات أيضا لكنها لا تعود مباشرة إلى رحيل الزوج لكن غيابه يزيد عن حدتها. وتخف حدة هذه الصعوبات إذا ما تمتعت الزوجة باستقلالية قبل رحيل الزوج وكذلك تعودها على الغياب المتكرر له وذلك على النقيض من هذه الزوجة الغير مجربة التى تعتمد على زوجها تماما فمثل هذه الزوجة قد لا تستطيع مواجهة الموقف بل قد تنسحب منه وتهمل العديد من مسئولياتها فى الأسرة.

وتبين التجربة الأمريكية أن زوجات الأسرى والمفقودين فى العمليات قد نجحن فى تأسيس هيئة قومية فى ١٩٧٠ تتكون من الزوجات وآباء وأقارب الأسرى والمفقودين تحت رئاسة المرأة الأولى التى سعت لإنشاء هذه الهيئة بعد أن عاشت مع غيرها وحدة نفسية شديدة إثر تصنيف زوجها كمفقود فى العمليات. وقد بدأت هذه الهيئة عملها فى البداية على مستوى شخصى وبشكل عاطفى قد أعاق إلى حا ما قيامها بدور أساسى لكنها نجحت بعد ذلك فى تقديم خدمات محسوسة لأعضاء الأسر الذين يعيشون ظروف الحرب الصعبة.

وكانت الأهداف الأساسية لهذه الهيئة الآتى:

١ - طلب الحصول على معاملة إنسانية للأسرى طبقا لاتفاقية جنيف.

٢ – تحريك الجهود للوقوف على الوضع الحقيقى للأسرى والمفقودين فى العمليات.

٣ – تحسين الاتصال بين الهيئات والحكومة وإمداد الأسر بالمعلومات الضرورية.

٤ – السعى نحو إطلاق الأسرى بقدر الامكان والوصول إلى أقصى قدر ممكن من الدقة فى إحصاء عدد المفقودين.

كما شكلت هذه الهيئة عدة لجان كان مهامها عمل الخطط والبرامج وإصدار التوصيات والاقتراحات وخلق همزة الوصل بين المسؤولين والأسر والتأكد من تنفيذ كل البرامج والسياسات التى تقوم بها أفرع الأسلحة المختلفة لصالح هذه الأسر.

(جـ) آباء الأسرى:

تبين الدراسات التى أجريت على آباء الأسرى أنهم – على العكس من الزوجات لايرغبون فى التعبير عن مشاعرهم أو مناقشة معنى فقد الابن نتيجة لأسره. ولا يستطيعون إعطاء تفسير كامل لموقف أبنائهم. فمنهم من كان يرى أن الحرب لا مبرر لها ومن ثم لا يمكنهم تفسير أسر أبنائهم بأنه ثمن للحرية أو من أجل القيم الوطنية. وكان البعض الآخر يقبل فقد الأبناء فى ضوء نظرة الابن للجيش وحبه له وعلمه بمخاطره. ومن الآباء من كان يصعب عليهم قبول الموقف كلية.

وأهم ما كشفت عنه هذه الدراسات هو لجوء الآباء إلى الدين لمساعدتهم على التكيف مع الموقف وكانت الصلاة تمدهم بالأمل والتغلب على الألم.

وكان الآباء بصفة عامة يجترون الماضى الذى يذكرهم بأبنائهم سواء بمظاهره السارة وغير الساره. وكان البعض منهم يشعر بأنه مسئول عما حدث لابنه.

وتميز موقف الآباء من الحكومة بعدم الثقة التى أكدتها تجربة التعامل معها وذلك لاصرار الحكومة على حجب المعلومات عنهم لأسباب سياسية وكانوا يخشون بذل محاولة أخرى خشية أن تصل إليهم معلومات تحول موقف الابن من أسير إلى مفقود فى العمليات.

وقد تعرض الآباء الذين أجريت عليهم الدراسة للعديد من المشاكل التى أجبرتهم على السير فى خط متوازن لمجابهة الموقف بين قبول احتمالات الفقد النهائى للابن والحفاظ على الأمل فى عودته، وبين التركيز على التزامات الأسرة والسعى نحو الحصول على معلومات غير رسمية عن أبنائهم، بين الحركة صوب حياتهم المستقبلة

بدون الابن والحياة مع الابن، ولهذا لوحظ أن معايشة الآباء لموقف الأسر وما ارتبط به من ردود فعل عاطفية كان يختلف عبر الزمن كما ظهرت عملية الحزن بصورة منظمة أو محدودة أو متأخرة أو كانت تحول إلى قنوات فى علاقات اجتماعية أخرى. وكانت هناك عوامل عدة تؤثر على عملية الحزن مثل شخصية الأب وطبيعة العلاقات بين الآباء وأبنائهم والمناخ الاجتماعى إبان الأسر ودرجة غموض الموقف.

(د) أطفال الأسرى والمفقودين وقتلى العمليات:

يمثل غياب الأب صعوبة لأى طفل. وخاصة حينما يفقد الأب فى العمليات أو يكون أسير حرب وعادة ما يكون هذا الموقف عبئا على الطفل وعلى الأم أيضا التى يلزم عليها أن تتكيف إلى جانب مشاكلها لهذه المشاكل التى يتعرض لها الأطفال بسبب غياب الأب لفترة طويلة وغير محددة.

ويتأثر الطفل كثيرا بالأزمة التى تواجهها الأسرة كما قد يلعب دورا فى جهودها لحل هذه الأزمة لكنه أيضا يتأثر باتجاهات المجتمع نحو الحرب والأسرة كما أن هناك عوامل عدة تؤثر فى سلوكه مثل شخصية وعلاقته مع نظرائه واتجاهات وسلوك الأم والأدوار التى يلعبها فى الأسرة ودرجة الاكتفاء الذاتى فى الأسرة.

ويلاحظ أن أفراد الأسرة قد يتوصلون إلى حل مناسب للأزمة التى تواجهها كما فى حالة موت الأب مثلا وذلك فى ضوء التعريفات الثقافية السائدة لكن هذا الموقف يختلف فى حالة الأسرة ذات الأب الأسير أو المفقود فى العمليات، حيث تواجه الأسرة والطفل معا موقفا غير مقنن نتيجة لغياب الأب ويتعاملان معه من خلال المحاولة والخطأ.

وينعكس الموقف الغامض الذى تعيش فيه الأم على الأطفال فقد ترفض الأم مناقشة أطفالها فى موقف الأب لأن ذلك يسبب لها ألماً وقد يشعر الأطفال بناء على موقف الأم بأنهم مهجورون من الأبوين ومايزيد الموقف تعقيدا أن الأطفال لا يفهمون حقيقته وما تلقيه الأم من مسئولية أكبر على الطفل الأول.

وقد يظهر أطفال الأسرى فى البداية على أنهم متكيفون تماما مع الموقف لكنهم يعانون بعد ذلك من مشاكل عدة ذات طابع جسمى ونفسى مثل اضطراب النوم والخجل والخوف من الظلام وكوابيس الليل وعادة قضم الأظافر والمشى أثناء النوم وصعوبة التكيف للمواقف الجديدة ومشاكل الكلام والسرقة والسلوك الناتج عن اضطراب العلاقة مع الأم والأصدقاء. وتوضح الدراسات التى أجريت على أطفال الأسرى أن الذكور كانوا أكثر ميلا من الإناث فى إقامة علاقات مع الجنس الآخر.

ولم تكن الامهات قادرات على وضع حدود معينة فى معاملة أطفالهن بل كن فقط يراقبن سلوكهم والاعراض الجسمانية التى تطرأ عليهم، كما بينت هذه الدراسات ايضا أن الأطفال يشعرون بقوة كبيرة فى التأثير على أمهاتهم.

والسؤال الأساسى هنا هو كيف يتصرف الأطفال الذين يعايشون موقفا لأب غير محدد المصير. الشائع عادة أن الأطفال يشعرون بالحزن كرد فعل لغياب الأب لكن العديد من البحوث التى أجريت فى الحرب العالمية الثانية لا تؤيد ذلك وترى أن أعراض الحزن عند هؤلاء الأطفال قد لا تؤدى إلى معلومات ذات معنى لأنه من غير المحتمل أن يحزن الأطفال كالكبار. وقد يظهر الأطفال الذين فقدوا آباءهم قبل أن يبلغوا تسع سنوات حساسية مفرطة لموقف الأم من غياب الأب أكثر منه كشكوى شخصية لهم.

ويمكن استخلاص النتائج الآتية من البحوث التى أجريت على الأطفال الذين عاشوا مثل هذا الموقف:

١ - إن الظروف المحيطة بالأطفال هى التى عكست لهم غياب أبيهم مثل بكاء الأم، والحزن المخيم على المنزل والزى العسكرى والأخبار المتعلقة بالخسائر فى ميدان المعركة. وقد يكون غياب الأب عن المنزل حقيقة لا تقبل النقاش عندهم لكن هناك أسئلة عديدة تظل قائمة لأنه ليس لها إجابة واضحة مثل هل هو حى أو ميت؟ وما هو قدر الأمل الذى يمكن التعلق به فى أن الأب ما زال حيا؟ ويشعر هؤلاء الأطفال بالكثير من الاحباط لعدم توافر المعلومات المحددة عن مصير والدهم.

٢ - تساعد المناقشات بين الأطفال على مد بعضهم البعض بالتأييد المتبادل وبإطلاق المشاعر المكبوتة من الألم والاحباط لكنهم كانوا يفسرون أى مناقشة تدور حول عدم إمكانية عودة الأب بأنها تحد شخصى مهدد لهم وكانوا يرون انهم لا بد أن يحافظوا على أمل عودة الأب على الرغم من الحقائق قد تؤكد عكس ذلك.

٣ - قد تتغير صورة الأب عند الأطفال بعد عدة سنوات من غيابه وتتعرض لنوع من التفخيم والتبجيل فلا يعد هو هذا الأب الذى عرفوه من قبل بل يتحدثون عنه فى صورة الأب الطيب المثالى الرحيم المتفهم... إلخ.

٤ - على الرغم من توفر القليل من المعلومات عن دلالات أحلام الأطفال فإنه يمكن القول أن الأحلام تعكس هذه الطبيعة المتناقضة فى موقف الأب الأسير أو المفقود. ويرى ماكوبين Mccubbin أن أحد الأطفال الذين أجرى عليهم دراسة حول غياب الأب حلم بأنه قد رأى أباه مشطورا إلى قسمين نصفه حى والآخر ميت.

ويمثل هذا الحلم هذا التناقض الوجدانى الذى يعيش فيه الأطفال نتيجة لغياب أبيهم.

٥ - يتسبب إدراك الأطفال بصورة عميقة فى أن لهم أبا مفقوداً فى العمليات فى شعورهم بالدونية حينما يقارنون انفسهم بالأطفال الآخرين.

٦ - تلعب العواطف المكبوتة دورا فريدا فى تكيف أسرة الأسير والمفقود فى العمليات. وتبين هذه الدراسات أنه على الرغم من أن إطلاق المشاعر هو نمط مقبول عادة فإنه لم يكن مسموحا للأطفال فى المنزل بذلك لأن البكاء يسبب إنزعاجاً للأمهات. ومن هنا يكون كبت العواطف أمراً ضرورياً لتوازن الأسرة وحتى يشعر الأطفال بأنهم أقوياء أيضا. ويسلك الطفل أثناء غياب الأب السلوك الذى يفى له بحاجياته ويحقق له راحته لذلك يجد نفسه مدفوعا بالحرص على سعادة أمه. وتظهر هذه الدراسات كيف كانت الأمهات يستخدمن الأعراض الجسمانية والسيكلوجية والانفجار العاطفى كوسيلة لانضباط أطفالهن ونجح هذا الأسلوب كما يقول سيزوز Szasz فى تكييف الأطفال للموقف.

٧ - طرحت هذه الدراسات سؤالاً هاماً يتلخص فى الآتى: «هل تعتبر الأم، مصدار كافياً لتأييد الأطفال؟ وهل هى الشخص المناسب الذى يجب أن يحول الأطفال مشاعرهم لأبيهم نحوه؟» أشارت النتائج إلى ان الأطفال يعيشون مع أمهم بنوع من التناقض الوجدانى وانهم يعانون عادة من بعض الصعوبة فى التعامل معها لأنها تمثل بالنسبة إليهم السلطة والتنشئة والتأييد واساس المستقبل لكنها دائما عالية الحساسية والشكوى والتوتر.

ويضع الأطفال امهاتهم فى معظم الأحيان فى موقف محاكمة ويرون أن الأمل فى عودة الأب لابد أن يكون حيا وعلى الام ان تلتزم دائما ببقاء هذا الأمل وأن تتصرف فى ضوئه، ويضع أى إنحراف عن هذا المعيار الام فى دائرة الشك والتساؤل والاتهام. ولا يسمح هؤلاء الأطفال ان تبدأ امهاتهم حياة جديدة لها ولهم بعيدا عن الاب والا فسيكونون جميعا مسؤلين عن وفاته. إلا أن هذه المشاعر لم تكن على نسق واحد اذ كان هناك أطفال آخرون راضون بل وسعداء بان امهاتهم قد بدأت فى تكوين علاقة مع رجال آخرين إيذانا بأنها تخطط حياة جديدة لنفسها حتى لا يضيع شبابها هدرا وايذانا ايضا بأنهم سوف يتركون المنزل قريبا لبدء حياة جديدة لهم بعيدا عن الأم. ولهذا يرون أنها لابد أن تتصرف باستقلالية دون أن يكونوا قيدا عليها ويعطى بدء الأم حياتها الجديدة الفتيات الأمريكيات فى سن العشرين شرعية بدء حياتهن أيضا.

أما فى حالة الأب الذى قتل فى العمليات فهناك متغيران أساسيان يؤثران على تكيف الأطفال لهذا الموقف كما تبين ذلك الدراسات الإسرائيلية على الأطفال الذين قتل اباؤهم فى حرب اكتوبر: اولهما رد فعل الطفل وثانيهما درجة توافر وسائل المعاونة والخدمات للطفل - ويتوازى رد فعل الطفل مع رد فعل الام اذ يشعر الطفل بالهجر العاطفى اذا تميز رد فعل الأم لخسارة الأب بالإنكار والكبت والكآبة أو البلادة العاطفية. ويحاول الطفل الحصول على اهتمام الأم مرة أخرى بالنكوص والسلوك الوقائى. وقد لوحظ من هذه الدراسات ايضا ان الطفل كان يحاول مناقشة الام فى قضية موت الأب لكن الأم لم تكن تتسامح فى ذلك. وتؤثر لامبالاة الأم بصفة عامة على عمليات إدراك الأطفال للموقف. ويلعب إدراك الطفل الذكر لموت الأب ودوره داخل الأسرة بعد وفاة الأب والنسق الاجتماعى الذى يعيش فيه دور أساسيًّا فى تكيف الأطفال.

وكشفت نتائج بحوث الدارسات الاسرائيلية عن حرب اكتوبر انه كلما غلب الطابع التقليدى والضبطى عند الام قلت مشاكل سلوك الاطفال. وكان الاطفال الذكور اكثر تأثرا بفقد الأب من الإناث. وفسر الباحثون ذلك بانه كان من المتوقع ان يضطلع الأبناء الذكور بدور الاب لكنهم لم يكونوا ناضجين بدرجة كافية لأداء هذا الدور فأدى ذلك إلى احساسهم بمشاعر التفكك وذلك على عكس الأطفال الذين اتيحت لهم فرصة التعبير عن الغضب فكانوا اكثر قدرة على التكامل والتكيف للحياة بعد فقد الأب.

(هـ) اسر القتلى والمفقودين فى العمليات:

يرى الباحثون أن كل حالة وفاة تحدث على الجبهة تؤدى إلى انهيار العديد من الأسر وراءها. ولهذا تعتبر مشكلة الموت عند هؤلاء الباحثين من أهم المشكلات التى تستحق الاهتمام والرعاية.

وتنتقل اخبار الموت عادة إلى أسرة المقتول فى العمليات عن طريق الزملاء أو عن طريق برقية مقتضبة توجه إلى أقارب المقتول. ويتعذر على الأسرة الحصول على تفاصيل الوفاة بسبب السرية المفروضة. ويؤدى هذا الأمر إلى أن تطلق الأسرة العنان لخيالاتها ومعايشتها لمشاعر الصدمة والقلق والكيفية التى كان يمكن بها تجنب الموقف والآمال الكاذبة بأنه لا يزال حيا. ويعتبر عدم تصديق خبر الوفاة كرد فعل أولى طبيعى بمثابة مخفف صدمة مؤقت. ومن الصعب على الأسرة أن تصدق الوفاة إلى أن ترى جثمان الميت وتقبل ساعتها الموقف بصفة نهائية. وقد يؤدى دفن المقتول فى ارض العمليات دون عودة الجثمان إلى الأسرة إلى تسهيل الموقف عليها

وأن تمر الحياة عندها بصورة عادية لكن رؤية الجثمان ومعايشة مراسيم الدفن قد تصلح لأداء وظيفة سيكلوجية عند البعض حيث تقلل من درجة الصدمة والانطوائية عبر واجبات الدفن التقليدية كما تصادق هذه المراسيم على حقيقة الموت وتجعل الأسرة تستجيب للموقف بالطريقة المناسبة له.

وتمثل الكلمات الآتية وصفا لحالة إحدى الزوجات التى قتل زوجها فى العمليات ترويها بنفسها:

«حينما قتل زوجى فى السنة الماضية كانت هذه هى المرة الثانية التى ذهب فيها إلى أرض المعركة. لقد كنا نعلم بأن هناك احتمالات لقتله أو حتى أصابته وكنا قلقين من ذلك لكنه كان يقول لنا مراراً بأنه يستطيع أن يحافظ على حياته واقنعنا بذلك كثيراً. وحينما قتل كانت الصدمة أعظم من أن تعبر عنها الكلمات لقد استغرق منى قبول هذه الحقيقة عاما كاملاً، واشعر إلى الآن بأنه لا يزال يعيش بيننا وسيعود إلينا. أن اطفاله يذكرونه دائماً ويذكرون الأشياء التى تعود أن يفعلها أو يحبها ويتألمون حينما يذكرونه أو يتحدثون عنه أو حتى حينما يسمعون اخبارا عن الجيش والجنود وكثيرا ما أرى نظرة حزينة فى عيونهم وشيئا ما على شفاههم واراهم وهم يحاولون إيقاف دموعهم ولا أجد أمامى إلى أن ابتسم فى وجوههم واتحدث معهم فيما سنفعله فى المستقبل القريب. لقد كان زوجى مجرد واحد فى هذا العالم، لكنه كان العالم كله بالنسبة لنا».

أما فى حالة المفقود فى العمليات فأن الغموض المستمر فى موقف الزوج يؤدى إلى ضغط متزايد على الزوجة واعتلال حالتها الجسمانية. وبينت الدراسة التى قارنت بين موقف الزوجات اللآتى لم يؤسرا زواجهن وزوجات الأسرى اللآتى عاد أزواجهن واللآتى قتل أزواجهن فى العمليات وأخيرا اللآتى فقد أزواجهن فى العمليات، بينت هذه الدراسة أن الحالة العاطفية والجسمانية عند زوجات المفقودين فى العمليات كانت اسوأ من تلك التى كانت لباقى الزوجات وكن أكثر إظهاراً لأعراض وآلام الظهر والصدر والاحساس بالكآبة والأعراض العصبية الأخرى.

وكثيرا ما يعيش هؤلاء الزوجات موقفا فريداً إذ تحيا آمالهم حينما يستمعون إلى اخبار طيبة وينهارون حينما تخبو هذه الآمال وهكذا يتعايشون مع هذا الموقف حينما تستمر خيبة الأمل شهراً بعد شهر وعاما بعد آخر.

هذا وقد تستمر العديد من الأسر فى التمسك بالأمل والانتظار لعدة سنوات إذا كان هناك دليل أكيد على أن رجالها ما زالوا أحياء كأن تظهر صور هؤلاء الجنود فى وسائل الاعلام أو حينما تنقل بالراديو أو حينما يرد شىء عن ذلك فى تقارير

المخابرات، وقد يطول هذا الأمل لعدة سنوات. لكنه لن تكون هناك واقعية فى الانتظار اذا زادت المدة عن الحد المعقول فهناك على سبيل المثال ٣٨٩ عسكرى امريكى مازالوا مفقودين منذ أكثر من ثلاثين سنة منذ الصراع الأمريكى الكورى. ولا تزال تحاك بعض القصص من أنهم مأسورون فى بعض السجون الصينية أو السوفيتية.

وهناك ثلاثة متطلبات هامة تساعد الزوجات على تحقيق تكيف مرض لفقد أزواجهن :

(أ) أن يتوفر لديهن بعض المعلومات الصحيحة عن الموقف السياسى.

(ب) أن يتوفر لديهن بعض المعلومات عن أحداث العمليات.

(جـ) أن يتوفر لديهن إمكانية الحركة أو الاستقلالية فى التصرف .

والواقع أن زوجات المفقودين فى العمليات لا يتحقق لديهن مثل هذه الظروف فإذا قامت القوات المسلحة بعمليات خارج البلاد فإنها تحيط هذه العمليات بسرية كبيرة ويطلب من الزوجات حينئذ ألا يشعن فقد أزواجهن فى العمليات وهذا من شأنه ألا يوفر هذا القدر من المعلومات عند الزوجات الأخريات اللآتى يعشن مثل هذه الظروف فيفقدون بذلك التأييد الجماعى الذى ينتج من التشابه فى الموقف.

وتشعر الزوجات أنهن مسئولات عن أزواجهن وعن سياقهم العسكرى وإذا اصبن بالاحباط إذا منعن من الحديث عن فقد أزواجهن فى العمليات بسبب تعليمات الحكومة فإن التأييد الأجتماعى الذى يحصلن عليه من اتصالهن بعضهن البعض يمكنهن من العمل الجماعى لصالح أزواجهن كما حدث للزوجات الامريكيات حينما نادين فى عام ١٩٦٩ بضرورة معاملة أزواجهن طبقا لاتفاقيات جنيف.

وتواجه زوجة المفقود فى العمليات صعوبة كبيرة على مستوى العلاقات الاجتماعية مع الأسر الأخرى التى كانت تعرفها هى وزوجها وتشعر معظمهن أن الزوجات الأخريات يراقبنها بل ويستأن من وجودها.

ويساعد الاتصال المفتوح بين الزوجين قبل رحيل الزوج على سهولة تكيف الزوجة بعد أن تعلم بخبر موته، فالزوجة التى كانت تتحدث مع زوجها عن احتمالات عدم عودته من الحرب تستطيع أن تتكيف أكثر من هذه الزوجة الخائفة أو التى تردد فى الحديث عن ذلك مع زوجها. ولا يغفل هنا أن الزوج نفسه قد يرفض حتى المناقشة العادية. وتبين الدارسات فى هذا الصدد أن حديث الزوجين عن الموت انعكاس هام لعديد من المظاهر القوية للعلاقات بين الزوجين.

ويرى بعض الباحثين أن التغلب الكامل على مشكلة فقد الزوج فى العمليات يتمثل فى أن تنظر الزوجة إلى نفسها كأرملة وليس كزوجة. وقد لا يسمح لهن بذلك لأنهن يحصلن على رواتب أزواجهن مما يعنى ضرورة تكيفهن للموقف فمصير أزواجهن غير معروف ولابد لهن من صنع قرارات الأسرة واستقلاليتهن على الرغم من أن هذا يؤدى بهن إلى الشعور بالذنب لأنهن يقمن حياة جديدة بدون أزواجهن.

وتبين الدراسات الأمريكية أن زوجات المفقودين فى العمليات اللآتى ابطلن أدوار أزواجهن بعد سماعهن لفقده حققن تكيفا افضل فى حياتهن كما كان الحال عند زوجات الأسرى اللآتى لم يعد أزواجهن عند عودة الأسرى الأخرين فلم تكن الصدمة عليهن كبيرة. وعانت الزوجات اللآتى احتفظن بمكان الزواج داخل الأسرة من صعوبات بالغة وحزن حاد عندما لم يعد أزواجهن.

وهناك مشيرات تعكس درجة تكيف المرأة التى قتل زوجها فى العمليات وخاصة بعد أن تعبر دورة الحزن المعتادة. أول هذه المشيرات أن تعيد تحديد هويتها من امرأة وحيدة إلى امرأة ارملة وتساعد اعادة التحديد هذه المرأة فى صب علاقتها بالعالم الخارجى فى إطار مختلف تماما، أما المشير الثانى فهو اللحظة التى تخلع فيها خاتم الزفاف الذى يرتبط عندها بأحاسيس ومشاعر عديدة ويعتبر خلع خاتم الزفاف حدثا هاما له معنى عام ومشير لمظهر جديد من إعادة التكيف.

ويرى الباحثون إن هناك وسائل لتخفيف الضغوط عن الزوجات اللآتى فقدن أزواجهن فى العمليات. وتنسحب هذه الوسائل على زوجات الأسرى أيضا. ويمكن إجمال هذه الوسائل فيما يلى:

١ - إنشاء برامج خاصة لمواجهة مثل هذه المواقف تتيح فرصة الالتقاء بين هؤلاء الزوجات وغيرهن ممن يعيش مواقف مشابهه. ويخفف مثل هذا الاتصال بين الزوجات من حدة شعورهن بالانعزال وعدم اهتمام الآخرين بهن كما يجب أن يوجه الاهتمام إلى هذا القطاع من الزوجات اللآتى يعشن فى أماكن بعيدة والغير نشطات اجتماعيا.

٢ - يجب أن تعمل الهيئات الحكومية المسئولة على الاتصال المحكم المنتظم مع الأسرة لإمدادها بالمعلومات والحقائق والتقارير الجديدة عن الموقف. ويجب أن يستمر هذا الاتصال حتى حينما لا يكن هناك أى جديد. ويجب أن تصل هذه المعلومات إلى جميع أفراد الأسرة لأن الإمداد بالحقائق يساعد على مواجهة الأسرة لأسوأ الاحتمالات.

٣ - يجب أن يشجع أفراد الأسرة على الاضطلاع بأدوار فى الأمور التى يستطيعون فيها إتخاذ قرارات حتى على الرغم من شعورهم باللاأمل وعدم القدرة على ضبط حياة الأسرة. كما يجب أن تشجع الأسرة أيضا على أن تسير أمورها الروتينية العادية واحتفالاتها بمناسباتها الاجتماعية بانتظام.

٤ - يجب أن يشجع افراد الأسرة على التعبير عن مشاعرهم للآخرين أيا كانت حدة هذه المشاعر لهؤلاء الذين يعيشون مثلهم فى مواقف مشابهة ولأصدقائهم ولعلماء الدين. وتساعد المشاركة العاطفية سواء أكانت إيجابية أم سلبية فى التكيف الفعال للموقف الضاغط. ويجب أن تعطى الفرصة لكافة أفراد الأسرة بأن يضعوا استنتاجاتهم الخاصة حول موقف الشخص المفقود ومنهجهم فى التعامل مع الموقف الضاغط.

٥ - يجب أن يضع المسؤلون فى اعتبارهم أنه إذا طال أمد الحرب ولم تكن هناك معلومات عن المفقودين أن يضعوهم تحت قائمة «من المفروض ميت» ويفيد ذلك الأسرة سيكلوجيا. إذ تجبر على اجتياز دورة الحزن وأن تسير قدما فى حياتها. وهذا أفضل بكثير من أن يعتقد الجيش أن توفير المال اللازم للأسرة التى فقد عائلها فى العمليات سيجعل كل شىء طيب لديها..

(و) دورة الحزن عند عائلات الأسرى والقتلى ومفقودى العمليات:

تعرف دورة الحزن بأنها ردود الفعل العاطفية التى تحدث أثناء وبعد فقد شخص هام. واشد الزوجات مواجهة لهذه الدورة هى زوجة المفقود فى العمليات التى لا تعرف هل مات زوجها أم لا يزال حيا ولا تعرف أتخطط لعودته المحتملة أم لموته المؤكد لكنها تحاول على الرغم من ذلك إعادة استثمار رأسمالها العاطفى فى اتجاهات جديدة وإنتاجية أثناء وبعد تحديد الوضع النهائى للزوج المفقود.

ويسترشد معظم العلماء الاجتماعيين بنظرية دورة الحزن هذه فى شرح رد الفعل الناتج عن فقد شخص هام. وصاحبا هذه النظرية هما كابلر، وروس Kubler and Ross اللذان حددا مراحلها فى (الإنكار فالغضب فالمساومة فالكبت فالقبول).

ويرى بعض الباحثين أن الافتقاد إلى الزوج أو الأب أو غيابه حقيقة من حقائق الحياة ومن ثم فإن الحزن هو رد الفعل الحتمى لها أى أنها فى نظرهم عملية عادية وضرورية ويلزم التكيف لها. لكن هناك من الباحثين الآخرين من يرى أن هذه المقولة قد تكون صادقة عند زوجة الأسير ولكنها قد لا تكون كذلك عند زوجة المفقود فى

العمليات التى لا تعرف هل هى أرملة أو زوجة أى انه ليس هناك نهاية للقبول أو التكيف المناسب للفقد ولهذا يصعب عليها حل عملية الحزن هذه.

ويبدأ الموقف فى صورة مأساوية حينما تعرف الزوجة ان هناك إحتمالات لموت زوجها فتكون لديها رغبة ملحة وشديدة فى الوقوف على تفاصيل الموقف أو أى معلومات تتعلق بزوجها وظروفه. والملحوظ عادة ازدياد هذا القدر من القلق والخوف الغير معروف خاصة وأن التفاصيل الكاملة لا تكون معروفة عن الموقف.. يشير هذا كله إلى أن دورة الحزن قد بدأت.

وحدد سبوليار Spolyar مراحل دورة الحزن على النحو التالى:

أولاً: **الصدمة**: الصدمة هى المظهر الأول لدورة الحزن ويمكن تمييز محتواها بالآتى: (عدم تصديق الموقف - المسافة العاطفية المتزايدة عن الآخرين - تكثيف صورة الشخص المفقود فى الذهن - الاطلاق العاطفى للحزن - تهدئة التوتر). ولا يعتبر هذا المظهر من الحزن ضعفا أو فشلا أو دليلا على الولاء لضمان الاهتمام والتعاطف، لكن الاطلاق العاطفى للمشاعر أمر ضرورى وعادى يجب الا يكبت على الدوام ولا يطلق مرة واحدة.

والقلق والكآبة حالتان عاطفيتان ترتبطان بعملية الحزن ويمكن التحكم فيهما إذا كان الشخص الذى يواجه الموقف على قدر من الفهم لعملية الحزن وله قدرة على توجيه طاقاته نحو المستقبل فى نمط صحى وعادى خاصة وان القلق يهدد القيم التى يتمسك بها الشخص والتى تعتبر ضرورية لوجوده وشخصيته. أما الكآبة فتعنى الاحساس باللاأمل وتحتوى على قدر من فقد التقدير الذاتى المتضمن لمشاعر عدائية تجاه الآخرين. وقد لا يتضمن الحزن العادى فقد التقدير الذاتى بل قد يعنى أن هناك قدرا معينا من إتهام الذات والاحساس بالذنب بصورة مؤقتة.

وقد تصاحب دورة الحزن **اعراضاً جسمانية** مثل الشعور بآلام فى الحلق وقصور فى التنفس أو الاحساس بالتعب وغير ذلك.

ثانيًا: **الاحساس بالذنب**: الاحساس بالذنب صفة عامة فى دورة الحزن. وتحتوى العلاقات الإنسانية عادة على قدر من الشعور بالذنب بين الناس وتدل فى جانب منها على هذه الطبيعة ذات التناقض الوجدانى فى علاقات الحب بصفة خاصة فتؤدى هذه العلاقات إلى بعض من الصراعات الداخلية فحينما يوجد الحب يوجد هناك قدر من **رد الفعل** ضده لأن الحب يقيد الحرية ويتطلب مسئولية أيضا ويظهر رد الفعل السلبى هذا عبر الزمن وإذا أطلق فإنه يؤدى للفظ المحبوب أو إلى صراعات زواجية. ويمكن أن يحل هذا الصراع فى الزواج العادى بالمناقشة والحوار

والاتصال بين الزوجين. ويختلف الموقف عند الزوجة التى فقدت زوجها فهو غير موجود حتى يساعدها فى حل الصراع، ولهذا فإن رد فعلها يزيد من حدة الموقف ويؤدى إلى مشاعر ذنب أخرى عند الزوجة خاصة حينما تدرك أن زوجها ليس موجودا حتى يمثل جانبه فى الصراع، فيحول غياب الزوج إذن دون الحل السريع لجانب كبير من مشاعر الذنب هذه ويمكن أن تناقش الزوجة عادة هذه المشاعر مع المقربين والأصدقاء والأطباء والمختصين فى هذه المجالات.

ثالثاً: التوحد: أن وجود قدر معين من التوحد مع الشخص المحبوب المفقود أمر ضرورى ومرغوب فيه للتغلب على ألم الحزن لكن التوحد الشديد أو الإندماج فى المحبوب لفترة طويلة من الزمن غير مرغوب فيه لأن على الفرد الذى فقد محبوبه أن يعيش فى حدود المستقبل أكثر من أن يعيش فى الماضى. ويكون لدى الزوجات عادة قدر كبير من التوحد مع الزوج المفقود لأنها تعتمد عليه فى أساسيات الحياة اجتماعيًا واقتصاديًا لكنها تجد نفسها مجبرة على مواجهة الموقف وأن تدافع عن تقديرها لذاتها وامنها وتتوحد مع زوجها فتكون هى المنفقة على المنزل والمحافظة عليه والمسيرة لأعمال زوجها والمضطلعة بدوره، إلا أنها لو وسعت من هذا التوحد فستحطم شخصيتها تماماً.

رابعاً: التعويض: يعتبر التعويض **نوعا آخر** من الإستجابة للحزن يتمثل فى الجهد النشط للخروج من المأزق. وفى حين يكون التوحد مع الشىء شخصيا وداخليا يكون التعويض خارجيًا ولا شخصيًا. ولا يعنى التعويض تبديل شىء بشىء لكنه يختلف عنه تماما بمعنى أنه يغير معنى الشىء الذى يسبب الألم، مثال ذلك أن الزوجة إذا اضطرت للذهاب إلى مكان له ذكرى مع زوجها فإنها لا تذهب إليه ولكنها تذهب إلى مكان آخر يؤدى نفس الغرض وقد يكون هذا التعويض **مرغوباً فيه** لرغبة الشخص الذى يعانى المـاً بسبب فقده لعزيز لديه أن يفصل نفسه عن الروابط التى تربطه به.

خامساً: العداء: يؤدى القلق والكآبة والإحباط إلى أن يشعر الفرد هنا بفقد حرارة العلاقة مع الآخرين مع حدة فى الطبع وسرعة فى الغضب. ويوجه العداء بصفة خاصة تجاه أشخاص معينين ويوجهه الشخص إلى نفسه فى بعض الأحيان. وإذا استمرت حالة العداء يكون هذا دليلا على إقتراب مرحلة الخلل العقلى مع زيادة فى مشاعر الإحساس بالذنب. وقد توجه مشاعر العداء أحيانا إلى الشخص المفقود ذاته أو نحو الأسرة أو الأصدقاء مما يؤدى إلى حصر دائرة التفاعل الاجتماعى والتأييد الذى يحتمل أن يلقاه منهم. كما يوجه العداء أيضا نحو المؤسسات الاجتماعية كالجيش والحكومة. ويستطيع المحيطون بالشخص الواعون

بردود الفعل العدائية كمظهر متوقع من دورة الحزن أن يساعدوه فى تحويله إلى قنوات غير مدمرة عبر العلاقة الودية التعاطفية معه.

ويرى سبويلر أن هناك أربعة عوامل تؤثر على دينامية الحزن هى :

١ - بناء شخصية الزوجة ونضجها العاطفى ودرجة قبولها للموقف.

٢ - العوامل الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع العسكرى وتقاليده ومعنى الواجب فيه.

٣ - أهمية الزوج فى دائرة حياة الزوجة.

٤ - البناء القيمى عند الزوجة ودرجة إدراكها لفقد الزوج ليس كتراجيديا ولكن كحدث يحتمل وجوده فى سلسلة الحوادث المترابطة مع بعضها.

ويرى سبويلر أيضا أن دورة الحزن أمر ضرورى وعمل إنسانى صعب لا يمكن أن تعبر عنه الكلمات المكتوبة أو تصفه بصورة دقيقة مهما كانت. لكن فهم أبعاد هذه الدورة قد يساعد فى تكوين خبرة إنسانية بعينها لهؤلاء الذين يحتمل تعرضهم لها.

وتوجد اختلافات فردية فى طول كل مرحلة من مراحل دورة الحزن حيث تتأرجح الزوجات بين هذه المراحل دون أن يكون هناك خط متقدم نحو الحل وإن كانت تستغرق المرحلة الأولى من مراحل دورة الحزن وقتا طويلا.

وتبين دراسات أسرى الحرب وعائلاتهم أيضا أن كلا من الزوج والزوجة يعايشون مراحل متوازنة ومتشابهة من التكيف للظروف الضاغطة لفقد كل منهم للآخر بما فيها دورة الحزن.

وهناك بعض من العوامل التى تساعد على التغلب على دورة الحزن منها الحالة الصحية الجيدة والاهتمام بالذات وبالآخرين والنشاط الخارجى فى وقت الفراغ والإنتاجية فى العمل والقبول العقلى للفقد والتمثل العاطفى للتجربة دون إنهيار فى إستمرارية الشخصية بالإضافة إلى الضبط العاطفى للذات حينما يستحضر الذهن ذكرى الشخص المحبوب فتمر بلا ألم دون تجنب لها أو ترحيب بها وكذلك إعادة بناء حياة جديدة دون إحساس بالخوف أو الذنب.

٢ - التكيف الاجتماعي للأسرى والمسرحين والعائدين من العمليات :

(أ) التكيف الاجتماعي :

تتشابه التكيفات الاجتماعية والأسرية لأسير الحرب العائد مع المسرح العادى باستثناء واحد أساس هو أن على أسير الحرب العائد أن يواجد بعد عودته من الغياب الطويل ليس فقط مجتمعًا يتغير بشدة بل وأسرة متغيرة أيضًا بالإضافة إلى المسئوليات المتزايدة التى تصبح طريقة للحياة فيما بعد.

وركز الأمريكيون اهتمامهم بالمسرحين العائدين بعد الحرب العالمية الأولى فى ميادين التدريب المهنى وخاصة لمرضى العصاب النفسى إلا أن التجربة أثبتت عدم تناسب هذا المدخل من حيث النوع والكيفية ومن ثم تغير الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء برامج لإعادة التأهيل ترتبط بالخبرة السابقة للمسرح. وتقوم هذه البرامج على التعرف على المسرحين والعمل على إعادة تكيفهم مع المجتمع المدنى وتقديم خدمات تعليمية وإعلامية واتصالات مع أصحاب العمل مما يعود بالنفع على المسرح وأسرته. وكان الجديد فى هذه البرامج هو أن بعضها قد وجه لمعالجة المشاكل المستقبلية التى قد تؤثر على الصحة العاطفية والاجتماعية للأسرة معتمدة على تداخل العلوم المختلفة كالطب وعلم النفس والقانون والإدارة.

وتركز البرامج الوقائية على ما يأتى :

١ - تقدير قدرة العائد على التكيف.

٢ - إعطاء العائد منظورات جديدة تكشف له أوجه الحياة لمرحلة ما بعد الأسر.

٣ - إعداد الأسرة للضغوط المستقبلية التى يحتمل أن تواجهها.

٤ - مساعدة الأسير العائد على حل مشاكل المستقبل.

٥ - تعزيز القيمة الإيجابية لخبرة الأسر.

٦ - إعداد الخبراء المتخصصين فى العلاج الفعال لمشاكل الأسرى وعائلاتهم.

هذا ويلقى العلماء الاجتماعيون العبء الأكبر على الأسرة فى إعادة تكامل المسرح مع المجتمع. ويرون أن العائدين شديدوا التعلق بالسلام بعد أهوال الحرب التى

عاشوها فيها كرؤيتهم أشلاء زملائهم القتلى. وكثيرًا ما يعودون وهم عصبيون وغير مستقرى المزاج مع إحساس بخيبة الأمل والحاجة إلى الراحة. وقد يفقد الكثير منهم المثاليات التى كانوا يحاربون من أجلها فإذا عادوا ووجدوا أن كل شيء قد تغير فإن أمر التكيف سيصعب عليهم كثيرًا ولهذا فإن على الأسرة أن تشعرهم بالاحترام والفهم وتعطهم الفرصة للتحدث إذا أرادوا أن يتحدثوا وأن يصمتوا إذا أرادوا الصمت. وعلى الأسرة أن تسمع اعترافاتهم وأن تنسها بسرعة وتعيد إليهم مكانتهم الاجتماعية المفقودة.

ووضع الباحثون فى مركز الخدمة التعليمية الأمريكية عدة قواعد للمسئولين فيه لمساعدتهم على التعامل مع العائدين حدودها على النحو التالى:

١ - معاملة العائد كشخص ناضج بغض النظر عن عمره الزمنى.

٢ - تشجيعه ومساعدته بمختلف الطرق حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه بغض النظر عن الحالة التى هو فيها.

٣ - التوقع بأنه سيكون مختلفًا ويجب أن يفهم المحيطون به هذه الحقيقة.

٤ - عدم إجباره على التحدث عن خبرات الحرب وأن يترك زمام بدء الحديث له، وإذا تحدث فيجب أن يسمع فالاستماع هنا نوع من العلاج مع ملاحظة أن الاستماع السلبى لا يكفى بل يجب أن يكون هناك تفاعل دينامى بين المتحدث والسامع.

٥ - يجب أن يعطى الاحترام والتقدير وأن يبين له أنه مرغوب فيه وأن هناك حاجة إليه.

٦ - مساعدته على إيجاد العمل بأسرع ما يمكن.

٧ - مراعاة أن عوامل إعادة التكيف يستغرق وقتًا طويلاً.

٨ - يجب مساعدته فى مواجهة حقائق موقفه وأن تكون المساعدة من خلال تحرك أساسى حول مشاكله الحقيقية بدلاً من إرهاقه فى إتجاهات معينة.

٩ - يجب الاعتراف بأن أى تغير فى نظرة العائد إلى الدين والقيم المجتمعية ما هى إلا ناتج طبيعى لخبرات الحرب وأنه من الصعب على الأسرة أن تتكيف لهذا التغير وأن البحث عن أسباب هذا التغير يأخذ زمنًا.

١٠ - مساعدته فى المجالات التى يرفه بها عن نفسه والتيسيجد فيها إشباعًا حقيقيًا.

١١ - مساعدته على أن يحصل على حقه فى صنع القرارات داخل الأسرة.

١٢ - مساعدته فى الحصول على ما أفتقده من أشياء لأنه قد يحتاج إليها فيما بعد.

١٣ - يجب الصبر عليه وخاصة إذا لم يستجب بسرعة لأن فرص الاختيارات المتعددة التى يجدها فى الحياة المدنية تختلف عن هذه الفرص المحدودة التى كانت متاحة امامه فى الجيش.

١٤ - ضرورة إدراك الحالة العصبية التى قد يكون عليها وإذا كان قد اختل عقليًا فيجب تعلم المناهج التى يمكن أن تساعد فى هذا المضمار.

١٥ - يجب توافر المعلومات عند المختصين عن المجتمع المحلى ومصادره وفرص العمالة والتعليم والرعاية الصحية حتى يمكن توجيه العائد نحوها.

١٦ - يجب مساعدته على مواجهة الضغوط التى قد يواجهها بعد عودته بالتخطيط لمستقبله الذى يرغبه أو باستكمال تدريبه وتعليمه.

١٧ - يجب عدم خلق مشاكل جديدة له أثناء مساعدته.

وركزت البرامج التى كانت تقدم للمسرحين الأمريكين الذين كانوا أسرى فى حرب فيتنام كما تبينها التجربة الأمريكية على الآتى:

١ - الاهتمام بمشاكلهم الإسكانية وإعطائهم فرص الاختيار فى ذلك.

٢ - العمل على احتوائهم فى المجتمع المحلى والاستفادة من أجهزة الإعلام وخاصة التليفزيون فى عرض الظروف التى يواجهونها وتأثيرها عليهم.

٣ - دعوة الذين يريدون التطوع لمساعدة المسرحين فى عقد لقاءات معهم وقضاء الاجازات بينهم وتسهيل الخدمات التى يحتاجونها.

٤ - مساعدتهم فى خططهم التعليمية ومتابعتهم فى ذلك.

٥ - الاهتمام بمفهوم الاستشارة الأسرية ومساعدتهم أسريًا وحث الأسرة على المساهمة فى إعادة تكاملهم مع المجتمع.

كما ساهم الأطباء الأمريكيون بوضع عدة قواعد وتوصيات تساعد فى علاج العائدين والأسرى وعائلاتهم على النحو التالى:

١ - إدراك وجود الأعراض الجسمية والنفسية عند كل العائدين.

٢ - أن هذه الاعراض ترتبط بدرجة مباشرة بظروف الأسر.

٣ - يجب النظر إلى هذه الأعراض على أنها ردود فعل عادية لمواقف غير عادية.

٤ - أن نتوقع أن الأسير العائد لن يبحث عن المساعدة الطبية من تلقاء نفسه.

٥ - أن أهم ما يجب الالتفات إليه فى العلاج هو الصعوبات الأسرية والزواجية التى يواجهها العائد بعد العودة.

٦ - أن الضغط النفسى الداخلى قد لا يكون ظاهرًا وإنما يمكن الوقوف عليه من خلال الأنماط السلوكية الظاهرة مثل الغيرة واضطراب المزاج والعدوانية والسلوك العدائى الشفهى أو السلوك الاجتماعى غير المناسب والقلق وانهيار العادات الاجتماعية والسلوك عالى الضبط وكذلك الصراع مع الأطفال والأحلام المزعجة.

٧ - تسهل الاستعانة بالزوجات والأطفال قبل عودة الأسير لأمكانية علاجه.

٨ - يجب النظر إلى أن العودة إلى المنزل نفسها تمثل ضغطًا متزايدًا يجب أن يخطط له.

٩ - عقد لقاءات تحتوى على مناقشات جماعية بين الأسرى العائدين لأن خبرات الأسر المشتركة ووصف ردود أفعال الذعر تساعد على تدعيم مفهوم الذات عندهم وتقلل من الإحساس بذنب البقاء.

١٠ - يجب أن يمد الأسرى قبل عودتهم بالمعلومات التى تساعدهم على تحمل الصدمة الثقافية.

١١ - يجب مساعدة الأسرى العائدين فى أعمالهم الجديدة ويجب أن يكون هناك ضابط إتصال يمكن الاتصال به عند مواجهة أى صعوبات.

١٢ - يجب الحفاظ على سرية التقارير الطبية والنفسية للحصول على ثقتهم.

١٣ - يجب توفر عدد متزايد من المشرفين حتى تقل درجة مخاوفهم.

وقد أنشأت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٤ هيئة قومية لرعاية المحاربين القدماء تضم أربعة آلاف متخصص فى الصحة العقلية والطب النفسى والخدمة الإجتماعية وعلم النفس من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه موزعين على أكثر من مائتى مستشفى فى أرجاء القارة الأمريكية هذا بالإضافة إلى الآلاف من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وغيرهم.

وتقوم الفلسفة الأساسية لهذه الهيئة وخدماتها على الأسس الآتية:

١ - ضرورة توافر الإمكانيات المناسبة عند الطلب وخاصة فى حالات الطوارئ للعائد وأسرته مع التركيز على أسر مفقودى العمليات.

٢ - وجود نوعية خاصة وذات كفاءة من ضباط الاتصال الذين يمكن للأسر أن تتصل بهم للمساعدة والمتابعة حتى لا يتأخر حل مشاكلهم.

٣ - تقدم الخدمات حسب أولوياتها، كما تقدم أيضًا الخدمات الشخصية لراغبيها.

٤ - ضرورة الوفاء بحاجات المتقدمين بأسرع وقت ممكن.

٥ - تعد الهيئة بطاقة خاصة بعد ٢٤ ساعة فقط من عودة الأسير أو أسرة المفقود للحصول على الخدمات المباشرة.

٦ - وجود مستشار فى الهيئة يمثل نقطة اتصال بينها وبين المستشفى العسكرى الذى يذهب إليه العائد لمدة بالمعلومات الضرورية التى يحتاج إليها ويمكن الاتصال بهذا المستشار فى أى وقت.

٧ - يعطى الأسير العائد الذى يغادر المستشفى فى أجازة طويلة عنوان أقرب مكان وتليفون حتى يحصل على كافة التيسيرات التى يريدها هو وأسرته.

أما بالنسبة للمفقود فى العمليات فبعد ٢٤ ساعة من تصنيفه فى قائمة القتلى تعد بطاقة خاصة بعنوان اسم وتليفون الضباط المختص الذى يتحتم عليه أن يتصل بالهيئة لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأسرة مع مستشار الهيئة ومصاحبته فى الزيارة المنزلية وتقديم كافة الخدمات والتيسيرات الطبية وغيرها لأسرته.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى هذه التجربة التى أجريت على بعض من أسرى الحرب الأمريكيين العائدين وزوجاتهم عن طريق أحد التنظيمات الخيرية. وتقوم هذه التجربة على الحاق الأسرى العائدين واسرهم من الأسلحة الثلاثة لمدة تتراوح من أسبوع إلى خمسة أسابيع فى مكان خاص يختار تحت إشراف فريق من العلماء السلوكيين ويتكون من أطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين وقسس ومستشارين فى شئون الشباب.

وبينت هذه التجربة أن العائدين كانوا غير راغبين فى البداية فى مناقشة خبراتهم الخاصة وكانوا مترددين فى المشاركة لكن زوجاتهم كن يشجعنهم على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم. ولوحظ أن العائدين قد تخلوا عن تحفظاتهم بعد أن تأكد لهم أن صعوبات التكيف عامة وشائعة بين جميع الحاضرين وعندئذ بدأوا فى الحديث حتى فى القضايا الحساسة والشخصية. وبينت هذه التجربة كيف أن الأزواج شعروا بعدم أهميتهم بسبب استقلالية الزوجة وعدم رغبتها فى التخلى عن دورها فى ضبط المنزل. وعبرت الزوجات فى هذه التجربة عن هذا التناقض الوجدانى الذى

يعيش فيه بسبب عودة الزوج وكيف أن الزوج كان ينظر إلى نفسه على أنه متطفل فى أسرة يمكن أن تؤدى وظيفتها بدونه.

وألقت هذه التجربة الضوء على العديد من الأمور غير المتوقعة وردود فعل العائدين لهـا. فعند منـاقشة مـوقف الأسر التى لم يعد عـائلها عبـر العائـدون عن مشاعر الألم المشوب بالإحساس بما يسمى «بذنب البقاء» الذى يدور حول «لماذا عدت أنا ولم يعد هو؟» وقد أمكن حل هذه المشاعر بمشاركة جميع الأسر التى لم يعد عائلها. كما نوقشت فى هذه التجربة أيضًا قضية انتحار بعض العائدين من الأسرى التى أدت إلى صدمة الحاضرين وكذلك إنزعاجهم من حدوث حالات طلاق وغضب الكثير منهم لوجود حالات لزوجات لم ينتظرن ازواجهن حتى يعودوا.

أما عن النظرة إلى المستقبل فقد شعرت كثير من الأسر فى هذه التجربة أن البعد قد ساعد على التقارب بين الزوجين ورغبة كل منهما فى بدء حياة جديدة قوامها الرغبة فى تعويض ما فات من أهداف والاضطلاع بمسئوليات إضافية.

وقد أفادت هذه التجربة فى إطلاق مشاعر العائدين وتخليصهم من القلق الذى عاشوا فيه فترة طويلة من الزمن ونظروا إلى أعادة التكيف من جديد على أنه شىء عادى وغير مفروض وشعروا بالثقة فى إمكانية حل مشاكلهم وإمكانية الحصول على مساعدة الآخرين الذين شاركوهم فى المناقشات.

(ب) التكيف الأسرى:

تعتبر فترة إعادة تكامل الأسرة بعد الغياب الطويل لعائلها من أكثر الفترات ضغطا عليها إلى درجة أن الكثير من الأسر تعانى فى السنة الأولى من عودة العائل محنة الطلاق خاصة مع سوء التكيف الشخصى للعائل نفسه المرتبط بعدم تكيف الأسرة للتغيرات التى حدثت له فى فترة ابتعاده عن الأسرة.

وكثيراً ما ترى الزوجة فى زوجها الغائب جنديًا مثاليًا قادراً على اداء الأعمال العظيمة ويساهم فى تدعيم هذا التصور انه غير موجود لتصحيحه. وحينما يعود الزوج إلى الحياة المدنية تفاجأ الزوجة بعدم صحة هذا التصور وهذا يشكل فى حد ذاته عائقا فى سبيل التكيف الزواجى قد يأخذ شهوراً حتى ينجحان فى التغلب عليه.

وحينما تقترب عودة الزوج تكون الزوجة سعيدة لكنها غالباً ما تكون متوترة وقلقة ليس فقط بسبب التغيرات التى حدثت لها ولأطفالها. ولهذا فإن إعادة التكيف أمر ضرورى لفترة ما بعد عودة الزوج. وكلما طالت فترة الانفصال زادت الحاجة إلى التكيف. وعادة ما يكون الزوجان قلقين حول إخلاص كل منهما للآخر فى غيابه

وحول استقلالية وتسلط أو برود وعدم استجابة كل منهما للآخر. وصحيح أن الإنفصال الأسرى ضاغط فى حد ذاته لكن إعادة وحدة الأسرة قد يكون أكثر ضغطا وقد لا يتوقع معظم الأزواج أن أدوارهم قد تغيرت لكن الزوجات اللاتى اعتدن على إنجاز العديد من الأدوار يرون أنهن أصبحن أكثر أهمية فى النسق الأسرى عما قبل.

ويجد العائل العائد أن كل القواعد الروتينية فى الأسرة قد اختلفت عن الصورة التى كانوا يتوقعها وكثيرا ما تندلع التوترات الأسرية من هذه النقطة فقد يفرض الاب انضباطا حاد ملزما على أطفاله أو يقيم على العكس من ذلك معاييرا مفرطة فى التساهل حتى يحاول كسب الأطفال ويصبح انضباط الأطفال مشكلة بين الأب والأم إذا اختلفت معاملة الأب العائد عن توقعات الأم. كما تزداد التوتر الأسرية إذا تنافس الأطفال والأم معا فى الحصول على اهتمام الأب. وتدور الخلافات بين الزوجين أيضا بعد عودة الزوج حول من يؤدى أعمال المنزل وغير ذلك من الأمور وخاصة إذا لم يتيحا لأنفسهما فرصة الاتصال المفتوح وفشلاً فى إعادة توزيع الأدوار الجديدة للعلاقات فيما بينهما. ويشعر الزوج أن الأدوار، المخصصة له بعد عودته تجعله عديم الأهمية وأنه ليست هناك حاجة إليه لاسيما إذا رفضت الزوجة أن تتخلى عن الضبط الكامل للأسرة.

ويرى الباحثون أن أفضل الوسائل التى تسهل تكامل العائدين لأسرهم بعد غيبتهم الطويلة هو مساهمة الزوجات الفعالة فى ذلك وإنه يجب توجيه الاهتمام إليهن. ووجدوا أيضاً أن أهم الأمور التى يجب التركيز عليها بالنسبة للأزواج هى إعادة توضيح الأدوار وتصحيح القصور الذاتى لهم ومواجهة الخوف من الاستقلالية وعدم الاستقلالية وذنب البقاء والخوف من الجنون أما بالنسبة للزوجات فيقتضى التركيز على علاج ما ترتب على أحساسهن بعدم القدرة على العناية بالاطفال وبعدم الفائدة والانعزال الاجتماعى. ويضاف إلى ذلك أنه لابد من الصبر على الزوج العائد وتقدير اتجاهاته اللامعقولة وخاصة إلى الاستقلال وإلى أن يكون مقبولا ويجب أن يذكر برفق بروتين الحياة العائلية والتغيرات التى حدثت فيها وكذلك الترحيب به عند وصوله.

ويختلف كل عائد عن الآخر وتستطيع الأسرة فى حدود معرفتها بمعالم شخصية الأب العائد وخبراته السابقة أن تمده بهذا الجو العاطفى والفكرى الذى يساعده على التكامل من جديد فى الأسرة ويجب على الأسرة أن تستعد لقدومه وأن تراعى تفضيلاته فى أساليب راحته وأحاديثه مع أصدقائه وأسرته وأن يشعر بسعادة الزوجة بوصوله ويجب عليها أن تذكره بالقديم الذى كان يرغبه وأن تدعه يصنع

القرارات لأنه هو الذى كان يصنعها لفترة طويلة وبهذا يعطى الفرصة من جديد فى صنع قرارات الأسرة بنفسه. ويجب أن تستقبله كزوج وليس كعائد لأنه ينتمى إليها أساساً. ويجب أن يتحدث الزوجان فيما يمثل لهما أرضية مشتركة بدلا من البدء فيما يختلفان فيه . كما يجب على الزوجة أن تنصت إليه بفهم وأن تسرع بطلب المساعدة المهنية إذا ما شعرت بالقلق عليه أو على نفسها.

ويرى هيل أن روح التسامح والفهم يمكن أن تحل مختلف الصعوبات النفسية للأب العائد حتى تكون الحياة الأسرية أمامه مرنة وحية.

كما يجب أن تعلم الأسرة أن العائد يعيش فترة من الثمل العاطفى تحتاج منها أن تعرف الآتى:

١ - أنه يريد أن يشعر باهميته فى الحياة العائلية.

٢ - عدم قدرته على التحدث بحرية بسبب خبرة الجيش الطويلة.

٣ - إنه يشعر بالضيق من الانسحاب والشعور بالانعزال.

٤ - أن زوجته قد تغيرت وأن وجهات نظره قد تغيرت أيضا.

٥ - أن اطفاله قد كبروا وأصبحوا غرباء عنه.

٦ - أن عدم الدقة والروتين فى حياته قد يثيره وانه يحتاج إلى ضبط نظام الأسرة بنفسه.

ويرى كوبر CUBER أن التغيرات المحتملة التى يمكن أن تحدث للأب الغائب كما يلى:

١ - فقده الثقة فى قدرته على أداء وظيفته كما كانت عليه فى الحياة المدنية.

٢ - رغبته فى التهرب فى الأيام الأولى من عودته من التزامات رجل الأسرة التقليدية.

٣ - فقده للمهارات المنزلية والدوافع التى تدفعه لأداء واجباته اليومية كزوج وأب.

٤ - امتلاكه لمهارات تعلمها فى الجيش لكنه لا يستطيع استخدامها فى المنزل.

٥ - شعوره المتزايد بمشاكل المكانة المدنية الجديدة التى يصعب عليه الانتقال إليها بسهولة.

٦ - عدم استطاعته مواجهة أبسط المشاكل العادية على الرغم من انه كان يواجه أصعب المواقف حينما كان فى الجيش.

٧ - غموض الأشياء بالنسبة له فهو لا يعرف هل هو الذى تغير أم أن زوجته هى التى تغيرت أو أن كليهما لم يتغير.

ويسهل تكامل العائد كأب فى الأسرة إذا ما كان تم اعداد الأطفال لعودته بنفس الطريقة التى اعدوا فيها لغيابه وإذا ما كان الاب قد أدرك عن طريق الخطابات والصور الفوتوغرافية أن هناك تغيرات قد حدثت فى المنزل وكذلك إذا ما احتفظت الأسرة بأنشطتها العادية فى الأسبوع الأول من وصوله. كما يساعد رد فعل الأم لعودة الأب وعلاقتها الطيبة معه على سهولة تكيف الأطفال أيضا.

وحاول بعض الباحثين الوقوف على أهم المتغيرات التى تسهل اعادة تكامل الزوج الغائب فوجدوا أن من هذه المتغيرات طول مدة الزواج. ووجدوا أن هذه النتيجة قد تبدو غير متسقة مع النتائج الأخرى التى لا ترى لهذا العامل أهمية عند عودة الزوج. ويرى هاميلتون Hamilton أن تفسير هذا التناقض يعود إلى تركيز بعض الدراسات على التكامل الأسرى عند أسرى الحرب وموقف أسير الحرب موقف فريد لتغيبه عن اسرته لفترة قد تطول إلى أكثر من خمس سنوات ومن شأن هذا الغياب أن يؤدى إلى تغيرات هامة فى الأسرة وفى شخصية الزوجة والتوقعات المرتبطة بالزوج والتغيرات فى أنماط الحياة الأسرية بصفة عامة ولهذا فإن إعادة التكامل الأسرى بعد هذا النمط المتطرف من غياب الزوج يحتاج إلى اعادة التفاوض بين الزوجين حول الزواج نفسه ولاشك أن نجاح استمرار الزواج يتوقف على أساسه وقوته وتطوره وطول مدته.

أما المتغير الثانى الذى يساعد على نجاح عملية أعادة التكامل الأسرى بعد عودة الزوج فهو التوافق الزواجى. ويؤثر التوافق على أستمرار الزواج وفى التغلب على الضغوط الناتجة عن بعد الزوج وإعادة التكامل الأسرى بنجاح.

وتلعب فترة الخطوبة بين الزوجين دورا لا بأس به فى نجاح إعادة التكامل حيث يشكل طول الفترة أساساً قويًا لضمان نجاح الزواج.

ومن هنا يمكن القول أن سوء التكيف العاطفى أثناء غياب الزوج يرتبط سلبيا بإعادة التكامل الأسرى حيث تواجه الزوجات مشكلات أساسية لا يستطعن التغلب عليها دون أن تواجه توترا عاطفيا مثل قضايا التخطيط للمستقبل مع الزوج أو بدونه وكيفية تبريرها لبعد الزوج عنها وردود الفعل الاجتماعية من الآخرين وكفاحها من أجل حل مشكلاتها الشخصية والمالية والقانونية.

ووجد الباحثون من ناحية أخرى أن هناك متغيرات أخرى تؤثر فى درجة أعادة التكامل بين الزوجين. وبينت دارساتهم أن هناك علاقة بين التكامل الأسرى وموقف

الأسر ذاته. وكانت نتائج هذه الدراسات أن الذين كانوا يقاومون العدو بشدة لم يحققوا درجة سريعة من التكامل الأسرى بعد عودتهم على عكس هؤلاء الذين كانت مقاومتهم معتدلة. كما أوضحت البيانات التى جمعوها بعد سنة من عودة الأسرى أنه ليست هناك علاقة هامة بين سلوك المقاومة وقسوة المعاملة فى الأسر وتكيف العائدين فى أسرهم بعد العودة من الأسر. ولم ير الباحثون أن هناك ارتباطا بين هذين المتغيرين (المعاملة أثناء الأسر وتكيف الأسير العائد) وبين متغير ثالث هو مرور سنة على أطلاق سراحه. والذى أمكن ملاحظته بوضوح هو وجود ارتباط قوى بين متغيرات الأسر ودرجة تكيف الأب مع أطفاله.

المصـــادر:

(١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

(2) Baker, Stewart, Impact of Father Absence on Personality Factors or Children, **American J. of Orthopsychiatry,** 37, 1967.

(3) Benson, Dorthy and Others, Waiting: The Dilemma or the MIA Wife, in Hamilton Mccubbin, Family Separation and Reunion, Cat. No. D–20621: 74–70. Washington D.C. U.s. Printing office. 1974.

(4) Berg, William, Medical Aspects of Captivity and Repartriation, in H. Mccubbin.. See Ref. N. 2.

(5) Bey, Douglas and Others, Waiting Wives, **Am. J. of Psychiatry,** 1313, Mar., 1974.

(6) Boulding, Elise, Family Adjustments to war Separation and Reunion, **The Annals,** Nov., 1950.

(7) Bower, Eli, American Children And Families in Overseas Communities, **Am. J. Of Orthopsychiatry,** 31, 1967.

(8) Boynton, Kathleen R., Personal Transitions and interpersonal communications Among Submariners Wives, in H. Mccubbin, See Ref. N. 2.

(9) Brown, Muriel, when our servicemen come home, J. of Home Economics, Dec., 1944.

(10) Carmody, Francis, Prevention of child Abuse and Neglect in Military Families, Children today, v.8, 1979.

(11) Corwin, Arneson, An Exploratory Study of Stress in Marital Relationships and life Style of Missile Launch officers, **J., of Social Psychology,** 1980.

(12) Cottre, Ann. Baker, Mixed Children, in Edna Hunter, Children of Military Families, Cat. No. 008–40–00181–4, washington, D,C., U.S. Gov. printing office, 1978.

(13) Cuber, John, Family Readjustment of Venterans, **Marriage and Family Living,** V. 7., 1945–1947.

(14) Darnauer, Paul, The Adolescent Experience in Carreer Army Families, in H. Mccubbin, H. Dahl and E. Hunter, Families in the Military System. Berly Hills: Sage. 1976.

(15) Davis, Jack, Emotional Probleems of Service Families Living in Japan, **Social work,** 5, 1960.

(16) Decker, Kathryn Brown, Coping with Sea Duty: Problems Encountered and Resources Utilized during periods of Family Separation in Edna Hunter, Military Families, Adaptation to change New York, Preaeger, 1978.

(17) Dickerson, Williams, Navy Families in Distress, Military Medicaine, V. 130, 1960.

(18) ———, Child Psychiatry in The Naval Serive, Military Medicaine, 1964.

(19) Druss, Richard, Foreign Marriages in the Military, Psychiatric., 39, 1965.

(20) Duffy, John The Latency, Age Experience and The military Family, in Edna Hunter, See Ref. N. 11.

(21) Duval, Evelyn Millis, Lonliness and the serviceman's Wife, **J. of Marriage and Family**. 1945.

(22) Eliot, Thomas, War Bereavements and Their Recovery, J. of **Marriage and Family,** V. 1, 1946.

(23) Faris, John, The All-volunteer Force, Recruitment From Military Families, **Armed Forces and Society,** vol, No. 4, 1981.

(24) Finlayson, Elizbeth, A Study of the wife of the Army officer: Her Academic and Career preparation, Her current Employment and Volunteer Services, in H. Mccubbin, See Ref. 14.

(25) Ford, Robert, Fear of Death of Those in a High Stress Occupation, **Psychological Reports,** 29, 202, 1971.

(26) Frances, Allen, Family Structure and Treatment in The Military, **Family Forces,** V. 12, 1973.

(27) Gabower, Geneviewe, Behavior Problems of Children in Navy Officers, Families, **Social Casework,** 41, 1960.

(28) Gardner, George Reactions of Children with Fathers and Brothers in the Armed Forces, **A.J. of Orthopsy-chiatry**. 14, 1974.

(29) Garsett, Gerald and Others, Drinking and Military Wife, in Edna Hunter, See Ref. 16.

(30) Goldman, Nancy, Trends in Family Patterns of U.S. Military Personnel during the 20th Oentury, in Nancy Goldman, the Social Psychology or Military Service, Sage Publications, Beverly Hillo, London, 1976.

(31) Grace, Gloria, wives'Attitudes and the Retention or Navy Enlisted Personnel, in E. Hunter. See Ref. 16.

(32) Griffith, Coleman, The Psychological Adjustments of Returned Service-men and Their Families, **Marriage and Family Living,** 6, 1944.

(33) Hall, Richard, Psychiatric Residuals of Prolonged Captivity Experience, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(34) ———, The POW Wife, **Arch, Gen. Psychiatry,** 29, 1973.

(35) Hartog, Joseph, Group Therapy With Psychotic and Borderling Military Wives, Am. **J. of Psychiatry,** 122, 1966.

(36) Hayles, Robert and Others, The effectivity Coping Black Family, in E. Hunter. See Ref. 16.

(37) Hill, Reuben, The returning Father and His Family **Marriage and Family Living,** V. 7, 1945.

(38) Hillenbrand, Elizabeth, Father Absence in Military Families, **The Family Co-ordinator,** October 1976.

(39) Hunter, Edna, Families under Flag, Praeger, N.Y., 1982.

(40) ———, Combat casualities: Who Remain at Home **Survival,** Jan. 1980.

(41) ———, Army, Navy and Marrine Corps prisoners of War and Missing in Action, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(42) ———, Religion and The PW/MIA Family, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(43) ———, Differential Viewpoints: MIA Wife Versus MIA Mother, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(44) ———, Family Role Structure and Family Ajustment Following prolonged Separation, in E. Hunter, See Ref. 16.

(45) Isay, Richard, The submariners'Wives Syndrome, **Psychiatric,** 42, 1968.

(46) Kenny, Janes, The child in the Military Community, J. **of Am. Academy of Child Psychiatry,** V. 6., 1967.

(47) Kimura, Yukiko, War Brides in Hawaii and Their IN-Laws, **Am. J. of Sociology.** 65, 1957.

(48) Koob, Pam, Fear of Death in Military Officers and their wives, Psychological Report, 40, 1977.

(49) Lanier, Daniel, Child abuse and Neglect Among Military Families, in E. Hunter. See Ref. 12.

(50) Liberman, James, American Families and the Vietnam War, **J. of Marriage and the Family,** Nov., 1977.

(51) Little, Roger, The Military Family, in Roger, Little, A Handbook of Military institutions, Beverly Hills: Sage, 1971.

(52) Lund, Donald, Junior officer Retention in The Modern Volunteer army: Who leaves and who Stays? in E. Hunter, See Ref. 16.

(53) Lyon, Waldo, The child, The School, And The Military Family, **Am. J. of Orthopsychiatry,** 37, 1967.

(54) Macintosh, Houston, Sepration Problems in Military Wives, **A.J. of Psychiatry,** V. 125, 1968.

(55)March, Raymond, Mobility in The Military its Effect upon The family System. in H. Mccubbin See Ref. 14.

(56) Mccubbin, Hamilton, Prolonged Family Separation in the Military: A longitudinal study, in H. Mccubbin. See Ref. 14.

(57) ———, Research on the Military Family, in H. Mccubbin. See Ref. 14.

(58) ———, Residuals of War: Families of Prisoners of War and Servicemen Missing in Action, **J. of Social issues,** 31, 1975.

(59) ———, and Others, The returned Prisoner of War: Factors in Family Reintegration, **J. of Marriage and the Family,** August, 1975.

(60) ———, Adaptation of the Family to the PW/MIA Experience in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(61) ———, Children in Limbo, in H. Mccubbi Muccibbin. See Ref. 3.

(62) ———, Maintaining Hope: The Dilemma of parents of Sons Missing in Action, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(63) ———, Social and Mental Health Services To Families or Servicemen, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(64) Mcintire, Walter, Familial and Social Role Preceptions of children Raised in Military Families, in E. Hunter, See Retf. 12.

(65) Mckain, Jerry, Alienation: A Function of Geographical Mobility Among Families, in H. Mccubbin, See Ref. 14.

(66) ———, Relocation in the Military, Alienation and Family Problems, **J. of Marriage and Family,** May, 1973.

(67) ———, Needs of the Military Family, M. Bull. U.S. Army, Europe, 22, 1965.

(68) Meshad, Floyd, Outreach Services to the Vietnam Veteran, in H. Mccubbib, See Ref. 3.

(69) Metrio, philip, Families of Returned Prisoners of War, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(70) Miller, Willeam, Dilemmas and Conflicts Specific to the Military Returned prisoner of War, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(71) Montalvo, Frank F., Family Separtation in the Army, in H. Mccbbin, See Ref. 14.

(72) Morrison, James, Rethinking the Military Family Syndroms, **Am. J. of Psychiatry.** 138: 3 March 1981.

(73) Nelson, Robert, The Legal Plight of the PW/MIA Family, in H. Mccubbin. See Ref. 3.

(74) Nesenholtz, David, Military Day Care – A Nationwid Survey, **Young Children,** Jan. 1976.

(75) Nice, Stephen, The Androgynous wife and the Military Child, in E. Hunter. See Ref. 12.

(76) Orthner, Dennis, Single-Parent Fathers. Implications For the Military Family, in E. Hunter. See Ref. 16.

(77) Partin George Ray, A survey of the Effect of Mobility on Dependent Military Children, Ph. D. Dissertation, The American University in Wasnington 1967.

(78) Pearlman, Chester, Sepration Reaction of Married Women, **Am. J. of Psycniatry,** Jan., 1970.

(79) Pederson, Frank, Relationships Between Father-Absence and Emotional Disturbance in Male Military Dependents, **Merrill-Palmer Q.** 12, 1966.

(80) Posers, iris, The National League of Families and the development of family Services, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(81) Rienerth Janice, Separation and Female Centerdness in the Military Family, in E. Hunter, See Ref. 16.

(82) Rogers, Carl, Wartime issues in Family Counseling, **J. of Marriage and Family,** V. 6, 1944.

(83) Rosenfeld, Sailor Families: The Nature and Effects on one Kind of Father Absence, **Child Welfare,** 1, 1973.

(84) Gyan, Francis, the Military Family, **Military Medicine,** 129, 1964.

(85) Sattin, Dans, The Ecology of Child Abuse within A Miliary community, **Am. J. of Orthopsychidtry,** 41, 1971.

(86) Saunders, David, Poverty in the Army, **Social Service** R., 43, 1969.

(87) Schein, Edgar, Reaction Patterns of Severe, Chronic Stress in American Army Prisoners of War of the **Chinese, J. of Socil issues,** 13, 1952.

(88) Schuetz, Alfred, The Home Comer, Am. J. of Socilogy, 50, 1945.

(89) Segal, J., Therapeutic Considerations in planning the Return American POWs to continental U.S., military Medicine, Feb., 1973.

(90) Seplin, Celia Derene, (Bureau of Child Cuidance, board of Education, N. Y.), A Study of the influence of the Father's Absence for military Service.

(91) Shaw, Duffy, Privitera, The Military Child, in E., Hunter. See Reff. 12.

(92) Sigal, J, Some Second-Generation Effects of Survival of the Nazi Prescution, Am. **J. of Orthopsychiatry,** 43(3) April, 1973.

(93) ———, Concentration Camp Survival A Pilot Study of Effects on the Second Generation, **Canad. Psychiatry Ass. J.,** V. 16, 1971.

(94) Snyder, Alice Ivey, Midlife, Crisis Among Submariners's Wives in E. Hunter, See. Ref. 16.

(95) Spellman, Seth, Utilization of Problem Solving Resources in H. Mccubbin, See Ref. 14.

(96) Spoylar, Ludwing, the Grieving Process in MIA Wives, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(97) Staton, Dunca, The Military Family: Its Future in the All-Volunteer Context, in Nancy Goldman and David Segal, The Social Psychology of Military Service, Sage Publications, Beverly Hillo, London 1976.

(98) Stenger, Charles, The Veterans Administration Prepations for Returning Vietnam Era prisoners of War, Family Members And Families of Servicemen Missing in Action, in H. Mccubbin See. Ref. 3.

(99) Stoddard, Changing Spouse Roles: An Analytical Commentary, in E. Hunter, See. Ref. 16.

(100) ———, The Army Officer's Wife: Social Stresses in A Complementary Roles in N. Goldman and D. Segal, See Ref. 97.

(101) Strange, Robert, Psychiatric Care for the Returned Prisoners of War: The Navy And Marine Corps Experience, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

(102) Stumpf, Susan, Military Family Attitudes Toward Housing, Benefit and The Quality of Military life in E. Hunter, See Ref. 16

(103) Trunnell, Thomas, The Absent Absent Father's Children's Emotional Disturbances, Arch. of General Psychiatry, 19, 1968.

(104) Williams, John, An Examination of Divorce in a Military Environment Using Middle Range Theory, KFA international CER, Seminar on Divorce and Remarriage - Leuven, Belium, 1981.

(105) ———, Divorce and The Academy Grad.

(106) ———, Divorce and the Air Force Family, Air Force Magazine, Oct. 1974.

(107) ———, Divorce and Dissolution in the Mililtary Family, in H. Mccubbin, See Ref. 14.

(108) Woelfel John, Marital Satisfaction and Retention in the Army in E. Hunter, See. Ref. 16.

(109) ———, The Relationship between the Army Wife and Family Life of Solidiers, Public Data use, 6, 1979.

(110) York, Nancy, The Legal Struggle Far Military Woman's Right to Have Children, in E. Hunter, See Ref. 16.

(111) Zunin, Leonard, A Program For The vietnam Widow; Operation Second life, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

الدراسة الثالثة

قضية المرأة فى القوات المسلحة

تصطدم قضية التحاق المرأه بالقوات المسلحة مع مفهوم أساسى طالما استقر فى أذهان الناس وهو أن الفرد يلتحق بالجيش ليكون رجلا وأن الجيش هو الذى يصنع منه هذا الرجل. كما ينظر الناس إلى الجيش كنوع من أعادة التنشئة كما فى المثل الشعبى المشهور «ما لم يعلمه أباه وأمه سيعلمه الجيش»، أى أن الناس هنا يربطون بين الجيش والرجولة. ويبدأ الفرد خدمته العسكرية عادة بالتدريب الأساسى قبل التدريب الفنى لأنه لابد أن ينشأ أولا قبل أن يعمل به. كما يشترط الجيش متطلبات بدنية معينة يتحقق منها باختبارات دخول مصممه أساسا للتأكد من قدرة الفرد على تحمل التدريب الأساسى الذى يعده كرجل فى القوات المسلحة. والعلاقة بين العنف والرجولة أمر سائد على مستوى البناء الرسمى وغير الرسمى للقوات المسلحة. ويعنى هذا أن الجيش لا يمثل فقط هوية دور الجنس التقليدى للرجل فحسب بل هو وسيلة للتنشئة لهذه الهوية ويتحقق من خلال الانعزال النسبى عن المجتمع واكتساب السلوك التقليدى للرجال والإيمان بسيادة الجيش والحرب على ما عداهما. كما يتوقف نجاح الفرد على مدى مطابقته لمتطلبات الرجل العسكرى.

من هنا نرى أن دخول المرأة فى وظائف الذكور التقليدية حتى مع استثناء المعركة ما هو ألا تحد للتنشئة العسكرية الرجولية ويلزم على القوات المسلحة أن تطور نموذجا خاصا للأنثى المقاتلة. كيف يمكن أذن والحال هذه أن يحافظ الجيش على نموذج الرجل العسكرى حينما تشارك الأنثى فى هذا النموذج؟ (Arkins p.154).

ويرى على ميزرى أن الرجل مازال يشغل دور المقاتل فى مختلف الثقافات بما فيها أسرائيل التى لا تعتبر أستثناء للقاعدة .وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد أدت إلى دحض القول بضرورة الحاجة إلى أصبع الرجل للضغط على ذر طائرة (ب ٥) مثلا لالقاء قذيفة مدمرة، فإن الغالبية العظمى من أسهامات الحرب يقوم بها الرجال. ويقول ميزرى أن التكنولوجيا قد تكون قادرة على تغيير العديد من مظاهر الثقافة لكنها لم تستطع حتى الآن أن تغير دور المقاتل الذى ينسب إلى الرجل دائماً. ويتساءل هل يمكن تفسير ذلك بيولوجيا أم ثقافيا؟ وهل الرجال اكثر عنفا من

النساء لعوامل تتعلق بالحمل والولادة أم بالتنشئة الأجتماعية خاصة بعد أن اظهرت مختلف التجارب أن هناك اختلافا كبيرا بين جسارة وجسارة النساء (Mazrui P.71) .

وهناك اتجاهان، أحدهما معارض والأخر مؤيد لالتحاق المرأة بالقوات المسلحة. يرى الأول أن المرأة لا تصلح للتجنيد العسكرى والقيام بمهام قتالية فيه بل أنها قد تؤدى إلى اضعاف الجيش بسبب اختلاف السمات الفزيولوجية والاستعدادات المهنية بين الرجال والنساء بالإضافة إلى أنها قد تحطم شبكة العلاقات الاجتماعية بداخله مما يؤثر على كفاءته كتنظيم والتأثير على سمعته فى مواجهة العدو. ويرى الاتجاه الثانى أن المرأة تصلح لأداء أدوار ومهام قتالية وأنه لا يحق للقوات المسلحة أن تعامل المرأة كطفل يصنع الآخرون مقدراته (Binkins P.171) .

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع العسكرى لا يتبنى واحداً من هذين الاتجاهين فإن البحوث المتعلقة بالمرأة فيه قد تميزت بالخصائص التالية.

١ - توجه معظم هذه البحوث لخدمة سياسة معينة أكثر منها نحو جمع كم معرفى فى العلوم الاجتماعية. أى أنها لا تركز أساسا على الاختبار المباشر للنظريات الاجتماعية.

٢ - إن معظم القائمين على هذه البحوث يعملون أساسا لصالح القوات المسلحة سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين متعاقدين من العلماء الاجتماعيين. ويضع صانعوا السياسة العسكرية فى الحالتين قدرا كبيراً من الرقابة على هذه البحوث وكذلك على نوع المناهج والأسئلة المستخدمة. والعلماء الأجتماعيون من العاملين خارج القوات المسلحة قادرون عادة على رؤية مشاكل المرأة من زاوية أوسع (سواء فى الإطار النظرى أو متضمنات السياسة) ولا يعنى هذا بالطبع أن العلماء الأجتماعيين الذين يعملون لصالح القوات المسلحة لا يساهمون فى الكم المعرفى فى هذا الميدان ولكن لا تتوقع منهم أن يكون قادرين على التعبير عن مختلف وجهات النظر.

٣ - تركز معظم البحوث عادة على قياس اتجاهات الأفراد العسكريين والمدنيين نحو الأدوار المناسبة للمرأه، ولم تركز على ديناميات المواقف التى يختلط فيها الجنسان أو آثار المخصصات المتنوعة للمرأة على كفاءة الوحدة الا حديثاً فقط (Segal M.P.105) .

وتعتبر نانسى جولدمان N. Goldman من أوائل المتخصصين فى قضية المرأه ممن حاولوا وضع أطار سوسيولجى يفسر عملية انتفاع القوات المسلحة بالمرأة..

حاولت جولدمان أن تربط بين زيادة عدد النساء اللاتى يخدمن فى القوات المسلحة فى العالم ودرجة الصناعية وانتشار ايديولوجية المساواه بين الرجل المرأة وتفرغ النظام السياسى.

وافترضت أن الدول الديموقراطية ذات الأحزاب المتعددة أكثر انتفاعا بالمرأة فى القوات المسلحة من الدول ذات الحزب الوحد، واستنتجت جولدمان أن الدول متعددة الأحزاب تعطى تأكيداً أكثر على ايديولوجية المساواه وبالتالى مساهمة أكثر للمرأة فى القوات المسلحة وهى التى توصلت إلى تشكيل قواتها على الأساس التطوعى كانعكاس لممارساتها الديموقراطية الداخلية. ولم تجد جولدمان ارتباطا بين درجة الصناعية والانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة فى الدول النامية بصفه خاصة لانخفاض درجة الصناعية فى هذه البلاد (Goldman, 1975, P.1) وقد اعترض بلاك Blake على افتراضات جولد مان لأنه ليس هناك أساس فى نظره لتحديد ما هو ديموقراطى وما هو متعدد الأحزاب خاصة وأن التعدد الحزبى كما يراه فى بعض البلاد تعدد اسمى لا فعلى (Blake P.89) ولم تجب جولدمان على اعتراضات بلاك لأنها رأت أنه لم يحدد بالتفصيل ما هو نـوع القصور الـذى وقعت فيه فى عملية التصنيف هذه (Goldman, 1977, P.90).

هذا وقد تصورنا أن هناك علاقة بين قضية التحاق المرأة بالقوات المسلحة وحركة تحرير المرأة، بمعنى أن تكون الأخيرة قد ساهمت ساهمت فى زيادة أعداد المرأة بالقوات المسلحة خاصة وأن مؤيدى هذه القضايا يرون أن عدم مشاركة المرأة فى الأعمال القتالية يعتبر حائلا دون المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل كمواطن كامل المكانة (Segal, M, 1983, P.236). هذا وقد أثرت الحركة النسائية الأمريكية على كافة مؤسسات المجتمع بما فيها القوات المسلحة إلى درجة أن قوانين ولوائح وزارة الدفاع الأمريكية قد تأثرت بهذه التغيرات المجتمعية لكن الغريب فى الأمر هو ما اكتشفته جولد مان من أنه ليس هناك ارتباط بين التحاق النساء بالقوات المسلحة وتأثرهن بايديولوجية حركة تحرير المرأة بل كانت القضية بالنسبة اليهن قضية ذاتيه وكن غير مباليات بل ورافضات للحركة (Goldman, 1972, P.140) وفى دراسة أجريت عن اتجاهات الزوجات نحو الحركة النسائية فى عام ١٩٧٧ تبين أنه من يعلمن عن هذه الحركة كن أقل اهتماما بها، كما كانت معلومات زوجات الجنود من الرتب الصغرى عنها قليلة وكانت الزوجات العسكريات أقل احتواء فى هذه الحركة بصفة عامة (Hunter, 18).

وتشير هذه النتيجة الغريبة إلى انه ليس من الضرورى أن تكون استجابة المرأة لايديولوجيات الحركات النسائية استجابات واقعية ويحتمل أن تعبر فقط عن فكر

رائداتها، ولأغراض الدعاية فقط. وقد تكون استجابة الدولة ومؤسساتها كما حدث فى وزارة الدفاع الأمريكية لرغبة الدولة نفسها فى الاستفادة بإهداف الحركة التى تتسق اساسا مع سياستها (انظر ايضا Thomas 135).

وعلى الرغم من أن ظاهرة اعتماد القوات المسلحة فى العالم على النساء بدأت تأخذ صفة العمومية والانتشار سواء فى البلاد الصناعية أو غيرها فإنها ظاهرة مميزة فى المجتمع الأمريكى بصفة خاصة نتجت عن التغيرات فى الموقف الأجتماعى الداخلى وأعتراف القوات المسلحة بهذا التغير وإلى هذه المكانة المتدنية نسبيًا للمهنة العسكرية والاتجاهات المعارضة للقوات المسلحة بسبب مخاطر الحروب ومن هنا كان من المتوقع أن تجذب القوات المسلحة هذه الفئات الهامشية فى المجتمع كالريفين والسود والمرأة.

وقد توافق التغيرات الاجتماعية هذه التغيرات المرتبطة بطبيعة المهنة العسكرية والتنظيم العسكرى ذاته والتغيرات الديموجرافية التى تحدث على مستوى المجتمع ككل.

ويوحى اتجاه القوات المسلحة إلى الاعتماد على القوات التطوعية بدلًا من التجنيد الاجبارى عند العامة أنه ليست هناك حاجة إلى التعبئة لأن التعبئة تعنى ان الأمن القومى فى خطر وأنه يلزم على كل مواطن أن يساهم بنصيبه فى حماية البلاد ومن هنا تكون مشروعية نظام التجنيد.

وإذا تغيرت مهمة القوات المسلحة إلى الردع أو حفظ السلام فيعنى هذا أنه ليس هناك تهديد خارجى ومن ثم لا يمكن تبرير الحاجة إلى التجنيد لأن الدولة ستعتمد هنا على قوات صغيرة مهنيه ومكتفية ذاتيا أكثر من اعتمادها على قوة ثابتة كبيرة يمكن أستخدامها فى شن حرب هجومية.

وسوف تتشابه الخدمة العسكرية مع سوق العمل المدنى اذا اعتمدت القوات المسلحة على قوات تطوعية ويلزم عليها فى هذه الحالة إن تنافس هذا السوق للحصول على القوة البشرية التى تريدها مما يضطرها إلى التنازل عن الخصائص العسكرية التقليدية للخدمة بها وأن تركز على التدريب المهارى أكثر من تركيزها على الدوافع التضامنية والرمزية ولهذا يجب أن تضع فى اعتبارها أن الشباب الذى سيلتحق بالخدمة شباب صغير السن يفكر فى الجيش كوظيفة أكثر منه كقتال وحرب ملازمان لهذه الوظيفة[1] (Segal, M, 1983, P.259).

---

(١) هذا السبب بعينه هو الذى جعل هؤلاء الذين يصنعون القرار فى الولايات المتحدة يضعون رأى موسكس فى اعتبارهم عند النظر فى موضوع اعتماد قواتهم المسلحة على التطوع بدلا من التجنيد حيث فرق موسكس - من=

هذا وقد أدت التكنولوجيا العسكرية إلى تغيير أساسى فى مسألة الاعتماد على القوة العسكرية البشرية، ففى النصف الأول من القرن العشرين بدأت الدول فى الاعتماد على نظام التعبئة الذى يحافظ على نواة صغيرة نسبيا من العسكريين فى وقت السلم تتوسع فى وقت الحرب بقوة تسحب من القطاع المدنى ويحول إلى قوة مقاتلة بحكم تدريبها السابق لكن التغيرات التكنولوجية فى منتصف القرن العشرين حرمت الأمم المتحاربة من الوقت المتسع والمسافة فى ميدان المعركة مما كان يسمح لها بتعبئة قواتها وخاصة مع انتشار السلاح النووى. هذا ولم يعد الخطر مركزا على القوات المسلحة نفسها بل عم الخطر حتى على السكان المدنيين المتواجدين على مسافة بعيدة من ميدان المعركة. أى أن التكنولوجيا العسكرية جعلت العسكريين والمدنيين فى منطقة الخطر سواء بسواء (Blumeron P.20).

وإذا كان المقاتلون يعتمدون فى الماضى على البندقية والسونكى فإن الحرب اليوم تعتمد على الالكترونيات والأسلحة المعقده والأكثر تطورا. ويعنى ذلك أنه إذا كان أستثناء المراة من القوات المسلحة مبررا بمخاطر معركة المشاة فإن هذا التبرير - كما يرى مؤيدوا المراة - لا يكون مقبولا اليوم مع وجود أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين تقوم بوظائف النقل والمواصلات والإمداد والعديد من الوظائف والتخصصات الإدراية والفنية. وتملأ النساء معظم هذه الوظائف الآن فى القطاع المدنى فلماذا لا يقمن بها فى القوات المسلحة؟

أما فيما يتعلق بالتغيرات الديموجرافية فلاشك أن التخطيط لتنظيم الأسرة وتأخير سن الزواج، والدعوة إلى الأسرة الصغيرة العدد قد يؤثر بشدة على المجتمع المهدد بالحرب وخاصة إذا كان يعتمد على التجنيد الاجبارى، حيث يؤدى تأخير سن الزواج إلى انخفاض معدلات الخصوبة مما يؤثر بدوره على المعدلات المستقبلية للمواليد وعلى القوة البشرية التى تحتاجها القوات المسلحة وهذا هو ما حدث فى الولايات المتحدة نفسها إذ أدى اتجاه الأمريكين إلى الأسرة الصغيرة فى الستينات إلى انخفاض أعداد الذكور الصالحين للخدمة بين عمر ١٧ و ٢١ ويقدر له أن يكون فى عام ١٩٩٠ أدنى بنسبة ١٧٪ عما كان عليه الحال فى ١٩٧٨.

ووجه صانعو القرار بعدة إختيارات: أما تخفيض حجم القوة البشرية العسكرية بسبب النقص فى عدد الأفراد الصالحين للخدمة أو عدم التشدد فى

= الناحية السوسيولوجية - بين التنظيم العسكرى القائم على التجنيد الاجبارى (الذى يمثل وجهة نظر مؤسسة تسودها القيم الاجتماعية) وبين التنظيم العسكرى القائم على التطوع (الذى يمثل تنظيما يقوم طابعه المؤسسى على الدافع الفردى المرتبط بالشكل المهنى).

المقاييس الموضوعة لقبول الأفراد فى القوات المسلحة أو قبول أعداد كبيرة من كبار السن بدلا من الشباب الصغير. وكانت القوات المسلحة الأمريكية على وشك اللجوء إلى هذا الحل الأخير فى ١٩٨١ لكنها تغاضت عنه وقررت بدلا من ذلك الاحتفاظ بأفراد الخدمة الموجودين فيها فعلا ولم يكن أمامها إلا الاختيار الأخير وهو أن تلجأ إلى مصادر جديدة من القوة البشرية ومنها المرأة بالطبع. (Segal, M., 1983 P.241).

وقد تكون هذه بعضا من الأسباب التى تدفع القوات المسلحة للانتفاع بالمرأة. اما هل يؤدى إستخدام المرأة إلى تخفيض الإنفاق العسكرى فإن هذا يستلزم تفصيلا اكثر.

يرى الباحثون أن الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة قد يؤدى إلى انخفاض فى تكاليف الإسكان والانتقال والتكاليف الطبية لقلة من يعتمدون عليها. كما أنه من المتوقع أيضا أن تقل مشاكل الانضباط عند النساء لأنهن أكثر احتراما للسلطة من الرجل. والواقع أن المشكلة ليست مشكلة إنضباط أو انخفاض فى تكاليف الإسكان والانتقال **فهناك ابعاد** اكثر من هذا تتمثل فى الآتى:

١ - أن التحاق المرأة فى القوات المسلحة سوف يترتب عليه إحداث تغيير فى بعض السياسات المتعلقة بخصوصية المرأة (مثال ذلك أن تقدير المخططين العسكريين الأمريكيين لتعديل كل المركبات البحرية الأمريكية لتفى بالحاجات النسائية يكلف وزارة الدفاع حوالى ٩٦ مليون دولار فى حالة ما إذا كانت المرأة تكون ٤٪ من الطاقم البحرى و ١٣٢ مليون دولار، إذا كونت ٢٠٪ من هذا الطاقم. ولو حدثت تغيرات فى حاملات الطائرات لقوة خمسها من النساء فإن هذا سيتكلف وحده ٤٠٠ الف دولار.

٢ - يؤدى إلتحاق المرأة بالقوات المسلحة إلى ضرورة إعادة تصميم الملابس والمعدات العسكرية التى كانت مصممة أساسا على مستوى الأبعاد الأنثروبولوجية العادية للذكر فى الوزن والطول.

٣ - لابد أن يوضع فى الاعتبار أيضا هذه التكاليف التى سوف تترتب على إعادة التصميم المستقبلى للدبابات والطائرات والأسلحة الأخرى حتى توافق التكوين البدنى للمرأة.

٤ - إن احتمالات ترك المرأة للخدمة أكبر من مثيلها عند الرجل لأسباب الحمل والولادة وعلى القوات المسلحة أن تدرب امرأتين مقابل كل رجل يحل محلهما.

٥ - أن التسهيلات الخاصة بالاحتفاظ بالمرأة رغم ظروف الحمل والولادة تكلف القوات المسلحة الكثير.

وتوضح التجربة الأمريكية أن المرأة الحامل التى تصنف على أنها مريضة وتمنح أجازة من ٤ إلى ٦ أسابيع على فترتين تسبب خسارة قدرها ١٠٥ يوما. وتبين من دراسة أجريت على الوحدات الأمريكية أن ٨٪ من نساء الجيش يصبحن حوامل كل سنة مما يترتب عليه خسارة تصل فى فترة سنة إلى ٢٠٠ الف يوم عمل وتصل هذه النسبة فى البحرية إلى ٤٥ الف يوم عمل. وصحيح أنه من الصعب قياس هذه التكاليف لكنها تسبب خسارة فى الإنتاج الكلى للوحدة بصفة عامة. ولو فرض أنه خصص للمرأة الحامل أعمالا مكتبية فإن هذا قد يؤثر على الاستعداد للعمل وعلى بعد المرأة عن وظيفتها الأصلية وقد كانت القوات المسلحة الأمريكية فى الماضى ترفت المرأة الحامل لكنه من الصعب عليها اليوم أن تقوم بذلك مع ازدياد المسئولية فيها.

٦ - تزيد نسبة غياب المرأة عن الرجل لأسباب تتعلق بالمرض وهذا يعنى زيادة فى التكاليف أيضا.

٧ - ستكلف المرأة ذات الأطفال القوات المسلحة اعباء كثيرة لأنها تحتاج إلى عدد محدود من الساعات كما لا يمكن إشراكها فى مناورات الميدان، وهكذا، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن زواج المرأة العسكرية من رجل عسكرى يسهل من مهمة القوات المسلحة فإن الحقيقة انه قيد عليها وعلى الاستعداد القتالى الذى يتطلب مراعاة ظروفها حينما يتطلب الأمر تكليف أحدهما بمهام مختلفة عن الآخر (Benkins P.53).

أما لماذا تفكر المرأة فى الالتحاق بالقوات المسلحة، فهناك فى الواقع اختلافات بين الرجال والنساء فى أسباب التحاقهم بالقوات المسلحة. وقد يكون الدافع الأساسى عند الرجال الرغبة والحاجة الشديدة للهرب من تعقيدات ومشاكل الحياة المدنية إلى بيئة أبسط وأكثر انضباطا كالجيش، هذا بالطبع إلى جانب عوامل البطالة وارتكاب البعض منهم جرائم وانحرافات مدنية أو بسبب الصراع والتفكك العائلى وعدم الرضا عن الذات. ويعلم الرجال تماما أن الجيش ما هو إلا موقع يجبر الناس فيه على أن يكونوا سواسية وبقدر محدود من الحرية فى مقابل حمايتهم من الضغوط الفردية والتأثيرات الخارجية أيضا (Gattlieb P.160).

ويختلف الأمر عند النساء لكننا نلاحظ من خلال الأسئلة التى يضربها الباحثون عن أسباب إلتحاقهن بالقوات المسلحة أن النساء يبحثن عن دور للدفاع عن البلاد أو الاشتراك فى المعركة. ومن هذه الأمثلة ما يأتى :

١ - امرأة عمرها تسع وعشرون سنة تحمل درجة البكالوريوس فى علم النفس وتعمل كمساعد قسيس فى الجيش تقول عن سبب اختيارها «اننى أحمل بكالوريوس فى علم النفس وبعد أن دخلت المسيحية وجدت صعوبة فى التوافق بين معتقدى المسيحى ودراساتى فى علم النفس ولهذا اخترت الجيش لأعمل فيه.

٢ - امرأة ثانية عمرها خمس وعشرون سنة تعمل كمتخصصة فى إدارة الأعمال تقول: «اننى أريد أن أعمل مع الناس ولهذا فكرت فى الجيش. لقد كنت أفكر فى مزايا الالتحاق بالجيش رغم معرفتى بقيوده، ففى القوات المسلحة يمكن أن تقابل أنواعا مختلفة من الناس من مختلف الولايات فى موقع واحد ويمكنك أن تتعلم خبرة وأن تكسب نقودا ولهذا رجحت كفة المزايا.

٣ - امرأة ثالثة عمرها واحد وعشرون عاما تعمل فى الشرطة العسكرية تقول: «لم أود أن أكمل تعليمى الجامعى ولم أكن أريد أن أكون كاتبة على الآلة الكاتبة أو موظفة أو بائعة، لم أكن أعرف ما هو نوع العمل الذى سيعطيه لى الجيش. لقد أردت فقط أن أكون شيئا مختلفا».

٤ - تقول امرأة رابعة: «لقد فكرت فى السفر وهو أمر يحتاج إلى نقود. إنى احتاج إلى شقة وإلى عمل. لقد شعرت بأنى لست فى مأمن وأريد أن أبتعد عن المنزل ولهذا وجدت فى الجيش فرصة الهرب، ولا يرى بعض الباحثين أن الهرب من الأسرة ظاهرة عامة تدفع الفتيات للالتحاق بالقوات المسلحة».

٥ - تقول امرة خامسة: «إن زوجى رجل عسكرى ولنا طفل وأنا ابنة ضابط صف فى القوات الجوية. ولقد كان عقلى عسكريا وكان الجيش هو الشىء الوحيد الذى أعرفه (Gattlieb P.162).

كما التحقت بعض الفتيات بالقوات المسلحة الأمريكية لكسر رتابة الحياة وقيودها أو لأنهن لم يستطعن مساعدة أطفالهن ورأت البعض منهن أن فترة من ثلاث إلى ست سنوات خدمة تكفى لكى يستكملن تعليمهن الجامعى.

ومن الغريب أن نجد أن بعضا منهن قد إلتحقن بالجيش لإغاظة أصدقائهن الذكور فقط. لكن هناك أسبابا أكثر غرابة من ذلك مثالها أن هناك شائعات فى مشاة البحرية الأمريكية تقول أن النساء يلتحقن بها أما لأنهن بغايا أو سحاقيات.

ويقول أديستون Addeston المحامى بمركز بحوث المسرحين بأن نسبة هذه الحالات قد انخفضت وأن اللاتى قد أبعدن من الخدمة لأسباب جنسية فى ١٩٧٨ حصلن على تسريح مشرف لكن وزارة الدفاع الأمريكية تقول أن ١٧٪ من نساء

مشاة البحرية قد سرحن فى خلال ثلاث سنوات لأسباب جنسية ولم تحصل معظمهن على مثل هذا التسريح المشرف (Marshall P.53).

وبالرغم من دوافع الالتحاق التى أشرنا إليها هذه فهناك من النساء من لا يعتبرن القوات المسلحة كمجال يحققن فيه طموحاتهن ولا يرين أن ترقيهن إلى مراكز إشرافية شيئا هاما بالنسبة إليهن، فهن يقدرن بدقة أن فرصتهن المهنية محدودة، ولهذا نرى أن كثيرات منهن لا يرغبن فى البقاء فى القوات المسلحة بعد إنتهاء عقدهن الأول. وتتلخص معظم اسباب عدم الرغبة فى البقاء إلى عدم مساواتهن مع الرجال وسوء معاملتهن واستخدام ألفاظ غير لائقة معهن. ومنعهن من الأدوار القتالية (Hunter P.75).

أما عن الإغراءات التى تقدمها القوات المسلحة للمراة: فيرى دافيد سيجال أن العوامل المؤثرة على تعريفات الدور على أساس الجنس فى المجتمع الأمريكى وتحول القوات المسلحة من نظام التجنيد إلى التطوع تؤثر بدرجة كبيرة على الدور الذى يمكن أن تلعبه المراة فى القوات المسلحة فالخدمة العسكرية تمثل قناة حراكية محتملة لكل النساء والسود فى المجتمع الأمريكى. كما ترى المراة البيضاء بصفة خاصة أن الجيش يمكن أن يعطيها الفرصة فى التقدم إلى أوضاع اكثر مسئولية وأكثر إيجابية. ويؤكد سيجال أن الجيش حينما يكون قناة حراكية لقطاع كبير من السكان ممن لا يجدون مزايا فى المجتمع يكون قد ساهم فى حل مرض اجتماعى كبير (Segal D., P.129) وهناك بصفة عامة إغراءات يمكن أن تقدمها القوات المسلحة للمراة حتى تجذبها إلى القوات المسلحة يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١ - **الفرص الاقتصادية**: يرى الباحثون الأمريكيون أن هناك اربعمائة ألف امراة أمريكية تلتحق بالقوات المسلحة سعيا وراء الفرص الاقتصادية الغير متوافرة فى المجتمع المدنى وما يرتبط بذلك من فرص تعليم وتدريب.

٢ - **الدخـل**: إذا لم يكن الدخل فى القوات المسلحة مقاربا للأجر المدنى فهو على الأقل عامل جاذب لمن يرغب فى الالتحاق بها.

٣ - **فوائد التقاعد**: يستطيع المتقاعد العادى أن يتوقع مرتبا شاملا أكبر من هذا الذى كان يحصل عليه قبل تقاعده ومن هنا فإنه يختار السياق المهنى الذى يمده بغطاء مالى اكثر من ذلك الذى قد يتحصل عليه فى القطاع المدنى.

٤ - **الخدمات الطبية**: يتحصل العسكريون وعائلاتهم على رعاية طبية. وإذا لم تتوافر مثل هذه الرعاية فى نفس المواقع العسكرية فيمكنهم الاستفادة بها فى المواقع المدنية. كما يسمح للمسرحين بهذه المزايا وفق قواعد معينة.

٥ - **الفرص الاجتماعية**: تمد القوات المسلحة بفرص واسعة فى تشكيل علاقات اجتماعية وتعرف على عالم أكبر وقواعد انضباط ضرورية للنجاح، حيث يتمثل العسكريون قيما جديدة ويتعلمون كيف يتمثلون للقواعد التى تطبق على الجميع ويساعد الجيش أفراده من ذوى الرتب المختلفة على تحقيق مكانة اجتماعية قد لا تتوافر لهم فى الحياة المدنية.

٦ - **فوائد أخرى**: هناك أيضا فوائد أخرى يستفيد منها العسكريون مثل الضمان الاجتماعى وتعويضات عن البطالة والإجازات وغيرها* (BENKINS P. 31).

السؤال التالى ما هو مدى انطباق مقاييس الانتقاء والتجنيد العسكرية على المرأة؟

يهتم النسق العسكرى فى الواقع بعملية الإنتقاء العلمى للأفراد الذين يحتاج إليهم من ذوى الاستعدادات العامة والخاصة التى تتطلبها الأعمال العسكرية المختلفة (خضر ص ١٨٣). ويتوقف الإنجاز الفردى على مجموعة من العوامل مثل القدرات العقلية ومستوى التعليم والأهلية للعمل والحالة البدنية والخبرة والدوافع والتكيف للتغير والقدرة على التكامل الجيد مع الزملاء وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض. وتختلف أهميتها النسبية تبعا لنوع العمل ودرجة الخبرة فى وظيفة معينة بالذات. وتضع القوات المسلحة قوائم وظيفية توصف فيها الأعمال المختلفة ومستويات الإنجاز المطلوبة إلى أدنى مستوى ممكن.

وتعتبر الخبرة وإنجاز العمل مقياسا هاما عند انتقاء الأفراد المناسبين لعمل معين كالإشراف المهنى، لكن الخبرة لا تصلح كمقياس عند انتقاء المجندين الجدد ولهذا يعتمد الانتقاء فى الحالة الأخيرة على التحصيل العلمى ودرجات الأختبار المقنن إلى جانب الخصائص البدنية، ويختلف المستوى المطلوب من سلاح إلى آخر بالطبع فى ضوء العوامل التالية:

(أ) الاختلافات فى المستوى التعليمى والأهلية للعمل:

يوضع مستوى التعليم ونتائج الاختبارات المقننة كمقاييس لانتقاء الأفراد العسكريين. ولهذا تعول القوات المسلحة كثيرا على استكمال شهادة الثانوية العامة

---

* يرى الباحثون ان المزايا العديدة التى يستفيد بها العسكريون يجب أن تقاس فى ضوء الأعباء الملقاة عليهم والمخاطر والحرمانات التى يتعرضون لها والتى تعتبر أمرا مميزا للحياة العسكرية.

ويمكن القول بصفة عامة أن مثل هذه الفوائد تشكل نوعا من الجاذبية لإقناع الناس بالالتحاق بالقوات المسلحة.

ليس فقط لعلاقتها القوية بالإنجاز العقلى ولكن لأن البحوث أظهرت أن هناك علاقة مستمرة بين مستوى التعليم ومشيرات المشاكل الانضباطية والقدرة على التكيف العاطفى لمتطلبات البيئة العسكرية.

وتحاول القوات المسلحة عادة وبقدر ما تستطيع اجتذاب الكثير من الشباب للانضمام إليها. ونظرا لقلة المعروض فإنها تضطر لاستثناء شرط استكمال الثانوية العامة وتقبل الراسبين فيها ولكنها تحاول تعويض ذلك بشرط ضرورة تناسب المجند الجديد مع أعلى مستوى للخريج فى بعض الاختبارات ومن ثم لا نتوقع من القوات المسلحة بالنسبة للمرأة إلا أن تطلب شروطا غير متشددة لابد من توافرها فى المرأة أهمها استكمال الثانوية العامة وخاصة إذا كانت هناك فرصة كبيرة للاختيار من بين النساء المتقدمات.

(ب) اختبارات الالتحاق:

تستخدم الأسلحة المختلفة اختبارات عقلية تتناسب مع مستوى التعليم للتنبؤ بمدى توافر مبادئ القدرة على التدريب وانجاز العمل. كما توجد هناك اختبارات أخرى تطبق على كل المتقدمين للتطوع فى القوات المسلحة بحيث يلزم على الحاصل على الثانوية العامة أو غيره أن يتحصل على درجات معينة فيها.

ولا نتوقع أن يختلف الأمر بالنسبة للمرأة حيث يجب أن يتناسب الأختبار مع مستوى مؤهلاتهن التعليمية إلا أنه لابد من أن تكون النسبة المطلوبة من المرأة فى هذه الاختبارات عالية أو متعادلة مع مؤهلاتهن التعليمية.

(جـ) تعيين المهام:

يتكون اختبار تعيين المهام من عناصر متعددة مثل المعرفة بالكلمات وإدراك المسافة والمعلومات العامة والعمليات الحسابية والأنتباه ومعرفة الرياضيات والالكترونيات والعلوم العامة وميكنة السيارات ويصنع الاختبار مستوى معين للنجاح. وقد بينت بحوث الانتقاء أن هناك بعضا من الاختلافات الملحوظة بين الرجال والنساء فى ثلاثة ميادين هى الألكترونيات والميكنة العامة وميكنة السيارات حيث يتحصل الذكور دائما على نسبة أعلى. لكنه يجب الاعتراف بأن نتائج هذه الأختبارات تخضع لبعض التحفظ ومن ثم فإنها قد لا تقيد دخول المرأة فى مجال الأعمال غير التقليدية لأن هناك عوامل أخرى غير عوامل الأهلية يجب أن توضع فى الاعتبار عند التنبؤ بالكفاءة العسكرية أو تقييمها.

(د) الاختلافات الفزيولوجية:

على الرغم من أن القوة البدنية والقدرة على التحمل من الأمور المطلوبة حتى يتم الانجاز الناجح للعديد من الأعمال العسكرية فإنه من الصعب الجزم بأن الاختبارات التى تقيس القدرات الفيزيقية عالية التقنين. ويرى المتخصصون أن خبرة عشرات السنين تبين أن الأفراد القادرين على مقابلة الحد الأدنى من المستويات الطبية قادرون أيضا على تحقيق المستوى المطلوب للكفاءة البدنية خلال فترة التدريب الأساسى وتشمل القوة البدنية مزيجا من العوامل كالقوة والتحمل والمرونة والتوازن والسرعة والرشاقة. كما تشمل اختبارات الفحص الطبى فحصا اكلينكيا عاما للجسم وبحوثا معملية ومقاييسا للطول وضغط الدم والتاريخ المرضى.. إلخ.

هذا وتبين التجربة الأمريكية أن القدرة البدنية للمرأة أقل من الرجل ولهذا فإن المخصصات المحددة للمرأة تحتاج إلى قدرة بدنية محدودة. ويوضح التقرير الأمريكى فى هذا الشأن الآتى:

١ - قررت اثنتا وستون امرأة من سبعة وتسعين خصصن لواجبات مثل صيانة الطائرات انه ليس لديهن القوة الكافية لإنجاز واجباتهن مثل رفع إطارات الطائرات والفرامل والبطاريات ومقاعد الطيارين وإغلاق الأبواب ومختلف الأعمال التى تتطلب الرفع الثقيل.

٢ - لا تستطيع المرأة فى سلاح مشاة البحرية التى دربت على تسلق أعمدة التليفون أن ترفع المعدات الضرورية التى تزيد عن خمسين رطلا.

٣ - خصصت للنساء اللاتى يعملن فى خمس مهن فى سلاح مخازن الذخيرة واجبات كتابية لعدم قدرتهن على أداء العمل وخاصة أن صندوق الذخيرة يزن ثمانية وخمسين رطلا.

٤ - واجهت المرأة صعوبات فى انجاز بعض الأعمال التى كانت تتطلب قدرة بدنية كسائقات عربات إسعاف وفى حمل وإخلاء المرضى وتغيير فرامل السيارات والآت القيادة.

٥ - رأى المشرفون على النساء اللآتى يعملن فى ميادين ملاحة القوارب والأعمال المرتبطة بها بأنهن كن غير قادرات على أداء العمل الذى يتطلب رفع أكياس رمل تزيد عن مائة رطل.

هذا وقد لعبت القوات الجوية الأمريكية دورا رائدا فى وضع مقاييس خاصة بالقدرة البدنية للوقوف على قدرة المتقدم على رفع اعداد معينة من الأرطال ونجحت فى وضع الحد الأدنى المتطلب لكل وظيفة. وبينت الدراسات التى أجرتها فى هذا المجال أن خمسا وعشرين فى المائة من نساء القوات الجوية كن قادرات على حمل وزن قدرة سبعون رطلا بطول ستة أقدام فى حين أن المستوى العادى للرفع هو أربعون رطلا ولم يقتصر الأمر على السلاح الجوى الأمريكى فقط، بل أن هناك بحوثا أخرى مستقلة أجرتها باقى الأسلحة لربط القدرات البدنية للرجال والنساء بطبيعة العمل.

هذا وقد انتهت البحوث التى أجرتها الوست بوينت West Point إلى أن هناك اختلافات بين الرجال والنساء فى التكوين الجسمانى والأنثروبولوجى كالحجم ومجموعة العظام وتوزيع السمنة والأطراف والسرعة وحجم القلب وقدر الأكسوجين والقدر المستنشق من الهواء ونسبة الهيموجلوبين فى الجسم والحرارة. وتعطى كل هذه الأختلافات مزايا فى التحمل البدنى للرجال عن النساء (Benkins P.73).

ولكن هل المعوقات التى تحول دون انتفاع القوات المسلحة بالمراة معوقات حقيقية ؟.

١ - المعوقات الراجعة للخصائص الفزيولوجية للمراة:

يرى البعض أن جسم المراة وخاصة فى الجزء الأعلى منه اضعف من الرجل وهذا من شأنه أن يعوق اداءها لواجباتها العسكرية. ويرد على هذا القول من زاوية أخرى بأنه إذا كان هناك عمل معين يحتاج إلى قدر خاص من القوة الفيزيقية فيجب أن يكون هذا القدر هو محك الاختيار لهذا العمل بدلا من أن نتصور ان كل النساء غير قادرات على إنجاز الأعمال بسبب افتقادهن للقوة الفيزيقية اى أن يكون المستوى المطلوب لأداء العمل هو الأساس وليس الجنس لانه لا يمكن أن نتصور أن كل الرجال قادرون على إنجاز عمل يتطلب مستوى عال من قوة الجسم العليا أى انه لا يجب أن نخلط الاختلافات فى القوة الفيزيقية بين الرجال والنساء فى موقف نتصور فيه أن كل الرجال اقوياء وكل النساء ضعيفات.

هذا وقد بنيت بحوث كووال Kowal ودنييس Dennis عن جرحى التدريب الأساسى أن نسبة الجرحى من النساء أعلى من الرجال لافتقادهن إلى اللياقة والأستعداد السابق، لكن ذلك يمكن علاجه بوضع برامج سابقة للتدريب الأساسى لتحسين استعدادتهن.

وقد تضييق الفروق فى القدرات البدانية طالما أن مشاركة المرأة فى الرياضة تتزايد باستمرار خاصة وأن التغيرات التى حدثت فى السبعينات فى مجال الرياضة قد اتاحت الفرصة للأطفال بنين وبنات لدخول أنشطة رياضية كانت حكرا على الرجال كالملاكمة والمصارعة ورفع الأثقال كما تحسنت إنجازات المرأة فى الدورات الرياضية الأوليمبية مما يعنى احتمالات ضيق الفروق فى القدرات البدنية بينها وبين الرجال.

ويرى الباحثون بأنه يمكن أن يعاد تصميم الأعمال باستخدام تكنولوجيا جديدة تسمح للمرأة بأن تعمل فى أعمال تناسبها قياسا على ما حدث فى التطورات الخاصة بتكنولوجيا المصانع التى سمحت للمرأة بأن تعمل فى أعمال كان الرجال يؤدونها من قبل وكان ذلك بحكم الضرورة وعدم توافر الرجال فى ظروف الحرب العالمية الثانية فأدخلت آلات الرفع لتعويض الافتقاد إلى القوة الفيزيقية. وقد لا يكون ذلك ممكنا فى الأعمال القتالية لكن بعض التقدم يمكن أن يتحقق. كما يرون أيضا أن كل الأعمال المغلقة حاليا على المرأة فى بعض جيوش العالم لا تعتمد على القوة الفيزيقية ولهذا فإن منعها من الخدمة على السفن البحرية والطيران لا يبرر بالاختلافات فى القوة الفيزيقية بين الرجال والنساء لأن هذه الأعمال تتطلب مهارات فنية وليس قوة فيزيقية.

وقد لا يشكل الحمل عائقا خطيرا يمنع إسناد أدوار قتالية للمرأة لأن هناك قدرا من الاختلافات الفردية بينهن فى أدائهن لأعمالهن وهن حوامل كما تستطيع الكثيرات من النساء تأدية أعمالهن بنشاط جاد فى الشهور الأولى من الحمل وهناك قلة منهن من لا يستطعن أداء أعمالهن فى الشهور الأخيرة من الحمل حرصا على أطفالهن. كما يمكن وضع خطة طوارئ لاعادة مهام النساء الحوامل حتى لا يتدخل حملهن مع أعمالهن.

ويرد بعض الباحثين على القول بأن العمل الثقيل خطير الأثر على الأم والطفل بأن هذا الأمر يعود إلى الاتجاهات الثقافية أكثر منه إلى نواح بيولوجية ويقولون أن التقارير الطبية لاتثبت أن العمل يسبب مشاكل فى الحمل وفى ميلاد الطفل ويرون أن العلاقة بين العمل الثقيل قبل الحمل وميلاد الطفل علاقة غير مباشرة وقد يعود ذلك إلى فقر المرأة وسوء تغذيتها. ويمكن أن تساعد التمرينات الرياضية المرأة والطفل معاً فى التغلب على مشاكل الحمل ويستدلون بالمجتمعات البدائية التى ترى أن العمل وليس الراحة هو الذى يعد المرأة لميلاد الطفل.

أما الطمث فإن الباحثين يرون أن مدى تأثر العمل بالطمث عند المرأة مسألة

معروفة بدرجة كبيرة كما أن هناك مغالات كبيرة فى تصور هذه العلاقة خاصة وأن الدراسات التى أجريت فى عام ١٩٧٤ تشير إلى أن امرأة واحدة فقط من كل أثنتى عشر أمرأة ترى أن الطمث يؤثر على عملها وأن قوة العمل تفقد عشر يوم فى السنة فى المتوسط بسبب طمث المرأة.

وترى مادى سيجال أن الطمث لا يغير سلوك المرأة كثيرا وتستند فى رأيها إلى خبرة النساء فى الوست بوينت فتقول أن المرأة لا تأتى طمثها كلية تحت ظروف الضغط والتدريب البدنى الشديد كما أن كثيرا من النساء يدعين عدم قدرتهن على العمل بسبب الطمث حتى يعفين من أداء الأعمال التى لا تعجبهن مستغلات جهل معظم الرجال بحقائق الطمث ولا تنكر مادى سيجال أن هناك امرأة لا تتأثر بالطمث لكنها تقول أن هناك تغيرات كثيرة فى ردود فعل المرأة للطمث تتأثر معظمها بالتعريفات الاجتماعية الموجودة فى ذهن المرأة.

وتلفت سيجال النظر إلى أن هناك بعض الرجال الذين يتعرضون لتغيرات فسيولوجية ونفسية دورية لكن المعلومات المتاحة حول ذلك قليلة لأنه ليس للرجال أعراض فسيولوجية ظاهرة كالطمث.

وعلى الرغم من ذلك فإنه لابد من أن نسلم من أن المشكلة الحقيقية هى كيفية التصرف فى الطمث فى مواقف القتال فالمرأة ستعانى بلا شك من مشاكل عدم الراحة والنظافة وعدم الخصوصية على الرغم من أن هناك كثيرا من النساء العسكريات قد نجحن فى التغلب عليها كالممرضات ذوات التاريخ العسكرى الطويل فى الحرب كن قادرات تحت الظروف الشديدة على التعامل مع مشاكلهن الخاصة دون أن يطرحن قضية تدخل الطمث فى انجازهن لواجباتهن.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هناك ارتباطا بين الطمث والإنجاز الاجتماعى للمرأة إذ يمكن أن يؤدى انخفاض هورمون الاستروجين فى نهاية الدورة إلى التوتر والقلق.

ويلاحظ الباحثون أن النساء يرتكبن معظم جرائمهن وكافة مظاهر سلوكهن غير الاجتماعى فى هذه الفترة.. ويمكن القول بصفة عامة أن قضية علاقة الطمث بانجاز المرأة فى القوات المسلحة تحتاج إلى بحوث تفصيلية لأنها لم تحسم بعد.

أما مشكلة العناية بالطفل فليست فى نظر بعض الباحثين مشكلة تخص النساء دون الرجال بحيث يمنعن من المهام القتالية ويرون أنه يمكن تبنى سياسات خاصة فى هذا المجال كعدم اسناد مهام قتالية لمن يطلب منهم مهمة تستلزم الغياب الطويل والمتوالى عن الأسرة، كما يجب أن يطلب من الأسرة نفسها أن تخطط لمثل هذه

الأمور مسبقاً. لكن طرح الموضوع بهذه الصورة يعنى فى نظر هؤلاء الباحثين احتياج الأطفال لأمهاتهم أكثر من اباءهم وهذا ليس صحيحاً من وجهة نظرهم ويستدلون فى ذلك بزيادة عدد الآباء العزاب داخل وخارج القوات المسلحة. ويرون ايضاً أن المرأة العسكرية تجند دائماً من سن ١٨ - ٢١ سنة وهى مرحلة يندر أن تكون فيها أما (Segal M, P.274).

٢ - المعوقات الراجعة للخصائص السيكلوجية للمرأة:

يرفض بعض الباحثين الأدعاء القائل بأن الاختلافات السيكلوجية بين الرجال والنساء تعود إلى الاعتبارات الثقافية والبيولوجية ويناقشون القضية من زاوية اخرى فيرون أن البحوث تثبت أن هناك خصائص مختلفة للرجل عن المرأة وأن هناك تناقضا فى شخصية كل منهما. وتبين هذه البحوث أنه حينما قدم أختبار الرجولة والأنوثة واختبار رورشاخ إلى عينة من الذكور والإناث كل الإناث يملن فى مقياس ارتباط الكلمات إلى اختيار الكلمات المرتبطة بالزى والزينة واللون والسعادة واللطف والتوجيه الاجتماعى وذلك على عكس الذكور الذين اختاروا الكلمات المرتبطة بالنشاط والمغامرة والعلم والآلات والمشروعات التجارية والسياسية وإدارة الأعمال والصفات الأساسية للرجولة كالجسارة والمغامرة والميل المباشر للتحرك إلى أعلى.

من هنا نجد أن السبب المباشر فى مقاومة أداء المرأة لمهام قتالية يكمن فى أن عناصر شخصية المرأة لا تتسق مع طبيعة المعركة وما فيها من سقوط للقتلى والجرحى بالاضافة إلى الضغوط البدنية واضطرار المقاتل إلى أن يحمل طعامه وراء ظهره وتعرضه لحالات الإسهال وفقد الماء وارتفاع الحرارة وعدم النوم أى أن مسرح المعركة لا يظهر إلا أعلى درجات الفوضى والاضطراب، مما يعنى أن النساء أقل قدرة من الرجال على الإنجاز تحت ظروف الضغط.

ويرد مؤيدوا المرأة على ذلك قائلين بأن نتائج الدراسات التى أجريت على الممرضات الأمريكيات فى الحرب العالمية الثانية بينت أنه كان لديهن قدرة احتمال عاطفية وبدنية وهن يؤدين أعمالهن تحت ظروف المعركة. كما يستدلون أيضا بأن نساء البوليس الأمريكى كن قادرات على التكيف للظروف شديدة الضغط. ويرون أخيرا بأنه ليس هنك داع، لأن نفترض أن المرأة غير قادرة على الاستقرار السيكلوجى فى ظروف المعركة طالما أنه لم يظهر ذلك فعلا، وأنه إذا وجدنا اختلافات بين الرجل العادى والمرأة العادية فى ظروف الضغط فيجب أن تجعل من قدرة كل

منهما أساسا لاختياره أو رفضه لعمل ما وهذا يتطلب بالطبع تطوير مقياس مقنن لهذا الغرض.

أما عن الخصائص الواضحة فى النموذج النمطى لشخصية المرأة والتى لا تصلح للمعركة كالرعاية والخضوع والسلبية وعدم العدوانية فهذه المواصفات من وجهة نظر مؤيدى المرأة لا يقبلها النساء فى أيامنا هذه ويرون أن هناك رجالا اكثر خضوعاً وسلبية واقل ميلا للعدوانية من النساء ولهذا لا تصلح هذه المواصفات كتبرير لاستثناء النساء من أعمال بسبب خصائص يشترك فيها الرجال معهن.

إلا أن هذا المدخل النفسى الذى يرجع الأعمال المتعلقة بالجنس إلى الاختلافات الشخصية بين الذكور والأناث لا يضع فى اعتباره - كما يرى البعض - الموقع الاجتماعى للفرد داخل النظام الاجتماعى الهرمى. كما أن الاختلاف المهنى بين الجنسين قد لا يكون بين مجتمع وآخر فحسب بل داخل المجتمع نفسه بل من وقت لآخر[١] (Segal, M, 1982 P.274).

٣ - المعوقات الراجعة لعوامل اجتماعية:

تتطلب التوقعات المعيارية من المرأة التطابق مع الأدوار الأسرية ومن الرجل التطابق مع الأدوار المهنية، ولهذا فإن الحاجز الأساسى الذى يقف حائلا ضد مساهمة المرأة فى القوات المسلحة هو الضغوط الاجتماعية[٢] ومجموعة القيم الثقافية التى تدور حول الأدوار المناسبة للأسرة، يضاف إلى ذلك أن هذه الأختلافات الفزيولوجية بين الذكور والإناث تعزز القبول الثقافى فتقسيم العمل

(١) يرى ابستين Epestein أن بعض المهن التى ظل الرجال يسودونها فى الولايات المتحدة لفترة طويلة تعرف فى بلاد أخرى وخاصة فى الكتلة الشيوعية على أنها مهن نسائية. مثال ذلك أن النساء فى الاتحاد السوفيتى يمثلن نسبة ٧٥٪ من مهن الطب ومن ٣٠-٤٠٪ من مهن القضاة و٢٨٪ من مهن المهندسين ويشكلن فى الدانمرك مثلا ٧٠٪ من مهن طب الأسنان (Mahajan P.393).

(٢) فرق بارسونز Parsons وبيلز Bales بين الأدوار الوسيلية Instrumental Roles والتعبيرية Expressive Roles فنموذج الوالد - الزوج هو دور وسيلى ويتوقع دائما أن تساعد الأسرة الطفل الذكر على تعلم الدور الوسيلى. كما تلعب الأم - الزوجة دورا تعبيريا فى الأسرة وتنشئ الطفلة الأنثى على هذا الدور أيضا. ويرى دارلى Darley أن الطبيعة الخاصة بموقف اجتماعى معين بما فيها توقعات الآخرين الحقيقية أو المتخيلة يمكن أن تحدد نوع السلوك المطلوب. ونظرا لأن بعض التوقعات ترتبط بجنس الفرد فإن سلوك الناس يتسق دائما مع هذه التوقعات ولهذا تعنون بعض المهن بأنها نسائية والأخرى رجولية. وتؤثر نمطية الجنس فى مهن معينة على هؤلاء الذين يؤدون أدوار مخالفة فيها (Mahajan).

القائم على الجنس الذى يرى أن عالم الرجل هو عالم الرجل وأن عالم المرأة يدور حول الأسرة ودورها المثالى الثقافى هو أن تكون زوجة وأما طول الوقت، أى أنه يلزم أن تتحول هذه القيم الثقافية المتعلقة بأدوار المرأة فى الأسرة والعمل حتى تساهم المرأة مساهمة كاملة فى القوات المسلحة.

ولاحظ كويستر Quester أن الاعتبارات التى تعترض على أداء المرأة لمهام قتالية تعود اساسا إلى نواح أخلاقية حيث يرى العالم أنه يجب حماية المرأة من المعركة سواء أكانت تصلح لها أولا لأن المرأة هى التى تلد الجيل الثانى فى المجتمع وهى التى تحفظ نوعه، كما أنها مسئولة عن عملية الانتقال الثقافى للأطفال. وطالما أن المرأة هى التى تحمل الأطفال فإن طريقة ضمان بقاء النوع هو حمايتها من المعركة.

وترد مادى سيجال على هذه النقطة قائلة بأنه حتى لو استثنينا المرأة من أدوار القتال فإن الحرب النووية والبيولوجية والكيماوية لن تضمن لنا بقاء المرأة بالضرورة يضاف إلى ذلك أن المرأة تدخل القوات المسلحة فى سن لا تقوم فيها برعاية الطفل كما أن الطب الحديث قد ينجح فى التقليل من المخاطر الصحية التى تتعرض لها المرأة التى تلد بين سن الخامسة والعشرين والأربعين ومن ثم فإن احتمالات انجاب الأطفال وحفظ النوع كثيرة.

وترفض سيجال هذا الاستدلال بالأدلة التاريخية والأنثروبولوجية الذى يرى أن الرجال هم المقاتلون فى كل المجتمعات تقريبا سواء الماضية أم الحالية وترى أن ما هو صحيح للمجتمعات الغير متعلمة وما قبل الصناعة ليس صحيحا للمجتمعات الصناعية الحديثة.

والرجال فى نظر مادى سيجال يعارضون دخول المرأة إلى المعركة رغبة منهم فى الحفاظ على النموذج التقليدى للذكر على أساس أن الرجل المثالى هو الذى يقوم بحماية الأنثى فإذا ذهبت زوجته إلى المعركة سيشعر أنه فشل فى الحفاظ على نموذجه المثالى وترى أن مبدأ حماية المرأة غير قائم فى المجتمع أصلا لأن العديد من النساء يغتصبن فى الشوارع كما أن إساءة معاملة الزوجة أصبحت شيئا شائعا بل لا تنجو النساء العسكريات من اعتداء زملائهن الجنود عليهن. (Segal, M, 1982 P.279).

وهناك من يرى أنه لابد من أن نضع فى الاعتبار الأثر الذى يتركه وجود المرأة فى القوات المسلحة على الأعداء والحلفاء على السواء وأثر ذلك على الأمن القومى فإذا نظر إلى أن المرأة تشغل أدوارا قتالية فى هذه القوات فإن الصورة الدولية قد تهتز بشدة. وبالرغم من ذلك فإن الواقع يقول أن الكفاءة العسكرية قد تضعف لأسباب

لا تعود إلى وجود المرأة بها مثل الاحساس بعدم الندية مع العدو وانخفاض كفاءة الجنود الذكور والمعدلات العالية من خروج الأفراد من القوات المسلحة.. إلخ.

هناك سؤال هام آخر هو: هل يؤثر وجود المرأة فى الوحدات العسكرية على تماسك هذه الوحدات؟

من المعروف جيدا أن إنجاز الجماعة المشتركة فى أنشطة متناسقة يكون عادة أكثر من إنجاز الأفراد الذين يكونونها. ومن المعروف ايضا أن تماسك الجماعة والروح المعنوية يؤدى إلى تحسين الإنجاز فى المعركة لكن هناك القليل المعروف عن تأثير وجود الجنسين فى جماعة واحدة على تماسكها. ويدافع الباحثون الذين يرون عدم وجود ارتباط بين وجود المرأة فى الوحدة العسكرية وتماسكها بما يلى:

١ - أن وجود المرأة فى بعض الوحدات التدريبية لم يؤثر على انجازاتها.

٢ - أن الصمود فى المعركة وتحمل مخاطرها يعتمد على الاخلاص القوى للجماعة وليس على رابطة الذكورة بين المقاتلين.

٣ - إذا كان تماسك الوحدة يتوقف على الاعتماد المتبادل والعاطفة المتبادلة بين أفرادها فان هذا يمكن أن يحدث فى جماعات مختلطة جنسيًا مثال ذلك أن التفاعل فى الوحدات المتكاملة جنسيًا فى الأكاديمية الجوية الأمريكية أدى بمرور الزمن إلى قبول أكثر للمرأة فيها.

٤ - أن التماسك الداخلى للجماعة يعتمد على هذه التعريفات القائمة فى اذهان من يعتبرون أنفسهن خارجات عن الجماعة. ولا يشمل ذلك كل النساء بالطبع حيث يختلف وضع الوحدة التى تنظر المرأة إلى نفسها فيها على أنها جندى ضعيف أو ليست بالجندى وبين تلك التى تنظر المرأة إلى نفسها على أنها جندى كزميلها الذكر تماما.

٥ - أن العامل الهام فى التأثير على انجاز المرأة فى الوحدات العسكرية هو عدم قبول الرجل لها والتعصب ضدها ومعاملتها معاملة مختلفة.

٦ - أن استثناء المرأة من مهن معينة كالقانون والطب والبوليس والاطفاء على أساس أن وجودها يؤثر على أداء العمل وعلى احتمالات تحطم العلاقات الشخصية بين الرجال لم يعد له مبرر لأنها تشارك اليوم فى هذه المهن دون أن يثبت صحة هذا الادعاء تماما بل إن إنجازها كل ناجحا بصورة غير متوقعة. (Segal, M., 1982 .P.280)

ويرى بعض الباحثين أن معظم النساء المؤهلات لأعمال قتالية قد لا يرغبن فى المشاركة فى المعركة ويرد مؤيدوا المرأة على ذلك قائلين بأن هناك رجالا قلائل أيضا هم الذين يرغبون فى المشاركة فى المعركة وحتى هؤلاء الراغبين فى المشاركة ليسوا هم الأفضل دائما..

ومن هنا فإنه إذا كانت الرغبة فى المشاركة فى المعركة هى الأساس فيجب أن يطبق هذا المبدأ على كل الجماعات.

ويستدل الباحثون لاثبات أن المرأة ذات درجة عالية من الدافعية والقدرة على التحمل بنتائج وجودها فى المواقع التدريبية بما فيها مراكز تدريب القوات الجوية. وهذه النتائج على النحو التالى:

١ - **الدافع** : تبين أن المرأة العسكرية على درجة عالية من الدافعية بصفة عامة كما أنها ذات حماس وقدرة على التنافس والاهتمام بتحقيق إنجاز متقدم فى الميادين المخصصة للرجال وعادة ما تأتى المرأة إلى القوات المسلحة بتوقعات واضحة عن الانضباط الصارم والعمل الشاق والتحدى والمساواه فى المعاملة ولهذا تجد نفسها غير راضية عن أى تساهل معها من قبل القادة من الرجال.

٢ - **العاطفة** : يعتبر هذا المتغير من أكثر المتغيرات اختلافا بينها وبين الرجال لأن النساء أسرع فى إطلاق عواطفهن وغضبهن وقلقهن من خلال البكاء على عكس الرجال الذين يحتفظون بهذه العواطف داخل انفسهم أو يطلقونها بطريقة مختلفة. وتأخذ النساء النقد على أنه موجه إليهن بصفة شخصية وتشتكى النساء دائما من أن الرؤساء الرجال لا يضعوا طموحاتهن فى السياق المهنى موضع الجدية.

٣ - **الضغط**: تواجه النساء الضغط بطريقة معقولة أما فى المواقف الشديدة الضغط التى لا تستطيع أن تؤدى فيها المرأة ما يطلب منها مثل الجرى والمشى فإنها تبكى عادة.

٤ - **التنافس** : تحقق المرأة انجازا افضل فى النواحى الأكاديمية كما تحصل على درجات شرف فى بعض التخصصات حتى فى تلك القاصرة على الذكور (Gallway .P.656)

وهناك قضية أخرى هامة تستلزم مزيدًا من التحليل لأنها تتعلق بالمرأة كضابط عسكرى.. وهى قضية المرأة فى الأكاديميات العسكرية التى تقوم بتخريج الضباط.

لجأت بعض الدول فى الواقع إلى فتح كليات عسكرية خاصة للنساء فى حين رأت بعض الدول الأخرى أن فتح مثل هذه الأكاديميات عملية بطيئة وطويلة تحتاج إلى

تغيرات تنظيمية وفردية على الرغم من دلالتها الرمزية والمستقبلية ولهذا لجأت إلى التعليم المختلط الذى كان يسود فى الجامعات المدنية. (Defleur P.166).

ويقوم التعليم المختلط على فكرة أساسية مؤداها أن الاختلافات الجنسية بين الرجال والنساء قليلة وإن الناس يجب أن يتلقوا تعليمهم كأفراد وليس كأعضاء فى جنس ما.

ويعنى دخول المرأة الأكاديميات العسكرية أن هناك تغيرًا فى دور الضابط من البطل المقاتل إلى الضابط المدير أو المتخصص الفنى، كما يعنى قبولها فى الأكاديمية شرعية قبولها كضابط عسكرى. ويرى البعض أن التعليم المختلط فى الأكاديميات هو حجر الزاوية الهام فى صراع المرأة العسكرية من أجل المساواة (Durning P.659) ولا يؤثر التحاق النساء بالأكاديميات على الذكور فحسب ولكن يؤثر على دور المرأة ذاتها فيما بعد وعلى مستقبل المهنة العسكرية فإذا تخرجت من الأكاديمية بنفس درجة إنجاز الذكر فإن هذا يعنى أنها زميل مهنة ويؤدى ذلك فى النهاية إلى احتمال استخدامها فى ميادين ترتبط بالمعركة ارتباطًا مباشرًا كالضباط الطيارين والبحارة وضباط إطلاق الصواريخ كما سيؤدى ذلك أيضًا إلى ضرورة فتح مجالات القيادة وأركان القوات المسلحة أمام المرأة وهى التى لا يسمح لها بأن تعين فيها وهذا من شأنه أن يؤثر على بناء القيادة العسكرية وعلى المهنة العسكرية ذاتها (Galloway P.648).

وقد أثار التحاق المرأة الأمريكية بالأكاديميات العسكرية جدلًا كبيرًا حول المقاييس المتعلقة بالحجم والقبول للطلبة الجدد ولهذا لم يكن مدهشًا أن يلاحظ وجود بعض الطلبة القصار لأن مقاييس القبول بالطول قد تغيرت لكى توافق أطوال النساء.

وقبل أن يوقع الرئيس الأمريكى فى ١٩٦٧ قراره بالتعليم المختلط فى الوست بوينت كان العديدون من الناس ينظرون إليها على أنها أكاديمية عسكرية تمثل ثقافة فرعية ذكورية لكن قرار الرئيس الأمريكى كان يعنى بعضًا من التغيرات التى تسمح بالاختلافات الفزيولوجية بين الجنسين. وقد ادى ذلك إلى جذب اهتمام العلماء الاجتماعيين لدراسة هذه الظاهرة الجديدة. وكان من الضرورى بالطبع أن يختلف مداخل هؤلاء العلماء حسب منظوراتهم، ففى حين ركز علماء النفس الاجتماعى مثلًا على تتبع التغيرات فى اتجاهات أدوار الجنس كان علماء النفس الاكلينكى مهتمين بعملية التكيف السيكلوجى للرجال والنساء خاصة خلال شهور الصيف ذات التدريب الأساسى المكثف وما يترتب على ذلك من احتمالات ترك الأكاديمية

(Priest P.205) هذا وقد اختلف الأسلوب الذى اتبعته الوست بونيت فى تنفيذ قرار التحاق المرأة بها مع الأكاديميات الأخرى البحرية والجوية[١] ففضلت أن تبقى النساء فى معسكرات متكاملة جنباً إلى جنب مع الذكور بدلاً من أن يعشن فى ثكنات منفصلة كما رات أن يقوم الرجال القدامى بتدريب الطالبات بدلاً من قدامى المدربين من الإناث.

وتبين اهم نتائج التدريب المختلط فى الوست بوينت ما يلى:

١ – أن المرأة كانت متكاملة فى كل أنشطة الأكاديمية سواء فى الفصول، أو المعسكرات أو التدريب العسكرى وكان الاستثناء الوحيد هو السماح للنساء بالتدريب على نوع معين من البنادق هو (إم ١٦) يختلف عن البنادق الثقيلة (إم ١٤) التى يستخدمها الرجال من ذوى القدرة البدنية الأقوى وأظهر الرجال والنساء قدرة متشابهة فى معظم مظاهر التدريب المكثف لمدة ثمانية أسابيع. وبالرغم من بكاء الكثير من الطالبات فإن البكاء لم يكن مشكلة تدريبية وأن كانت البعض منهن قد فشلن فى استكمال تدريبات الجرى فإن البعض الآخر قد تجاوز ما كان مطلوبًا منهن.

٢ – كان الطلبة والطالبات أكثر ميلاً للالتزام بالسياق المهنى العسكرى والرغبة فى التخرج من الأكاديمية.

٣ – حصلت الطالبات على درجات أدنى فى مستويات القدرة على القيادة التى كانت مرتبطة بالقدرة البدنية.

٤ – لم تكن هناك اختلافات تذكر بين الرجال والنساء فى معدلات خرق اللوائح والتعليمات العسكرية.

٥ – تساوى الطلبة مع الطالبات فى درجة رضاهم عن البيئة العسكرية.

٦ – لم تكن إتجاهات الطلبة من الذكور مفضلة لدخول المرأة الأكاديمية فى

---

(١) قبلت الأكاديمية الجوية الأمريكية فى يونيو ١٩٧٦ حوالى ١٥٧ طالبة. وتتميز هذه الأكاديمية بتمسكها بالتقاليد العسكرية واهتمامها بالاحتفالات والمراسيم العسكرية. وتعتبر من أكثر المواقع العسكرية تأكيدًا على معايبرها وتوجيهاتها الخاصة وتغذية الاهتمام والفخر بخريجيها كنوع معين من صفوة الضباط. كما تركز أيضاً على ما يطلق عليه بالذكورية فى التدريب أى الاهتمام بخصائص الذكر التقليدى فى التدريب كالقوة والمهارات الرياضية والجسارة والخشونة.

ويقوم منهج الأكاديمية على برامج فنية وعسكرية ورياضية يركز الأول على العلوم والهندسة أما الثانى فيحتوى على تدريب قيادى وعسكرى يومى وتدريب آخر متخصص ويحتاج الثالث من الطالبات إلى المساهمة فى العديد من الأنشطة الرياضية والبدنية حتى يحققن أعلى مستوى من اللياقة والقوة (Defleur P.165).

السنة الأولى ورأى الباحثون أن هذا الأمر يستغرق وقتًا طويلاً حتى تقبل المرأة فى كل مظاهر الحياة فى الأكاديمية.

وهناك نتائج أخرى للتدريب المشترك فى الوست بوينت والأكاديميات الأخرى يمكن بيانها كما يلى:

أولاً: تأثير عدد الطالبات على تكاملهن فى الأكاديمية:

يؤثر قلة عدد النساء فى الأكاديمية على تكامل المرأة بها لأنها تشعر فى هذه الحالة بأنها تحت الملاحظة وانها المرأة الوحيدة التى تتدرب فى مجتمع كله من الذكور يمكن أن تكون أكثر هامشية وتواجه صعوبات جمة فى التدريب حيث تقف خلف الطابور ويلزم عليها أن تلاحظ ما يدور وأن تحاول وتستمر فى المحاولة حتى تجد لها مكانًا بين زملائها. وقد لا تتأكد من إنجازها المضبوط للعمل فتطلب أن يوضح لها أكثر من مرة مما يظهرها بصورة غير طيبة. ويحدث فى معظم الأحيان أن تنسحب المرأة من التنافس بسبب طابعها الأنثوى حينما تجد نفسها فى وضع هامشى بين جماعة من الرجال أو لأن الرجل يضع نفسه فى افضل مكان يمكن أن يرى فيه بيان التدريب.

ويختلف الأمر إذا كانت هناك امرأتان أو اكثر فإن هذا يؤدى إلى تكاملهن الكامل بالوحدة.

ثانيًا: المدربون والمرأة:

لوحظ أن وجود عدد متوازن من النساء المتكاملات تمامًا مع الوحدة لا يضمن حصولهن على نفس المعاملة التى يحصل عليها الرجال من قبل هيئة التدريب. وتبين الدراسات التى أجريت على أكاديمية حرس الشواطئ الأمريكية فى اغسطس ١٩٧٧ أن المدربين يقومون عادة بشرح مبادئ وإجراءات التدريب للرجال والنساء معاً لكنهم يعطون الفرصة للرجال فى المحاولة والخطأ لمرات عديدة، أما حينما تحاول المرأة وتفشل فإن المدرب يقف أمامها ويقوم بالإجراء الفعلى لها بنفسه بدلاً من أن يشجعها على أن تحاول مرة أخرى. ويرى الباحثون أن مثل هذا الفعل ما هو إلا امتداد لخبرات التنشئة الاجتماعية الأولى التى لا تقوم على شرح مبادئ العمل العقلية للفتاة وتركها تقوم بحل مشاكلها بنفسها اى أن التكنيك التدريبى فى المعسكر يعزز تنشئة المرأة الأولية بالاعتماد على الآخرين فى المساعدة بدلاً من الاعتماد على نفسها وكذلك على تجنب العمل الصعب وخاصة الأعمال التى تفشل فى أدائها. وقد لا يكون المدربون على علم بهذه السلوكيات لانهم يرون انهم يمارسون

أدوارهم مع المرأة من منطق الفارس الشهم. ولهذا فإن الباحثين يرون أن استخدام الوسائل السمعية البصرية فى التدريب يساعد على تجنب مثل هذه المآزق. (Rothschild P. 44).

ولا يمكن إغفال هذا الدور الذى يلعبه قدامى الطلبة من مدربى الطلبة الذين يشغلون أدوار القيادة والسلطة وهم يستطيعون بحكم أوضاعهم ممارسة نفوذهم اليومى على الطالبات الجدد بل هم قادرون أيضًا على تحديد أسس ونوعية تفاعلهن فى الأكاديمية (Defleur P.610).

ثالثاً: العلاقات بين الطلبة والطالبات:

يؤثر التدريب المشترك فى الأكاديمية على طبيعة وأساس العلاقات بين الرجال والنساء وتختلف العلاقة بينهما إذا كانا فى نفس الرتبة عن العلاقة بين الطلبة القدامى والطالبات الجدد. فأفراد نفس الرتبة ينظرون إلى انفسهم على أنهم اصدقاء ورفاق يمكن أن يتحدث كل منهم إلى الآخر لأنهم يشاركون بعضهم البعض فى ضغوط التدريب ومشاقه، ويساعد كل منهم الآخر فيما يطلبه منه (إذ يمكن أن ترى طالبة تمزح من طالب فتقوم بلكمه أو تمشط له شعره أو يقوم طالب بربط حزام الظهر لطالبة).

ويرى الباحثون أن هذه المشاعر محايدة تمامًا وتخلو من أى متضمن جنسى (Rothschild P.198).

ولا تمنع الأوامر الرسمية أو الأوامر الصادرة من القائد بحظر ومعاقبة أى نمط سلوكى غير لائق من الحدوث الفعلى له إذ يمكن أن تحدث بعض الانحرافات على الرغم من رفض الطالبات لها وعدم جدية نظرة الطلبة لذلك.

وقد أجريت مقابلات مع طالبات أكاديميات حرس الشواطئ الأمريكية فى نهاية ١٩٧٦ رأت الطالبات فيها أن أفضل أصدقائهن فى الأكاديمية هم هؤلاء الرجال الذين كان بإمكانهن أن يعبرن لهن عن مشاكلهن وتخفوهن والبكاء أمامهن.

وعلى الرغم من خلو العلاقات بين الطلبة والطالبات من نفس الرتبة من المتضمنات الجنسية وأنهم كانوا يشيرون إلى بعضهم البعض على أنهم أخوة واخوان فإن الأمر يختلف عن العلاقات بينهن وبين الطلبة القدامى (المدربون عادة) إذ يمكن أن تحدث اللقاءات بينهم خارج الأكاديمية وعادة ما تحدث حالات زواج بينهم. وتشير مثل هذه الحالات إلى أن الطالبات لا ترى فى الأكاديمية مكانًا جذاباً فى حد ذاته ولكنه مكان يمكن أن يقابلن فيه العديد من الرجال، فإذا تمكن من إقامة

علاقة مع طالب على وشك التخرج فلماذا الانتظار إذن ثلاث سنوات أخرى حتى التخرج ؟

وتكشف البحوث التى أجريت فى هذه الأكاديمية أن الطلبة المدربين الذى كانوا يقاومون قبول المرأة فى الأكاديمية هم الذين لم تكن لديهم صديقات من الطالبات وبالرغم من ذلك فقد كانوا يتفاعلون معهن بود وكانوا يسعدون بالحديث إليهن ويرون أن وجود النساء بالأكاديمية يعزز خبراتهم ويجعل حياتهم سارة وكانوا يقولون بوضوح أنه لشىء لطيف أن تنظر إليهن «و» أننا لا نحب وجود النساء هنا لكن طالما أنهن موجودات فلماذا لا يوزع البعض منهن على سرايانا» Priest) .P.600)

رابعاً: علاقة التحاق المرأة بالأكاديمية بمقاييس الذكورة والأنوثة:

رأى بعض الباحثين أن التعليم المشترك يؤدى إلى آثار طيبة على الذكور تجعلهم يتغلبون على أحاسيس التعالى التى يتعلمونها ويختلطون بطريقة اجتماعية أفضل، كما كانوا يرون أن التنافس الجنسى بينهم سوف يقل وأنهم سيعيشون فى جو فكرى طيب وسيكونوا أكثر أدباً ولطفاً..

وتشير النتائج المبدئية لدراسة هذه المتغيرات فى أكاديمية الوست بوينت إلى أن الاستخدامات اللغوية بين الذكور والإناث قد تحسنت فى التدريب الأساسى وأدركت الطالبات أن الطلبة قد استفادوا كثيرًا من وجودهن فى الأكاديمية (PRIEST P.597).

وكان الطلبة عند التحاق النساء بالأكاديمية أكثر إظهارا لمقاييس الذكورة (كالاستقلالية والنشاط والتنافس والحسم) وأقل إظهارا لمقاييس الأنوثة (العناية بمشاعر الآخرين واللطف والرحمة) أما بعد الاختلاط وبعد فترة التدريب الأساسى المشترك أصبح الرجال أكثر رجولة وأكثر أنوثة كما أصبحت النساء أكثر أنوثة من الطلبة الرجال ولم تكن هناك دلالات سيكلوجية واضحة ترى أن درجة أنوثة النساء قد انخفضت كما كانت هناك فروقا قليلة بين الأنوثة السيكلوجية (التى تشير إلى مواصفات المرأة فى الدوافع والشخصية) والأنوثة الثقافية (التى تشير إلى مواصفات المرأة فى أنماط الشعر والملابس واستخدام الروائح). وأوضحت نتائج الملاحظات فى هذا الصدد زيادة درجات السلوك الرجالى الثقافى عند المرأة الذى يتمثل فى قص الشعر وارتداء البنطلون القصير وتجنب استخدام الروائح والاهتمام الكبير بالسياق المهنى العسكرى (Ibid P.601).

خامساً: موقف الأكاديمية من إنجازات المرأة:

رأى المسئولون فى أكاديمية حرس الشواطئ الأمريكية أن إنجاز المرأة يعود فى الواقع إلى نساء محددات متميزات فى القدرة وفى السلوك وفى الطبيعة الرجولية لهن ولا يمكن تعميم هذا الأمر على كل النساء. إلا أن مؤيدى المرأة العسكرية قد اعترضوا على ذلك وسموه بالميكانيزم الانكارى الذى يسمح لقيادة الأكاديمية أن تعترف بإنجاز المرأة دون أن تغير رأيها حولها (Rothschild P.201).

ولكن ماذا عن اتجاهات الرجال من العسكريين نحو وجود المرأة فى القوات المسلحة؟

الواقع أن درجة الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة تتأثر باتجاهات القادة من رؤسائها وزملائها وكذلك بسياسة الأفراد بصفة عامة. وتلعب توقعات الدور عند الرؤساء دوراً كبيراً فى درجة الانتفاع بالمرأة لأن دور المرأة المستقبلى كضابط فى تنظيم التسلسل مثلاً يتوقف على اتجاهات هؤلاء الرؤساء نحوها.

ويعتمد الترقى فى القوات المسلحة بدرجة كبيرة على الانجاز الجماعى الذى يتطلب تعاون الأفراد مع بعضهم البعض. ويعنى هذا أن ترقى النساء ونجاحهن فى السياق المهنى يعتمد على مدى إدراك الآخرين لهن بأنهن نظيرات يمكن الاعتماد عليهن.

وتتطلب العديد من أنشطة الجيش التعاون المتبادل بين كل أعضاء الوحدة فى موقف حياة حقيقى أو فى موقف يتعرضون فيه للموت أو فى موقف تدريبى مختلق. ولهذا السبب تؤثر اتجاهات الرجال نحو الإناث على إرادتهم فى التعاون معهن أو فى اعتماد كل منهم على الآخر.

وإذا استمر الرجال فى الشعور بعدم الارتياح من وجود النساء فى المواقف القيادية وغير التقليدية فإن ردود الفعل هذه قد تؤثر على فاعلية الوحدات المختلفة وتبطئ تقدم النساء لشغل الأوضاع التى يرون أنهن أكفاء لشغلها (Larwood P.388).

هذا وقد كانت توقعات المخططين قبل التحاق المرأة بالأكاديميات العسكرية الأمريكية على النحو التالى:

١ - أن الاتصال بين الذكور والإناث سيؤدى إلى تغيير الاتجاهات غير الطيبة من قبل الذكور بعد عدة سنوات.

٢ – سيؤدى تكليف النساء بمهام متكاملة مع الرجال على مستوى السرايا إلى أن تصل اتجاهات المساواه بينهما إلى أعلى مستوى ممكن.

٣ – توقع مقاومة الرجال المدربين للمرأة.

٤ – أن تؤيد النساء كجماعة الأدوار المتساوية بينهن وبين الرجال بدرجة أكبر من تأييد النساء (Durning P.573).

وتبين نتائج استطلاع الاتجاهات عند بدء تجنيد المرأة الأمريكية أن ثلاثة أخماس المجندين من الذكور كانوا يرون أن الجيش هو عالم الرجل وأن المرأة لا تستطيع أن تنتمى إليه حقيقة. وقد تنجح المرأة فى أن تؤدى دورا فيه لكنه دور مقيد وأنه لا يمكن الانتفاع بها فى الأعمال غير التقليدية والمهام القتالية (Hicks P.656).

أما الرجال فى مركز تدريب الضباط الاحتياط الأمريكى فقد كانوا أقل ميلا لقبول النساء فى التخصصات غير التقليدية وفى علاقات العمل ذات الطابع العنيف كما كانت هناك اتجاهات سلبية من الرجال نحو شغل النساء لمناصب قيادية وأثر إحساس النساء بالدونية على التزامهن بالسياق المهنى العسكرى (Larwood P.381).

وعلى الرغم من الانفتاح المعروف للشباب الأمريكى فإنه لم يرحب بدخول المرأة أكاديمية الوست بوينت وكانت ردود فعلهم سلبية بل كانوا مقتنعين بأن المرأة لا تستطيع العمل فى ظروف الطوارىء ولا التكيف لمقتضيات المعركة كما كان لديهم انطباعا بأن مستوى الأكاديمية سوف يهبط بسبب التحاق المرأة بها واظهر البعض منهم اتجاهات تعصبية ضد دخول المرأة بصفة عامة وطالبوا بأن تكون لديهن أكاديميات خاصة بهن (Blumenson P.20).

وحاول الباحثون الوقوف على الأساليب التى يمكن بها تحسين الاتجاهات نحو قبول المرأة فى الوحدات العسكرية فرأى بعضهم أن عملية إعادة التنشئة التى تحدث فى هذه الوحدات لا تكفى فى ذاتها لتحسين الاتجاهات طالما أن النساء يدركن أنفسهن على انهن شىء مختلف وأن هناك شكوكا حول كفاءتهن ولا يمكن الاعتماد عليهن وعلى قدرتهن على التنافس ومن ثم تحجب عنهن بعض التخصصات. وينصح الباحثون للتغلب على ذلك بوضع أسس للتصنيف للجنسين معا حيث يوضع القادرون بدنيا فى التخصصات التى تتفق مع قدراتهم بغض النظر عن الجنس.

ويأمل باحثون آخرون فى تغير الاتجاهات نحو المرأة إذا أتى جيل جديد فى

المستقبل يحل محل الجيل الحالى ويكون أكثر ميلا لمبادئ المساواة بين الرجال والنساء.

وهناك من الباحثين من يرى أن قضية الاتجاهات هذه ترتبط بالسلطة وأن اتجاهات الناس تتأثر دائما بأوضاع السلطة ويضربون مثلا بأن العسكريين فى الأكاديميات الأمريكية كانوا يعارضون قبول المرأة بها لكنهم غيروا استجابتهم حينما صدر القانون بدخول المرأة للأكاديميات ومن ثم أصبحت مسئوليتهم هى تعزيز التعليم المختلط (Segal M., P.11).

نأتى بعد ذلك إلى تجربة العالم فى الانتفاع بالمرأة:

تشير المقارنة بين الدول المختلفة أنه من الصعب أن نجد دولتين متشابهتين فى أسلوب الميادين المسموح بها لعمل المرأة كما يتضح من الآتى: (Binkins P.113).

المرأة فى جيوش دول حلف شمال الأطلنطى[١]:

١ - **بلجيكا**: من آخر الدول التى جندت المرأة بقواتها المسلحة على مستوى الكتيبة والقيادة ولا يعهد للمرأة أى تخصصات ذات طابع خطر. والتحقت حوالى ١٣٠٠ امرأة بالقوات المسلحة فى عام ١٩٧٦ ووصل هذا الرقم فى ١٩٨٠ إلى الخمسة آلاف.

٢ - **كندا**: اشتركت المرأة الكندية فى الحرب العالمية الثانية وتشكل جانبا هاما من القوات المسلحة التطوعية بكندا يصل إلى حوالى ٥٪ من القوة الكلية.

٣ - **الدانمرك**: تكاملت المرأة تماما فى كل أفرع القوات المسلحة والدفاع القومى ولكن من خلال سلاح منفصل بها على مستوى القوات البحرية والبرية والجوية. وتتلقى المرأة نفس التدريب الذى يتحصل عليه الذكر وتشكل تقريبا نسبة ١,٧٪ من القوات العسكرية البشرية.

٤ - **فرنسا**: لعبت المرأة الفرنسية دورا فعالا فى العمليات العسكرية فى ١٩٣٩ كمدنية كعسكرية فى ١٩٤٠ وتكاملت المرأة هناك فى الأفرع الثلاثة للقوات

---

(١) وقعت بلجيكا والدانمرك وايسلندة وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة معاهدة تشكيل هذا الحلف فى عام ١٩٤٩ لتوحيد دول أوربا وأمريكا الشمالية فى جبهة دفاعية تحميها من التهديد والهجوم المسلح، والتحقت اليونان وتركيا بهذا الحلف فى عام ١٩٥٢، وألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٥. واستخدمت المرأة فى جميع دول الحلف ماعدا ايسلنده وإيطاليا ولوكسمبرج والبرتغال فى بداية ١٩٧٦ ولا تعمل المرأة كمقاتلة فى جميع هذه الدول. (Binkins P.113).

المسلحة إلا أنه لم يسند إليها أى تخصصات بحرية أو مهام طيران أو أعمال كوماندوز. وقيدت وزارة الدفاع الفرنسية المجالات المفتوحة للمرأة بدرجة كبيرة.

٥ - **المانيا**: لم يكن هناك حتى ١٩٧٥ أى ضابط من النساء فى الأسلحة العسكرية لألمانيا الفيدرالية، كما كانت الرتب من الدرجات الأخرى مغلقة على النساء وهناك أقل من خمسين امرأة تخدم كضابط طبيب وكباحث علمى وليس هناك تخطيط فى المستقبل للتوسع فى فرص العمل للمرأة على الرغم من أن المرأة الألمانية كانت قد جندت فى كل الأسلحة غير القتالية فى الحرب العالمية الثانية.

٦ - **اليونان**: لا تزال الأدوار العسكرية للمرأة اليونانية مقصورة على السلاح الطبى حيث تخدم النساء كممرضات منذ عام ١٩٤٩.

٧ - **هولندة**: خدمت المرأة فى سلاحى الجيش والبحرية فى عام ١٩٤٤ وفى القوات الجوية فى عام ١٩٥١ وليست كل التخصصات العسكرية مفتوحة أمامهن وتتلقى المرأة نفس المهارات التدريبية التى يحصل عليها نظيرها الرجل. وقد سمح لها حديثا بالاشتراك فى واجبات بحرية غير قتالية كتجربة مبدئية.

٨ - **النرويج**: خدمت المرأة كممرضة فى عام ١٩٧٧ ثم دخلت الميادين الإدارية والفنية والطبية والأعمال الغير مرتبطة بالمعركة. وإعداد النساء فى الجيش النرويجى محدودة على الرغم من تكاملهن التام بداخله.

٩ - **تركيا**: يقتصر تجنيد المرأة بها على الجامعيات والمرأة التركية متكاملة تماما فى أفرع الأسلحة وقليلات منهن من يخدمن فى أوضاع إدارية على مستوى القيادات، إلا أن هناك منهن من يعملن كطيارات فى القوات الجوية.

١٠ - **بريطانيا**: للمرأة الإنجليزية تاريخ طويل فى التمريض العسكرى وكانت تمثل حتى عام ١٩٧٧ نسبة ٤٪ من القوة العسكرية البشرية. وتخدم المرأة فى السلاح الملكى النسائى البريطانى وفى القوات البرية والجوية كما شاركت فى عمليات الحرب العالمية الثانية وخدمت فى أطقم حاملات الطائرات الكبيرة. وعلى الرغم من تقارب الدخول بينها وبين الرجل فإنه يحصل على مقابل تعويض إضافى أكثر.

المرأة فى جيوش دول حلف وارسو*:

لا يسهل تقدير دور المرأة فى دول حلف وارسو لصعوبتين أساسيتين تتمثل الأولى

* وقع الاتحاد السوفيتى وألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا فى عام ١٩٥٥ تحالفا عسكريا للدفاع عن بلادهم. وقد تركت رومانيا الحلف فى عام ١٩٦٨.

فى ندرة المعلومات عن ذلك والثانية أن هناك علاقة معقدة متداخلة بين تنظيمات الدفاع المدنى والخدمة العسكرية مما لا ييسر عملية المقارنة بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلنطى. وعلى الرغم من ذلك فإن المعلومات المتوافرة تبين أن هذا الدور الذى تلعبه المرأة فى حلف وارسو دور محدود على الرغم من تزايد دورها فى الوظائف التقليدية وذلك على النحو التالى:

١ - **الاتحاد السوفيتى**: يعطى الدستور السوفيتى دورا متساويا للمرأة مع الرجل فى كل مظاهر الحياة وكانت القوة النسائية الفعلية حتى ١٩٧٦ حوالى العشرة آلاف امرأة.

ويحتم القانون السوفيتى على كل امرأة من سن ١٩ - ٤٠ وذات تدريب طبى أو بيطرى أى أى تدريب خاص أن تسجل اسمها فى الخدمة العسكرية وأن تتلقى تدريبا وقتيا وإن تكون عرضه للاستدعاء فى زمن الحرب وكان هناك حتى عام ١٩٧٣ حوالى ٥٥٩ الف طبيبه. ويجب على المرأة التى تجند أن تكون لائقة بدنيا. ويتساوى الجنسان فى فرص الترقى. وتتلقى النساء المتخصصات فى الطب والإدارة والاتصال والتخصصات المعاونة الأخرى تدريبا عسكريًا بين الحين والآخر يشتمل على نواح بدنية وسياسية وتمنع النساء من العمل على ظهر السفن القتالية والطائرات ولا يعملن فى الخدمة الفعلية قبل أو بعد الحمل حيث ينتقلن إلى الاحتياط.

وكانت المرأة السوفيتية مجندة أساساً ابان الحرب العالمية الثانية وعملت أيضاً على خطوط الجبهة. ويصل أعداد المرأة فى القوات المسلحة الآن حوالى مليون امرأة من قوة قدرها ١٢ مليون.

وقد خدمت ٨٠٠ الف امرأة فى الجيش الأحمر فى فصائل المدفعية وكراميات دبابات وفى اسلحة اخرى، هذا بالإضافة إلى الأعمال التقليدية الأخرى والدفاع المدنى. وتتلقى تدريبها عادة فى مدارس تحت إشراف الكومسومول. كما دربت أكثر من ٦٠٠ الف امرأة كممرضات ومساعدات ممرضات وفى شئون الثقافة الصحية.

ودربت المرأة ايضاً كميكانيكى طيران وكان هناك ثلاث وحدات جوية كلها من النساء ويبين تاريخ وحدة المقاتلات الجوية النسائية ٥٨٦ أن مواقعها كانت على ضفاف نهر الفولجا ثم فى فيينا، وصاحبت هذه الوحدة الوحدات القتالية السوفيتية وقامت بغطاء جوى للعديد من المدن السوفيتية ودول أوربا الشرقية.

٢ - **بلغاريا**: تعتبر الجنرال بولينا نيدكوفا واحدة من أشهر قادة الدبابات السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية وقد عادت لوطنها بلغاريا فى عام ١٩٥٢

وتستدعى المرأة فى بلغاريا من الناحية النظرية لتملأ التخصصات التى فيها قصور. وتؤدى المرأة من سن ١٩ - ٤٥ واجبات خدمة فعلية محدودة ينقلن بعدها إلى الاحتياط عندما يستكملن فترة الخدمة.

وتتكون قائمة الاحتياط من الرجال الذين أكملوا الخدمة العسكرية أو ذوى المهارات التدريبية المتخصصة ومن الذكور الصالحين للخدمة ولكنهم ليسوا فيها ومن غير المقاتلين الذين حددت لهم مهام غير قتالية فى الحرب والنساء من سن ١٩ - ٤٥ سنة اللآتى خدمن فى القوات المسلحة.

٣ - **تشيكوسلوفاكيا**: ليست هناك وحدات عسكرية خاصة للنساء لكنهن يلتحقن بالوحدات التى بها مجالات تخصصهن. وتجند المرأة التشيكية بعد أختبار بدنى لقياس قوة التحمل لمدة سنة نصفها نظرى والآخر ميدانى برتبة جندى ويلزم عليها البقاء فى الاحتياط لمدة ثلاث سنوات فى رتبة ضابط الصف وتمتد هذه الفترة فى بعض الأحيان إلى عشر سنوات.

٤ - **المانيا الديمقراطية**: خدمت المرأة فى الجيش الالمانى منذ انشائه فى عام ١٩٥٦ وكان هناك قانون الزامى يقتضى بتجنيد المرأة فى وقت الطوارئ من سن ١٦ - ٥٠ سنة، ويمكن للنساء أن يتطوعن لفترة طويلة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات فى درجات الجنود كما تخدم المرأة فى درجات الضباط لفترة أكثر من خمسة وعشرين عاماً. ويتحدد الأجر للرجال والنساء بناء على الرتبة وطول مدة الخدمة. واعلى رتبة يمكن أن تصل إليها المرأة من رتب الجنود هى الرقيب أول ومن رتب الضباط إلى رتبة النقيب. وقد ترقى إلى أعلى من هذا إذا لم يكن هناك من ينافسها على الرتبة الأعلى. ولا تدخل المرأة الأكاديميات العسكرية ولكنها تعطى تدريباً اساسيًا ومتخصصاً بالإضافة إلى التدريب السياسى والإسعاف وتمارين النيران والتدريب القتالى والدفاعى.

وتشغل المرأة وظائف تقليدية فى أفرع الخدمة والوحدات العسكرية المترامية عبر الدولة. كما تعمل كموظفة وكسكرتيرة وكعاملة تليفون وراديو فى خدمات البريد والنقل وكطبيبة وكممرضة وطبيبة أسنان وبيطرية وهناك قلة منهن يعملن فى سلاح المخابرات.

٥ - **المجر**: صدر قانون فى ١٩٧٦ يلزم كل المواطنين بأن يسجلوا اسماءهم فى أوقات الطوارئ. وتعمل المرأة فى التخصصات الطبية والاتصالات التليفزيونية وهى عرضة للاستدعاء حتى سن الخامسة والاربعين كما فتح أمامهن باب التطوع لمدة عامين ينقلن بعدها إلى الاحتياط. وقد تستدعى المرأة فى كل ثلاث سنوات

للتدريب المتقدم كما يمكن أن تستدعى فى أى وقت لتفقار تدريبية قصيرة.

٦ - **رومانيا**: يعطى القانون الذى صدر فى رومانيا فى عام ١٩٧٢ الحق للمرأة فى أن تلتحق بالقوات المسلحة كسياق مهنى فى رتب الضباط أو الجنود كما تجند النساء تجنيداً الزامياً لمدة تسعة شهور يحلن بعدها إلى الاحتياط ومهامهن دائماً دفاعية. ويلزم على المواطنين رجالاً ونساءً أن يشاركوا فى التدريب العسكرى لتحسين مهاراتهم وفهم الحرب الحديثة حتى يكونوا قادرين على الدفاع عن الوطن الام. وشروط القبول فى القوات المسلحة وفقاً لقانون ١٩٧٢ أن يتراوح عمر المتقدمة بين ١٨ - ٣ سنة وان تكون عضواً فى الحزب الشيوعى أو تنظيمات العمل وأن تكون حاصلة على ما يعادل الثانوية العامة بتقدير عال بالإضافة إلى صورة توافر بعض الخبرة لديها، والا يكن لديها أطفال تقل أعمارهم عن سنة ويشترط أيضاً أن تنجح فى الامتحان الذى يعقد لها عند الالتحاق بالقوات المسلحة.

٧ - **يوغسلافيا**: يقدر عدد النساء فى القوات المسلحة حتى عام ١٩٧٧ بأكثر من مائة الف امرأة. وهناك من النساء اليوغسلافيات من يعتبرن أبطالاً قوميات وحصلت ١٩٠٠ امرأة على تقديرات شرف.. ويوجد أكثر من ألفى امرأة برتبة ضابط. ويسجل تاريخ الحرب اليوغسلافية أن خمس وعشرين ألفاً من النساء قد قتلن واربعين ألفاً جرحن وأصيب منهن ثلاثة آلاف بعجز شديد.

المرأة فى جيوش استراليا وآسيا:

١ - **استراليا ونيوزيلندة**: وسعت هاتان الدولتان دور المرأة فى القوات المسلحة ولكنها لا تحبذان اشتراكهما فى أعمال قتالية وشكلت المرأة فى عام ١٩٧٦ نسبة ٥٪ من القوات المسلحة الاسترالية و٥,٨٪ من قوات نيوزيلنده. وكان توزيع النساء اللآتى بلغ عددهن ٣٨٠٥ على النحو التالى (١٥٥٠ فى الجيش - ٨٠٨ فى البحرية - ١٠٥٠ فى القوات الجوية) أما فى نيوزيلندة فقد بلغ إجمالى القوات فيها ١٥٠٠ امرأة.

وشاركت المرأة النيوزيلندية والاسترالية فى الحرب العالمية الثانية. وكان لنيوزيلندة أصلاً وحدة نسائية خدمت فى الحرب وحينما تعرضت لتهديد اليونان اضطرت نيوزيلنده لتجنيد المرأة فى كل أفرع القوات المسلحة واقتصرت أدوارهن فى البداية على النواحى الإدارية البحتة، ثم انضممن بعد ذلك إلى بطاريات الأسلحة المضادة للطائرات فى سلاح حرس الشواطئ وما شابه ذلك.

٢ - **اليابان**: لم تنضم المرأة للقوات المسلحة حتى عام١٩٥٢ والتحقت فى البداية بأعمال إدارية كموظفة وكاتبة على الآلة الكاتبة وقبلت كممرضة فى عام ١٩٦٨ ثم التحقت فى عام ١٧٤ بمشاه البحرية وبقوات الدفاع الجوى وفى الأعمال غير القتالية كالاعاشة والسلاح الطبى. ويشترط لقبول المرأة كجندى متطوع فى القوات المسلحة أن تكون لائقة بدنيًا ويشترط لمن سيلتحقن برتب الضباط أن يكن جامعيات وأن تتراوح أعمارهن من ٢٢ - ٢٦ سنة. أما أعمار المجندات فيجب أن تتراوح بين ١٨ و٢٥ سنة ولا يشترط أن يحققن مستويات معينة حتى يقبلن فى القوات المسلحة. وتقضى الواحدة منهن من عامين إلى ثلاثة فى الخدمة العسكرية. أما فترة التدريب الأساسى فتتراوح من ٥ - ١٢ أسبوع يتبعها تدريب فنى. وتعمل المرأة اليابانية فى وظائف محاسبية ووظائف تعليم وكومبيوتر وإمداد إلى جانب الوظائف التقليدية، وعلى الرغم من الأعمال الغير تقليدية التى تقوم بها المرأة اليابانية فإنه مسموح لها بأن تلتحق بأكاديمية الدفاع اليابانية.

٣ - **الصين**: توضح البيانات المتوافرة عن المرأة فى القوات المسلحة الصينية مساهمتها المكثفة فى قوات الميليشيا كما تدرب منهن الطيارات المقاتلات. وتوضح الأفلام السينمائية المحللة أنه قد تكون هناك اسراب طيران كاملة من النساء.

٤ - **تايوان**: يسمح للمرأة فى تايوان بالتطوع فى وقت السلم. كما يجوز تجنيدها عند الطوارئ ويمكن أن تلتحق بالقوات المسلحة كضابط صف لفترة تتراوح من ٣ - ٤ سنوات وفى سن يتراوح من ١٨ - ٤٥ سنة.

ويبلغ عدد النساء حوالى ١٢,٥٠٠ امرأة من قوة بشرية إجمالها ٤٧٠ ألف فرد. وتتلقى المرأة إلى جانب التدريب الأساسى تدريبًا آخر فى خدمات الميدان وأغانى الحرب. أما النساء اللاتي يلتحقن بسلاح الحرب النفسية برتبة الضابط فيجب أن تكن جامعيات. ويجب أن تكون المرضات من خريجات المدرسة العليا ويقضين أربع سنوات كتدريب فى مدارس التمريض ويخدمن كملازم أول لمدة أربع سنوات. وهناك حوالى ثمانية آلاف من النساء يجندن فى أعمال ادارية ولفترة ثلاث سنوات على الأقل.

٥ - **الفليبين**: صدر قانون فى عام ١٩٦٣ يقضى بإنشاء وحدات معاونة نسائية فى القوات المسلحة. وتصل نسبة النساء فى جيش الفليبين إلى ١٪ ورتبة الميجور هى أعلى رتبة يمكن أن تصل إليها المرأة. ويقدر عدد النساء بصفة عامة حوالى ٧٨ ألف امرأة (Binkins P. 130).

المراة فى القوات المسلحة المصرية:

يمكن للمرأة المصرية أن تلتحق بالقوات المسلحة لمدة سبع سنوات ويجوز لها أن تجدد خمس سنوات أخرى. ويشترط فى البداية أن تنجح فى الاختبارات الطبية والنفسية والمقابلات الشخصية وأن يتراوح عمرها من ١٨ - ٢٤ سنة وأن تكون غير متزوجة.

وتعمل المرأة المصرية فى الميادين الطبية والإدارية والخدمة الاجتماعية. وقد ساهمت المرأة فى السلاح الطبى فى حروف فلسطين وحروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل (Binkins P.131).

المراة فى إسرائيل:

حققت إسرائيل نجاحاً قويًا طبقاً لكل المعايير الإسرائيلية والغربية فى تحقيق المساواة بين الجنسين سواء فى القوات المسلحة أو الكيبوتزات، والحقيقة أن السمعة التى تتمتع بها المرأة الإسرائيلية تقوم على الاسطورة أكثر منها على الواقع. وقد يكون ذلك حقيقة فى السنوات الأولى لحروب إسرائيل مع العرب لكن مساهمتها فى الوقت الحالى تقتصر على الأدوار التقليدية أكثر منها موجهة نحو أعمال قتالية وخاصة لأن الحرب نفسها أصبحت هجومية أكثر منها دفاعية.

وإسرائيل هى أحدى الدول التى تجند المرأة على أساس مستمر. وتجند المرأة منذ عام ١٩٤٩ متى تصل إلى سن الثمانية عشرة وتخدم فى وحدات الدفاع المدنى وأسلحة العمل فى الطوارئ. وتمنح حرية أكثر عند تطبيق قانون التجنيد ففترة الخدمة الاحتياط للمرأة أقصر من الرجل وتخدم المرأة فى الاحتياط من الناحية الرسمية حتى حملها الأول لكنها نادراً ما تستدعى. ويخلى الطفل الأول المرأة آليا من واجبات الاحتياط ومن ثم تفقد الاتصال بالجيش كما أنها لا تنقل إلى قوات الدفاع الداخلى.

وعلى الرغم من أن الخدمة العسكرية إلزامية للنساء كما هى للذكور فإن أدوار الدفاع والحرب فى إسرائيل محددة أساساً على أنها أدوار ذكور. وتستثنى المرأة من واجبات المعركة فى القوات المسلحة وإذا خدمت المرأة فى الوحدات القتالية فإنها لا تخدم فى خط الجبهة الأول ولم تغير حرب أكتوبر من هذه السياسة (Bar-Yosef P.129).

وتستثنى المرأة من الخدمة العسكرية لأسباب صحية وعند الحمل ورعاية الطفل

والزواج قبل سن الثامنة عشرة ولأسباب دينية. وتتعرض المراة المتزوجة للاستدعاء الاحتياطى. وتؤدى نساء الكيبوتزات واجبات عسكرية أكثر من النساء الاخريات. وقد صدر مرسوم فى عام ١٩٦١ يسمح بقبول المراة فى الشرطة العسكرية بشرط أن تكون مقيمة فى المدينة لمدة ثلاث سنوات.

وقد وصلت نسبة النساء فى القوات الإسرائيلية فى عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٥٪ من القوة الكلية. وتتدرب المراة على الأسلحة وأعمال الإسعاف والمناورات الدفاعية باستخدام الذخيرة الحية. وعلى الرغم من هذا التدريب القتالى فإن المراة كما أوضحنا لا تقوم بمهام المعركة وتعمل المراة فى الوحدات المختلفة ككاتبة على الآلة الكاتبة وعاملة تليفون وكميكانيكى وفى الوحدات الطبية وفى الأعمال الثقافية والاجتماعية وأعمال المراقبة الجوية ومجال المعدات الالكترونية.

ويختلف تدريب نساء الكيبوتزات فى مرحلة معينة عن تدريب الرجال حيث يخصص لهن مهام زراعية ودفعية. وقد شاركت المراة الإسرائيلية فى الهاجاناه وتم تدريبها على الأسلحة الخفيفة ولأغراض الدفاع الشخصى كما استخدمت بكثافة فى مهام النقل وساهمت فى عام ١٩٣٦ فى حرب العصابات ضد العرب وحصلت عام ١٩٣٧ على تدريب على القيادة كما خدمت فى وحدات الجيش البريطانى فى الحرب العالمية الثانية. وكان من بين كل خمسة جنود امراة تشارك فى الدفاع والهجوم فى الحرب الأولى لإسرائيل ضد العرب (BINKINS P.131).

هذا ويلاحظ أن النساء العسكريات فى دول حلف شمال الأطلنطى قد بذلن جهودًا كبيرة لتحقيق مكاسب أكثر للمراة على مستوى دول الحلف ككل. فعقد فى كوبنهاجن فى ١٩٦١ أول مؤتمر لأقدم الضباط من النساء وكان يتكون من ثمانية مديرات يمثلن ثلاثة وعشرين سلاحاً منفصلاً فى كندا والدنمراك وفرنسا وهولندا والنرويج وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا. وتبادلت العضوات المعلومات حول مكانة المراة وتنظيم وظروف خدمتها بالقوات المسلحة ومستقبلها فى الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من أنهن قد تمكن من جمع بيانات شاملة أفادت فى تخطيطهن لمؤتمرات أخرى فإنهن لم يلتقين إلا فى ١٩٦٥ بعد زيارتهن لقيادة الحلف وكلية الدفاع فى باريس وأدت هذه الزيارة إلى عقد مؤتمر للمديرات فى ١٩٦٦. ولم يؤد هذا المؤتمر إلى نتائج جوهرية إلى أن عقد المؤتمر الرابع فى بروكسل فى عام ١٩٧٣ الذى تبنى القضايا الأساسية الآتية:

١ - أن المراة يجب أن يكون لها حقوقاً ودخلاً متساويا مع الرجال.

٢ - يجب أن تعطى المراة الفرصة فى العمل فى مختلف التخصصات وألا تقوم بأدوار قتالية ما لم يتطلب الموقف القتالى ذلك.

٣ - يجب أن يتوسع الحلف والبلاد المختلفة التابعة له فى عمالة المرأة بمختلف الأسلحة العسكرية.

هذا وقد أدى هذا المؤتمر إلى اعتراف الحلف الرسمى بلجنة المرأة فيه إلى عقد مؤتمر فى عام ١٩٧٥ فى يوم المرأة العالمى فى لندن والتحقت به رئيسات الأفرع فى عشر دول تابعة للحلف. وناقش المؤتمر قضايا تركزت حول الاعتراف بالفرص المتساوية الذى يؤدى إلى مسئوليات متساوية وانه لا بد من التحرك نحو التكامل الكامل للمرأة فى القوات المسلحة.

وفى عام ١٩٧٧ عقد المؤتمرالسادس فى بروكسل وحضره أربع وثلاثون امرأة يمثلن عشر بلاد تركزت مناقشاتهن على دور المرأة فى ميادين التكنولوجيا العسكرية وحقوق المرأة المتزوجة بمختلف الأسلحة ومستقبل الأدوار غير القتالية للمرأة والمساواة فى الدخل وفى فرص العمل وتوسيع بناء السياق المهنى للمرأة، ونوقشت القضايا بصورة جماعية وتركت بعد ذلك لظروف كل دولة فعلى سبيل المثال فتحت معظم دول شمال الأطلنطى مجالات واسعة للمرأة فى حين اقتصر عمل المرأة فى المانيا واليونان على التخصصات الطبية (Klick P.673).

* * *

خلاصة القول بعد هذا العرض والتحليل أننا:

أولاً: نتفق مع كل ما توصل إليه الباحثون المؤيدون لقضية التحاق المرأة بالقوات المسلحة ومن صلاحيتها للقيام بكافة الوظائف الإدارية والفنية والطبية فى الوحدات العسكرية لأنها تؤديها أصلاً فى القطاع المدنى على أن يكون ذلك فى المناطق المركزية والمدن وبعيداً عن الوحدات القتالية والجبهة توفيراً للقوة البشرية من الذكور التى يجب أن يوجه الجانب الأعظم منها لمهام المعركة.

ثانيًا: نتفق مع بعض ما توصلت إليه مادى سيجال من:

(أ) أن تحديد المستوى المطلوب لأداء العمل هو أساس الاختيار له وليس الجنس وعدم تصور أن كل الرجال أقوياء وكل النساء ضعيفات.

(ب) أن للكثير من النساء قدرة احتمال عاطفية وبدنية تحت ظروف الضغط.

(جـ) أن هناك من الرجال من أهم أكثر سلبية وخضوعًا من المرأة التى لا يجب أن تلتصق بها هذه الصفات دومًا.

ونختلف مع مادى سيجال فى ادعائها بأن وجود المرأة فى الوحدات العسكرية

لا يؤثر على تماسكها. كما لا نؤيد التحاقها بالأكاديميات العسكرية القائمة. ونؤيد وجهة نظرنا رأى كاندرن Candrin من أن الرجال لا ينظرون إلى المرأة منذ الوهلة الأولى كشريك متعاون ولكنى كهدف جنسى. وهناك من لا يستطيعون الفصل بين الجنسين بمعنى انهم يرون أن المرأة لا بد أن تكون امرأة ويرفضون النظر إليها كشريك مساو لهم (Landrum P.69).

ويعترف الباحثون الأمريكيون بأن هناك حالات اغتصاب للمرأة وأن كانوا يرون أنها تقع خارج الثكنات العسكرية (Blumenson P.1).

كما نشير إلى استنتاجات موسكس Moskos فى دراسته عن السلوك الجنسى للمجندين الأمريكيين الذين كانوا فى مهام خارج البلاد تعتبر فرصة للجنود العزاب لممارسة الجنس غير الشرعى بل كان القادة أنفسهم يشجعون الجنود على ذلك وفق برنامج محدد. ويقول موسكس فى مقالة أخرى له بعنوان المواقع الأمريكية فى فيتنام ترحب بنساء الظل أن الجيش كان يرحب بنساء الظل فى الثكنات وكان يرى أن هذه مخاطرة لكنها وسيلة للحفاظ على الوضع النفسى لهذا العدد الكبير من الجنود المنهارين معنويًا.

أى أننا لا نستطيع أن نضع حدًا فاصلاً بين المرأة كعسكرى مقاتل أو كهدف جنسى فى تنظيمات تختلف فى بنائها وديناميتها عن التنظيمات المدنية كالجامعات. (Goloman, 1972 P.178).

كما تؤكد نتائج تجربة التعليم المختلط فى الوست بوينت أن اللوائح والتعليمات الانضباطية لم تمنع من حدوث انحرافات داخل هذه الأكاديمية (Rothschild, P.97).

ثالثاً: لا جدال لدينا فى صلاحية المرأة لأداء مهام قتالية. ويبين التاريخ السوفيتى على سبيل المثال انه كانت هناك اكثر من ٨٠٠ الف امرأة تخدم فى الجيش الاحمر فى فصائل المدفعية والدبابات وعملت كميكانيكى طيران وكطيار مقاتل وهناك امثلة شهير ةفى تاريخ الحرب منها قائدة وحدة الدبابات السوفيتية بولينا نيدكوفا (Binicns P.125) كما قامت اكثر مليون امرأة سوفيتية بدور مباشر فى الحرب العالمية الأخيرة (Goldman, P.1977).

ولا ينفى كل ذلك ان الأصل فى المرأة انها أم وربة بيت وعرض يجب أن يصان فمن حيث انها أم وربة بيت قال هتلر قولته الشهيرة فى نورمبرج ١٩٣٤ «اننا إذا قلنا ان عالم الرجل هو الدولة فإن هذا يعنى التزامه بأهدافها. اما عالم المرأة فهو زوجها وأطفالها ومنزلها. ولكن أين سيكون هذا العالم الكبير إذا لم يكن هناك من

هو مسئول عن العالم الصغير؟ كيف يمكن أن يستمر العالم الكبير فى الوجود بدون العالم الصغير وكيف يمكن أن نحيا دون أن يكون هذا العالم الصغير فى وضع أمين ومستقر» (Feld P.563).

ويقول القائد الألمانى جسداف Van Gesdaf أن تقاليدينا الألمانية ترى أنه من غير المناسب أن نفكر فى تجنيد المرأة كضابط فى القوات المسلحة لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية وسياسية (Goldman, 1977 P.1).

وحينما أثيرت قضية التحاق المرأة بالأكاديميات العسكرية أمام الكونجرس الأمريكى قال الجنرال فياند Weyand رئيس أركان الجيش وقتها «ترتبط قضية دخول المرأة الأكاديمية العسكرية بسؤال هام هو «هل الأمريكيون مستعدون لإرسال بناتهم إلى المعركة؟ أن للأكاديمية العسكرية مهمة ضرورية ومميزة هى التعليم والتدريب (و) إعداد الضباط لأدوار المعركة وإذا اضطلعت المرأة بمهام قتالية فهذا فى رأيى ضياع للمصادر النادرة التى قد تحول الأكاديمية إلى أداء مهام ثانوية» وعلق لوارنس ماكدونالد Mcdonald بأن قضية المرأة ليست قضية هينة، إنها قضية اساسية وإننا إذا لم نكن نرغب فى أن تقوم المرأة بأدوار قتالية فاننا يجب الا نسمح لها بدخول الأكاديمية العسكرية (Binkins P.50) ويرى كويستر Quester أنه يجب حماية المرأة من المعركة سواء اكانت تصلح لها أم لا لأن المرأة هى التى تلد الجيل الثانى فى المجتمع وهى التى تحفظ نوعه وهى التى تتولى عملية الانتقال الثقافى للأطفال وطالما انها هى التى تحمل الأطفال فإن طريق ضمان بقاء النوع هو حمايتها من المعركة. (Segal,M,1982 P.81).

أما من حيث كونها عرضاً يجب أن يصان فقد قال أحد القادة السابقين للأكاديمية الجوية الأمريكية أمام الكونجرس: «إن فتح الباب أمام المرأة لأداء مهام قتالية هو فى رأيى اهانة لشرف المرأة وتجاهل للحقائق القاسية للحرب. إن التاريخ العسكرى والدروس التى تجاهلناها وخبرتى الشخصية فى المعركة ومعسكرات أسرى الحرب تقنعنى دائماً بأن القتال هو عمل الرجل وأنه يجب أن يظل كذلك. إن هؤلاء الذين يسعون نحو دفع المرأة للأعمال القتالية ينسون الضغوط العاطفية والعقلية والفيزيقية للمعركة بكل أبعادها بما فيها احتمال وقوعها أسيرة فى يد العدو، ولقد كان سبيرمان على حق حينما قال أن الحرب هى الجحيم وسيسعد عدونا بالطبع لو أطأنا هذا الخطأ الفادح وعرضنا المرأة الأمريكية للأسر فى القتال وانى أعتقد حتماً أن مثل هذا الموقف سوف يضعف ثباتنا القومى فى المعركة (Binkins P.48).

ونضيف إلى ماسبق رأى بعض كبار العسكريين وعلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكى الأسبق براون Brown الذى قال : « إننى أعتقد أن الاختلافات الفيزيقية بين الرجال والنساء تجعل من الحكمة الا يسند إلى المرأة أى دور قتالى ». (Binkins P.49).

ويشير كولواى CALLWAY إلى الخسارة المحتملة فى الكفاءة العسكرية بسبب دخول المرأة الأكاديمية العسكرية فيقول : « ان القضية الأساسية هى نوعية القيادة فى المعركة. ان هدف هذه المقاييس المتشددة لدخول الأكاديمية هو إعداد قادة المعارك من خلال التدريب القاسى والعنيف ومن ثم فإن أية محاولة للتقليل من هذا المستوى عملاً على تكيف المرأة فيها يؤدى إلى الحد من المستوى الضرورى لإعداد الرجال ويلزم حتمًا أن تتغير الأكاديمية ».

وقال الجنرال ويستمورلاند أحد رؤساء أركان الجيش الأمريكى السابقين : « يمكن أن نجد امرأة تستطيع أن تقود معركة قوامها مائة الف جندى لكن هذا هو الاستثناء ونحن لا نسير اكاديميتنا على الاستثناء (Binkins P.50).

ويستلزم الأمر فى نهاية هذه المقالة ان نوضح حقيقة دور المرأة الإسرائيلية الذى يستشهد به الكثيرون على انه نموذج لدور المرأة المقاتلة. ونثبت هنا أن حرب اكتوبر ذاتها كانت دليلاً حيًا على عودة المرأة الاسرائيلية لدورها التقليدى كأم وربة بيت اكثر من كونها عسكرية ومقاتلة.

الواقع ان الأيديولوجية السائدة فى إسرائيل تقوم على أن المكانة الاجتماعية للجنسين متساوية وتمثل هذا التوجيه فى كل الإجراءات المؤسسية فى الدولة ويعتبر عنصرًا هامًا فى التصور الذاتى الإسرائيلى. ويرى الباحثون أن المساواة محققة جزئيًا وأن المرأة لا تساهم بصورة كاملة فى كل مستويات البناء الاجتماعى وظهر التناقض بين التوجيه القيمى بالمساواه والموقف الاجتماعى الفعلى بصورة درامية فى حرب اكتوبر، إذ ترتب على التعبئة الشاملة للذكور البالغين انحسار كل الحاجات والأنشطة المدنية فى المصانع والأعمال والمدارس والجامعات والنقل العام وقيدت مصادر الاستهلاك إلى الحد الضرورى فقط. وكان من المتوقع أن تأخذ الحرب وقتاً قصيراً، لهذا شعر الناس بضرورة تركيز كل المصادر على مشاكل الحرب.

وقد وصلت المشاركة النشطة للمرأة على الحرب على عكس الحروب السابقة إلى ادنى مستوى لها وكان دور المرأة تقليديا بل كان أقل مساواة وتكاملاً مع الرجل فى وقت كان يجب أن تكون فيه المساواة هى الموقف الذى تجابه به الأزمة. ولعبت أجهزة الإعلام دورًا هامًا فى خلق وتعزيز الأنماط التقليدية، كما سار قادة الرأى من

الرجال والنساء فى الاتجاه المؤيد لهذه الأنماط التى تؤكد على مشاعر الحب والرعاية والحنان للمرأة ودورها كزوجة وأخت وأم وحبيبة.

وعلى الرغم من جدية جولدا مائير المعروفة وتأكيدها على الدور الرجولى للقائد الأعلى للقوات المسلحة فقد ظهرت أمام الشعب على أنها الأم اليهودية المحبة والمواسية وكانت تمسك بأيدى الجنود من الجرحى وتقف أمام كل سرير مشجعة وملطفة.

ومن هنا يمكن استنتاج أن المجتمعات تنمى تحت التأثير الضاغط الخصائص التقليدية كالتوزيع الميلادى للأدوار والعلاقات الخاصة والأولية وإذا كان هناك من يقول أن الحرب تؤدى إلى تعزيز المساواة العصرية بين الجيش وأهمية الأدوار غير الاسرية، فإن أزمة المجتمع الإسرائيلى فى حرب أكتوبر قد عززت النمط التقليدى للمراة. ولم يكن أيامها إلا فرص قليلة للمشاركة فى الأعمال المتصلة بحل الأزمة. والغريب فى الأمر أنه بعد أن انتهت الحرب وظروف الطوارئ ضعفت الاتجاهات القليدية وعادت نغمة المساواه إلى الظهور (Bar-Yosef P.129).

إن التجربة الاسرائيلية فى حرب أكتوبر ترد بنفسها على أى مزاعم تعطى المرأة الإسرائيلية هالة اسطورية يمكن الاستناد إليها فى تبرير إقحام المرأة فى أدوار الحرب والقتال. كما أن التجربة العالمية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة تبين ان دول العالم تعلق الكثير من الوظائف القتالية على المرأة التى وإن كانت تصلح لها فإنه يجب حمايتها منها لأن الجيل الثانى فى المجتع لا يوجد ولا ينشأ إلا بها.

المصـــادر:

(١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

(2) Arkins, W., Military Socialization and Masculinity, **J. of Social issues**, V. 34, 1, 1978.

(3) Bar-Yosef, Rivka, Role System under Stress, Sex-Roles in War, **Social Problems**, V. 52, 1977.

(4) Binkins, M., and Bash, S., Women and the Military, washington, D. C., Brooking Institutions, 1977.

(5) Blake, Joseph, A Comment on the utilization of women In the Armed Forces of the industrialized Nations, **Social Symposium**, Spring 1977.

(6) Blumerson, Martin, The Army Women move Out, **Army**, Feb., 1978.

(7) Butler, J. S., The Promotion of Enlisted women in thè Military, **Armed Forces and Society**, V. 4., 1978.

(8) Defleur, D. Cadet Beliefs, Attitudes, and interactions during the early phases or Sex Integration, **Youth and Society**, Vol, 10, 2, 1978.

(9) ———, Sex intergration of the U. S. Airforce Academy, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N. 4., 1978.

(10) Durning, Kathleen, Women at the Naval Acadeay, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N., 4, 1978.

(11) Feld, M., **Arms and The woman, Armed Forces and Society**, V. 4, N. 4, 1978.

(12) ———, Co-education at westpoint, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, No. 4. 1968.

(13) Gallowy, Judith, «The Impact of the admission of women to the service Academies on the Role of the women Line officer, **American Behavioural Scientist**, V. 19, No. 5, may 1976.

(14) Gattlieb, David, Women Soliders on Joining the army, **Youth and Scoety**, V. 10, N. 2, 1978.

(15) Goldman, Nancy, The changing Role of womenin the Armed Forces, **American Journal of Soxiology**, 63, 1978.

(16) ———, The utilization of women in the armed, forces of industrialized Nations, **Social Symposium**, V. 18, Spring, 1977.

(17) ———, Reply to Blake, **Social Symposium,** V. 18, Spring 1977.

(18) Hunter, E., Families under Flag, Praeger, Praeger Special Studies N.Y., 1982.

(19) ———, Women in the Navy, **Armed Forces and Society,** Vol. 4, N. 4., 1978.

(20) Klick, J., Utilization of Women in the Nato Alliance, **Armed Forces and Society,** V. 4, N. 4., 1978.

(21) Landun, G., Policy Dimensions of an integrated **Force, Armed Forces and Society,** Vol. 4, N. 4., 1978.

(22) Larwood, L. and Others, Attitudes of Male and Female cadets Toward Military Sex Integration, **Sex Roles,** V. 6, N. 3, 1980.

(23) Mahajan, A., Women in The Armed Forces of India, **Indian J. of Social Work,** 42, 1982.

(24) Marxhail, Kathryn, Who are The woman who Joint the Marines, **Ms.,** Feb., 1981.

(25) Mazrui, Ali, Military Tecnnology-Co and Masculinity In war, Tmpact of Science on Society, Vol. 26, N. 1/2, 1976.

(26) Priest, R., and Others, The first Coed Class at West Point, **Youth and Society,** Vol. 10 2, 1978.

(27) Rothschild, C. s., Young Women and Men aboard the U. S. Coast Guard, **Youth and Society,** Vol. 10 2, 1978.

(28) Segal D., and Others, Military Service for Female and Black Youth, **Youth and Society,** Vol. 10, N. 2, 1978.

(29) Segal, M., Social Change and Participation of women in the Military, Research in Social Movement, **Con Flict and chagge,** Vol. 5, 1983.

(30) ———, The Argument for Female combat, in Nancy Goldman ed., Female Soliders, Combatants or no-Combatants, Comm. Greenwood Press, 1982,

(31) ———, Women in the Military, Research and Policy issues, **Youth and Society,** Vol. 10, 1978.

(32) Thomas, P., The Young Navy women, **Youth and Society,** Vol. 10, 2, 1978.

(33) ———, Women In the Military American and British Commonwealth, **Armed Forces and Society,** Vol. 4, 1978.

(34) Woefel, John, Women in The U. S. Army, **Sex Roles,** 7, 1981.

الدراسة الرابعة

مشكلة التقاعد العسكرى

فى ضوء التجربتين الأمريكية والسودانية

أولى العلماء الأجتماعيون بصفة عامة وعلماء الاجتماع العسكرى بصفة خاصة اهتماما حديثاً لمشكلة التقاعد العسكرى. وكان اهتمام علماء الاجتماع العسكرى منصباً على تأثير هذا التقاعد على بناء النسق العسكرى ذاته. أما العلماء الاجتماعيون فكانوا يرون أن قضايا التقاعد العسكرى - بالرغم من الخصائص المميزة للنسق العسكرى عن غيره من الأنساق الأخرى تمدهم بالمعلومات التى تساعدهم على التعامل مع مشاكل التقاعد بصفة عامة.

وبغض النظر عن ارتباط التقاعد العسكرى بمرحلة عمرية معينة ذات مدلول ثقافى خاص وارتباطه كذلك بالحالة الصحية للمتقاعد فإن مشاكل التغير والتكيف فى السياق المهنى الثانى ونمط الحياة وما يترتب على التقاعد من أعراض مرضية تتشابه كثيراً مع المشاكل التى يتعرض لها المسنون من المتقاعدين المدنيين. ويرى العلماء الاجتماعيون كذلك أن الجيش لا يستطيع الادعاء بتميزه عن الانساق الاجتماعية الأخرى لارتباط التقاعد المبكر فيه بمتطلبات الكفاءة الفزيولوجية للحياة العسكرية لأن مشكلة كهذه موجودة أيضاً فى أى نسق اجتماعى يعمل عبر سياق مهنى يرتبط بحراك اجتماعى والتزامات متبادلة بين العامل والتنظيم الذى يعمل فيه والذى قد يترتب عليه احتمال لجوء التنظيم إلى دفع بعض أفراده إلى خارجه وحثهم على ترك الخدمة فى سن ينظر إليها المجتمع على أنها سن ليست بالكبيرة.

كما يعتقد العلماء الاجتماعيون أيضاً أن الأهتمام بمفهوم السياق المهنى الثانى المرتبط بمشكلة التقاعد العسكرى يتيح لهم فرصة طيبة لدراسة خصائص هذا السياق وما يترتب عليها من حراك إلى أسفل او إلى أعلى وتغيير فى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعد. كما ينظر علماء الاجتماع إلى المتقاعدين العسكريين بإنهم يمثلون ثقافة فرعية متجانسة نسبيًا وأن دراسة هذه الثقافة الفرعية تمكنهم من الاستفادة بالتحليلات السوسيولوجية وتطبيقها كنماذج بحوث الصحة الجسمية والنفسية ودراسات الصراعات الشخصية والاجتماعية.

(Bellino, P.580)

وليست مشكلة التقاعد العسكرى فى الواقع مشكلة نسق عسكرى فى دولة معينة ولكنها مشكلة تواجهها مختلف دول العالم. وصحيح أنها لم تكن تمثل مشكلة كبيرة فى الماضى لأن الدوافع الاقتصادية كانت ضمن أهداف الحروب فى ذلك الوقت فكان العسكريون المنتصرون يمنحون أراضى أو يتقلدون مناصب أدارية فى البلاد المهزومة، لكن الحرب الحديثة الآن لا تقم على الربح وهذا مما يعقد مشكلة التقاعد العسكرى للدولة بصفة عامة وللعسكريين بصفة خاصة. وقد يكون هناك تشابه بين الحال فى الماضى وبين الحال فى بعض الدول التى يضطلع بها العسكريون الآن بأوضاع بارزة أو بعض الدول التى يقوم عسكريوها بأدوار معينة فى دول ما وراء البحار كالحال فى برامج مساعدات الدول الكبرى مما يعنى استيعاب العسكريين فى وظائف تخفف من مشكلة التقاعد. لكن التقاعد مازال يمثل مشكلة هذه الدول فإنهيار الأمبراطوريات القديمة لبريطانيا وفرنسا زاد من مشكلة التقاعد لهما كما اضطرت الولايات المتحدة للبحث عن حلول لها وخاصة بعد اتجاهها للتقليل من تواجدها فى دول ما وراء البحار أما باقى الدول فلم يكن لها فى الأصل قنوات لحل المشكلة كتلك التى كانت لبريطانيا وفرنسا فى الماضى والولايات المتحدة فى الوقت الحاضر. (Biderman in Littlg, P.27)

وهناك سببان للتقاعد، أولهما سياسة الأفراد العسكرية التى تحيل العسكريين للتقاعد بفعل عوامل السن أو عدم القدرة الصحية أو لانخفاض مستوى أدائهم أو لخلق فرص الترقى أمام صغار السن، وثانيهما القرارات الأدراية بالتقاعد الاختيارى حينما يجد الأفراد فى أنفسهم الاستعداد لهذا التقاعد. ولا يكون للفرد فى الحالة الأولى أى دور فى قرار التقاعد وغالبا ما تكون آثار التقاعد عليه سلبية، أما فى الحالة الثانية فقد تكون هناك عوامل مؤثرة على أتحاذ الفرد قراره الاختيارى مثل أحساسه بعدم القدرة على التكيف مع التغير الذى يحدث فى القوات المسلحة أو لشعوره بعدم وجود فرصة كافية أمامه للترقى. (Mcneil, 1964)

ويرتبط التقاعد العسكرى ارتباطا قويًا بحجم القوات المسلحة والعمر الذى يحال فيه العسكريون إلى التقاعد فكلما كان حجم القوات المسلحة صغيراً قل عدد الأفراد المدرجين فى سجلات التقاعد، كما أن حاجة القوات المسلحة إلى مئات الألاف من الضباط والمجندين واستمرار حاجتها إلى هذه القوة المقاتلة لسنوات عديدة يؤدى إلى زيادة كبيرة فى حجم العسكريين المتقاعدين. (Mcneil & Giffen, 1965, P.25)

ويمثل بناء الأفراد العسكرى نموذجاً هرميا يمكن الحفاظ عليه فى شكلين اثنين

فقط هما التوسع المستمر فى دخول وخروج الأفراد منه. ولهذا تكون هناك حاجة مستمرة للتقاعد المبكر. (Biderman and Sharp, P.381)

ويرتبط التقاعد بالنسبة للضباط ارتباطا قويا بنسق الترقى الانتقائى (إلى أعلى أو أخرج) أى أن كل ضابط فى القوات المسلحة يعد للترقى بعد فترة معينة ومن لا يختار للترقى يستبعد من الخدمة الفعلية، ومن ثم فإن هؤلاء الذين أكملوا عشرين سنة أو أكثر من الخدمة الفعلية يكونون مجبرين على التقاعد. ويتوقع من هؤلاء الضباط من ذوى الرتب العليا التى يختارون لها أن يكونوا قادرين على الخدمة لأكثر من ثلاثين سنة، أما ضباط الصف والجنود فهم ليسوا عرضة لمبدأ إلى أعلى أو أخرج لكن هناك نسبة كبيرة منهم تتقاعد اختياريا بعد استكمال الحد الأدنى من طول الخدمة فى القوات المسلحة.: (Biderman in Little, P.123)

وعمر المتقاعد هو أساس التقاعد فى معظم الوظائف لكنه يقوم فى الوظائف العسكرية على أساس طول مدة الخدمة. ومن الحقائق المعروفة فى عالم العسكريين أن الواحد منهم يلتحق بالقوات المسلحة فى سن السابعة عشرة تقريباً مما يعنى احتمال مواجهته للتقاعد فى سن السابعة والثلاثين. ولهذا فإن مدة عشرين عاما تعتبر حداً أدنى يمكن المتقاعد من الاستفادة من الحد الأدنى أيضاً لمميزات التقاعد. أما إذا قضى ثلاثين عاما فيحق له الإستفادة من الحد الأقصى لمميزات التقاعد. وإذا كان التقاعد بعد عشرين عاما أمراً ممكنا وفقا لسياسة الأفراد فإنه أمر مؤكد بعد ثلاثين عاما مع استثناءات محدودة. ولهذا فإن الفرد قبل أن يتم عشرين عاما يجد نفسه مضطرا للوصول إلى قرار حاسم حول هذه المرحلة الهامة من حياته. (Mcneil and Giffen, 1965, P.26)

وعلى الرغم من أنه يصعب ايجاد تعريف دقيق للتقاعد ومتطلباته عند المدنيين والعسكريين فإن التقاعد يعتمد بصفة عامة إلى جانب السن على المشاركة فى قوة العمل والظروف الصحية والعقلية. وعادة ما يكون تدهور الحالة الصحية والعقلية سببا للحاجة إلى التقاعد فى الوظائف المدنية أما فى القوات المسلحة فإنه يرجع – كما أوضحنا – إلى نظام التقاعد الرسمى وهذا يعنى أن التقاعد فى كل من الوظائف المدنية والعسكرية أمر ناتج عن الحاجات والمصالح المؤسسية.

وإذا قارنا بين التقاعد فى الوظائف العسكرية وغير العسكرية لوجدنا أن التقاعد فى الوظائف الأخيرة يعنى انخفاضاً فى الدخل وابعادا عن قوة العمل الفعلى المدفوع الأجر مع استخدام بناء لوقت الفراغ لكن التقاعد عند العسكريين له معنى مختلف تماما حيث يبرز للوهلة الأولى سن المتقاعد وازدياد حجم مسؤلياته الأسرية التى

تحتم عليه أن يبحث عن عمل آخر لأن راتب معاشه لا يكفيه ولأن المجتمع يتوقع من كل الذكور البالغين القادرين على العمل أن يعملوا فإن الأفراد من ذوى السياق المهنى العسكرى لا يتقاعدون إلى حياة الفراغ ولكن التقاعد بالنسبة إليهم تغير فى السياق المهنى.

وإذا كان ارتباط التقاعد المبكر بالحالة الفزيولوجية لا يمثل تميزاً للنسق العسكرى عن غيره من الأنساق الأخرى المدنية فهناك أدلة أخرى تظهر الاقتراب بين النسقين تجعل التوقعات المتزايدة من الحراك مع نظام الأقدمية من التقاعد أمرا ضروريًا فى الانساق المدنية المستقرة. فمبدأ إلى أعلى أو أخرج معمول به فى الجامعات الامريكية مثلا.. أى أن التقاعد المبكر فى حد ذاته يعتبر نوعاً من تقارب الأبنية المدنية والعسكرية وقد أشار بيدرمان إلى أنه يمكن الوقوف على هذا التقارب من زوايا ثلاث : الأولى ما يسميه بالتشابهات البنائية : Structural Similarities بين النسق العسكرى والمدنى وهى تشابهات طريقة تنظيم الوظائف فى التجنيد والسلطة وتنظيم العمل والارتقاء فى السياق المهنى. والثانية هى ما يسميه بالتشابهات الدينامية : Dynamic Similarities وهى فى نظرة دليل على أن كلا النسقين عرضة لعملية القوى والمبادئ المتشابهة من التغير. أما الزاوية الثالثة فهى غير مباشرة ولكنها ملزمة ويسميها بقدرة النسق على التوسط Interpentrability ويقصد بها سهولة حركة الأشخاص من دور ما إلى آخر مع وجود توازن فى قيم المكانة لهذه الأدوار وتؤثر هذه الزوايا الثلاث على عملية التقاعد فى كل من النسقين. (Biderman and Sharp, P.383)

نظريات التقاعد العسكرى

١ - نظرية اضطراب الدور Role Confusion Theory :

ترى هذه النظرية أن المتقاعد يتعرض أثر خروجه من القوات المسلحة إلى ما يسمى بأضطراب الدور. وهو أمر لا يمكن للمتقاعدين العسكريين الهرب منه كما أنه يؤثر على عملية تكيفهم لمرحلة ما بعد التقاعد. وتوضح دراسات التقاعد الأمريكية أن ثلثى المتقاعدين العسكريين قد عانوا من فترة اضطراب الدور هذه خلال الشهور القليلة الأولى من أنفصالهم من القوات المسلحة.

وتعتبر الفترة التى تلى التقاعد من القوات المسلحة مباشرة من أصعب الفترات

التى يواجهها المتقاعد وهى الفترة التى يجد نفسه مضطراً للتكيف مع سياق مهنى جديد وحياة جديدة. وتسمى هذه الفترة بزمن اضطراب الدور. والمقصود بالدور هنا «سلوك الفرد فى المواقف المختلفة» وحينما تكون الأدوار معروفة ومحددة بوضوح تكون لدينا صورة فعلية عن السلوك المتوقع. وهذا التحديد والتوصيف المسبق للأدوار يعنى أن الفرد المنجز للدور، والمجتمع قد وصلا إلى بعض من الاتفاق حول السلوك المتوقع للاعب الدور، وهذه مسألة محسوسة فى النسق العسكرى، أما فى الأنساق الأخرى فقد لا تكون الأدوار محددة بوضوح وقد لا يكون هناك اتساق بين لاعب الدور والمجتمع حول السلوك المتوقع للأول، وهذا هوما يواجهه المتقاعد عند خروجه من القوات المسلحة مما يسبب له اضطرابا فى الدور. وقد يكون الفرد راغبا وقادراً على إنجاز الدور لكنه يفتقد إلى معرفة فعل ذلك. ولهذا فإنه يجب التمييز بين اضطراب الدور وصراع الدور Role conflict حيث نجد أن شاغل الأدوار فى الأخير غير قادر على إنجازها بالطريقة المتوقعة.

إذن فهناك تناقض واضح بين الأدوار فى المواقع العسكرية وغير العسكرية وخاصة بين دور الفرد أثناء خدمته الفعلية ومكانته بعد التقاعد. ونعنى بذلك أن هناك بناء مكانة داخل النسق العسكرى وأدوار محددة مسبقا وفقا لعادات وتقاليد وتعليمات مكتوبة كما أن الزى وعلاماته المميزة يحددان دور الفرد فى المجتمع العسكرى. ويتعامل هذا المجتمع بشدة اوبليونه مع الانحرافات التى تحدث فى إنجازات هذا الدور المتوقع. وحينما يتقاعد الفرد فانه يفقد هذا البناء وهذه الرمزية، كما يصعب عليه أن يصنع تحولا جانبيا فى سياقه المهنى الجديد. بحيث يضمن مكانة متساوية لمكانته قبل التقاعد ومن ثم يجد لزاما عليه أن يبدأ من قاع السلم. (Mcneil & Giffen, 1965, P.27)

ونعنى مما سبق أن المجتمع قد فشل فيه أن يحدد أو يبنى دوراً واقعيًا للرجل العسكرى المتقاعد وينظر اليه دائما على أنه كان يعيش فى وضع مربح وفى مؤسسة كبيرة كالقوات المسلحة وفى حياة فراغ وفى مكان مريح. ومن ثم فإن المجتمع يضعه فى اقصى قطبى متصل وهى حالة لا تقع فيها غالبية العسكريين ويتجاهل المجتمع بذلك ايضا هذه الفراغات بين القطبين التى يمكن توزيع النسبة الكبيرة من العسكريين عبرها.

ولا تقف خبرة اضطراب الدور عند حدود الفرد المتقاعد فحسب ولكنها تمتد لأسرته أيضا. فالأسرة العسكرية تكون قد تعلمت أن رتبة رب الأسرة لها امتيازات ووضع اجتماعى والتزامات، وتستدمج الأسرة هذا كله مع مرور الزمن وخاصة ما يرتبط بذلك من احساس بالأمن والإشباع. كما تقاسم زوجة المتقاعد زوجها

مكانته ووضعه فى النسق العسكرى ويعاملها الآخرون معاملة خاصة حسب رتبة زوجها كما تتوقع هى دائما مثل هذه المعاملة لذلك فإنه حين يتقاعد رب الأسرة يعنى ذلك لها افتقادها للأمن والاشباع اللذين عاشت فيهما فترة طويلة وأن عليها أن تعيد تكيفها من جديد للظروف الجديدة.

وقد يترك شعور أفراد الأسرة باضطراب الدور أثره الشديد على المتقاعد ذاته وخاصة إذا ما فقد مكانته وعمل فى وظيفة مدنية ذات مكانة أدنى فيشعر بعدم احترام الأسرة له، التى قد تعامله أما فى إطار من الشفقة أو الادانة مما يكن له اكبر الأثر فى استعداده للتكيف مع المرحلة الجديدة (Ogburn, P.246) ومعنى ذلك أن التقاعد يؤدى بالكثير من المتقاعدين إلى قبول مكانة أدنى من تلك التى كانوا عليها قبل التقاعد ويترتب على ذلك اتجاه الحراك الاجتماعى لأسرة المتقاعد إلى أدنى مما يسبب اضطرابا للأسرة يحدث فى صورة توترات بداخلها أو خلل فى التوازن العاطفى للأسرة كلها. (Giffen & Mcneil, P.618)

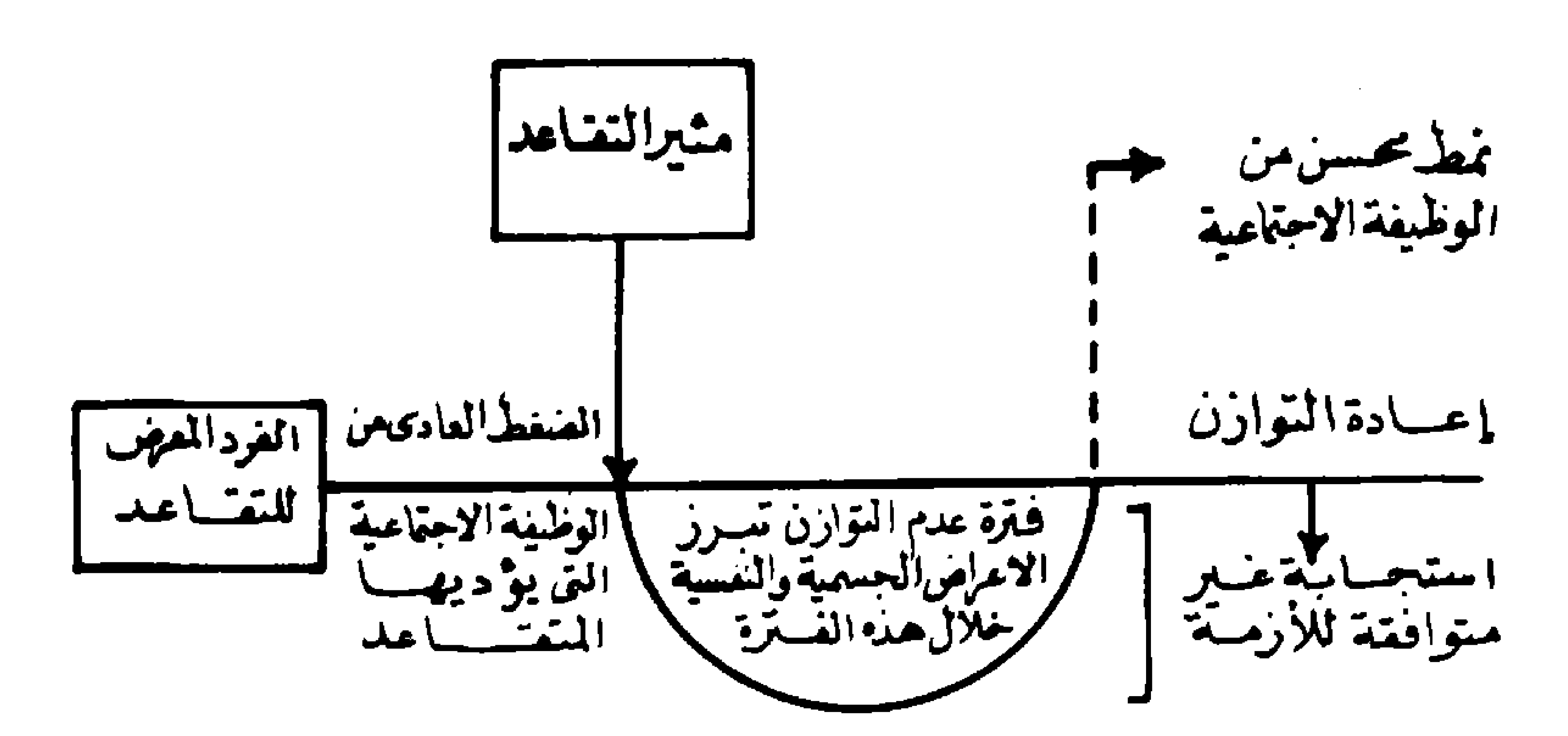
هذا وقد اهتم بلوت Platte بدراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والحالة السيكلوجية والتكيف الزواجى للمتقاعدين فوجد أن هذه العلاقة تتأثر بالتغيرات فى المكانة المرتبطة بالحراك إلى السياق المهنى الثانى، كما وجد أن الحالة النفسية السيئة قد صاحبت الحراك إلى أدنى عند زوجات المتقاعدين من غير رتب الضباط لكنها لم تؤثر على علاقاتهم الزواجية... ولم يجد بلوت أن الحراك إلى أدنى كان له أثر على الحالة النفسية والتكيف الزواجى لزوجات الضباط المتقاعدين. (Platte, P.528)

٢ - نظرية الأزمة Crisis Theory :

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأزمة فترة من فترات عدم التوازن التى يمر بها الفرد وأسرته نتيجة لحدث عاطفى شاق. ويرى رابورت Rapport أن أنشطة حل الأزمة التى يبذلها الإنسان. وقت حدوثها لا تكون سببا لتحقيق توازن سريع له. كما أن الناس يختلفون فى استجابتهم للأزمة، وحينما تحدث الأزمة يدرك الفرد مشقة التجربة التى يمر بها عاطفيًا. وهناك العديد من المواقف التى تحدث فى الحياة اليومية والتى يمكن اعتبارها شاقة عاطفيًا بالنسبة لمن يمرون بها. والتقاعد فى ضوء وجهة النظر هذه يتمشى مع الابعاد المتعددة التى تحدث فى فترة الأزمة.

ويوضح نموذج مارتن Martin المعدل ما الذى يحدث حينما تدرك الأسرة أن هناك حدثاً عاطفيًا شاقا قد حدث لها بتقاعد عائلها. إلا أن احتمالات عدم التوازن قد تقل عند الزوجات لكنها قد تزيد عند باقى أفراد الأسرة وخاصة ممن يدركون

التقاعد على أنه تهديد عاطفى لهم وهذا يقلل من قدرتهم على التكيف لموقف الأزمة كما قد تظهر لهم أعراض جسمية ونفسية مختلفة الدرجة.



نموذج مارتن المعدل عن رد فعل المتقاعد للأزمة

وقد عرض ماكنل Mcneil وجيفن Giffen فى دراستهما عن موقف الأزمة لأسرة المتقاعد أربع حالات تظهر فيها الأبعاد المختلفة التى أشار إليها نموذج مارتن المعدل.

الحالة الأولى: أحدى زوجات الضباط المتقاعدين عمرها أربعون عاما دخلت المستشفى تشكو من حالة كآبة وتفكير فى الانتحار. قالت أن زوجها بدأ يشعر بالقلق والتوتر حينما أحيل إلى التقاعد ولجأ إلى شرب الخمر، وأحست بأنها غير قادرة على التوافق معه. كما أشارت إلى أن شخصيتها هى قد تغيرت فقد كانت خلال فترة عمل زوجها عضوا نشطا فى نادى زوجات الضباط لكنها بعد تقاعدة أصبحت شديدة البكاء والقلق وشكت من أن زوجها غير قادر على العمل أو لا يريد أن يبحث عن عمل وأنه يتدخل فى شؤون المنزل لاقامته الطويلة فيه. وبعد أن استدعى الزوج إلى المستشفى ونوقش الأمر معه تشجع فى البحث عن عمل لكن حالته لم تتغير لأنه رأى أن العمل كان أقل من قدراته وإمكانياته. وشجعت الزوجة أيضا على الاستمرار فيما كانت تقوم به قبل التقاعد من نشاط مع صديقاتها وعملت على إحتواء زوجها فى هذه الأنشطة إلى أن تمكن الزوج من الحصول على عمل يرضى عنه. وإثر ذلك بدأت العلاقة بين الزوجين فى التحسن كما خفت الأعراض المرضية والنفسية التى كانت تشعر بها.

الحالة الثانية: ابن ضابط صف متقاعد عمره سبعة عشر عاما حولته المحكمة للطب النفسى أكثر من مرة، وحكم عليه هو وشركاؤه بالحبس لمدة عامين لسرقتهم

سيارة. وبتحليل الحالة تبين أن هذا الحدث كان على صلة قوية بوالده قبل أن يتقاعد.. وبعد أن تقاعد الأب شعر بالوحدة لأن عمل والده الجديد قد أبعده عنه وشغله كثيرا، ولم تكن علاقته بوالدته قوية. لكنه حاول أن يقيم هذه العلاقة فى غياب والده ففشل مما أثر على حالته النفسية وتحصيله الدراسى. وفكر بعد ذلك فى أقامة علاقة له مع أصدقاء فى سنة لكنهم كانوا من الأحداث المنحرفين.

وبدأ الوالدان فى الاهتمام بحالة الأبن أثر الحادثة الأولى لكنه ضعف بعد ذلك، ثم عاد هذا الاهتمام مرة أخرى وخاصة بعد ارتكابه الجريمة الثانية التى سجلت عليه فى محاضر البوليس.

الحالة الثالثة : طفل عمره ثمانى سنوات فى المرحلة الثانية من الدراسة، ابن لضابط متقاعد برتبة كبيرة كان يشغل منصبا كبيرا فى وحدته العسكرية. أوضح التقرير الاكلينيكى للطفل أنه يعانى من قلق وسلوك غير مقبول فى المدرسة. وقال والدا الطفل أن حالته قد تغيرت قبل عامين من الذهاب به إلى العيادة النفسية وتبين بعد ذلك أن هذا التوقيت كان متزامنا مع إحالة والدة إلى التقاعد. هذا وقد وصف الأب ابنه قبل سلوكه الأنحرافى بأنه كان جسورا وعالى الخلق، وقد تمكن الأب بعد التقاعد من قضاء وقت أطول فى المنزل مع الأسرة التى شعرت بأنها تستطيع أن تستمتع بذلك. لكن الأب وجد صعوبة كبيرة فى العثور على عمل ناجح خاصة أنه ولم يكن حاصلا على شهادة جامعية. واضطرت الأسرة إلى أن تسحب من مدخراتها كما اضطر الأب إلى قبول عمل بنوبات طويلة ومتغيرة وأقل مكانة من عمله السابق إلى أن وصلت هيبته إلى أدنى مستوى لها بالمقارنة مع هيبته العسكرية. هنا بدأ الطفل يسبب مشكلة للأسرة فى المدرسة وفى المنزل. وتمكن الأب أثناء فترة علاج الطفل من العثور على عمل ذو ساعات منتظمة وبهيبة أكبر ولهذا قل شعور الأب بالقلق أثر هذا التغيير، وأعقب ذلك تغير فى سلوك الطفل فى المدرسة إلى الأحسن. وهذا يعنى أن الطفل كان فى مشاعره واتجاهاته انعكاسا لحالة والده واستطاع بعد تحسن حالة والده التنافس بنجاح مع زملائه فى المدرسة.

الحالة الرابعة : زوجة ضابط صف متقاعد عمرها خمس وأربعون عاما. كانت قبل تقاعد زوجها منظمة للأسرة ومشاركة نشطة فى المجتمع العسكرى وتمكنت مع زوجها بعد التقاعد من شراء منزل قريب من موقع عسكرى. كما وجد زوجها بسرعة عملا مناسبا واستعدا سويًا مع أطفالهما لحياة التقاعد الجديدة. لكنها لاحظت بعد ثمانية شهور من تقاعد زوجها اضطرابا فى ذاكرتها على الرغم من ذكائها وقوة شخصيتها. كما بدأت تظهر عليها أعراض هستيرية وفقدت اهتماماتها وأحست بأن أطفالها لم يعودا فى حاجة إليها بالإضافة إلى ضعف الذاكرة والكآبة والصداع

والوزن الزائد. وأرجعت كل ذلك إلى التقاعد لأنها كانت فى مرحلة ما قبل التقاعد فى راحة نفسية وأكثر انتاجية وكانت تتعامل مع إناس تشاركهم فى الاهتمامات والصداقة. وتركز علاجها فيما بعد على توجيهها مرة أخرى للنشاط فى المجتمع وللنشاط الدينى وبعد فترة من الزمن أعقبت استمرار هذا النشاط بدأت أعراض ضعف الذاكرة والكآبة وغيرها فى الاختفاء. (Giffen & Mcneil, P.717)

المتقاعد والأسرة:

١ - الحالة الاجتماعية:

أوضحنا عند تعرضنا لنظريتى اضطراب الدور وموقف الأزمة كيف أن آثار التقاعد لا تقتصر على المتقاعد نفسه بل تمتد إلى أسرته أيضا كما انه من الملاحظ ليس زيادة عدد المتقاعدين فقط بل زيادة عدد المعتمدين عليهم ايضا (Biderman, 1959, P.85) فالضابط العادى الذى يتقاعد فى منتصف الأربعينات يكون عادة ربا لأسرة تتكون من زوجة وطفلين فى سن المدارس وقد يكون هناك آخرين فى المراحل الجامعية (Mcneil & Giffen, P.26) وذلك على عكس المتقاعد المدنى الذى من غير المتوقع أن نجد لديه اطفالا لا يزالون يعتمدون عليه وهو فى سن الخامسة والستين. (Beuomp, P.581)

والمجتمع العسكرى Military Community[١] نسق اجتماعى مميز نسبيا وله انماطه السلوكية الخاصة به. ويستدمج أفراده وأسرهم انماط وقيم هذا المجتمع الذى يعتبر بالنسبة إليهم طريقة حياة، وبالرغم من تعرض هذا المجتمع لتغيرات عديدة فان ملامحه الأساسية ظلت بلا تغيير. ولا نجد هناك مهنة أو وظيفة تماثل القوات المسلحة فى هذا التداخل بين ادوار العمل وغير العمل التى يقل فيها التمييز بين العمل والمنزل وخاصة فى المواقع العسكرية ذات سكنى العائلات التى تدور العلاقات الاجتماعية والأنشطة المختلفة فيها حول العائلات العسكرية اكثر من غير العسكرية ويكون هناك تأكيد واضح حول وحدة وتوحد أدوار العمل والأدوار الاجتماعية وتقل حاجة العسكريين وعائلاتهم فى هذه المواقع إلى البحث عن مخارج فى المجتمع المدنى طالما أن هناك خدمات متكاملة تقدم لهم والأمثلة على ذلك عديدة مثل أندية الضباط وضباط الصف والنوادى المدرسة والمستشفيات العسكرية والخدمات الدينية. (Coats, P.373)

---

(١) المجتمع العسكرى هو ذلك التجمع المكانى الذى تحقق فيه كل الوظائف المؤسسية العادية التى توجد فى أى مجتمع محلى قائم بذاته مثل الوظائف الأسرية والاقتصادية والحكومية والتعليمية والدينية والترفيهية والصحية والرعاية الاجتماعية (انظر ذلك تفصيلا فى كتابنا علم الاجتماع العسكرى ص ٢٦٤-٢٦٨).

اما ما حدث فى السنوات الأخيرة فهو ضعف التماسك الاجتماعى لهذا المجتمع بسبب زيادة عدد العسكريين عن إمكانيات المواقع العسكرية ذات السكن العائلى واعتماد القوات المسلحة على أفراد يؤدون الخدمة العسكرية لفترة قصيرة وبتوجيه مدنى اساسا، وأصبحت بذلك الكثير من الأسر العسكرية تعيش فى مجتمع مدنى وظهر بالتالى التمييز بين ادوار العمل والأدوار الاجتماعية. وبالرغم من ذلك ما زال العسكريون يستدمجون قيم مجتمعهم العسكرى ولهذا فأنه حين يحين التقاعد يشتد تأثير قيم هذا المجتمع على المتقاعد وأسرته ويعتبر الأفراد العسكريون انفسهم جزءا من نسق اجتماعى خاص محدد بأدوار وبأوضاع مكانة معينة ويسوده الاتجاه الأبوى الذى يميز الثقافة العسكرية عن غيرها من الثقافات الأخرى. وحين يقترب موعد التقاعد يواجه المتقاعد تغيرات جوهرية وخاصة فى حياته العائلية تختلف بوضوح عن نمط الحياة الذى قضى فيه كل سنى خدمته (Mcneil, 1967, P.848) ولعل أبرز مشكلة تواجه المتقاعد على مستوى أسرته هى احتمالات قضائه فترة طويلة فى المنزل بعد التقاعد. فقبل التقاعد كانت الحياة الزوجية تقوم على غياب الزوج عن المنزل فترة طويلة تكون الزوجة فيها قد تعودت على صنع القرار وأوجدت لنفسها بالتالى وسائل معتادة من التعبير الذاتى. لكنه حينما يتقاعد الزوج ويقضى فترة طويلة بالمنزل فإنه يحاول التعبير عن ذاته فيجد أن الدور المتاح له قد ملأته زوجته فعلا وحينما يحاول إيجاد دور جديد له كصانع قرار أو كمستشار أو رئيس للمنزل فإنه يتعرض لعداء زوجته ويكون هو الخاسر فى النهاية لضعف دفاعاته امامها نتيجة لفقده مكانته بالتقاعد.

وإذا سئل المتقاعد نفسه إلى اى مدى تأثرت اسرته بالتقاعد فإنه يجيب بأنها لم تتأثر ولكن إذا سئلت زوجته وأطفاله فأن اجاباتهم تختلف. وهذا ما أوضحته بعض التعليقات التى أوردها جيفن Giffen فى دراساته عن التقاعد، فتقول زوجة أحد المتقاعدين، « إننى أتألم كثيرا حينما أرى زوجى يبدأ من قاع السلم وأكره أن يجنى أناس آخرون ثمرة جهده طيلة حياته » ويقول طفل هذا المتقاعد ويبلغ من العمر عشر سنوات « إننى احب تلك الحقبه التى كان أبى فيها ضابطا وكنت أنا فيها شيئا ما » أما ابنته ذات الثمانية عشر عاما فتقول أن أباها كان نشطا فى حماسة لعمله على عكس ما هو عليه الآن. (Giffen, P.718)

وأهم ما يحرص عليه المتقاعد هو الحفاظ على مستويات الحياة التى تعود عليها فى حياته المدنية (Mcneil, P.25) ولهذا ينفق دخله للحفاظ على مستوى هذه الحياة خاصة وأنه نادرا ما يتقدم بطلب مساعدات من هيئات الرعاية الاجتماعية. (Mcneil, 1965, P.204)

وما يميز المتقاعد المدنى عن المتقاعد العسكرى هو حفاظ الأول على جذوره وروابطه المدنية ومن هنا لا يمثل التقاعد بالنسبة له تجربة محطمة (Bellino, P.58) ولهذا نجد أن كثير من المتقاعدين العسكريين يركزون علاقاتهم الاجتماعية على متقاعدين عسكريين مثلهم أو آخرين لا يزالون فى الخدمة وهذا يعنى استمرار توحدهم السيكولوجى مع القوات المسلحة. ومن الدلالات الأخرى لمثل هذا التوحد السيكلوجى الاتصالات القوية مع المواقع العسكرية القريبة ومناقشة الشئون العسكرية مع الأصدقاء وتمثيل السلاح فى المجتمع المدنى ومتابعة قراءة الدوريات العسكرية، وتعمل هذه الروابط بصفة عامة على تسهيل تكامله مـع المجتمع المـدنى أيضا (Biderman in Janowitz) إلا انه يمكن تفسير ذلك بأنه محاولة لتقليل من صدمة التقاعد بالاحتفاظ بقدر الإمـكان على ما يسمى بالرمزيـة العسكـريـة.
(Mcneil & Giffen, 1965, P.27)

وعلى الرغم من أن معظم المتقاعدين يستطيعون تحقيق تكيف ناجح للحياة المدنية فأنه من الصعب أن نقيم مثل هذا التكيف لأنه من المشكوك فيه أن نجزم بأن المتقاعد يستطيع أن يتخلى تماما عن خبرة طويلة نمطت الجانب الأكبر من حياته دون أن يترك ذلك بعضا من الأعراض عليه خاصة وأن المتقاعدين يختلفون فى استجابتهم للتقاعد إما سلبا أو إيجابا لكنها تكون عادة فى نمط فردى. ويركز المتقاعد فى تخطيطه الفعال لهذه المرحلة على نشاطه وسكنه وحالته الصحية.

وإذا أراد المتقاعد أن يعد نفسه بطريقة ايجابية لمرحلة ما بعد التقاعد فعليه أن يعرف ماذا يريد أن يفعل وأين سيفعل ذلك وهل سيكون ذلك ملائما له وكم يحتاج من المال لمواجهة التزاماته الحالية. وتبدو الأجابة على هذه الأسئلة عادة هامة خاصة وأن العسكريين لا يعرفون عادة توقيت تقاعدهم فيكون من المقلق لهم مواجهة موقف غير مألوف لديهم. ويبدأ القلق المرتبط بالتقاعد قبل التقاعد الفعلى بخمس سنوات على الأقل وحينما يكون وشيك الحدوث تتزايد حدة هذا القلق وتواليه.

وليس من قبيل المصادفة أن يتركز المتقاعدون فى مناطق جغرافية معينة. وقد يفسر ذلك بأنه رغبة شعورية أو لا شعورية فى تجنب الأم اضطراب الدور وللتقليل من حالة القلق المترتب على افتقادهم إلى الهوية وأن هناك آخرين يشاركونهم نفس معاناتهم.

وحتى لا يضطر المتقاعد إلى صياغة قرارات غير سليمة حول نشاطه وسكنه يكون فى حاجة ضرورية لمدخرات مالية تساعده على أن تكون هذه القرارات حكيمة

واختيارية خاصة وأن الحالة الصحية لم تعد عاملاً حاسماً فى مشكلة التقاعد اللهم إلا لمن يتقاعدون لأسباب ترتبط بعدم اللياقة الصحية.

أما لماذا يشكل اختيار المنطقة السكنية مشكلة للمتقاعد فان تتبع السياق المهنى له يبين أنه يكون قد اضطلع قبل تقاعده بالعديد من المهام المنفصلة التى لم يكن له خلالها أى مكان دائم للإقامة بمعنى أنه لم يشعر طول هذه السنوات بأن له مكان يمكن أن يطلق عليه بأنه «المنزل» وليس له بالتالى مجتمع محلى أو جيرة أو روابط اجتماعية يمكن أن يجد منها ترحيبا عند عودته وهذا يؤدى بالكثير منهم إلى تفضيل السكنى قرب مواقع عسكرية بغض النظر عن مدى توافر الفرص الاقتصادية الأخرى.. كما أن توافر الخدمات فى هذه المناطق القريبة من المواقع العسكرية قد يكون له دور كبير فى الاختيار (Druss, P.282) هذا بالإضافة أيضا إلى توافر فرص العمل ومدى ملائمة المناخ. (Mcneil, P.204).

ومن المعروف أن القوات المسلحة تشجع افرادها على المشاركة فى الأنشطة غير السياسية، ولهذا يلاحظ دائما ازدياد نشاط المتقاعدين فى بعض المجالات وخاصة فى العلاقات العامة. كما تشير دراسات نشاطات المتقاعدين أنهم أكثر فاعلية فى هيئات مجالس الآباء بالمدارس وهيئات المجتمع المحلى والجماعات السياسية الضاغطة. (Biderman, 1959, P.88).

كما تشير هذه الدراسات أيضا إلى تقلدهم لأوضاع مؤثرة فى الهيئات الأجتماعية والسياسية التى يشتركون فيها كصانعى سياسة وذلك بحكم تطور مهارات القيادة لديهم أثناء خدمتهم العسكرية. وقد يؤثر ذلك على الفلسفة السياسية لهذه الهيئات لكن بيدرمان يرى صعوبة ذلك لتعذر تخلى هذه الهيئات عن تقاليدها واتجاهاتها كما أنها تحرص على تعيين مجلس إدارتها من اشخاص يمثلون القطاعات المختلفة فى المجتمع. وهذا وقد ينضم المتقاعدون إلى جماعات سياسية متطرفة لكنهم بصفة عامة ليسوا أكثر أو أقل نشاطا من غيرهم فى المجالات ذات الطابع السياسى والاجتماعى. (Mcneil, 1965, P.206).

٢ - **الحالة النفسية**:

يمثل التقاعد أحد التغيرات الهامة الضاغطة فى حياة الشخص حتى بالنسبة للشخصيات المتكاملة.

ويطلق السيكلوجيون على الحالة التى يجبر فيها الفرد المتقاعد على التنازل عن بعض من مستويات حياته بحالة هزيمة الأنا Ego-defeating وهى الحالة التى تعنى

له وللآخرين عدم قدرته على التنافس بنجاح فى سوق العمل المدنى وأنه لا يستطيع أداء عمله ألا فى السياق العسكرى مما يزيد من احتمالات السلوك غير المتوافق لديه بالإضافة إلى شدة حدة الأعراض الجسمانية وقلة إنتاجيته فى العمل. (Mcneil, 1965, P.27)

ويعتبر افتقاد المتقاعد إلى القوة والسلطة بمثابة الصعوبة النفسية الأساسية التى يواجهها بعد خروجه من القوات المسلحة التى يكون قد قضى فيها قرابة العشرين عاما ووصل فيها إلى رتبة ذات قدر كاف من القوة والسلطة وعومل فيها باحترام وتقدير وطاعة كاملة يصعب عليها أن يجدها فى حياته المدنية هذا بالإضافة إلى قيادته للعديد من الرجال وتمتعه بمسؤلية كبيرة، ومن ثم فإن التقاعد بالنسبة له يعنى فقد كل ذلك لأنه سيدخل فى سياق مهنى مختلف تماماً وهذا كما قلنا يمثل تحديا حتى بالنسبة للأنا السليمة التى تواجه الشعور بعدم القيمة والخسارة وعدم الفائدة والوهن والعودة مرة أخرى لدور المبتدئ (Druss, P.285) وليس هذا فحسب بل أن افتقاده للهيبة والسلطة والأحساس بالانتماء الذى يمثل الموجودات الأساسية للحياة العسكرية يجعله يشعر بالاغتراب ويحطم فيه اعتزازه بذاته وفخره لانتمائه للقوات المسلحة. (Ogburn, P.246)

أما القلق الذى يشعر به المتقاعد قبل تركه الخدمة فهو قلق طبيعى لأن العمل بالنسبة له ضرورة مالية وعاطفية كما أنه فى حاجة إليه ولكنه لا يعرف عنه إلا القليل. وقد ينجح بعض المتقاعدين فى تحويل هذا القلق إلى مخارج بنائية لكنه قد يكون بالنسبة للبعض الآخر أزمة عنيفة تحتاج إلى تدخل طبى. (Mcneil, 1967, P.848)

وتظهر الأعراض المرضية وتشتد بعد التقاعد بحيث تكون مجموعة أعراض لا تتميز فى خصائصها لكن السبب المثير لها دائما هو التقاعد المبكر.

والأعراض المشتركة بين المتقاعدين فى الغالب هى (الشكوى من القلق - حدة الطبع - الخوف من شر مرتقب - فقد الاهتمام - عدم إتقان العمل - الشرب - الشكوى من أمراض جسمية لا سبب لها مثل امراض الأوعية الدموية أو القلب ثم الأمراض النفسية الظاهرة). (Mcneil, 1965, P.28) ويتساوى الضباط وضباط الصف على اختلاف رتبهم فى التعرض للأعراض التى أشرنا إليها (Mcneil, 1967, P.485)

وقد قسم مالوى Mallowie مجموعة الأعراض خلال فترة التقاعد إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعراض نفسية أو عقلية غير مصحوبة بعاهة جسمية ظاهرة ولا سبب لها.

٢ - أعراض عقلية وجسمانية.

٣ - أعراض نفسية.

ويدخل فى المجموعة الأولى (القلق والهبوط وفقدان الإهتمام وفقدان الطاقة وشرب الخمر وإنخفاض الكفاءة والأحلام المزعجة) ويدخل المجموعة الثانية (الأمراض المعدية وأمراض الأوعية الدموية وآلام الظهر والرقبة والقرحة وإلتهاب المصران وتقلص عضلات الوجه).

أما المجموعة الثانية فيرى أنها رد فعل لمجموعة البارانويا. (Mallowie, P.102) وتشتد حدة هذه الأعراض بين المتقاعدين على غير إرادتهم لأنهم يعتبرون أن القوات المسلحة لفظتهم واعتبرتهم غير أكفاء. كما يرتبط نوع وشدة هذه الأعراض بأساس الشخصية عند الفرد فكلما نضجت شخصية الفرد قلت معاناته من هذه الأعراض. (Mcneil, 1965, P.27).

أما جيفن وماكنل فقد قسما مراحل أعراض التقاعد إلى ثلاث:

١ - العامين أو الثلاثة السابقة للتقاعد الفعلى.

٢ - فترة اضطراب الدور.

٣ - الفترة التى يفشل فيها المتقاعد فى التعامل بنجاح مع مرحلة ما بعد التقاعد.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد الوقت الذى تستغرقه كل مرحلة فإن جيفن وماكنل يريان أن المتقاعد يحتاج إلى سنة واحدة تقريبا للتكيف للحياة المدنية ويختلف هذا بالطبع من متقاعد إلى أخر حسب شدة الضغط الذى تعرض له. (Mcneil. 1967, P.848)

ويقول الأطباء النفسيون الأمريكيون فى مستشفى جينزفيل Gainsville بولاية فرجينيا أنه فى الثمانية شهور الأولى لافتتاح المستشفى تقدم إليهم اثنى عشر متقاعداً عسكريًا بطلبات لدخول المستشفى لمعاناتهم من اضرابات نفسية تعود أساساً إلى التقاعد. وأدى عدم توافر الأسرة إلى تحويل الحالات التى ترد إليهم إلى مستشفيات أخرى. وأشار الأطباء أيضاً أن العديد من المتقاعدين كانوا يبحثون عن علاج طبى من طبيب خاص. (Ogburn, P.245)

كما تكشف دراسات الطب النفسى أن معظم الذين أصيبوا بأمراض مرتبطة بالتقاعد كانوا قد عانوا من بعض الأزمات النفسية والعصبية فى الماضى ولم تحل إلا حينما دخلوا القوات المسلحة. وكان تصورهم الذاتى أساساً هو « الرجل العسكرى » وقد مكنهم هذا التصور من الهرب من الصراع الفردى وحل الصراعات الشعورية وغير الشعورية ولكنهم لم يجدوا لها حلا بعد خروجهم من الخدمة. (Mallowie, 1964, P.106)

وتبين هذه الدراسات أيضا أن هناك ارتباطاً عكسيًا بين الرتبة وحدة أعراض التقاعد فى جانب والاحساس بالارتياح فى جانب آخر وخاصة عند الضباط المتقاعدين. (Berkey, P.278).

ولعل أبرز ما فى هذه الدراسات هو أنها كشفت عن أن التقاعد يمكن أن يؤدى إلى التفكير فى الانتحار، ولهذا أوردنا هذه الحالة كمثال على ذلك:

(ضابط بحرى قضى ثلاثة وعشرين عاما فى الخدمة وكان يفكر فى التقاعد قبل ثلاث سنوات من تركه الفعلى لها، ولم يكن دخله عند التقاعد كافيًا لسد مستلزمات حياته فبدأ فى البحث عن عمل منذ اليوم الأول لخروجه من القوات المسلحة ونجح فى العثور على وظيفة مدير ليلى فى مصنع تعبئة لحوم وكان دخله الشهرى خمسمائة دولار فى حين أن دخله قبل تقاعده كان ألف دولار شهريا. وبدأ نتيجة لصدمة التقاعد يشرب بشدة. وشعر هو وزوجته بالاحباط لافتقادهما إلى الدخل والهيبة والأمن. وبعد خمسة شهور نزل على رأى زوجته وانتقل إلى ولاية أخرى وتمكن من العثور على عمل آخر كمدير خدمات بأحد المطارات وكان يتقاضى راتباً أسبوعيًا قدره ثمانون دولار فقط. ثم توقف عن العمل بعد ستة أسابيع لأن العمل ذاته لم يستطع حتى أن يعطيه مجرد هذا الأجر الزهيد بدأ بعد ذلك يشعر بآلام فى الصدر ثم بدأت الأعراض تتزايد عليه واضطر للعمل كسائق لقاطرة نقل البان وأحب هذا العمل على الرغم من طبيعته التى لا تتفق مع وضعه السابق وانتقل بعده إلى العمل كساعى بريد وطرد منه لعدم كفاءته فساءت حالته النفسية ليس فقط لفشله فى سياقه المهنى المدنى ولكن لأنه فقد أيضا الحب والإشباع العاطفى والجنسى فى الأسرة كما ازداد قلقه على تكاليف الأسرة التى زادت مرتين عن معدلها المعتاد مما أوصله إلى الاستدانة فبدأ يشعر بشدة القلق والكآبة. وانقطعت روابطه القرابية وعلاقة زوجته وأبنائه بأصدقائه القدامى فأحس بإنخفاض هيبته المدنية. ولما رأى فشله فى عمله وفى حياته الزواجية وعدم قدرته على قيادة أطفاله فكر فى الانتحار. (Ogburn, P.245)

وتبين سجلات المركز الاستشارى للصحة العقلية فى فورت كاسن بولاية

كولورادو بالولايات المتحدة فى تقاريرها عن الجنود والضباط الذين على وشك التقاعد والذين تقدموا إليها للإستفادة بخدماتها أنهم نادرا ما كانوا يتقدمون إلى المركز بأنفسهم بل أن الحالات كانت تحول إليهم عن طريق أطباء الوحدة العسكرية أو عن طريق قادتهم ويذكر أحد تقارير القادة الذى حول بمقتضاه أحد أفراد وحدته إلى المستشفى «أن القائد قد حول ضابط صف برتبة رقيب خدم فى القوات المسلحة تسعة عشر عاماً لملاحظته عليه شرب الخمر المتزايد الذى أثر على عمله بالوحدة. وطلب القائد من المستشفى أن تبذل قصارى جهدها لإنقاذ هذا الرقيب الذى هو على وشك التقاعد وخاصة أن كافة تقارير خدمته مرضية.

ويقول الأطباء أن السبب وراء عدم تقدم المتقاعدين بأنفسهم إلى المركز هو احساسهم بأن هذا المركز ما هو إلا مكان خاص للأمراض العقلية بالإضافة إلى عدم رغبتهم فى مواجهة المستقبل ومحاولة إنكار وجوده.

كما تبين تقارير المستشفى أيضا أن زوجات المتقاعدين كن يأتين إلى المركز طلبا للنصح لاضطراب حياتهن العائلية مع أزواجهن بسبب التقاعد.

ويرى جرينبرج Greenberg أن زوجات المتقاعدين اللآتى اكتسبن هوية معينة لسبب السياق المهنى لأزواجهن وارتبطن بالتوقعات الاجتماعية لزوجة الرجل العسكرى يكن رد فعلهن عنيفا حينما يقطع التقاعد هذا الاشباع الذى حققته لأنفسهن فترة طويلة.

ومن أطراف ما توصل إليه جرينبرج من الحالات التى عالجها أنه رأى أن هناك توازنا باثولوجيا فى العلاقة بين الزوجين فى فترة ما قبل التقاعد لابتعاد الزوج فترة طويلة عن المنزل فهما كانا يعيشان تحت سقف واحد لكنهما لم يكونا يدخلان فى علاقة حقيقية ذات معنى. والرابطة بينهما فى رأى جرينبرج رابطة عصابية مستقرة وجاء التقاعد فحطم هذا التوازن الباثولوجى الذى أدى إلى نتائج حادة تركت بصماتها على الزوجين وأطفالهما. (Greenberg, P.488)

ويوصى الأطباء النفسيون بضرورة الاكتشاف المبكر لحالات الانهيار العاطفى والجسدى التى تحدث للمتقاعدين بعد ترك الخدمة ولهذا ينصحون بعمل فحوص خاصة فى فترات معينة قبل التقاعد بحيث يمكن تتبع أعراض التقاعد فى المرضى وأسرهم قبل ترك الخدمة بفترة طويلة. ويمكن التشخيص المبكر فى رأى الأطباء من مواجهة إنهيار المرضى وعلاجه. (Ognurn, P.248)

كما ينصح جيفن وماكنل بأن تقدم الخدمات للرجل العسكرى وأسرته لمدة عام أو عامين قبل التقاعد ويجب أن تشمل هذه الخدمات إعطاء المعلومات والنصح

والعلاج كما يجب أن يكون العلاج مركزا على محاولة إعادة التوازن العاطفى للفرد وعلى المتقاعد ذاته أكثر من التركيز على الأعراض ويريان أيضاً ضرورة رؤية المريض على فترات منتظمة وأن ينظر إليه بأنه يعيش فى فترة أزمة وفى مرحلة إنتقال وتكيف (Ogburn, 1967, P.722) كما ينصح الأطباء أيضا بدراسة تاريخ حياة المتقاعد واتجاهاته نحو التقاعد. وقد تبين لهم أن معظم المرضى يرحبون بالفرص التى تتاح لهم فى الحديث عن اهتماماتهم ومخاوفهم وإطلاق مشاعرهم لطبيب متخصص لهذا فإنهم يرون أن شرح مشاعر الاضطراب والتقاعد أمر عادى عند معظم المتقاعدين ويجب على الأسرة والمتعاملين معهم من الأصدقاء أن يسمحوا لهم بذلك وأن يربطوا الأسرة بهذا الموقف الجديد. (Ognurn, P.248)

المتقاعد والسياق المهنى الثانى:

يمثل العسكريون جماعة من الناس ذات مهن تعتبر بالنسبة إليهم سياقا مهنيا أوليا ينتقلون منه فى سن الأربعين وما بعدها إلى سياق مهنى آخر وهم أصحاء وقادرون على الإنتاج (Platte, P.528) دون أن يعودوا كما كان الحال فى الماضى إلى مزارعهم أو قراهم أو حتى إلى المدينة للعمل فى سياق مهنى مرتبط بمكانة ميلادية أو بمهارات إدارية أو تنظيمية محدودة. (Biderman in Little, P.27)

ومن الملاحظ أن طموحات وتوقعات المتقاعدين نادراً ما تكون معتدلة إلى درجة أنهم قد يطلبون مكانة ومكاسب فى المجتمع المدنى أعلى من تلك التى كانوا حاصلين عليها أثناء الخدمة. إلا أن الواقع يقول أن دخول المتقاعدين الحياة المدنية بخبرات ومهارات وميزات تقابل بعضها الوظائف المدنية يمكنهم من الحصول على وظائف مدنية بسهولة. (Biderman, 1959, P.85) ولا يواجه الطبيب أو الطاهى أو المهندس أو سائق القاطرة ممن قضوا عشرين سنة أو أكثر فى الخدمة متاعب كثيرة فى تحويل مهاراتهم العسكرية إلى المجالات المدنية، لكن المشكلة الحقيقية عند ذوى المهارات الخاصة من العسكريين كجنود المشاة الماهرين فى فنون الحرب وغيرهم من ذوى المهارات التى ليس لها ما يقابلها فى القطاع المدنى (Druss, P.282) وهؤلاء قد يضطرن إلى قبول وظائف ذات دخل وهيبة منخفضة. وهذه النقطة بالذات تؤثر على القوات المسلحة نفسها، فإحساس العسكريين بأنهم سيعملون بعد تقاعدهم فى وظائف مثل هذه الوظائف تؤثر على روحهم المعنوية كما تؤثر على التصور الشعبى للقوات المسلحة فى صورة «أنماط التجنيد فيها وكسياق مهنى يعمل على جذب الناس للانضمام إليه». (Biderman in Janowitz, P.223).

وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس بالضرورة أن يكون العسكريون ذوى الخلفيات

المهنية الغير قابلة للتحويل هم أكثر من يواجه مشاكل السياق المهنى الثالث. وهناك بعض الدراسات التى ترى أن المشكلة الأساسية للتقاعد ليست فى وجود مهارات قابلة للتحويل وإنما فى صعوبة تحويل المهارات الفردية والخبرات التى حصل عليها الأفراد فى القوات المسلحة بطريقة تتفق وحاجات صاحب العمل المدنى. ووجدت هذه الدراسات أيضا أن الضباط وضباط الصف المتقاعدين قد وجدوا فرصا متعددة ومتنوعة من الأعمال مما يبين إمكانية وجود المهارات القابلة للتحويل وهذا هو ما يطلق عليه «الواقعية الكبيرة فى بناء المهارة العام» الذى هو الآن من خصائص النسق العسكرى، وذلك على الرغم من وجود بعض مهن تخرج عن إطار هذه الواقعية لارتباطها بالقوات المسلحة ذاتها.

على أن العلاقة بين زيادة إحتمالات سهولة إيجاد العمل المدنى وزيادة الطلب عليه ليست علاقة آلية أو قاطعة. ودليل ذلك ما أوضحته بعض الدراسات من أن الطيارين المقاتلين وجدوا صعوبة فى العمل فى ميادين النقل الجوى على الرغم من النقص الكبير فى الطيارين. ولم يكن ذلك راجعا لكبر السن بل لأن نظام الأقدمية فى الطيران التجارى تطلب منهم الاستمرار فى العمل بأجر منخفض لفترة طويلة.
(Biderman and Sharp, P.389)

ويتحتم على المتقاعد العسكرى فى السياق المهنى الثانى أن يبدأ من القاع وذلك لما أشرنا إليه من صعوبة تحويل المهارات المستخدمة فى القوات المسلحة إلى مهارات يمكن الإستفادة منها فى الوظائف المدنية. هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات المدنية ترقى أفرادها دائما من بين موظفيها وإذا أراد العامل الجديد أن يتحرك إلى أعلى ليتقلد وظائف ذات مسئوليات كبيرة فعلية أن يبرهن للمؤسسة عن قيمته وأهميته بالنسبة لها.

وترى دراسات التقاعد أن هناك تعصباً مدنيًا ضد المتقاعدين العسكريين من قبل مؤسسات العمل المدنى. والمتقاعد العسكرى فى نظرها قد تعود على الاحتكام للسلطة والقوة فى حين أنها تعتمد على الاحتكام إلى المفاوضات. ومن ثم يخفض أصحاب العمل أجر المتقاعد الذى قد يجد نفسه فى مكانة دنيا وبسلطة ومسؤليات أقل. ويضطر المتقاعد إلى الاعتماد على الإنجاز الفردى فى حين أنه قد تعود بدرجة كبيرة أثناء الخدمة العسكرية على الجهد الجماعى وعمل الفريق. ومن الأمور التى تزعج المتقاعد كثيراً أن يدرك دنو مكانته عند المدنيين ونظرتهم إليه على أنه شخص من خارج المؤسسة ولم يكبر معها. وإذا شغل مركزاً إشرافيًا فيلزمه الحذر فى التعامل مع الآخرين حتى لا يوصف بأنه جندى قديم غير متوافق مع عمله الجديد. وقد يستاء منه العاملون إذا ظنوا أنه قادر بحكم وضعه على منع من يبحثون عن

مصادر أخرى لزيادة دخلهم كما أنهم قد يحسدونه لحصوله على راتب من القوات المسلحة إلى جانب ما يحصل عليه من راتب من المؤسسة التى يعمل فيها (Mcneil, P.1965) هذا بالإضافة إلى أن المدنيين قد يرونه على أنه غير مؤهل لشغل منصبه وأنه يعيش فى فراغ ورفاهية لا يستحقها. (Giffen, P.204)

ويمكن استخلاص النتائج الآتية من دراسات السياق المهنى الثانى:

١ - ان الضباط ذوى التوحد العسكرى العالى مع القوات المسلحة كانوا قادرين على تحقيق تكيف مهنى عالى اكثر من هؤلاء الذين انخفضت درجة توحدهم العسكرى.

٢ - أن المتقاعدين الذين لم تكن لديهم اى فكرة عن قيمة مهاراتهم العسكرية وفائدتها بالنسبة للعمل المدنى كانوا اكثر التزاما من هؤلاء الذين رأوا أن خبراتهم مفيدة للقطاع المدنى. (Biderman in Janowitz, P. 330).

٣ - أن هناك ارتباط محكما بين التخصص والرتبة والتعليم والتكيف للعمل المدنى كما أزدادت فرص الجامعيين من الضباط وضباط الصف فى الحصول على العمل المدنى. (Biderman and Sharp, P.382)

٤ - على الرغم من الاعتقاد بأن السن كان يمكن أن يكون عائقاً فى الحصول على العمل فإن دراسات التقاعد أوضحت أن الضباط الذين قضوا فى الخدمة أكثر من عشرين سنة وجدوا فرصا أفضل من هؤلاء الذين تقاعدوا مبكراً.

٥ - أن الضباط الاحتياط وجدوا صعوبات أكثر من الصعوبات التى واجهها الضباط العاملون فى بحثهم عن العمل.

٦ - أن توقعات التحول السريع والناجح للعمل المدنى فى الستة شهور الأولى بعد التقاعد كانت أكثر تفاؤلاً.

٧ - كان الدافع الأساسى عند ضباط الصف والمجندين للبحث عن العمل هو الحاجة إلى هذا العمل أكثر منه محاولة أيجاد فرص عمالة أفضل.

٨ - أن التكيف لمرحلة ما بعد التقاعد يرتبط بعدة عوامل كالتخطيط للسياق المهنى الثانى والحصول على تدريب أثناء الخدمة أو بعد التقاعد كما تأكد للمتقاعدين دور وأهمية التدريب فى الحصول على العمل (Biderman and Sharp, P.383).

٩ - انه يمكن الاستفادة بالمتقاعدين فى علاج النقص فى المعلمين بإعطائهم

برامج تدريب فى طريق تدريس بعض المواد. كما تبين دراسات التقاعد أن مهنة التدريس تعتبر من أنسب المهن للمتقاعدين العسكريين لأنهم يقضون مراحل سياقهم المهنى عادة فى التعليم. وقد أوضحت نتائج جانوتز على القادة ورؤساء الأركان الأمريكيين أنهم قضوا حوالى ثلث سياقهم المهنى أما فى مدارس أو فى تدريب (Biderman in Janowitz, P.313).

١٠ - يميل الضباط وضباط الصف المتقاعدون إلى العمل فى قطاع الحكومة ويرون أن القطاع الحكومى ينمو بصورة أسرع من القطاع الخاص وهذا فى نظرهم يؤدى إلى استيعاب القادمين الجدد ويتغلب على مشكلة الأقدمية التى تواجههم عند دخولهم سوق العمل المدنى.

١١ - أن أهم أسباب فشل المتقاعدين فى الحصول على عمل مدنى هو مدخلهم الساذج فى البحث عن العمل وعدم فهمهم لميكانيزمات ومتطلبات الحصول على العمل. (Biderman and Sharp, P.381).

ومن أهم التساؤلات المرتبطة بالسياق المهنى الثانى مدى نجاح المتقاعدين من رتبة الجنرال فى الحصول بسهولة على عمل مدنى.

الواقع أن فرص الجنرالات فى العثور على عمل يختلف حسب تخصصاتهم فالأطباء والمحامون والمهندسون يجدون فرصة أفضل من غيرهم بالإضافة إلى الحاصلين منهم على شهادات جامعية. كما أن تعلم الجنرالات المهارات القابلة للتحويل أثناء فترة خدمتهم وخاصة فى مجالات الإدارة والانضباط والقيادة والأمداد والشراء وصنع القرار، كل هذا يساهم فى تحسين فرص العثور على العمل المدنى. ومن أهم العوامل التى تؤثر على فرص عمل الجنرالات هو ما يتمتعون به من إمكانيات وفرص فى الاتصال القوى مع من يشغلون المناصب العليا فى المشروعات المدنية، وهذا من وجهة نظر المؤسسات المدنية ميزة كبيرة تعمل على الاستفادة منها لتسهيل مصالحها.

ولا يعنى ذلك - كما تبين دراسات التقاعد - أن المتقاعدين من رتبة الجنرال يعانون دائماً من ضغط اقتصادى يدفعهم إلى البحث عن العمل، ولكن الملاحظ أنهم يستطيعون الأنتظار حتى يقررون الاختيار بين بدائل متعددة متاحة فالدخل العالى للجنرال يحقق له أمنا نسبيا يسمح له بعدم إصدار قرار سريع يضاف إلى ذلك أن احترام المؤسسات المدنية لهيبته العسكرية يعطى له تعويضا عن وضعه السابق فى القوات المسلحة. (Reissman, P.215).

كيفية مواجهة مشاكل التقاعد :

يساعد التخطيط للبرامج الواقعية لمرحلة ما بعد التقاعد على مساعدة المتقاعدين على تحويل قلقهم وطاقاتهم فى اتجاه بنائى ونحو سياق مهنى آخر واهتمام آخر.

هذا ويلاحظ أن كل سلاح فى القوات المسلحة الأمريكية يخصص قسما للمتقاعدين على مستوى قيادة السلاح لمساعدتهم ومن هم على وشك التقاعد فى الحصول على كافة المعلومات المرتبطة بلوائح وقوانين المتقاعدين وعلى الجديد فيها. كما تعمل هذا الأقسام على التنسيق بين برامجها وتقديم الخدمات الاستشارية للمترددين عليها. (Biderman in Janowitz, P.330)

كما تقوم هيئات الخدمة الاجتماعية التابعة لمراكز المتقاعدين بمدهم أيضا بالمعلومات ذات الطابع المهنى والاقتصادى كما يكون لديها دائما بيانات بالوظائف الشاغرة إلى جانب الجديد من المزايا والخدمات التى تمنح للمتقاعدين.

وينصح المستشارون العسكريون فى قضايا الأفراد بالآتى لضمان فاعلية برامج التقاعد.

١ - يجب أن يبدأ التخطيط للتقاعد ساعة قرار التحاق الفرد بالقوات المسلحة، ويجب على الفرد أن يحتفظ ببعض الروابط المدنية مع أسرته بالميلاد وأصدقائه المدنيين ومع رجال الأعمال. وإذا كان ذلك غير ممكن فعليه أن يعد له عن طريق أسرة زوجته أو عبر أصدقاء عسكريين تقاعدوا من قبل واستقروا فى أعمال مدنية ناجحة.

٢ - يجب على أسرة المتقاعد الا تعتمد اعتمادا كليا على النسق العسكرى فى أشباعاتها الشخصية والأجتماعية وعلى زوجة المتقاعد وأطفاله الاهتمام بصفة خاصة بأصدقائهم ومعارفهم ونواديهم لأن الطفل المتعب نفسيا فى أسرة المتقاعد يمكن أن يحطم تكيف الأسرة فى هذه المرحلة الحرجة من حياتها.

٣ - على العسكريين الإعداد للتقاعد بإعادة التدريب وتقدير قدراتهم وإمكانياتهم والبحث عن فرص العمل المدنية قبل التقاعد بعدة سنوات. (Ogburn, P.247)

التقاعد بين التجربتين الأمريكية والسودانية :

مما لاشك فيه أن التجربة الأمريكية كما عرضنا لها فى الصفحات السابقة قد

طرحت العديد من القضايا والأسئلة، التى حاولنا التعرض لها والأجابة عليها من خلال التجربة السودانية. هذا وتعتبر مشكلة التقاعد العسكرى أحد المشكلات التى تحظى بأهتمام القوات المسلحة السودانية كما يشعر المتقاعدون العسكريون السودانيون انفسهم بالحاجة الملحة إلى دراسة قضاياهم ومشاكلهم. وإذا تصورنا أن المبادأة الجوهرية التى قامت بها القوات المسلحة بتعديل قانون معاشات المتقاعدين السودانيين من العسكريين[1] قد عالجت بشكل مباشر أهم مشكلاتهم وهى إنخفاض الدخل فإنه يبقى لنا هنا أن نتناول الجوانب الأخرى من قضية التقاعد دون أن نتصور أن يكون لعامل إنخفاض الدخل دور جوهرى فيها.

هذا وقد أخذنا فى الاعتبار فى هذه الدراسة أن تكون حصيلة الدراسات الأمريكية بمثابة مدخلات أساسية نعالج عبرها قضية التقاعد عند العسكريين السودانيين. ولهذا قمنا باختيار عينة عمدية من ضباط القوات المسلحة السودانيين المتقاعدين راعينا فيها أن تكون متضمنة لمن شملهم قانون المعاشات الجديد وحاولنا قدر المستطاع تثبيت المتغيرات الخاصة بالرتبة والسن والحاله الاجتماعية باستثناء متغير واحد وهو نوعية التقاعد بمعنى هل هو إرادى أم اجبارى[2].

والسؤال الأساسى الذى حاولنا الإجابة عليه فى هذه الدراسة هو «هل هناك ثمة فروق ملحوظة فى أثر التقاعد على المتقاعدين وأسرهم بين هؤلاء الذين تقاعدوا بإرادتهم ومن تقاعدوا على غير إرادتهم فى كل من:

أولاً: التكيف مع السياق المهنى المدنى.

---

(١) جاء فى مذكرة تعديل قانون معاشات العسكريين السودانيين لسنة ١٩٨٣ الآتى: «كانت المعاشات والمكافآت فى القوات المسلحة السودانية تسوى قبل قانون المعاشات الجديد لسنة ١٩٨٣ على أساس المرتب الأساسى ألا أن القانون الجديد أدخل التعديلات بإضافة بعض العلاوات والبدلات الأساسية والمشتركة لجميع الضباط وهى بدل سكن وبدل تابع وبدل مسئولية وعلاوة شهادة الأركان حرب وهذه البدلات بعد إضافتها تتيح زيادة فى المعاش أو المكافأة بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٧٠٪ كما رفع الحد الأقصى للمعاش من ٣/٤ المرتب إلى ٤/٥ المرتب وهذه زيادة بنسبة ٥٪ فلو أضفناها إلى الزيادة الأولى لوصلت نسبة الزيادة فى المعاش إلى ما بين ٥٥٪، ٧٥٪ يضاف إلى ذلك:

١ - زيادة نسبة ١٥٪ لأن المحال إلى المعاش يحال فى القانون الجديد وفق ٣/٤ المرتب السنوى الأخير.

٢ - مكافآت إضافية بمعدل شهر ونصف كل سنة

٣ - مرتب ثلاثة شهور منحة عند نهاية الخدمة.

أما ضباط الصف والجنود فقد حدثت تعديلات فى معاشاتهم وصلت نسبة الزيادة فيها إلى ما بين ٥٠٪ - ٧٠٪ إلى جانب بعض المكافآت الإضافية الأخرى.

(٢) قام العقيد نبيل دقيل بفرع التوجيه المعنوى والحرب النفسية بقوات الشعب المسلحة السودانية بمساهمة إيجابية وفعالة فى اختيار وتطبيق استمارات البحث بالإضافة إلى تذليله المباشر لكل عقبات إجراء الدراسة.

ثانيًا : ردود الفعل الجسمية والنفسية الناتجة عن التقاعد.
ثالثا : أثر التقاعد على الحياة الاجتماعية.

وقد كانت أهم مواصفات العينة التى اخترناها الآتى :

١ - تراوحت رتب أفراد العينة من رتبة المقدم إلى رتبة اللواء أركان حرب.

٢ - كانت الأسلحة التى ينتمون إليها هى (المشاة - المدرعات - المظلات).

٣ - تراوحت أعمار الضباط المتقاعدين من ٤٦ - ٤٩ سنة كما تراوحت أعداد المعتمدين عليهم من ٣ - ٦ أطفال بين مرحلة الروضة والثانوى العالى.

٤ - تراوحت سنى الخدمة من ٢١ - ٢٣ سنة إلا أنه كان هناك من الحالات من تقاعد برتبة المقدم بعدد سنوات خدمة بلغت اثنى عشر عاماً.

وبيّن أهم نتائج الدراسة الآتى :

أولاً - التكيف مع السياق المهنى المدنى :

١ - تبين الدراسات الأمريكية أن المتقاعدين لا يستطيعون العودة كما كان الحال فى الماضى إلى مزارعهم وقراهم أو حتى إلى المدينة للعمل فى سياق مهنى مرتبط بمكانة ميلادية أو بمهارات إدارية أو تنظيمية محددة. وتوضح دراستنا أنه لا اختلاف بينن فئتى العينة (متقاعد بإرادته ومتقاعد بغير إرادته) فى عدم الرغبة فى العودة إلى مسقط رأسهم إما لأن مسقط رأسهم هو مكان عملهم أو لتوافر فرص العمل فى العاصمة وأن كنا قد لاحظنا أن هؤلاء الذين فى مقدورهم تقديم خدمات لأهلهم وعشيرتهم قد أبدوا استعداداً طيباً للمساهمة فى إنماء قراهم التى ولدوا فيها.

٢ - تبين الدراسات الأمريكية أن هناك تعصباً مدنيًا ضد المتقاعدين العسكريين كما ينظر المدنيون إلى الأخيرين بأنهم أشخاص من خارج المؤسسة وانهم غير مؤهلين لشغل وظائفهم وانهم يعيشون فى فراغ ورفاهية لا يستحقونها كما أن المدنيين قد يحسدون العسكريين لحصولهم على راتبين فى وقت واحد. وتوضح دراستنا عدم وجود اختلاف بين فئتى العينة فى تقييمهم لنظرة المدنيين للمتقاعد العسكرى ويمكن حصر ابعاد هذه النظرة بنص تعليقات المتقاعدين السودانيين على النحو التالى :

(أ) (فى بداية التقاعد ينظر إليك الجميع كأنك دخيل عليهم وجاهل وعبارة عن خريج ثانوى) إلا أنه يمكن تغيير هذه النظرة بإثبات الكفاءة.. ويقول المتقاعد عن نفسه (بإنى تمكنت من رد اعتبارى وخاصة بعد حصولى على الشهادة الجامعية).

(ب) (ينظر المدنيون إلى المتقاعد العسكرى بأنه غير مؤهل للعمل المدنى لأنهم يعتقدون أن واجب العسكريين هو حمل البندقية وصرف وتنفيذ الأوامر دون تفكير) (أن كلمة عسكرى عندهم تعنى الغباء والتزمت).

(جـ) أرجع بعض المتقاعدين نظرة المدنيين هذه إلى طبيعة العمل نفسه ومدى نجاح أو فشل المتقاعد فى التأقلم معه.

(د) على الرغم من اتفاق معظم افراد فئة المتقاعدين على غير إرادتهم بأن المدنيين ينظرون إلى المتقاعدين بإرادتهم لم يكن لديهم مثل هذا الاحساس أو فى احساسهم أن المدنيين يحسدونهم على ما يحصلون عليه من رواتب لا تضاهى رواتبهم.

٣ - تبين الدراسات الأمريكية أن المتقاعدين قد يجدون صعوبة كبيرة فى العثور على العمل المدنى كما أنهم لا يستقرون فى العمل الأول والثانى كما كان السن بالنسبة لهم عائقاً فى الحصول على عمل ويعود عدم نجاحهم فى الحصول على عمل بسهولة إلى مدخلهم الساذج فى البحث العمل وعدم فهمهم لمتطلبات العمل وميكانيزمات الحصول عليه. وكان الدافع الأساسى للمتقاعدين الأمريكيين فى البحث عن عمل هو زيادة الدخل كما كان تركيزهم واضحا على العمل فى المؤسسات الحكومية لاعتقادهم بنمو القطاع الحكومى مما يساعد على استيعاب القادمين الجدد والتغلب على مشكلة الأقدمية عند الدخول.

وتبين نتائج دارستنا الآتى:

(أ) اتفاق فئتى العينة فى أنهم قد وجدوا صعوبات كبيرة فى العثور على العمل المدنى.

(ب) لم نجد اختلافاً واضحاً بين فئتى العينة فى أن ترتيب العمل الحالى لأفرادها لم يكن الأول بمعنى انهم تنقلوا بين اكثر من عمل حتى وصلوا إلى وظيفتهم الحالية.

(جـ) لم نجد اختلافا بين الفئتين فى أن السن لم يكن عائقاً للمتقاعدين فى الحصول على العمل المدنى.

(د) كانت وسيلة فئتى العينة فى العثور على العمل المدنى واحدة تقريبا وهى الزملاء العسكريون.

(هـ) اتفقت فئتى العينة على أن الدافع الأساسى للبحث عن العمل كان زيادة الدخل مضافاً إلى ذلك عوامل أخرى مثل ملء الفارغ الناتج عن التقاعد والرغبة فى عدم العطاله.

(و) اتفقت فئتى العينة على تفضيل العمل فى القطاع الخاص عن العمل الحكومى. إلا أنه يلاحظ أن الحالة الوحيدة من المتقاعدين على غير ارادتهم ممن كانوا يفضلون العمل الحكومى تراجعت عن ذلك بعد تجربة مع الخدمة المدنية وصفت بأنها (مريرة، وأنه يصعب على الرجل المنضبط أن يدخل فى دوامة الروتين الحكومى).

٤ - تبين الدراسات الأمريكية أنه يصعب على المتقاعد العسكرى الترقى فى السلم الوظيفى المدنى لأن المؤسسات المدنية ترقى افرادها دائما من بين موظفيها وإذا أراد المتقاعد الجديد أن يتحرك إلى أعلى فعليه أن يبرهن للمؤسسة عن قيمته وأهميته بالنسبة لها. كما تبين ايضا أن هناك علاقة بين استخدام المدنيين لمهارات العسكريين من المتقاعدين ودرجة تعليمهم وأن التكيف للعمل المدنى يرتبط بعدة عوامل أهمها التدريب وإعادة التدريب. وتبين دراستنا الآتى:

(أ) اختلفت فئتى العينة فى مسألة التقدم فى السلم الوظيفى فى السياق المهنى الثانى حيث نجح فى ذلك المتقاعدون بارادتهم وأرجعوا ذلك إلى غزارة معلوماتهم العامة والأكاديمية بالإضافة إلى العلاقات العامة الواسعة فى حين ذكر الباقون من العينة الثانية أنهم لم يستطيعوا التقدم فى السياق المهنى الثانى.

(ب) لم نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين فئتى العينة فى الاعتقاد بأن المؤهلات التعليمية يمكن أن تساهم فى سهولة الحصول على العمل المدنى.

(جـ) وافقت فئتى العينة على اهمية الحاجة إلى التدريب واعادة التدريب لضمان الحصول على وظيفة مدينة.

٥ - تبين الدراسات الأمريكية بصفة عامة عدم رضاء المتقاعدين العسكريين عن أعمالهم وتبيين دراستنا الآتى:

(أ) ليست هناك اختلافات تذكر بين فئتى العينة فى درجة المتاعب التى يواجهونها عند التعامل مع المدنيين وهم ينظرون إلى العمل المدنى على أنه مبنى على الشللية ولا مكان فيه لرجل يريد أن يعمل وأن المدنيين يعتقدون بأن العسكريين

يشعرون مناصب كان من الأولى أن يحتلوها هم ولم يفسروا ذلك الا بقولهم (أنها عقدة غير مفهومة السبب وعدم تجاوب مع العسكريين).

(ب) لم تختلف فئتى العينة بدرجــة كبيرة فى درجــة الرضــا عن العمل المــدنى. ولكننا لاحظنا أن المتقاعدين بارادتهم حققوا درجة معقولة من هذا الرضاء على الرغم من انتقادهم لأسلوب تعامل المدنيين معهم وارجعوا ذلك إلى ما يسمونه بعامل (البحث عن الذات) أما المتقاعدون على غير إرادتهم فقد ارجعوا تذبذب درجة الرضا إلى استمرار التوحد العسكرى مع القوات المسلحة أما درجة الرضاء العالية فتعود فى نظر أصحابها إلى قولهم على لسان أحد المتقاعدين (إنى أعمل فى جو صحى سليم وظروف عمل مثالية وأجد تقديراً واحتراماً من رؤسائى ومرءوسى) وتبين من مراجعة هذه الحالة أن طبيعة العمل قد ساهمت فى تحقيق درجة الرضاء العالية. إذ يقول المتقاعد (كنت محظوظا لأنى عملت فى جو يتميز بالتنويع والابتكار البعيدين عن الروتين الحكومى). كما لعبت كفاءة المتقاعد دوراً كبيراً فى رضاه عن عمله.. ويقول المتقاعد فى ذلك عن نفسه (كما وأن المامى باللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية جعلتنى اكتسب احترام زملائى) وتبين حالة المتقاعد نفسه أنه أحيل إلى التقاعد وعمره ستة وثلاثون عاما بدأ أثرها فى البحث عن عمل لتحسين دخله ثم واصل دراسته الجامعية. كما تميز هذا المتقاعد بالذات عن غيره بدرجة عالية من التدين إذ يقول عن تأثير التقاعد على حياته الأجتماعية (لم يؤثر التقاعد على حياتى الاجتماعية فإنى والحمد لله مؤمن بالله وراضٍ عن حكمه (وعند سؤاله عن تفضيله لأى نوع من الصدقات المدنية أم العسكريةٍ أجاب (أن الصدقات كلها يجب أن تكون خالصة لوجه الله).

ثانيًا: ردود الفعل الجسمية والنفسية الناتجة عن التقاعد:

أوردنا العديد من حالات الدراسة لمتقاعدين عسكريين أمريكيين تبين لنا منها أن المتقاعدين كانوا أكثر الناس استفادة من خدمات الطب النفسى وأن المستشفيات ومراكز الصحة العقلية تضطر أحيانا إلى تحويل حالات إلى مستشفيات أخرى لعدم توافر الأسرة. كما تبين لنا أيضا أن التقاعد يمكن أن يوصل إلى التفكير فى الانتحار وأن الإصابة بهذه الأعراض قد يمتد فيصل إلى أسر المتقاعدين واطفالهم.

وتبيين نتائج دراستنا الآتى:

١ - لم تتعرض فئتى العينة لأعراض جسمية أو نفسية حادة سواء اسبقت التقاعد أو كانت بعده ولكن ما يلاحظ فقط هو هذه الصدمة النفسية التى تعرض

لها المتقاعدون لعدم معرفتهم بأسباب التقاعد التى اختفت فور تكيفهم مع الحياة المدنية واندماجهم فيها وذلك باستثناء حالة واحدة فقط وصلت إلى حالة من الاكتئاب النفسى الراجع لعدم معرفة أسباب التقاعد والانتظار فترة طويلة بحثاً عن عمل ولم يلجأ المتقاعد بالرغم من ذلك إلى الطبيب النفسى ولاحظنا أيضاً إمتداد حالة الاكتئاب إلى زوجة المتقاعد واختفاء الحالة بعد ذلك. كما تبين لنا أيضاً أن فكرة الانتحار لم تكن واردة فى أذهان المتقاعدين أو أسرهم.

٢ - على الرغم من أن معظم زوجات المتقاعدين على غير إرادتهم فوجئوا بقرار التقاعد ألا أنهن كن قادرات بصفة عامة على احتماله.

ثالثاً: أثر التقاعد على الحياة الاجتماعية:

تبين نتائج الدراسات الأمريكية أن الأسرة العسكرية تعلمت استدماج امتيازات الرتبة والوضع الاجتماعى والالتزامات المرتبطة بها بمرور الزمن وما يترتب على ذلك من أحساس بالأمن والاشباع. كما تعامل زوجة الرجل العسكرى معاملة خاصة ولهذا فإن التقاعد يؤدى إلى اضطراب هذا الوضع وإلى التأثير على الحالة النفسية للزوجات ثم إلى تدهور العلاقة بين الزوجين كما يؤثر على التحصيل الدراسى للأطفال ويؤدى ببعضهم إلى انحرافات سلوكية.

وتبين نتائج دراستنا الآتى:

١ - كان أشد أفراد الأسرة تأثراً بالتقاعد هم على الترتيب (الزوجة - الابن الأكبر - الأطفال) ويعود تأثرهم بالتقاعد فى المقام الأول إلى فقدهم مميزات مرحلة ما قبل التقاعد لا فرق فى ذلك بين المتقاعدين بإرادتهم أو على غير إرادتهم.

٢ - لم تكن هناك اختلافات تذكر بين فئتى العينة فى تأثر الزوجات بفقد هيبتهن نتيجة لتقاعد أزواجهن وكذلك أيضاً فى احساس المتقاعدين بتغير نظرة الناس لهم بعض الشىء وإن كان ذلك محصوراً فى الفترة الأولى التى تلى التقاعد.

٣ - لوحظ أن أفراد فئتى العينة كانوا من ذوى النشاط الاجتماعى وخاصة فى المجال الرياضى قبل تقاعدهم ومنهم من لجأ إلى النشاط الدينى أو التصوف.

٤ - لم يلاحظ أيضا فى كل من فئتى العينة هذا النشاط الاجتماعى لزوجات المتقاعدين كما كان الحال عند الزوجات الأمريكيات.

٥ - لم نلاحظ أيضا فى فئتى العينة تأثر العلاقات بين الزوجين نتيجة للتقاعد بل تبين أن هذه العلاقات أزدادت رباطا وتوثقا كما لم يتأثر السلوك الاجتماعى أو

التحصيل الدراسى للأطفال نتيجة لتقاعد والدهم بل ذكر بعضهم أن التقاعد قد أدى إلى زيادة التحصيل الدراسى للأطفال لاتساع الوقت الذى يقضيه المتقاعد مع أطفاله. مع ملاحظة أن السلوك الأنحرافى وانخفاض التحصيل الدراسى لأطفال المتقاعدين الأمريكيين يرجع أساسا إلى تأثرهم المباشر بانخفاض المكانة الاجتماعية لوالدهم.

نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة:

١ - تشير نتائج الدراسات الأمريكية أن من أهم العوامل التى تؤثر على فرص عمل الجنرالات هو ما يتمتعون به من أمكانيات وقدرة على الأتصال مع من يشغلون المناصب العليا فى الوظائف المدنية وتشير دارستنا هنا أن المتقاعدين من رتبة اللواء أركان حرب ذكروا أن الرتبة نفسها لم تكن عائقا فى حصولهم بسهولة على وظيفة مدنية وأنما الذى ساهم فى ذلك هو الكفاءة والقدرات الأدارية والتدريب. وساهمت الرتبة الععلية فى تمكن المتقاعدين من الاختيار بين بدائل متعددة أثناء سعيهم للحصول على العمل المدنى وقد قلت هذه الفرصة عند من هم دون رتبة اللواء.

٢ - تشير الدراسات الأمريكية إلى أن التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد يمكن المتقاعدين من تحويل قلقهم وطاقاتهم فى أتجاه بنائى نحو سياق آخر واهتمام آخر وتشير دراستنا إلى أن المتقاعدين فى فئتى العينة لم يخططوا لمرحلة التقاعد سواء هؤلاء الذين فوجئوا بقرار التقاعد أو الذين تقاعدوا بإرادتهم.

٣ - كانت أهم مقترحات المتقاعدين السودانيين الأتى:

(أ) ضرورة أخطار المتقاعد بقرب أحالته للمعاش حتى يتمكن من عبور هذه المرحلة الحرجة من حياته وأن تكون هناك أسس واضحة للاحالة للمعاش.

(ب) ضرورة أن يسمع المتقاعد كلمة عرفان ووفاء ووداع من زملائه الذين كان يعمل معهم.

(جـ) ضرورة تكريم المتقاعدين بواسطة وحداتهم وخاصة فى المناسبات الوظيفية.

(د) رعاية كبار السن من المتقاعدين الذين يحتاجون للرعاية وأنشاء دور للعجزة منهم.

(هـ) استمرار المتقاعدين فى الأستفادة من الخدمات العسكرية كالمؤسسات التعاونية والمستشفيات العسكرية.

(و) إعطاء أبناء المتقاعدين امتيازات فى التعليم والعلاج الطبى.

(ز) فتح مكتب لمساعدة المتقاعدين فى الحصول على العمل المدنى. والعمل على حل مشاكلهم.

(ح) إنشاء نادى للضباط المتقاعدين والسماح لهم بدخول اندية الضباط العاملين.

(ط) ربط المتقاعدين بالقوات المسلحة والاستفادة من خبراتهم بتنظيم محاضرات كل فى مجال اختصاصه.

(ى) ضرورة معاملة المتقاعدين معاملة العاملين عند زيادة المرتبات بصورة دورية وليست رمزية.

(ك) إتاحة الفرصة لقدامى المتقاعدين بالاستفادة من امتيازات التقاعد والزيادة فى المرتبات.

(ل) حماية المتقاعدين من القوانين التى تجعل الشرطة تعاملهم بما لا يتفق وكرامة وضعهم السابق.

نستلخص مما سبق الأتى:

١ - فى التجربة الأمريكية والسودانية:

على الرغم من وجود أوجه شبه كبيرة بين مشاكل المتقاعدين الأمريكيين والسودانيين فإن الأختلاف بينهم يعود أساسا إلى اختلاف ثقافة المجتمعين التى كان تأثيرها واضحا فى الأتى:

(أ) ارتفاع نسبة الأمراض الجسمية والنفسية عند المتقاعدين الأمريكيين وأستعانتهم وعائلتهم بخدمات الطب النفسى.

(ب) انعدام نسبة النشاط الاجتماعى المرتبط بالحياة الأجتماعية للمجتمع العسكرى عند زوجات الضباط السودانيين وارتفاعها عند زوجات المتقاعدين الأمريكيين والتى تكاد تكون من أسباب تأثرهن بتقاعد أزواجهن.

(جـ) إقامة المتقاعدين العسكريين الأمريكيين فى مناطق سكنية لهم قريبة من المواقع العسكرية ولم يظهر ذلك عند المتقاعدين السودانيين رغم تفضيل البعض منهم فكرة المنطقة السكنية المميزة لرغبتهم فى زيادة الروابط فيما بينهم.

(د) مساهمة الأسرة السودانية مساهمة مباشرة فى أعادة تكيف المتقاعد للحياة

المدنية على الرغم من فقدها لامتيازات الرتبة، مما يوحى بأن التماسك الاجتماعى فى الأسرة السودانية بين الضباط المتقاعدين أعلى منه عند الأمريكيين خاصة بعد أن لوحظ عدم تأثر الأطفال بتقاعد أبيهم بدرجة قوية.

٢ - المتقاعدون بإرادتهم وبغير أرادتهم:

على الرغم من وجود بعض الأختلافات التى أشرنا إليها بين الفئتين فإنه لم تكن هناك ثمة فروق بارزة بينهما فى أثر التقاعد عليهم وعلى أسرهم من النواحى الثلاث التى عرضنا لها بالتحليل وهى التكيف مع السياق المهنى المدنى وردود الفعل الجسمية والنفسية وتأثير التقاعد على الحياة الأجتماعية.

المصادر:

(١) أحمد أبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

(2) Bellino, R., **Perspectives of Military and Civilian Retirement,** Ment. Hyg., 54, 4, 1970, 580–584.

(3) Berkey, B., **Military Retirement Syndrome; The Civilian Side,** Milit. Med., 137, 1972, PP.278–281.

(4) ———, **The Retirement Syndrome; A Previously Unreported Variant,** Milit. Med., 133, 1968, PP. 5-8.

(5) Biderman, A., **The Retired Military,** In Little, R., A Handbook of Military Institutions and Sociology of War, 1976, PP. 123–163.

(6) ——— and Sharp, L., **The Converegence of Military and Civilian Occupational Structures,** American Journal of Sociology, 73, 1967, PP. 381-402.

(7) ———, **«Sequels to a Military Career; The Retired Military Professional»,** In Janowitz, M., (ed.); The New Military, N.Y., Russel Sage Foundation, 1964.

(8) ———, **The Prospective Impact of Large Scale Military Retirement,** Social Problems, 7, 1, 1959, PP. 85-90Œ

(9) Coats, C. and Pellegin, R., **Military Sociology,** Maryland; The Social Science press, University Park, 1965.

(10) Druss, R.G; **Problems Associated with Retirement from Military Service,** Milit. Med., 1965, 130; 382–385.

(11) Giffen, B. and John Mcneil, **«Effects of Military Retirement on Dependents»,** Arch. Gen. Psychiatry, 17, Dec., 1967, PP.717–720.

(12) Greenbery, H., **«Psychiatric Symptomatology in Wives of Military Retiree»,** American J. of Psychiatry, 23, 4, 1966, PP. 487–490.

(13) Millowe Irvin, E., **«A Study in Role Diffusion; The Chief and the Sergeant Face Retirement»,** Meny. Hyg., 48, 1964, PP. 101–107.

(14) Mc Neil, J.S. and Giffen, M.d., **«Military Retirement; The Retirement Symdrome»,** American J. of Psychiatry, 1967, 123; 848–854.

(15) ———, Military Retirement; Some Basic Concepts and Observations, Aero-Space Med., 1965, 36; 25–29.

(16) Mc Neil, J.S. and Giffen, M.D., **The Social Impact of Military Retirement,** Social Casework, 1965, 46; 203–207.

(17) ———, **«Adjustment of Retired Airforce Officers»,** an unpublished doctoral dissertation prepared for the University of South California, 1964.

(18) Ogburn, B. and others, **Problems of the Military Retiree,** Florida Medical Scientific, April, 1969, PP. 245–248.

(19) Platte, R.J., **The Second Career; Perceived Social Mobility and Adjustment among Recent Army Retiree and Wives of Army Retiree,** an unpublished doctoıal dissertation prepared for Florids State University, 1974.

(20) Reissman, L., **«Life Careers power and the Retired Army Generals,** American Sociological Review, April, 1956, 21; 215-221.

الدراسة الخامسة

سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية

عرض وتحليل وتقويم ببليوجرافى

(١)

يشير مصطلح العلاقات المدنية العسكرية إلى دور القوات المسلحة فى المجتمع. ويعتقد البعض أن العلاقات بينهما متعارضة دائما وتشبه تلك العلاقة بين العمال والادارة أو علاقة السلطة التشريعية بالتنفيذية أو العلاقات الأمريكية السوفيتية حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر. ومن هنا ينشأ التناقض والمعارضة والاختلاف فى وجهات النظر بين المدنيين والعسكريين، إلا أن هذا التناقض والأختلاف قد يكون زائفا: أولا: لأنه من النادر أن يوجد هنا وحدة وتطابق فى وجهات النظر بين العسكريين أنفسهم فى كثير من المجتمعات. وثانيا: أنه لو افترضنا وجود ذلك فأن الوحدة على الجانب الآخر قد تكون صعبة التحقيق أيضا. وتعنى كلمة «مدنية» فى مصطلح العلاقات المدنية العسكرية ببساطة غير العسكريين. وحينما يتحدث الباحثون عن هذه العلاقات وبوجه خاص عن الضبط المدنى فانهم يتناولونها كما لو كانت هناك مصلحة مدنية واحدة ومحددة ومقابلة لوجهة النظر العسكرية. لكن واقع الأمر أن هذه المجتمعات ذات المؤسسات العسكرية المتميزة لها أيضا مصالح واتجاهات ومؤسسات مدنية متعددة، والاختلافات فيما بينها أعظم من أى اختلاف بين أى واحدة منها والقوات المسلحة.. ومن هنا يمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية ليست علاقة الواحد بالآخر ولكنها علاقة بين الواحد والعديد من العلاقات.

وتعكس العلاقات المدنية العسكرية الطبيعية الكلية الشاملة للمجتمع ومستوى تطوره ونسقه السياسى. وهناك ثلاث مستويات لهذه العلاقة.

١ - العلاقة بين القوات المسلحة ككل والمجتمع ككل.

٢ - العلاقة بين قيادة القوات المسلحة كجماعة من الصفوة وجماعات الصفوة الأخرى.

٣ - العلاقة بين قادة القوات المسلحة وكبار القادة السياسيين فى المجتمع. فعلى **المستوى الأول** يمكن أن تكون القوات المسلحة جانبا متكاملا فى المجتمع تعكس أيديولوجيته وتضم بداخلها القوى الاجتماعية السائدة فيه ويمكننا أن نجد كل أعضاء المجتمع ينجزون أدوارا عسكرية. لكننا على الجانب الآخر قد نجد اختلافا واضحا بين الجيش والمجتمع ولا يلعب العسكريون أى أدوار فيه باستثناء أدوارهم العسكرية. وعلى **المستوى الثانى** قد تكون الصلة بين الضباط العسكريين وجماعات القيادة الأخرى محكمة جدا فالقادة العسكريون هم أنفسهم القادة فى مجال السياسة والاقتصاد هذا فى جانب. أما على الجانب الآخر فقد يكون العسكريون سياقا مهنيا شاملا مانعا غير متطابق مع الأدوار الأخرى، وعلى **المستوى الثالث** قد تكون أدوار القيادة السياسية والعسكرية واحدة أو قد تتميز هذه الأدوار ويجند شاغلوها من مصادر مختلفة وعبر قنوات مختلفة.

وقد كانت وظائف القيادة العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى الجيوش الأوربية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر مركزة كلها فى شخص الملك. وكانت مهنة الضباط بصفة عامة لازمة للارستقراط يحصلون عليها بالميلاد شأنها شأن القيادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما الدرجات الأخرى فقد كانت تجند لفترة طويلة من أدنى طبقات المجتمع. وكانت روابطها مع أى جماعة فى المجتمع المدنى ضعيفة. وقد اختلفت القيادة السياسية عن القيادة العسكرية فى القرن التاسع عشر فالبرلمان والأحزاب السياسية هى التى كانت تفرخ مجلس النواب ورئيس الوزراء: أما رئيس الأركان والقائد العام فكانا نتاج البيروقراطية العسكرية. كما سمح لأدنى المستويات أن تلتحق بمهنة الضباط التى تميزت بالتدريب المتخصص، كما أصبح السياق المهنى للضباط غير متطابق مع السياق المهنى للمهن الأخرى، وأصبحت علاقة المجندين بالمجتمع أكثر أحكاما، وظل أساس الجيوش الحديثة جندى الخدمة الطويلة المحترف كما استكملت الدرجات الأخرى بأعداد كبيرة من الجنود المدنيين الذين يخدمون لفترة قصيرة وبعد انتهاء فترة الخدمة العسكرية يتحول الفرد إلى الاحتياط أو الميليشيات أو الحرس القومى.

ويمكن ملاحظة اختلاف الجماعات العسكرية عن غير العسكرية على أى مستوى من مستويات العلاقات بينهما فى مهارة وقيم ومؤسسات كل منهماكما يختلف العسكريون عن غير العسكريين فى مهارة استخدام العنف وإدارته. وكانت الاختلافات العسكرية المدنية فى المجتمعات الأمريكية فى القرن الثامن عشر بسيطة نسبيا اذ كان الفلاح العادى يمتلك معظم مهارات الجندى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك القادة السياسيون الذين كان من السهل عليهم الحصول على

المهارات الضرورية لقيادة الجيوش. أما فى القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين فقد اختلفت المهارات العسكرية عن المدنية بشدة إلا أن حدة هذا الأختلاف بدأت تخف فى منتصف القرن العشرين.

ويلاحظ أن قيم القوات المسلحة كانت مرتبطة ببعض الجماعات المدنية دون البعض الآخر مثال ذلك ارتباط القيم العسكرية للجيش الغربى بالمعتقدات الأرستقراطية والمحافظة. أما فى القرن العشرين فقد ارتبطت بشدة مع قيم الطبقة الوسطى الأصلاحية القومية المتحركة إلى أعلى. إلا أن التطور المهنى للقوات المسلحة يخلق لها اتجاهات وقيم متميزة تسمى بالعقل العسكرى. وقد تختلف هذه الاتجاهات والقيم عن تلك السائدة فى المجتمع. وهذه القيم العسكرية محافظة فى الغالب. ويشتد التوتر بين القوات المسلحة والقيادة السياسية إذ كانت القيم الأساسية فى المجتمع حرة أو فاشية أو اشتراكية متشددة وخاصة اذا ما شغل العسكريون أوضاع القوة فى النسق السياسى أو اذا أصر القادة السياسيون على ضرورة وجود توحد ايديولوجى بين كل عناصر المجتمع بما فيها القوات المسلحة وفى هذه الحالة يمكن أن تكون القومية أرضية مشتركة تتكيف فيها ايديولوجية القيادة السياسية مع النظرة المحافظة للجيش.

وتختلف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات المدنية بدرجات مختلفة إذ يمكن أن تكون القوات المسلحة دولة داخل دولة يصعب ممارسة الضبط عليها كما كان الحال فى اليابان قبل عام ١٩٣٣. وفى بعض المجتمعات مثل بورما وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية لم تكن القوات المسلحة دولة داخل دولة فقط ولكنها كانت مجتمعا داخل مجتمع من حيث انجازها للعديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ومن حيث تمتعها بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتى والاقتصادى. وهناك على الجانب الآخر هذه المجتمعات التى تكون الأمة كلها فيها تحت السلاح حيث تكون الاختلافات المدنية العسكرية واختلاف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات الأخرى طفيف جدا وتكون القوات المسلحة متكيفة مع المجتمع ككل.

وكلما كان المجتمع بدائيا قلت الاختلافات بين القيم والمهارات والمؤسسات العسكرية ومثيلاتها فى الجماعات الأخرى. فتتكون القوات المسلحة فى الأنساق القبلية من جميع الذكور البالغين ورؤساء القبائل هم قادة فى الحرب كما هم قادة فى السلم أيضا. أما هذه المجتمعات ذات الدرجة العالية من التنظيم بعض الشيئ فهناك نسق مماثل لهذا النمط فى دول المدن الكلاسيكية كما فى روما واليونان وكان الدور العسكرى هو مسئولية المواطن وكان الجيش هو الجانب المدنى المنظم للحرب ورأى أرسطو أن مدن الدولة الحرة يجب أن تتكون من هؤلاء الذين يحملون

السلاح فقط، أما فى المجتمع الإقطاعى فقط كانت الأدوار السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة على أساس طبقى أكثر منها على أساس إقطاعى وكان الفلاحون أو العبيد يحتلون الأوضاع الدنيا فى كل من الجوانب الثلاثة السابقة. أما النبلاء والفرسان فقد كانوا يتمتعون بالسلطة السياسية والضبط السياسى كما كانت لهم القيادة العسكرية أيضا. وكان الجيش هو احد مكونات البناء البيروقراطى فى الأمبراطوريات البيروقراطية التقليدية لكنه لا يصل عادة إلى درجة عالية من الاختلاف فى المهارات والقيم والمؤسسات إلا أنه يلاحظ فقط أن الجماعات العسكرية كانت أكثر اختلافا عما كانت عليه عذه الجماعات فى دول المدينة أو فى المجتمع الإقطاعى. وفى بعض الأحيان كان القادة العسكريون يلعبون أدوار خاصة فى الصراع السياسى.

وتختلف العلاقات المدنية العسكرية فى الأزمنة الحديثة عن تلك التى للمجتمعات الأولى بسبب هذا التخصص المهنى للضباط. فبعد انهيار الأقطاع فى أوربا فى الحقبة الأخيرة من القرن السابع عشر تميزت الجيوش بوجود الضباط المرتزقة الذين كانوا يؤجرون من قبل الملوك والأمراء. لكن الملوك شعروا بحاجتهم الى قوات عسكرية دائمة تحمى سلطانهم وتؤيد حكمهم فعملوا على انشاء جيوش نظامية وجندوا الارستقراط لذلك، وهكذا فمنذ نهاية القرن السابع عشر حتى الثورة الفرنسية كان الضباط فى كل الأسلحة ما عدا المدفعية والمهندسين من الأرستقراط الذين شغلوا مناصبهم دون اهتمام بالمواصفات المهنية والخبرة أو الموهبة.

ويمكن القول أن بروسيا خلال الحروب النابليونية وبالتحديد فى ١٦ أغسطس ١٨٠٨ هى التى فتحت الباب أمام تطوير فصائل الضباط تطويرا مهنيا. وسمحت بدخول كل أفراد المجتمع البروسى للقوات المسلحة على أساس التعليم والمعرفة المهنية والشجاعة وراعت الخصائص القيادية فى المتطلبات التعليمية للضباط كما وضعت سياقا مهنيا لترقى الضباط يقوم على أساس الخبرة والقدرة والانجاز والتعليم العسكرى المهنى. ثم حذت البلاد الأوربية حذو بروسيا. وبعد انتصار الجيوش المهنية البروسية على الدانمرك والنمسع وفرنسا وبنهاية القرن التاسع عشر كانت معظم الدول الأوربية من الناحية النظرية قد خلقت سياق مهنيا عسكريا للضباط مفتوحا أمام الجميع اما من الناحية العملية فقد استمرت نسبة كبيرة منهم تجند من طبقة الارستقراط. الا أنه فيما بعد أصبح التعليم العام والتدريب المتخصص هما أساس الدخول فى فصائل الضباط كما اعتمد الترقى فيما بينهم على الدراسة والانجاز والخبرة كما أوجدوا أنساق متسلسلة رئاسيا من المدارس والكليات العسكرية وحرصوا على توافر الفنيين فى التحليل التنظيمى والتخطيطى

للحرب. ومن ثم وجدت جماعة اجتماعية ذاتية متميزة ذات إحساس خاص بالوحدة التضامنية والمسئولية التضامنية. كما حدثت تطورات مماثلة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

ويختلف نمط التحديث السياسى والعسكرى فى أوربا والولايات المتحدة عن مثيله فى العديد من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد سبق التطور المهنى لفصائل الضباط فى أوربا والولايات المتحدة التحديث السياسى بها. مع ملاحظة أن تدخل الجيش فى فرنسا لعب دورا أساسيا فى السياسة لأن كثيرا من القضايا الدستورية بها ظلت بلا حل. ولعب الجيش فى المانيا دورا أقل علنية فى السياسة بسبب ادعاءات المؤسسات الملكية والبرلمانية للشرعية والسلطة إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الفصائل المهنية للضباط قد تطورت خلال اطار النظام السياسى القائم.

وعلى النقيض من ذلك فان القادة العسكريين فى بلدان مثل آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية هم أنفسهم قادة التحديث أيضا. أما هذه البلاد التى احتفظت بدرجة من الاستقلال عن الاستعمار الأوربى فقد شعرت بأنها ملزمة بايجاد تنظيم دفاعى وان تحول مؤسساتها العسكرية التقليدية إلى مؤسسات حديثة قادرة على مقاومة التدخل الأوربى ونتيجة لذلك اصبحت القوات المسلحة هى المؤسسة الحديثة الفعالة فى المجتمع وكان قادتها اكثر غيرة على التمدين والاصلاح التقدمى المشوب بالوطنية. ولهذا تميزت عن غيرها من المؤسسات بسبب التماسك التنظيمى العالى والانضباط والقدرة على الحركة وتوحدها مع المجتمع ككل ومع أهدافه القومية اكثر من اهتماماتها بالمصالح الطبقية الضيقة. وهنا نجد كيف ان الشباب التركى قد قاد الإمبراطورية العثمانية فى ١٩٠٨ وهو نتاج هذه المدارس العسكرية الغربية التى أوجدها السلطان فى الحقبة الأخيرة. وأزال الجيش بعد الحرب العالمية الثانية كل الأنظمة الاوليجاركية وقاد التحديث فى بعض البلاد مثل مصر والعراق. وادعى الجيش فى الدول المستعمرة سابقا بعد تحقيق الاستقلال فساد الأحزاب السياسية المدنية وحاول تنظيم المجتمع وتحديثه بصورة أكثر فعالية كما حدث فى السودان والباكستان وبورما ١٩٥٨ وكوريا الجنوبية ١٩٦١ وفيتنام الجنوبية فى ١٩٦٣.

وكانت علاقة الجيش بالتحديث فى أمريكا اللاتينية مقيدة بعض الشىء حيث لم تكن المؤسسات السياسية الفعالة وفصائل الضباط المهنيين موجودة فى معظم دول القارة خلال القرن التاسع عشر. إلا أن مهنة الضباط قد تزايدت فى الحقبة الأولى من القرن العشرين كما تزايدت الطبقة الوسطى وتزايدت الرغبة فى التقدم

والاصلاح وأدى كل ذلك إلى مرحلة تميزت بالتدخل العسكرى فى السياسة اعتبارا من عام ١٩٣٠، وادت التدخلات العسكرية فى أمريكا اللاتينية كما فى آسيا وأفريقيا إلى الحصول على مكتسبات قصيرة المدى فى تحديث البلاد ولكن على حساب هذا الضعف السائد فى المؤسسات السياسية المدنية. أما هذه البلاد التى ورثت مؤسسات سياسية قوية كما فى صورة البيروقراطيات المدنية والأحزاب منذ العهد الاستعمارى كما فى الهند مثلا أو تلك التى كانت قادرة على خلق مؤسسات سياسية حديثة فعالة عبر الثورة كما فى حالة المكسيك أو عبر الاصلاح كما فى أورجواى. هذه البلاد كانت قادرة على أن تقلل من الدور العسكرى فى السياسة وعلى أن تحافظ على قوة عسكرية مهنية غير سياسية.

ولكن : لماذا يتركز الأهمام حول العلاقات المدنية العسكرية أكثر من تركيزه على العلاقات المدنية - الدبلوماسية أو العلمية - المدنية فى الدولة الحديثة؟
يعود هذا الاهتمام فى الواقع إلى العديد من العوامل :

أولا : هناك ميراث من الخوف عند العديد من الجماعات المدنية يتعلق بمشاركة العسكريين الماضية فى السياسة ومن هنا ينظر للضباط العسكريين وقواتهم المسلحة على أنهم غرباء وأشرار بطريقة لا تصل إلى مستواها الجماعات الأخرى.

ثانيا : تختلف الأنماط التنظيمية التطوعية فى الديموقراطيات الدستورية فى درجة تماسكها وانضباطها التنظيمى عن القوات المسلحة حيث تملك الأخيرة القدرة على الفعل السياسى المنضبط المحتمل الذى لا تملكه الجماعات الأخرى.

ثالثا : تمارس القوات المسلحة فى زمن الحرب وعند حدوث أزمات قومية ضبطا قويا فوق مصادر المجتمع يصل إلى حوالى ٤٠٪ من أجمالى الناتج القومى. وقد خصص الاتحاد السوفيتى مثلا ١٨٪ من أجمالى الناتج القومى لأغراض عسكرية فى الفترة الأخيرة. وأخيرا ينظر الى الجيش دائما على أنه البطل فى الحرب ويستطيع قادته أن يلعبوا دورا هاما فى السياسة الخارجية والتخطيط للحرب أما الجماعات المدنية والحركات السياسية فهى أبعد الجماعات فى ميلها للقتال عن الجيش المهنى.

ويلاحظ انهيار توحد الجيش مع الطبقة الحاكمة الأرستقراطية بفعل تزايد عناصر الطبقة الوسطى بين فصائل الضباط مما يترتب عليه انخفاض مكانتهم الاجتماعية إلا أن ذلك مقرون بتزايد الخبرة الفنية. ومن ثم يمكن القول أن التصور الأرستقراطى للضباط قد حل محله تصور الخبير بدرجة كبيرة وهناك العديد من الأمثلة التى توضح كيف ان القادة العسكريين قد اعتمدوا على مركبات العلم العسكرى الحديث ليقيموا حائطا دفاعيا ضد ضغوط السياسة المدنية.

وهناك ثلاث مسئوليات عامة للقادة العسكريين فى الدولة الحديثة:

١ - يعتبرون أنفسهم معبرين عن حاجات الأمن العسكرى فى ظل الحكومة ومن ثم يتقدمون للقادة السياسيين بمطالب عن الحاجة لمصادر يرون أنها ضرورية لهم.

٢ - يقومون باعداد الخطط لمواجهة أى احتمالات عسكرية ومن ثم يقدمون النصح للقيادة السياسية بالمنظمات العسكرية لاى برامج مقترحة.

٣ - يقومون بتقديم ما هو ضرورى فى الميدان العسكرى عند اصدار القادة السياسيين لقراراتهم.

ويدخل القادة العسكريون بسبب هذه المسئوليات فى صراعات متصلة مع السياسيين والأفرع المدنية الحكومية حيث يطلبون اعتمادات مالية اكثر وأسلحة اكثر يرى القادة السياسيون انها تؤثر على القطاعات المدنية فى المجتمع. كما تريد القوات المسلحة على الدوام من القيادة السياسية ان تعطيها تعريفات سياسية دقيقة وواضحة حتى تكون بمثابة أساس لها عند وضع الخطط العسكرية لكن المسألة على المستوى السياسى غالبا ما تكون غامضة وغير نهائية والسياسيون يحاولون بقدر الامكان تجنب القرارات والالتزامات المشوشة. ويطلب القادة العسكريون فى نفس الوقت الضبط الكامل فوق المصادر الضرورية لأمن الدولة خاصة وأنهم لا يثقون كثيرا فى المعاهدات والاحلاف كالحال عند القادة السياسيين.

ويؤدى الاختلاف فى وجهات النظر إلى تناقضات فى العلاقات المدنية العسكرية فى الدولة الحديثة. فبينما يقوم القطاع المسؤول عن توزيع مسئوليات القوات المسلحة فى الولايات المتحدة تقوم الهيئات المالية المسؤولة عن توزيع المصادر داخل الحكومة والمصالح الأخرى بمحاولة تخفيض الإنفاق العسكرى ومن ثم تدعى القوات المسلحة بأنها مقيدة بين هذا وذاك. ولكنه يمكن الفصل فى هذا الأمر بتدخل القادة السياسيين كما تنشئ معظم الدول الدستورية هيئات كمجلس الأمن القومى الأمريكى يتكون من الاحزاب ذات المصلحة، وتقدم فى هذا المجلس كل وسائل النصح والتفاوض والعمل على تكامل السياسات العسكرية والخارجية والمالية. وتعكس هذه الصراعات والتناقضات الأدوار المختلفة وظيفيا للقوات المسلحة والهيئات الأخرى فى الدولة الحديثة ومن ثم فهى مظهر عادى للسياسات المعاصرة.

ويختلف الوضع التنظيمى للقوات المسلحة وفقا لطبيعة النسق السياسى. فقد اخذت الدول الفاشية والشيوعية الشمولية حذرها لمواجهة النفوذ العسكرى

غير المناسب فى الحكومة . وقد كان الجيش فى ألمانيا والاتحاد السوفيتى محروما من احتكار العنف، واسست قوات مسلحة كبيرة تحت رقابة البوليس السرى. وقد تخلل التنظيم الحزبى القوات المسلحة فى البلاد الشيوعية ووضع تسلسل رئاسى مواز ومستقل من المفوضين السياسيين أو الضباط السياسيين.

ولا تعتمد البلاد ذات الأنساق الدستورية على مثل هذا المنهج من الضبط فرئيس الدولة فى الدول البرلمانية هو القائد الشرفى للقوات المسلحة لكن الضبط الفعلى فى يد رئيس الوزراء ومجلس النواب. ورئيس الدولة فى الولايات المتحدة هو رئيس الحكومة والقائد العام الدستورى وعادة ما يكون وزير الدفاع فى الديموقراطيات الدستورية مدنيا، إلا أن هذا يختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر. ويساعد الوزير مجموعة من الموظفين المدنيين الدائمين. وهناك ثلاثة أسلحة على الأقل فى الدول الحديثة لكل منها قائد عسكرى. واتجهت كل البلاد الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية الى تعيين رئيس للاركان أو قائد عسكرى يشرف على كل الأسلحة وهو أقدم الضباط العسكريين فى البلاد وله هيئة أركان عسكرية للرقابة والأشراف على الأسلحة العسكرية كلها ولهذه الهيئة عادة سلطة مكثفة فى التخطيط العسكرى وتختلف قوتها الفعلية وفقا لسلطة ونفوذ الرئيس العسكرى القومى، وقد كانت الأسلحة العسكرية كلها ولهذه الهيئة عادة سلطة مكثفة فى التخطيط العسكرى وتختلف قوتها الفعلية وفقا لسلطة ونفوذ الرئيس العسكرى القومى. وقد كانت الأسلحة العسكرية فى الدول الغربية قبل تعقيد الحرب الحديثة مرؤوسة بوزير مدنى. كما أدى تكامل القوات المسلحة وظهور مركز وزير الدفاع فى كل الدول تقريبا إلى التقليل بدرجة هامة من مكان وقوة وزير الأسلحة.

وتؤثر الوحدة بين الجماعات العسكرية والجماعات الأخرى على درجة فاعليتها وتاثيرها السياسى. وهناك ارتباط قوى فى البرلمان البريطانى بين القادة السياسيين والعسكريين. أما الرقابة على الشؤون العسكرية فى الولايات المتحدة فهى مقسمة بين الرئيس والكونجرس . ولهذا نجد أن كبار القادة العسكريين ملزمون بأن يكونوا سياسيين أكثر مما هو عليه الحال فى بريطانيا. وقد يكون هذا الأمر عائقا فى وقت ما ومفيدا فى وقت آخر. وتستطيع الأسلحة العسكرية أن تحظى بتأييد الكونجرس لمشروعات خاصة معينة وقد تجد نفسها فى لحظات أخرى مستخدمة وفقا لرغبات القادة التنفيذيين. وتمثل خطوط مسؤلياتها أمام الرئيس وسكرتارية الدفاع فى جانب وأمام الكونجرس فى جانب آخر مشاكل مستمرة للقادة العسكريين الأمريكيين. هذا وقد خصص الكونجرس الأمريكى فى العشرين سنة الأخيرة اعتمادات مالية كبيرة لأسلحة وبرامج عسكرية خاصة بأكثر مما طلبها

الرئيس إلا أن السنوات الأخيرة قد شاهدت انخفاضا ملحوظا لدور الكونجرس فى الشئون العسكرية ومركزية متزايدة للقوة فى يد القيادة السياسية لوزارة الدفاع.

وكما تختلف وحدة القادة السياسيين من بلد لآخر، **تختلف ايضا وحدة القيادة العسكرية** حيث يمكن أن يشتد التنافس بين الأسلحة العسكرية فى وقت السلم سعيا وراء الاعتمادات المالية والعتاد العسكرى ولهذا التنافس الداخلى بين الأسلحة آثار هامة على العلاقات المدنية العسكرية، لأن عدم قدرة الأسلحة العسكرية على العمل المشترك يبرز قوة القيادة السياسية والهيئات البيروقراطية المدنية ويمكن أن ينحرف الصراع السياسى العسكرى المحتمل إلى صراع عسكرى داخلى.

وقد تكمن الأسباب الرئيسية للتدخل العسكرى فى السياسة نفسها وليس فى القوات المسلحة. وقد لا يكون الخط بين الشئون السياسية والعسكرية حادا حتى مع عدم وجود فصائل ضباط مهنيين. لكن التدخل قد يحدث فى حالة الجيش المؤسس مهنيا حينما تكون مؤسسات المجتمع السياسية ضعيفة ومنقسمة على ذاتها وحينما يغيب الاجماع الدستورى فى البلاد ويشتد الصراع بين الطبقات والجماعات العنصرية والإقليمية. ويستمر التدخل العسكرى فى السياسة فى البلاد التى يطاح فيها بالمؤسسات السياسية التقليدية الفاقدة للشرعية وتأخذ الشكل البريتورى ويتبع الانقلاب انقلاب آخر مضاد. ويلاحظ انه حتى فى هذه البلاد الحديثة مثل الجمهوريات الفرنسية الثالثة والرابعة والخامسة لعب الجيش دورا نشطا فى السياسة لانكار الناس لشرعية النظام السياسى القائم. وقد عززت الأزمات المتتالية فى البلاد ذات النسق السياسى التسلطى دور القوات المسلحة فلوحظ أن الصراع المشتد على السلطة عقب وفاة ستالين أدى إلى زيادة قوة الوضع السياسى للجيش الروسى ولعب المارشال زوكوف دورا هاما على مسرح السياسة السوفيتية (انظر ذلك تفصيلا فى الصفحات التالية).

وتشجع **الهزيمة فى الحرب** القوات المسلحة على التدخل فى الشئون السياسية. فالأزمة الشديدة التى حدثت فى العلاقات المدنية العسكرية فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية أنما كانت بسبب الحرب الكورية الطويلة وأصرار الحكومة على تحقيق أهدافها السياسية. كما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة حينما لم تكن حكومتها قادرة على الحفاظ على الامبراطورية.

من هنا يتبين لنا أن المؤسسات السياسية الفعالة والمشروعة هى المطلب الأول حتى يكون هناك ضبط مدنى فوق القوات المسلحة. ورأى هانتجتون أن الدرجة العالية من الضبط المدنى تتحقق باختلاف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات

المدنية وانتشار فصائل الضباط المهنيين الغيورين على درايتهم العسكرية والمعترفين بافتقارهم إلى الدراية خارج النطاق العسكرى ومن ثم يعتبرون أن أدوارهم تعمل تحت خدمة الدولة.. وهذا يعنى بالطبع أنه كلما قلت مهنية الضباط كلما قلت الاختلافات بين الأدوار السياسية والعسكرية وأثر ذلك على خضوع الجيش للسلطة السياسية.

وهناك من الباحثين من اعترض على هانتجتون مثل فاينر الذى رأى أن المهنية لا تمنع الجيش من التدخل فى السياسب. كما أن هناك من العوامل ما يردعه عن التدخل مثل رد فعل الأسلحة التى ينتمون إليها وانقسامها على نفسها وكذلك الخوف على مؤسستهم العسكرية اذا ما فشل التدخل. إلا أن المهنية نفسها كما يقول فاينر يمكن أن تكون شوكة الجيش للتدخل السياسى لأنه يرى نفسه خادما للدولة وليس للحكومة القوية التى قد تسعى لتسخير الجيش لحمايتها وتجاهل القيم الأخرى.

وتختلف العلاقات المدنية العسكرية فى وقت السلم عنها فى وقت الحرب والاختلاف هنا كمى لأن معظم المصادر فى وقت الحرس ستخصص للاغراض العسكرية.

كما تزيد الحرب من قوة الجيش لكن خبرة الحربين العالميتين أوضحت أنه من الصعب تعميم هذه المسألة اذ لعب الجيش دورا أساسيا فى الحرب فى ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وكذلك فى اليابان والولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية. ونافس القيادة السياسية فى فرنسا وبريطانيا فى الحرب الأولى ولعب دورا تابعا ومحددا فى بريطانيا وألمانيا فى الحرب الثانية وكذلك فى روسيا فى كل من الحربين كما تدفع الحرب بأبطالها إلى حلبة النفوذ السياسى خاصة فى الدول الديمقراطية إذ أصبح هدنبرج وايزنهاور وديجول رؤساء لبلادهم بسبب سمعتهم فى الحرب. وكان ستالين متعقلا فى نفيه لزوكوف بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول بصفة عامة أن السمعة أثناء الحرب يمكن أن تستغل سياسيا بعد الحرب.

وأدى الصراع العالمى المستمر فى نهاية الثلاثينات إلى شدة الجدل حول الاتجاه الى ما يعرف بدولة المعسكر The Garrison State التى يسود فيها – كما يقول لازويل – متخصصوا العنف عن متخصصى التفاوض كما تسود القيم العسكرية وتخضع كل الأنشطة للحرب والاعداد لها. وبعد أن أعاد لازويل النظر فى هذا المفهوم فى بداية الستينات وجد أنه لازال مناسبا. وقد وضع رايت ميلز فى كتابه صفوة القوة تحليلا موازيا قال فيه أن القوة فى الولايات المتحدة أصبحت مركزة

بدرجة متزايدة فى يد صفوة بيروقراطية قوية يسيطر عليها كبار رجال الأعمال وكبار القادة العسكريين.

والواقع أن هذه التصورات عن القوة العسكرية المتزايدة فى الولايات المتحدة كانت تعبر عن حقيقة جزئية اذ إنخفض النفوذ العسكرى فى الحكومة وفى صوغ السياسة العسكرية باستمرار بعد الحرب العالمية الثانية . (انظر تفصيل ذلك فى الصفحات التالية)

انظر أيضا

Huntington Samuel, »Civil-military Relations«, in the Encyclopedia of Social Sciences, 1968, 487-495.

(٢)

ويرى كيرت لانج

Lang, K., Military Institutions and Sociology of War, Beverly Hills, Sage Pub., 1972.

إن أهمية مفهوم العلاقات المدنية العسكرية تبرز ويصبح لها معنى فقط إذا : ما ميزت هذه المؤسسة التى حددت هويتها بأنها القوات المسلحة نفسها عن النظام الاجتماعى الشامل وإذا ما احتلت المثاليات العسكرية التى استدمجها العسكريون مكانا عبر النطاق العام للقيم فى المجتمع. وعادة ما تكون العلاقات المدنية العسكرية مشحونة بالتوتر اذا ما سعت القوات المسلحة وقادتها للحصول على القوة والامتيازات التى تزيد عما يسمح المدينون لها به. لكن المعيارية تعود للمجتمع اذا ما أعيد حل هذه الصراعات عبر الحدود المشروعة لنفوذ القوات المسلحة.

وقد اصطلح على تسمية الموقف الذى تسيطر فيه القوات المسلحة على الدولة والمجتمع بالحالة العسكرية Militarism لكن استخدام وتحليل هذا المصطلح يكون قليل الفائدة اذا لم نميز بوضوح الظروف المختلفة التى توجد فى ظلها هذه السيطرة. فهناك من المجتمعات ما تسود فيه طبقة المحاربين كشئ طبيعى ويستدمج البناء الاجتماعى والسياسى فى المجتمع هذا المبدأ ويقبله. ومع ذلك فأن مصطلح الحالة العسكرية يطلق أيضا وفى كثير من الاحيان على هذا الموقف الذى يغتصب فيه الجيش القوة منتهكا مبدأ الحكم المدنى أو فى الحالة التى يوسع فيها نفوذه إلى درجة تفوق بكثير الابعاد الفنية لمهامه الخاصة.

ويذكرنا فاجنر بأن الحالة العسكرية فى العالم الحديث لا ترتبط كثيرا بالفاعلية العسكرية (انظر الجانب الرومانسى والواقعى فى المهنة العسكرية لفاجتز)

Vagts, A., History of Militarism, N.Y., Meridian Books, 1959.

أما ريتر فقد تعرض لتحدى القوات المسلحة لسيادة القيادة السياسية والمنظورات المدنية فى تحليله للحالة العسكرية فى المانيا . (انظر كتابة بالالمانية عن الدولة ومهنة السلاح) دراسة تاريخية.

Ritter, G., Staatkunst und Kregshanduerk, das problem des »Militarismus« in deutchland, 3 vols., Munich: Oldenburg, 1954-1960.

ويمكن الأشارة أيضا إلى بعض الدراسات الأخرى فى هذا الصدد على النحو التالى:

١ - تعريف الحالة العسكرية فى معجم العلوم الاجتماعية لاندرسكى

Andreski, S., »Militarism« in J. Gould and W.L. Kolb (eds). A Dictionary of the Social Siences. N.Y., Crowell-Collier, 1969, 429-430.

٢ - تعريف الحالة العسكرية فى موسوعة العلوم الاجتماعية لبيرنز

Burns, C.D., »Militarism«, The Encyclopedia of the Social Sciences, vol. 10, N.Y., Macmillan, 1933., p. 466.

٣ - دراسة لوترباش عن الحالة العسكرية فى العالم الغربى

Lauterbach, A.T., »Miliarism in the Western World«, J. of History of Ideas, 1944.

٤ - تعريف رادواى عن الحالة العسكرية

Radway, L., »Miliarism in the Western World«, J. of History of Ideas, 1944.

٥ - تعريف رادواى عن الحالة العسكرية

Radway, L., »Militarism« in the International Encyclopedia of Social Sciences, vol. 10, N.Y., Macmillan and Free Press, 1968, 300-304.

٦ - دراسة والتر عن الحالة العسكرية: المفهوم والمشكلة السوسيولوجية

Walter, J.J., Militaryzm: Poiecie i Problematyka Socijologiczna. Studia Socjologiczno-Polityczne, 1960, 6, 33-62.

وتظهر الحالة العسكرية بطرق مختلفة. فهى تقوم فى شكلها الأوربى الكلاسيكى على القوة الاجتماعية والمعيارية التى يتمتع بها العسكريون بسبب ارتباطهم المحكم مع الصفوات المدنية. ويسمو الانضباط الصارم الذى يسود فى القوات المسلحة كفضيلة فى المجتمع ويؤثر على الطابع العام لعلاقات السلطة فى المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية. وتعكس قرارات العديد من رجالات السلطة

نفس هذه الايديولوجية. ويوضح تتبع محتوى السياسة الخارجية للدولة تأثير الحالة العسكرية ممثلا فى الاتجاهات العدوانية والتوسعية وكذلك ارجحية الأعتبارات العسكرية ذات الجانب الواحد إلا أنها - أى الحالة العسكرية - قد لاتكون السبب الرئيسى للسياسة الخارجية ذات الطابع العسكرى. وقد يبرر انقياد القادة المدنيين للعسكريين بافتقادهم إلى المعرفة الكافية أو إلى التوحد فى مواجهة الأعتبارات التى يتمسك بها العسكريون وخاصة فى القرارات التى تصاغ تحت ظل الحرب الوشيكة الوقوع.

ويطلق مصطلح الحالة العسكرية أيضا على ظاهرة تدخل القوات المسلحة القهرى فى شؤون الحكومة سواء أتم ذلك بانقلاب عسكرى أو بدونه ولكن الذى يلاحظ هنا هو الانتهاك الواضح للإجراءات القانونية.. ويشار دائما إلى امريكا اللاتينية عند تناول هذا الموضوع (انظر ماك الستر فى تحليله لنظرة القوات المسلحة لوظيفتها وأنشطتها عبر الزمن فى البلاد المتخلفة.

Mc Alister, L.N., »The Miliary«, in J.J. Johnson (ed.) Continuity and change in Latin America. Stanford, Col. Stanford Uni. Press, 1964, 136-160.

ويستخدم هذا المصطلح سواء استعملت القوات المسلحة القوة التى فى يدها لتحقيق مصالحها الخاصة أو من أجل أهداف اجتماعية.

أما الشكل الثالث للحالة العسكرية فانه يختلف فى بعض مظاهره عن الحالتين السابقتين ويزدهر غالبا حينما لا يكون للقوات المسلحة أى دور حى فى السياسة الخارجية وحينما تكون صلتها بالصفوة المدنية الحاكمة ضعيفة.

ويرتبط هذا التصنيف الثلاثى بما يشار إليه على انه حالة عسكرية بالقائمة التى وضعها جانوتز فى كتابة الجندى المهنى فى دراسته التحليلية لدور الجيش فى أحدى وخمسين دولة حديثة فى افريقيا وأسيا حيث قسم العلاقات المدنية العسكرية إلى خمسة أنواع رابطا أياها بالتنظيم الداخلى والظروف الخارجية (انظر جانوتز عن الجيش والتنمية السياسية فى الدول الحديثة).

ويضيف جانوتز الحالة العسكرية إلى ثلاثة انواع:

الحالة العسكرية المخططة

وتنتج عن أيديولوجية واضحة ومتطورة تماما فى التفوق العسكرى.

الحالة العسكرية غير المتوقعة:

وتنتج عن الافتقار إلى التقاليد والوسائل المؤسسية المعتمدة على الضبط المدنى.

الحالة العسكرية التفاعلية:

وتنشأ استجابة للفشل المستمر للحكومة المدنية.

ويختلف النوع الثانى والثالث بشكل واضح عن الأشكال الكلاسيكية من الحالة العسكرية كما وجدت فى أوربا وعن الشكل القائم على التهديد المحتمل للسيادة المدنية فى الوقت الحاضر. وتوجد هذه الأنواع الثلاثة على الرغم من احتمالات الخلط فيما بينها فما يبدو على أنه حركة غير متوقعة بسبب عدم وجود مؤسسات فعالة أو ما يظهر على أنه انقلاب من النوع الثالث يمكن أن يكون حكما عسكريا قائما على مؤسسات وأن يدعم نفسه كعسكرية مخططة.

وعادة ما ترتبط السيادة الاجتماعية والديناميكية للضباط فى المجتمع والدولة باحكام بانهيار الصفوة الحاكمة التى تبدأ فى الاعتماد على القوات المسلحة لتدعيم نفسها. وهذه الظاهرة هى أوربية أساسا لكن صداها يتردد فى ذلك فى بقاع كثيرة من العالم، فقد كان للضباط فى كل من اليابان وتركيا بصفة خاصة نفوذ ظاهر بفضل علاقاتهم المحكمة مع رئيس الدولة. ومن المظاهر الباهتة للحالة العسكرية من هذا النوع ما حدث فى أمريكا اللاتينية والذى بدأ على أنه شىء مستورد فى أوربا قديما إلا وهو اغتصاب هؤلاء الذين يملكون وسائل القوة للسلطة السياسية بسبب عدم الاستقرار السياسى ولكن الرموز التقليدية للارستقراطية التى اشتق منها الضباط احترامهم الاجتماعى وتفوقهم الأيديولوجى قد فقدت الكثير من شرعيتها. وتقوم الهيبة التى يتمتع بها الجيش بدرجة متزايدة على الفرص التى يقدمها، بمعنى أن قيمة الجيش فى محتواه وجوهره الداخلى كسياق مهنى قد تدهورت وأصبحت مركزه فى كونه وسيلة لأضفاء قيمة على القيم الأخرى. ويمكن القول على هذا الأساس أن التأييد الأيديولوجى الذى يحظى به الجيش انما ينبع أساسا من نجاحه فى توحيد نفسه مع طموحات الجماهير. ونلاحظ هنا أن المتطلبات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة ولا سيما فى الريف فى هذه البلاد التى تولى فيها العسكريون السلطة جعلت من العسير لهذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية أن يكون مثل هذا الذى كان سائدا فى أوربا.

ولكن ما هى الظروف التى تساعد على تهيئة الجو للسيادة الاجتماعية للقوات المسلحة؟ ربما يكون أحدها درجة المساهمة العسكرية Military Participation Ratio (انظر هذه الافتراضات المدعمة بالأدلة التاريخية والمعاصرة لاندرسكى)

Andreski, S., Military Organization and Society, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.

وقد يقال فى هذا الصدد أن وجود عدد كبير من الأفراد يخدمون فى القوات المسلحة قد يؤدى إلى انتشار القيم العسكرية عبر مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع. الا أن هذه المسألة قد توازن ببعض التأثيرات المعيارية الأخرى. فالتفوق الأيديولوجى لطبقة البراهمة فى الهند مثلا قد يؤدى إلى تقييد نفوذ القوات المسلحة حتى تحت ظروف المساهمة العسكرية العالية (انظر فى هذا الصدد دراسة كوهن عن الضبط الثقافى والدور العسكرى التقليدى فى الهند قبل دخول الأسلام.

Cohen. S.P., «Rules and Priests; Astudy in Cultural Control», Comparative Study in Society and History. 1964,6, 199-216.

ولا شك أن اختلاف هذا الوضع عن مثيله فى أوربا واضح كل الوضوح حيث التحمت حروب الحكام مع الصراعات الدينية وأعتمد نفوذ الكنيسة فى الغالب على السلطة الزمنية. وما أن فقدت الكنيسة قوتها كعامل موحد أصبحت القوات المسلحة هى الوسيلة الأولى فى يد الرؤساء لضمان الولاء لهم.

وينسجم المبدأ الذى يقول أن ما لا يصح أن يكون مواطنا لا يصح أن يرتدى الزى العسكرى مع مبدأ التجنيد الشامل ونظام الميليشيا حيث يضم كلا المبدأين فكرة وحدة القوات المسلحة والأمة وهى الفكرة التى يعبر عنها «بالأمة تحت السلاح» (انظر فى ذلك دراسة رابورت عن العلاقة بين التجنيد والنظام السياسى).

Rapport, D.C. «Comparative theory of Military and Political Types», In Huntington S. (ed.), Changing Patterns of Military Politics, N.Y, Free press, 1962, 71-101.

وتعزز قيم القوات المسلحة بأضفاء صفة الشرعية عليها فى حالة وجود علاقة محكمة بين القادة العسكريين ورئيس الدولة وخاصة حينما ينظر الأخير إلى القوات المسلحة على أنها أحد وسائله الرئيسية للحصول على التأييد السياسى (انظر فى هذا تحليل ايكيرتش للتفسير التاريخى المتعاطف مع الاتجاه المضاد للعسكرية فى الولايات المتحدة).

Ekirch, A., The Civilian and the Military. A History of the American Anti-Militarist Tradition, N.Y., Oxford Univ. Press, 1956, p. 340.

إلا أن المعارضين السياسيين قد يواجهون مثل هذا الموقف بتحد شديد كما يكن أن نجد فى نفس الوقت استعدادا مدنيا للدفاع عن مصالح الجيش أن لم يكن مصالح النظام نفسه.

ولا يمكن تجاهل دور الجماعات الضاغطة المنظمة التى تحاول دائما تأييد

المتطلبات المتعلقة بالأسلحة العسكرية أما سعيا وراء الأستقلال الداخلى أو من أجل تبنى سياسات عسكرية خاصة تمثل موجودات سياسية هامة. ويتراس الضباط السابقون أو الجنود المسرحون غالبا هذه الجماعات لكنهم هم أنفسهم عرضه للضغط ليس من أجل المزيد من المكاسب للمسرحين فقط بل من أجل صالح الأسلحة العسكرية ولهذا نجدهم يعنون بالعديد من قضايا السياسة (انظر تحليل مارتا ديتريك للحرس القومى الأمريكى كجماعة ضاغطة منذ عام ١٨٧٩).

Detrick, Martha, The National Guard in Politics, Cambridge, Mass, Harvard Uni. press, 1965.

وهناك أيضا هذا الدور الهام الذى لعبته هيئات العسكريين السابقين فى المانيا خلال العشرين سنة الأخيرة وكذلك فرنسا خلال فترة ما بعد الأستعمار وإنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية. انظر الضغوط على سياسة صنع القرارات ودور الأسلحة العسكرية للحصول على فوائد مادية أكثر.

Synder, W.P., «The Politics of British Defence policy 1945-1962, Columbus; Ohio State Univ. Press, 1964.

وهناك مصدر آخر من مصادر النفوذ العسكرى المحتمل يشكل قناة له ألا وهو هذا الدور السياسى الذى يلعبه الضباط السابقون. ويهمل كثير من الباحثين هذا الجانب اليوم ربما لعدم توافر الوثائق والبيانات الكاملة عن الخلفية العسكرية للمشرعين والرسميين المدنيين وتمثيلهم فى الكيانات البرلمانية فى العديد من دول العالم. أنظر دراسة ويتر المترجمة من البولندية

Waiter, J.J., «The Divergent Aspects of the Social Role of the Army Man », Polish Sociological B., 1964 (9), 44-53.

وقد كان الضباط المهنيون المتقاعدون يجلسون بأعداد كبيرة وراء المحامين فى مجلس العموم البريطانى بين الحربين العالميتين (انظر جانوتز الجندى المهنى ص ٣٩٩) ولا زالت أعدادهم كبيرة أيضا. كما كان لهم دور هام فى الجمهورية الفرنسية الثالثة ويمثل غالبيتهم الجناح اليمنى والأحزاب المحافظة (انظر دراسة دوجمان بالفرنسية عن ٣٥٠ ضابط أصبحوا أعضاء فى البرلمان أو تقلدوا مناصب فى مجلس الوزاراء).

Dogan, M., «Les offjcers dans La carriere politique; du Machal Mac Mahan and general de Gaulle», Review francaise de Sociologie, 1961, 2, 88-99.

وازدراء الضباط القدامى من أعضاء البرلمان أمر ظاهر فى المؤسسات الديموقراطية الألمانية وهم محايدون سياسيا لكنهم عند التصويت يقفون كنظرائهم

فى البلاد الأخرى تحت راية القوميين. وقد شكل الضباط السابقون فى عام ١٩٣٠ عددا كبيرا من بين النازى الذين انتخبوا فى الرزشتاخ الألمانى.

ويسير الأحتواء السياسى كما يصوره هانتجتون فى أتجاه مضاد لاخلاقيات المهنة العسكرية (انظر تحليله فى مؤلفه The Soldiers and the State عن ظهور المهنة فى غرب أوربا والولايات المتحدة) وما يعنيه هانتجتون بالأشكال الموضوعية من الضبط المدنى هو مجموعة المعايير التى تقصر أنشطة القوات المسلحة على المجالات التى لها فيها خبرة ودراية. ولكن مسألة الحياد السياسى تتطلب أن نتوقف قليلا عندها أولا: لأن الاعتراف بالعسكريين كخبراء فى كيان مميز يعطيهم قدرا من الأهمية المفيد وخاصة حينما يتعلق الأمر بقرارات تمس المصلحة القومية. ومن ثم لا يتوقف الأمر على الأستفادة بتخصصهم الفنى بل بالاعتماد عليهم كضباط سابقين فى المسائل المتعلقة بالموضوعات شبه السياسية وليس فقط فى الأستعانة بهم فى مهام دبلوماسية (انظر الجندى المهنى عند جانوتز وميلز فى صفوة القوة وانظر أيضا دور الجيش فى السياسة الخارجية الأمريكية لسابين).

Sapin, B.M. and Synder, R.C., The Role of the Military in American Foreign Policy, Garden City, N.Y., Double-day, 1954.

وانظر أيضا مؤلف فاجتز عن الدفاع والدبلوماسية.

Vagts, A., Defense and Diplomacy: The Soldier and the Conduct of Foreign Relations, N.Y., king's Crown Press, 1958.

وقد يفسر الحياد السياسى بالعزلة عن الصراع السياسى الوطنى ومن ثم يصلح هذا الأنعزال لتغطية ممارسة النفوذ من وراء الكواليس وخارج القنوات السياسية المعيارية.

والأمر المتجاهل دائما هو هذه الروابط الرسمية وغير الرسمية التى يشكلها العسكريون مع كبار المدنيين التى تربطهم دائما مع الوضع القائم. ولا يتأخر الضباط عن التكيف مع التغير فى الأنظمة السياسية فقط لكن هناك من الأدلة ما يؤكد على وجود صلات ذات طبيعة سرية بين الضباط المهنيين وممثلى الجناح اليمينى المتطرف (انظر دراسة بل عن الضباط العسكريين كمصدر للحركة المحافظة المسلحة.

Bell, D., «The Dispased - 1962», In Bell (ed.), The Radical Right, N.Y., Doubleday, 1963.

وانظر أيضا بالفرنسية دراسة ميتر عن الصلة بين الضباط والجناح الكاثوليكى.

Maitre, J., «La catholisane d´extreme dreste et la crossade anti-subversive». Revue Francaise de Sociologie, 1961, 2 (2), 10, 106–117.

وكذلك دراسة دوميناش عن الجيش الفرنسى فى السياسة.

Dominach, M., «The French Army in Politics», Foreign Affairs, 1961, 39, 185–195.

وهناك أيضا مؤلف لاجورس بالفرنسية عن التاريخ السياسى العسكرى للجيش الفرنسى.

Lagorce, P.M. de la Republice et son Arm´ee. Paris, Fayard, 1963.

وهناك طبعة إنجليزية من هذا المؤلف.

The French Army; A Military Political History, N.W. Braziller, 1963.

ويتوقف الحياد السياسى للقوات المسلحة وتوجيهها التقليدى المحافظ بالمعنى السابق على عاملين أولهما تكامل الضباط المحكم مع الطبقة الحاكمة. انظر فى ذلك المحافظة والراديكالية للقوات المسلحة.

Andreski, S., «Conservative and Radicalism of the Military, Arch. Europ. de Sociologie, 1961, 2, 35-61.

أما العامل الثانى فهو قلة احتمالات القلق الشعبى. انظر فى ذلك محاولة كاترين كورلى صياغة بعض التعميمات من مسحها التاريخى عن دور القوات المسلحة فى الثورة.

Charley Katherine, C., Armies and the Art of Revolution, London, Feber and Feber, 1943.

إن توافر هذين العاملين يؤدى إلى أن تتركز القيم العسكرية حول التدريب. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه إذا ضعفت جذور المجندين فى المجتمع المدنى بمعنى أنهم التحقوا بالقوات المسلحة دون أن تكون لهم معتقدات سياسية حادة ويؤدون الخدمة العسكرية فى حالة انعزال نسبى هنا سيسهل على الضباط السيطرة على تفكيرهم. ويعنى ذلك أن هذا الضبط الذى تمارسه القوات المسلحة فوق أفرادها لا يمكن أن يختل الا من خارج الجيش ذاته أو من انعسكريين الغير راضين الذين يكونون قد شكلوا خلاياهم الثورية. وستظل القوات المسلحة معتمدة على السلطات الحاكمة إذا افتقدت إلى ثقة قطاعات السكان العريضة أو لم تكن متأكدة على الأقل من ولائها. ولهذا فإن القوات المسلحة تستجيب استجابة نمطية أو عكسية لتغير ما فى البناء السياسى ومحاولتها التكيف لهذا التغير القائم على انتفاضة من أسفل

أنما يكون على مضض شديد (وهذا ما استنتجته كاترين كورلى من دراستها عن دور القوات المسلحة الأوربية فى مائة وخمسين حالة من حالات الأضطراب الداخلى). لكنه يمكن للقوات المسلحة أن تقمع أى مظاهرات للطبقة العاملة بنجاح الا فى هذه الحالات التى لا يكون فيها بناء الضبط العسكرى قد تكامل بسبب هزيمة عسكرية.

وتعتمد قدرة القوات المسلحة على الوقوف فى وجه مد التغير السياسى على ذاتيتها البنائية التى تحققها من خلال انتقاء الأفراد ونظامها التثقيفى وإجراءاتها الخاصة والإجراءات الانضباطية التى تطبقها على أفرادها. هنا فقط تستطيع القوات المسلحة أن تحافظ على ذاتيتها ككيان خاص فى مجتمعاتها وأن تعزل نفسها عن التيارات الايديولوجية الجديدة التى قد تكون تدميرية ولكن إلى حد ما. ومن المعروف أن القادة السياسيين الجدد وخاصة هؤلاء الذين يصلون إلى القمة من خلال تغير سياسى جديد يوجهون اهتمامهم حتمًا إلى القوات المسلحة ويسعون إلى إصلاحات بنائية مخططة حتى يضمنوا لأنفسهم الولاء السياسى لها.

والرقابة على انتقاء الأفراد هى أحد المسائل الهامة فى الصراع والتكيف العسكرى المدنى وغالبًا ما يصدق مقياس الخبرة المهنية مع الاعتبارات السياسية فكبار القادة يجب أن يكونوا أهلًا للثقة السياسية التى لا شبهة فيها لكنهم يجب أن يكونوا فى نفس الوقت أكفاء فى الاضطلاع بمسئوليتهم الكبرى فى السيطرة على الوحدات وتوجيهها ويتمتعون بثقة مرؤوسيهم وخاصة على مستوى الوحدات الأعلى. وغالبًا ما تملأ أوضاع القيادة بالتعيين السياسى كما أن القرارات التى تؤخذ على أعلى مستوى فى الحكومة تنتج بناء على استشارة مكثفة لكل المحتوين فيها ومن هنا لا نستطيع أن نقول أن التمييز بين القادة السياسيين والعسكريين فى الجيش الأحمر السوفيتى وجيش التحرير الصينى والذى يظهر عادة فى الغرب يمكن أن يصدق عليهما.

انظر:

Fedotoff-White, D.D., The Growth of the Red Army, Princton Press, 1944.

وانظر أيضًا:

Powell, R.L., "The Military Affairs Committee and Party Control of the Military in China", Asian Survey, 1963, 3, 347-356.

أما كيف يتحقق الضبط السياسى الفعال فوق الجيش ذى الأصل الثورى فإنه لا يكون إلا بواسطة رجال ملتزمين أيديولوجيا بالنظام الجديد على مختلف المستويات وهناك وسيلتان لتحقيق ذلك أيًا كان نمط عدم الاكتمال فى الانصهار بين

الجيش والحزب. الوسيلة الأولى هى إنشاء تسلسل رئاسى موازى يمثل فيه الضابط السياسى الايديولوجية السياسية السائدة ويرتبط مباشرة بكل مستويات الوحدات الكبرى والوسيلة الثانية هى تشكيل خلايا حزبية بين الجنود تمثل نفوذًا موازيًا لسلطة القيادة بين الضباط. أنظر هذه الجهود والوسائل المستخدمة لضمان الولاء السياسى لأفراد القوات المسلحة فى الجيش السوفيتى.

Brezezinski, Z.K., «Party Controls in the Soviet Army" J. of Politics, 1952: 565-591.

وانظر أيضًا عن ألمانيا النازية :

Goldwell, R., N.W., "Political Commisars in the Liftwoffe", J. of Politics, 1947, 9, 57-79.

ويقوم الحزب السياسى المسيطر بوضع الضباط القادة تحت التحقق الخارجى والعمل على الالتزام بممارسات القيادة بالإضافة إلى جهود التثقيف المذهبى لمبادئه ويوضح هذا الشكل الشامل من الضبط افتقاد الجهود المختلفة للحزب اليسارى والليبرالى الناقدة للجيش فى البرلمان فى الديمقراطيات الجمعية إلى هذه الوسائل للجبر على الالتزام. وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن نسق الضباط السياسى والاعتماد على الضبط من أسفل لا يحل كل الصراعات، ولكنه ينجح فقط فى تحويله من البرلمان إلى مستوى الوحدات فى حين أن المدافعين عن الإصلاح يستجمعون قوتهم لمواجهة الضباط التقليديين الذين يروا أن امتيازاتهم مهددة من قبل قوى سياسية خارجية. كما توضح الخبرات فى هذا الصدد أن الضباط السياسيين قد يتجهون إلى التدخل فى وظائف القيادة العادية حتى حينما تكون هذه الوظائف مقصورة على ضباط مهنيين مؤهلين لها. أنظر الدراسات الآتية :

١ – Kolkowitz, R., "The Impact of Military Technology on the Soviet Officer Corps", in Van Doorn, Armed Forces and Society, 1968, 148-149.

٢ – دراسة وولف عن حتميات الصراع بين الضباط السوفيت :

Wolf, T.W., "Political Privacy VS Professional Elite», Problems of Communism, 1964, 13 (3), 44-52.

وقد يكون من السهل المبالغة فى تأثير الخدمة العسكرية على الاتجاهات الاجتماعية والسياسية لمن يخدمون فيها. إلا ان الأمر يستلزم الوقوف على جانبين : الأول : هو الفاعلية التى يعتمد عليها التثقيف المذهبى فى توجيه نظرة الناس إلى التزاماتهم العسكرية بمعنى كيف تؤثر التنشئة المتوقعة على طبيعة هذه الالتزامات. وقد أوضحت العديد من الدراسات على الرغم من عدم

كثرتها - هذا الاستياء العام من التعليمات العسكرية. كما لم تكشف لنا عن أى زيادة ملحوظة فى درجة الوطنية. وعلى الجانب الثانى هذه الانتقادات والشكاوى التى يقدمها الجنود ومدى صلاحيتها للإصلاح البنائى. وقد كانت الاتجاهات السلبية للذين سرحوا فى نهاية الحرب العالمية الثانية من الجيش الأمريكى موضع دراسة نقدية وضعت فى تقرير أجرى تحت إشراف دولتيل واشترك فى دراسة هذا التقرير بعض من المجندين. وساعد هذا التقرير على إجراء بعض الإصلاحات التى صبغت بالشرعية بعد ذلك.

Doolittle Spindler, G.D., "The Doolittle Board and Co-optation in the Army", Social Forces, 1951, 29, 306-310.

أما عن الجيش الألمانى فقد كانت هناك أسس سياسية لعدم الثقة الشعبية به لأن الضباط القدامى قد أساءوا إلى سمعتهم بسبب تأييدهم الإرادى لمغامرات هتلر السياسية بأسم الواجب العسكرى كما أدت طريقة أنضباطهم التقليدى العسكرى الذى يعتمد على الطاعة المطلقة دون سؤال إلى قدر كبير من العداء العام. ولهذا فقد تحرك الألمان بأسرع من أى بلد أخر فى تشريعاتهم لضمان الحقوق المدنية الكاملة لكل الجنود. انظر:

Waldman E., "The German Army Today", N.Y., Free Press, 1964.

وانظر أيضًا الميكانيزمات المؤسسية لمَدْينة الجيش الألمانى:

Ridley, F., "The Parlimentary Commissioner for Military Affairs in the Fedral Republic of Germany", Political Studies, 1964, 12, 1-20.

وانظر أيضًا مشاكل الضبط المدنى فوق الأنشطة المدنية للباندزهر فى مقالة سيشر عن ضبط الصفوة العسكرية الألمانية الجديدة والدور السياسى لمفوض الدفاع البرلمانى فى ألمانيا الفيدرالية.

Schier, H.P., "Controlling the New German Military Elite. The Political Role of the Parlimentary Defense Elite. The Political Role of the Parlimentary Defense Commissioner in the Fedral Republic", American Philosophical Society proceedings, 1965, 109, 63-84.

وعبرت هذه الجهود الإصلاحية وغيرها إلى الحاجة لمفهوم جديد عن الخدمة العسكرية كشكل خاص من أشكال خدمة المجتمع، يقوم على دور كل مواطن فى تحقيق إنجاز جزئى من المسئولية السياسية التى تقع على عاتقه سواء أكان فى الخدمة العسكرية أو لم يكن. وهذا هو المبدأ الواضح الذى حاولت التشريعات والتعليمات الألمانية أن تقيمه. وقد حاولت القوات الفرنسية إعادة بناء نفسها عبر

خطوط جديدة من خلال تأكيدها على ما يسمى بالدور الاجتماعى للضباط. واعترفت القوات المسلحة بأن مفهوم جيش الشعب هو المفهوم الذى يجب أن يحكم كل من العلاقات بين الضباط والكتائب وتلك العلاقات التى تربط الضباط بالنظام الجمهورى (انظر المسح التاريخى لفرنسا منذ الثورة وحتى الجمهورية الخامسة فى مقالة فوجان وميشلانا عن الاتجاهات المتغيرة لدور الجيش فى المجتمع الفرنسى.

Clifford Vaughan, Micalana, «Changing Attitudes to the Armey's Role in French Society». British J. of Sociology, 1946, 15, 338-349.

وتنشأ من العلاقات المدنية العسكرية بعض المشاكل المتعلقة بعلاقات العمل حيث يضطلع المدنيون بعدد كبير من الأعمال المرتبطة بالإدارة العسكرية بما فيها تطور الاستراتيجية والتكتيك ولا يمكن الفرار من هذا الأمر. ويؤدى الامتزاج بين المهارات المدنية والعسكرية على مستوى الهيئات المركزية (الفنية) حيث يلزم الضباط المهنيين بالتعامل مع الموظفين الرسميين للوزارة وهم موضوعون أساسا لرقابة القوات المسلحة إلى أن يكون هناك تقاربًا بعض الشىء من الناحية السيكلوجية بين هذين النمطين من الإدارة. (فى الولايات المتحدة على الأقل) أنظر:

Lyns, G.M., "The New Civil-Military Relations", American Political Science Review, 1961, 55, 53-63.

ولا ينكر أحد أن كثيرًا من العمل الخاص بالعسكريين يكون غامضًا على المدنيين أو قد يحجب عنهم. وقد يوافق كل من الضباط والمدنيين على مبدأ الضبط المدنى لكنهم قد لا يتفقون بالضرورة على معناه. وتوضح مقالة هاموند التى يصف فيها عملية صنع القرار على مستوى وزارة الدفاع والتى كان يصف فيها نمط العمليات فى الجيش والبحرية الأمريكية أن الضباط كانوا يعتبرون أن الكونجرس هو الهيئة المسئولة عن الحفاظ على السيادة المدنية ولهذا كانوا مستاءين من التدخل المباشر للمديرين المدنيين فى الشئون الداخلية للأسلحة.

Hammond, P.Y., "Effects of Structure on Policy", Public Administration Review, 1958, 18: 175-179.

وبغض النظر عن كيفية بناء هذه العلاقات فإن هناك من الضغوط ما لا يمكن تجنبه لكنه قد وجد بعض الحلول لها مع بعض اختلافات فى مسئولية كل من الضباط والمدنيين وضعت فى ميثاق تنظيمى.

وتمثل المواقع العسكرية التى تضم كتائب وقادة وتقع فى مجتمعات مضيفة سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها مصدرًا من مصادر الاحتكاك المحتمل

بين العسكريين والمدنيين (انظر فى ذلك مشاعر الجنود الأمريكيين فى الخارج تجاه الأوربيين).

Glasser, D., "The Sentiments of Americal Soldiers Abroad Toward Europeans American J. of Sociology, 1946, 51, 433-458.

وانظر أيضًا دراسة هانتر عن مواقع القوات الجوية والمجتمع المضيف.

Hunter, F., Host Community and Air Force Base, Chapel Hill, N.C., Univ. of North Carolina, Institute for Research in Social Science, 1952.

ودراسة تار عن القوات المسلحة خارج البلاد.

Tarr, D.W., "The Military Abroad", Annals Academy of Political and Social Sciences, 1966, 368, 31-42.

ودراسة ولف عن العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع التركى.

Wolf Charlotte, "Garrison Community". A Study of an Overseas American Military Colony, Westpoint Com. Greenwood Publishing, 1977.

وقد جذبت هذه القضايا اهتمام الباحثين خاصة حينما زادت نسبة الحوادث المترتبة عليها الا أن بحوثهم كانت مركزة على توضيح الأسباب أكثر من تقديم تعميمات سوسيولوجية. وقد بينت دراسة بارث التى أشرنا إليها عن العديد من المجتمعات الأمريكية القريبة من المواقع العسكرية إلى ان المتغير الاقتصادى للعلاقة فيما بينهما هو متغير أساسى يؤثر على كل الأحداث بالإضافة إلى قدرة قائد الموقع على التعاون مع بناء القوة المحلى للتغلب على كافة الصعوبات التى تواجهها وحدته. وهناك دراسات هامة أيضا عن تأثير الاحتلال العسكرى منها تعليقات رودنيك عن الأستجابات نحو الغزو العسكرى.

(1) Rondick, D., «Post-war Generals; An Anthropologist's Account», New Haven, Yale, 1948.

(2) Glambel, J., «German Community Under American Occupation», Marlburg, 1945-1952, Stanford, Col. Stanford Uni. Press, 1961.

لكن كلا هاتين الدراستين لم تستخدما أطار العلاقات المدنية العسكرية فى التحليل. ويمكن القول بصفة عامة أن ردود فعل المجتمع المضيف للكتائب الأجنبية والمواقع العسكرية لا تتحدد فقط بتوالى الحوادث الناتجة عن وجودها ولكن أيضا بما تعكسه أتجاهاتهم نحو القيادة السياسية التى تؤيد سياستها الداخلية والخارجية وجودها المستمر.

ويمكن الإشارة هنا إلى هذه الدراسات التى وضعها كاير عن الاحتلال الأمريكى والتى حللها فى أطار أهداف السياسة وفى أطار العلاقات المدنية العسكرية.

Kyre, M. and Kyre Jyre Joan, «Military Occupation and National Security», Washington, D.C., Public Affairs Press, 1968.

(٣)

ولا يعنى العرض السابق لاهم قضايا العلاقات المدنية العسكرية أن اهتمام العلماء الاجتماعيين بها ليس عميق الجذور من الناحية التاريخية إذ يمكن الإشارة إلى العديد من الدراسات التى عكست الاهتمام بهذه الدراسات وخاصة فى المجتمعات الصناعية.

١ - دراسة كالون عن لوردات الحرب فى واشنطن والتى اهتم فيها بابراز دور القوات المسلحة فى عملية صنع القرار فى الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية وركز على كبار الضباط كجماعة قوية أساسية.

Callon, B., The War Lords of Washington, N.Y., Harrcourt, Brace, 1948.

٢ - دراسة كانلايفى عن العسكريين والمدنيين فى الولايات المتحدة والتى أستخدم فيها التحليل السوسيولوجى والمصادر التاريخية فى عرضه المتوازن لهذه العلاقات.

Cunlifee, M., Soldiers and Civilians, Boston, Little Browne, 1965.

٣ - دراسة هامر عن العلاقات المدنية العسكرية فى بريطانيا فى الفترة من ١٨٨٥ - ١٩٠٥ مستعينا بالتقارير العامة والمطبوعات المعاصرة.

Hamer, W.S., The British Army, Civil-Military Relations, 1855-1905, Oxford Clarendon Press, 1970.

٤ - دراسة هاوزر عن أزمة الجيش الأمريكى. وينتقد هاوزر فى هذه الدراسة النماذج المثالية المتعلقة بالقيادة والجنرالية ويدافع عن تقسيم فصائل ضباط الجيش وفقا للابعاد الأدارية البطولية الأمريكية.

Hawser, W.L., America's Army in Crisis, Baltimore, John Hopkins, Uni. Press, 1973.

أما بداية الأهتمام المتزايد بقضايا العلاقات المدنية العسكرية حديثا فيرجع إلى رايت ميلز فى كتابه الشهير صفوة القوة. Power Elite

ويعتبر هذا الكتاب مؤلفا كلاسيكيا هاما أفترض فيه ميلز أن الضباط العسكريين جانب متكامل من صفوة القوة. أما الجديد فى هذا الكتاب فهو

استخدامه لمصطلح صفوة القوة كمقابل للمفهوم الماركسى الكلاسيكى عن الطبقة الحاكمة. ويرى ميلز فى هذا المؤلف أن هناك صفوة موحدة صغيرة وحاكمة فى الولايات المتحدة تضبط وسائل توزيع المصادر والقوة. وركز ميلز على الحتمية السياسية العسكرية لصفوة القوة بدلا من الحتمية الاقتصادية والطبقة الحاكمة كما هى فى المفهوم الماركسى.

Millis, C.W, «The Power Elite», N.Y., Oxford Univerity Press, 1956.

انظر تفصيلا.

Gwyn Harris-Jenkins and Charles Moskos, Theory and Practice in Civil-Military Relations, Armed Forces and Society, 29, N. 3, 1981.

وقد أصبح موضوع الصفوة العسكرية فكرة مهيمنة على العديد من المؤلفات التى ظهرت فى الستينات تحت عنوان المركب العسكرى الصناعى. وقد برزت العديد من المصطلحات التى تشرح هذا المركب وتبين آثاره. ومن هذه الدراسات ما يلى:

١ - دولة الحرب لكوك

Cook, J.F., «The Warfare State», N.Y., Macmillan, 1962.

٢ - المجتمع المسلح لكوفن والتى يبرز فيها درجة ادراك سيطرة العسكريين فى المجتمع المعاصر.

Coffin, T., The Armed Society, Baltimone, Pengin, 1964.

٣ - ثقافة الأسلحة لمؤلفه لاب وهو عبارة عن دراسة نقدية لدور القوات المسلحة فى المجتمع الأمريكى المعاصر يؤكد فيها على هذا الدور كاحد عناصر المركب العسكرى الصناعى.

Lapp, R.E., The Armed Society, Baltimore, Pengin, 1964.

٤ - الاشتراكية العسكرية لبارنت. حلل بارنت دور القوات المسلحة فى المجتمع تحليلا نقديا من خلال فكرة الأشتراكية العسكرية.

Barnet, R.J., «The Economy of Death», N.Y., Althenum, 1969.

٥ - البيروقراطية العسكرية الصناعية. أستخدم كالبرايت هذا المفهوم فى مؤلفه الذى يتعرض فيه للعلاقات المدنية العسكرية فى الولايات المتحدة.

Calbraith, J.k., How Control the Military, N.Y., Siget, 1967.

ويكمن المحور الأساسى لقضية العلاقات المدنية العسكرية فى أن الجيش كتنظيم

يمكنه أن يفرض أرادته الخاصة على المجتمع ويتحصل بالتالى على نصيب غير متوازن مع غيره من المصادر النادرة. كما يمكن للجيش أيضا أن يحدد نمط التوزيع الاقتصادى داخل الدولة.

وقد قدمت جماعة الدفاع فى حزب العمال البريطانى تقريرا خاصا تضمن تحليلا نقديا شديدا للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق الدفاعى وأوضح هذا التقرير أن مستوى الإنفاق الدفاعى يتأثر بدرجة ملحوظة بقرارات المركب العسكرى الصناعى.

Sense about Defense, The Report of The Labor party Defence Froup, London, Quartet Books, 1977.

وهناك العديد من الدراسات التى تناولت موضوع العلاقات المدنية العسكرية من زوايا مختلفة. إلا أن اهمية هذه الدراسات تكمن فى أنها تمكننا من الوقوف على تقييم دقيق ومحكم لتوزيع القوة داخل مجتمع ما وتعتبر فى نفس الوقت محاولة لدراسة العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع دون التركيز على متغيرات الجيش الداخلية. ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلى:

١ – دراسة ميلمان عن راسمالية البنتاجون ويرى فيها أن الجماعة المسيطرة على المركب العسكرى الصناعى تتكون من البيروقراطيين المستقلين الذين يمكن تمييزهم عن الصفوة الاقتصادية.

Melman, S., Pentagon Capitalism, n.Y., Mc Graw Hill, 1970

٢ – دراسة أبيثكر التى ينتقد فيها توزيع القوة فى المجتمع الأمريكى.

Aptheker, N., Power in America, In G.W. Domhoff and H.B Ballard (eds.), C. Wright Mills and the Power Elite, Boston, Beacon.

٣ – دراسة كولكو عن سياسة الحرب. ويدرس فيها المتغيرات التى تحدد نمط صنع القرار فى المؤسسات السياسية المعاصرة.

Kolko, G., The politics of war, N.Y., Random Uouse, 1970.

٤ – دراسة ويلى عن الفكر العسكرى الأمريكى بدءا من واشنطن وحتى مارشال ويدرس ويلى فى هذه الدراسة بعمق تطور الفكر الأمريكى ويحدد بوضوح أصول واستمرارية ثقافة ونفسية القوات المسلحة.

Welighley Russel, F., Towards an American Army Military Thought from Washington to Marshall, N.Y., Columbia, Univ. Press, 1962.

ويجدر الإشارة إلى أن الدراسات الثلاث الأخيرة هى أصلا لكتاب ماركسيين يشيرون فيها دوما إلى دور الثروة المتضامنة وسيطرتها على القوات المسلحة.

وعلى الرغم من وفرة الدراسات المتعلقة ببعض الحالات الفردية فى الدول المختلفة فإن دراسة العلاقات المدنية العسكرية لم تصل بنا إلى صياغة دقيقة للمتغيرات التى تسمح بالدراسات المقارنة. ولم يتفق لانج مع أدنجر فى هذا الأطار النظرى الذى استنبطه الأخير عند تحليله للعلاقات المدنية العسكرية.

Edinger, L.J., «Military Leaders and Foreign Policy Makers», A.P.S.R.57, 1963, 322–405.

وهذا يعنى أن الدراسة المقارنة تحتاج إلى بحث أعمق فى العلاقات المنظمة بين عوامل مثل: الخصائص الداخلية للقوات المسلحة، المستويات المختلفة للاتصال والتبادل بينها وبين القطاع المدنى سواء داخل أو خارج الحكومة، الظروف الاجتماعية والسياسية العامة فى جانب ونمط العلاقات السياسية بين العسكريين وحكوماتهم فى الجانب الآخر.

ومن أبرز التصورات المميزة للدراسات المقارنة هو هذا التصور المقارن للعلاقات المدنية العسكرية عند البرايت. وحلل البرايت فى هذا التصور العلاقات المدنية العسكرية فى العالم الشيوعى فى ضوء التحليل النقدى لمقولات هانتجتون.

Albright David, «A Comparative Conceptualization of Civil-Military Relations,», World Politics, 22, 1980, 553–76.

وقد تتسم متغيرات العلاقات المدنية العسكرية بالعموم، ومع ذلك فان الباحثين متفقون على فهم مقبول لهذه العلاقات وخاصة فى المجتمع الصناعى الغربى. ويرون أن عملية صوغ السياسة العسكرية فى القوى الغربية العظمى وامتداداتها فى الدول المستعمرة لها سابقا تسير وفقا لاجماع تنفيذى تقوم على التكيف بين المصالح للهيئات المهتمة بالشئون المختلفة للسياسة. وهذا الاجماع المؤسسى هو الذى ركز عليه هانتجتون فى دراسته للعلاقة المدنية العسكرية.

Huntington, S. P., «Strategic Planning and the Political Process», Foreign Affairs, 38, 1960, 285-95.

والواقع أن لهذه الهيئات مصادر معلومات متخصصة ولهذا نجد أن المشرعين عند البحث فى مسائل مثل الميزانية يستجيبون لمصالح هذه الهيئات كما تتخذ القرارات بما يضمن مستوى مناسبا من التأييد لها، (انظر فى ذلك دراسة هاوزر عن

تقسيم الوسائل التى يضبط بها المشرع ميزانية الدفاع.

Huzer, E., The Purse and the Sword, Ithaca, N.Y., Cornell Uni. Press, 1950.

ويلاحظ أن المواجهة بين العسكريين والمدنيين تقل بتطور الخبرة المهنية للأسلحة المختلفة وباحتواء الضباط الممثلين لهذه الأسلحة فى مركب العلاقات الأدارية والتشريعية وقد استنتج هانتجتون من تحليله لعملية صوغ السياسة فى الولايات المتحدة أن التنافس الداخلى بين الأسلحة وخاصة حينما يفرض عليها من أعلى يجبر ممثليها على البحث عن ولاء خارج القوات المسلحة ولاسيما حينما يصبح لكل سلاح مطالب معينة يصر عليها ويتمسك بها. ويؤدى هذا الصراع بكليته إلى سيطرة السلطة التنفيذية المدنية.

Huntington, S.P., «Interservice Competition and the Political Role of Armed Forces, A.P.S.R., 55, 1961, 40-52.

وعلى الرغم من زيوع النتائج التى توصل إليها هانتجتون فان هذه النتائج تتجاهل تماما هذا التاثير غير الرسمى للبناء الذى اصطلح على تسميته المركب العسكرى المدنى.

Pelisuk, M. and Hayden, T., "Is there a military-industrial complex which prevent peace?" J. of Social Issues, 21, 1965, 67-117.

والذى لا شك فيه هو أن فضل السبق فى التحليل المنظم لقضايا العلاقات المدنية العسكرية يرجع إلى هانتجتون.

Huntington Samuel, The Soldires and the State, The Theory and Politics of Civil-Military Relations, Cambridge, Mass., Harvard Uni. Press.

وقد أكد هانتجتون فى إطاره التحليلى أن المشكلة فى الدولة الحديثة هى مشكلة علاقة الخبير برجل السياسة أو هذا الاختلاف فى المجالات المدنية العسكرية الذى يعكس الصراع الملازم لأدوار كل منهما فى المجتمع الحديث والذى يؤدى إلى توتر مصالحهما مما يطرح قضية الضبط المدنى فوق القوات المسلحة على بساط البحث. ومؤدى هذه القضية أن الرجل العسكرى المحترف ذا الدراية الكاملة بمجال عمله يفتقد مثل هذه الدراية خارج نطاق العمل الذى يؤديه وبالتالى فهو ليس خبيرا فى السياسة لأنها خارج هذا النطاق من مجال درايته.

وينظر هانتجتون إلى العلاقات المدنية العسكرية من زوايا أربع هى:

١ - أن العسكريين والمدنيين جماعتان منفصلتان.

٢ - أن العلاقة بينهما علاقة صراعية.

٣ - أنه يمكن ضمان الضبط المدنى بخضوع الضباط العسكريين للسلطة المدنية إلا فى الأمور ذات الطبيعة العسكرية البحتة.

٤ - تتحدد درجة فاعلية الضبط المدنى بالتحول الذى يطرأ على العلاقات المدنية العسكرية عبر الزمن.

وأكثر القضايا إثارة للجدل فى مسألة العلاقات المدنية العسكرية قضية العلاقة بين مهنية القوات المسلحة وميلها للتدخل فى الشئون المدنية. وقد تبنت معظم الدراسات السوسيولوجية التى اعتبرت الجيش كمهنة هذا الاطار التحليلى الذى عرضه جانوتز فى كتابه « الجندى المهنى » ويعتبر هذا المؤلف دراسة كلاسيكية عن القوات المسلحة والمجتمع طرحت ميادين جديدة للبحث حثت المهتمين بها إلى تكوين جماعات بحث، كما شجعت على مزيد من الدراسات الأخرى وأصبحت بمثابة إطار منهجى وتصورى مرجعى.

Janowitz, M. The Professional Soldier, N. Y., Free Press, 1960, 1971.

وعند البحث بوجه خاص عن الصلة المفترضة بين المهنية العسكرية وتمرد الجيش فإن القضية هنا تتجاوز حدود الدائرة السوسيولوجية لتشمل الخبرة والالتزام والمسئولية والتضامنية العسكرية للمهنية.

ومن أمثلة الدراسات التى تناولت هذا الموضوع الآتى:

١ - دراسة شارلز عن العلاقات المدنية العسكرية فى الهند

Charis, P.R., "Civil-Military Relations in India", Armed Forces and Society, 4, 1977, 3-28.

٢ - دراسة كوهن عن الجيش الهندى أيضا ودوره فى تطور الأمة. وهى دراسة محددة عن دور الجيش الهندى كقوة تحديثية فى السياسة الهندية فى كل من الدولة والمجتمع.

Cohen Stephen, The Indian Army. Its Contribution to the Developments of a Nation. Berkeley, California Uni. Of California Press, 1971.

٣ - دراسة جوفى عن المهنية والضبط السياسى فى الجيش الصينى. حلل جوفى فى هذه الدراسة هذه التغيرات التى حدثت لضباط الصين والتى أدت بعد الحرب الكورية إلى تطور المهنية العسكرية وتحول الضباط من سياسيين إلى ضباط مهنيين موالين سياسيا للدولة.

Joffe, Ellis, Party and Army. Professionalization and Political Control in the Chinese Offcer Corps, Cambridge, Mass., Howard Uni. Press, 1967.

٤ - دراسة بورش عن الاتجاه السياسى فى الجيش الفرنسى فى الفترة من ١٨١٥ - ١٨٤٨ وتتضمن هذه الدراسة بيانات عن الخلفية المدنية للضباط وضباط الصف وعن وظائفهم المدنية واصولهم الاقليمية وأعمارهم وطول مدة خدمتهم.

Porch Douglas, Army and Revolution: France 1815-1848, London, Routledge and Kegan Paul, 1974.

٥ - دراسة لبورش ايضا مكملة لدراسته السابقة مركزة على القوات المسلحة البرتغالية واسباب احتوائها فى السياسة.

Porch, R.D., Portugese Armed Forces and the Revolution, London, Groom Helan, 1977.

وعلى الرغم من إدراك المنظرين للخطأ القائم فى المفهوم التصورى عند هانتجتون فإن أحدا منهم لم يجرؤ على تحدى افكاره الأساسية ومن ثم استمرت بعض الدراسات العامة فى الاعتماد بدرجة كبيرة على إطاره التصورى الذى وضعه فى كتابه الجندى والدولة ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلى:

دراسة بينن عن العلاقات المدنية العسكرية فى نيجيريا. قابل فيها عددا من الضباط النيجيريين واكد فيها على هذا الجانب المهمل فى هذه الدراسات وهم الموظفون المدنيون.

Binen, H., "Transition From Military Rule", Armed Forces and Society, 1, 1975: 328-43.

وكذلك دراسة نيلسون وأرمنجتون التى حللا فيها المشاكل المحتملة لإدخال نظام القوات التطوعية فى الولايات المتحدة وافترضا أن التكوين الاجتماعى لهذه القوات يجعلها أقل تمثيلا للمجتمع الأكبر.

Nelson, G. and Armington, Military and Civilian Earnings, Alternatives for Enlisted Man. in the Army, Arlington, V. A., Institute of Defense Analysis, 1970.

وقد استكملت هذه الدراسات العامة بعدد كبير جدا من دراسات الحالة فى بعض البلاد مركزة على تدخل القوات المسلحة فى بلاد معينة على النحو التالى:

أولا: فى افريقيا:

١ - دراسة كوكس عن العلاقات المدنية العسكرية فى سيراليون وتعتبر هذه الدراسة استكمالا لدراسات إقليمية اخرى.

Cox Thomas, S., Civil-Military Relations in Sierraleone. A Case Study of African Soldiers in Politics, Cambridge, Mass., Harvarad Uni. Press, 1976.

٢ – دراسة ديكالو التى أشرنا إليها سابقا عن الانقلاب والحكم العسكرى فى افريقيا.

٣ – دراسة لونشاى التى أشرنا إليها سابقا عن الانقلاب العسكرى فى اوغندا.

٤ – دراسة ولش. جمع ولش فى هذه الدراسة عددا من المقالات ابرز فيها انه يجب أن نفهم التدخل العسكرى على أنه سمة منظمة وشبه دائمة لمجتمعات دول العالم الثالث أكثر من اتجاهها نحو المؤسسات السياسية المستقرة والبرلمانية.

ثانيا: دول امريكا اللاتينية:

١ – دراسة أرنادى التى أشرنا إليها سابقا عن تكنيك الانقلابات العسكرية فى دول امريكا اللاتينية.

٢ – دراسة أستز عن الدور السياسى الخاص للقوات المسلحة الأرجنتينية. وتعتبر هذه الدراسة استكمالا لدراسات أخرى تتناول دور الجيش فى دول أمريكا اللاتينية.

Astiz Carlos, A., "The Argentian Armed Forces: The Role and Political Involvement", Waston Political Q., 22, 1969, 762-78.

٣ – دراسة بريل التى اشرنا إليها سابقا عن التدخل العسكرى فى بوليفيا.

٤ – دراسة كلارك عن فاعلية القوات المسلحة فى التعليم الرسمى والتدريب الماهر والتحسين الوظيفى.

Clark Harold. F., Classrooms in the Military, N.Y., Teachers College Park, 1964.

٥ – دراسة ليفن المقارنة عن الوظائف العسكرية وأدوار الجيش فى دول امريكا اللاتينية. حلل ليفن فى هذه الدراسة التغيرات فى الأدوار العسكرية التى أعقبت انهيار النظام التقليدى.

Lieuwen Edwin, Armies and Politics in Latin America, N.Y., Preger, 1960.

٦ – دراسة سولون وكوين عن الدور السياسى للقوات المسلحة فى دول امريكا اللاتينية وأسباب تدخلها فى ميادين السلطة المدنية.

Solaum M. and Quinn Michael, A., Simmero and Heretics: The Politics of Military Intervention in Latin America Urbana. Uni. of Illinois Press, 1975.

ثالثا: دول جنوب شرق أسيا:

١ - دراسة بادجلى عن الأساس الأيديولوجى السياسى للقوات المسلحة فى بورما حلل فيها كيفية استجماع القوات المسلحة لقوتها وانتفاعها بالرموز العلمانية ومناهج الحكم.

Badgley John, H., «Burma The Nexus of Socialism and Two Political Traditions» Asian Survey, 3, 1963, 89-95.

٢ - دراسة كالارد عن القوى السياسية فى باكستان. حلل كالارد فى هذه الدراسة العوامل التى ساهمت فى انهيار المؤسسات الديموقراطية وظهور الصفوة العسكرية كصفوة سياسية جديدة ثم أنهيار السياسيين المهنيين الذين قادوا الحركة القومية لاستقلال البلاد.

Callard Keith, «Political Forces in Pakistan 1947-1959, Vancouver, B.C. Institute of Pacific Relations, 1950.

٣ - دراسة فول عن البناء الاجتماعى والسياسى الداخلى لنظام فيت منه من الزاوية التاريخية. ركز فول فى هذه الدراسة على الأستراتيجية والتكتيك العملى والسياسى للقوات المسلحة والحروب الأيديولوجية والنفسية التى تشنها وكذلك على تنظيمها الداخلى ومشاكلها الاقتصادية.

Fall, Bernard, Bi, The Viet-Minh Regime , Vancouver, B.C. Institute of Pacific Relations, 1956.

٤ - دراسة كالم عن القومية والثورة فى أندونيسيا. درس كالم فيها دور الجيش فى السياسة الداخلية للثورة بعد ١٩٤٥ كما حلل الصراع الداخلى عن السلطة خلال التمرد الشيوعى.

Kalin, George, M., «Nationalism and Revolution in Indonesia, Ithaca, N.Y., Cornel Uni. Press, 1952.

٥ - دراسة كيم عن تحول كوريا الجنوبية من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى. اكد كيم فى هذه الدراسة أن هذا التحول قد أدى إلى اتجاه مركزى تسلطى متزايد بسبب انخفاض مستوى الثقافة السياسية لكوريا وسيطرة العامل الشخصى فى سياستها ثم الأهمية الطبيعية والجغرافية للبلاد.

Kim Engene, «Iransition from Military Rule: The Case of South Korea», Armed Forces and Society, 1, 1975, 302-16.

٦ - دراسة كيم سى جن عن الانقلاب العسكرى فى كوريا عام ١٩٦١. أبرز سى جن فى هذه الدراسة كيف ان تدخل القوات المسلحة فى السياسة الكورية أدى

إلى اعادة ظهور النسق التسلطى الإدارى التقليدى.

Kim Se-Jin, The Politics of Military Revolution in Korea. Chapel Hill N.C., Uni. of North Carolica Press, 1971.

رابعا دول الشرق الأوسط:

١ – دراسة أشفورد عن السياسة والعنف فى المغرب. ناقش فيها الخصائص الاجتماعية لجيش التحرير المغربى.

Ashiford, D.E., «Politics and Violence in Morocco», Middle East J., 13, 1959, 11-26.

٢ – دراسة كارلتون عن الانقلاب العسكرى السورى فى ١٩٤٩، وهذه الدراسة عبارة عن تقرير عن الظروف الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية التى أدت إلى سلسلة الأنقلابات العسكرية فى سوريا عام ١٩٤٩.

Carlton, A., «The Syrian Coups d'etat of 1949, Middle East J., 4, Jan. 1950, 1-11.

٣ – دراسة راشد البراوى عن الانقلاب العسكرى فى مصر عام ١٩٥٢. وتعتبر هذه الدراسة وصفا للخلفية الاجتماعية والتاريخية التى ادت إلى هذا الانقلاب ويعتبر البراوى أحد الوطنيين المتميزين بشدة الولاء للنظام فى مصر.

Elbarawy, Rasgid, «The Military Coup in Egypt, Cairo, Renaissance Bookshop, 1952.

٤ – دراسة هالبرن عن جيوش الشرق الأوسط والطبقة الوسطى الجديدة وهى دراسة مقارنة عن الأدوار العسكرية فى بلاد الشرق الأوسط وعن اهمية تغير دور الجيش التقليدى فى اطار التغيرات الأجتماعية.

Halpern Manford, «The Middle Eastern Armies and the New Middle Class», in Johnson, John, J. (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton Uni. Press, 1962: 277-310.

٥ – دراسة فيجنى عن ايديولوجية القادة العسكريين المصريين وتطبيقاتها فى الأطار السياسى والمؤسسى.

Vignea, Jean, The Ideology of the Egyptian Revolution, in W. Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, N.Y., Praeger, 1958, 129-44.

ولم تسلم دراسة هانتجتون عن العلاقة بين المهنية العسكرية والضبط المدنى من الانتقادات المنهجية. فقد عارضه ابراهمسون فى مسألة الضبط المدنى عند التطور الشديد جدا للمهنية العسكرية حينما كان يحاول اختبار فروض جانوتز عن الجندى المهنى التى اضاف إليها تصورات أخرى صالحة للدراسة.

Abrahamson, Benget, Military Professionalization and Political Power, Beverly Hills, Calif., Sage, 1972.

أما جونز فقد تساءل عن مدى مطابقة افتراضات هانتجتون للواقع الامبريقى ورأى أن مقولاته شديدة التجريد وغير مرتبطة بما يحدث فى الحقيقة.

Morris Jones, WiH., «Armed Forces and the State», Public Administration, 35, 1957, 411-16.

أما نن فقد أوضح فى دراسته المدعمة بالوثائق التاريخية عن الدولة والمجتمع فى شيلى كيف أن كلا منهما قد تأثر بالآخر. كما اعترف بأن المهنية لا تضمن بالضرورة عزل القوات المسلحة عن السياسة فاقتناع الضباط المهنيين بأنهم الوحيدون الذين يمكنهم المحافظة على النظام يجعلهم على استعداد دائم للتدخل فى شؤون السياسة المدنية وذهب إلى ابعد من ذلك قائلا بأن المهنية العسكرية يمكن أن تكون فى حد ذاتها سببا للمشاركة السياسية.

Nunn, Fredrick, M. The Military in Chilean History: Essay in Civil-Military Relations 1811-1873, Alburquerque, New Mexico, Uni. of New Mexico Press, 1976.

وكان فاينر مهتما بهذه القضية أيضا وخاصة فى تقسيماته للأنظمة العسكرية وفقا لدرجة ضبطها للسياسات الرئيسية فى المجتمع ودرجة نجاحها فى ذلك. وعارض فاينرها نتجتون بقوله «إذا ادت المهنية إلى أن تعتبر القوات المسلحة عملها على أنه شى مختلف عن أعمال السياسيين وإذا نظرت إلى نفسها على أنه تتمتع بالاكتفاء الذاتى وتعمل كل الوقت فانه من المنطقى أن يحول ذلك دون رغبتها فى التدخل، ولكنه من الملاحظ أن عديدا من الضباط ذوى الدرجة العالية من المهنية قد تدخلوا فى الشؤون السياسية وخاصة فى اليابان والمانيا.

Finer, S.E., «The Man on Horseback 1974: Military Regimes», Arned Forces and Society, 1, 1974, 5-28.

ووضع فاينر تفسيرا بديلا للتدخلات العسكرية أوضح فيه أن هناك ثلاثة متغيرات تدفع الجيش للتصادم مع السلطات تنبع جميعها من احساس الجيش بالمهنية هى على النحو التالى:

١ - ادعاء الجيش بأنه يتصرف وفقا للمصلحة القومية.

٢ - وجود ما يشبه النقابية العسكرية المكثفة.

٣ - مقاومة القوات المسلحة لمحاولات قهر معارضى الحكومة بالداخل وقد اشتق فاينر هذه المتغيرات من دراسته للعلاقات المدنية العسكرية فى الدول ذات

المستويات الدنيا والعليا من الثقافة السياسية النامية.

Finer, S.E., The Man on Horseback, The Role of the Military in Politics, London, Pall, Mall Press, 1962.

وتستلزم هذه المناقشات الجدلية وقفة قصيرة نسال فيها عن المدى الذى تعكس فيه هذه المناقشات الأهتمامات البحثية الخاصة باصحابها حيث أنه من المهم ومن الضرورى عند دراسة العلاقات المدنية العسكرية أن يكون التركيز منصبا على الاهتمام بالجيش والسياسة **من منظور علم الاجتماع العسكرى.** ولهذا فان بيرلميتر يرى أن هناك عديدا من الكتابات فى علم الاجتماع وايديولوجية التنظيمات العسكرية لكن السلوك السياسى للقوات المسلحة هو المتغير الهام فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية أو التدخل العسكرى أو التضامنية العسكرية. كما أن معظم الباحثين قد انتقدوا بشدة هذا التركيز المتزايد على المتغيرات السياسية دون المتغيرات السوسيولوجية عند شرح وتفسير ميل القوات المسلحة للتدخل فى شؤون السياسة.

وقدم بيرلميتر فى هذا الصدد اطارا عاما شاملا حلل من خلاله العلاقات المدنية العسكرية وفقا لثلاثة انماط اساسية هى النمط المهنى والبريتورى والثورى المهنى. وتعمل هذه الأنماط الثلاثة أما منفردة أو مرتبطة وتشرح لنا ماذا يحدث فى عالم الواقع. وعلى الرغم من تحذير بيرلميتر السابق فانه هو نفسه قد ركز فى تحليله على منظور العالم السياسى لا عالم الأجتماع عند شرح وتفسير التدخل العسكرى.

Perlmutter Amos, The Military and Politics in Modern Times, New Haven, Yale Uni. Press, 1977.

ورأى ليمارشاند أن الانقلابات العسكرية لم تعد تفسر فى حدود الظروف البنائية السائدة فى المجتمع لكنها أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على خصائص الجيش كمؤسسة.

Lemarchand, Rene, «The Militarization of African Politics», Armed Forces and Society, 4, 1978, 311-16.

ولا ينفرد ليمارشاند بوجهة النظر هذه، فديكالو على سبيل المثال كان من الباحثين الذين ناقشوا هذه القضية عند دراستهم لأوضاع بعض الدول فى افريقيا وبين عدم تناسب نظريات العلاقات المدنية العسكرية المركزة على القصور البنائى وظروف الدول الأفريقية وأكد على الأهمية المتزايدة للتوترات الداخلية والتنافس الشخصى كعوامل. مفسرة للتدخل العسكرى.

Decalo, Samuel, Coups and Army Rule in Africa, New Haven, Yale Uni. Press, 1976.

وهناك تفسيرات اخرى فى نفس الوقت تؤكد ان الدفاع عن قوة المصالح التضامنية للجيوش الافريقية كانت احد العوامل الهامة المميزة لاتجاه الدول الافريقية نحو العسكرية.

Martin Michel, L., Militarization des systems politique africans (1960-1972). Quebec, Editions Naaman, 1976.

وتؤكد هذه الدراسات التى أشرنا إليها ماتوصل إليه فاينر من أن المصالح الذاتية التضامنية هى عامل أولى مؤثر. وهو نفس ما أكده بندلر فى دراسته النقدية عن الانقلاب العسكرية فى أمريكا اللاتينية من أن الضباط فيها يعتبرون من القوى المحافظة الأساسية.

Needler Martin, C., "Political Development and Military Intervention". A. P. S. R., 60, 1966, 616-26.

وتوصل طومسون من دراسته لأكثر من مائة انقلاب عسكرى إلى أن الإحساس بالوجود التضامنى بين العسكريين هو أحد العوامل الهامة فى التدخل العسكرى.

Thompson Williams, R., "Organizational Cohesion and Military Coup Outcomers". Comparative Political Studies, 9, 1976, 255-76.

وفضلا عن التحدى الذى تعرضت له افتراضات هانتجتون فإن هناك من **الدراسات ما قدم تصورات بديلة على الرغم من اعترافها فى نفس الوقت بإمكانية الانتفاع من هذه الافتراضات**. ورأى المعترضون على هانتجتون بأن افتراضاته لا يمكن تطبيقها فى حالات معينة. كما تساءلوا أيضا عن مدة الاستفادة منها عند التطبيق على المجتمعات الشيوعية. **وقدم كولتون فى هذا الصدد نموذجا للعلاقات المدنية العسكرية تعطى فيه السلطات المدنية السوفيتية الفرصة للجيش لكى يشارك فى السياسة مقابل الحصول على تاييده العسكرى.**

Calton, T. J., Comissars, Commanders and Civilians Authority: The Structure of Soviet Military Politics. Cambridge, Mass., Harvrd Uni. Press, 1979.

واعتمد اودم على التجربة التاريخية الروسية فى صياغته لنموذج العلاقات المدنية العسكرية فى الاتحاد السوفيتى.

Odom William, E., The Soviet Military: The Party Connection Problems of Communism, 22, 1973.

أما هيرسبرنج وفولجانر فقد ركزا على دور جماعات المصلحة فى السياسة السوفيتية والعلاقة بين الحزب والجيش والفرص التى تقدم للأخير للمشاركة فى السياسة.

Herspring Dale, R. and Volgues Ivan (eds.), Civil-Military Relations in Communist Systems, Boulder, Cal., West View.

وتذبذب فاعلية الضبط المدنى فوق القوات المسلحة لا يؤدى إلى تغيرات العلاقات المدنية العسكرية - كما يرى آلبرايت - لكن هذه التغيرات ترتبط فى نظره بعوامل أخرى مثل ظروف وثوب النظام إلى السلطة والتغيرات فى علاقات من هم خارج القوة والصراعات السياسية الجزئية وبيروقراطية السياسة والتغيرات فى المذهب العسكرى ثم التهديدات التى يتعرض لها النظام من الداخل.

وتعتبر مطابقة دور الجيش فى البلاد النامية لمقولات هانتجتون من القضايا المصاحبة للعلاقات المدنية العسكرية ولكنها تحظى باهتمام أقل من غيرها. ولا يعنى ذلك أن دور القوات المسلحة فى هذه الدول لا يمثل حقلا هاما للدراسة بل على العكس فهناك أمثلة عديدة تبرز هذه الأهمية مثال ذلك دراسة طاهر جيلى عن الجيش فى باكستان المعاصرة. قدم جيلى فى هذه الدراسة تقييما لدور الجيش منذ ١٩٧١ محللا الأبعاد الشكلية للقوة العسكرية وموضحا الوسائل التى بنى عليها الضبط المدنى فوق الجيش منذ هذا التاريخ وكيف عادت القوات المسلحة إلى السلطة بعد ذلك. وأبرز جيلى فى صدر دراسته كيف أن حركات الاستقلال فى البلاد التى كانت مستعمرة سابقا وكيف أن ظروفها المضطربة جعلتها تركز الاهتمام على الجيش كأحد المؤسسات القليلة التى يمكنها المحافظة الاستقرار والنظام.

Tahir-Kheli, S., The Military in Contemporary Pakistan, Armed Forces and Society, 6, 1980, 639-53.

والقضية التى لا تزال مطروحة للدراسة هى درجة ارتباط تدخل الجيش بالمستويات الأربعة عند فاينر وهى النفوذ والتهديد والازاحة والاستئصال ولا تقتصر اهمية الدراسات السابقة التى أشرنا إليها أنها تقدم لنا تفسيرا للعلاقات المدنية العسكرية فى المجتمع المعاصر تعتمد على أحد الدراسات الكلاسيكية بل على العكس من ذلك فهى بدلا من أن تصيغ هذه العلاقات فى صورة قطبين متناقضين يمثل احدهما الجيش ويمثل الآخر السلطة المدنية تقترح لنا متصلا بينهما يتراوح بين الصراع الكلى والتضامنية الكاملة وتحتل الدولة موقعها على أحد النقاط فى هذا المتصل إلا أن هذا الموقع يمكن ان يتغير وفقا للتغيرات فى ظروف الدولة ويعتبر هذا الوصف الذى قدمه زيلين للعلاقات بين الحزب والدولة والجيش فى الاتحاد

السوفيتى أحد الدراسات المفيدة التى قدمها عالم اشتراكى يكتب عن القوات المسلحة فى بلاده.

Zhilin, P. The Armed Forces of the Soviet State, 157-74, in Van Doorn, J. (ed.) The Military Profession and the Military Regimes, The Haguge Mouton, 1969.

وقد ادى هذا المنظور الجديد إلى إعادة بحث المتغيرات البديلة فى العلاقات المدنية العسكرية مثل دور المصلحة العسكرية داخل النسق السياسى المحلى. وقدم كولكوفتش فى هذا الصدد دراسة لجماعات المصلحة فى السياسة السوفيتية – كميدان بحث مهمل. حاول أن ينتفع فيها بالمفهوم النظرى القائم عن جماعات المصلحة لتحليل دور القوات المسلحة فى بلاد معينة.

Kolkowicz, R., "Interest Groups in Soviet Politics", in Herpring Dale R., Volgyes Ivan (eds.), Civil-Military Relations in Communist Systems. Boulder, Cal., 1978.

ويعتبر ريمنجتون من الباحثين الذين اهتموا بدراسة دور جماعة المصلحة فى السياسة بالتطبيق على يوغسلافيا واهتم فى دراسته بمدى احتواء الجيش فى السياسة بعد تأسيس الحزب الشيوعى للجيش اليوغسلافى ثم دور الجيش كجماعة مصلحية. وتعتبر دراسة ريمنجتون استخداما غير عادى لنظرية جماعة المصلحة فى تحليل العلاقة بين الجيش والحزب.

Remington, R. A., "The Military as an Interest Group in Yugoslav Politics", in Herpring and Ivan (eds.) Civil-Military Relations in Communist Systems. Boulder, Col., 1978.

ولعل أهم ما تطرحه هذه الدراسات من تساؤلات هو مدى صلاحية نظرية جماعة المصلحة فى فهم العلاقات المدنية العسكرية فى المجتمع الشيوعى.

وتحاول أحد المدارس الفكرية فى هذا الصدد استخدام نموذج يجمع بين مدخلين غربيين فى التحليل السياسى هما مدخل نظرية جماعة المصلحة ونظرية السياسات البيرقراطية. وقد استخدم وارنر فى دراسته عن الجيش السوفيتى كلا المدخلين واضعا فى اعتباره الأيديولوجية العسكرية والمعتقد الأساسى للاستراتيجية السوفيتية.

Warner Edward, The Military in Contemporary Soviet Politics, N. Y., Praeyer, 1977.

وقد اعترض لاثروب على استخدام نظرية جماعة المصلحة فى فهم العلاقات المدنية العسكرية فى المجتمع الشيوعى. ورأى عدم صلاحية هذه النظرية لاشتقاقها أساسا من وسط ديمقراطى ليبرالى غربى ويصعب تطبيقها على المسرح السوفيتى ذو الخصائص غير الغربية وغير الليبرالية.

Lathrop, L., "Politics Power Perception and the Soviet Military", Armed Forces and Society, 6, 1980, 695-701.

ويعنى ذلك بالطبع أنه يمكن الانتفاع بالجانب البيرقراطى من النموذج السابق فى تحليل المجتمع السوفيتى ذو البيروقراطية العالية.

والشىء الهام جدا الذى تعكسه دراسات الحالة السابقة هى أنها **تذكرنا بقوة بأن تحليل العلاقات المدنية العسكرية ليس مقصورا فقط على دراسة تدخل القوات المسلحة فى السئون السياسية** كعامل مصاحب للصراع المدنى العسكرى.

وأبرز جانوتز هذه الحقيقة فى دراسته عن الدور المتزايد للجماعات العسكرية والقادة العسكريين فى الدول النامية مبينا أن الاهتمامات العلمية قد تغيرت من التركيز المتزايد على مسببات التدخل العسكرى إلى **التركيز على إنجازات وآثار الحكم العسكرى**.

Janowitz, M., "Military Institutions and Coercion in the Developing Nations", Chicago, Uni. Of Chicago Press, 1977, P. 3.

ويبرز هذا التغيير الآن فيما يسمى بمشاركة الجيش فى الحكومة. ولهذا فإن البحوث الحديثة تتركز أكثر وأكثر على وظيفة الجيش فى الحكومة أكثر من اهتمامها بالظروف المؤدية لاحتوائه فى العملية السياسية.

والقضايا الأساسية التى يطرحها فاينر فى هذا الصدد هى مدى تأثير الحكم العسكرى على الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد التى يتولى فيها زمام الأمر. والمشكلة هنا هى أنه على الرغم من أن الكتاب المعالجين لهذه الموضوعات يستخدمون دائما كلمة «الحكم العسكرى» فإن هذه الكلمة لم تحدد تحديدا دقيقا. فهل تعنى هذه الكلمة أن الجنود هم الذين يقررون السياسة العليا من خلال مجلس قيادة الثورة أم تعنى أنهم هم الذين يؤيدون وينصبون جماعة معينة ليست بالضرورة عسكرية؟ ولهذا فإن الأمر يستلزم ضرورة التحديد الدقيق لمفهوم الحكم العسكرى ورأى فيت Feit أن الدولة تعتبر تحت الحكم العسكرى إذا ما قبض العسكريون على السلطة ونصبوا أنفسهم كأعلى سلطة سياسية فى الدولة

وقد تكون هذه القوة التى امتلكوا زمامها ظاهرة إذا ما نصب العسكريون انفسهم كحكام رسميين وقد تكون مضمرة إذا ما كان المدنيون يحكمون ولكن السلطة الفعلية فى يد الضباط. وهذا هو ما أبرزته الدراسة المقارنة لفيت عن الأنظمة العسكرية فى ست دول هى أسبانيا والأرجنتين وباكستان وبورما واليونان ومصر، وقد أجرى فيت دراسته فى إطار نظرى مميز مركزا اهتمامه على المظاهر الادارية والسياسية للحكم العسكرى.

Feit Edward, "The Armed Bureaucrat, Boston, Houghton, Miffin, 1973, P. 5.

وتزداد صعوبة تحديد مفهوم الحكم العسكرى خاصة حينما تكون هناك استراتيجية مختلطة. مثال ذلك ما هو الموقف حينما يمدين الضباط أنفسهم هل لا يزالون ضباطا بالروح أن لم يكن بالاسم؟ الا تزال تعرف انظمتهم بأنها انظمة عسكرية؟ أهل حدث تغير مادى فى مكانتهم الفعلية وفى نفسياتهم؟ وكما يقول فاينر ما هى علاقة الرئيس العسكرى بالقوة التنفيذية؟ هل يترأس فقط كما هو الحال فى تايلاند أو يوجه بصورة فعلية كالحال فى شيلى والأرجنتين أو يدير كما فى بورما واندونيسيا؟ أن النتيجة النهائية من ذلك هى أن خصائص الحكم العسكرى تختلف عن خصائص الحكم المدنى.

(٤)

والزاويتان الأساسيتان التقليديتان فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية هما:

(أ) مشاركة الجيش فى عملية صوغ السياسة، هذه المشاركة التى تحدد مستوى المهام العسكرية.

(ب) تدخل القوات المسلحة فى الشئون السياسية. ومعظم المهتمين بهذه الدراسات من علماء السياسة. وقد أسهب هؤلاء العلماء فى عرض ودراسة هذه البلاد التى اهتمت أساسًا بتنظيم قواتها المسلحة وبهذه المواقف التى يتدخل فيها الجيش بالقوة القهرية لإسقاط الحكومة المدنية.

اولًا: مشاركة الجيش فى عملية صوغ السياسة:

هناك العديد من نماذج العلاقات المدنية والعسكرية أو العلاقات السياسية العسكرية قدم لنا جانوتز Janowitz منها ثلاثة نماذج هى الأرستقراطية والديمقراطية والشمولية وأضاف إليها مؤخرًانموذج الدولة العسكرية. وركز جانوتز

على الأنماط المتغيرة للقهر فى الدول القومية وعلى الدور المتزايد للقوات شبه العسكرية فى أى تحول نحو الحكم التسلطى.

Janowitz, M., Military Institutions and Coercion in the Developing Nations, Chicago, Uni. of Chicago Press. 1977.

وحدد لازويل Laswell معالم نموذج الدولة العسكرية The Garrison State بضعف السيطرة المدنية على القوات المسلحة الذى يمكن أن يتحقق حتى فى هذه الدول ذات البناء الديمقراطى الفعال. أما خصائص هذا النموذج فقد حددها جانوتز مبكرًا جدًا وقال فى ذلك : «بينما يقترب نموذج الدولة العسكرية فى صورته النهائية من النموذج الشمولى إلا أن تاريخ كل منهما يختلف عن الآخر. كما أنه لا يعنى أبدًا السيادة المباشرة للعسكريين فى الشئون السياسية. وليس هناك ما يمنع من أن تتجه الدولة العسكرية إلى الدكتاتورية فالدول الصناعية الحديثة قد لا تحكم فقط من قبل قوة سياسية صغيرة متميزة. والدولة العسكرية هى المحصلة النهائية لوثوب قوة من صفوة الجيش فى ظروف التوترات الدولية العالمية إلى السلطة، تبدأ بعدها فى تقييد الحرية بالداخل وتجاهل الإعداد للحرب. وهى بصفة عامة نمط حديث تسيطر فيه الجماعات العسكرية بطريقة مباشرة وغير مباشرة على قدر لم يسبق له مثيل من القوى السياسية والإدارية محتفظة باستقلالها التنظيمى ومتحالفة بقدر مناسب مع القطاعات السياسية المدنية.

وقد نالت العملية التى تصاغ بها السياسة اهتمامًا أساسيًا من جانب علماء السياسة الذين هم مهتمون بطبيعتهم بكل من جوهر القرارات والوسائل التى يمكن الحفاظ بها على الضبط المدنى الفعال. وهناك قضايا متعلقة أساسًا بالقرارات الاستراتيجية ليست مرتبطة بعلم الاجتماع العسكرى بصفة خاصة لكن بسوسيولوجيا الحرب إلى حد ما، لكنه يمكن القول بأن القضايا المتعلقة بتبعية الجيش للسلطة المدنية تعتبر مظهرًا هامًا من مظاهر العلاقات المدنية العسكرية.

وغالبًا ما ترغب القوات المسلحة ذات الدرجة العالية من المهنية فى أن تقصر أنشطتها على تلك المتعلقة بالأعمال الفنية وتترك القرارات الاستراتيجية للمدنيين (انظر هانتجتون الجندى والدولة) والضبط هنا كما قلنا ضبط موضوعى يقوم على القبول المشترك لكل من الجيش والقيادة المدنية لإطار قانونى يوضح تقسيم المسئولية بينهما. والواقع أن تعريفات ما هى السياسة وما هى الاستراتيجية وميادين تخصص العسكريين تكون متقاربة عادة حينما تكون متطلبات القوات المسلحة صغيرة ومهامها موصوفة مقدمًا بوضوح أما حينما يبدأ الأمن القومى فى

الاعتماد على الأساس الصناعى والعلمى وعلى التعبئة السياسية للشعب بأكمله فإن الخلط بين السياسة والاستراتجية يصبح غير واضح. وربما لا يزال المدنيون يضعون القرارات النهائية ولا يعوق ذلك انقيادهم للأحكام العسكرية فى نفس الوقت فى القرارات المؤثرة على المصلحة القومية سواء أعتمدت أو لم تعتمد على البدائل التى يعرضها القادة السياسيون. وقد لا تكون البدائل محددة بوضوح هنا سنجد أن المدنيين بدلاً من المبادرة بالمباداة سوف يصادقون فقط على وجهة النظر التى تتمتع بحماية قوية من العسكريين. والقضية الحقيقية هنا هى هذه النقطة التى تبدأ منها القيادة السياسية فى موازنة النصيحة العسكرية لأن هذه النقطة هى التى ستحدد كما يقول فوكس الطريقة التى يتحقق عنها الضبط المدنى.

Fox, W.T.R., «Civilian Soldiers and Americal Military Policy», World Politics, 1955, 7, 402-418.

ويبدأ عدم التوازن حينما تقر التقاليد هذا المبدأ ثم لا يلتزم به المدنيون ولا العسكريون. ويمكن القول بصورة أخرى أن الثقة المتزايدة فى المهنية العسكرية كضمان لعدم ممارسة العسكريين أى نفوذ سياسى قد لا تكون فى محلها. وهذا ما قد توضحه لنا المقارنة بين البلاد ذات السياسات المتشابهة ولكن بمستويات مختلفة من المهنية وكذلك أيضًا دراسات الحالة التى تركز على سلوك الضباط ذوى التوجيهات المختلفة.

وقد أكد العديد من الباحثين هذا القول المشهور الذى صاغه كلوفتز Clauvinitz بإن الحرب إذا لم تخضع للسياسة فستصبح مطلقة إلى درجة تتجاهل فيها الاعتبارات العسكرية الصارمة كل الاعتبارات الأخرى. وترتبط الاستراتيجية بالسياسة بدرجة كبيرة. وحينما يرى الناس أن اندلاع الحرب قد أصبح أمرًا وشيكًا تزداد أهمية المتضمنات العسكرية لها ومن ثم يزداد ثقل هذا الوزن الذى يعطى للخبراء من العسكريين فى مجالس الحكومة مما يفتح الطريق لظهور الدولة العسكرية The Garrison State (انظر هذا النموذج التطورى للدور النامى للجيش).

Laswelle, M., "The Garrison State", A.J.S., 1941, 46, 455-488.

وانظر أيضًا:

laswell, H., "The Garrison State Hypothesis Today", in S.P. Huntington, Changing Patterns of Military Politics, 1962, 51-70.

ولأن العسكريين يشعرون بأن هناك حاجة إلى مهارتهم فإنهم يحاولون استخدام نفوذهم فى العلاقات المدنية العسكرية كما يمارسون عددًا كبيرًا من الوظائف

لضمان هيمنتهم. انظر فى ذلك :

Fox, W.T..R., «Representativeness and Efficiency: Dual Problem of Civil-Military Relations«. Political Science Q., 1961, 76, 435-366.

وفى مثل هذه الظروف وبغض النظر عن القيود التى على المهنية العسكرية فإنها تمد بالأداة السياسية لتوسيع النفوذ العسكرى فى عملية صوغ السياسة.

ويمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية كانت فى المانيا وإيطاليا واليابان متطابقة إلى حد ما مع نموذج الدولة العسكرية لكن هذه المطابقة لم تكن كاملة فى اليابان.

وينبغى أن نشير ايضًا إلى إتجاه العسكريين نحو الأعمال الدبلوماسية خاصة حينما كان عامل إظهار القوة مسألة ضرورية أنظر:

Vagts, A., Defense and Diplomacy, The Soldiers and the Conduct of Foreign Relations, N.Y., King's Crown Press, 1958.

ولعل الاندماج بين المؤسسة العسكرية وهذه القطاعات من الصناعات التى تعتمد بشدة على العقود العسكرية فى الولايات المتحدة من العوامل التى يضطرها إلى الإعتراف بأن العلاقات المدنية العسكرية قد تتحرك فيها نحو نموذج الدولة العسكرية. خاصة بالنظر إلى هذا الدور الهام الذى لعبته وزارة الدفاع فى العديد من قرارات السياسة الخارجية وهذا ماأكده ميلز فى كتابه صفوة القوة وكذلك كان هذا راى كوك الذى رأى فيه أن المركب العسكرى الصناعى يؤثر فى كل المؤسسات والهيئات الكبرى فى الولايات المتحدة.

Cock, F., The Warfare State, N.Y., 1962.

وناقش سموميلى فى مؤلفه عن المؤسسة العسكرية وخاصة فى الفصل الثانى عشر النفوذ العسكرى وأثره على العلاقات الخارجية وعلاقته بالجناح اليمينى.

Smomley, M. Jr., The Military Establishment, Boston, Beacon Press, 1964.

وصحيح كما ترى بعض الدراسات أن الجنرالات المتقاعدين قد اضطلعوا بوظائف أساسية فى الهيئات الصناعية لكن هذه الملاحظة غير كافية لتختبر لنا مدى تناسب ذلك مع نموذج الدولة العسكرية حيث لا يستبدل ذلك بتحليل منظم عن الكيفية التى تصاغ بها السياسة العسكرية.

وتشير دراسات الحالة العديدة التى تغطى سلسلة صناعة القرارات الخاصة فى

الولايات المتحدة إلى هذه المصالح التى تهم بعض الجماعات والقطاعات المختلفة. انظر:

Coroley, D., The politics of Military Uniform: A Study of Conflict and the Policy Process, N.Y., Columbia Press, 1966, The U.S. Defense Establishment.

وانظر أيضًا:

- George, A.L., "American Policy and the North Korean Aggression". World Politics, 1955. 7: 709-732.
- Stein, H. (Ed.), American Civil-Military Decision, Al. Univ. of Alabama Press, 1962.

وهو عبارة عن ثلاث دراسات للحالة طبعت تحت إشراف The Twentieth Century Fund بالتعاون مع The University Case Programme.

وتشمل دراسات الحالة لكل من:

M.D. Regan-Hannonf, J., Quinlan Slowenhem.

مع مقدمة: Litchterman-Martin-Stein.

وانظر أيضًا:

Division, W.P., The Berlin Blockade: A Study in Cold War Politics, Princeton University, 1958.

إلا أن اتفاق هذه المصالح لا يأتى آليًا وإنما من خلال التفاوض والتسوية. وينطبق ذلك أيضًا على العلاقات المدنية العسكرية فى البلاد الأخرى. انظر فى ذلك بحوث كوليس.

Coles, H.L., Total War and Cold War. Problems in Civilian Control of the Military. Columbus, Ohio Press, 1962.

وانظر أيضًا هذه البحوث التى قدمت لمؤتمر مارثون الذى ناقش العلاقات المدنية العسكرية تحت إشراف برنامج مارثون للأمن القومى فى فبراير ١٩٥٩، وكذلك هذه الدراسات التاريخية للأمم الأوربية المختلفة وأمريكا واليابان وأمريكا اللاتينية.

Howard, M. (ed.), Soldiers and Government, Blomington, Indiana, Indiana Uni. Press, 1962.

وقد ركز دارسوا هذه الموضوعات على دراسة بعض الحالات الخاصة لكن

إسهامهم النظرى الذى يسمح بالمقارنة الثقافية كان محدودا.

وقد اقترح ادنبرج فى نقده لهذه الدراسات نموذجًا ذو بعدين ينظم من خلاله مختلف الملاحظات. يميز فى البعد الأول القنوات الرسمية وغير الرسمية للاقتراب من قادة الحكومات وفى البعد الثانى المداخل المباشرة وغير المباشرة لصانعى القرارات وحاول قياس أثر المتغيرات السوسيولوجية على قدرة القوات المسلحة على تحديد النتائج.

وهناك قدر واضح اليوم من الاتفاق على أن عملية الوصول إلى اجماع حول السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة هو مسألة مفاوضة بين الهيئات المتنوعة فى الأفرع التنفيذية.

(انظر تحليل عملية صنع القرار فى الولايات المتحدة):

Huntington, S.P., "Strategic Planning and the Political Process", Foreign Affairs, 1960.

ويعتمد التوافق المتقدم لوجهات النظر المختلفة للهيئات التى يجب أن تصادق على المظاهر المختلفة للسياسة على مفاوضات سياسية حقيقية يشارك فيه القادة العسكريون وبالرغم من ذلك فإنهم يعرفون دورهم بأنه غير سياسى طالما أنهم لا يربطون أنفسهم بحزب سياسى خاص أو يتخذون موقفا معينا عند التصويت على المناقشات وحينما يطلبون للشهادة أمام الكونجرس فذلك بوصفهم خبراء وممثلين لوجهات نظر الأسلحة المختلفة أيا كان البعد السياسى للقضية العسكرية التى تمسهم.

Davis, V., "The Admirals Lobby", Chapel Hill: The uni. of North Carolina Press. 1967.

وتقوم الأجهزة التشريعية بالدراسة الدقيقة والفاحصة للادعاءات الأساسية المتعلقة بالميزانية والسياسة العسكرية. إلا أن قدرة الكونجرس القانونية على النظر فى المخصصات والتعيينات العسكرية وتخفيض حجم الجيش قد خفت بشدة منذ الحرب العالمية الثانية ولم تعد هنا معوقات فعالة أمام مطالب القوات المسلحة انظر:

Huzar, E., The Purse and the Sword, Control of the Army by Congress through Military Appreciation 1933-1950, N.Y. Cornel Uni. Press, 1950.

وانظر أيضا:

(1) Dawson, R. H., «Congressional Innovations and the Intervention in

Defense Policy. Legislative Autorization of weapons System», A. P. S. R., 1962, 56, 42-57.

(2) Kolodziej, C. A., The Uncommon Defence and Congress, 1945-1963, Ohio State Uni. Press, 1966.

وانظر أيضا مقالة ليونز بالفرنسية عن الاحتياجات العسكرية والميزانية العسكرية بالولايات المتحدة.

Lyons, «Exigences militaries et budget militares aux U. S. A., Review francaise de sociologie, 1961, (2), 66-74.

وترجع أسباب عدم فعالية الكونجرس إلى ما يلى (انظر هانتجتون، التخطيط الأستراتيجى والعملية السياسية):

١ - تتركز الأستجوابات الجماهيرية فى الكونجرس على قضية مميزة مثل الجدل القضائى بين الأسلحة - فاعلية سلاح معين - الأستفسار عن أسباب التقصير للقوات المسلحة - الاستفسار عن بعض التصرفات العسكرية - المراجعة المنقطعة والسريعة لاحتياجات الميزانية العسكرية.

٢ - صعوبة إجماع أعضاء الكونجرس لانقسامه هو نفسه هذا مع أعتراف القيادة التشرعية القوية بالقوى السياسية التى تقف وراء أعضاء الكونجرس سعيا وراء الأنتخاب للمرة الثانية.

٣ - توافر المصادر المتخصصة من المعلومات للهيئات التنفيذية والتى لا يوازيها عند المشرعين إلا قلة محدودة.

ويقلل التنافس بين الأسلحة احتمالات التصادم بين ممثلى الأسلحة والمشرعين وكلما ارتفعت درجة هذا التنافس كثرت احتمالات تحويله عن الصراع الذى قد يؤدى إلى مواجهة عسكرية مدنية إلى تنافس بين الأسلحة المختلفة لكى تحصل على احتياجاتها الخاصة، خاصة أن كل سلاح ما هو إلا فى حد ذاته تكتل من المصالح فالضباط مجبرون سعيا وراء الحصول على تأييد لوجهة نظر معينة أو لبرنامج خاص على احتواء أنفسهم فى شبكة العلاقات الأدارية ومع الكونجرس وأن يشكلوا حصنا سياسيا ومؤسيا لضمان التأييد الخارجى لأنفسهم (وقد دفعت هذه الملاحظات هانتجتون إلى القول بأن التعددية الداخلية بالقوات المسلحة لها نفس التأثير المعتدل بسبب تعارض المصالح فى المجتمع ككل وأن وجود وجهة نظر موحدة يتطلب تكيفا وتوازنا سابقين) ومن هنا فإن المتحدث باسم سلاح معين يجب أن يحافظ على المرونة وألا يلتزم بشدة لوجهة نظر مسبقة لهذا تبين لنا أن سعى

العسكريين للحصول على التأييد الخارجى يقوى من يد المدنيين وتساعدهم هذه الصراعات المختلفة الناشئة عن التعددية الداخلية إلى تعضيد سياستهم.

وتتجاهل هذه النتيجة عادة حقيقة مؤداها أن القوة التى تعمل على تحقيق التوازن لا تزال تبقى فى يد القوات المسلحة خاصة فى هذه القضايا التى لا يتفق عليها السياسيون انظر موقف الرأى العام:

Almond, G. A., «Pubic Opinion and National Security Policy», P. O. Q., 1956, 20, 371-378.

انظر أيضا:

Cohen, B. C., «The Military Policy», P. O. Q., 1966, 30, 200-210.

وقد تبنى بليزاك وهايدين فى مقالتهما «هل هناك مركب عسكرى صناعى يعوق السلام؟. وجهة نظر مخالفة لتلك التى عند هانتجتون يقولان فيها أن هناك قوى معوضة فى كل جماعة تمارس ضغطا على الآخرين لمنع سيطرة أى وجهة نظر أو مصلحة منفردة. وتشكل فى النهاية فى مجملها كيانا مقاوما للتغير بدرجة عالية لأنه يبنى افتراضاته على أسس تتعلق بالمصلحة القومية وعدم انتهاك الحقوق المدنية وأفضلية المنظور الأمريكى حول الحكومة الدستورية.

Pelissik, M. and Haden, I., «Is there a military mdustrial complex which prevent peace», J. of Social Issues, 1965, 21, 4, 67-117.

وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات المدنية العسكرية المنسجمة لا تؤدى بالضرورة إلى عقلانية جوهرية فى السياسة الخارجية. واستنتج هانتجتون فى هذا الصدد مجموعة من الملاحظات راى فيها أن عملية عرض الميزانية العسكرية والتصديق عليها داخل وزارة الدفاع قد تقتل أى اتجاه نحو الاختراع فى السياسة.

Hommond, P. Y., «A Functional Analysis of Defense Department Decision Making in the Mcnamara Administration», A. P. S. R., 1968, 62, 57-69.

وحتى تتطابق الميزانية مع المستويات العقلانية فإن الأمر لا يتوقف فقط على مجرد تطبيق أحكام أساسية معروفة بل هناك أيضا الالتزام بالإجراءات المناسبة والعمل على التكيفات السياسية الضرورية يضاف إلى ذلك هذه الخطوات التى يتحدد بها شكل الميزانية كتوزيع المسؤلية والتقليل من الأخطار السياسية ثم جعل العملية ككل تبدو شرعية.

أما الأحزاب الشمولية فإنها قد تكون فى وضع قوى يمكنها من استغلال

الانقسام والطموحات المهنية التى توجد داخل القوات المسلحة أنظر فى ذلك :

الأنقسامية والضبط السياسى فوق الجيش فى كوريا الشمالية الشيوعية.

Sohn, J. S., «Functionalism and Policy Control of the Military in Communist N. Korea», Korean Q., 1967, 9, (3), 16-19.

وقد أعيد طبع هذه المقالة عند فان دورن.

Van Doorn (ed.), Military Profession and Military Regimes. The hague and Paris: Mouton, 1969, 289-292.

دراسة جاريب عن السياسة فى الجيش البروسى.

Garif, G. A., «The Politics of the Prussian Army 1640-1945», N. Y. Oxford Uni. Press.

دراسة هويلير عن الجيش الألمانى فى السياسة.

Wheeler, B., «The Nemesis of Power; The German Army in Politics; 1918-1945» (2nd ed.), N. Y., St, Martins press, 1964.

ومن الصعب اثبات هذا الافتراض لأن العسكريين يسيطرون على قدر وافر من القوة كما أن هناك حاجة لخبرتهم المهنية. وقد أصبح الحصول على تأييد الجيش فى الأتحاد السوفيتى بعد فترة التفكك والمناورات التى تلت موت ستالين أمرا ضروريا. وصحيح أن الجيش كان فى معزل عن الأمداد بالنصح القائم على الخبرة لكنه كان مع ذلك يحتفظ لنفسه بقدر من الاستقلال فى الحقل الاستراتيجى والفنى واعتقد البعض أن مزايدة العسكريين للحصول على نفوذ إنما كانت تحت اسم الثورة العسكرية والتكنولوجية التى فقدت فعاليتها بسبب الصراع المستمر بين التقليديين والتحدثيين من الضباط.

انظر فى ذلك الدراسات الآتية :

– دراسة كلوكوفتش عن تأثير التكنولوجيا الحديثة على الضباط السوفييت.

Kolkowicz, R., «The Impact of Modern Technology on the Soviet Officer Corps», Orbis, 1967, 11, 378-383.

وطبعت نفس المقالة عند فإن دورن فى كتابه.

Armed Forces and Society, The Hague and Paris Mouton, 1968, 148-168.

دراسة وولف عن الأولوية السياسية فى مواجهة الاندفاع المهنى.

Wolf, T. W., «Political Primacy and Profressional Elites», Problems of Communisms, 1964, 13 (3), 44-52.

وعن حتمية الصراع بين الضباط السوفيت هناك دراسة جارثوف عن الجيش فى روسيا.

Garthoff, R. L.,«The Military in Russia 1881-1965», in Van Doorn, Armed Forces and Society, The Hague and Paris: Mouton, 1968, 240-256.

دراسة جارثوف أيضا عن دور الجيش فى السياسة السوفيتية الحديثة.

Garthoff, T. L., «The Role of the Military in Recent Soviet politics», Russian Review, 1957, 16 (2), 15-24.

دراسة كلوكوفتش عن جماعة المصلحة فى السياسة السوفيتية.

Kolkowicz, R., «Interest Groups in Soviet Power Politics: The Case of Military», Comparative Politics, 1970, 2, 445-472.

أما الوضع فى الصين فإنه على النقيض من الاتحاد السوفيتى لأن غالبية الرتب العليا من الضباط كانت من الثوريين القدامى الذين تقلدوا مناصب سياسية هامة وهم فى هذا الدور يصدرون القرارات التى كانوا هم انفسهم يقومون بتنفيذها (انظر دراسة باول عن لجنة الشؤون العسكرية والضبط الحزبى فوق الجيش فى الصين).

Powell, R. L., «The Military Affairs Committee and Party Control of the Military in Chma», Asian Survey, 1963, 4, 347-356.

إلا أن خطوط الصراع بدأت فى الظهور بعد ذلك عند تحول الجيش الصينى من جيش ثورى إلى جيش نظامى. (انظر رأى الصينولوجيين المهتمين بالأدب والثقافة الصينية مثل ويتسون فى مقالته عن مفهوم الجيل العسكرى

Whitson, W. W., «The Concept of Military Generation: The Chinese Communist Case», Asian Survey, 1968, 8, 921-947.

وكذلك دراسة جيتجز عن دور الجيش الصينى.

Gittings, J., «The Role of the Chinese Army», London; Oxford Uni. Press, 1967.

وانظر ايضا تحليل جوفى لمشاكل العلاقات المدنية العسكرية الناتجة عن تحول

الجيش الصينى إلى جيش نظامى.

Goffie, E., «The Conflict Between Old and New in the Chinese Army», China Q., 1964, 18, 118-140.

وقد أعيد طبع هذه المقالة مرة أخرى فى كتاب ماكميليامز

W.C. Mc Williams (ed.), Garrisson and Government: Politics and the Military in New States, San Francisco, Chandler Publishing Co., 1967.

ولجوفى أيضا دراسة أخرى عن الحزب ومهنية الجيش والضبط السياسى فوق الضباط.

Joffie, E., «Party and Army Professionalism and the Political Control in the Chinese Officer Corps 1949-1964, Harvard Uni. East Asian Monographs, 1965, N. 19.

وقد استنتج الصينولوجيون أن الانقسامات داخل القوات المسلحة والصراعات بينها وبين الجماعات المصلحية الأخرى قد اقتربت بشكل ما من الأنماط المألوفة فى البلاد الأخرى ذات المؤسسات العسكرية عالية التعقيد التكنولوجى.

ثانيا: التدخل القهرى فى الشئون السياسية:

يعتبر الاعتماد على القوة المسلحة سواء أكان فعليا أو مهددا لأحداث تغير ما فى الحكومة أو لدحض الجماعات الأخرى فى المجتمع تدخلا قهريا فى العملية السياسية ويتراوح هذا التدخل بين مجرد التهديد بالامتناع عن تأييد حكومة ما على وشك التشكيل إلى التقلد الكامل للسلطة. انظر ما هدن واندرسون عن الفعل السياسى للعسكريين فى الدول النامية

Von Der Mahden, F.R. and Anderson, C.W., «Political Action By the Military in the Developing Areas», Social Research, 1961, 28, 459-479.

ويمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من هذا التدخل هى: التدخل المحدود والتدخل السرى والتقلد الكامل للسلطة.

وقد يتدخل الجيش فى بعض الأحيان بدون إذن سابق ودون أن يظهر أنه يسعى لتحقيق اى أهداف سياسية سوى التكيف مع الظروف الغير عادية التى قد تنشأ عن الاطاحة بالدكتاتورية من قبل ثورة شعبية كما حدث فى سانتو دومينجو بعد سقوط تراجيللو، أو حينما يصاحب الانقسام الشديد بين الأحزاب بانهيار النظام العام بحيث لا يكون فى مقدور الحكومة المدنية أن تتوافق معه كما حدث فى الكونجو

والباكستان. إلا أن القوات المسلحة تعلن حينما تتحرك لملء هذا الفراغ السياسى المؤقت بأن حكمها سيكون لفترة محدودة فقط وأن العودة الكاملة للحكومة الدستورية والحياة السياسية العادية سوف تتحقق فور أن تعود الظروف إلى أوضاعها الطبيعية لكن هذا لا يمنع الجيش بالطبع وهو يقبض زمام السلطة فى يده إلى إيجاد أسباب جديدة لتبرير استمرار حكمه.

ولا يتصرف الجيش فى مواقف أخرى كأكثر من قوة حيادية معترف بها. أى لا يتدخل إلا لغرض معروف أما لتبديل أو منع التغير فى القوى السياسية وعلى الرغم من افتقاد الضباط المحتوون فى هذه العملية إلى برنامج خاص بهم، وأن دورهم لا يتعدى التوسط بين الجماعات المدنية المتصارعة على السلطة فإنهم يقررون بأنفسهم أو باستشارة الخلفاء المدنيين الآخرين متى وكيف يتصرفون. كما يختلف قدر القوة المستخدمة بدرجة كبيرة ولهذا فأن القوات المسلحة لا تطلب إلا أن تكون طاعتها مشروطة كما تمارس فيتو سرى على الحكومة المهددة بالسقوط إذا سحبت تأييدها لها أو هذه الجماعة المدنية التى تكون بمثابة درع لها لافتقادها الأساس السياسى الذى يمكن أن تظل بمقتضاه فى السلطة. وقد وجد هذا النمط من الدولة البوليسية فى مناطق عديدة من العالم وأوربا وأمريكا اللاتينية. وصورة الأنقلاب المفتوح نادرة لكن الملاحظ دائما أن الجيش يتمتع بالنفوذ من وراء الكواليس وهو يضمن حتما حماية مصالحه الخاصة بتحالفه مع القوى المحافظة.

ويختلف هذان النوعان عن النوع الثالث الذى تكون فيه القوات المسلحة أو بعض قطاعاتها هى المحرك الأول للأنقلاب العسكرى ويتقلد الضباط السلطة ويدعون بأنهم هم الذين يعبرون عن مصالح الأمة. ويصبح الحكم العسكرى مؤسسيا فى هذه العصبة المسلحة التى تقود الانقلاب. (انظر خصائص هذا النوع من العلاقات المدنية العسكرية كما حدد رابورت وهانتجتون خطوطهم الأساسية وكذلك بيرلميتز فى مؤلفه الدولة البريتورية والمجتمع البريتورى).

وعندما يبدأ الضباط فى تقلد السلطة يقومون بملْ الوظائف الحكومية إلا أنهم قد يتعرضون لمقاومة مدنية أساسها الخلاف بينهما عند دخول الضباط الدوائر الحكومية ولانهم يفتقدون إلى التأييد الشعبى فأن حكمهم العسكرى سيتعرض للخطر باحتمالات انقلاب جديد مصدره هؤلاء الضباط الذين أخرجوهم من السلطة. وستواجه الأنظمة العسكرية نفس صعوبات تحقيق الأستقرار التى واجهتها هذه الأنظمة التى أزاحوها.

وهناك العديد من المؤلفات فى ميدان التدخل العسكرى البعض منها فى شكل

دراسة حالة وصفية تحليلية لبلد معين أو موقف معين أو أزمة معينة فى العلاقات المدنية العسكرية، والمؤلفات فى هذا الصدد واسعة جدة لدرجة صعوبة معالجتها تفصيليا ولهذا ينصح دائما بالرجوع إلى واحد من الملخصات لأى مدخل فى هذا الميدان وما يمكن التركيز عليه هو هذه التعميمات القائمة على المقارنة الثقافية للظروف المصاحبة للميل للتدخل هناك فى المقام الأول دور الجيش فى التنمية السياسية وفى المقام الثانى دراسة العلاقة بين التدخل العسكرى كما قيس بعدد الانقلابات العسكرية خلال فترة معينة ومدى استمرار الحكم العسكرى أو مدى السيطرة العسكرية على الحكومة أو ارتباط ذلك بالمؤشرات الاقتصادية والأجتماعية. وتبدو نقطة الانطلاق الطبيعية هنا هو هذا التناقض بين الدول الحديثة والقديمة. انظر دراسة آرون عن الجيش فى مواجهة القوى المدنية فى الدول القديمة بالفرنسية.

Aron, R., «La Mihtaraillette, le chard d'assant et l'idée» Arch. Europ. de Sociologie. 1961, 2, 92-111.

وانظر أيضا: دراسة رومبيرجر عن التوحد والتنوع فى تطور الدول الحديثة الدكتاتورية العسكرية فى البلاد النامية مدخل للمورفولوجيا السياسية.

Ronneberger, F., «Militärdikaturen in den Entwick Lungslandernj ein beitrag zur politischen formenlehre, jahrbuch für sozialwissenschaft, 1905, 16: 13-49.

وتمثل هذه الدراسات بالإضافة إلى دراسة جانوتز عن الجيش والتنمية السياسية فى الدول الحديثة محاولات جادة لرسم وشرح هذه الاختلافات فى نمط منظم. أما فاينر فقد استعان بهذه المحاولات فى دراسته عبر العالم.

Finer, S.E., «Military and Society in Latin America», in Sociological Review Monograph No. 11.

وقد عقد فيت Fiet دراسة مقارنة للحكم العسكرى فى أسبانيا وغانا وتوسع فى التحليل المقارن بين الدول السابقة الاستعمار والمستعمرة حديثا.

Fiet. E., «The Role of the Iron Suraeons: Military Government in Spain and Ghana». Comparative Politics. 1969. 1. 485-498.

ومن الواضح أن هناك أرتباطا بين ميل القوات المسلحة للتدخل فى بلد ما ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه. وتبين جدولة فاينر للانقلابات العسكرية عبر السنوات من ١٩٥٨ - ١٩٦٥ ارتفاع نسبة الانقلابات فى الدول الحديثة التى حصلت على استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية حيث سقطت معظم هذه الدول

تحت الحكم العسكرى وتبين أيضا أن فى هذه الدول التى **ينخفض نصيب الفرد فيها من الدخل القومى** وسوء حالة سكان المدن تزداد محاولات الانقلاب العسكرى أكثر من مرة فى البلد الواحد.

Finer. S.E., «The Military Take Over Bidders». New Society. 1965. No 162. 7-9.

ويتشابه نمط الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية عبر فترة ستين سنة (انظر دراسة فوصم)

Fossum. E.. «Factors Influencing the Occurrence of Military Coup d'Etat in Latin America». J. of Peace Research, 1967, 4, 228-251.

كما يعكس التاريخ الطويل والمستمر من الانقلابات العسكرية أن **زيادة درجة الفقر فى البلاد** وكبر حجمها يعنيان زيادة احتمالات عدم الاستقرار كما تبينه الانقلابات بعد ذلك. والفقر أكثر أهمية من الحجم. وهناك أدلة أخرى تبين أهمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودورها فى توقيت الانقلاب حيث يحدث الانقلاب فى زمن الكساد الاقتصادى بينما تخلو البلاد من الانقلابات فى أزمنة الرفاهية (انظر دراسة نيدلر عن التنمية السياسية والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية) وانظر دراسة بارسونز عن التوتر التنموى وعدم الاستقرار السياسى.

Passons, A.S., «Developmental Tensions and Political Instability: Testing Some Hypothesis Concerning Latin Merica». J. of Peace Research, 1968, 5, 70 -86.

أما تأثير حجم البلاد فإنه مسألة غامضة عند إجراء المقارنات لكنه من المؤكد أن حجم البلاد يضيف صعوبات إلى أى حكومة مدنية أو عسكرية فى المحافظة على النظام السياسى الحى إذا ما واجهت مشكلات اقتصادية قوية. هذا وقد وجد وايكوف فى مقالته عن الظروف المرتبطة بالتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية أن الحكم العسكرى المستمر أيا كان نوعه يبدو نمطيا فى البلاد الصغيرة والمنعزلة نسبيا وتقل درجة التمثل الثقافى للطبقات الدنيا فى هذه البلاد ويميل معظمها للتسامح مع أى نظام فى موقع السلطة.

Wyckoff, T., «The Role of the Military in Latin American Politics», Western Political Q., 1960, 13, 745-763.

ولا يمكن القول أن أى حكومة مدنية فى أى أمة محصنة ضد التدخل القهرى للقوات المسلحة، لكن التهديد المتوالى بالتدخل والشكل الذى يأخذه هذا التدخل يختلف بالطبع ويطلق فاينر على **هذه الظاهرة الميل للتدخل** ويرى أنها ظاهرة مرتبطة بما يسميه **بالدوافع والقدرات**.

والدوافع فى رأيه موقفية أما القدرات فهى مرتبطة بالجماعات الأخرى والسكان الهادئون سياسيا لا يحتاجون لضبطهم قدرات كبيرة. ويكفى الأنفاق الدفاعى المتواضع جدا على جيش صغير نسبيا لضمان السيادة الفيزيقية لهذا الجيش على المواطنين غير المسلحين. ورأى مالبراث كيف أنه من السهولة أن تتم السيطرة على المراكز الجنوبية بواسطة عدد محدود من الرجال (انظر مالبرات فى نظريته عن الأستخدام الأقل للقوة).

Malparte, C., «Coup d'Etat». The Technique of Revolution, N.Y. Dutton, 1932.

إلا أن مالبرات قد تغافل عن الاعتبارات السياسية بتأكيده المتزايد على التكنيك.

ويتوقع الضباط الذين يتحدون السلطة أن يطاعوا من قبل جنودهم كما يتوقعون أيضا تأييد الرأى العام لكن الموقف يختلف إذا وجدت قوة سياسية موازية يمكنها أن تحدث توازنا بين الوسائل الفيزيقية من القوة وهنا يتدخل مستوى الثقافة السياسية كمتغير أساسى كما يقول فاينر.

إلا أن هناك عاملا آخر أيضا له دوره الهام فى هذه المسألة الا وهو **توزيع المهارات المدنية والعسكرية** مثل قرب الأخيرة من المراكز المسيطرة على السلطة (انظر فى ذلك دراسة ليزاك عن ظروف التدخل وفاعلية الضباط فى ممارسته السياسية).

Lissak, M. «Centers and Periphery in Developing Countries and Prototype of Military Elites», Studies in Comparative International Development, 1969-70, 139-150.

ومن السهل جدا على الجيش أن يتدخل فى الدول الضعيفة وغير الدستورية التى تكمن الأشكال السلمية من الضغط فيها خارج نطاق الشؤون السياسية: كما يتدخل الجيش أيضا فى **حالة الانقسام الشديد بين الأحزاب السياسية** وفى ظل هذا النظام البرلمانى الذى يمنعهم من تشكيل تحالف حكومى فعال. فعلى الرغم من تمتع الأرجنتين مثلا بدرجة عالية من التحضر والتعليم إلا أنها كانت دائما تحت حكم عسكرى مستمر لعشرات السنين (انظر مقالة آستز عن الأحتواء السياسى لضباط الأرجنتين ودورهم وخلفياتهم وانظر أيضا فاينر فى مقالته عن الجيش والمجتمع فى أمريكا اللاتينية) وراجع دراسة جيرمانى عن السياسة والبناء الأجتماعى والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية.

هذا وقد أوضح هانتجتون فى دراسته المكثفة والمدعمة بالإحصائيات عن النظام

السياسى فى المجتمعات المتغيرة كيف إن كبر عدد الأحزاب المتصارعة على السلطة يعنى كثرة احتمالات تعرض الحكومة القائمة لانقلاب عسكرى وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة لهذا النسق السياسى الذى لا يوجد فيه أحزاب سياسية فعالة وحينما تقل نسبة الأحزاب السياسية إلى الزمر السياسية فى البلاد تصبح القوات المسلحة هى واحدة من التنظيمات أو التنظيم الوحيد غالبا القادر على الفعل الانضباطى على المستوى القومى إلا أن الامثلة البارزة عن اندونيسيا وغانا والجزائر توضح لنا أن الجيش قد استطاع إزاحة السلطة الحكومية حتى فى الدول ذات الحزب الواحد. وقد يمكن القول أن اندماج الأنظمة ذات الحرب الواحد مع الجيش جعلها تفلت من احتمالات الانقلاب العسكرى ولكن ليس من كل أشكال ضغوط قواتها المسلحة.

وتتغير أسباب وخصائص التدخل العسكرى بفعل مسائل التحديث. حيث نجد أنفسنا أمام نماذج أكثر دقة وأبعد تعقيدًا من قضية الدوافع والقدرات السابقة تصدى لها كتاب عديدون (انظر دوبرى فى مقالته عن الديمقراطية والأساس العسكرى للقوة تناولت فيها ست نماذج للانتقال بالأمة من الحالة القبلية أو المستعمرة آليا لحكومة ممثلة).

Dupree, L., "Democracy and the Military Base of Power". Middle East J., 1968, 22, 29-44.

وكذلك أيضًا دراسة ليزاك التى أشرنا إليها قبل هذه الدراسة.

وقد حاول بوتنام فى مقالته عن التدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية التى عالج فيها الاختلافات بين هذه الدول ذات المستوى العالى من التدخل أن يحلل العلاقة الارتباطية بين المشيرات العديدة للنمو الاقتصادى والتنقل الاجتماعى عبر فترة خمسين سنة وسيطرة القوات المسلحة ووجد أن هناك ارتباطًا بينهما وبحيث يمكن أن نتوقع خفة حدة هذا الدور القهرى للجيش فى السياسة فى هذا الجزء من العالم الذى أصبح فيه مسألة التدخل مزمنة عبر قرن من الزمان حيث لاحظ بوتنام أن هذا الارتباط كان ضعيفًا فى الستينات عنه فى سنة ١٩١٠. إلا أن الجيش قد تعود بوضوح فى هذه البلاد على الدور السياسى حتى أصبح الحكم العسكرى مكونًا أساسيًا للحكومة.

Putnam, M.C., "Toward Explanation Military Intervention in Latin American Politics", World Politics, 1967, 20, 83-110"

كما أكد جانوتز على وجود ارتباط بين **مستوى التنمية الاقتصادية والتدخل**

العسكرى وكيف أن الخصائص البنائية للنظام السياسى كانت دافعة لمحاولات الاصطلاع بالسلطة من جانب الجيش. كما أن توالى ونجاح التدخل يشهد على وهن المؤسسات القائمة فى مقاومة ميول الضباط ذوى الدوافع السياسية. كما أن الظروف المؤثرة على احتمال سقوط بلد ما تحت سيطرة الحكم العسكرى تحدد ديناميات الصراع المدنى العسكرى الذى قد يؤدى إلى الانقلابات العسكرية.

وقد يتحرك الضباط للثورة ضد حكومتهم حتى فى هذه البلاد ذات الثقافة السياسية العالية المستوى إلا أنه نظرًا لندرة هذه الحالات وللظروف المرتبطة بها كان اهتمام السوسيولوجيين بدراستها أقل من اهتمام التاريخيين وكان مركزًا على دراسة النمط العام الذى يحكمها. وتشير دراسات الحالة فى هذا الصدد إلى أن العلاقات المدنية العسكرية قد تصل إلى نقطة الغليان خاصة إذا كانت المسألة مرتبطة بسلوك العمليات العسكرية خلال الحرب لكن الذى يحدث عادة هو عدم تفجر الموقف لقبول الضباط واستدماجهم معيار الضبط المدنى. كما أن توافر القنوات السياسي يجعل الضباط يفضلون الأشكال الأخرى من النفوذ عن التحدى المفتوح إلا إذا كانت هناك خطورة شديدة على مصالحهم. وواقع الأمر أن ما يمنعهم من المضى قدمًا فى التحرك هو إدراكهم بعدم توقع النجاح إلا إذا كان هناك حشدًا للشعب من قبل القادة السياسيين وتقديم تبرير مقبول لرفعهم لواء العصيان. فعدم وجود مثل هؤلاء القادة من بين الرتب العسكرية يقيد الأهداف التى يسعون إلى تحقيقها بالقوة.

ويمكن الإشارة هنا إلى هاتين المحاولتين فى دولتين على درجة عالية من التحديث. كانت المحاولة الأولى فى ألمانيا عام ١٩٤٤ والثانية فى فرنسا عام ١٩٦١ حيث كانت القوات المسلحة تعمل منهما تحت ستار الانتفاضة الداخلية للآخرين وحاولت استغلال هذه الانتفاضة للحصول على تأييد الأغلبية. وتوقع قادة الميدان إذعان الجماهير فور إدراكها أن سقوط الحكومة قد أصبح حقيقة واقعة إلا أن هاتين المحاولتين قد فشلتا سياسيًا وعسكريًا لأن رئيس الدولة كان يستعين فى كل مرة بالجماهير مباشرة من خلال وسائل الاتصال كما كان العسكريون ينقسمون حول أنفسهم فى الخطوة التالية التى يجب أن تتخذ حيث وافق البعض على سياسة الحكومة وهناك من لم يلتزم بهذه السياسة أما معظمهم فقد فضلوا أن يكونوا آمنين فى انتظار نتيجة الموقف ولهذا كان الافتقاد إلى التأييد الشعبى معوقًا لنجاح الانقلاب (انظر لانج):

Lang, K., "The Military Putsch in a Developed Political Culture, Confrontation of Military and Civil Power in Germany and France", in Van Doorn, Armed

Forces and Society, The Hague and Paris, Mouton, 1968, 202-228.

وتسير الانقلابات العسكرية فى الدول التى تقوم وحدتها على المركزية البيروقراطية وفق منطق مختلف. ويرى هاندمان أن نموذج الثقافة البيروقراطية موجود فى كثير من دول العالم.

Handman, M., Bureacratic Culture Patterns and Revolution, A.J.S., 1933, 35, 301-303.

وتعتبر بعض دول أمريكا اللاتينية طرزًا بدائية لهذا النموذج حيث تقوم الحكومة بتوزيع النصيب الأكبر من القيم الاقتصادية والقيم الأخرى.

Kling, M., "Toward a Theory of Power and Political Instability in Latin America", Western Political Q., 1956, 9, 21-30.

ويشتد التنافس على أوضاع النفوذ السياسى والمناصب العامة. كما تصبح مسألة امتلاك وسائل القوة الفيزيقية أحد المصادر الأساسية للصراع السياسى بسبب اختفاء الأحزاب الجماهيرية. وتتوالى الانقلابات وتفتقد البلاد إلى الاستقرار السياسى وعادة ما تحل جماعة عسكرية محل أخرى. ويرى هوروتز فى مقالته عن معيار عدم الشرعية أن هذه الانقلابات موقوتة أما لضمان إتخاذ اجراءات سابقة على الانتخابات أو لتغيير نتائج هذه الانتخابات. كما تؤدى المساومة السياسية بين الضباط الساعين نحو تشكيل تحالف ناجح قادر على التمهيد لانقلاب عسكرى إلى تأكيد عدم استقرار الحكومة المدنية. والواقع أن تأييد الرجل الأرجوحة Swing Man يلعب دورًا هامًا فى الاختلافات بين العسكريين ويظهر على أنه القائد الرسمى ومن ثم يعمل على اعتدال تطرف المحرضين الأصليين للانقلاب إلا أن هذه الانقسامات فيما بينهم تصبح أساسا لانقلاب جديد (انظر بندلر عن التنمية السياسية والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية).

وترتبط مشكلة خلق نظام سياسى حى بمشكلة الحفاظ على السلام المدنى فى الدول حديثة الاستقلال والتى لا تزال تمزقها التقسيمات السلالية والقبلية والتى تشجع المستعمر على إبقائها قائمة. وهذا واضح فى العديد من الدول الأفريقية كما ظهر فى البحوث التى أجراها جاتردج.

Gutteridge, W.F., The Militarysin African Politics, London, Methnen N.Y., Branes and Noble, 1969.

وكذلك فى دراسة لى عن الجيوش الافريقية والنظام المدنى وهذه الدراسة عبارة

عن تقرير من معهد الدراسات الاستراتيجية عن البناء والتكوين الاجتماعى لقوات الأمن الأفريقية وتواتراتها الداخلية.

Lee, J.M., "African Armies and Civil Orders", London and Windus, N.Y., Praeger.

هذا بالإضافة إلى دراسات الحالة التى عرضها بينين فى كتابه عن التدخلات العسكرية.

Bienen, H. (ed), The Military Intervenion. Case Studies in Political Development, N.Y., Russel Sage Foundation, 1968, 1968.

وتوضح هذه الدراسات أن القوات المسلحة التى وظيفتها الأصلية حماية الأمن الداخلى تعلب دورًا هامًا فى السياسة حتى حينما لا يكون الصراع موجهًا بوسائل العنف ويضاف إلى ذلك أن هذه الجيوش التى تشكل أساسًا لمحاربة الاستعمار شأنها شأن الجيوش الثورية فى كل مكان لا تتخلى بسهولة عن كل نفوذها السياسى. وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بين الهند وبورما وبين تونس والمغرب والجزائر فلم تتحرك الهند نحو الاستقلال بواسطة جيش مسيس بدرجة عالية (انظر):

Rudolph, L.J. and Rudolf Susane, General and the Politicians in India, Pacific Affairs, 1964, 37, 5-91.

وقد أعيد طبع هذه المقالة فى مؤلف ماكيلاتز الذى أشرنا إليه سابقًا.

Garrison and Government.

أما الحكومات المدنية فى تونس والمغرب التى حصلت على استقلالها سلميًا فقد وقعت فريسة لجيش يدعى لنفسه شرف تحقيق النصر كما فى الجزائر. ويذهب جونسون فى كتابه الجيش والمجتمع فى أمريكا اللاتينية إلى أبعد من ذلك فيرى أن خفة حدة سيطرة القوات المسلحة على البلاد ترجع إلى هذه الطريقة المنظمة والسلمية التى حصلت بمقتضاها البرازيل على استقلالها والتى كان لها أبعد الأثر فى ذلك إلا أن القوات المسلحة بعد ذلك قد تدخلت فى شئون البلاد أكثر من مرة وقفز النظام العسكرى إلى السلطة بانقلاب ناجح أطاح بالحكومة المدنية.

ومن خصائص القوات المسلحة فى بعض الدول الأفريقية وبدرجة أقل فى دول امريكا أمريكا اللاتينية – أن عدم تعرض البلاد للتهديد فى ظل حكم عسكرى مزمن يجعل القوات المسلحة فيها رمزًا للسيادة المدنية حتى فى حالة ضعفها وعدم

كفاءتها الدبلوماسية. انظر مؤلف جاتروج السابق وكذلك المؤلف الآتى لفولتز.

Foltz, W.J., «Military Influences», in Mc Kay (Ed.), African Diplomacy, N.Y., Praeger.

وقد يرى البعض أن **توفر المصادر والقوى البشرية تحت تصرف القوات المسلحة يسهل لها التدخل إلا أن الحقيقة لا توضح ان هذا الأمر له نفس الأثر على الدوام لأن المؤسسات العسكرية فى الدول العظمى ذات الإنفاق العسكرى العالى (وزيادة نسبته إلى الدخل القومى) تستطيع مواجهة التزاماتها العالمية** والوقوف فى وجه الهجوم المحتمل. أما الجهد العسكرى فى الدول غير الأوربية فمحدود وحدود بلادها آمنة نسبيًا ومن شأن هذا الأمر ان يترك لقادة القوات المسلحة الحرية فى إشباع طموحاتهم السياسية أو الانضمام لحكومة تؤيدهم حتى ولو أدى ذلك إلى استقطاع جزء كبير من الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج الأخرى غير العسكرية، هذا وقد لاحظ بنتام فى دراسته التى أشرنا إليها سابقًا وجود ارتباط قوى بين التدخل العسكرى ونصيب الجيش من الناتج القومى إلا أن هذا الارتباط لا يسمح لنا بتمييز السبب عن النتيجة. إلا انه يلاحظ من خلال الانماط المتكررة للانفاق العسكرى فى البلاد التى تحت السيطرة العسكرية المستمرة أن الإنفاق يتركز بشدة على تسليح المشاه وشراء عدد قليل من الدبابات والطائرات أكثر من تركيزه على توفير هذه التكاليف العالية التى تساهم فى تحسين الأوضاع الاستراتيجية للبلاد.

Powell, J.D., "Military Assistance and Militarism in Latin America", Western Political Q., 1965, 18: 382-392.

وعند حدوث التدخل العسكرى تلعب القوات البرية الدور الأكبر. اما القوات البحرية فإنها تتحرك من المراكز السكانية ومن مواقعها البعيدة عن البلاد إلى أن تصبح عاملا أساسيا فى الاضطلاع بالسلطة. ولا يحتاج الأمر إلى الكثير حيث تستولى الكتائب على المراكز الحيوية. أما عن الضباط القريبين من السلطة والعالمين بمختلف أشكال المكائد السياسية فهم فى حد ذاتهم من عوامل التهديد المحتمل لأن الكتائب التى يقودونها سواء أكانت أرضية أم بحرية أو جوية. تتمتع بقدرة ذات فعالية عالية.

والذى لا شك فيه أن **الانقسامات داخل القوات المسلحة وبالذات بين فصائل الضباط تعوق إمكانية القيام بانقلاب عسكرى** ناجح وإذا كانت هذه الانقسامات عميقة وعكست الانقسام داخل المجتمع المدنى فإن **التدخل العسكرى يؤدى إلى ظهور شبح الحرب الأهلية**. والطريق المسدود الناتج عن هذه

الانقسامات بالاضافة إلى عدم فعالية القوة المدنية يشجع الجيش على التدخل وإذا انقسم العسكريون على أنفسهم فإن ذلك سيكون عاملا إضافيا لعدم الاستقرار (انظر مؤلف رابورت عن الأبعاد السياسية للتمرد السياسى).

ويلاحظ أن معظم حالات التدخل العسكرى تنشأ من الحتميات العسكرية الخاصة المرتبطة إلى حد ما بالمصلحة القومية أكثر من التحالف المدنى العسكرى المرتبط بمصلحة جماعية معينة. كما يرى معظم الملاحظين أن خبرات السياق المهنى تشكل عاملا أساسيا حتميا فى السلوك السياسى للضباط أكثر من عامل الأصول الاجتماعية لهم. انظر دراسة هوبكنز عن العلاقات المدنية العسكرية فى الدول النامية (منظور عالمى).

Hopkins, K., "Civil-Military Relations in Developing Countries", British J. of Sociology, 1966, 17, 165-182.

ولا يعنى هذا أن الخلفية والولاءات الاجتماعية الأخرى لم يكن لها دور فى ميول جيوش امريكا اللاتينية للتدخل ضد حركات التحرر. وفى هذا الصدد لوحظ الآتى :

١ – أن أقل الضباط استجابة للأحداث السياسية الجديدة هم الضباط المجندون من قطاعات محدودة من السكان.

٢ – أن كثرة الضباط من أفراد الطبقة الوسطى – الدنيا والدارسين السابقين وذوى الأفكار السياسية غير المتطرفة والثورية تعطى دافعا جديدا للتدخل وهذا من شأنه أن يؤثر على اللون السياسى لأى انقلاب.

٣ – أنه أيا كانت آثار التغيرات فى نمط التجنيد فإنها تعزز أحيانا بعوامل أخرى قد تكون بمثابة عناصر زائلة لا تبين شيئا فى العلاقة بين الأصل الاجتماعى للضابط وخلفيته وسلوكه السياسى. ويقول ليفن فى هذا الصدد أن لدنو رتب الضباط الذين كانوا المحرك الأساسى للعديد من الانقلابات فى دول أمريكا اللاتينية ارتباط كبير باشتمال برامجهم على إصلاحات راديكالية أما الضباط من ذوى الرتب العليا والخلفية الطبقية العليا فإنهم غالبا ما يميلون إلى تبنى الاتجاهات السياسية المحافظة. وعلى العكس من ذلك فإننا لا يمكن أن نقول أن راديكالية الضباط الصغار بالمقارنة مع الاتجاهات المحافظة لكبار الضباط تعود إلى الاختلاف بينهما فى الخلفية الاجتماعية إذ قد تعود إلى الصعوبات التى يكون صغار الضباط قد واجهوها عبر سياقهم المهنى أو أنها على الجانب الآخر تعكس هذا الضمير المتولد لديهم نحو الحاجة إلى الاصلاح وهو بلا شك أكثر أهمية من الخلفية الطبقية أو المكانة التى هم فيها.

ويلاحظ أيضا وجود عوامل أخرى مرتبطة بالانقلابات فى حالة الدول المنتقلة من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال الحديث. فكل هؤلاء الذين شاركوا فى انقلاب عبد الناصر ضد فاروق كانوا من نفس الطبقة التى انتمى إليها طلبة الكلية الحربية فى هذا الوقت كما أن كثيرا من المبادئ التى سعوا إلى تحقيقها كانوا قد فكروا فيها منذ زمن طويل (انظر الجيش والحركة الوطنية عند أنور عبد الملك وانظر أيضا.

Vatikiotis, P., The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nation? Bloomington, Indiana, Indiana Univ. Press, 1967.

أما فى دول شرق أفريقيا فإنها لم تتمتع بنفس درجة الاستقلال التى كانت تتمتع بها مصر فإنها حققت استقلالها دون وجود ضابط وطنى وأخذت انتفاضاتها ضد الحكومة المدنية شكل تمرد قاده الرجال المجندون وعملت على تحسين الأحوال المالية وافرقة الجيش كهدف سياسى وحيدا انظر:

Mazuri, A. and Rothchild, D., "The Soldiers and the State in East Africa, Western Political Q., 1967, 20, 28-96.

وما هو أكثر عمومية من ذلك أن كثرة عدد الوظائف الشاغرة فى القوات المسلحة فى الجيوش الحديثة تسهل عملية الترقى السريع حيث يحصل صغار الضباط على الرتب الأعلى فى سن صغيرة إلا أن حجب هذه الميزة عن الجيل الثانى من الضباط الجدد قد يجعل لهم موقفا مختلفا وايديولوجية جديدة.

ويلعب **النفوذ الأجنبى** دورا هاما فى هذا الصدد حيث يمكن لهذه الكوادر من الضباط التى تدربت فى الدول الاستعمارية أن تتمثل على الأقل بعضا من الاتجاهات التى تميز جيوش الدول العظمى. وقد يؤدى ذلك إلى سلسلة من الأحداث كما حدث فى الهند وباكستان للضباط الذين كانوا يدرسون فى مدارس ذات اتجاه بريطانى (انظر جيرمانى وسيلفرت عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى فى دول أمريكا اللاتينية).

وانظر أيضا أوضاع الضباط ذوى الخلفية الاستعمارية ودورهم فى البرلمان فى كل من الهند وباكستان مقارنا بغانا ونيجيريا كما تبينه المراجع الآتية:

(1) Gutteridge, W., "Military Elites in Ghana and Nigeria", African Forum, 1966, 2 (1), 31-41.

(2) Dowse, R.E., "The Military and Political Development", in C. Leys (Eds.), Politics and Change in Developing Counteries, Cambridge Univ. Press, 1966, 213-246.

(3) Feit E., "Military Coups and Political Development, Some Lessons from Ghana and Nigeria", World Politics, 1968, 20, 179-193.

ويعمل الاتصال بالقوى الاجنبية على تحريك هوى الجيش نحو تحديث بلاده. إلا أنه من الملحوظ هنا أنه إذا ارتبطت التصورات المهنية الفكرية بتصورات الضباط من الكفاءة والانضباط مع عدم استبعاد الأفكار الأخرى فإن أفكارهم عن التقدم ستكون مرتبطة عادة بالتكنولوجيا أكثر من ارتباطها بالقانون والأشكال البرلمانية فى الحكومة.. ولا شك فى تناقض هذه الأفكار مع هذه التوجيهات التى تحكم الصفوة الاقتصادية فى البلاد التى تركت لها الحقبة الاستعمارية مجالا ضيقا فى الأنشطة الاقتصادية فتحولت إلى فئة طفيلية مستغلة وقد تناولت العديد من المقالات هذه التناقضات وخاصة شلز وهو يكتب عن دور الجيش فى التنمية السياسية فى الدول الحديثة.

Shils, E., "The Military in Political Development of the New States", in Johnson (Ed), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton, 1962, 7-67.

ويتحدث شلز فى مقالته عن الأسس الاجتماعية للعقلية غير السياسية بين الصفوات، (انظر جانوتز ايضا فى كتابه الجيش والتنمية السياسية فى الدول الحديثة وباى Pye فى مقالته عن الجيوش فى عملية التحديث السياسى) ويعتبر هونج الوحيد فى كوريا الذى تمكن من توثيق توجيهات الجيش بالرجوع إلى جماعة مدنية مقارنة فى نفس البلد.

Hongs, S., "Political Diagnosis of Korean Society: A Survey of Military and Civilian Values", Asian Survey, 1967, 7: 329-340.

وانظر أيضا دراسة ديوبى عن بورما وجيشها

Dupy, T.N., "Burma and its Army: A Contrast in Motivation and Characteristics", Antioch Review, 1966, 20, 428-440.

وترتبط القومية بالنفوذ الأجنبى من حيث أن الضباط هم المستقبلون الوحيدون للمساعدة من الخارج كما أن تلقيهم التعليم فى المدارس الخارجية العسكرية يجعلهم فى وضع يمكنهم من مقارنة أوضاع بلادهم بالمستويات الدولية ويدركون مدى الفشل الذى يعيشون فيه. وتوضح دراسة وايكوف السابقة كيف أن أمريكا اللاتينية منطقة مفتوحة للنفوذ الاستعمارى الجديد بكل مستوياته وكيف أن المساعدة العسكرية لا تقوى من سيطرة الضباط العسكرية فحسب ولكنها أيضا وطبقا لدراسة سبرنجر تجعلهم بفعل الخبرة الأجنبية المكثفة هم أكثر الناس

احتواء فى الانقلاب العسكرية.

Springer, P.B., "Social Sources of Political Behaviour of Venezuelan Military Officers, Politico, 1965, 30 348-355.

(٥)

صحيح أن هناك وفرة فى المؤلفات المركزة على مسببات التدخل العسكرى لكن هذا لا يدعونا إلى تجاهل الدراسة الدقيقة لفرص وإنجازات القوات المسلحة فى الحكومة إلا أن مثل هذه الدراسة تتطلب تبنى إطار نظرى مناسب. وقد حدد فيت وبيرليتر المجالات الثلاث التى يجب التركيز عليها فى هذا الصدد بالآتى:

١ – الطريقة التى يصل بها العسكريون للسلطة.
٢ – دور القوات المسلحة كباعث على التحديث فى دول العالم الثالث.
٣ – شرعية القوات المسلحة فى ظل تأييد المجتمع لها.

أولاً: وثوب العسكريين للسلطة:

أكد ليزاك أن الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية هى من الميادين الجديدة الصالحة للدراسة من قبل الباحثين فى شئون المجتمع والتاريخ.

Lissak Moshe, Selected Literature of Revolutions and Coups d'etat in the Developing Nations, N.Y., Russel, 1964.

وهناك مؤلفات تتناول اهتمامات منظمى الانقلابات العسكرية ومؤلفات أخرى تتضمن تحليلات نقدية لنظرية الثورة. ومن أمثلة دراسات الجانب الأول دراسة آرنيد عن تكنيك الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية يدرس فيها الوسائل المتنوعة لاعداد وتنظيم وإنجازات الانقلابات العسكرية.

Arande, K.C., "The Technique of the Coup d'Etat in Latin America", in A.N. Christensen (ed.), The Evolution of Latin America Government, N.Y., Henry Holt, 1951, 309-71.

وكذلك دراسة لوفشاى وتقييمه للتدخل العسكرى فى سياسة أوغندا.

Lofchie Michael, F., "The Uganda Coup", J. of Modern African Studies, 10, 1972, 91-36.

ومن أمثلة الجانب الثانى دراسات كالفرت للثورة كظاهرة سياسية أكثر منها كظاهرة اجتماعية.

Calvert Peter, Revolution: The Politicssof Violence, Political Studies, XV, 1967, I-II.

وقد تناول كالفرت فى دراساته أصل وتطور مفهوم الثورة وحلل الطرق المطبقة فى دراستها مستخدمًا فى مقارناته المفاهيم الماركسية وغير الماركسية للثورة الاجتماعية.

Calver, P., Revolution, Lond., Macmillan, 1970.

أما لندن وشميدت فقد درسا بعض الثورات فى إطار مقارن.

Lenden Carl, Schmitt, K.M., "The Politics of Violence: Revolution in the Modern World, Englewood Calif., N.Y., Prentic-Hall, 1968.

وقد ركزت هذه الدراسات على الجانب السياسى أكثر من تركيزها على الجانب الاجتماعى إلا أن بعضًا من هذه التحليلات قد اهتم بالعلاقة بين الثورة والنسق الاجتماعى. مثال ذلك دراسة جونسون التى نجح فيها فى تطوير مفهوم سوسيولوجى عن الثورات العظمى وضع من خلاله إطارًا واسعًا شمل كل الثورات.

Johnson Charmers, Revolution and the Social System. Hoover Institution Studies 3. Stanford, Calif., Stanford Uni. Press, 1964.

وهناك من بين الدراسات العديدة عدد محدود نسبيًا ركز بوجه خاص على الطريقة التى تستولى بها القوات المسلحة على السلطة فى الدولة القومية مثال ذلك دراسة بيل عن التدخل فى بوليفيا التى اهتم فيها تفصيليًا بالدور السياسى للجيش البوليفى.

Bill Willians, H., Military Intervention in Bolivia: The Overthrow of Paz Estenssors and the MNR, washington, D.C., Institute for the Comparative Study of Political Systems.

أما كاترين شوربى فقد درست ظروف الثورات ودور القوات المسلحة والدولة مبينة اختلاف النظرية عن الواقع.

Choroby Khaterive, Armies and the Art of Revolutions, London, Faber and Faber, 1943.

وتفترض التحليلات السابقة بالطبع وجود تمييز واضح بين السلطات العسكرية

والمدنية. وبالتالى فإن القوات المسلحة فى سعيها للحصول على القوة تعمل كجماعة مصلحية داخل نسق سياسى محلى معين وهذا ما أبرزته دراسة كولكوفتش التى أشرنا إليها سابقا عن جماعات المصلحة فى السياسة السوفيتية وكذلك دراسة آستز عن الجماعات الضاغطة وصفوة القوة فى بيرو. وقد حلل آستز فى هذه الدراسة العلاقات المدنية العسكرية فى بيرو فى ضوء التوزيع الأساسى للقوة فى المجتمع.

Astiz Carlos, A., Pressure Groups and Power Elites, in Peurvian Politics, Ithaca, N.Y., Cornell Uni. Press, 1969.

ويضاف إلى هاتين الدراستين دراسة جونسون عن الولاء المدنى وحرب العصابات. وكان جونسون يقيم فى هذه الدراسة العميقة تلك المؤلفات التى تعالج الأشكال المختلفة لحرب العصابات والحروب المضادة لها.

Johnson Chalmer, "Civilian Loyalities and Guerilla Conflict", World Politics, 14, 1962, 646-61.

وتبدو هذه التحليلات متطابقة مع الدراسات المعالجة للقوة المحتملة للقوات المسلحة كأحد عناصر المركب الصناعى العسكرى.

ونلاحظ مما سبق أننا عندما نصف ونحلل العلاقات المدنية العسكرية نجد أن نمط هذه العلاقات لا يتناسب مع التصور الأساسى لها عند هانتجتون كما فى حالة كوبا مثلا، حيث لا نجد أساسا للتمييز بين القوة المدنية والقوة العسكرية خلال السنوات الأولى من حكم كاسترو. وقد اكد دوميجوز فى كتابه عن الجندى المدنى على اهمية مفهوم الجندى المدنى عند تحليل العلاقات المدنية والعسكرية فى كوبا.

Dominguez, J., "The Civil Soldier in Cuba, 202-38, in Kellerer Cathrine (ed.), Political Military Systems, Beverty Mills, Calif. Sage, 1974.

أما فتنزجيبون فقد حلل الثورة الكوبية كحركة اجتماعية وعالج مشكلة تكون النظام فى كوبا فى ضوء دور كاسترو كقائد كارزمى.

Fitzgibbon Russel, H., «The RRevolution Next Door», Cuba, Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, 394, 1961, 113 - 22.

وتناول بيريز ايضا مشكلة العلاقات المدنية العسكرية فى كوبا ودور القوات المسلحة بها.

Perez Louis, A., Army Politics in Cuba 1898-1958, Pittsburg, Univ. of Pittsburg Press, 1967.

والواضح هنا أن الجيش المتمرد فى كوبا قد استطاع أن يضطلع بالضبط

الإدارى والسياسى فى البلاد بعد انهيار الحكومة. وما نراه أمامنا ما هو إلا موقف ظهرت فيه حكومة ما نتيجة لحرب عصابات محلية أثرت بالتالى على نمط العلاقات المدنية العسكرية فى السنوات الأولى تشكيل هذه الحكومة. وقد تكرر هذا النمط من العلاقات فى بلاد أخرى مثل الصين. وتبرز لنا الدراسات الآتية كيفية نمو هذا النمط من العلاقات :

١ - دراسة جورج عن عدم التكامل فى الجيش الشيوعى الصينى بعد المرحلة التى لم يتحقق فيها هذا الوعد بالنصر السهل والسريع فى الحرب الكورية. وما يؤخذ على هذه الدراسة منهجيًا هو اعتمادها على أسرى الحرب فقط كمادة للدراسة.

George, A.L., "The Chinese Communist Army in Action: The Korean War and Aftermath", N.w., Columbia Uni. Press, 1967.

٢ - تحليل جوفى للمهنية والضبط السياسى بين ضباط الجيش الصينى وقد أشرنا إلى هذه الدراسة سابقًا.

٣ - تشريح تشالمرز جونسون للحرب الشعبية. الذى رأى فيه أن مفهوم الحرب الثورية ينطوى الآن على مغالطة تاريخية. كما أن جهود تصدير الثورة الصينية الشعبية إلى خارج الصين قد انتهى مع بداية السبعينات، وقد حلل الباحثان فى هذه الدراسة أصول وتطور المذهب الصينى من خلال الستينات.

Johnson Charlmers, Autopsy on People's War, Berkeley.

٤ - محاولة كاويانج ماو لوضع نظرية فى الثورة اشتقها من التمييزات الفئوية السائدة فى جيش التحرير الشعبى واستخدم ماو مصطلح العسكرية الرجعية ليصف به تجنيد السياسيين للعسكريين لمساعدتهم فى حل المشاكل الاجتماعية.

Kauying Mao, The People's Liberation army and the China's Nation-Building, White Plains, N.Y., International Arts and Sciences Press, 1973.

٥ - دراسة باريت المقارنة لنظرية حرب العصابات فى كل من الصين والجزائر والهند الصينية درس فيها الشيوعية والعصيان المسلح وتكامل القيادة العسكرية والسياسية.

Paret Peter Shy, W., Guerillas in the 1960's N.Y., Praeger.

ويمكن تتبع هذا النمط فى يوغسلافيا أيضًا من خلال الدراسة التى قام بها انتون ببلر Bebler التى درس فيها علم الاجتماع العسكرى فى يوغسلافيا وتناول

فيها موضوعات الحرب كظاهرة إجتماعية للقوة العسكرية والتحليل الاجتماعى السياسى لحزب التحرير القومى والدفاع القومى فى يوغسلافيا (خضر، أحمد إبراهيم، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف ١٩٨٠ ص٤٨ – ٥٥).

أما فى فيتنام فيمكن الوقوف على هذا النمط من العلاقات أيضًا من خلال الدراسة المقارنة التى أجراها كروزير عن العصيان المسلح بعد الحرب والتمرد الجماهيرى فى الجزائر وفيتنام وقبرص وكينيا واليونان وكوبا واندونيسيا وبورما وقد عالج كروزير فى هذه الدراسة الانتفاضات ضد الحكم الشيوعى فى التبت والمجر وألمانيا الغربية.

Crozier Brain, The Rebels: A Study of Postwar Insureections, London, Chattos and Windus, 1967.

كما يمكن تتبع هذا النمط من العلاقات فى فيتنام أيضًا من خلال دراسة فول التى أشرنا إليها سابقًا.

أما فى كمبوديا فهناك دراستان الأولى عبارة عن مسح نقدى للعلاقات المدنية العسكرية فى الحرب العالمية الأولى.

Ponchand Francois, Cambodia anée zero, Paris, Juillard, 1977.

وندرس الثانية تأثير الحرب على الدور السياسى للتنظيم العسكرى.

Quim Kenneth, M., «Political Change in Wartime: The Khmer Krahom Revolution in S. Cambodia 1970-1974", Naval War, College Revoew.

وفى لاوس أجرى زاسلوف دراستين عالج فى الأولى الأصول الاجتماعية والتطورية الباثيت لاو كتنظيم ثورى منذ بداية السبعينات.

Zasloff Joseph. J., The Pathet Lao. Leadership and Organization. Lexington, Mass., Mass., D.C., Health, 1974.

واشترك زاسلوف مع براون فى الدراسة الثانية وهى عبارة عن مجموعة من المقالات قدما فيها تحليلاً نقديًا للتغير الاجتماعى والعسكرى فى الهند الصينية.

Zasloff, J. and Brown, Macahster, Communism in Indochina: New Perspective. Lexington, Mass., D.C., Health, 1975.

ويلخص آلبرايت هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية بقوله: أنه أحد الملامح الهامة التى نرى فيها كيف يطور الحزب السياسى جيشًا فى العصابات

كوسيلة للقيام بالثورة وتقلد السلطة السياسية ويرى البرايت أيضًا أنه لن يكون هناك صراع بين الجيش والقيادة الحزبية لأنهما على درجة عالية من التوافق فى القيم السياسية وهما متفقان أصلاً على حرب العصابات وعلى مسألة الضبط الحكومى وبناء على ذلك لن نرى تمييزًا واضحًا بين الأدوار المدنية والعسكرية والتنظيم بل توافق كامل بين المصالح المدنية والعسكرية ولن يكون هناك فقط امتزاج بين المهنة العسكرية والتنظيم بل توافق كامل بين المصالح المدنية والعسكرية. وهذا يعنى بالطبع أن الهيئة العسكرية لن تكون مصدرًا للصراع. وتبرز خصائص حرب العصابات هذه القدرات السياسية للصفوة العسكرية.

إلا أنه من المهم جدًا أن نلاحظ أن الانسجام بين القيادة المدنية والعسكرية يمكن أن يكون سلبيًا وذلك حينما يكون هناك صراع بين قيادة القوات المسلحة وقيادة الحزب السياسى. مثال ذلك ما حدث فى كمبوديا (انظر دراسات بونشود وكينين وزاسلوف).

ويمثل الجندى المدنى وحرب العصابات تطورًا بديلاً فى مفهوم العلاقات المدنية العسكرية أما التطور البديل الثانى فهو ما يعرف بالبريتورية. ومن الصعب كما قال فيت أن نحدد مفهوم البريتورية إلا أنها تعنى وفقًا للتعريف الذى طرحه واتكنز Watkinz فى موسوعة العلوم الاجتماعية «هذا الموقف الذى تمارس فيه الطبقة العسكرية فى مجتمع معين قوة سياسية مستقلة بداخله بفضل استخدامها الفعلى للقوة أو تهديدها باستخدام هذه القوة».

وقد طور هانتجتون ابحاثه فى البريتورية فى ١٩٦٨، وقد يرجع ذلك إلى هذا المنحى التفاؤلى عند موسكس الذى ربط بينها وبين اتجاه العالم الثالث إلى السياسة البرلمانية والنمو الاجتماعى والاقتصادى وذلك فى دراسته السوسيولوجية الشاملة عن الظاهرة العسكرية التى قسم فيها العسكريين إلى جنود صفوة القوة والجندى المهنى والجندى الشعبى والجندى المدنى وجندى العالم الثالث.

Moskos, Charles, C., "The Military Annual Review of Sociology", 2, 1976, 55-77.

وقد عارض هانتجتون ذلك فى دراسته الكلاسيكية عن البريتورية التى عالج فيها أسباب التدخل العسكرى فى المجال المدنى. وأبرز أن الناس جميعهم فى الدولة البريتورية لا ينظرون إلى القيادة والمؤسسات السياسية على أنها شىء مشروع.

Huntington. S., "Political Order in Changing Societies", New Haven, Com., Yale Univ. Press, 1968. p. 196.

ويكون التدخل العسكرى سمة ملحوظة منظمة حينما يشتد الصراع الجماعى ويظهر الفراغ السياسى، ويحل الجيش هنا محل القوى الاجتماعية الغير قائمة وكمعوض عنها (انظر فيت وتحليله للوضع فى أسبانيا والارجنتين واليونان ومصر) وأنظر أيضًا تحليل رابورت ودراسته الكلاسيكية التى وضع فيها إطارًا تصوريًا لتحليل التدخل العسكرى فى ميدان السلطة المدنية.

' Rapport David, C., "The Political Dimension of Military Usurpation", Political Science Q., 83, 1968, 551-72.

(وراجع أيضًا نظرية رابورت المقارنة عن الأنماط السياسية والعسكرية والمراحل البنائية للتطور العسكرى:

Rapport David, C., "A Comparative Theory of Military and Political Types", in Huntington S. (ed.) Changing Patterns of Military Politics, N.Y., Free Press of Glencoe, 1962.

والواقع أنه لا يمكن التسليم بحيثيات النظرية البرويتورية دون مناقشة لأن فى ذلك تقليل من أهمية العوامل التنظيمية العسكرية الداخلية حيث يكون التركيز كله منصبًا على الظروف المجتمعية كعامل اساسى فى اضطلاع الجيش بالسلطة. وقد أنعكس ذلك فى هذا الجدال النظرى الذى صاحب البريتورية. فهانتجتون مثلاً فى كتابه (النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة) (194-193) نسب إلى جانوتز فى كتابه (الجيش والتطور السياسى فى الدول الحديثة) الحتمية الاحادية لأوضاع الجيش الداخلية كعامل مفسر لكيفية تقلد الجيش للسلطة فى الدول الحديثة. وهناك دراسات عديدة تؤكد أيضًا على أهمية الخصائص الداخلية للتنظيم العسكرى كمتغير يجب وضعه فى الاعتبار عند دراسة التدخل العسكرى. إلا أن ميل الجيش لتقلد السلطة يرتبط بعلاقة الخصائص العسكرية الداخلية المجتمعية – التى يعتقد بأنها متشابهة – لا تؤدى بالضرورة إلى معدلات متشابهة من التدخل العسكرى ما لم تكن العوامل التنظيمية الداخلية للجيش ثابتة.

ويستلزم الأمر بناء على ذلك ضرورة تركيز الاهتمام على العوامل العسكرية الداخلية أكثر مما هو مألوف فى العديد من النظريات البريتورية (انظر فى هذا الصدد هذا التفسير القيم للعوامل التى تدفع التنظيم العسكرى لإيجاد علاقة مع القوة المدنية.

Kennedy Cavin, The Military in the Third World, N.Y., 1974.

وانظر كذلك أيضًا دراسة كينن التى اشرنا إليها سابقًا عن التغير السياسى فى زمن الحرب فى كمبوديا).

ويمكن أن نجد فى كتابات فاينر نظيرًا لهذه النظريات البريتورية. إذ لاحظ فاينر إنه كلمه ارتفع مستوى الثقافة السياسية قلت احتمالات التدخل العسكرى فى ميدان السلطة المدنية (انظر فاينر) إلا أن هذا الافتراض لم يسلم من الانتقادات على المستوى المنهجى والتصورى. ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين منظرى البريتورية فهناك إجماع بينهم على أن التدخل العسكرى فى الشئون السياسية المدنية هو من الملامح المنظمة وشبه الدائمة فى مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص أكثر منه مرحلة محددة ممهدة للمضى قدمًا نحو البرلمانية والمؤسسات السياسية المستقرة. والدراسات الآتية مصداق لذلك.

١ – دراسة جيرمانى وكولمان: عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية. وهى دراسة منظمة مقارنة لعشرين دولة فى أمريكا اللاتينية درسًا فيها العلاقات المدنية العسكرية وصنفا هذه وفقًا للبناء الأقتصادى ونسق التدرج الاجتماعى ودرجة التجانس الاقتصادى والثقافى والتوحد مع الرموز القومية ودرجة الاختلاف الاقليمى فى حدود المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كما ميزا أيضًا ست مراحل أساسية من هذه العلاقات واقترحا تصنيفًا خاصًا بها.

Germanj Gimo and Kolman Silbert, Politics Social Structure and Military Intervention in Latin America, Arch. Euro. de Sociologie, 2, 1961, 62-81.

٢ – دراسة جاتردج عن دور الصفوة العسكرية فى الحكومة والإدارة فى دول العالم الثالث بإفريقيا.

Gutteridge, W.F., «The Military in African Politics», London, Methnen, 1969.

٣ – دراسة جونسون عن جيش أمريكا اللاتينية كجماعة منافسة سياسيًا فى المجتمع الانتقالى (91-130) وهى عبارة عن مسح تاريخى للعلاقات المدنية العسكرية. ركز فيها على التنظيم الاجتماعى للجيش وحلل دور القوات المسلحة كأداة للتحديث وخاصة فى الحقل الاقتصادى والصناعى.

Johnson John, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloping Countries, Princeton, Uni. Press, 1962.

٤ – المسح الذى أجراه لى: عن الدور الذى لعبه الجيش فى الدول الإفريقية لحفظ القانون والنظام.

Lee, J.M., African Armies and Civil Order, N.Y., Praegor, 1969.

٥ - دراسة بيرلمنز وبينت عن النفوذ السياسى للقوات المسلحة وهذه الدراسة عبارة عن مجموعة من القراءات ركزا فيها على دور الجيش فى السياسة فى ضوء النموذج الذى صاغه بير لمنز عن العلاقات المدنية العسكرية.

Perlmutter, A. and Bennet, V.P. (eds.), The Political Infuence of the Military. New Haven, Yale Uni. Press 1980.

٦ - دراسة زولبرج عن دور الجيش فى بلاد العالم الثالث. ركز زولبرج فى هذه الدراسة على قضايا التدخل العسكرى فى العمليات السياسية كخاصية أساسية توصل مجتمعات هذه الدول إلى البريتورية.

Zolberg, A.R., "The Structure of Political Conflict in the State of tropical Africa", A.P.S.R., 62, 1968, 70-87.

وتقتضى المتضمنات المنهجية والتصورية للنظرية البريتورية تبنى تصنيف معين للعسكرية البريتورية يكون موجهًا التحليلات المتعلقة بها وقد صمم بيرلميتر فى هذا الصدد ثلاثة أشكال أو أنماط فرعية من البريتورية هى: الأوتوقراطية والاوليجاركية والتسلطية. وأول هذه الأنماط هو الحكومة العسكرية الاستبدادية التى يتقلد السلطة فيها رجل واحد ولا تواجه السلطة الفردية للحاكم أى اختبار من نسق الضوابط. أما النمط الثانى فهو الأوليجاركية العسكرية أو حكومة القلة، والتنفيذيون فيهاهم عدد صغير من العسكريين والاختلاف الجوهرى بين النمطين الشائعين يتركز فى عدد الحكام. أما سمة الشكل البريتورى التسلطى الثالث فهى الحكم المدنى العسكرى المنصهر. وعلى الرغم من أن السلطة الحكومية لا تختبر سياسيًا فإنها تتركز فى الواقع فى صورة تحالف من الأفراد المدنيين والعسكريين والمنفذ الرئيسى لسياسة الاوليجاركية العسكرية - كما يرى بيرلميتر - هو أما رجل عسكرى سابق أصبح الآن مدنيًا أو رجل مدنى يعتمد على القوات المسلحة تمامًا إذ لا يمكن أن يبقى هذا النظام بدون تأييد من العسكريين اما النظام العسكرى التسلطى فيتكون عادة من البيروقراط والمنظمين والتكنوقراط. وقد يصلح هذا النموذج فى تحليل الأحداث وتحديد الطبيعة الدقيقة لتوزيع القوة داخل الدول البريتورية خاصة وأن كثيرًا من المحللين قد حاولوا الوقوف على قدرة هذه الأنظمة على أن تحكم بكفاءة.

وعند مقارنة القوات المسلحة بأى تنظيم مدنى نجد أنها تتميز بخصائص معينة مثل المركزية والتسلسل الرئاسى للسلطة والانضباط وشبكة الاتصال والوضع النفسى المشترك بين الجنود. وتشير كل هذه الأمور إلى أن القوات المسلحة أعلى تنظيم من اى تنظيم مدنى. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة عالية البيروقراطية

لكن هذا لا يعنى أنها هى التنظيم الوحيد من هذه الزاوية فإن ما يميزها عن غيرها هو هذه المشاعر التضامنية المكثفة بين أفرادها. وهناك - مع ذلك - تصور عام مؤداه أن القوات المسلحة ذات قدرة فنية محدودة فى إدارة الدولة الحديثة المعقدة لأن متطلبات الاقتصاد المعقد والارتقاء بمشروعات الرفاهية الاجتماعية والحاجة إلى تقسيم عمل متطور يحتاج إلى عمالة بيروقراطية مدنية. لكن القوات المسلحة تعمل على تطوير ادوار عسكرية جديدة حتى تتمكن من مواجهة المشكلات التى يعترضها خاصة أنها تواجه ضغوطا مستمرة فى مسائل توزيع المصادر والإمداد بالمهارات المتخصصة والحاجة إلى الاستجابة للمشاكل المدنية وقد تتحقق الأستجابة لهذه الضغوط بمحاولتها خلق وحدات متخصصة جديدة لهذا الغرض بالذات كجزء من خطة منظمة فى إدارة الأنشطة العسكرية وهناك حل ثالث يتمثل فى تعاون القوات المسلحة مع الهيئات المدنية، فإذا فشلت محاولات تحديد الدور فأن الدور الدور العسكرى يتحدد فى النهاية فى إطار التشابك بين التوقعات العسكرية والمدنية (انظر فى هذا الصدد التحليل الذى قدمه كميرلنج عن التبادل السياسى المحدد والتشابك بين القوى العسكرية والمدنية فى إسرائيل.

Kimmerling, B., «Determination of Boundaries and Framework Conscriptions, Studies in Comparative International Development», 14, 1974.

إلا أن مثل هذا التحديد للدور العسكرى قد يؤدى إلى بعض المشاكل فصحيح أن درجة التعاون بين القوات المسلحة والهيئات المدنية المتخصصة أمر ضرورى للحكومة العسكرية الناجحة لكن السؤال هنا: أهل سيعاد تنظيم الإنتاج القومى والأنشطة والتعبئة الاقتصادية فى ظل هذا النظام وفقا للمتطلبات التى تدركها السياسة العسكرية على أنها أمر لازم لبناء دولة دفاعية قوية. وإذا كان المدينون فى إطار التعاون مع العسكريين يدخلون ضمنيا فى بناء القوة التى تسيطر عليه القوات المسلحة فهل ستنظر الأنظمة العسكرية إلى نفسها فى إطار الدولة العسكرية؟ (انظر فى هذا الصدد دراسة كيم عن الدولة العسكرية فى اليابان قبل الحرب وكوريا بعد الحرب. وقد تناول كيم فى هذه الدراسة المؤسسات العسكرية والتنشئة السياسية فى كل من البلدين).

Kim Jaihyup , The Garrison State in Pre-War Japan and Post-War Korea, Wash. D.C. Univ. Press of America, 1978.

وانظر أيضا دراسة هيميمان فى فرنسا التى أكد فيها على ظهور المهنية العسكرية الفرنسية فى الأربعينات.

Hememan Johnbell, «The Military Class and the French Monarchy in the Late Middle Ages», Americal Historical R., 83, 1978, 946-65.

وأبرز ما توصلنا إليه هذه القضايا التى طرحناها هو أن حاجة القوات المسلحة للأعتماد على فاعلية البناء التحتى المدنى لضمان فاعلية الحكومة تخلق نمطا معقدا من العلاقات المدنية العسكرية ويمكن التعبير عن ذلك بتسكين هذه العلاقات فى متصل يتراوح من وضع تكون القوات المسلحة فى أحد قطبية هى الأقوى تماما إلى وضع تمارس فيه البيروقراطية المدنية نفوذها فوق ميادين هامة من الأدارة بحيث تحيد تماما قوة القوات المسلحة. ويمكننا فى هذا المتصل أن نرى وضعا تنصهر فيه العلاقات المدنية العسكرية. وقد أشار موسكس إلى ذلك كدليل على التداخل بين النظام العسكرى والأبنية المدنية. وهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذه المسألة بالمعالجة والتحليل على النحو التالى:

١ - دراسة بن دور عن مدنية القوات المسلحة فى العالم العربى تناول فيها قضايا المشاركة السياسية فى ظل الأنظمة العسكرية ووضع فيها تصنيفا للأنتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى.

Pendar, G., «Civilization of Military Forces in the Arab World», Armed Forces and Society, 1975, 317-27.

٢ - دراسة بينين Binen التى أشرنا اليها سابقا عن التحول من الحكم العسكرى فى نيجيريا.

٣ - دراسة هانسن عن الايديولوجية العسكرية ودوافع السياق المهنى درس فيها العلاقات المدنية العسكرية فى إطار التداخل بين الأنظمة العسكرية والأبنية المدنية.

Hansen, R.A., «Career Motivation and Military Ideology, 119-36, in Janowitz and Vandoorn (eds.). On Military Ideology, Rotterdam, Roterdan Uni. Press 1951.

٤ - دراسة كاسفير عن المشاركة المدنية تحت الحكم العسكرى فى أوغندا والسودان. حلل كاسفير فى هذه الدراسة الفرص التى يسمح بها النظام العسكرى للمشاركة فى السياسة والحكومة.

Kasfir, N., «Civilian Pivilian Participation Under Military Rule in Uganda and Sudan», Armed Forces and Society, 1, 1975, 344-63.

٥ - دراسة مازروى عن التداخل بين البناءين العسكرى والمدنى.

Mazuri, A., «Soldiers as Transitionalizers», World Politics, 28, 1976, 246-72.

٦ - دارسة مازورى أيضا عن الحكم العسكرى فى أوغندا شرح فيها تأثير الثقافة على السلوك العسكرى.

Mazuri, A., «Soldiers and Kinsmen in Uganda: The Making of A Military Ethnocracy», Beverly Hill, Calif., Sage, 1975.

ويظهر ما يعرف بالبيروقراط المسلحون حينما يبرز التفاعل بين الأنظمة العسكرية والأبنية المدنية فى الميادين الفنية البحتة (انظر Feit) ويشتد هذا التفاعل حينما يتصالح الحكام العسكريون مع الأنظمة العسكرية المدنية القائمة ويتولد نتيجة لذلك نظام عسكرى مدنى مختلط أو منصهر. ويشير الأنصهار هنا إلى هذا الموقف الذى يتحول الحكم العسكرى الظاهر فيه إلى علاقة مدنية عسكرية تسمح بأنماط حقيقية من المشاركة السياسية المدنية. ثم ينظر إلى الصفوة العسكرية بعد ذلك كبيروقراطية مدنية. وتتضمن هذا التفسير للأنصهار المدنى العسكرى ما يعرف بمؤسسيه النظام السياسى (أى تكونه نظاميا) الذى تزداد فيه احتمالات الاستقرار بأكثر مما كنا نسميه بالنموذج البريتورى.

ثانيا: التحديث العسكرى Military Modernization:

يبرز لنا التقييم السابق للعلاقات المدنية العسكرية المشاكل العملية التى تحدث حينما تحاول القوى العسكرية أن تحل محل القوة المدنية. إلا أنه قد ينظر إلى مسألة احتواء الجيش فى الإدارة من وجهة نظر مختلفة تماما فمدرسة التحديثيين العسكريين تبدأ بمقدمة - أشرنا إليها سابقا - تقول فيها أن المجتمع وخاصة دول العالم الثالث تتجه إلى منحنى تنموى صاعد يؤدى بدوره إلى تمثيل سياسى أكبر وإلى نمو اقتصادى اجتماعى. ويعنى النسق التنموى من الناحية المثالية - هذا النمط من الأبنية السياسية فى البلاد المستقلة حديثا والقادر على ممارسة سيادته القومية أو ضمان سياسة قومية حرة بعيدة عن إملاء إرادة الضبط الغربى الاستعمارى عليها.

وعند تحليل النسق التنموى فى البلاد الحديثة الاستقلال نجد أن كل هذه الدول ترغب فى التحديث (انظر جانوتز)

Janowitz, M., Military Institution and Coercion in the eveloping Nations.

إلا أن هذا الهدف الشامل يطرح بوضوح مشاكل عدة:

أولها: أن هناك اختلافا - فى الدرجة - حول معنى التحديث أو أن هذا المعنى غير محدد أصلا. ويتركز التحديث العسكرى بصفة عامة حول الجهاز

الأقتصادى والسياسى والاجتماعى للدول النامية (انظر فى هذا الصدد دراسة ليزاك عن الإدوار العسكرية والتحديث). حاول ليزاك فى هذا الصدد أن يصل الهوة بين البيانات الأمبيريقية والاستنتاجات النظرية والتحليلية).

Lissak Moshe, Military Roles in Modernization in Thiland and Burma, Beverly Hill, Calif., Sage, 1976.

ومع ذلك فإن المحللين يركزون دوما على احتمالات التنمية الاقتصادية لأن العديد من التعريفات يؤكد على البعد الأقتصادى كأحد المتغيرات الأساسية باستثناء الأبعاد الأخرى.

أما التحليل الأوسع للتعريف المتعدد الأبعاد للتحديث فإنه يركز على أربع زوايا هامة هى:

١ - التغيرات البنائية بما فيها التغير فى المؤسسات.
٢ - التغيرات الديموجرافية الاجتماعية.
٣ - التغيرات فى النسق القيمى.
٤ - القدرة على النمو المستمر. وهنا نجد أنفسنا أمام أبعاد متعددة للتحديث مثل التغير الاقتصادى والاتصال والتحضر والتنمية السياسية. والبعد الأخير بعد هام بالنسبة لنا حيث يكون للقوات المسلحة فيه دور وأهمية خاصة كعامل باعث على التحديث. وقد أبرز جانوتز فى هذا الصدد الدور الذى لعبه أتاتورك واعتبره نقطة هامة عند الصياغة الفكرية للدور العسكرى فى التنمية السياسية. والورقع أننا نتفق مع جانوتز بضرورة الوقوف طويلا عند الدور العسكرى الذى لعبه أتاتورك ، وتختلف معه فى التسمية فقد اعتبره جانوتز تنمية سياسية أما نحن فنعتبره أنهيار سياسى محا الاسلام تماما من الوجود السياسى.

والدراسات المتعلقة بقضايا المساعدات العسكرية والاستراتيجيات السياسية للتنمية الاقتصادية والسياسية عديدة. وقد بدأ الاهتمام بدور القوات المسلحة التحديثى فى ضوء التحليل المقارن أما الاسهامات الأخيرة لهذه الدراسات فقد تركزت حول القيود والصعوبات التى قد تواجهها الأنظمة العسكرية فى محاولاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى وقد حاولت هذه الدراسات الأولية أن تؤكد على أن ظهور الصور المختلفة للبناء الاجتماعى والسياسى فى عملية التحديث كان ناتجا عن الظروف المختلفة للثورات والانقلابات.

وتلقى الدراسات الآتية الضوء على القضايا السابقة التى أشرنا إليها:

١ - دراسة أنور عبد الملك عن الجيش المصرى. حلل فيها عبد الملك الخاصية

السوسيولوجية للنظام العسكرى فى مصر وقيم دور الجيش فى التنمية الصناعية.

Abdel-Malek Anwar, Egypte: Societe Militaire, Paris, Editions Du Seuil, 1962.

٢ - دراسة بادجلى عن الحكومة العسكرية فى بورما. ناقش فيها الأسباب التاريخية والمعاصرة لانقلاب ١٩٦٢ مركزا بصفحة خاصة على الأيديولوجية العسكرية.

Badgley, J., «Burma's Military Government: A Political Analysis», Asian Survey, 2 1962, 24-31.

٣ - التحليل السياسى للثورة والظروف الاجتماعية فى كولومبيا لفلوهارتى. شرح فلوهارتى فى هذا التحليل كيف ادت الدكتاتورية العسكرية الحديثة فى الاتجاه نحو الديمقراطية.

Fluharty Vernon, L., Dance of the Millions: A Military Rule and the Social Revolution in Colombia 1930-1956. Pittisburg, Uni. of Pittisburg Press, 1957.

٤ - دراسة جيرمانى وكولومان التى أشرنا إليها سابقا عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية.

٥ - المسح الذى أجراه هاريس وجنكينز عن أصول وتطور المهنية فى القوات المسلحة البريطانية وأشارا فيه إلى أمثلة من الجيش الفيكتورى.

Harries-Jenkins, G., "The Development of Professionalism in the Victorian Army", Army Forces and Society, 1975, 472-89.

٦ - دراسة جونسون عند دور الجيش فى البلاد النامية - أشرنا إليها سابقا - وهى عبارة عن مجموعة مقالات كلاسيكية كانت الأساس لبعض البحوث التى أجريت بعدها. وعالجت هذه البحوث الكيفية التى كانت بها جيوش العالم الثالث وسيلة الطبقة الوسطى الجديدة للاصلاح الاجتماعى وللحفاظ على النظام القومى.

٧ - ببليوجرافى ليزاك لعينة من الدراسات المختارة من الثورات والانقلابات العسكرية فى الدول النامية التى طبقت حتى ١٩٦٣ انظر:

Janowitz, M., The New Military, N.Y., Russel Sage Foundation, 1964.

٨ - دراسة فاندر مهدن عن انماط وأسباب قيام الأنظمة العسكرية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

Vender Mehden, F.R., and Anderson, C., "Political Action by the Military in Developing Areas", Sociological Research, 26, 1961, 459-75.

وتوضح النظرة النقدية لهذه الدراسة أن القضية الأولى بالاهتمام هى مدى هذا الاسهام الذى يمكن أن تقدمه القوات المسلحة فى خلق واستمرارية الاختراعات وهذا هو الدور التحديثى الذى يمكن أن يجذب الاهتمام لهذه القضايا. إلا أن الواقع أن الكثير من الدراسات كان مهتما بالتحليل النقدى لدراسات الحالة فى البلاد القومية على النحو التالى:

١ - دراسة كاترين كيللر عن العلاقات المدنية العسكرية فى العالم الثالث والدول الاشتراكية ومدى استجابة الجيش للتوترات والصراعات داخل المجتمع وذلك فى ثلاث عشرة مقالة.

Kellecher Catherine (ed.), Political-Military Systems, Beverly Hill, Calif., Sage, 1974.

٢ - دراسة لوفمان عن السياسة والسياسة المضادة. وهى عبارة عن قراءات عن القوات المسحلة فى أمريكا اللاتينية تعتمد على المنهج التاريخى ودراسة الحالة. حاول لوفمان فى هذه الدراسة أن يقف على أوجه التشابه بين الحكومات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وحاول أيضا أن يتبع أوجه التشابه هذه حتى العصر العسكرى الأسبانى.

Loveman Brain and Davis Thomas, M. (eds.), The Politics of Anti-Politics: The Military in Latin America. Licoln, Neb., Nebraska Uni. Press, 1977.

٣ - دراسة فورش عن الجيش والثورة فى البرتغال - أشرنا إليها سابقا.

٤ - دراسة راسل: عن أسباب وأشكال وآثار التمرد مميزا فى هذه الدراسة بين الظروف السابقة للتمرد الناجح والمؤدية إليه، ورفض راسل العلاقة السببية بين الحرمان والظلم ونهاية التمرد.

Russel, D.G., Rebllion, Revolution and Armed Forces: A Comparative Study of Fifteen Countries with Special Emphasis on Cube and S. Africa, N. Y., Academic Press, 1974.

٥ - دراسة ويلز للافتراض القائل بأن حدوث التدخل العسكرى فى أحد البلدان يؤدى إلى زيادة احتمالات توالى التدخل فى بلد آخر.

Wells Alam, "The Coup d'Etat in Theory and Practice", A.j.S., 79, 871-87.

وهناك من المداخل البديلة ما يعطى مصادقة وعقلانية لمسألة التحديث العسكرى. وينظر هذا المدخل إلى هذا الدور من أربع زوايا هى:

١ - إذا اعتبرنا أن القوات المسلحة هى أكثر المؤسسات تحديثا فى العالم الثالث فإن هذا يعنى أنها تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢ - أن القادة العسكريين أقل تعرضا للفساد الشخصى من نظرائهم المدنيين.

٣ - صلاحية التنشئة العسكرية كوسيلة لربط المجندين بالتقاليد وتمثيلهم ثقافيا فى نفس معتقدات حديثة.

٤ - أن جيوش العالم الثالث هى وسائل الطبقة الوسطى الحديث للاصلاح الاجتماعى والحفاظ على النظام القومى.

وتبرز الأبعاد الأربعة السابقة فى الدراسات الخاصة الآتية:

اولا: فى الشرق الأوسط:

١ - دراسة موروبيرجر عن الصفوة العسكرية والتغير الاجتماعى. وهى من أولى الدراسات فى التحديث العسكرى التى ركزت على أحداث الشرق الأوسط ودور القوات المسلحة كباعث على التغير الاجتماعى المباشر وغير المباشر.

Berger Morroe, Military Elite and Social Change, Princeton, N.Y., Center for International Studies, Princeton Uni., 1960.

٢ - دراسة فتشر عن دور الجيش التحديثى فى الشرق الأوسط.

Fisher, S.N. (ed.), The Military in the Middle East, Columbus, Ohio, Univ. Press, 1963.

٣ - دراسة هاريس وجينكنز - التى أشرنا إليها سابقا.

٤ - دراسة ليونر وروبنسون عن التحديث العسكرى فى الشرق الأوسط عالج فيها المؤلفان مدى كفاءة الدور العسكرى وحللا دور الجيش فى تركيا منذ إنشاء الجمهورية وكذلك وظيفة القوات المسلحة ودورها فى المبادأة بالإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى.

Lerner, D. and Robinson, R.D., "Swords and Plougshares", World Politics, 13, 1960, 19-44.

ثانيا : افريقيا :

دراسة ليفيفر عن دور القوات المسلحة فى التغير الاجتماعى والنمو الاقتصادى الفعال فى بعض دول أفريقيا.

Lefever, E. W., Spear and Scepter, Washington, D.C., Brookings, 1970.

ثالثا : جنوب شرق آسيا :

١ - دراسة بوكر عن التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى جنوب شرق آسيا. حلل بوكر فى هذه الدراسة دور القوات المسلحة كصفوة بديلة وكقوة مؤدية إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى.

Pauker, Huy, J., "Southeast Asia as Problem Area in the Next Decades", World Politics 11, 1959, 325-45.

٢ - دراسة لوسيان باى عن الجيوش فى عملية التحديث السياسى. يصف باى الجيوش الحديثة فى الخمسينات بأنها دينامية ناكرة للذات ملتزمة بأقصى قدر من الكفاءة مع أقصى معدل من معدلات التحديث وأقصى درجة من درجات الاستقرار والضبط.

Pye, Lucian, "Armies in the Process of Political Modernization", in Johnson, John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton Uni. Press, 1962.

وهناك مجموعة فرعية من الدراسات الإقليمية الخاصة تكون هيكلا بارزا فى مؤلفات العلاقات المدنية العسكرية تتركز حول دور الحكومة العسكرية والتحديث فى امريكا اللاتينية وتبرز هذه الدراسات كيف أن دور العسكريين كحكام لا يمكن فصله عن دورهم كضباط عسكريين. ولهذا فإن مفهوم التحديث من هذه الزاوية يؤكد على اهمية التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وادى الاهتمام بالأمن الداخلى فى بيرو مثلا أن تحاول القوات المسلحة فيها تحسين توزيع الزيادة فى المصادر الاقتصادية ومحاولة تكوين مؤسسات للمشاركة السياسية تمكنها من أن تمارس عليها ضبط قويا انظر دراسة ميدل بروك.

Middlebrook, K. and Scottpliner, D., Military Government and Political Development: Lessons from Peru. Beverly Hill, Calif., Sage, 1975, P. 12.

ولا تعتبر حالة بيرو حالة متميزة فهناك العديد من الدراسات التى تبرز اهتمام

الجيش بإنشاء ابنية جديدة للمشاركة السياسية ودراسات أخرى تؤكد على أهمية العوامل المجتمعية كأساس للتحديث المحتمل على النحو الآتى:

١ - دراسة نيدلر عن التنمية السياسية فى أمريكا اللاتينية. وقد أبرزت هذه الدراسة كيف أن الانقلابات العسكرية كانت محافظة فى تدخلها بالنسبة للمؤسسات الضعيفة للابقاء على الأوضاع كما هى دون تغيير.

Needler, M.C., Political Development in Latin America: Instability Violence and Evolutionary Change, N. Y., Random House, 1968.

٢ - دراسة نوردلنجر عن القوات المسلحة والتحديث. وقد رفض نوردلنجر فى هذه الدراسة القول بأن القوات المسلحة يمكن أن تكون عنصرا هاما من عناصر التحديث وأكد فى تحليله التأثير السلبى للحكم العسكرى على كل من التغير الاجتماعى الداخلى والتحديث الاقتصادى.

Norddlinger, E.A., "Soldiers in Mufti", A.P.S.R., 64, 1970, 1131-48.

٣ - دراسة شميتر عن الحكم العسكرى فى أمريكا اللاتينية، تتكون هذه الدراسة من خمس مقالات استخدم فيها العديد من التكنيكات مثل دراسة الحالة والمقارنة الثقافية والارتباطات الإحصائية والتنظير الامبريقى درس فيها مسببات الحكم العسكرى وحلل الدور العسكرى واستكملها بدراسة من استراتيجية البيئة العسكرية فى امريكا اللاتينية.

Schmitter, Philippe, C. (ed.), Military Rule in Latin America, Beverly Hill, Calif., Sage, 1973.

٤ - دراسة وايردا عما يسميه بالنموذج التضامنى. يربط فى هذه الدراسة التحديث بالبناء الطبقى.

Wyarda, H., "Toward a Framework for the Study of Political Chane", World Politics, 25 1973, 200-35.

ويعقب جونسون فى تحليله للدراسات العديدة فى التحديث العسكرى فى امريكا اللاتينية بأن القوات المسلحة فى هذه القارة أصبحت ممثلة لطبقة وسطى مسيطرة ومتقدمة. وكان جونسون يقارن ظهور الطبقة الوسطى بالوضع الجديد للضباط فى الارجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك وأورجواى.

Johnson, J., «Political Change in Latin America: The Emergence of the Middle Sectors», Stanford Uni. Press, 1958.

وعلى الرغم من موافقة نن (انظر دراسته التى أشرنا إليها سابقا) على أن الطبقة

الوسطى هى القوة الدافعة وراء العديد من الأنظمة العسكرية فأنها كانت مقيدة للاصلاحات ذات الطابع الجماهيرى. أما هانتجتون فأنه وصف الجيش بانه راديكالى فى عالم الأوليجاركيه ومشارك فى نظام الطبقة الوسطى ورجعى فيما يتعلق بالمجتمع. انظر هانتجتون: The Soldier and the State.

ويبرز هذا النقاش حول دور الطبقة الوسطى هذا الأهتمام الواسع بالعلاقة بين التدرج الاجتماعى وميل الجيش للتدخل فى الشئون المدنية ويقول ليزاك فى هذا الصدد، أن دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين لم تكن على المستوى التنظيمى الذى كانت عليه دراسة المتغيرات السياسية والأقتصادية (انظر دراسة ليزاك عن الدور العسكرى فى التحديث) وترجع تفسير ذلك اما إلى أن المنظرين قد اتجهوا إلى مساواة هذه المتغيرات بمتغيرات التدرج الأجتماعى أو إلى هذه النظرية الشائعة القائلة بارتباط نشأة الطبقة الوسطى بانهيار التوسع فى الأدوار العسكرية (انظر دراسة جيرمانى وكولمان)

ويرى بعض الباحثين أن وجود طبقة وسطى كبيرة يمكن أن يرتبط بالظروف الاجتماعية المشجعة على نمو المؤسسات الديموقراطية ويقول جانوتز هنا أن الصفوتين المدنية والعسكرية مختلفتان بشدة فى ظل النموذج الديموقراطى.

حيث تمارس الصفوة السياسية المدنية ضبطا قويا فوق القوات المسلحة من خلال مجموعة من القواعد. ويعنى ذلك أن الظروف تكون مهيئة لظهور الجيش كقوة سياسية بديلة حينما لا تكن هناك طبقة وسطى قويةوقد أدت وجهة النظر هذه إلى العديد من الدراسات فى هذا الصدد إلا أن الدلائل قد تشير إلى أن هذا الافتراض قد يكون صحيحا فى ظروف معينة فقط (انظر دراسة ليزاك السابقة عن ادوار الجيش فى التحديث ص ٢٢٦) كما اتسع نطاق الدراسات على المستوى العالمى لبحث الارتباط بين الطبقة الأجتماعية والتحديث. ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة بيرلميتر عن مصر وأسطورة الطبقة الوسطى الحديثة وهى دراسة تحليلية نقدية مقارنة عن مدى كفاءة الضباط العسكريين فى تمثيل أو تحقيق ما يعتقد بأنه قيم اساسية للطبقة الوسطى.

Perlmutter, A., «Egypt and the Myth of the New Middle Class»., Comparative Studies in Society and History, 10, 1967, 46-65.

وهناك أيضا دراسة ولنر النقدية عن الأصول الاجتماعية للضباط كمشير لميل الضباط للتحديث.

Wilner, A.R., «Perspective on Military Elites as Rulers and Wielders of Power», J. of Comparative Administration, 2, 1970, 271-72.

وقد ادت هذه الدراسات النقدية الواسعة عن التحديث العسكرى إلى ردود فعل واضحة تتعلق بشرعية القوات المسلحة : مثال ذلك هذه المقالات العشر التى جمعها هيريز وجيننكر فى مؤلفهما عن الجيش ومشكلة الشرعية درسا فيها هذه المشكلة بالإضافة إلى قضية تكامل القوات المسلحة مع المجتمع الكبير.

Harries- Jenkins, G. Vandoorn, The Military and the Problen of Legitimacy, London, Sage, 1976.

وحقيقة الامر هو أن التقييم المتوازن لدور القوات المسلحة فى التحديث يحتاج إلى تحليل بنائى منطقى عميق (انظر دراسة ليزاك عن الأدوار العسكرية فى التحديث ٣٠ - ٣١) بمعنى أن يتركز هذا التحليل على التركيز تقييم هذه المواصفات التى من المفترض أن تجعل القوات المسلحة قادرة على التعامل مع التغير الأجتماعى والتحديث بكفاءة أكثر من التنظيمات الأخرى. والمشكلة هنا هى أن هناك نظرتين متعارضتين لهذه المواصفات. ترى الأولى أن القوات المسلحة تنظيم رائد فى الميادين التكنولوجية والاعاشية والإدارية يتميز بالتدريب والتعليم المتقدم وتخرج لنا ضباطا اكفاء فى الانضباط والتغير الأجتماعى. ويؤيد ليفى ماريون هذه النظرة فى دراسته عن التحديث وبناء المجتمعات

Levy, Marrion, Modernization and the Stucture of Societies, Princeton, Princeton Univ. Press, 1966.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن القوات المسلحة ليست ذات فاعلية بالضرورة فى هذا الأمر، لأن الحجم الصغير والمصادر المحدودة والبناء التنظيمى والافتقار إلى الخبرة العملية كل ذلك يؤثر فى قدرتها على التعامل مع المشكلات الإدارية المعقدة.

ولا نستطيع أن نغفل فى هذا الصدد هذه القضايا الهامة المرتبطة بنفس الموضوع. مثل ذلك العلاقة بين القوات المسلحة كنسق اجتماعى ذو ملامح بنائية تقليدية وتقسيم عمل شمولى وقدرتها على استيعاب المعايير غير المتشددة ثم قضية ضعف القوات المسلحة المحتمل فى المساومة السياسية بالنظر إلى قدرتها على تحطيم شبكة العلاقات الاجتماعية الضرورية للتفاعل السياسى الحيوى ذو الجانبين (انظر فى ذلك هانتجتون

Huntington, S., «Strategic Planning and the Political Process», Foreign Affairs, 38, 1960, 285-93.

وترتبط هذه القضية بمسألة العلاقة بين قدرة القوات المسلحة على العمل على تكامل الصراعات غير المتشددة وافتقارها إلى التسامح فى مجال التفاعل والعلاقات

المتبادلة المرنة ومختلف القوى داخل المجتمع.

ويوصلنا هذا الجدل فى النهاية إلى قضيتين منفصلتين. ترتبط القضية الأولى بتقييم فاعلية التحديث العسكرى ومدى تأثير الحكم العسكرى على التغير الاجتماعى الداخلى والتحديث الاقتصادى (انظر فى هذا الصدد دراسة ليفن عن الوظائف والأدوار العسكرية فى المجتمعات المتخلفة.

Lieuwen, Edwin, Generals VS Presidents, N.Y., Praeger, 1964.

وكذلك دراسة نورد لنجر السابقة، Soldiers in Mufti

وهناك أيضا على الجانب الآخر هذه المزايا التى يراها البعض فى القوات المسلحة فى أنها قادرة على ضمان التأثير الإيجابى فى الحفز على التحديث.

ويبرز التحليل الارتباطى الإحصائى لهذه القضايا مجموعة أخرى من الاستنتاجات ولكنها أقل وضوحا من سابقتها وخلاصة هذه الاستنتاجات «أنه ليست هناك آثار أيجابية أو سلبية للحكم العسكرى على التغير الاجتماعى الداخلى أو النمو الاقتصادى. (انظر جاكمان)

Jackman, N.R., «Politician in Uniform» A.P.S.R., 60, 1976, 1078-97.

وانظر أيضا دراسة شميتر التى أشرنا إليها سابقا عن الحكم العسكرى فى أمريكا اللاتينية. ويضاف إلى هاتين الدراستين دارسة ويفر عن مدى قدرة الحكم العسكرى على تقدم أو اعاقة التحديث والتغير الاجتماعى فى امريكا اللاتينية.

Weaver, J. L., «Assessing the Impact of Military Rule, 58-116», in Schmitter, Military Rule in Latin America.

أما القضية الثانية التى يطرحها هذا الجدل فهى قريبة الصلة لما تعرضنا له حالا حول المتضمنات السياسية للأنظمة العسكرية والتساؤل هنا هل تسعى كل أنماط الأنظمة العسكرية إلى التحول من الحكم العسكرى إلى مختلف انواع الحكم المدنى؟

يقترح ليزاك فى هذا الصدد نمطين أساسيين من هذا التحول هما التنازل عن الحكم وإعادة مدينة البلاد. تقبض القوات المسلحة فى النمط الأول على زمام القوة فوق الصفوات المدنية سواء أرادت أو لم ترد. اما فى النمط الثانى فأن الصفوة العسكرية الأصلية تصبح مدنية. ولا شك أن هذه العملية ستطرح تساؤلات حول تطور المؤسسات فى المجتمع والتوسع فى المشاركة السياسية وخلق المؤسسات السياسية المزدوجة وظهور قيادات قادرة على وصل الهوة بين العسكريين والمدنيين

انظر فى هذا الصدد ما كتبه بورو عن الدور المدنى للقوات المسلحة. ناقش بورو خمسة متغيرات للفعل المدنى هى: التركيب الأجتماعى للقوات المسلحة ومستوى المهارة والتصور الشعبى عن القوات المسلحة والعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية ومستوى التقييم الذاتى داخل القوات المسلحة.

Borrow, D.B., «The Civic Role of the Military», Some Critical Hypothesis», Western Political Q., 19, 1966, 101-11.

وانظر أيضا هذا التحليل المقارن للتحديث والدور العسكرى فى الدول النامية حيث كان ليزاك هنا يحلل المواصفات المرتبطة بالقوات المسلحة عند تقسيمة للصفوه العسكرية الحاكمة فى هذه البلاد.

Lissak, M., «Modernization and Role Expansion of the Military in Developing Countries A Comparative Analysis», Comparative Studies in Society and History, 9, 1967, 235-55

وتؤدى بنا هذه المناقشات الواسعة لهذه القضايا إلى ضرورة الدراسة النقدية لشرعية القوات المسلحة داخل المجتمع الأب ومدى اعتراف المجتمع بقوة التنظيم العسكرى.

ثالثا: شرعية القوات المسلحة:

لا يمكن فى الواقع أن نفصل قضية شرعية القوات المسلحة فى المجتمع المعاصر عن مسألة شرعية المؤسسات الاخرى. إلا أن الجدل حول شرعية القوات المسلحة له أهمية خاصة. فالقوات المسلحة تظهر دوما أفضلية تنظيمية عن التنظيمات المدنية الأخرى بفضل احتكارها التقليد ى للسلاح وبفضل خبرتها كمنظمة للعنف وكذلك احساسها القوى بالهوية التضامنية. ولكن إذا تدخل الجيش فى الدول البريتورية بنجاح فى ميدان الشؤون المدنية. فما هى مشروعية الحكم العسكرى هنا؟ ولمن يتجه العسكريون بحثا عن هذه الشرعية؟

ولم تحظ قضية شرعية القوات المسلحة داخل المجتمع بنفس هذا الأهتمام الذى حظيت به الجوانب الأخرى للعلاقات المدنية العسكرية. ولعل أحد أسباب ذلك يعود إلى مشكلة تعريف الشرعية ذاتها: ففان دورن مثلا يرى أن هذا المصطلح يشتمل على العديد من الأبعاد مثل تناقص درجة قبول القوات المسلحة وزيادة الانتقادات الموجهة إليها وإلى الخدمة العسكرية الألزامية وعدم قبول اتجاهها إلى المدينة. وتظهر هذه الجوانب بوضوح فى المجتمعات الغربية لكنها توجد أيضا فى المجتمعات الاشتراكية يضاف إلى ذلك أن دور الجيش فى الدول النامية هو قضية قابلة للنقاش

على الأقل بسبب تدخله فى السياسة (انظر فى ذلك هذا التحليل الذى قدمه فان دورن لنظرية شرعية القوات المسلحة الذى ركز فيه على النظريات السوسيولوجية والسياسية العامة رابطا أياها بمسألة الشرعية).

Van doorn, J., «The Military and Crisis of Legitimacy 17-40», in Harris-Jenkins, G. Van Doorn, The Military and the Problem of Legitimacy, London, Sage, 1976.

ويستلزم وضع أى تعريف مناسب للشرعية أى يضع فى اعتباره هذه الأبعاد. ويعرف فإن دورن الشرعية فى مؤلفه السابق بأنها قدرة النسق الاجتماعى والسياسى على أن يطور ويحافظ على اعتقاد عام مؤداه أن النظام الاجتماعى القائم وكذلك الحلول الأساسية التى يقدمها هذا النظام هو الشىء المناسب له. ويتضمن هذا التعريف أن فكرة شرعية القوات المسلحة تحتوى على سمتين أساسيتين:

١ - أن القضية هى قضية نسق ما وليس فرد ما. ومن ثم فإننا نتحدث عن هذا النسق فى حدود ولائه للمجتمع أو الثقة التى يمنحها المجتمع له.

٢ - ارتباط هذه القضية بقدرة النسق ككل وليس بقدرته فى موقف معين لأن هذا النسق لا يعطى الشرعية آليا يتحصل عليها من خلال أفعاله.

وهناك صعوبة أخرى تعقد مسألة الدراسة النقدية لمشكلة شرعية القوات المسلحة. وتكمن هذه الصعوبة فى مسألة **المنظور الاجماعى الأساسى للعلاقات المدنية العسكرية**. فالنموذج العسكرى لهذا المنظور قد يكون **النموذج الأوتوقراطى**. فى هذا النموذج لا تكن شرعية القوات المسلحة موضع سؤال وتتوحد هذه القوات فى هذا الموقف الخاص مع المصلحة القومية وينظر إليها باعتبارها أصل الأمة المستقلة والحصن الأخير للوطنية. ويعطى احتكار القوات المسلحة للسلاح مكانة خاصة تجعلها قادرة على أن تصبح رمزا للهوية المميزة للدولة. ويقول فاينر فى هذا الصدد «ليست هناك مؤسسة قومية أخرى يمكن أن ترمز لاستقلال المجتمع وسيادته والمساواة بين الجماهير مثل القوات المسلحة للبلاد» وحينما تختفى الاختلافات المدنية العسكرية تصبح القوات المسلحة تركيبة الأمة وتصبح قوة مشروعة لأنها تقوم على سلطة تعمل على تحقيق أهداف المجتمع والحفاظ عليها وفقا لحاجاته الأساسية التى تشتق من مجموعة القيم التى تعطى شرعية لسلطة الحكومة. وليست القوات المسلحة هنا أداة لتحقيق غرض ما ولكنها شىء طبيعى لا يمكن أن توجد الدولة بدونه فالهدف الموحد والمميز للدولة يفترض مسبقا أن عمل الحكومة هو أن تصيغ وتعزز القوانين التى ترقى بمصالح الدولة.

أما النموذج الثانى فهو **النموذج الديمقراطى**: الذى يقوم على افتراض مؤداه

أن القوات المسلحة تصبح مشروعة فقط إلى الحد الذى يوافق المجتمع ككل فيه على وجودها واستخدامها للقوة، فرضا المجتمع هو المحور الأساسى للشرعية. ويتبع ذلك أنه أيا كان حق القهر الذى تمتلكه الدولة فإنه ممنوح لها من قبل الأفراد ولايتولد لها اوتوماتيكيا. كما أن هذا التفويض بالقوة يمكن أن يسحب منها لأن نظرية الرضا لا تقوم على أن للفرد له هذا الحق فحسب بل أن من واجبه أن يتحدى أفعال الدولة إذا استلزم الأمر ذلك، ويؤكد لاسكى حق الأفراد فى تقييم نوعية جهود الدولة وحقهم أيضا فى الموافقة أو عدم الموافقة على قراراتها التى تؤثر عليهم وعلى وجودهم وحياتهم (انظر دراسة لاسكى النقدية عن الدولة والعلاقات السياسية فى المجتمعات الصناعية الحديثة.

Laski, Harold, A., Grammer of Politics, London, Allen and Unwin, 1967.

وبناء على ذلك فإن القوات المسلحة شأنها شأن أى مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة لا تخرج عن دائرة النقد الشعبى خاصة وأن وضعها المتميز فى امتلاكها لعنصر القوة يجعلها هدفا أوليا لهذا النقد. وهى كتنظيم ذو غرض معين تدرك عقلانيا بأنها تحقق أهدافا اتفقت عليها حكومة منتخبة وتضع القوى المدنية فى درجة أعلى وأرفع طالما أنها قبلت أهداف الجيش كشىء مشروع وطالما أن الحكومة نفسها قامت على الرضا الجماهيرى. وإذا لم تكن هذه الأمور قائمة فإن النموذج الديمقراطى يعترف بحق الأفراد فى مساءلة وتحرى دور واستخدامات القوات المسلحة. ويعنى هذا باختصار أنه ليس من حق القوات المسلحة أن تستخدم القوة الممنوحة لها لأى غرض آخر سوى هذا الغرض الذى خصص لها.

والدراسات الآتية تتعرض لتقييم هذا الدور فى إطار النموذج الديمقراطى:

١ - دراسة القزاز: عن دور القوات المسلحة الإسرائيلية فى تحديد طبيعة وخاصية التفاعل السياسى مع التركيز النقدى على التكامل بين القوات المسلحة والمجتمع.

Al Quazzaz, A., "Army and Society of Israel", Pacific Sociological R., 16, 1973, 143-76/.

٢ - دراسة هانسن الامبيريقية عن التوجيه الشعبى فى شيلى لأدوار الجيش فى الدفاع والتنمية والنظام الداخلى. وقد جمع فيها بيانات من مائة وخمسة وتسعين مقيما فى سانتاجو الكبرى. ورفض هانسن فى هذه الدراسة القول القائل بأنه ليست للجيوش فى أمريكا اللاتينية وظائف عسكرية مشروعة.

Hansen Roy, A., "Public Orientation to the Military in Chile", Pacific Sociological R., 16, 1973, 192-207.

٣ – دراسة كورفيتاريس عن دور القوات المسلحة فى السياسة اليونانية وتعالج هذه الدراسة مسألة إمكانية تطبيق النماذج الغربية التقليدية عن الدور السياسى للقوات المسلحة فى تحليل العلاقات المدنية العسكرية.

Kourvetaries, G., "The Role of the Military in Greek Politics", International Review of History and Political Sciences, 8, 1971, 91-114.

٤ – دراسة ميشالك Michalk (فى مؤلف هاريس جينكنز عن الجيش ومشكلة الشرعية) عن الصلة المعيارية بين القطاعات المدنية والعسكرية فى الجيش البولندى P. 159-74 عالج ميشالك مسألة التكامل بين القوات المسلحة والجيش فى الزاويتين السوسيولوجية والأيديولوجية مؤكدا على أهمية المناخ الاجتماعى والمعتقد الأخلاقى للتعليم الاجتماعى كعوامل تكاملية.

٥ – دراسة نن التى أشرنا إليها سابقا عن الجيش فى تاريخ شيلى.

٦ – دراسة دافيد سيجال (فى مؤلف هاريس وجينكنز السابق) عن التكامل الاجتماعى للقوات المسلحة والصلة بين المؤسسات المدنية والعسكرية والاتجاهات الشعبية نحو الجيش. أجرى سيجال هذه الدراسة على ٨٤٩ مقيما فى منطقة ديترويت.

Segal, D.R., "Civil-Military Relations in the Mass Public", 143-58.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه إلى هذه الدراسة التى قام بها فارمولنسكى عن المؤسسة العسكرية الأمريكية التى اشتملت على خمسة وعشرين مقالا فى أربعة أجزاء تتناول التأثير الاجتماعى للمؤسسة العسكرية على المجتمع المعاصر كما تقدم بعض التفسيرات للعلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع الحديث.

Yarmolinski, A., "The Military Establishment: Its Impact on Amercan Society", N. Y., Harper and Row, 1971.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن دوافع الحفاظ على نظام للقوة ذى شرعية ليست مقبولة بصفة عامة لأن العلاقة الخاصة بين الشعب والقوات المسلحة المشتقة أساسا من الولاء الفعال من قبل الأول قد يؤدى فى تطورها إلى الحالة العسكرية إذا استمر التشجيع النقدى المتزلف للفضائل العسكرية وإذا طرحت فكرة القيم الاجتماعية هنا يكون التساؤل هو قيم من؟ وتؤدى الأوضاع الأيديولوجية العريضة

إلى تنوع الاستجابة على هذا السؤال: أما عن دافع المصلحة الذاتية فإنه أمر معقد، فقد يعطى الأفراد الشرعية للقوات المسلحة لاعتقادهم بجسامة آثار انهيار المجتمع الذى يعتمد فى بقائه على وجودها ومع ذلك فليس هذا دافعا صادقا يمكن أن تقوم عليه حاجة المجتمع للقوات المسلحة أو إلزامه بضرورة وجودها. ويضاف إلى ذلك أن شرعية القوات المسلحة - فى ضوء دافع المصلحة الذاتية - قد يتعرض دوما للنقد ممن يرتبطون بالأنشطة العسكرية فهؤلاء الناس يحتفظون بحقهم فى الحكم على كفاءة الجهود العسكرية وسحب الشرعية من القوات المسلحة إذا فشلت فى الوفاء بالتوقعات الفردية والجماعية. كما يستمر هذا النقد أيضا مع الاعتراف باستمرار الخطر الناتج عن أن القوة التى وجدت لضمان الخير قد تتحرك للقضاء عليه.

أما عن النموذج الثالث من العلاقات المدنية العسكرية **فهو النموذج الفوضوى** حيث لا يمكن أن نتصور شرعية للقوات المسلحة فى ظل هذا النموذج وتقوم فكرة هذا النموذج على أن المجتمع يجب أن يقوم بمساعدة الفرد على التعبير الحر الممكن عن كل القوى الكامنة فيه. وتأتى أعظم التهديدات للفرد من الدولة والحكومة المنظمة فالدولة تستعبد روح الانسان وتملى إرادتها على كل مظهر من سلوكياته أما الحكومة كما يقول اميرسون فإنها استبدادية سواء أكانت قائمة على الحق الالهى أو على الأغلبية. ومن هنا فإن هذا الرفض لكل المدنيات التى تعوق الجمعية الفردية الاجتماعية الكاملة هو بالضرورة رفض للشرعية العسكرية والقوات المسلحة فى ظل هذا النموذج رمز للظلم. كما يرفض النموذج الفوضوى أساسا الادعاء القائل بالحاجة إلى نظام اجتماعى مشروع بفعل تقدم تقسيم العمل ويرفض بناء على ذلك هذه النظرية القائلة بأن النسق الاجتماعى والسياسى المعقد للمجتمع المعاصر يستلزم خلق نظام مشروع يكون للجيش فيه كمؤسسة وكتنظيم رسمى دور إيجابى يمكن أن يؤدى.

وقد أثارت الأبعاد التصورية لهذا النموذج الكثير من الدراسات النقدية حول شرعية القوات المسلحة وخاصة حينما ترتبط هذه القضية بمسألة الحفاظ على القانون والنظام الداخلى (انظر هاريس وجينكز - المؤلف السابق) وانظر أيضا دراسة فان دورن عن السخرية كوسيلة تستجلب ردود فعل لتخريب الشرعية.

Van Doorn, J., "Provocatie en conflict", in Van Broom (ed.), Actuele sociologio-current sociology, Assen, 1970.

وهناك من الدراسات الأخرى ما يركز انتقاداته على النظرية العامة مثل دراسة أمبلر عن العلاقات المدنية العسكرية التى تربط بين احتمالات التمرد العسكرى

ودرجة قوة الحكومة التى بيدها السلطة.

Ambler John, S., Soldiers against the State: The French Army in Politics, Garden City, N.Y., Doubleday, 1968.

وهناك أيضًا دراسات تهتم بجوانب خاصة من النظرية العامة مثل دراسة نيومان ويانج التحليلية الأكاديمية عن الجيش البريطانى. وتتبنى هذه الدراسة المنظور الماركسى فى تحليل العلاقات المدنية العسكرية.

Newman, B. and Young, D., The British Army, Presented at Meeting of Research Committee on Armed Forces and Society at amesterdam, March, 1973.

ومن الدراسات التحليلية المتبنية للمنظور الماركسى أيضًا دراسة ليكنشت عن الحالة العسكرية والحالة العسكرية المضادة.

Lieknecht, K., Militarism and Anti-Militarism, N.Y., Dover, 1972.

ونضيف إلى هاتين الدراستين عدة دراسات أخرى معاصرة تحلل الشرعية العسكرية فى حدود النظرية الماركسية أيضًا ومن أمثلتها ما يلى:

١ - دراسة انتون بيلر عن الجيش الأفريقى والقومية والتنمية الاقتصادية وهى عبارة عن مقالة تتناول دراسة القوات المسلحة الإقليمية ولكن بصورة أقل موضوعية.

Bebler, A., "The African Military Nationalism and Economic Development", J., of African Studies, 8, 1973, 70-86.

٢ - دراسة فيرست عن العلاقة بين التدخل العسكرى وطبيعة القوة السياسية فى أفريقيا.

First, R., The Barrel of a Gun, N.Y., Panthon, 1970.

٣ - دراسة كتشن النقدية لجذور الحالة العسكرية فى المانيا والتطبيق العلمى لها.

Kitchen, M., A Military History of Germany. Bloomington Ind. Indiana Uni. Press, 1975.

٤ - دراسة كوزاك عن التغيرات والوظائف الاجتماعية والسياسية للقوات المسلحة فى أمريكا اللاتينية وهى دراسة نقدية لدور القوات المسلحة فى بعض هذه البلاد.

Kossack, M., «Changes in the Political and Social Functions of the Armed Forces in Latin America», in Janowitz, M. and Van Doorn (eds.), Military Intervention, Rotterdam Uni. Press, 1971.

٥ – دراسة نيومان ويونج السابقة عن الجيش البريطاني.

ويمكن تناول مسالة شرعية القوات المسلحة من زاوية اخرى مختلفة الا وهي العنف غير الشرعي (انظر فان دورن في مؤلفه الجيش وأزمة الشرعية ص ٣١) وتوضح الدراسات العديدة في هذا الصدد أن الحروب بين الدول قد انخفضت في معدلها منذ الحرب العالمية الثانية لكن الحروب الأهلية قد اصبحت ظاهرة منتشرة وأنها أي الحروب الثورية والتمردية عادة ما تأخذ شكل الصراعات الجادة. ويرى هانتجتون أن الحكومة تسعى إلى القضاء على أي تحد لسلطتها في حين يسعى التمرد إلى القبض على زمام السلطة أو تدمير الحكومة. والمفاوضات والاتفاقات بين الطرفين مفقودة حيث لا يعترف أي منهما بشرعية الآخر ومجرد الاتفاقات أو المفاوضات يعني الاعتراف ذاته.

Huntington, S., "Patterns of Violence in World Politics, ll-50", in Huntington, S. (ed), Changing Patterns of Miliary Politics, N.Y., Free Press of Glencoe. 1962.

أما مدى وصف هذا العنف بأنه شرعي أو غير شرعي فهو في الغالب مسألة اختيار سياسي (انظر الديناميات الاجتماعية لحرب العصابات الثورية لاوسانكا وهي دراسة نقدية لعلاقة حرب العصابات بالمجتمع الأكبر).

Osanka, F., "Social Dynamics of Revolutionary Guerrilla Warefare, 399-416", in Roger Little A Handbook of Military Institutions, Reverly Hills, Calif., Sage 1971.

وانظر أيضًا دراسة حرب العصابات في الستينات لباريت التي أشرنا إليها سابقًا.

ونلاحظ هنا أن تعريفات الشرعية تبدأ في الاتساع أكثر فأكثر، فأفعال العنف التي تعتبر غير شرعية تصبح شرعية بالتدريج من خلال عملية التبرير الذاتي (انظر دراسة ستوكس عن طبيعة القوى السياسية ومناهج السلطة في أمريكا اللاتينية).

Stokes, Willians, S., "Violence as a Power" in Latin American Politics, Western Political Q., 5, 1952, 445-68.

وتبرز مهنية القوات المسلحة كعامل هام على السطح حينما يفقد

العسكريون شرعية استخدام العنف ويواجهون بمنافسة شديدة من قبل من يدعون الشرعية لأنفسهم وينكرونها على القوات المسلحة كالمدنيين المسلحين ومقاتلى المقاومة وحرب العصابات والثوريين والإرهابيين (انظر أيضا فان دورن وأزمة الشرعية).

ولا ننسى هنا التساؤلات النقدية للمجتمع ذاته حول حدود التدخل العسكرى (أنظر ذلك القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام القوة فى المجتمع الحديث عند اوبرين).

O'Brien, W., U.S. Military Intervention: Law and Mortality, London, Sage, 1979.

وجمعت إيلين شتين سبعة عشر مقالاً حللت من خلالها ابعاد التدخل العسكرى المختلفة واستخدمت فى تحليلها إطارًا درست من خلاله هذا التشابك بين الآثار التكنولوجية والتنظيمية والسياسية العسكرية لهذا التدخل وركزت بصفة خاصة على سبعة موضوعات هى التكنولوجيا والضبط والقوات المسلحة المتغيرة والعمليات السياسية والشئون السياسية العسكرية والمشاكل المهنية والضغوط الداخلية وإعادة الصياغة التصورية.

Stern, Ellen (ed.), The Limits of Military Intervention. Beverly Hill, Calif., Sage, 1977.

ومن أحسن الدراسات التى تناولت العلاقة بين الدور الداخلى للجنس وصلته بمؤسسات البلاد الأخرى دراسة ويتلى عنى دور القوات المسلحة القومية فى الصراع السياسى وأبعاده الدولية.

Wheathley, C.W., "Some International Dimensions of the Role of National Military Forces", in International Political Conflict, Paper Presented at 1965 Meeting of American Sociological Associations.

ومن هنا يتبين لنا أن قضية شرعية القوات المسلحة ما زالت موضوعًا هامًا يشغل الناس. وقد رأى الغرب فى العلاقات المدنية العسكرية شيئًا مضادًا لاتجاه المجتمع والسياسة نحو العسكرية، ومن ثم فإن القوات المسلحة تتجه بدرجة عالية إلى المَدْينة وبالتالى إلى العزلة والاغتراب ولا تمس ازمة الشرعية الجديدة هنا خصائص النظام السياسى كثيرًا بقدر ما تمس المؤسسة العسكرية نفسها.

(٦)

يتضح لنا مما سبق أن ميدان التحليل السوسيولوجي للعلاقات المدنية العسكرية ليس ميدانًا جديدًا تمامًا. بالرغم من ذلك فإن دارسى هذه العلاقات المدنية العسكرية ليس ميدانًا جديدًا تمامًا. وبالرغم من ذلك فإن دارسى هذه العلاقات والمهتمين بها وخاصة على مستوى الدول النامية ما زالوا يرون أن المعلومات التى لديهم غير كافية وأن استنباطاتهم غير عميقة وأن تفسيراتهم غير مصقولة. ويجمع الباحثون انه باستثناء العلماء البارزين فى هذا الميدان الذين قدموا إسهامات رائدة يمكن وصف هذا الكم الكبير من المؤلفات فى العلاقات المدنية العسكرية بإنه غير متسق وغير متوازن وهؤلاء العلماء هم : صمويل هانتجتون وصمويل فاينر وموريس جانوتر. وصمويل ستوفر وإدوارد إيريل وهارولد لازويل. وقد يرجع عدم التوازن هذا إلى عدم الاتفاق على توجيهات قيمية مشتركة وعلى إجراءات البحث وكذلك عدم اتفاقهم على المعايير والإجراءات الضابطة المرتبطة بالتعريفات والتصورات والأطر المرجعية والنظريات والتصنيفات. ويؤدى هذا القصور إلى إعاقة التحليل المنظم للعلاقات المدنية العسكرية وكذلك إعاقة تطور نظرية عامة تتعلق بها. ويضاف إلى ذلك أن التوجيهات الايديولوجية لازالت تلازم مفاهيم الجيش والمجتمع والسياسة مما يؤدى إلى تفجير الجدل حولها كثيرًا. كما أن عدم الاتفاق على نظرية عامة مقبولة عن الصراع يجعل كثيرًا من الدراسات المتعلقة بالاستقرار وعدم الاستقرار فى السياسة والمجتمع تعتمد على بعض المفاهيم مثل الحرب الشاملة والثورة والتغير الدينامى والاخلاقيات الشاملة للتحديث. ويعنى هذا ببساطة أن التوجيهات القيمية والميول الأيديولوجية للعلماء الإجتماعيين قد أعاقت نمو نظرية عامة شاملة مفيدة فى ميدان العلاقات المدنية العسكرية.

إلا أن تحليل وتقييم المؤلفات والبحوث السابقة التى أشرنا إليها وخاصة تلك المرتبطة بالعلماء البارزين فى هذا الميدان تكشف لنا عن وجود ترابط قوى بين تصوراتهم وتحليلاتهم وهذا المناخ الأيديولوجى والسياسى السائد فى الفترة الزمنية التى عاصروها. ولهذا يمكن القول أن هناك أربعة نماذج عبر فترة الخمسين سنة الماضية قد صممت وحللت من وجهة نظر أصحابها بأحكام بأيديولوجياتهم الخاصة.

ففى خلال ١٩٣٠ وكرد فعل للإنساق الثلاثة الشمولية فى أوربا ظهر عند العلماء السياسيين الليبراليين والديمقراطيين فى الولايات المتحدة مفهوم الدولة العسكرية

الذى ركز على ظهور متخصصى العنف. ومن هنا يمكن القول أن النموذج الأول هو نموذج ضابط الدولة العسكرية. ويرى بيرلميتر أن لازويل قد أخطأ فى جعل هذا النموذج الأب الأعلى للشمولية. لأن الأحداث المتأخرة قد كشفت أن الرأى كان للايديولوجيين المدنيين والخطباء الشعبيين والرومانسيين الأوائل فى اليابان وألمانيا. إلا أن نظرية لازويل عن الدولة العسكرية كانت هامة فى نفس الوقت وكانت مقالته أبرز المقالات التى صدرت فى العدد الخاص الذى طبعته المجلة الأمريكية فى علم الاجتماع عام ١٩٤١ عن الحالة العسكرية. وقد احتوى هذا العدد على جملة مقالات عن الحرب والجيش درست جميعها من الزوايا الانثروبولوجية والسوسيولوجية والتاريخية كأول محاولة تصنيفية فى هذا الميدان.

وبعد ذلك بفترة كافية، كان فى هذه البحوث البارزة التى قام بها صمويل ستوفر وزملاؤه عن الجندى الأمريكى، مادة كافية أنكب عليها العلماء الأمـريكيون لإعـادة بحث الحقائق المتعلقة بجيل ما بعد الحرب حيث ساعدت الحرب على فهم أعمق للقوات المسلحة ودورها. وأشارت دراسة ستوفر إلى تحول من تفسير لازويل إلى تفسير حديث آخر أقل حدة من الزاوية الأيديولوجية. وبعد طبع مؤلفات الجندى الأمريكى ظهر عالمان آخران بارزان من الشباب هما صمويل هانتجتون وموريس جانوتز. وقد تأثر الأخير بشدة بستوفر. وقد حول هذان العالمان مشكلة العلاقات المدنية العسكرية من التوجيه الأيديولوجى المعارض للشمولية إلى المناداة بالتحليل المفتوح لها والذى أساسه الجيش الأمريكى. ومن ثم فقد حل نموذج الجندى المهنى الموجه مدنيًا محل نموذج جندى الدولة العسكرية الموجه شموليًا. وهذا هو النموذج الثانى فى هذا التقويم.

ويعتبر كتاب هانتجتون عن الجندى والدولة أحد وأحسن المحاولات الرامية لايجاد نسق نظرى عن العلاقات المدنية العسكرية واعتبر هانتجتون المهنة العسكرية المناقضة لمتخصصى العنف بمثابة مولود اجتماعى جديد. والجندى المهنى تحكمه أخلاقياته المهنية وتوجيهاته التّضامنية ومن ثم فهو ليس بالايديولوجى كما عند لازويل بل هو مهنى مسؤول وذكى وذو توجيه مهنى مدنى وولاءه دائما لسيده وهو الدولة الديموقراطية التى يسودها المدنيون.

وقد اشتق هانتجتون نظريته عن العلاقات المدنية العسكرية من تحليله للأوضاع السائدة فى الولايات المتحدة وظهر مفهومه عن الجندى المهنى من خلال دراسته على الضغوط بين الجيش المهنى والمجتمع الحر. وقد حلل هانتجتون وشرح الحالات المنحرفة للمهنية فى ألمانيا واليابان وتركز نظريته العامة على القوة النسبية للمدنيين والجيش فى ضبط الدولة.

ورأى أن الشىء الجوهرى فى العلاقات المدنية العسكرية هو العلاقة بين قوة الجماعات العسكرية وقوة القيادة الحكومية المدنية. وكما رأينا فإن هانتجتون قد ميز بين نموذجين من العلاقات المدنية العسكرية نموذج الضبط الموضوعى الذى يكون فيه الجيش صغيرا وعالى المهنية وعرضه للضبط الموضوعى الذى يكون فيه الجيش صغيرا وعالى المهنية وعرضه للضبط الحكومى المدنى ونموذج الضبط الذاتى الذى يتميز بالافتقاد إلى الخطوط الواضحة بين الجماعات العسكرية والمدنية. وتكامل الجيش فى النموذج الأخير مع المجتمع كما يؤيد الأيديولوجية السائدة والقيم الأجتماعية. وبينما ركز لازويل على جندى الدولة العسكرية كنموذج لشرح الدولة الشمولية وكمتغير مستقل ركز هانتجتون على الجندى المهنى كمتغير أساسى حاول أن يشرح من خلال طبيعة المهنة العسكرية الحديثة ودورها فى ترويض الضابط داخل الدولة.

وقد اختلف مدخل جانوتز فى دراسة القوات المسلحة فكان من خلال علم اجتماع التنظيم. ورأى أن الهولتزكوبت Holtzkopt أى ضابط المعسكر الصارم الموجه بالشعائر العسكرية ليس هو الممثل للجندى الأمريكى. وأن نموذج هذا الجندى هو الضابط الحديث الموجه علميا وفنيا ويتركز مفهومه عن السلطة فيما يعرف بالاقناع غير المباشر. وذلك لأن الثورة فى التكنولوجيا قد غيرت من نمط السلطة التنظيمية فى الجيش ونتيجة لهذا التغير وللحقائق الاستراتيجية الجديدة بالاضافة إلى الثورة التكنولوجية ظهر مفهوم القوة البوليسية العسكرية Constabulary Forces ومن ثم دعا جانوتز إلى الاهتمام الواقعى والمكثف بالمؤسسات العسكرية هذا الأهتمام الذى تجنبه علماء الأجتماع المهنى فى الماضى كما دعا إلى تحدى النظرة النمطية القائلة بأن الجيش ميدان غير قابل للبحث والدراسة. ولم ينكر أن محتويات دراسته عن التنظيم العسكرى ذات علاقة بعلم الأجتماع الصناعى والتنظيمى لكنه لم يربطها بهما تماما يضاف إلى ذلك أن التحول التنظيمى يبرز صلة الجيش بالسياسة عند التحليل كما يجعل السوسيولوجى الذى يدرسه ايديولوجيا مهتما بدور القوة العسكرية الحديثة فى الدولة الصناعية. ولهذا يقترح جانوتز اطارا جديدا للعمليات العسكرية فى الوقت الحديث وهو الجيش كقوة بوليسية عسكرية حيث يشتمل هذا المفهوم على هذا المدى الكامل من التنظيم والقوة العسكرية. هذا بالطبع بالأضافة إلى محتويات هذا الأطار من أسلحة التدمير الشامل ذات القدرة المرنة والمتخصصة وبرامج المساعدات العسكرية والعمليات شبه العسكرية وحرب العصابات وحرب العصابات المضادة.

وقد أدت أعمال هانتجتون وجانوتز إلى تجديد دراسة القوات المسلحة والعلاقات

المدنية العسكرية كما قدمت للعلماء الأجتماعيين أدوات وأطر تصورية جديدة للتحليل وكثفت من دارسات علاقة الجيش بالسياسة والسياسة المقارنة الحديثة وخاصة فى الدول النامية.

أما مؤلف جونسون الذى عرضنا له فى هذه الدراسة فهو احد التحليلات الحديثة عن دور الجيش فى الدول النامية وهو أحد المؤلفات الشائعة التى تقدم تحليلا نظريا مقارنا لعدة باحثين كان أبرزهم ادوارد شلز الذى كتب مقالة عن دور الجيش فى التنمية فى الدول الحديثة وقد استخرج هذه المقالة من مقالته القصيرة عن التنمية السياسية فى الدول الحديثة ووضع عبرها الأطار النظرى لكتاب جونسون. ويعتبر معظم الكتاب فى مؤلف جونسون أن الجيش وسيلة عالية الفعالية فى التحديث ولهذا فان كلا من التحديث والتنمية السياسية يفسران ويحددان التغير فى الدول الحديثة. وتعتبر الأوليجاركية العسكرية المحدثة أحد العوامل البديلة للتنمية السياسية خاصة بعد أن أصبح هذا النموذج سائدا فى الدول النامية وبرز دوره فى التنمية السياسية والتحديث أيضا.

ويرى شلز وباى فى موضوعهما عن الجيوش فى عملية التحديث السياسى أن الجيش بصفته المؤسسة الوحيدة المنظمة فى المجتمع الأنتقالى يعتبر التنظيم الأكثر عقلانية والأكثر حداثة. ويقول باى فى هذا الصدد أن الجيش يلعب دورا بارزا فى الدول النامية حديثا لأنه أداة تحديثية قوية.

ومن الكتاب اللذين اهتموا بظهور الجيش فى الدول النامية كشىء ناتج عن التحديث جونسون وما نفرد هالبرن إذا اعتبرا أن الجيش فى هذه الدول هو الذى يقود الطبقة الوسطى الجديدة. وقد فاقت توقعاتهما عن الجيش توقعات شلز وباى. وقد اهتم هالبرن بمفهوم الطبقة الوسطى الجديدة لشرح سياسة التغير والدور المحورى المخصص للجيش فيه. وقسم الطبقة الوسطى فى الشرق الأوسط إلى قطاعين يتكون الأول من البيروقراط وصغار التجار ويتكون الثانى من ذوى الدخول. وخصص الدور التحديثى للقطاع الثانى واسماها بالطبقة المتوسطة الجديدة. ورأى هالبن أن الجيش هو أكثر الطبقات الأقتصادية الجديدة قوة وتماسكا. وأنه يمثل الطبقة المتوسطة الجديدة من حيث القيادة والتأييد الجماهيرى. وهنا يأتى النموذج الثالث وهو الجندى التقدمى المحدث.

وعند تقييم التنظيمات الحديثة فأنه لابد من الأشارة إلى متغيرات المجال البيروقراطى العقلانى الفيبرى الذى يعادل الكفاءة والأمانة والمهارة والتوجيه العقلانى. والذى لا شك فيه أن الجيش فى بعض سياسات الدول النامية ينظر إليه

على انه النموذج الممثل للتنظيم الحديث. إلا انه مع ذلك نجد أن أسهام المؤسسات العسكرية الحديثة فى الدول النامية فى توسيع النسق السياسى والمشاركة السياسية أقل مما هو متوقع. ولا نجد مؤسسة عسكرية فى الشرق الأوسط نجحت فى تعضيد المؤسسات السياسية وأبنيتها وظلت الأحزاب السياسية فيها ضعيفة وموزعة وغير موجهة. أما تدخل الجيش فقد أدى إلى تأييد موقف الأنساق السياسية الصغيرة الغير فعالة والتى ليست ذات كفاءة بالرغم من اعدادها المتزايدة.

وقد أدت جهود العلماء الأول إلى محاولات تفسيرية لربط الواقع بالنظرية ولكنها على الرغم من ذلك فلم تكن توافق توقعات العلماء إلا فى القليل النادر والشىء الأكثر أهمية هنا فيما يتعلق بالجندى الحديث فى الدول النامية هو أن مهنته قد أصبحت أكثر سياسية وقد تأخر الضباط بفعل الظروف السياسية غير المستقرة بمهنتهم.

وبالرغم من هذا فإن هذه القلة التى تقوم بهذا العمل يمكن أن تشرح لنا دور الجيش فى الدول النامية ولهذا نجد أن دارسى القوات المسلحة منذ الستينات قد ركزوا على تدخل الجيش السياسى اكثر من تركيزهم على إسهامات الجيش فى تحديث السياسة. وتحول العلماء إلى دراسة الأسباب السياسية للتدخل العسكرى ودور الجيش كجماعة سائدة فى التحديث.

ولا يمكن اعتبار التدخلات العسكرية أحداث مستقلة أو منعزلة فهى مرتبطة بما يسميه هانتجتون بظاهرة البريتورية. ويرى أن المجتمع البريتورى هو هذا المجتمع المسيس بالفهم الذى يعنى عملية المشاركة. ولكن ليس فقط بمشاركة الجيش ولكن القوى الاجتماعية الأخرى فالصفوات التى لم تكن متدخلة فى الماضى فى السياسة أو التى كانت ذات تدخل سياسى محدود قد تجرأت الآن وتحملت العبء الأكبر من المسؤلين السياسية.

وعند النظر فى علاقة البريتورية بالتحديث يمكن أن نقول أن الأنماط المختلفة من البريتورية يحتمل أن تمثل مراحل معينة من التطور وتظهر البريتورية فى الوقت الحالى فى المجتمعات التى فى المراحل الأولى والمتوسطة من التحديث والحراك السياسى يدفع الجيش فى السياسات النامية إلى الفعل السياسى فى حين تفشل الجماعات المدنية فى إعطاء الشرعية لنفسها، فتدخل الجيش فى الشؤون المدنية يعنى فساد الحكومة وأنه من غير المتوقع أن يتحسن الموقف بسرعة كما يعنى ايضا أن التغيرات المادية فى المجتمع لا تتطابق مع المنظورات الأيديولوجية أو أن الصفوات المحدثة غير قادرة على الإتيان به أو غير قادرة على تكوين المؤسسات السياسية والأبنية التى تشكل القوة الدافعة للتعبئة والتحديث الاجتماعى وهنا يأتى النموذج الرابع وهو **الضابط البريتورى**.

ولا تعتبر المهنية التضامنية صمام أمن فى مواجهة البريتورية العسكرية لارتباط الظروف البريتورية بالمؤسسات العسكرية المهنية فتشمل الأخيرة على إنشاء كليات عسكرية وتدريب متخصص وجماعات مهنية موحدة وجيش قومى بل يصل الأمر إلى أن يكون المتدخلون العسكريون هم الجنود المهنيون خريجى الأكاديميات العسكرية ويمكن أن تشرح البريتورية العسكرية - كما يتصورها هانتجتون فى ضوء عدة عوامل مثل التعبئة السريعة للرجال والجماعات والمصادر والدرجة الدنيا من التماسك الاجتماعى والاستقطاب الاجتماعى العالى والمستوى المنخفض فى تشكيل المؤسسات السياسية والعلاقة غير المنسجمة بين مركز القوة وغيره والتأييد غير الفعال من الابنية والإجراءات السياسية كما ترتبط البريتورية العسكرية بالظروف الخاصة بالمؤسسة العسكرية نفسها مثل توالى الانقلابات العسكرية والتدخلات والخلافات بين الضباط وكذلك انخفاض مستوى المهنية العسكرية والحكم الطويل للمجتمع البريتورى انظر:

Perlmutter, A., «The Arab Military Elite», World Politics, 22, 1970.

الدراسة السادسة

التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين*

فى بيان رؤيتنا الخاصة عن السلوك السياسى للعسكريين وقع أختيارنا على كاتبين بارزين فى هذا المجال أولهما جيلز والآخر فيلد M. D. Feld وقد حاول الأول دراسة الأبعاد المتعددة للعلاقات المدنية العسكرية ثم درس طبيعة المهنية وعلاقتها بهذه الأبعاد وتناول أخيرا طبيعة التسيس وعلاقته بالمهنية وبأبعاد العلاقات المدنية العسكرية، أما الثانى فقد درس مسألة العلاقات المدنية العسكرية. أما الثانى ففقد درس مسألة العلاقات المدنية العسكرية من خلال ما يسميه بقيم المجتمع الديموقراطى والطبيعة الخاصة للمهنة العسكرية التى تختلف عن المهن الأخرى. وسوف نعرض هنا لوجهتى النظر بالتفصيل، لنخرج بتصور خاص لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين السياسيين والعسكريين. واضعين فى الأعتبار أن الأخيرين حينما يؤدون عملهم بصفتهم العسكرية فانهم يؤدونه كمتخصصين مهنيين. واختلفنا مع أصحاب الرأى القائل بأن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفى رأينا فإنه يجب أن يكون القائد الفعلى وليس القائد الأعلى فحسب وأنه هو الذى يجب أن تسيطر تقديراته على التقديرات العسكرية وهو الذى يرسم الخطط النهائية وأن يكون مستعدا لتحمل المسئولية فى تجاهل التقديرات العسكرية البحته فى بعض الأحيان. كما رأينا أن الدولة لأبد أن تقوم على ايديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل وتسعى لحملها إلى خارجها وازالة العقبات التى تحول دون توصيلها إلى العالم حتى ولو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك. ولم نتفق أصلا مع فيلد فى الأساس الذى أجرى من خلاله مسألة علاقة الضبط المدنى بالقوات المسلحة وأشرنا إلى ضرورة البحث عن اساس آخر يصلح كقاعدة سليمة للعلاقة بين الطرفين.(١)

---

* نشرت هذه المقاله فى الكتاب السنوى لعلم الأجتماع العدد الرابع، أبريل ١٩٨٣ تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى.

(١) R. D. Mckinlay Proessionalization, Politcization And Civil-Military Relations

وانظر ايضا

MD. Feld Professionalism And Polit-ialization; Notes on The Military And Civilian Control in M. R Van Gils, The Perceived Role of The Military, Rotte Rdam Un., Press, 1971

١ - وجهة نظر جيلز:

المدخلان الأساسيان اللذان درس من خلالهما جيلز مشكلة الدور السياسى للعسكريين هما المهنية Professionalization والتسيس Politicalization وحلل جيلز هذه المشكلة فى ضوء:

أولا: الأبعاد المتعددة للعلاقات المدنية العسكرية.

ثانيا: طبيعة المهنية وعلاقتها بهذه الأبعاد.

ثالثا: طبيعة التسيس وعلاقته بالمهنية وبأبعاد العلاقات المدنية العسكرية.

أولا: العلاقات المدنية العسكرية: تقتضى دراسة المظاهر السياسية للعلاقات المدنية العسكرية دراسة ثلاثة أبعاد حتى يمكن تحديد هذه العلاقات تحديدا واضحا على النحو التالى:

(أ) وسائل الرقابة على النشاط السياسى للعسكريين.

(ب) نمط ومستوى هذا النشاط.

(جـ) الدوافع الموجهة لهذا النشاط.

(أ) وسائل الرقابة على النشاط السياسى العسكرى: قسم جيلز وسائل الرقابة على النشاط السياسى العسكرى إلى ثلاث مجموعات على النحو التالى:

١ - **مجموعة الضوابط**: الضوابط الرسمية وغير الرسمية ويعنى بالضوابط الرسمية كل المواصفات المحددة لدور العسكريين ومجال نشاطهم السياسى والجزاءات المفروضة عليهم عند تجاوزهم لهذا الدور مثل التجريد من الرتب العسكرية أو الطرد من الخدمة. أما الضوابط غير الرسمية فهى أكثر أهمية من الأولى وتقوم على تنشئة الجيش وأستدماجه للقيم غير السياسية وتعتمد أيضا على تطوير قواعد سلوكية معيارية خاصة أو بالتركيز، على التخصص الوظيفى وتقسيم العمل حيث تدفع هذه القواعد السلوكية الجيش إلى أشكال معينة من الفعل. ويعنى تقسيم العمل أن التخصص الوظيفى قد وصل إلى مرحلة تمارس فيها القوات المسلحة نوعا واحدا من النشاط نؤديه بطريقة مرضية وقياسية الا أن هذا النشاط الأساسى سوف يتاثر حتما ويضعف لو أن القوات المسلحة توسعت إلى ما وراء حدوده.

٢ - **العزل**: تقوم هذه العملية على فعل خاص من جانب السياسة المدنية لعزل

العسكريين عن السياسة كان تقوم بإبعاد مراكز التدريب والمواقع العسكرية عن مراكز القوة السياسية أو أن تمنع العسكريين من الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو التصويت أو الترشيح السياسى أما أكثر الجوانب قوة وتأثيرا على السلوك السياسى فهو ضغط حجم الميزانية العسكرية.

٣ - **النفاذ لصفوف العسكريين** : يمكن تقسيم هذا النوع من الضبط إلى شكلين محددين أيضا أحدهما ضمنى والآخر ظاهر. وتحافظ السلطة المدنية فى الشكل الأول على ضبطها فوق القوات المسلحة بالاعتماد على أنسجام المصالح وتشابك العلاقات بين من يشغلون مراكز القمة من العسكريين والمدنيين بحيث تكون الرابطة بينهما رابطة ايجابية وليست مجرد تقسيم عمل بسيط. ويعتمد النمط الظاهر على محاولات رسمية تبذلها السلطة لضمان ولاء العسكريين بالنفاذ إلى صفوفهم عن طريق المفوضين السياسيين (الكوميسار) وبالرقابة على التعليم والتدريب وبانشاء وتطوير وسائل ضبطية موازية للتدرج الهرمى العسكرى مثل الأفرع المتخصصة من الشرطة أو الميليشيا العسكرية.

وقد يترتب على فشل الضوابط العسكرية والمدنية أن تقوم جماعة مساحة صغيرة بالالتفات حول قائد محلى يغتصب الحكم بالقوة.. وقد يكون ذلك أمرا ثانيا لكنه قد حدث بالفعل فى أمريكا اللاتينية. ويرى جيلز أنه على الرغم من أن الافتقاد الكامل للضوابط العسكرية أو المدنية ليس للدول القومية الا أنها قد تحدث فعلا حينما تصل هذه الضوابط إلى أدنى مستوى لها.

(ب) **نمط ومستوى السلوك السياسى العسكرى** : وضع جيلز مستوى السلوك السياسى العسكرى فى متصل ذى ثلاث نقاط أساسية : **الأولى** هى الجماعة الضاغطة حيث تحاول القوات المسلحة هنا التأثير على صياغة الحكومة للسياسة، **والثانية** هى الارتباط بالسياسة وتزيد القوات المسلحة هنا من دورها كجماعة ضاغطة محاولة زيادة درجة نشاطها فى عملية صنع قرارات الحكومة أما بالتنسيق أو الاتحاد مع السياسة المدنية. وتتجاوز القوات المسلحة فى هذا الدور حدود التخصص الفنى لها وتتراوح بين مواقف محددة تشغل حيزا ضئيلا من الأهتمام العسكرى وتسود فيها القوى المدنية بوضوح إلى مواقف يقل فيها الدور المدنى فى صنع القرار وتصبح السيادة كاملة للدور العسكرى. أما **الثالثة** فهى التدخل الشامل حيث تقوم القوات المسلحة بالتوجيه الصريح للمناصب الحكومية وابعاد شاغليها من المدنيين. والحد الأدنى من التدخل الشامل هو أعلى مستوى من مستويات الأرتباط بالسياسة ويظهر هذا الدور فى شغل العسكريين لأعلى المناصب الحكومية المدنية لفترة طويلة كمنصب الرئيس أو رئيس الوزراء. وإذا لم يشغل

العسكريون المناصب الحكومية الأساسية فعلا فإنها قد تشغل بواسطة أفراد يعينهم العسكريون بأنفسهم وتظل الوظائف الحكومية الأساسية بذلك تحت سيطرة وتوجيه القوات المسلحة.

(جـ) الدوافع الموجهة للنشاط السياسى العسكرى : حدد جيلز العوامل التى تدفع القوات المسلحة إلى الفعل العسكرى ثلاثة انواع من المركبات : **أولها**، المركب الشخصى أو الفردى ويعنى تعبئة المصادر العسكرية من أجل تعزيز مصالح عدد محدود من الأشخاص، والثانية، هى المركب التنظيمى حيث يشتق الدافع الذى يحث على الفعل العسكرى من مصالح التنظيم ككل. وقد يكون الدافع فى الحالة الأولى هو الرغبة فى الحصول على زيادات فى الرواتب العسكرية، أما على المستوى الأوسع فقد توجه دوافع الفعل السياسى للتأثير على قرارات صوغ السياسة ذات الأرتباط المباشر بالقوات المسلحة والتى لها انعكاسات على الجماعات والمصالح الخارجية، فالحملة لنوع معين من النسق الدفاعى مثلا أمر مرتبط بصورة مباشرة بالقوات المسلحة لكنه ذو آثار واسعة على الأمن القومى. **والمركب الثالث** هو المركب القومى أو الاقليمى القومى الا أنه لا يسهل تحديد هذا النوع تماما لكنه يتميز بوجود سلطة قومية قائمة على تأييد جماهيرى ولا تتصرف الا بالرجوع إلى هذه الجماهير. فإذا كانت الدوافع التى توجه القوات المسلحة نحو الفعل العسكرى قومية فإن هناك أمرين :

الأول: أن هدف وغاية النشاط السياسى العسكرى سوف يخرج عن حدود المجال التخصصى للقوات المسلحة.

الثانى : ضرورة أنسجام هذا النشاط مع مصالح الجماهير. أما عن النشاط الأقليمى القومى فإنه يختلف عن النوع الأول. إذ بالرغم من أرتباطه المباشر بالجماهير فإن هؤلاء الذين يستفيدون منه مباشرة هم فقط جماعة صغيرة من السكان كطبقة معينة أو اقليم أو قبيلة معينة. ومن افضل الأمثلة على ذلك أمريكا اللاتينية. وتستلزم الدوافع القومية والأقليمية أرادة من جانب القوات المسلحة للدخول فى السياسة على مستوى الأرتباط بها على الأقل. وحينما يلعب الجيش هذا الدور فإنه سيؤثر حتما على صوغ السياسى ويتجاوز فعلا حدود تخصصه الوظيفى.

ثانيا- المهنية : يرى جيلز أنه على الرغم من عدم وجود إجماع على تعريف كاف للمهنية فإن هناك خمسة أبعاد أساسية بارزة تجعل من هذا الإجماع أمرا قريب المنال :

١ - درجة عالية متطورة من المعرفة العامة المنظمة القائمة على قواعد من

التقدم الفكرى. ويجب أن تشمل وسائل رسمية من التدريب التكنيكى الذى يعطى شرعية لكل من مستوى ووسائل التدريب. (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود نوع ومستوى المعلومات الفنية).

٢ - درجة متطورة من الاستقلال المؤسسى. فمن الضرورى بمجرد أن يصبح التنظيم الوظيفى مهنة أن ينمى درجة عالية من الذاتية لحدود مجال نشاطه وتخصصه الوظيفى ويجب أن تصاحب هذه الذاتية علاوة على ذلك باستمرار ودوام وظيفة هذه المهنة بواسطة وسائل مؤسسيه رسمية تعطى شرعية لهذه الذاتية. (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود وجود وثائق قانونية رسمية توصف طبيعة المهنة ومجال تخصصها وتحدد قواعد شغل الوظيفة والحصول على أجرها.

٣ - التضامنية: يتضمن هذا البعد تطور الإحساس بالوحدة والاعتراف الجمعى الواضح بكيانها المميز عن الكيانات الأخرى. (وتظهر هذه التضامنية وتقاس من خلال ولاء وتفاعل أعضاء المهنة نحو بعضهم البعض وعدم وجود أى صراعات وانقسامات فيما بينهم).

٤ - الضوابط الداخلية والحياد الداخلى: ويعنى هذا وجود ضوابط ذاتية من السلوك مستدمجة فى عملية التدريب والتنشئة الوظيفية ويعنى الحياد الداخلى الفعال التطبيق الغير متحيز لمعايير التنظيم الأساسية عند التجنيد أو الترقى أو على أنماط السلوك أو التفاعل (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود أنشاء كيان من القواعد التى تحكم الضوابط والجزاءات واقرار معايير الانجاز عند التجنيد والترقى والتطبيق غير المتميز لهذه المعايير والضوابط.

٥ - اخلاقيات اجتماعية مهنية ذات حياد خارجى فعال: يرى جيلز أن التطور العالى لأحد فروع المعرفة والمهارة الفنية يمد هؤلاء الذين يتخصصون فيها بأدوات قوية لضبط الطبيعة والمجتمع. ويتطلب هذا البعد أن يطبق هذا الكيان المعرفى ويسخر لاستخدمات مسئولة أجتماعية أى أن يكون توجيه تطبيق هذه المعرفة لصالح المجتمع أكثر منه لمصالح شخصية أو جماعية أو تنظيمية. ومن ثم فإن المسئولية الأجتماعية هى التى تميز الرجل المهنى عن الخبراء الآخرين. ويعنى الحياد الخارجى الفعال هذا التوجيه غير المتحيز للمهنة تجاه الأهداف والتنظيمات المجتمعية فى مواجهة أهدافهما الخاصة (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود النشاط غير الشخصى والتوجيه المجتمعى لمسئولية هذا التنظيم فى الميدان الذى ينفرد بالخبرة فيه).

المهنية والعلاقات المدنية العسكرية:

- **المهنية ووسائل الرقابة على النشاط السياسى**: تنعكس المهنية على وسائل الرقابة على النشاط السياسى وذلك فى تطور الضوابط الداخلية التلقائية اذ يعنى تطور وسائل الخبرة الفنية أن الوظائف لكل الوقت وأن الرجل العسكرى يشغل مكانة كخبير. كما يعنى تطور الاستقلال المؤسسى والتضامنية أن القوات المسلحة قد تميزت بوضوح عن المركب الأساسى للأدوار السياسية وأن الرجل العسكرى يريد أن يعمل فقط فى حدود تخصصه وخبرته الخاصة. أما تطور الاخلاقيات المهنية ووسائل المسئولية الأجتماعية فيعنى أن القوات المسلحة ترى أن مهمتها هى حماية الأمن القومى وأن السياسة هى مجال السلطة والشعب وليس القوات المسلحة وما عليها هى إلا أن تقبل توجيهات السياسة. ومن ثم فان الخبرة التنظيمية وتقسيم العمل والأتجاهات التنظيمية اى الأخلاقيات المشتقة من المهنة يؤدى بالقوات المسلحة إلى الولاء والتبعية للدولة. ويرى جيلز أن تطور المهنية المستدمجة عند العسكريين هو السبيل الأكثر فعالية للتقليل من حدة الصراع المدنى العسكرى ووضوح تقسيم العمل لكل من السياسة والقوات المسلحة. ومن ثم فلن تبذل الحكومة جهودا مكثفة ومكلفة لضمان هذا الولاء لها أو لتحقيق الرقابة الفعالة على القوات المسلحة. ولا يعنى التطور التلقائى للضوابط العسكرية أن يتخلى الجيش عن ميدان السياسة. لكن جيلز لا يسلم بهذا الافتراض تماما لأن المهنية عنده قد لا تستثنى الدور السياسى بل قد تعمل من أجله.

- **المهنية ونمط ومستوى السلوك السياسى العسكرى**: من المعروف أن كل المهن تتكون من أفراد، كما أن لكل مهنة موقعا معينا فى المجتمع. وأنه من المتوقع أن تكون لهذه المهن ولأفرادها وجهات نظر سياسية تعبر من خلالها عما هو مرتبط بها وبمكانتها فى المجتمع. وتمارس القوات المسلحة دورها كجماعة ضاغطة فى المسائل المتعلقة بحجمها وحجم توزيع الميزانية وطبيعة النظام الدفاعى. ولا يعتبر هذا الأمر مشروعا فقط لها حتى تلعب دورها كجماعة ضاغطة شأنها شأن الاتحادات والنقابات العمالية الأخرى بل هى فى وضع ممتاز يمكنها من ممارسة هذا الضبط. إلا أن احتمالات الصراع مع الحكومة محدودة ومقيدة ولا تظهر على السطح بسبب اعتبارات الأمن. وقد تؤدى المهنية بالقوات المسلحة إلى تفضيل الكفاءة العسكرية والسخرية من الشقاق والصراعات بين السياسيين والتذبذب فى الأمور السياسية بين الحكومات المختلفة وستؤدى تركيزها على اعتبارات الأمن أيضا إلى تطويرها لنظرة محافظة فى الغالب وإلى درجة كبيرة من التعاطف مع الحكومة.

أما عن ارتباط القوات المسلحة بالسياسة فإن نشاطها هنا متسق مع المهنية العسكرية وخاصة فى ظروف الحرب أو فى الأزمات القومية على اعتبار أن حماية الأمن القومى هو الوظيفة الأولى للقوات المسلحة متى كان هذا الأمن فى خطر وسواء أكان مصدره داخليا أم خارجيا. فهى مضطرة هنا لاتخاذ دور مشروع وخاصة حينما تهدد الأمن بالخطر إذ لابد لها من فعل تصحيحى ليس فقط باستخدام القوة المادية ولكن بتعبئة واستخدام كل المصادر التى تمكنها من الأستخدام الأمثل للقوة مثل التجنيد وضبط وتوجيه الأنتاج الأقتصادى وتوزيع المصادر الأقتصادية. وهنا يحتوى الجيش فى عملية صوغ السياسة التى على الرغم من ارتباطها بأنشطته إلا أنها تخرج عن دائرة الدراية الفنية العسكرية. ويعنى ذلك أن الجيش إذا تصرف فى حدود وظيفته الأساسية فأن نشاطه السياسى سوف يكون منسجما تماما مع مهنيته ويتبع ذلك بالطبع أن الدور السياسى للجيش لا يبرز كلما ازدادت محلية التهديد أو قلت استمراريته. إلا أن هناك ثلاث نقاط أساسية تبرز فى هذا الصدد :

١ - وجود درجة من الاختلاف فى الدور المتزايد للقوات المسلحة وفقا لزيادة احتمالات التهديد بالأمن. ولم يسمح بسمارك مثلا لجنرالاته بأن يلعبوا أى دور فى ابرام المعاهدات فى حين أن الجيش الأمريكى لم يلعب دورا أساسيا فى إبرام المعاهدات فحسب بل فى برامج التأهيل وفى السياسة الأمريكية بصفة عامة. ومن هنا يمكن القول أن العوامل الأساسية التى تحدد التوازن النسبى للقوة بين الجيش تعتمد على حساب قوة كل من الجانبين فى حدود الشخصيات ودرجة الوحدة بينهما وكذلك درجة الأنتفاع المباشر بالمصادر.

٢ - غموض التعريف بمعنى التهديد بالأمن القومى سواء من قبل الحكومة أو من قبل القوات المسلحة. يتركز الصراع بين الجانبين فى موقف الأزمة على هدف الفعل التصحيحى وعلى استمراريته والناتج المتوقع منه وعلى محاولات تحديد الانتصارات السياسية والعسكرية. أما موقف ما قبل الأزمة وما بعدها فأن الصراع الأساسى يتركز عادة على تقسيم العمل وتقدير وتحديد ما هية التهديد الأمنى وعلى مدى الفعل الشامل الضرورى لحل الأزمة.

٣ - فى مسألة توسيع العمليات العسكرية. قد يحدث الصراع بين القوات المسلحة والحكومة حول مسألة توسيع العمليات العسكرية. إذ يحدث أحيانا أن يطلب أحدهما التوسع ويرفض الآخر مثال ذلك معارضة بعض الكتائب لهتلر حينما رأى توسيع دائرة الحرب.

أما فى حالة التدخل الشامل فهناك شرطان أساسيان لابد منهما حتى ينسجم

هذا النمط من الفعل السياسى مع المهنية العسكرية. **يرتبط الشرط الأول** بالموقف الذى تقوم فيه الحكومة المدنية بخرق مهنية الجيش كأستخدامه مثلا كقوة بوليس داخلية أو محاولات التدخل فى التنظيم العسكرى وفى تنفيذه لواجباته وكذلك التدخل فى التدريب العسكرى ومحاولات الرقابة على مسائل التجنيد والترقى. هنا تدرك القوات المسلحة أن هناك تهديدا لفاعليتها ولأمن الدفاع القومى ومن ثم تحاول مجابهة ذلك بما تراه ضروريا. **أما الشرط الثانى** فانه أكثر أهمية من سابقة ويكون من الصعب فيه تحديد مركز السلطة فى الدولة أى عدم الاستقرار السياسى. ويتمثل ذلك فى الظروف التى تكون الدولة غير قادرة فيها على تحقيق وظائفهما السياسية لعدة أسباب يمكن الأشارة إليها كما يلى:

١ - التباطؤ أو وجود عقبات تؤثر على عملية صنع القرار بمعنى عدم قدرة الدولة على تحقيق أحد وظائفها الأساسية وهى وظيفة صوغ السياسة.

٢ - تفشى الفساد فى الدولة والأنحراف عن قواعد الدستور.

٣ - افتقاد الحكومة إلى التأييد الشعبى وعدم رغبتها فى نقل القوة لغيرها.

٤ - عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقها.

ويظهر عدم الأستقرار السياسى بصورة واضحة يشتد فيها الصراع بحيث توجد سلطة مركزية مسئولة فيتعرض الأمن القومى للخطر ويتدخل الجيش بصورة مشروعة لوقف هذا الخطر.

المهنية والدوافع الموجهة للنشاط: يرتبط هذا البعد بمركب من العوامل يؤثر على الدور السياسى للعسكريين. فتمنع المهنية العسكرية أى فعل سياسى شخصى لكونه معارضا بوضوح للمسئولية الأجتماعية للقوات المسلحة. ومع ذلك فقد تتصرف القوات المسلحة كجماعة معارضة على أساسى تنظيمى وتؤثر بالتالى بصورة مباشرة على قرارات السياسة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها كتنظيم ولا شك أن هذا يناقض مهنيتها. أما اذا تصرفت القوات المسلحة فى حدود المصالح الأقليمية فأن هذا يتناقض أيضا مع الاخلاقيات الاجتماعية القومية لكن الدافع القومى قد ينسجم مع مستوى ارتباط الجيش بالسياسة ومستوى تدخله فى شئونها.

ثالثا: **التسيس**: التسيس هو هذه العملية التى تقوم أما على غرس قيم وأراء معينة فى تنظيم ما أو القيام بأفعال مرتبطة بهذه القيم تجاه الدولة ولكنها تخرج عن الأطار المرجعى الأساسى الذى يمليه المجال الوظيفى التخصصى الفنى لأى تنظيم. والتسيس على نوعين أما اقناعى أو علنى. فالعلنى هو هذا الأتجاه الصريح أو

العمدى من قبل الدولة لغرس قيم عسكرية سياسية فى القوات المسلحة إلا أنه يجب ملاحظة أن الغرس العلنى للقيم السياسية العسكرية الأضافية يختلف بوضوح عن الغرس البسيط للقيم السياسية فكل الدول تحاول بدرجة ما أن تغرس القيم المختلفة من الوطنية أو الولاء القومى فى قواتها ومع ذلك فأن هذا النمط من غرس القيم السياسية يختلف أساسا عن التسيس الذى يربط القيم السياسية بالأمن القومى والذى ينسجم مع دور الجيش. والتسيس هنا يغرس القيم فى خط مواجهة أوسع. ويصل التسيس الاقناعى لنفس النتائج التى يصل إليها التسيس العلنى من حيث اعتمادها على إطار مرجعى سياسى أكبر لكنه يختلف عنه فى مسألة القيم السياسية التى عادة ما تكون مفروضة عمدا من قبل الدولة أو ناتجة بصورة تلقائية من خلال عملية التفاعل العامة بين القوات المسلحة والدولة. وتنعكس هذه الأنواع من التسيس على العلاقات المدنية العسكرية، ويرتبط التسيس العلنى أساسا بالدولة ذات الحزب الواحد وأهم ملامحه الأساسية مشروعية الحزب الواحد وتوسع وظيفته إلى ما وراء التعبئة البسيطة وتجنيد القادة حتى تشمل الوظائف الضبطية الحكومية الأساسية بصورة تبرز سلطة الدولة وسلطة الحزب. وقد ينظر إلى التسيس العلنى أحيانا من زاوية أيديولوجية حيث يعتبر نظام الحزب الواحد كل التنظيمات فى المجتمع جزءا من كل عضوى يجب أن ينتمى إلى المجرى الأساسى لهذا الكل وهو الحزب. وبصفة عامة لا تلتزم الدولة ذات الحزب الواحد بالنمو الأجبارى والمتطور للتوجيه العام وللمركزية فقط بل أنها تنظر إلى معارضته لهذا الحزب على أنها مهددة له ولوجوده. (ويعتبر الجيش أحد القوى الأساسية الواضحة لمثل هذه المعارضة). وعلى الرغم من أن التسيس العلنى يوجه أساسا من جانب الدولة أن أنه قد يكون فى بعض الأحيان من قبل القوات المسلحة التى قد تكون طورت تسلسلا رئاسيا عسكريا هرميا قوميا من جيش العصابات كما حدث فى الصين.

ويبرز التسيس العلنى عبر طرق متعددة:

١ - عند اعتماد التجنيد والترقى على ظروف الأندماج مع الحزب أكثر منه على معيار الأنجاز المهنى أو أن يستكمل الجانب المهنى مع معيار الولاء للحزب كمعيار لتقييم الأفراد.

٢ - عندما يوزع الحزب بطاقات حزبية بين العسكريين تكون نواة للولاء له.

٣ - عند احتواء الجيش فى عملية صنع القرار العام بتخصيص مناصب حكومية لكبار القادة العسكريين.

٤ - عندما يدخل الحزب نظام المفوضين السياسيين حتى يشجع الجيش على الانضمام له ويتمكن من الرقابة عليه.

٥ - عندما تصنع الدولة برامج تعليمية وتثقيفية سياسية فى مدارس أيديولوجية خاصة. والعاملان الرابع، والخامس هما أعلى درجات التسييس. هذا وتختلف الجيوش فى درجة التسييس فالجيش التنزانى مثلا أعد برنامجا معتدلا من التسييس فى عام ١٩٦١ فى حين أظهر الجيش الصينى مستوى عاليا منه.

المهنية والتسييس:

أنه من الضرورى أن نلاحظ أن التسييس العلنى ليس عاملا مضادا لتطور المهنية على الرغم من احتمالات الصراع بينهما. فإذا كان الحزب الواحد يمثل سلطة الدولة وإذا كانت هذه السلطة مقبولة - شعبيا فلن يكون هناك موضع لسؤال حول أثر التسييس على المسئولية الاجتماعية وإذا لم يكن للتسييس آثار ملحوظة على الترقى والتدريب فلن يكون عبئا على المعرفة الفنية. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن كل المهن فى الدول القومية ليست مستقلة تماما ومن غير الممكن أن تكون كذلك إلا إذا وجدت فى فراغ لأنها أما مرتبطة برقابة الحكومة أو بنصيبها فى الميزانية العامة للدولة. والتسييس العلنى هو بمثابة هجوم مباشر على الذاتية المؤسسية لأنه يمنع الجيش من تطوير توجيهاته الخاصة ومصادره المستقلة.

التسييس العلنى والعلاقات المدنية العسكرية: هناك علاقة مباشرة بين التسييس العلنى ومسألة النفاذ لصفوف العسكريين. فمن العوامل الأساسية للتسييس من قبل الدولة أن توسع رقابتها على القوات المسلحة بأن تشرف عليه حتى تضمن تكامله مع الحزب. وتبين تجربة الدول الشيوعية أن تطويرها لدرجة عالية من التسييس هو بمثابة تأمين فعال ضد الانقلابات الداخلية. وعلى الرغم من أن الدول الأخرى ذات الحزب الواحد قد تعرضت لهذه الانقلابات إلا أن معدل الأنقلابات بها أدنى أو يشابه على الأقل معدله فى الدول ذات الحزبين أو الدول التى لا يكون فيها نظام الحزب الواحد قويا حيث يزيد التسييس من درجة حساسية الجيش السياسية ومن ادراكه لضعف الحكومة ومن ثم تدخل الصراعات والأنقسامات الحزبية إليه ويتورط فى سياسة الحزب خاصة حينما تغيب الوسائل المؤسسية الرسمية التى يمكن انتقال القوة لها. وصحيح أن هناك أدلة على وجود مثل هذه المشاكل فى البلاد الشيوعية (مثال ذلك دور الجيش فى الصراع بعد خروشوف) لكنها فى الواقع أكثر احتمالا فى البلاد الضعيفة من الدول غير الشيوعية ذات الحزب الواحد.

ابعاد الصراع التسيسى العلنى والمهنية: تباشر كل الدول الشيوعية برامج للتسيس العلنى إلا أننا يجب أن نلاحظ أن القوات المسلحة قد تقاوم محاولات التسيس الشديدة. وقد كان هذا الامر واضحًا فى روسيا ولكن بصورة خفية أما فى الصين فقد كان أمرًا معروفًا. ويؤدى التسيس العلنى علاوة على ذلك إلى درجة عالية من الصراع حينما يدخل إلى قوات مسلحة تكون قد تطورت فعلاً عبر خطوط مهنية. فأحد الأسباب الأساسية للانقلاب الغانى فى عام ١٩٦٦ كان استياء الجيش من محاولات نكروما لتسيسه.

أما الأثر البارز للتسيس على مستوى النشاط السياسى العسكرى فهو أما أن تحتوى القوات المسلحة فى دور ترتبط فيه بالسياسة بحيث تكون تابعة لها وأما أن يعطى لها دور الجماعة الضاغطة. وتزداد احتمالات الوضع الأول حينما يؤدى التسيس إلى نفاذ غير ظاهر فى صفوف العسكريين ويكن هناك تبادل للمصالح السياسية والعسكرية بين الأفراد. مثال ذلك أن هناك نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الوزراء الصينى من قادة الجيش فى حين لا يظهر هذا النفاذ غير المعلن فى الاتحاد السوفيتى حيث لا يبرز القادة العسكريون.

إلا أنه من الملاحظ أن دور الجيش المسيس المرتبط بالسياسة أكثر استمرارًا من دور الجيش المهنى المرتبط بها حيث لا يتوقف الأمر على الأزمات القومية المحتملة الحدوث. وحتى لو أطاح الجيش بالحكومة فلن يتبع ذلك إلا تغيرات قليلة فى البناء السياسى تتضمن عادة تغيرات فى الأفراد وفى الحكومة. مثال ذلك الانقلاب الجزائرى الذى أدى إلى عدد محدود من التغيرات فى مجلس الوزراء وإلى تحول طفيف فى السياسة.

أما فيما يتعلق بالدوافع الموجهة للنشاط السياسى العسكرى فإن تطور التسيس العلنى يمنع القوات المسلحة من التصرف على أساس شخصى. والنفاذ إلى صفوف القوات المسلحة بطريقة التسيس العلنى لا يظهر هذا الدافع التنظيمى الواضح لدور الجيش كجماعة ضاغطة. أما الأنشطة الأقليمية القومية فهى مستثناة هنا لأن الدافع القومى يكون بارزًا طالما يلعب الجيش أدوارًا يرتبط فيها بالسياسة أو يضطلع هو نفسه بمقاليد الأمور.

التسيس الإقناعى: التسيس الاقناعى – على عكس أدوار التسيس العلنى والغرس المتعمد للقيم السياسية – هو ناتج تلقائى من طبيعة التفاعل بين القوات المسلحة والحكومة. وهو بذلك أكثر تعقيدًا من هذا التسيس الذى يعتمد على الفعل ذى الجانب الواحد فى النظام ذى الحزب الواحد. وهناك ثلاث مجموعات أساسية

من العوامل ينتج عنها هذا النوع من التسيس يرتبط بعضها بطبيعة التنظيم العسكرى ويرتبط الثانى بنوع الحكومة أما الثالث فإنه يرتبط بطبيعة التفاعل بين القوات المسلحة والحكومة.

١ - **العوامل المرتبطة بطبيعة التنظيم الداخلى للجيش**: تتركز هذه العوامل حول الدرجة التى يعكس بها الجيش البناء الاجتماعى الذى هو جزء منه فطالما أن الجيوش جزء من النسق الاجتماعى فإنها لابد وأن تعكس بوضوح البناء الإجتماعى لهذا النسق. وللمهنية هنا دور حيث لا ينظر الرجل العسكرى إلى نفسه كنتاج لهذا البناء الأجتماعى الذى هو جزء منه بل يعتبر نفسه أساسًا ممثل عسكرى ولو تتبعنا هذه المجتمعات ذات الصراعات المؤدية إلى الانقسام الطبقى أو الأقليمى أو القبلى ونظرنا إلى هذا الموقف الذى تعكس فيه القوات المسلحة هذا الصراع المؤدى إلى الانقسام لوجدناها توحد نفسها مع هذا القطاع الذى تجند منه. وتظهر الاختلافات الطبقية فى العديد من دول أمريكا اللاتينية حيث يجند الجيش من طبقة واحدة معينة ويحتمل بالتالى أن تصدر أفعاله وفقًا لمصالح هذه الطبقة. وتعتبر القوات المسلحة فى نيجيريا مثلًا انعكاسًا للتقسيم الطبقى داخل البلاد.

٢ - **العوامل المرتبطة بالحكومة**: تحاول الدولة هنا إقناع العسكريين بأن يكونوا سندًا لجماعات حكومية معينة بأن تغريهم بالترقى السياسى أو بتوزيع بعض المكافآت عليهم. ويختلف الأمر هنا بوضوح عن التسيس العلنى من حيث أنه أقل تنظيمًا وأقل شمولًا وهو استرضائى فى الغالب. وتقوم الحكومة بهذه المحاولات فى الغالب حينما تكون ضعيفة الجانب وغير قادرة على الاعتماد على ولاء الجيش أو حينما تفتقد إلى التأييد الجماهيرى. ومن ثم تحاول الاحتفاظ لنفسها بالقوة بالاعتماد على تأييد العسكريين. وتعتبر اندونيسيا مثالًا طيبًا لهذا الجيش الذى قاوم هذه المحاولات بدرجة كبيرة بينما تمثل سوريا الحالة المعاكسة له.

وهناك مثلان لطبيعة التفاعل السياسى العسكرى المعجل بالتسيس. يرتبط الأول بالدور الذى تلعبه القوات المسلحة فى تحقيق الاستقلال حينما لا يمكن تحقيق هذا الاستقلال بطريق التحول الدستورى فيصبح الجيش بالتالى محتوى فى عملية الصراع المسلح. ويدفع به إلى دور سياسى مركزى وأمريكا اللاتينية من أفضل الأمثلة على ذلك. أما العامل الثانى فهو أكثر أهمية من الأول إذ يرتبط بالدور الماضى للقوات المسلحة فى الاضطلاع برقابة حكومية شاملة حيث يؤدى الأمر إلى التسيس عبر عدة طرق: **أولها**: أن تضطر القوات المسلحة إلى صوغ القرارات السياسية وأن تتعاون مع الجماعات المدنية السياسية الأساسية. وعلى الرغم من أن الجيش

قد يظل المنفذ لهذه السياسة دون أخطاء فإنه يتحول بالضرورة إلى جماعة سياسية. **وثانيهما**: أن اضطلاع كبار قادة الجيش بأعباء الحكم يعنى انفصالهم عن القوات المسلحة. وقد يؤدى ذلك إلى انشقاق داخلى. **ثالثها**: إنه متى أضطلع الجيش بالأعباء السياسيةفلا بد عليه أن يحدد أى السياسات يجب أن تنفذ وكيف يتم ذلك. وإذا تعرض الجيش المهنى لهذه الضغوط فستكون أمامه مشكلة توقيت التدخل وتوقيت عودة السلطة إلى المدنيين والظروف المناسبة التى تؤدى أن تعود هذه السلطة إلى المدنيين بصورة فعالة. أما إذا تعرض الجيش ذو المستوى المنخفض من المهنية إلى هذه الضغوط فإن المشكلة بالنسبة له ستكون أخطر وأخيرًا من المحتمل أن تؤدى عودة السلطة إلى المدنيين إلى مهنية الجيش طالما أنه يتخذ من الاحتياطات ما لا يؤدى إلى تكرار تدخله. وقد يأخذ ذلك بالتالى شكلاً من أشكال التوزيع الإشراف له.

التسيس الإقناعى والمهنية: عند التعرض لهذه العلاقة هناك عاملان لا بد من وضعهما فى الاعتبار **أولهما**: درجة التسيس **وثانيهما**: درجة توحد الجماعة المسيسة مع القوات المسلحة أى هل ينتمى كل الأعضاء المسيسين إلى نفس الزمرة السياسية. إلا أنه يجب أن نلاحظ أن التسيس الإقناعى كالتسيس العلنى لا يمثل إهمالا كاملا للمهنية ومع ذلك فإن له آثار سلبية عليها تختلف عن الوضع فى التسيس العلنى. ويترتبط الانعكاس المباشر للتسيس الإقناعى على المهنية بتطور حياد فعال فى مجالى الضوابط الداخلية والمسئولية الخارجية. لكن الترقى والتجنيد السياسى سيعمل على استئصال المعيير الداخلية الإنجازية الحيادية. فى حين نجد أن الحساسية السياسية المتزايدة للقوات المسلحة قد تعوق التفاعل الخارجى الحيادى النزيه.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن نضع فى الحسبان هذه المتغيرات التى ذكرناها سابقًا. فالتسيس يمكن أن يتنوع بدرجة هائلة ويتبع ذلك بالطبع أنه كلما انخفضت درجته كلما قلت خطورة آثاره على المهنية. ويمكن أن نلاحظ فى هذا السياق أن معظم جيوش العالم المهنية تتمتع بدرجة معتدلة من التسيس وتعتمد درجة التسيس على طبيعة توحدها داخل الجيش. فإذا كان التسيس داخل الجيش منسجمًا فلن تكون هناك آثار شديدة على مستوى المهارة والذاتية أو التضامنية. أما إذا كانت هناك داخل الجيش جماعتان مسيستان متنافستان أو أكثر بين الرتب العسكرية فإن آثار ذلك على الأبعاد الأخرى المهنية سوف تصبح فى غاية الخطورة. إذ تصبح التضامنية غير ممكنة وكذلك الحال بالنسبة لمستوى المهارة والفاعلية. ويمثل الجيش السورى حالة كلاسيكية لقوات منقسمة بعضها اشتراكى والآخر

محافظ على الرغم من محاولة إيجاد درجة من التوحد فيما بينها فى السنوات الأخيرة بسيادة زمرة سياسية معينة على الجيش كله.

التسيس الإقناعى والعلاقات المدنية العسكرية: عند الحديث عن هذا الجانب لا بد أن نضع فى الإعتبار كلا من عاملى وحدة الجيش المسيس وقوة الحكومة. وحينما يكون التسيس فى الجيش منسجمًا ولا توجد جماعات سياسية متنافسة فإن الضوابط الداخلية سوف تحتل مكانها. ومن الصعب على الحكومة أن تعزل الجيش لأن مصالحه السياسية قد تدفعه إلى المقاومة القوية لأى محاولة من جانب الحكومة لإبعاده عن المشاركة فى العائد السياسى. لكن الحكومة قد تنجح فى عزله حينما تكون قادرة على تقوية نفسها والإعتماد على مصادر تأييد من خارج الجيش فى حين يظل الجيش منقسمًا بداخله. ويرتبط الشكل الشائع من الضبط بالنفاذ غير الظاهر لصفوف العسكريين وذلك حينما تتشابك المصالح السياسية العسكرية. ويمكن أن يكون هناك شكل معتدل من النفاذ الظاهر لصفوف العسكريين كوسيلة من وسائل الضبط لكنه لا يصل إطلاقًا إلى المستوى والشدة الموجودين فى الدول ذات الحزب الواحد وقد تنمو درجة من الانسجام بين الجيش والحكومة حينما تكون المصالح السياسية للجيش منسجمة مع مصالح القادة السياسيين. وقد مرت العديد من دول أمريكا اللاتينية بهذه الظروف إلا أنه حينما كانت الحكومة قادرة على أن تستقل بنفسها قامت بعزل القوات المسلحة (كما حدث فى شيلى وأرجواى) كما أدى التنوع فى تجنيد القادة العسكريين (وخاصة مع زيادة نسبة أفراد الطبقة الوسطى) إلى زيادة درجة التسيس فى الكثير من البلدان وإلى عدم الأنسجام مع الحكومة. وتزداد حدة الصراع بين الطرفين حينما لا يكون هناك إنسجام بينهما وحينما يصر الجيش مع ذلك على دوره السياسى (ومثال ذلك الحرب الأهلية فى أسبانيا) أو حينما يعكسسالانقسام السياسى داخل الجيش انقسامًا آخر فى الحكومة (كالحال فى نيجيريا).

ومن هنا نرى أن التسيس يوجد فى الدول التى يلعب الجيش فيها دورًا سياسيًا طويلًا كدول أمريكا اللاتينية أو حينما تكون الحكومة ضعيفة سياسيًا كالحال فى سوريا. وأنه حينما تقوى الحكومة فستعزل الجيش كالحال فى تركيا الكمالية أو حينما يتغير تجنيد الجيش وتدريبه ووضعه العالمى. ومن غير المحتمل أن يضع الجيش المسيس نفسه فى دور الجماعة الضاغطة إلا أنه مع الزمن قد يضطلع بأعباء الحكم ويعتمد الوزن النسبى لدور القوات المسلحة بدرجة كبيرة على وحدة وقوة الدولة وعلى الدرجة التى تظهر بها الحكومة اهتمامها بمصالح القوات المسلحة.

أما عن التدخل الشامل فإن هناك عوامل متعددة يجب أن توضع فى الاعتبار عند مناقشة هذه المسألة:

١ - إن لم تكن الوحدة القومية فى البلاد على درجة متطورة فإنه من السهل على الجيش أن يصنع انقلابًا.

٢ - حينما يؤدى التسيس بالجيش إلى أحداث انقلابات فعلينا أن نتوقع سلسلة مربكة من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة كالحال فى سوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ - ليس هناك التزام على الجيش المسيس على عكس الجيش المهنى عند قيامه بالانقلاب أن يحاول إعادة السلطة إلى المدنيين ولا أن يقيد نفسه بإزالة أسباب الانقلاب.

٤ - يحاول الجيش المسيس فى الدول القومية المتطورة أن يثبت قدرته عند قيامه بالانقلاب على تكييف نفسه مع متطلبات الأمة. والطريق الأساسى لذلك هو أن يحول نفسه إلى حزب شبه سياسى وهو هنا يجعل من نفسه قوة سياسية شبه مدنية.

وأما عن مركب الدوافع الشخصية فيمكن القول بصفة عامة أن هذا المركب فى الجيش المسيس لا يوجد فى الدول القومية لكنه قد يوجد فى الدول القومية حديثة التكوين كما أن الدوافع المنظمة فى الجيش المهنى ليست مقصورة على مستوى النشاط السياسى للجماعات الضاغطة لكنها قد تصل إلى محاولة الارتباط بالسياسة أو التدخل الشامل ولكن الدافع الأكثر شيوعًا فى الدول القومية هو الدافع القومى الإقليمى حيث كانت الطبقة والإقليم أكثر ظهورًا كعوامل دافعة فى أمريكا اللاتينية. كما قد ينسجم الدافع القومى مع الفعل السياسى عند الجيش المسيس على مستوى الارتباط بالسياسة فى أوقات الأزمات القومية.

٢ - وجهة نظر فيلد:

يرى فيلد أن موضوع القيم العسكرية والمجتمع الديمقراطى موضوع جديد وأن علاجه لا بد أن يكون حذرًا، ليس لأنه جديد فحسب ولكن لأن الصراع بينهما صراع تقليدى قائم، وما زال هناك خلاف حول ما يعنيه وما يحتويه. ويرى فيلد وجود هذا الصراع فى أى جماعة داخل المجتمع بدءًا من الأسرة فصاعدًا. لكن هذا الصراع من وجهة نظر الاتجاه الديمقراطى يحل دائمًا عن طريق المنافع المتبادلة ويتداعى هذا التطور بعض الشىء إذا حاولنا تطبيقه على القوات المسلحة وذلك

المجتمع الذى يعتبر نفسه ديمقراطيًا لأن القوات المسلحة شر لا بد منه من منظور المشاعر العامة العريضة ولهذا فإن تصور العلاقة بينهما فى حدود المنافع المتبادلة تصور محدود. وفى حالة وجود الصراع فإن أحد الجانبين سوف يعطى أما الجانب الآخر فسيعطى ولكن فى خسارة. والخسارة بالنسبة للقوات المسلحة هى الكفاءة وبالنسبة للمجتمع هى قيمة الديمقراطية. لكن هذه المسألة لا يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة على الانساق الاجتماعية الأخرى كالفوضوية والارستقراطية والاوليجاركية التقليدية والشمولية حيث ستكون هناك مفاوضات دون أن تتعرض الأطراف فيها للخطر لأن عملية المفاوضات تضبط أساسا من قبل سلطة نهائية يمكن الرجوع إليها لحل كل المآزق التى تحدث فى هذه العملية. ويرى فيلد أن المفاوضات فى المجتمعات الديمقراطية ذات نهاية واحدة مفتوحة ولا يمكن إحداث التوفيق فى الصراع بين الجانبين المتفاوضين. وقد يرجع ذلك إلى مفهوم كل من الجيش والديموقراطية الذى يجب النظر إليه بتمحيص وعناية.

ويتساءل فيلد ماذا نعنى بكلمة جيش؟ هل هو مهنة؟ أم هل هو أحد أفرع النظام السياسى؟ أم هو طبقة إجتماعية؟ أم هو مزيج من كل ذلك؟ إلا أن الاستخدام الشائع فى نظرة للجيش. إنه مهنة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يتركز الاهتمام بالانسجام الاجتماعى؟ ويقول فيلد فى هذا الصدد أننا نسمع الكثير عن المسئولية الاجتماعية للأطباء والمحامين والأكاديميين ورجال الدين لكننا لا نسمع كثيرًا عن الانتفاع الاجتماعى الذى يستفيد به المجتمع عند استدعائهم والافتراض القائم هو أنهم ينجزون أدوارًا إجتماعية ذات قيمة. أما بالنسبة للقوات المسلحة فإنه لا يمكن تجاهل هذا الاعتقاد الدائم والواسع بأن اتجاهات المهنة ومهاراتها مدمرة من الناحية الاجتماعية. وأن فشل القوات المسلحة فى تدمير القيم الديمقراطية يعود إلى ضعفها السياسى ويقظة معارضيها.

والطبيعة الخاصة للمهنية العسكرية هى سبب المتاعب عند فيلد. ويعرف فيلد القوات المسلحة بأنها جماعة مدربة ومنضبطة لاستخدام العنف وهى على هذا الأساس عامل تهديدى واضح لأى جانب آخر. وعند إجراء اى مقارنة بين المهنة العسكرية وغيرها من المهن فإنه يمكن تطبيق نفس التعريف. فالمحامون مثلا جماعة مدربة ومنضبطة كوسيلة لمارسة إجراءات منظمة كصفقات الملكية والمسائل القانونية والأطباء كوسيلة لمارسة العمليات الجراحية والأكاديميين كوسيلة لمارسة العمليات الفكرية.. كل هذه المهن تحتوى على عنصر تهديدى ضمنى ولهذا يرى أن التهديد فى مهن الطب والقانون والتعليم تهديد محدود أو يمكن ضبطه وقد يمكن تفسير ذلك بأن المجتمع الديمقراطى يفترض وجود مساواة أساسية بين

الناس وأن رجل الشارع حر فى أن يختار من بين العديد من المهارات ووجهات النظر ما يروق له. كما أن القوة التى تعطى لأصحاب هذه المهن قد تؤثر على رفاهية الناس الخاصة لكنها لا تؤثر على البناء الاجتماعى الأساسى. أما فى حالة القوات المسلحة فإن التعامل هنا يكون فى مواجهة نسق كامل وقوى ولا يمكن التفاوض معه على أساس فردى ويقارن فيلد بين مهنة القوات المسلحة ومهنة رجال الدين فالدين منظم تماما إلى درجة أن المجتمع لا يتعامل مع أعضائه المهنيين كجانب من تنظيم وليس هناك اختلاف معترف به ومسموح به بين رجال الدين ولهذا فإن الكنيسة عند فيلد مهددة للقيم الديمقراطية. ويركز فيلد فى معالجته للديمقراطية على قيم الأكثرية لهذا فهو يعارض القوات المسلحة لانهاء بناء احتكارى كامل لا يتغير وتتركز معارضته على طبيعة النسق ذاته أكثر من معارضته لوظيفته.

وهناك تحاف أيديولوجى بين غير المهنيين من التنظيمات العسكرية كالميليشيا والمجتمعات الديمقراطية التى تعتمد على قيم الأكثرية ولا يشكل ضباط هذه التنظيمات الذين هم أعضاء أساساً فى كيان علمانى أى تهديد على الضبط المدنى لكن الخطر المتصور للتدخل العسكرى يظهر فقط مع حلول المهنية أى وجود كيان من الضباط مخصص تماماً لحياة عسكرية.

ويعترف فيلد بأن المجتمعات الديمقراطية المعتمدة على نمط الأكثرية ليست معارضة دائما للعنف وليس هناك أساس للقول بأنها سلمية بطبيعتها أكثر من أى مجتمعات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك ليس هناك دليل على أن التنظيمات العسكرية فى مجتمعات من مثل هذا النوع - مهنية كانت أم غير مهنية - أكثر ميلا من الجماعات الأخرى لتدمير العمليات العادية للحكومة فقد تكون المشروعات الكبرى والهيئات السياسية المهنية أعظم تأثيرا فى تدميرها للارادة العامة من الحكومة. لكن ما يأخذه فيلد أساساً على القوات المسلحة المهنية هو أنها كيان غريب لا يزيد بل هو غير قادر على أن يلعب اللعبة الاجتماعية كما يشعر الآخرون بأنها يجب أن تلعب. وهذه اللعبة الاجتماعية فى نظر فيلد هى الممارسة المنظمة للقوة المتمثلة فى العنف الذى يؤجل المجتمع استخدامه. ويستلزم ذلك معرفة قدر الضبط الموجود فى السياق المهنى العسكرى. والحالة الافتراضية التى يسوقها فيلد هنا كمثال هى هذا الضابط الأمريكى المحترف الذى ولد فى عام ١٨٩٠. يفترض أن يكون هذا الضابط قد اشترك لمدة سنة فى الحرب العالمية الأولى وأربع سنوات فى الحرب العالمية الثانية وثلاث سنوات فى معارك كوريا ويخرج على المعاش فى منتصف أو أواخر الخمسينات. إذن فالحد الأقصى لسنوات الحرب عند هذا الضابط هى ثمانية أعوام فقط عبر سياق مهنى حدوده أربعون عاما. وعند مقارنة السياق المهنى لهذا الضابط

بالسياق المهنى للطبيب أو المحامى فإننا سنشك فى أن الحرب هى السياق المهنى الفعلى للحياة العسكرية.

ويعنى هذا أن المهنة العسكرية تختلف بصفة جوهرية فى طبيعتها عن المهن الأخرى. وليست هناك حرية للمارسة فى هذه المهنة. فالطبيب أو المحامى مثلا يعملان عبر سياق مهنى فى مؤسسة رسمية أو فى مشروع أو فيسبعض المؤسسات التى تهدف إلى الربح، أما الجندى المهنى فإنه يعمل عبر سياق القوات المسلحة ولخدمة الدولة رأسا، وتتحدد منظوراته المهنية وفقا للرتب التى يرقى إليها وفى حدود إنجازاته لمهامه الخاصة. وسوف يضطلع بمسئوليات أكبر وأكبر إذا ما رأى رؤساؤه صلاحيته لذلك فى تقاريرهم عنه أما إذا لم يروا ذلك فسيظل كما هو. أما بالنسبة للإشباع المهنى واستحسان الآخرين فإن الأطباء والمحامين قد يفتقرون مثلا إلى استحسان نظرائهم لكنهم يتحصلون على الاشباع الشخصى من المؤسسات الأخرى الغير موجهة مهنيًّا هذا بخلاف العسكريين الذين لا يتحصلون على الإشباع المهنى إلا من خلال سياق القوات المسلحة.

ويجب أن يتركز التحليل الواقعى للعلاقة من القوات المسلحة ومجتمعها من وجهة نظر فيلد على المشاكل التى يسببها الضبط الداخلى والاكتفاء الذاتى لهذا النسق البيروقراطى ذو الحجم الكبير ومن هنا يلزم التركيز على الظروف الروتينية للحياة العسكرية أكثر من التركيز على الظروف الطارئة لها. ومن ثم يجب النظر إلى المعركة وفقا لمنظورها الخاص. فهى غير عادية إلى الحد الذى تخضع فيه العمليات العسكرية لعوامل لانهيارات غير منظمة وغير منظورة. وقد يجبر النسق العسكرى على قبول أعضاء فيه هم من وجهة نظره غير أكفاء وغير مرغوب فيهم. وقد يقيم عملياته وفقا لأحكام من الخارج وممن هم لا يلتزمون ولا يتعاطفون معه. وعلى النسق العسكرى أن ينجح فى مهامه بالرغم من كل ذلك. ولا تقاس قوته وأداؤه الجيد فى حدود علاقته بالمتحالفين معه أو المعارضين الفعليين أو المحتملين له ولكن بقدرته على تعبئة واستخدام مصادره الخاصة.

وهذا لا يعنى أن القوات المسلحة تصبح بذلك دولة داخل دولة. لأن هناك اختلافا أساسيا بينهما فالهدف الظاهر للدولة التقليدية هو أن تنسق أنشطة الجماعات المتنوعة لتعمل صوب غاية واحدة أو مجموعة من الغايات. أما الهدف الظاهر للقوات المسلحة فهى أن تخطط وتنفذ عملياتها بحد أدنى من تدخل القوى الخارجية. ويبرز ذلك مظهرا آخر هاما للمهنية العسكرية ملازما لطبيعتها وهو عدم رغبتها فى التصرف خارج إطارها التنظيمى. وبمعنى آخر فإن الهدف الأساسى من النشاط المهنى هو رجل الشارع الغير ماهر والغير قادر على المبادأة فى هذه المسائل

المتخصصة. ومن الناحية المعيارية فإن خدمة الرجل الغير ملم بهذه المسائل أكثر جداره ومكافأة من خدمة الرجل الذى على دراية بها. وتتزايد السمعة المهنية للجيش بدرجة مناسبة مع تزايد المستوى المهنى له. ولا يحدد التنظيم السلوك المناسب وغير المناسب فيه ولكنه يقيم نفسه كنموذج عامل ضمن النماذج العاملة الأخرى فى المجتمع يحقق من خلاله هذا السلوك. ولهذا نجد أن غاية الأفراد فى السياق المهنى العسكرى أن يحصلوا على أعلى مستوى ممكن من الخبرة كرئيس الأركان مثلا.

ولتفضيل ذلك يمكن القول أن قيم المهنية العسكرية تتحرك إلى أعلى، فبعيدا عن دائرة رجل الشارع الذى يعتبره الرجل العسكرى أدنى منه نجد أن خريطة السياق المهنى للضابط الفرد تأخذ شكلا مختلفا فهو يقيس نجاحه بدرجة تساويه مع قرنائه أو مع من هم أعلى منه رتبة أو إذا لم يكن فى الرتبة ففى بعض المسائل شبه الأيديولوجية كالشجاعة أو الطائفة الاجتماعية أو السلالة أو المذهب. والمهنية العسكرية بهذا تختلف عن المهن الأخرى التى تتحرك قيمتها الاجتماعية إلى أسفل حيث تقاس كفاءتها بدرجة دخول الأفراد غير المدربين إلى دائرة نفوذها وضبطها. والهدف الأساسى للجندى المهنى كفرد يعمل داخل نسق اجتماعى أن يغلق دائرة اتصالاته الاجتماعية بحيث تأخذ أنشطته سياقا يسعى فيه ليس فقط إلى موقع طيب بداخل هذا النسق ولكن إلى مستقبل أفضل كما يعتبر موقعه المهنى انعكاسا مباشرا للرتب المجتمعة لزملائه ومن ثم فإنه حينما يخطط ويقيم لسياقه الخاص فإنه سيهتم بصفة خاصة بتوصيف مستويات وممارسات نظرائه والحفاظ عليها. أما المهن الأخرى فهى على النقيض من ذلك، إذ تقاس هيبتها ونجاحها بطبيعة وعدد من تخدمهم من الناس العاديين. أما الجندى المدرب والمثقف وفقا لنمط معين فإنه يعمل على ضمان القيمة المهنية لمهارته الخاصة ويقيسها فى حدود مكانة زملائه والأكثر أهمية من ذلك كله أنه سيرى فى موقع زملائه انعكاس واقعه هو ذاته.

وقد حاول فيلد أن يشرح هذا الميكانيزم الذى تتحول القوات المسلحة بمقتضاه إلى طائفة. أى أن تتحول فى هذه الحالة من هيئة للخدمة العامة إلى نسق اجتماعى مانع. وبالرغم من سياق هذا التحول المفترض فإن هناك حقيقة قائمة هى أن القوات المسلحة لا يمكن أن توجد فى فراغ وإنها مرتبطة بالضرورة مع العالم الخارجى إلا أن توجيهها الداخلى هو الذى يجعل هذه الرابطة بسيطة. ويرى فيلد أن العلاقات الخارجية للقوات المسلحة يقع فى حدود دائرتين الأولى علاقاتها مع أناس ليسوا أفراداً فى القوات المسلحة والثانية علاقاتها مع أناس هم أعضاء فى قوات مسلحة أخرى. والمدنيون هم أفراد الدائرة الأولى أما أفراد الدائرة الثانية فهم المعارضون الفعليون أو المحتملون.

وفى ظل ديمقراطية الأكثرية كما يرى فيلد. نجد أن العلاقة بين المدنيين والقوات المسلحة علاقة مستقيمة – من الناحية النظرية على الأقل. فالجنود ما هم إلا موظفين عموميين ليست لديهم قيم خاصة ولا يدافعون عن أى مؤسسة سياسية أو اجتماعية خاصة. فهم يوضعون فى مناصبهم لأنهم يقدمون للمجتمع مجموعة خاصة من الخدمات ويعتبر المجتمع نفسه فى حاجة إلى هذه الخدمات. والاتصال الرسمى بين الجنود المدنيين حينئذ سياسى بطبيعته. كما يعمل المجتمع المدنى على مد الجنود بخلفية وبمستوى يمكنهم من إدراك الآخرين للأهمية الاجتماعية لخدماتهم. وقد يحتاج العسكريون لجنود آخرين حتى يشعروا بأنهم ينتمون إلى مهنة تعمل فى ميدان حقيقى وذات مقياس مفروض موضوعيا ومقبول رسميا ومن ثم يستعينون بالمدنيين الذين يجعلونهم يشعرون بهذا الإحساس ولهذا ستظل الرتبة العسكرية شيئا عاديا لولا هذا البديل المدنى. ولولا فكرة المسئولية السياسية لظلت القوات المسلحة مجرد طائفة. وهذا التعامل مع المدنيين هو الذى يجعل العسكريين يفترضون بأن الرتبة تعنى مسئولية وأن الارتقاء المهنى ما هو إلا شكل تعويضى عن التضحيات التى يقدمونها.

أما علاقة القوات المسلحة بمعارضيها فيمكن وصفها بان اقتصادية فى طبيعتها. ووجود العدو فى حد ذاته يعطى بناء رسميا لعالم الجيش ويربط انشطته بالظروف الأيديولوجية والمادية للمجتمع الذى يخدمه. وسواءا كان هذا العدو حقيقيا أم محتملا فإنه يجعل النظرة للقوات المسلحة نظرة عقلانية من حيث أن مهامها يمكن أن تحقق ويعطيها الحق فى الانتفاع بالمصادر الموزعة تحقيقا لأعلى قدر من الأمن فى البلاد.

ويرى فيلد أن القاعدة العامة هى أن حاجة المجتمع لقوة مسلحة ترتبط ارتباطا عكسيا بدرجة الضبط التى يمارسها فوق عملياتها. فكلما زادت درجة اعتماده عليها قلت رقابته والعكس. أما إذا رغب المجتمع الديمقراطى فى أن يشرف على القوات المسلحة وأن يجعلها مهنية فهناك ثلاثة ميادين عامة يجب أن تتوسع فيها قضية الضبط السياسى على النحو التالى:

١ – **فى مسألة تجنيد الضباط وتثقيفهم**: يجب أن يتركز الاهتمام هنا على جعل الضباط مرآة للتكوين الاجتماعى والمعتقدات العامة للمجتمع ككل. وكلما اقترب الكيان المهنى من حدود طبقة واحدة زادت احتمالات بعدها عن قيم المجتمع الذى تخدمه ولهذا فإنه يمكن أن يشكل الضباط وفقا للأصول الاجتماعية فى المجتمع وليكون قريبا من التكوين الاجتماعى للجماهير النشطة سياسيا.

٢ - **فى مسالة توزيع المكانة**: القيمة الأولى للمسئولية العسكرية فى نظر فيلد هى الحفاظ على قيمة المساواة. وهذا يتناقض فى نظرة بعض الشىء مع فكرة المهنية.

٣ - **مسألة تحديد الأهداف**: هذا الميدان هو أكثر الميادين اتساعا فى مشكلاته فهو لا يتعارض فقط لقرارات الذهاب إلى الحرب ومن يصيغها، ولكنه يتعرض أيضا للمجال الافتراضى للصراعات الممكنة ووسائلها ومناهجها وأى نوع من الحروب يمكن اعتباره عقلانيا لمجتمع معين، وكيف تصنع القرارات التى تؤخذ وما هو السلوك المسموح به. هذا وقد أعطت التكنولوجيا الحديثة المجتمعات المتقدمة القدرة على تحديد مواقع الجهات ووسائل الدفاع عنها.

٣ - رؤيتنا الخاصة بين جيلز وفيلد:

الواقع أن فيلد قد ناقش مسألة علاقة القوات المسلحة بالضبط المدنى من خلال هذا التعارض بين القيم العسكرية وقيم المجتمع الديمقراطى وتصور أن الصراع بينهما سيؤدى إلى خسارة كل من الجانبين للقيم التى يتمسك بها. وأدى به هذا التصور إلى محاولة تعريف القوات المسلحة هل هى مهنة أم طبقة اجتماعية أم أنها أحد أفرع النظام السياسى. كما قارن بين المهنة العسكرية والمهن الأخرى فى حدود المجتمع الديمقراطى والقيم الديمقراطية ونظر إلى القوات المسلحة فى هذا النظام الذى يعتمد على رأى الأكثرية ككيان غريب لا يعرف كيف يلعب اللعبة الاجتماعية وشك فيلد فى أن تكون الحرب هى السياق المهنى الفعلى للحياة العسكرية. كما أن العلاقة بين القوات المسلحة والمدنيين فى ظل نظام الأكثرية علاقة مستقيمة لأن الجنود لا يدافعون عن مؤسسة سياسية أو اجتماعية معينة بل يقدمون خدمات لمجتمع فى حاجة إليها.

ونحن لا نتفق مع فيلد منذ البداية على هذا الأساس الذى يجرى من خلال مسألة علاقة الضبط المدنى بالقوات المسلحة. وهو الأساس الديمقراطى أو ما يسميه بديمقراطية الأكثرية. ونرى أنه لا يصلح كأساس صحيح لشرح العلاقة بين الطرفين. **ونحن لا نعتقد أن فيلد كان يقرر واقعا فحسب عند تحليله لهذه العلاقة** بل إنه كان يرسم خطى المستقبل للمجتمع الديمقراطى الذى يريد أن يشرف على القوات المسلحة وأن يجعلها مهنية حينما تعرض للميادين الثلاثة التى يجب أن تتوسع فيها قضية الضبط السياسى. والحقيقة أن نظرية سيادة الأمة التى يقوم عليها المجتمع الديمقراطى نظرية مصطنعة ومهما كانت هذه النظرية مفسرة للحقائق والوقائع السياسية فى العصر الحديث فإن نتائجها غير طيبة وعلى عكس المتوقع. وتخلع القيم الديمقراطية على رأى الأكثرية العصمة وعدم الوقوع فى الخطأ

لأن مصدره إرادة الأمة وهذا من شأنه أن يؤدى بممثلى هذه الأمة إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة فيستطيعون باسم الأمة أن يفعلوا كل شىء من غير حاجة إلى الاتيان بمبررات كما يريدون مادامت الأكثرية تمثل السيادة التى تمارسها عمليا أكثرية الأمة ممثلة بأكثرية أعضاء المجالس النيابية المنتخبة. فبعد أن كان الفرد يهيمن على الحياة السياسية أصبحت الأغلبية تستند بالأمر الذى ماجاءت الديمقراطية إلا لإزالته. أى أن الديمقراطية وقعت فى الاستبداد مرة أخرى. يضاف إلى ذلك أن نظرية سيادة الأمة خطر على حرية الانسان لأنها لا تكفل منع الاستبداد أو الاستئثار بالسلطة. وهى وإن كانت تقرر حق الأمة المطلق فى تقرير القانون الذى ترضيه الأكثرية المنتخبة فإن حرية الفرد ضائعة هنا لأن هذه النظرية تعجز عن كفالته. هذا ويعتبر مبدأ سيادة الأمة من أخطر النظريات على الحريات الفردية لأنه يسلم بشرعية هذه السيادة ويعود بالأمة إلى الاستبداد وسلب الحريات مرة أخرى. وثمة سؤال آخر.. ما هو الأساس الشرعى لسلطة الأكثرية؟ وما هو المسوغ العقلى لاعتبار أن رأيها دائما على حق ويمثل العدل. ويتحرى مصلحة الجماهير؟. كما أن ما تراه الأكثرية لا يعنى بالضرورة أنه صواب. ثم ماهو السبب القانون فى حق إخضاع الأقلية للأغلبية ثم تجريدها من حقها فى ممارسة أعمال السيادة ليصبح الوضع استبداد الأكثرية بالإرادة العامة وحرمان الأقلية من حقوق ثابتة لها؟

ولو أضفنا إلى ما سبق أن الديمقراطية هى وليدة الإرادة العامة وأن العقل بمقتضى ذلك هو الحاكم المطلق الذى يصدر الحكم على أفعال الإنسان الصادرة عنه فإننا لا نستطيع أن نسلم بأحقية العقل وكفايته فى ذلك لأنه يستحيل على العقل إصدار أحكامه على غير ما هو محسوس وهو ليس بمنأى عن الخضوع لإيحاءات الميول والرغبات. هذا علاوة على أن التشريعات الصادرة من البرلمانات الديموقراطية ليست ثابتة ولا تحمل فى نصوصها صفة الإباحة المطلقة أو المنع المطلق. ويمكن دحض القول الشائع بأن فلسفة الديموقراطية تقوم أساساً على الإيمان بالحقائق والنزول عند حكمها متى عرضت على الناس عرضاً سليماً. فما هو مقنع اليوم للناس مرفوض غداً وما يقبلونه غداً قد ترفضه الأجيال القادمة، هكذا كان واقع التاريخ. ومن ثم فإننا لا نرى أن العقل يصلح لأن يكون حاكماً مطلقاً ولهذا يجب أن يكون الحكم إلى جهة أخرى غير العقل.. وبمعنى آخر انه لابد من البحث عن سند آخر غير الأساس الديموقراطى عند التعرض للعلاقة بين الضبط المدنى والقوات المسلحة.

وتقوم الدولة فى تصورنا على أيديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل

وتسعى بحملها إلى خارجها وإزالة العقبات التى تحول دون توصيل هذه الأيديولوجية إلى العالم حتى ولو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك.

وتحقيقًا لهذين الغرضين فإن أمر الحرب موكول أساساً إلى رئيس الدولة وعليه أن يقاتل بنفسه ويبدأ بإعداد قواته المسلحة وتجهيزها. ورئيس الدولة كما قلنا هو القائد الفعلى للقوات المسلحة وليس القائد الأعلى وإذا وضع على رأس قواته قائدًا ذا خبرة عسكرية فإنما يضعه نائباً عنه. وليس هناك وسيلة لحمل أيديولوجية الدولة إلى العالم إلا القتال. إذا ما تعذرت الوسائل الأخرى - ولهذا فوجود القوات المسلحة وتجهيزها ومهامها هم السبيل لتحقيق ذلك. ولأن رئيس الدولة هو الذى يتولى حمل هذه الأيديولوجية كان لزامًا عليه أن يكون قائدًا للجيش هو وحده لا غير.

ومعنى تولى قيادة الجيش ليس هو القيام بإدارته ولا تدريبه ولا القيام بالأمور الفنية فيه فهذه كلها أساليب ووسائل. وإذا كان رئيس الدولة يتولى شئونها توليًا عامًا فإنه لا يقوم بها. ويعنى تولى الجيش تولى تكوينه وتجهيزه وأمر القيام بأعماله. ويعنى تولى رئيس الدولة له أن يتولى هو لا غيره رسم السياسة المتعلقة بتكوين القوات المسلحة وتجهيزها وإعدادها والسياسة المتعلقة لقيامها بعملها أى القتال وأن يتولى هو - لا غيره - الإشراف المباشر على تنفيذ هذه السياسة. ومن ثم فإن رئيس الدولة هو الذى يتولى رسم السياسة العسكرية كلها داخليًا وخارجيًا ورسم سياسة القتال بنفسه. هذا وإن كان له أن يستعين بمن يشاء فى رسم هذه السياسة وفى الإشراف على تنفيذها ولكنه لا يجب أن يترك لأحد غيره أن يتولاها مطلقًا.

ونحن لا نتصور إلا أن تقوم السياسة الخارجية على مبدأ حمل أيديولوجية للعالم وأن يكون القتال وسيلة ذلك - عند تعذر الوسائل الأخرى - ومن ثم فإن الدولة تكون فى حالة قتال دائم وعلى الأمة كلها أن تؤمن بأن الحرب بينها وبين غيرها من الدول محتملة فى كل وقت وأن الدولة تبنى سياستها عليساالإعداد الدائم للقتال. لكن القتال الفعلى لا يكون إلا بعد أن تبلغ الدول بمضمون هذه الأيديولوجية على وجه يلفت النظر أى أن الأمر يتطلب أن تقوم سياسة الدولة على إيجاد حالة بينها وبين غيرها من الدول يمكن بها إبلاغ الشعوب والأمم بهذه الأيديولوجية بصورة واضحة مع الإعداد فى الوقت نفسه لخوض الحرب إذا اقتضى الأمر ذلك. أى أن **الشرط الأساسى للبدء بالقتال الفعلى وجود مثل هذه الحالة التى تسمح بإدراك العالم لهذه الأيديولوجية**. ومن ثم يتحتم على رئيس الدولة إيجاد هذه الحالة وأن يبذل أقصى ما يستطيع بكافة الوسائل الممكنة فى سبيل

إيجادها حتى لو أقتضى الأمر خوض بعض المخاطر من أجل ذلك. ولكنى توجد مثل هذه الحالة فإن الأمر يستلزم توفير القوة العسكرية والعناية بالإعداد العسكرى والإحاطة بالتقديرات العسكرية.

ومن هنا يتبين لنا هذا الدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه القوات المسلحة فى السياسة الخارجية التى هى عمادها أساساً. ويتبين أثرها أيضاً على رئيس الدولة. وهذا هو مكمن الخطر الذى لابد من إدراكه تمامًا. فإذا لم تدرك هذه المسألة على حقيقتها فسيترتب عليها إما توقف حمل أيديولوجية الدولة إلى العالم وأما اضطراب وتدهور السياسة الخارجية ومهمة القوات المسلحة إذن أنها ليست مجرد تجهيز دفاعى فحسب بل هى الأمر الحتمى الذى لابد لحمل الايديولوجية إلى الخارج. والقوة العسكرية هى الطريقة الوحيدة لجعل سياسة الدولة الخارجية متفقة مع هذا الغرض وهى القوة القادرة على المحافظة على بقاء تسيير هذه السياسة تسييراً صحيحًا بناءً.

والسؤال الآن: هل يعنى أنْ تكون الدولة ملزمة حتمًا ببناء قوة عسكرية بجهاز عسكرى قوى أن تسيطر الاعتبارات العسكرية على سياسة الدولة الخارجية؟.

لا يعنى هذا إطلاقاً سيطرة الاعتبارات العسكرية على سياسة الدولة الخارجية مهما كان هذا الأثر قل أم كثر. وذلك لأن الرأى العسكرى رأى محترفين لحرفة معينة صادر من أولئك الذين يضمنون للدولة بحكم وظيفتهم المزايا العسكرية إذا وقعت الحرب بينها وبين غيرها من الدول. ومن الطبيعى والمتوقع أن يشمل رأيهم جميع الاحتياطات لكنه لا يصح أن يتجاوز مجرد النصيحة فحسب كما لا يتجاوز - بكونه نصيحة أناس محترفين لحرفة معينة - تفكيرهم فى الموضوع هذه الناحية التخصصية. ولذلك لا يصح إتباع هذه النصيحة فى كل صغيرة وكبيرة. ولا يصح بحثها إلا فيما تمثله من مكان فى البحث العام للسياسة الخارجية فتؤخذ فى فنها وتخصصها فقط لأنها نصيحة وليست تبادل رأى. ويطلبها رئيس الدولة حين يبحث السياسة الخارجية ويجوز أن يسمعها إذا قيلت له مجرد سماع على أن يكون فى حالة وعى بالسياسة الخارجية وفى حالة وعى أيضًا بمكان هذه النصيحة فى مخططات السياسة الخارجية ولا يجب أن يعطيها أكثر من ذلك. ولو أعطاها رئيس الدولة ثقلًا أكثر من ذلك سيزحف الخطر حتمًا على السياسة الخارجية وتبدأ فى الاضطراب والتدهور إلى الدولة ذاتها حتى أنها قد تنحسر عن الرقعة التى تسيطر عليها. ولهذا لا يجوز أن يعطى للرأى العسكرى وزنًا أكبر من مجرد كونه نصيحة.

اما لماذا لا يجب ان يسمح للجهاز العسكرى أن يكون له أثر فى السياسة الخارجية ولا يجوز أن تحتل آراء العسكريين مكانًا يتجاوز كونها مجرد نصيحة فنية، فإن ذلك يرجع إلى أن العسكريين حينما يؤدون عملهم بصفتهم العسكرية فإنهم يؤدونه كمتخصصين مهنيين، ولا يدخلون فى اعتبارهم الاستفادة من الرأى العام العالمى ولا يفكرون فى مسألة وصول الايديولوجية إلى العالم بطريقة واضحة وأثر ذلك فى لقاء العدو. كما قد لا يأخذون فى حسبانهم الإمكانيات الهائلة فى القوى الروحية والمعنوية ولا يهتفون بفهم عمل حاملى هذه الايديولوجية الذين يعيشون فى بلاد العدو ويذهبون لنشرها فيها، كما لا يدركون وسائل الدبلوماسية ولا مقدار التأثير الكبير للأعمال السياسية. فتفكير العسكريين هنا تفكير موضوعى وليس تفكيرًا سياسيًا شاملاً، فإذا أخذت نصيحتهم كانت نصيحة قيمة فى موضوعها أما إذا أعطوا صلاحية العمل وكان لرأيهم أى نوع من الإلزام فإنه سيسبب ولا شك ضررًا فى القرارات السياسية والسير السياسى.

ويعنى ذلك أن رئيس الدولة هو الذى يجب أن تسيطر تقديراته على التقديرات العسكرية وعليه أن يرسم الخطط النهائية وأن يكون مستعدًا لتحمل المسئولية فى تجاهل التقديرات العسكرية البحتة فى بعض الأحيان. ويجب أن يجعل لتقديرات غيره من العسكريين كالمعاونين والمفكرين والسياسيين أكثر وزنًا من تقديرات العسكريين وعليه فى الوقت ذاته أن يقدر مكانة العسكريين العالية فى الدولة سواء من حيث الدفاع عن البلاد أو مقاتلة العدو وأن على الأمة أن تحافظ على القوة العسكرية بشدة. أما الذى يجب أن يهيمن على السياسة الخارجية ويرسمها فهم السياسيون فقط وهم الذين يقررون كيفية الاستعداد لمواجهة أخطار الحرب وما إذا كانوا سيدخلون الحرب أم لا وإذا رئى ذلك فمتى وبأى سرعة. ويجب على رئيس الدولة أن يجعل من القوة العسكرية إدارة تابعة دائمًا وإلا يسمح للجهاز العسكرى ولا لأى فرد فيه أن يتجاوز دور التابع للسياسة ولا دور الراسم لها.

إلا أن المسألة ليست مجرد أخذ الاعتبارات العسكرية كنصيحة فنية ثم يكون لها بعد ذلك تأثير فى تقدير السياسة الخارجية ولكنها أبعد من ذلك. وهى أن يحال بينها وبين أن يكون لها أى أثر فى السياسة الخارجية ولا يجوز أن تبنى السياسة الخارجية عليها أو أن تكون عاملاً مؤثرًا فيها لأنه من الخطورة أن تتحكم الاعتبارات العسكرية كنصيحة فنية ثم يكون لها بعد ذلك تأثير فى تقدير السياسة الخارجية ولكنها أبعد من ذلك. وهى أن يحال بينها وبين أن يكون لها أى أثر فى السياسة الخارجية بل يجب إبقاؤها فى مؤخرة سياسة الدولة الخارجية ويجب أن تظل التقديرات العسكرية تقديرات عسكرية سواء أصدرت من العسكريين أو غير

العسكريين بعيدة عن التأثير على رئيس الدولة حين يرسم السياسة الخارجية.

أما لماذا يجب أن تظل الاعتبارات العسكرية فى مؤخرة السياسة الخارجية وأن تكون ثانوية فيها، فذلك لأنه يمكن قياس وتقدير الأبعاد والآثار المادية والنتائج للمعدات العسكرية من مدافع ودبابات وسفن حربية وطائرات وقنابل نووية ويمكن الاقتناع بسهولة بآثارها على النصر أو الهزيمة وعلى التقدم والتقهقر. أما القوى الأخرى الروحية والمعنوية فإنها ليست بالأمور المادية وليس من السهل إدراك آثارها ولمس نتائجها وهى أعظم أهمية وأكثر حيوية فى السياسة الخارجية، ومن ثم يجب وضع الاعتبار الأول للقوى الروحية والمعنوية، وجعله هو المسيطر وأن تكون للمناورات السياسية وللدهاء السياسى مكانة بارزة، وأن يكون ذلك مجتمعًا فى قوة سياسية واحدة غير قابلة للتجزئة يتولاها رئيس الدولة وحدة.. وهنا يمكن إدراك معنى تولى الحاكم قيادة الجيش الفعلية وخطر أن تكون قيادته شكلية أو كقائد أعلى كما هو فى الوقت الحالى.

والقوات المسلحة كما قلنا قوة مادية تقوم بحماية البلاد داخليًا وخارجيًا وقد شرحنا دورها بالنسبة للسياسة الخارجية. أما بالنسبة للسياسة الداخلية فإن القوات المسلحة هى التى تحفظ الحكم وبإمكانها ان تهدمه أو أن تقيمه إقامة مؤقتة ولهذا فإن دورها عظيم الأهمية وله اثر كبير على الأوضاع الداخلية للبلاد.

وإذا جاز أن يكون للاعتبارات العسكرية وجود فى السياسة الخارجية من حيث أخذ نصيحتها فإنه لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يكون للجهاز العسكرى ولا لأى فرد فيه أى وجود فى السياسة الداخلية للدولة من حيث كونه جهازًا عسكريًا. فصحيح أن القوة العسكرية تحفظ الأوضاع الداخلية فى البلاد كقوة مادية لكن السياسة الداخلية ليست قوة مادية ملموسة وليست مستمدة من القوة المادية ولكنها مستمدة من الأمة أو الشعب. والمسألة هنا مسألة تنظيم للعلاقات فى المجتمع أساساً ولا علاقة للعسكرية ولا للجهاز العسكرى بهذه المسألة. ودور العسكريين فى السياسة الداخلية هو دور الأداة ليس غير ولا يجب أن يتجاوز دورهم فى التنفيذ دور البندقية فى يد الجندى تطلق منها النار ولكنه لا إرادة لها فى الإطلاق. ولا رأى لها فيه. ومن الخطر على الحكم أن يكون للعسكريين فيه أى وجود ولا تحت أى ظرف من الظروف فإن أى دور يوجد لهم فيه مهما قل يجعله حكمًا بوليسياً كحكم الشرطى للسجين لا سلطانًا ينفذ تنظيم العلاقات.

أما عن أخطار وجود دور للعسكريين فى الحكم.. فيمكن قياسها بمهمة الدولة

التى تعمل أساساً على تطبيق أيديولوجيتها بالداخل حيث لا يعطى أى اعتبار للقوة المادية حين الحكم لا عند الحاكم ولا المحكومين. بل أن قوة الحكم تقاس بالإحساس بشؤون الناس ورعايتهم بما لديه من أدوات تنفيذ فإذا تدخلت القوة المادية فيه أفسدته من حيث هو حكم وحولته إلى مجرد سيطرة وتحكم وانعدمت فيه حينئذ صفة الحكم ولذلك لا يجب أن يكون للعسكريين أى وجود فيه بل يجب أن يظل أداة بيد الحاكم لا ارادة لها فى الحكم ولا رأى لها فيه مطلقًا بل مجرد أداة صماء خالية من كل ما يمت له بصلة من إرادة ورأى وغير ذلك.

وعن اخطار وجود دور للعسكريين على الحاكم فيكمن فى أن الجهاز العسكرى أو العسكريين بشر وفيهم غريزة البقاء التى من أهم مظاهرها السيادة فإذا ترك لهم وجود فى الحكم ورأوا أنفسهم قادرين على هدم الحاكم وأنهم هم الذين يحفظونه ويحفظون حكمه توهموا أنهم هم مصدر السلطة وأن الحاكم يستمد السلطة منهم فتتحرك فيهم أحاسيس السلطة ومع إحساسهم بوجود السلطة المادية فى أيديهم تجعلهم يفكرون فى الإطاحة بالحاكم واغتصاب الحكم منه ولهذا فإنه من الخطر الفادح على الحاكم أن يجعل للجهاز العسكرى أو العسكريين أى وجود فى الحكم.

أما عن خطر وجود دور العسكريين على كيان البلاد فيكمن فى أن الايديولوجية التى تحملها البلاد والفكرة المحتواة فيها يجعلها محاطة بالأعداء فإذا ترك للعسكريين وجود للحكم مهما قل دورهم فإن إغراءهم من العدو أسهل من إغراء السياسيين لأن الأصل فى عملهم أنه عمل عسكرى ويصعب عليهم إدراك المناورات البعيدة والتفريعات السياسية الخفية ولهذا فإنهم يغرون دائماً بالسيطرة على الحكم أو بتغيير الحاكم مقابل مكاسب للبلاد - حسب فهمهم - ومكاسب شخصية لهم. وهنا يقع الخطر لا على أشخاص الحكام ولا على الحكم بل على كيان الأمة وكيان الدولة. فإذا حصل العسكريون بإغراء خارجى تسربت إليهم مفاهيم ومقاييس غير التى فى الدولة ومن ثم يتسرب الخلل إلى كيان الدولة ثم إلى الأمة وربما يتسرب فوق ذلك نفوذ الدولة الأجنبية فتبدأ الدولة فى الاضمحلال. ومن هنا كان السماح بأى وجود للجهاز العسكرى أو للعسكريين فى الحكم خطراً فادحاً.

الدراسة السابعة

التحليل السوسيولوجى
للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى

هل يصلح البناء الاجتماعى لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة تضطلع القوات المسلحة للدولة بمهمة وضعها فى حيز التنفيذ؟

تقتضى الاجابة على هذا السؤال التعرض لجوانب عدة تلزم جميعها أى تحليل سوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى فالاستراتيجية العسكرية ترتبط بالقوة المسلحة، فلا بد أذن من بيان الدور الذى تلعبه القوة المسلحة فى تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولأن الاستراتيجية العسكرية تسير وفقًا لعقيدة الدولة ولأهدافها السياسية كان لابد لأى تحليل سوسيولوجى أن يأخذ فى اعتباره البعد السياسى المحدد لمفهوم الدولة لهذه الاستراتيجية وكيف خرجت به إلى حيز التنفيذ العملى والا كان تحليلاً مبتوراً. ولأن القوة المسلحة هى التى تقوم بتنفيذ هذه الاستراتيجية فإن التحليل يقتضى أيضاً بيان كيفية تشرب القوات المسلحة لعقيدة الدولة المسوءولة عن تنفيذها. ولأن هناك استراتيجيتين عسكريتين أساسيتين تتحكمان فى العالم تنبثق كل منهما عن بناء اجتماعى مختلف عن الآخر اختلافا كبيرا، وتتشرب القوات المسلحة عقيدة الدولة فى أحدهما بصورة تلقائية وفى الآخر بصورة عمدية فإن الأمر يستلزم الوقوف على العوامل التى تؤدى إلى تماسك هذه القوات تحت ظروف القتال طالما أن البناءين يختلفان فى عملية تنشئة قواتهما المسلحة على تشرب أهدافهما الاستراتيجية.

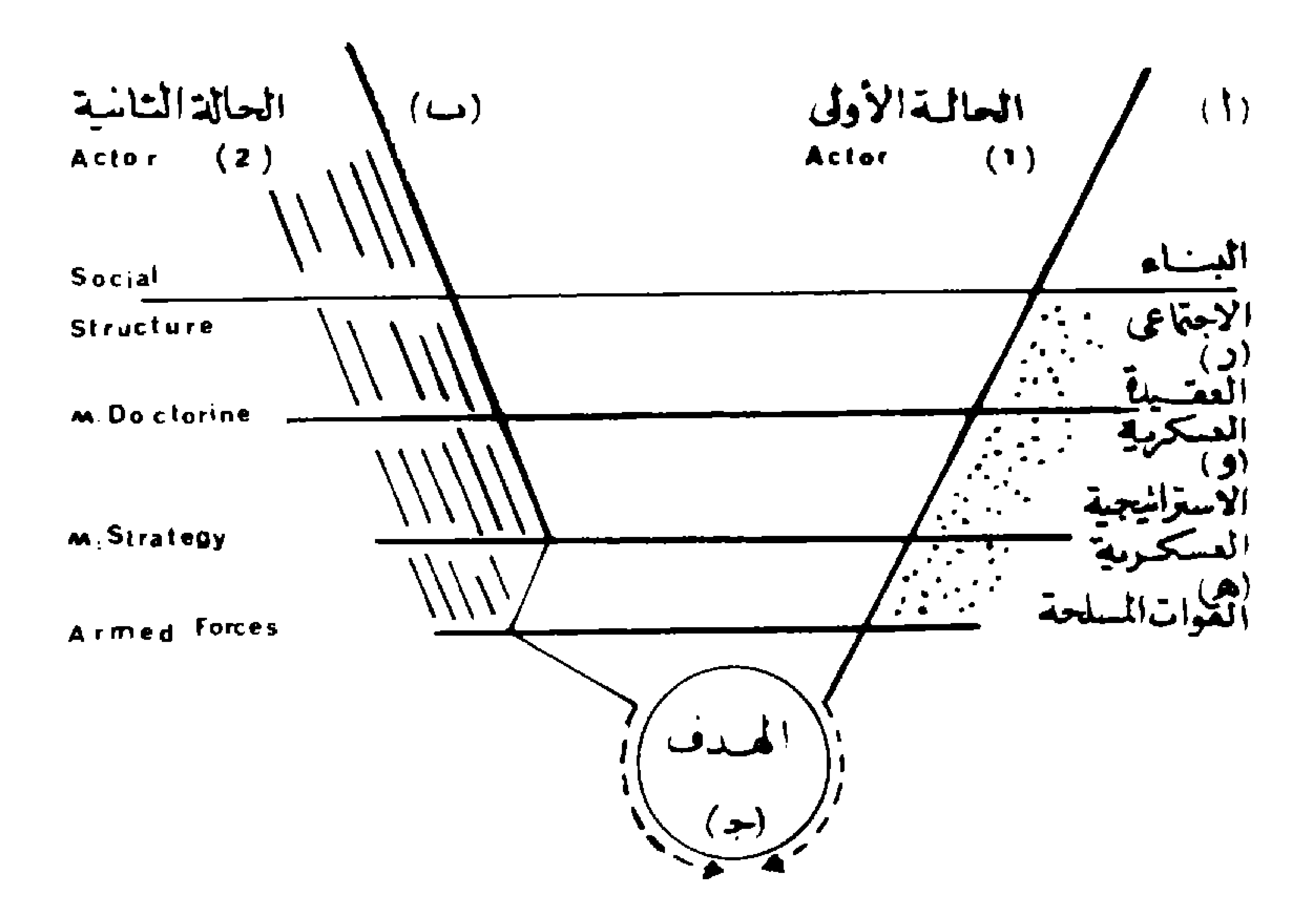
أن هذه المقالة محاولة منا للحاق بهذا الركب المتقدم من السيوسيولوجيين العسكريين الذين يطرقون كل يوم ميادين جديدة فى علم الاجتماع العسكرى أخرها «الاستراتيجية العسكرية العالمية». ورأينا أن نشاركهم البحث فى هذا الميدان الجديد ولكن من منظور مختلف ومتميز حددناه على النحو التالى:

١ - تخلصنا من مرحلة الأعتماد على النماذج التحليلية المعدة سلفا ووضعنا نموذجا تحليليا جديدا لا يرتبط بأى نماذج سابقة ولا يمثل تعديلا أو إضافة عليهما.

٢ - اعتبرنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمثابة «حالتين للدراسة» طبقنا عليهما النموذج المقترح.

وقد أطلقنا على هذا النموذج «**النموذج البوليتوسوسيولوجى للصراع على الهدف**».

وتصورناه على النحو التالى:



يجرى تحليلنا لهذه الدراسة وفقا لهذا النموذج كمايلى:

١ - افتراض وجود فاعلين أساسيين: الفاعل (أ) والفاعل (ب) يتصارعان على هدف واحد (جـ).

الفاعل (أ) هو الولايات المتحدة والفاعل (ب) هو الاتحاد السوفيتى يتصارعان على السيطرة على العالم (الهدف جـ).. مفترضين من الأصل اختلاف دوافع كل منهما.. فالولايات المتحدة تهدف إلى حماية مصالحها عبر العالم. والاتحاد السوفيتى يهدف إلى التوسع وليس نشر أيدلوجيته لأنه اتبع سياسة جديدة فى هذا المجال.

٢ - باعدنا فى هذا النموذج بين الفاعلين أ، ب لاختلافهما فى البناء الاجتماعى.

٣ – للحصول على الهدف (جـ) لابد لهما من وسيلة رمزنا لها بالرمز (د) ونقصد بها هنا القوة المسلحة.

٤ – لا تؤدى هذه الوسيلة وظيفتها إلا من خلال نسق القوانين والمعرفة العلمية الخاصة بها وهو الاستراتيجية العسكرية.. ورمزنا له بالرمز (هـ).

٥ – تتبع الأستراتيجية دائما العقيدة.. وتحدد الأخيرة دائما السياسة العامة للدولة وتنظر إلى ظروفها الواقعية ومصادرها المختلفة.. ورمزنا لها هنا بالرمز (و).

٦ – تتوقف صياغة العقيدة (و) على البناء الاجتماعى للبلاد وموقعها الجغرافى وخصائص سكانها... الخ.. ويفرز هذا البناء العناصر الثلاثة السابقة.. ورمزنا له بالرمز (ز).

٧ – على الرغم من أننا باعدنا فى هذا النموذج بين الفاعل (أ) والفاعل (ب) لاختلافهما فى البناء الاجتماعى فإن الخط الهابط من أ إلى جـ ومن ب إلى جـ يقترب قليلا عند النقطة (هـ) أى فى الاستراتيجية ثم يتوازى الخطان عند النقطة (د) وهى القوة المسلحة مشيرين بذلك إلى التوازن العسكرى النسبى للدولتين.

٨ – رمزنا للمنطقة من أ إلى د بالنقط ومن ب إلى د بالخطوط الطولية.. لاختلاف كل من الفاعلين فى أسلوب استدماج القوات المسلحة للعقيدة المنبثقة من البناء الاجتماعى.. فهذا الاستدماج عند الفاعل (أ) أى الولايات المتحدة تلقائى فى حين أنه عند الفاعل (ب) أى الاتحاد السوفيتى عمدى.*

---

* حرصنا فى هذه المقالة على الاعتماد على المصادر ذات الدرجة العالية من الأهمية مثل تقرير وزير الدفاع الأمريكى المقدم إلى الكونجرس عن عام ١٩٨٢ Harold Brown, Secretary of Defense, Dep. of Defense, Annual Report, 1982.

وكذلك أيضا على الأبحاث المنشورة للعلماء الاجتماعيين الذين يعلمون لصالح المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) مثل فريد جروب Grupp والمخابرات الحربية DIA مثل الين جونز وقد قدما معا إلى سمنار القوات المسلحة والمجتمع فى عام ١٩٨٢ دراسة مشتركة – عرضت على الهيئتين المذكورتين قبل السماح بنشرها – تحت عنوان:

Political Socialization in the Soviet Military, Armed Forces of Society, V. 8, N. 3, 1982, PP. 355. 355-387.

أما الميجور ريتشارد جبرائيل R. Gabriel مساعد رئيس الأركان الأمريكى لشئون المخابرات فله دراسة بعنوان:

Combat Cohesion in Soviet and Americal Military Units, Parameters of the U. S. Army, War College, V. VIII, 4, PP. 16-26.

ولاحظنا أن التقرير المشار إليه يضم بعضا من مقترحات الليفتنانت كولونيل بندكت فيتزجرالد.

Bendict Fitzerald, A. U. S. Strategy for The Middle East, Parameters, V. XI, N. 3, P. 54-62.

لهذا فقد استعنا به فى دراستنا هذه خاصة وأن بندكت محلل للشئون الاستراتيجية فى معهد الدراسات =

لم نجد تعبيراً يعكس هذا الارتباط الوثيق بين القوة المسلحة والاستراتيجية والعقيدة أصدق من كلمات تريشمان كوفن T. Coffin فى الاستراتيجية النووية حيث يقول : «إن القوة العسكرية اليوم هى التى تصيغ العالم وشعره وحريته وعقيدته. هذه القوة العسكرية هى التى حملت الثقافة والدين إلى العالم، بل إن رجالهما وشعراءها ساروا فى ركابها وأصبحوا تابعين لها». (Coffin, P.238).

وحقيقة الأمر أن واقع العالم اليوم يمثل ترجمة دقيقة لكلمات كوفن بل لم يعد هناك حرج فى أخفاء هذا الارتباط وتلازمه ففى التقرير السنوى الذى قدمه هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى إلى الكونجرس عن عام ١٩٨٢ يقول : أن الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة فى هذا العالم المعقد الذى تتشابك فيه العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لا يتم الا بالقوة العسكرية (Brown, P.X).

ورغم اعتراف براون فى ذات التقرير بأن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع أن تحل المشاكل الدولية للولايات المتحدة ولا أن تجعل العالم يسير وفق إرادتها وأنه لابد من استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادى إلا أنه يعود فيقول : إن أمة ذات مصالح ومسؤوليات عالمية لا تستطيع حماية مصالحها السياسة والأمنية والاقتصادية والمعنوية إلا بالقوة المسلحة. (Ibid, P.13).

أما السوفيت فيعترفون بأن العقيدة العسكرية هى عقيدة الدولة (Sokolovskiy, P.38) وعلى الرغم من أنهم يفكرون بطريقة تختلف عن الطريقة التى يفكر بها الأمريكيون فإن التاريخ السوفيتى يوضح بما لايدع مجالا للشك بأن القوة العسكرية كانت دائماً العامل الحاسم فى كل تحركاتهم فالعمال المسلحون المنظمون فى عام ١٩١٧ كانوا أصل الحرس الأحمر وهم الذين مكنوا البلاشفة من القبض

= الاستراتيجية التابع للاكاديمية العسكرية الأمريكية وقد عمل ملحقا عسكريا فى بيروت واضطلع بمهام فى أيران وفيتنام وكوريا. هذا بالاضافة إلى المرجع الأساسى عن الاستراتيجية السوفيتية.

V. Sokolovsky, Y., Soviet Military Strategy, Grane, Russak and Comp. Inc., N.Y., 1965.

أما عن كيفيب نظرة الأمريكيين لفهم السوفييت لاستراتيجيتهم فقد اعتمدنا على أحدث كتب الاستراتيجية بعنوان :

J.S Lockwood, The Soviet View of U.S. Strategy, Transaction Books, Brunsuick, 1983.

وعن التحليل الأمريكى للسياسة السوفيتية استعنا بمقالة سينجلتون بعنوان :

S. Singleton, Soviet Policy and Socialist Expansion, Armed Forces and Society, V. 6, N. 3, 1980.

وهذا ولم يفتنا بالطبع المقولات الماركسية اللينية عن الحرب والجيش :

Marxism-Leninsm on war and Army, A Soviet View, Moscow, Progress Publisher, 1972.

وأخيراً هناك دراسة كوفن عن الحالة العسكرية فى أمريكا المعاصرة :

I. Coffin, The Armed Society, Pensgin Books, Maryland, 1964.

على زمام البلاد. والجيش الأحمر بقيادة تروتسكي هو الذى انقذ البلاد من هجوم البيض المدعم بالقوى الخارجية. كما يكشف بيان بريجنيف عام ١٩٦٥ عن شدة الأرتباط بين القوة المسلحة والاستراتيجية فى إجماله لسياسة الدولة بأنها النمو المتسق لكل أنواع القوة العسكرية السوفيتية والتوسع التجارى والتركيز على ضبط التسلح والعمل على إدماج وتكامل المجتمع الاشتراكى ثم الاحتواء العسكرى والسياسى للصين وتكثيف الوجود لتحقيق أهداف هذه السياسة هو القوة العسكرية لأنها هى الوسيلة المتاحة والمتوافرة. (Singleton, P.339).

هذا عن اعتماد كل من الدولتين على القوة المسلحة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكما أوضحنا فإن التحليل يقتضى ضرورة القاء الضوء على البعد السياسى المحدد لمفهوم كل منهما للاستراتيجية وكيف خرجتا به إلى حيز التنفيذ.

أولا - البعد السياسى:

تعنى الاستراتيجية بمعناها التقليدى عند ليدل هارت. .Hart; L استخدام القوة المسلحة لتحقيق الأهداف السياسية للدولة. إلا أن براجر Prager فى كتابه المدخل إلى الاستراتيجية والذى كتب ليدل هارت مقدمته قد اعترض على هذا المفهوم التقليدى لاعتماده فقط على القوة العسكرية - وصاغ مفهوم الاستراتيجية فى قالب موسع ليشمل استخدام القوة بالصورة التى تساهم فى تحقيق أهداف سياسة الدولة. فهدف الاستراتيجية إذن هو تحقيق أهداف السياسة بالاستخدام الفعال للمصادر المتاحة.

وقد تكون هذه الأهداف ذات طبيعة هجومية كقهر عدو معين وقد تكون دفاعية كحماية منطقة أو مصالح معينة أو قد تكون لمجرد الحفاظ على الأوضاع الحالية كما هى.. والغاية دائما فى الحالات الثلاث إجبار العدو على قبول المفاهيم التى تريد الدولة أن تفرضها عليه[١].

هذا عن المفهوم الأمريكى أما عند السوفييت فقد ولدت الاستراتيجية ونمت مرتبطة بالقوات المسلحة والاتحاد السوفيتى. وأساسها النظرى هو الماركسية اللينينية كما هو أساساً كل العلوم العسكرية. تتبع الاستراتيجية العسكرية - وفقا للمفهوم السوفيتى السياسة وتعتمد عليها لأن القضايا السياسية عند لينين مرتبطة بالقضايا العسكرية وخاصة عند التطبيق ومشاكل السياسة هى ذاتها مشاكل الجيش. والأستراتيجية هى الوسيلة المباشرة للسياسة لكن الدور الأساسى

---

(١) Fredrick Prager, An Introduction to Strategy, Andre Beufre, Washington, 1965, pp. 21-22.

والقائد للسياسة. ورغم الارتباط الوثيق بين الاستراتيجية والعقيدة العسكرية فإن السوفيت لا يميلون إلى الخلط بينهما فيرون أن الاستراتيجية أعلى مجالات الفن العسكرى وانها تمثل نسقا من المعرفة العلمية لقوانين الحرب كصراع مسلح لصالح طبقات معينة أما مجالها ونظريتها فهو هذه القوانين التى تحكم الصراع المسلح ومجرى الصراع وأساسيات العون المادى والفنى له ومبادئ الإعداد للحرب ومناهج شن الحرب ودراسة ظروف وطبيعة الحرب المستقبلة والاتجاهات الاستراتيجية للعدو المحتمل ومبادئ التخطيط العسكرى وأسس استخدام واستراتيجية أفرع القوات المسلحة وتنظيم هذه القوات والأسس التى تقوم عليها القيادة العسكرية للحرب وأخيراً أساسيات ومناهج الدفاع. (Sokolovsiy, P. XI).

والحرب كما تفهمها الماركسية اللينينية ليست هدفا فى ذاتها ولكنها اداة فى يد السياسة فالسياسة هى السبب وما الحرب إلا ألتها... ولهذا أكد لينين على ضرورة خضوع وجهة النظر العسكرية للسياسة (Ibid, P. 14).

وتسير الاستراتيجية العسكرية طبقا لمفهوم العقيدة العسكرية للدولة.. وإنطلاقاً من السياسة الشاملة للدولة تدرس الأستراتيجية تطور المشاكل المتعلقة بطبيعة الحرب المستقبلة وتنظيمها وإعداد مناهجها والعمل على إدراك البلاد لهذه الحرب ثم إعدادها لها (Ibid, P. 40) وقد صاغ لينين المظهر السياسى للعقيدة العسكرية السوفيتية فى مقولاته عن اتجاهات الدولة نحو الحرب وطبيعة الأهداف العسكرية والسياسية للحرب ومازال معمولا بهذه المقولات حتى اليوم. (Ibid, P.38).

وتمثل العقيدة العسكرية نسق وتوجيهات الحزب الشيوعى السوفيتى وهى بمثابة المجرى السياسى له وللدولة السوفيتية وينظر لها على أنها التعبير العلمى المعترف به لرأى الدولة فى مختلف المشاكل المتعلقة بدور العالم الاشتراكى والدور الذى يواجهه ونمط الحرب فى الوقت الحديث وعلاقة الاشتراكية بهذا النمط وتاريخ الحرب ومجراها وأسس بناء مناهج وأهداف القوات المسلحة واشكال الصراع المسلح وكيفية حله والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفنية للبلاد والمحتوى الطبقى والاجتماعى والسياسى لحرب الصواريخ النووية المحتملة ومسألة ما يسمى بالنصر الحتمى للتحالف الاشتراكى. وتتشكل هذه العقيدة بمساعدة العلوم العسكرية واستنتاجات العلوم المختلفة عن طبيعة الحرب المستقبلة ومجراها ومناهجها وعن بناء وإعداد القوات المسلحة. كما تعتمد بدرجة مباشرة على البناء الاجتماعى والسياسى والثقافى للبلاد وسياستها الخارجية وتركيبها التاريخى الطويل كما تتأثر بالنشاط الحيوى الشامل للدولة وبموقعها الجغرافى وبخصائص

سكانها بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وأوضاع الدول المجاورة وعلاقتها المتداخلة معها.

والعقيدة العسكرية فى الاتحاد السوفيتى كما قلنا هى عقيدة الدولة ولهذا فهم يرون أنه ليست هناك عقيدة عسكرية واحدة لكل الدولة، لأن هذه العقيدة أنما تحدد على أساس السياسة العامة للدولة ومصادرها المعنوية والاقتصادية وظروفها الواقعية.

ويرى السوفيت أن الولايات المتحدة قد حصلت على مكاسب غير معقولة من الحرب العالمية الثانية واستغلت موقف ما بعد الحرب لتقوية أوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية. أما الأهداف السياسية للولايات المتحدة كما يراها السوفيت فقد كانت ومازالت استغلال أوربا والبلاد الرأسمالية الأخرى سياسياً واقتصاديًا وتحويلها إلى إداة طيعة بالعمل على توحيدها فى كتل وجماعات عسكرية وسياسية لتطويق المعسكر الاشتراكى وفقًا للهدف الأساسى إلا وهو السيطرة على العالم.. ويرى السوفيت أن الأمريكيين ترجموا اهدافهم فى تحالفات عسكرية وقواعد بحرية وجوية حول الدول الاشتراكية كما استغلوا بلاد الشرق الأوسط وسيطروا على أوربا اقتصاديًا وسياسيًا.

أما الأمريكيون فيرون أن السوفيت حينما أعلنوا أنهم لينينيون كانوا يقولون الحقيقة.. وأنهم فى الواقع روس سوفييت ماركسيون لينينيون.. وهم كماركسيين يرون أن السياسة صراع بين جانبين متعارضين لابد لأحدهما أن يفوز فى النهاية.. ما هم – أى الأمريكيين – فيرون أن الصراع تخلقه ظروف غير طبيعية يمكن أزالتها فى حين أنها فى المنظور السوفيتى حالة طبيعية تحتك فيها الراسمالية والاشتراكية فى كل مكان وزمان وأن الاستراتيجية الفعالة فى نظرهم هى اختيار الوقت والمكان والوسيلة المناسبة التى تمكن من تحالف القوى لصالح الشيوعية.

والواقع أنه لا يمكن فصل التاريخ العسكرى السوفيتى والروسى بسهولة عن مبدأ التوسع العسكرى والدفاعى. كما أن التاريخ السوفيتى والعقلية اللينينية يقومان على هذه النظرة السياسية الجغرافية التى تبدأ من المراكز وتشع إلى الخارج.. والمفهوم الأساسى لهذه النظرة أن الضبط يبدأ من المركز ثم ينتشر إلى الخارج مقللا من فاعليته.. هذا وقد طبق لينين ذلك أولا داخل الحزب البلشفى، كما أن مجريات الأمور فى الوقت الحاضر توضح أن عملية الضبط من المركز ممثلة فى الحزب الشيوعى السوفيتى قد سمحت ببعض الذاتية للأحزاب الحاكمة فى الدول الاشتراكية الأخرى وفى وبعض الدول الأوربية ذات الأحزاب الشيوعية. وتعتمد

القيادة السوفيتية على تكنيك مؤداه أنه ليست هناك قواعد تلزم بالاستخدام الكامل لوسائل السياسة الحقيقية لأن التحيز لمنهج معين أو استخدام أى منهج لا يأخذ فى اعتباره الظروف المحلية الخاصة وقدرات الأطراف المعارضة لا يكون استخداما علميا أو لينينيا، ولهذا فإن المناهج والوسائل تختلف بدرجة كبيرة، وهذا هو أيضا السبب الذى دفع السوفيت فى الاعتماد على قدراتهم الدولية فى الظروف الحالية على القوة العسكرية على خلاف ما كان يجرى أيام خروشوف ١٩٥٥ - ١٩٦٤ حيث كانت المساعدات الاقتصادية عاملا هاما فى بسط النفوذ السوفيتى.

ولا يعتمد التكنيك السوفيتى الجديد على توقيت زمنى محدد ولا على منطقة بعينها فأى جزء من العالم حتى ولو كان بعيدا عن الوطن الأم هو هام وحيوى لمستقبل الشيوعية، وصحيح أن هناك بلادا أكثر أهمية من غيرها لكن الجديد فى السياسة السوفيتية أن صانعيها لم يصبحوا عبيدا لقواعد جامدة تقيد حركتهم وتلزمهم بتطبيقها على مختلف دول العالم، وما عادت السياسة عندهم هندسة أنساق، وأصبح الخطأ فى التقدير ومراجعته مبدأ لابد من إحترامه، وإذا حدث أن خسرت الاشتراكية فى موقع ما مكتسبات معينة فإن الصبر والمرونة وتحالف مختلف القوى سعيا وراء فرص جديدة هو الحل المناسب لمثل هذه المواقف . ومن هذا المنطلق يتعايش الاتحاد السوفيتى اليوم مع النظام الإيرانى ويترك الباب مفتوحا مع الصين أى أنه يطبق مبدأ الصبر والمرونة فى الزمان والمكان وفى الوسيلة.

ومازال الاتحاد السوفيتى يطبق مبدأ الأممية العالمية الذى يعنى واجب تعاون كل الاشتراكيين للدفاع عن مكتسبات الاشتراكية. إلا أن تنظيم هذا التعاون يقع على عاتق المركز ولهذا يعمل الشيوعيون فى الدول المختلفة على نطاق عالمى بينما تتعاون الحكومات الشيوعية فى مختلف دول العالم عبر مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة. (CMEA) ومنظمة حلف وارسو وفى أرسال القوات العسكرية والمستشارين والفنيين لتحقيق مكاسب اشتراكية فى مناطق مختلفة من العالم.. والتعاون العسكرى - بصفة خاصة أمر لازم وعادة ما يكون موجها لمساعدة الشيوعيين فى الحرب الأهلية..

ويختلف التنظيم الرسمى للتعاون الاشتراكى عبر الزمن، بل أن السوفيت يطورون العلاقات الاشتراكية باستمرار إلى نوع جديد من الأحزاب والحكومات والحركات، والغاية دائما من هذه المرونة هو تحقيق التكامل التام، وذلك على الرغم من الجهود الضخمة التى يبذلونها فى التعامل مع الأتجاهات القومية المعارضة التى تسبب لهم كثيرا من المتاعب وتجعل انجازهم بطيئا وصعبا.

ويقسم السوفييت العالم إلى مناطق عدة مركزها الأتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ثم الدول الساعية إلى التحرر القومى وأخيرا الدول الرأسمالية النامية. الصين (على الرغم من ارتدادها وتعاونها مع الدول الغربية) ويوغسلافيا (بالرغم من مواقفها) والدول الشيوعية الأوربية تدخل ضمن النطاق الأول. أما الدول النامية فقد وضعت فى متصل يتراوح بين الرأسمالية والشيوعية ويتعامل معها الاتحاد السوفيتى طبقا لتقدمها نحو القطب الأخير. فكوبا وفيتنام ولاوس وربما كمبوديا هى فى الطريق إلى الاشتراكية والطريق إلى الاشتراكية فى المفهوم السوفيتى يعنى حكم شيوعى واضح. وبعد هذا تأتى الدول ذات التوجيه الأشتراكى مثل أفغانستان وأنجولا وأثيوبيا واليمن الجنوبية ثم الدول ذات النمو غير الرأسمالى كالهند وأخيراً الدول الرأسمالية النامية مثل البرازيل وكينيا.

ويهتم السوفييت بصفة خاصة بالدول ذات التوجيه الاشتراكى وهى فى نظرهم هذه الدول المرشحة لعضوية المجتمع الاشتراكى وعرفت هذه الدول فى المؤتمر الشيوعى الدولى بصوفيا بأنها تلك الدول المتعاونة مع البلاد الاشتراكية وذات الأحزاب المتحولة تدريجيًا إلى الاشتراكية العلمية القائمة على الماركسية اللينينية أى هذه البلاد المرتبطة بالاتحاد السوفيتى وذات الاتجاهات الساعية إلى نمو حزب شيوعى حقيقى حتى ولو كان خارجاً على الصفوة الحاكمة، وكوبا هى المثال الواضح لذلك.. وأشار المؤتمر إلى أفغانستان وأثيوبيا أيضا. كما يعتبر المؤتمر إن الدول ذات التوجيه الأشتراكى تمثل الخطوة الأولى فى الطريق المؤدى لبناء مجتمع اشتراكى.. **ويرى أنه إذا كانت كوبا هى الهدف فإن (مصر) هدف ممكن.**

وكما قلنا سابقاً أن التفكير السوفيتى تفكير غير إقليمى ولكنه يقيم المواقف ويتعامل مع الأمم دولة دولة وفى فترة تاريخية معينة وليس هناك ما يشير إلى أن السوفييت يفكرون فى حدود الانساق الفرعية داخل المجتمع الاشتراكى بل أن نظرتهم ايديولوجية ومرتبطة بالمركز أى بالاتحاد السوفيتى.

أما عن أهداف السوفييت فهى كما يلى:

١ - الأمن القومى للدولة السوفيتية وما يتطلبه ذلك من نمو عسكرى وتماسك سياسى.

٢ - أمن الدول الداخلة تحت القيادة السوفيتية. والعمل على تكامل البلاد الاشتراكية الأخرى ونمو قوة وثروة المجتمع الاشتراكى الشامل.

٣ - توسيع الاشتراكية بالعمل على إنشاء مناطق جديدة لدول ذات توجيه اشتراكى وحماية المناطق القائمة ومساعدتها على التحول نحو الاشتراكية ومساعدة

الحركات والجماعات المتعاطفة مع الاشتراكية فى العالم الخارجى.

٤ - العمل على خلق الصعوبات المختلفة فى وجه العدو وحلفائه لإضعافهم.

وهذه الأهداف الأربعة بالنسبة للسوفيت أهداف تجميعية فالهدف الأول ضرورى للثانى والثانى والثالث ضروريان للرابع وبينهم جميعًا اعتماد متبادل. وإذا كانت هناك صعوبات تعرض الاشتراكية للخطر فيمكن التضحية بالثالث والرابع من أجل الثانى ويضحى بالثانى من أجل الأول.. وهكذا..

وعلى الرغم من أن القوة العسكرية السوفيتية تنمو باضطراد فإن هناك فى جذور المجتمع السوفيتى نفسه ما يؤثر على قدراته فى تحقيق أهدافه مثل إهمال الايديولوجية اللينينية وركود الاقتصاد السوفيتى وتعاظم نمو الذاتية السلالية والثقافية عبر العالم وداخل الاتحاد السوفيتى نفسه كدولة متعددة القوميات. إلا أن أخطر هذه العوامل هذا التدهور الواضح فى معدلات النمو الاقتصادى ويعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه القيادة السوفيتية.. وقد بدأ هذا التدهور فى بداية الخمسينات.. ولهذا السبب ذاته دعا بريجنيف فى خطابه أمام الحزب الشيوعى إلى العمل على زيادة الاختراعات التكنولوجية ونمو التجارة الخارجية وزيادة الإنتاج الزراعى وتحرير الاقتصاد من الإجراءات البيروقراطية الشديدة وزيادة المعدلات السكانية واستثمار مصادر سيبيريا وتطوير الريف وتصنيع روسيا الأوربية.. والهدف من كل ذلك.. «**عدم المساس بالميزانية العسكرية**». ولهذا يعمد السوفييت إلى زيادة إنتاج وتصدير السلاح وخاصة للدول الغنية القادرة على الدفع كليبيا والجزائر والعراق وإيران وقد باعوا للأخيرة أسلحة بمبلغ ٦١١ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٦ مقابل عودة الغاز الطبيعى الإيرانى المستورد خلال الأنابيب السوفيتية.. أى أن الهدف اقتصادى كما هو سياسى فى ذات الوقت وبذلك تسير السياسة السوفيتية وفقًا للخط الماركسى اللينينى الذى يرى أن العمليات الاستراتيجية هى وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية بل أن هدف هذه العمليات الأساسى ليس تحطيم قوة العدو فقط بل الحصول على المواد الخام والخبز والوقود التى يرون أن بدونها لا تقوم لهم قائمة.

والواقع أن القوات السوفيتية لم تدخل فى حروب حقيقية منذ عام ١٩٤٥ إلا أن بعضًا من الكوادر السوفيتية قد استفادت من احتوائها فى حروب كوريا وفيتنام وسوريا ومصر اليمن وأنجولا وأثيوبيا فى اكتساب بعض المهارات واختبار المعدات السوفييت.

وتحدد العقيدة السوفيتية أربعة أنواع من الحروب هى التى يجب أن يدخلها

الشيوعيون فقط وهى على النحو التالى :

أولاً : حروب للدفاع عن الوطن الأم.

ثانيًا : حروب للدفـاع عن البلاد الاشتـراكية ضـد التهديـدات الخارجيـة التى تواجهها.

ثالثًا : حروب للحفاظ على مكتسبات الاشتـراكية فى البـلاد الاشتراكيـة الأخرى إذا تعرضت للتهديد من الداخل.

رابعًا : حروب ضد الاعتداء الخارجى ضد البـلاد ذات التوجيـه الاشتراكى أو أية بلاد أخرى صديقة.

النوع الأول والثانى من الحروب الزاميان أما الثالث فغير إلزامى بل قد لا يعترف به بسبب إدانه العالم لتجربة التدخل فى المجر عام ١٩٥٦ وغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.. لكنهما صبغتا بالشرعية على أساس انهما استخدام مشروع للقوة فى الدفاع عن مكتسبات الاشتراكية أما النوع الرابع من الحروب فقد يشمل تقديم المساعدات المسلحة للثورات أو الدفاع عن البلاد الصديقة ضد الهجوم الخارجى.. والقرار السوفيتى باستخدام القوة ومقدار هذا الاستخدام قرار براجماتى تماما.. فقد رأى السوفيت أن التدخل فى أنجولا واجب اشتراكى دولى أما فى شيلى فقد اكتفوا بالدعاية ضد الإمبريالية فقط.

ويمكن القول بصفة عامة أن السوفيت يوقعون معاهدات صداقة وتعاون مع هذه البلاد التى يرغبون فى الدفاع عنها بقوة لذلك تتضمن بنود هذه المعاهدات فقرات تسمح باستخدام القوة وقد لا يتطلب الأمر استخدامها مثال ذلك..

« عند حدوث مواقف تمثل تهديدًا أو خرقًا للسلام العالمى على الطرفين الموقعين على الاتفاقية سرعة الاتصال فيما بينهما لتنسيق اوضاعهما لإزالة هذا التهديد وللعمل على حفظ السلام ». ويستثنى السوفيت بوضوح غزو البلاد غير الاشتراكية التى لا تدعوهم إلى التدخل كما يستثنون أيضًا استخدام القوة والاعتداء المباشر ضد البلاد غير الشيوعية لكنهم يتركون لأنفسهم مجالاً واسعًا لحرية العمل فى ظروف خاصة.. ومن هنا يرى السوفيت أن هذا الاستثناء فى التدخل متسق تمامًا مع سياستهم نحو التعايش السلمى.

ويهتم السوفييت بشدة بوجودهم العسكرى أو الوجود الاشتراكى الحليف فى المواقع الخارجية ذات التوجيه الاشتراكى ويمكن لهذه الدول - كما يقول بريجنيف - الاعتماد على الدول الاشتراكية للحصول على أقصى ما يستطيعه من

مساعدة وتأييد فى تطورها نحو التقدم وليس المقصود بهذه المساعدة التأييد السياسى والمعنوى فحسب بل التأييد الاقتصادى والتنظيمى ومساعداتها أيضًا فى تقوية دفاعاتها.

والمشكلة هنا هى أن الضعف الداخلى للحكومات ذات التوجيه الاشتراكى ونفاذ الأفكار الأمريكية فيها لا يساعد على ضمان الانتقال إلى الشيوعية.. ومن هنا تظهر أهمية «القوات المسلحة» التى لا بد وأن يكون لها دور هام فى هذه القضية. يقول ساموليسنكو Samoilensko فى ذلك: «أن الوظيفة الداخلية للجيوش فى الدول ذات التوجيه الاشتراكى هى قمع المقاومة المنظمة لمؤيدى الإمبريالية وهذه القوى التى تسعى للمحافظة على البناء الاجتماعى الاقتصادى ما قبل الرأسمالى وتلك التى تسعى لتطوير العلاقات مع الرأسمالية. وتجد كلمات ساموليسنكو ترجمتها الحقيقية فى أنجولا وأثيوبيا واليمن الجنوبية ولاوس وأفغانستان حيث يقاوم الجيش غالبية الفلاحين (الذين يمثلون مرحلة ما قبل الرأسمالية) والسكان الحضريين (الذين يمثلون الرأسمالية المحدودة).

ونتيجة لاعتماد السوفييت على المساعدات العسكرية التى يقدمونها لهذه الدول بالإضافة إلى محاولة النفاذ المستمر لصفوف العسكريين فأنهم يأملون دائمًا فى الوصول بهذه الدول إلى النموذج الكوبى المعتمد على الحكم العسكرى.

وقد تأكد للسوفيت بناء على تجربتهم فى الصومال أن بناء قوى الأمن المحلية والتماسك العسكرى قد يكون غير إنتاجى إذ درب السوفيت قبل عام ١٩٧٥ حوالى ٢٣٧٥ فرد عسكرى ونظموا القوات الصومالية إلى أن جعلوا منها قوة فعالة.. وبهذه القوة ذاتها تمكن الصوماليون من طرد السوفيت، لهذا تحقق البسوفيت من أن بناء التنظيمات الشيوعية الداخلية الفعالة والمنظمة جيدًّا شرط ضرورى لتحول البلاد إلى الارتباط الدائم مع السوفييت.

ورغم تعرض السوفيت لكثير من العقبات بسبب تدخلهم إلا أنهم يصرون على أهمية الاستعداد للتدخل للأسباب الآتية:

١ - احتمالات الانتصار السريع وفرض سياسة الأمر الواقع.

٢ - توقع عدم وجود رد فعل من قبل المعارضة.

٣ - احتمالات طلب الدولة التدخل السوفيتى.

٤ - استراتيجية الموقع الخاص بهذه الدولة.

٥ - التأثير السياسى للتدخل واحتمال قبول الدول المجاورة له. (Singleton, P. 339).

هذا عن الاتحاد السوفيتي **أما الولايات المتحدة** فإن استراتيجيتها وعقيدتها القتالية تقوم على أساس حماية المصالح الأمريكية. ولا سبيل لحماية هذه المصالح إلا القوة العسكرية. والتحدى الأول الذى يواجه الولايات المتحدة فى حماية هذه المصالح هو الاتحاد السوفيتى.. ويقول براون فى التقرير الذى أشرنا إليه: «إن أخطر ما يواجه المصالح الأمريكية من تحد سواء على النطاق العالمى أو فى بعض مناطق العالم هو هذا النمو المستمر والمكثف للقوة العسكرية السوفيتية بالإضافة إلى إرادة الروس القوية فى تطبيق هذه القوة سياسيًا وعسكريًا سواء على مستوى القطب السوفيتى أو فى البلاد البعيدة عنه» (Brown, P. X.).

هذا وقد كان دالاس قد أعلن فى أكتوبر ١٩٦٧ تحولاً أساسيًا فى العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة فبدلاً من هذه الاستراتيجية المعتمدة على مقابلة القوة بالقوة Retaliation ظهر المفهوم الجديد وهو الردع المتدرج Graduated deterrence والذى يدخل تحته استخدام الحرب المحدودة لمنع المواجهة النووية بين الدولتين الكبيرتين (Lockwood, P. 15) وفى عام ١٩٨٠ صدر التوجيه رقم ٥٩ الذى استمر العمل فيه لمدة عامين كاملين وخرجت إدارة كارتر منه بمفهوم التوازن Countervailing محاولة أن تؤكد للسوفييت بأن أى اعتداء يؤدى إلى استخدام القوة النووية فى أى مجال وفى أى مرحلة من مراحل الصراع لن يحقق للسوفيت هذا النصر الذى يرغبونه على أى مستوى مقبول لمفهوم النصر بالإضافة إلى أنه قد يؤدى إلى التدمير الكامل للنظام السوفيتى. وأعطى هذا التوجيه حرية العمل للرئيس الأمريكى فى إتخاذ ما يراه مناسباً لمعالجة الموقف (Brow, P. 5) ومن ثم وضعت الولايات المتحدة تخطيط استراتيجيتها العسكرية القومية على أساس منع الحرب النووية، رصد أو هزيمة أى هجوم عليها أو على أوربا وحلفائها الآخرين أو أى هجوم على مصالحها الحيوية فى أى منطقة فى العالم. (Ibid, P. 4).

وهناك خمسة أهداف أساسية للسياسة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة تحمى بها مصالحها على النحو التالى:

١ - الاستمرار على نمو وتطوير القوة العسكرية والانفاق الدفاعى القائم على زيادة جهود بناء هذه القوة.

٢ - بعث قضية الأمن المشترك بأن تضع الولايات المتحدة حلفاءها فى الطريق الذى يضطلعون فيه بدورهم فى الدفاع المشترك.

٣ - المرونة والقدرة على الاستجابة للتهديدات التى تواجه البلاد داخل مسرح

حلف شمال الاطلنطى وخارجه فى المحيط الهندى والخليج الفارسى والشرق الأوسط وآسيا وجنوب شرق آسيا.

٤ – الرقابة على السلاح واستخدام الاتفاقيات المشتركة للتقليل من التهديدات العسكرية ضد الولايات املتحدة وتعزيز الاستقرار العالمى.

٥ – استغلال المزايا الجغرافية والنظام الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى الأمريكى وإسهامات الحفاء على أعلى مستوى ممكن.

اما المصالح المركزية الأمريكية فقد حددها التقرير المذكور بما يلى:

١ – الحفاظ على الأمن القومى الأمريكى وأمن حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها عبر العالم.. ولا بد أولاً من ردع الهجوم فإن لم يمكن فصده وهزيمته.

٢ – إدارة العلاقات بين الشرق والغرب والاتصال مع الحلفاء لحماية المصالح الأمريكية والحفاظ على السلام. ولأن الولايات المتحدة هى قائدة التحالف الاطلنطى ومركز أمنه الأساسى فلابد لها من أن تعمل على تحقيق التعاون فى علاقات الشرق بالغرب.

٣ – مواجهة التحدى التوأم (الاقتصاد والطاقة) لاعتماد الولايات المتحدة عليهما فى مصادرها وخطوط امداداتها ولا بد لها من الوقوف على الحقائق المرتبطة بهما لأهميتها لها ولحلفائها وأصدقائها.

٤ – حل النزاعات بالطرق السلمية فى المناطق المضطربة من العالم وذلك لأن هذه النزاعات تضم حلفاء وأصدقاء لها، كما أنها تهدد مصالحها (كمسألة وصول الزيت والمصادر الطبيعية... إلخ).

٥ – بناء علاقات إيجابية ثنائية مع كل أمة على أساس المصالح المشتركة. ويرى التقرير أن هناك مائة وخمسين دولة فى العالم اليوم ليست هناك واحدة منها على مستوى القوة وثروة الولايات المتحدة لكنها دول ذات سيادة وترتبط الولايات الولايات المتحدة بمصالح معها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

٦ – التأكيد المتجدد على ما يسميه التقرير بالقيم الإنسانية الأساسية كالحرية وحق الشعب فى اختيار كل الحكومة الذى يريده.

٧ – توجيه الجهود الأمريكية للتعامل مع المشاكل العالمية سواء مست الولايات المتحدة أم لم تمس.. لأنها سوف تؤثر بالضرورة على المصالح الأمريكية المستقبلة لو ظلت بلا حل.. ومن أمثلة هذه المشاكل (الزيادة السكانية العالمية

مشكلة الجوع ونضوب المصادر الطبيعية، التدفق العالمى للاجئين، ومشاكل المخدرات وزيادة عدد الدول الساعية للحصول على السلاح النووى، والإرهاب الدولى) (انظر Brown).

والتزام الولايات المتحدة ببقاء إسرائيل هو من أهم المصالح الأمريكية وشرح فيتنرجيرالد ذلك بقوله «أن الالتزام الأمريكى ببقاء اسرائيل موضوع أساسى للولايات المتحدة وقد حرص على ذلك الرؤساء المتعاقبين على رئاسة الولايات المتحدة منذ نشأة اسرائيل فى عام ١٩٤٨ وحصلت إسرائيل فى كل حروبها على كل متطلباتها وما يضمن بقاءها وليس هناك من شك فى استمرار هذا الالتزام كهدف أساسى من أهداف الولايات المتحدة (Fitzgerald, P. 54) وضمانا لبقاء إسرائيل اشار تقرير براون أن التعاون بين مصر وإسرائيل هو احد المبادئ الاستراتيجية الهامة للولايات المتحدة ولضمان ذلك قدمت لمصر برنامجاً حديثاً وموسعاً حتى يساعدها على الاستمرار فى جهود السلام. (Brown, P. 32).

والتحديات التى تواجه الولايات المتحدة لحماية مصالحها - كما أشرنا - تحديات ذات جوانب عالمية وإقليمية لكل أو بعض هذه المصالح وبعضها قديم ومعتاد والآخر حديث نسبيًا. (Brown, P. 14).

قلنا أن التحدى الحقيقى الذى يواجه الولايات المتحدة هو هذا التعاظم المستمر فى القوة العسكرية السوفيتية واتجاهها المعتمد لممارستها بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات العسكرية واستخدام كوبا وحلفائها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبطريقة غير مباشرة كما حدث فى غزو افغانستان عام ١٩٧٩. والذى يمثل أول هجوم عسكرى تستخدم فيه القوة السوفيتية، خارج حلف وارسو منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا فإن الولايات المتحدة قد حاولت مواجهة هذا التحدى فى أفغانستان واليمن الجنوبية وليبيا والقرن الأفريقى والمحيط الهندى ولبنان وسوريا والعراق.. وقد قدم هيج قبل أن يترك منصبه مشروعا أسماه بالإجماع الاستراتيجى لمواجهة الأنشطة الاقليمية لادارة ريجان. ويعترف فيتر جيرالد بأن التنافس بين الدولتين عظيم وأن السوفيت يتوسعون بسرعة فى العالم ولاسيما فى الشرق الأوسط. ويرى أنه على الرغم من تقهقرهم فى مصر والسودان فإنهم ينتظمون الآن فيما يسمى بحصار المنطقة العربية والخليج الفارسى.. وقد نجحوا بالإضافة إلى غزوهم لأفغانستان فى إعلان اليمن الجنوبية كدولة عربية ماركسية كما أمدوا ليبيا بمعدات عسكرية معقدة تفوق حاجات الدفاع حتى تتمكن من الإطاحة بالأنظمة الموالية للغرب، كما قاموا بأعمال مكثفة فى تشاد فى أوائل عام ١٩٨١.

لكن التحديات التى تواجه الولايات المتحدة لا تعود جميعها إلى الاتحاد

السوفيتى.. ولهذا يرى الأمريكيون انهم لو اقتنعوا بأن كل التحديات التى تواجههم تعود إلى الروس فسيكون ذلك عقبة أمام قدرتهم على علاج الكثير منها. هذا وقد قسموا التحديات الأخرى التى تواجه مصالحهم حول العالم إلى ما يلى :

١ - مشكلة وصول النفط وارتفاع أسعاره. وخاصة وأن انقطاع الزيت أو ارتفاع سعره يؤثر على الخطة الدفاعية وميزانية الدفاع الأمريكية وقد لا تكون مشكلة الزيت حادة بالنسبة للولايات المتحدة لاستطاعتها إيجاد البدائل لكنها حادة بالطبع لحلفائها من دول أوربا الغربية التى تحصل على نصف مصادرها من الزيت من الشرق الأوسط واليابان التى تحصل على ٧٥٪ من الزيت من هذه المنطقة. لكن المشكلة ككل تؤثر على الخط الدفاعى العام للولايات المتحدة.

٢ - عدم استقرار الأوضاع الداخلية فى بعض مناطق العالم حيث تؤثر الاضطرابات الداخلية على مصالح الولايات المتحدة وتشكل لها متاعب عسكرية وسياسية. وقد حلل براون فيتنر جيرالد أسباب هذه الاضطرابات بإرجاعها إلى عوامل اجتماعية وتاريخية ودينية واقتصادية وسياسية عميقة الجذور. (Brown, P. 30) كما أن الصراعات العربية الداخلية تؤثر على المصالح الأمريكية لارتكازها على قضايا البترول وتنافس القوى العظمى والنزاع العربى الاسرائيلى والاعتبارات الأيديولوجية. ويرى الأمريكيون أن علاقتهم مع أية دولة من الدول المتصارعة تؤثر على علاقتها بالدول الأخرى. ومن أمثلة هذه الاضطرابات الحرب فى لبنان والنزاع المصرى الليبى والحرب العراقية الايرانية والانشقاق الأيديولوجى السورى العراقى والنزاع الجزائرى المغربى على الحدود.

واتفق براون وفيتنرجيرالد على أن أخطر العوامل المؤثرة على مصالح الولايات المتحدة هو نشأة الأصولية الإسلامية وخاصة بعد الإطاحة بالشاه ورأى الأخير أن أى تقرير عن هذه المناطق لا يكون كاملا ما لم يأخذ فى حسبانه خطورة الأصولية الإسلامية، وأنه رغم إنشقاق المسلمين إلى مذهبين يعتمد أولهما على القوة المسلحة ويمثله الشيعة فى حين يفتقد الآخر إليهما وهم السنة فإن كليهما يدعوان إلى التفسير الملتزم لنصوص القرآن ورفض النفوذ الغربى ويهدد الأول بتصدير الثورة إلى الخليج التى يوجد فيها نسبة كبيرة من الشيعة بينما ينجح الثانى فى التقنين الصارم لقضايا الشريعة الاسلامية حدث فى باكستان مما يشكل تهديدا مستمرا وخطيرا للمصالح الأمريكية. (Fitzgerad, P. 58 & Brown, P. 22).

ولمواجهة هذا التحدى للسياسة الأمنية الأمريكية وضعت الولايات المتحدة خطة تعتمد على بناء إطار إقليمى يضم كل مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط والخليج

الفارسى مركزة على مساهمة الدول المحلية فى هذه الخطة بمساعدتها المباشرة وبمساهمة دول أوربا الغربية ذات المصالح المهددة أيضا وترتكز هذه الخطة أيضا على توعية الدول المحلية بطبيعة ومصدر التهديد الخارجى والعمل على تحسين قدراتها العسكرية ودفاعاتها لمواجهة هذا التهديد للمصالح المشتركة. ولا تبحث الولايات المتحدة كما يقول براون عن قواعد دائمة بحرية وجوية وارضية إنما تعمل فقط على تدعيم وجودها البحرى فى المنطقة وتمكين قوات الانتشار السريع من التحرك فى أوقات الطوارئ بالحجم والقوة والتكوين المناسب.

٣ - مشكلة سعى بعض دول العالم للحصول على السلاح النووى: تزداد حدة هذه المشكلة بتوافر المصادر التكنولوجية والمادية لبعض الدول مما قد يساعدها فى القريب العاجل على تطوير سلاح نووى ويرى الأمريكيون أن هذا من شأنه تهديد أمن هذه الدول ذاتها وأمن الولايات المتحدة كذلك.

ويرى براون بصفة عامة أن مهمة وزارة الدفاع الأمريكية هى حماية مصالح الولايات المتحدة المتنوعة ضد أى هجوم سواء تدخل فيه السوفييت أم لا. ولا بد للقوة العسكرية الأمريكية أن تعد نفسها للصراع حتى أدنى مستوى يمكن أن يكون للسوفييت دور فيه لأن الصراع يمكن أن يتصاعد بحيث يسمح للاتحاد السوفييتى بالتدخل.

ثانيًا - البعد الاجتماعى:

عالجنا فى الجانب السياسى مفهوم وأهداف استراتيجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وكيف خرجنا بها إلى مجال التطبيق العملى وبينا أن العامل الحاسم فى هذه الاستراتيجية هو القوة المسلحة. ولكى تقوم هذه القوة المسلحة بتنفيذ هذه الاستراتيجية لابد أن تكون قد تشربتها تشربا كاملا. وكما أشرنا فى بداية المقالة إلى أن عملية التشرب هذه عملية تلقائية بالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية سيتبين لنا عند تحليلنا لدور العقيدة القتالية فى تماسك الوحدات العسكرية الأمريكية المقاتلة أن هذا التماسك يتسق تماما مع قاعدة الحفاظ على المصالح الأمريكية التى تسير عليها استراتيجية الولايات المتحدة وأن الجماعة العسكرية فما هى إلا إطار وسيلى لتحقيق الأهداف الشخصية للأفراد المجندين ومن هنا نجد أن العقيدة الاستراتيجية الأمريكية تمثل انعكاسا مباشرا للبناء الاجتماعى الأمريكى الذى يترك صداه بوضوح فى قواته المسلحة اما فى الاتحاد السوفيتى فإن تشريب هذه العقيدة يتم بطريقة عمدية.. ولما كانت هذه العملية ذات

فائدة كبيرة على مستوى التحليل السوسيولوجى فقد رأينا أن نلقى عليها الضوء بالتفصيل.

ترى الماركسية اللينينية أن للقوات المسلحة السوفيتية نسق منظم من التدريب والتربية يقوم على أساس أيديولوجى ثابت يهدف إلى تنمية قدرات الجندى جميعها للدفاع عن المجتمع الاشتراكى ولكى يحصل الجندى على المهارات القتالية اللازمة ويكتسب المعنويات العالية فلابد من أن يتسلح بمعرفة تكنيكية رفيعة تساعده على الاستعداد لبدء وشن الصراع المسلح. ولابد من ارتباط وسائل العمل التربوى والتدريبى القتالى بأهداف التربية والتدريب بحيث تمثل القواعد الموضوعية فى بناء أعضاء المجتمع الاشتراكى.

أما المبادئ العامة للتربية والتدريب فهى: الغرضية الشيوعية والولاء للحزب والارتباط الوثيق بين التربية والتدريب وبين الأهداف العملية لبناء الشيوعية بالإضافة إلى تعزيز وتقوية الاستعداد القتالى للقوات المسلحة والعمل الفردى مع الجنود هذه المبادى العامة للتربية والتدريب التى تتخلل كل المجالات هناك مبادىء خاصة تطبق على ميادين معينة من التدريب كاستخدام الوسائل السمعية والبصرية.. الخ.

ويرى السوفيت أن فاعلية التربية والتدريب يستلزم أن يكون لدى المتعلمين فهم واضح لأهداف التربية الشيوعية، ومن ثم فإن مبدأ الغرضية الشيوعية يجب أن يراعى فى اختيار واستخدام الوسائل والمناهج التى يستعين بها القادة والعمال السياسيون وتنظيمات الكومسومول. وأول مايجب تطبيقه من مبادئ التربية والتدريب للأفراد هو إنجاز متطلبات الحزب الشيوعى فى الميدان الأيديولوجى والتربية السياسية للجنود. ولأن الضباط هم القائمون بعملية التربية فيستلزم الأمر تربية هؤلاء القادة أولاً. وكل ضباط القوات المسلحة فى نظر السوفييت قادة ومعلمون كمرءوسيهم بغض النظر عن مناصبهم لهذا يجب أن تتوفر فيهم مواصفات حزبية معينة وأن يكونوا على وعى كامل بالنظرية الماركسية بالإضافة إلى ضرورة تفوقهم فى مجالات تخصصهم حتى يستطيعوا إنجاز وتطبيق كل ذلك فى عالم الواقع.

وتبذل القيادة السوفيتية جهدا كبيرا مع هؤلاء القادة لتختار منهم أصلح العناصر القادرة على الوفاء بكلةمتطلبات النظرية الحديثة فى العسكرية والانضباط العسكرى فتمد هذه العناصر بدراسات يومية وتعليم ذاتى ودراسات سلوكية وتربوية. ولا يقتصر الاهتمام على هذه الفئة ذات الانجاز المتقدم فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية من الضباط، بل يشمل أيضا فئة صغار الضباط وضباط الصف.

« والعلمية » هى أحد الملامح المميزة للتربية والتدريب فى الجيش السوفيتى ولهذا فأنه يجرى فى ظروف مشابهة قدر الإمكان لظروف المعركة ويقوم على فكرة مؤداها أن القصور فى التدريب والتربية لا تعالجة مواقف الحرب بل لابد من العمل على ضمان النتائج الحاسمة فى وقت السلم أى لابد من الأستعداد القتالى المستمر المعتمد على الأعداد الجيد للسلاح نفسه وللشئون الإدارية وعلى قدرات كل فرد وطاقته ودرجة معرفتة ومهارته حتى أدنى مستوى للوحدات العسكرية.

والسؤال الآن: كيف تتم عملية تشريب العقيدة للجنود السوفيت؟

واقع الأمر أن مراكز التجنيد السوفيتية تستقبل مرتين فى كل عام اعداد كبيرة من الشباب السوفيتى للتجنيد الأجبارى لفترة زمنية من عامين إلى ثلاثة.. والذى لا شك فيه أن هذه الفترة تمثل انقطاعا عن السياق المهنى للمجند أو تهديدا لخططه الشخصية ومع ذلك فإن القيادة السوفيتية لم تلجأ كما لجأ الغرب إلى الغاء التجنيد الاجبارى لأنها تنظر إلى الجيش كوعاء هام لبرامج تنشئة الحزب والتى تهدف إلى بناء مواطن مطيع للقانون يعمل بجد وفق المعتقدات السياسية القومية للنظام السوفيتى. وهذا هو أحد الخصائص المميزة للنظام السوفيتى عن الأنظمة الغربية.

وقد ارتكزت برامج التنشئة السوفيتية فى بدايتها على تنشئة الكبار ثم على انتقال الاتجاهات والقيم السياسية من جيل لآخر. إلا أن هذه البرامج سببت بعض المشاكل فى السنوات الأولى من الحكم السوفيتى لوجود معارضة لها إلى جانب المقاومة الشعبية الواسعة لسياسة النظام . لهذا اضطر السوفيت إلى العمل وفق استراتيجية تعتمد بشدة على القهر حتى تحيد المعارضة ثم استخدمت بعد ذلك تكنيك أعادة التنشئة الذى يتضمن الرفض الكامل للقيم والمعتقدات الموروثة ورفض دور الأسرة كعنصر أساسى فى التنشئة. إلا أن النظام السوفيتى قد عدل بعد استقراره - موقفه من الأسرة ودورها فى التنشئة بالرغم من أنه قد استمر فى خطة الأساس القائم على التأكيد على عملية تنشئة الكبار وعلى أعادة التنشئة لاستئصال الاتجاهات المعارضة. هذا إلى جانب الاستخدام الفعال لعملية التنشئة السياسية فى تنمية وتأييد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعروف أن عملية التنشئة فى الغرب تعتمد على التأكيد على الحفاظ على النظام واستقرار المعتقدات السياسية، لكن النظام السوفيتى ارتبط على النقيض من ذلك باحكام بالتحديث الاقتصادى السريع وصممت عملية التنشئة على نمو القيم السياسية والسلوك السياسى المتسق مع المجتمع الحضرى والصناعى.

فالمواطن السوفيتى المرغوب فيه هو واحد من بين عديدين ممن استطاعوا التوافق بسهولة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

والخدمة العسكرية عند السوفيت ذات قيمة خاصة فى التوافق المشار إليه لاشتمالها على تغير جوهرى فى البيئة الاجتماعية والفيزيقية التى يعتقد السوفيت انها تسهل عملية التغير فى القيم وفى نمط الحياة، أى أنها تقدم بيئة مناسبة يمكن أن تكون بمثابة الهندسة الاجتماعية للحزب.

وبرامج التنشئة السوفيتية مصممة بحيث تنقل الاتجاهات المطلوب انتقالها للشباب بصورة رسمية وتنقل فى المجتمعات الغربية عادة بصورة غير رسمية. كما تقوم وسائل الاتصال وأماكن العمل والمدرسة وجماعات الشباب المنظمة بنقل القيم الأساسية بصورة متشابهة تقريبا لكن هذا لا يعنى - كما سنوضح فيما بعد - عدم اعتراف المربين السوفيت بإمكانية انتقال قيم مضادة عبر الأسرة وجماعات النظائر غير الرسمية وإمكانية حدوث صراع بين هذه القيم لكنهم يسعون دوما إلى التقليل من حدة هذا الصراع ولهذا تعتبر الوحدة العسكرية أحد الفرص الفريدة فى ذلك.

ولمعرفة لماذا يعتبر السوفيت أن الوحدة العسكرية هى أحد الفرص الفريدة فى عملية التنشئة يقتضى الأمر الوقوف على خصائص هذه الوحدة فى الجيش السوفيتى وهى على النحو التالى:

١ - أنها جماعة من الذكور حيث تستثنى الخدمة العسكرية السوفيتية الاجبارية النساء من التجنيد.

٢ - أنها جماعة ذات مستوى تعليمى جيد خاصة وأن السوفيت يركزون فى خططهم التعليمية على التعليم الثانوى والبرامج الفنية والمهنية المتخصصة.

٣ - إنها جماعة يغلب عليها الطابع الحضرى. ويوضح إحصاء عام ١٩٧٠ أن نسبة ٦٢٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ - ١٩ سنة يقطنون فى مناطق حضرية بالإضافة إلى اتجاه السوفيت الشامل نحو الحضرية.

٤ - تعكس هذه الجماعة الخصائص السلالية المتنوعة للمجتمع السوفيتى فحوالى ربع المجندين السوفيت أقليات غير سلافية. وعلى الرغم من وجود نسبة كبيرة من المجندين الذين لا يتحدثون اللغة الروسية فى مناطق الأقليات خاصة وأن مشكلة اللغة تعتبر أحد الحواجز الأساسية التى تعوق التكامل التام للأقليات فى الحياة العسكرية.

أما كيف تساعد هذه الجماعة على صب المجندين فى القالب الذى يرغب السوفيت فى تشكيله وهو ما يسمونه «بالمواطن الاشتراكى الجديد» فإن للسوفييت تصور خاص عما يطلقون عليه بالجندى المثالى. هذا الجندى هو الذى يتمتع بخصائص الوطنية الشديدة والعمل الجاد والمعنويات العالية والمعلومات الجيدة والدور الفعال فى الأنشطة المدنية.. وهو الذى يؤيد النظام الشيوعى ويكره أعداءه بالإضافة إلى الاستعداد الكامل للدفاع عن الاتحاد السوفيتى والرغبة فى أداء الخدمة العسكرية بكفاءة وما يتضمنه ذلك من احترام القادة وحب الزملاء والوحدة العسكرية التى يخدم فيها ويحفظ أسرارها.

وقبل أن يلتحق الجندى بالقوات المسلحة يكون قد حصل على بعض الفهم لطريقة الحياة وللسلوك فى الوحدات العسكرية فكل المجندين يتعرضون قبل التحاقهم بالخدمة إلى جرعات مختلفة من التنشئة السياسية فى مراحل المدرسة. أما هذه الغالبية التى كانت فى الكومسومول فانها تعرضت بالطبع لبرامج موجهه. وبهذا يبدأ المجندون السوفيت حياتهم العسكرية بعد أن يكونوا قد حصلوا على تدريب أساسى بمعرفة مشرفين عسكريين فى المدارس الثانوية وفى مشروعات الدولة، ويعرفون من خلال هذه البرامج أغراض الخدمة العسكرية ومهمة القوات المسلحة السوفيتية والدور المسيطر للحزب الشيوعى فى الشئون العسكرية.

ولقد نجح السوفيت فى خلق تصور إيجابى بين الشباب عن الخدمة العسكرية وحتمية قبولها، هذا وأن لم يعد جانب من هذا النجاح إلى حماس الشباب فإنه قد يعود أيضا للأسباب الآتية:

١ - الشرعية التى اكتسبتها الخدمة العسكرية بطول تطبيقها فى المجتمع السوفيتى منذ عام ١٩١٨.

٢ - تسهل المرحلة العمرية للشباب الذين فى سن التجنيد هذه المهمة.

٣ - الخبرات والمهارات وفرص العمل التى تعطيها الخدمة العسكرية للذكور الريفيين فى المدينة وخاصة بعد انتهائهم من الخدمة العسكرية.

٤ - أن القيادة السوفيتية لا تترك فرصة إلا وعملت على تشريب مهمة القوات المسلحة للشباب السوفيتى عبر كل قنوات التنشئة من أمثلة ذلك ما توضحة نتائج البحوث من أن ٤٠٪ من الشباب ممن هم فى سن التجنيد حصلوا على رسائل شخصية من قادة عسكريين تحتوى على معلومات عن الحياة العسكرية، وحينما يلتحق الشباب بالخدمة العسكرية يستمر الاتصال بالأسرة عبر رسائل من قادة وحداتهم.

إلا أن ذلك كله لا يعنى عدم وجود قطاعات من المجندين لا يتحقق فيها هذا التصور المثالى المأمول، فهناك من الجنود من هو غير منضبط ومن هو كسول أو يعانى من شرب الخمر الزائد.

ويرى السوفيت بالإضافة إلى ذلك أن الاهتمام بالزى الغربى والموسيقى الغربية امر خطر ويستوجب العلاج. ومن الأمور التى تقلق السوفيت أيضا هؤلاء الجنود ذوى الخلفيات الدينية أو الذين يصحبون احتفالاتهم الدينية بالشرب المفرط.. كل هذه الأمور بالإضافة إلى المشكلة اللغوية التى أشرنا إليها تؤثر على برامج التدريب وعلى تحقيق صورة الجندى السوفيتى المثالى. هذا ويمثل المجندون من الأصول السلافية تحديا خاصا لبرامج التنشئة السوفيتية لأنهم يدخلون الخدمة العسكرية بولاءات وقيم تتصارع مع القيم السائدة. وبالرغم من الصعوبات التى يواجهها السوفييت بسبب المجندين الريفيين فإن نتائج البحوث اظهرت أن لديهم استعدادا سهلا للانضباط الصارم وللتكيف للحياة العسكرية.

ويرى السوفيت أن الخبرة العسكرية المسبوقة بتعرض الجنود لبرامج التنشئة السياسية تعتبر بمثابة فرصة متاحة تقرب الجنود من صورة المواطن الاشتراكى المثالى فيعزز التدريب السياسى المكثف خلال مرحلة الخدمة العسكرية هذه القيم التى تشربها الأفراد فى بداية حياتهم. أما هؤلاء الذين دخلوا الخدمة العسكرية بمعتقدات دينية وولاءات شخصية شربها لهم آباءهم فإن التدريب الأساسى يستأصلها حتى يصل بالرسالة التى يهدف إلى توصيلها لهم إلى حدها الأقصى.

أما الهيئة المسئولة عن التنشئة السياسية فى الجيش السوفيتى فهى الأدارة السياسية الرئيسية Main Ploitical Administration أما القائمون بالتنشئة فهم كثيرون، هناك الرسميون العسكريون والقادة. والحزب والكومسومول وهناك أيضا الأفراد النشطون سياسيا فى الوحدات العسكرية. وتنجز الإدارة السياسية عملها عبر خط رئاسى من أعلى إلى أسفل وحتى أدنى مستوى من الوحدات العسكرية. ويقوم الضابط المسؤول فى هذه الوحدات الصغيرة بإعداد برنامج تدريبى سياسى شامل لكل الأفراد كما يقوم بأعداد البرامج الترفيهية والثقافية وتنظيم الأنشطة بين الوحدة العسكرية والمصانع المحلية والمدارس ويعتبر هذا الضابط حلقة الاتصال العسكرية مع التنظيم الحزبى المحلى غير العسكرى. وتجعل هذه الواجبات من هذا الضابط وحده فى حد ذاتها تضم كل مظاهر التنشئة السياسية التى يقوم بها فى القطاع المدنى وحدات تابعة لعدة وزارات.

وكما عرفنا فإن الهدف الأساسى من برنامج التنشئة أن يولد عند المجندين

تأييدا للحزب الشيوعى ولأهدافه وسياساته.

ويخصص للجندى ما بين ٩٠ - ١٠٠ دقيقة للعمل السياسى وتصل فى أيام الأجازات ما بين ساعتين إلى أربع ساعات. وهناك برامج منفصلة للضباط والمجندين وأعضاء الجزب والكومسومول.

أما فصول الدراسة السياسية فينظمها الضابط المختص مرتين فى الأسبوع بواقع ساعتين فى الأسبوع وهى الزامية ويعقد فيها أختبار وترفع للقادة تقارير عن درجة تحصيل المجندين فيها.

أما عن محتوى هذه الفصول فانه يتسق مع الهدف الأساسى لبرامج التنشئة السياسية وتتكون من خليط من المواد السياسية والمهنية العسكرية المخصصة لتوفير مواصفات سياسية ومعنوية ومتتالية. وتختلف البرامج من سنة إلى أخرى وغالبا ما تركز على حدث أساسى كمؤتمر الحزب مثلا وتعتبره دليلاً موحداً. كما تخصص سلسلة من الدروس عند بداية كل فترة تدريبية لعملية استيعاب الجنود لمسؤلياتهم الجديدة كرجال عسكريين. وتحتوى الدروس أيضاً على مواد تبين الدور التاريخى للقوات المسلحة السوفيتية وعن إنجازات الحزب وأثار سياسة الحزب على نمط حياة المواطن السوفيتى. وهناك جزء إضافى مخصص للشئون الدولية وبيان أوجه الاختلاف بين الاشتراكية والرأسمالية والإطار الذى تسير الدولة من خلاله فى سياستها العسكرية والخارجية. وتستكمل الفصول السياسية ببرنامج عن المعلومات السياسية لمدة ثلاثين دقيقة كل أسبوع. ويعقد هذا البرنامج مرتين فى الأسبوع ويلتزم المجندون بالالتحاق بهذا البرنامج التى يحتوى على دراسة لقرارات الحزب والحكومة وعن الأحداث الجارية والأهداف العسكرية للوحدة. ويتعرض المجندون أيضا لأنشطة دعائية متنوعة تملأ وقت فراغهم وتتمثل فى عدة رسائل ذات هدف سياسى وقراءات لينين ومناقشات واجتماعات عامة ومحاضرات تليها أسئلة وأجابات عليها ويستخدم فى كل ذلك كافة الوسائل السمعية والبصرية.. والأشراف على هذه البرامج محكم ومراقب بعناية ويجرى وفق توجيه دقيق فبعد عرض الأفلام مثل تجرى مناقشة منظمة لموضوع الفيلم وذلك لضمان تحقيق الأهداف التى عرض من أجلها واتساقها مع القيم السياسية للدولة.

ورغم أن السوفيت ينظرون إلى المجتمع كله كبيئة تعليمية لكنهم يرون أن للبيئة العسكرية بالذات - مزايا خاصة تسهل علمية تشريب الوطنية والنضوج وتنمية الأنضباط فبمجرد أن يلتحق الجندى بالخدمة العسكرية يجد أن معظم ساعات يقظته قد شغلت كما تعتمد السلطات تقليل وقت فراغ ويراقب الضابط السياسى

للوحدة أنشطتها الترفيهية بهدف توصيل الرسائل الاجتماعية والسياسية للجندى حتى عبر هذه الأنشطة. يتقدر عدد الساعات الحرة للجندى بحوالى ١١٨٠ ساعة فى السنة. هى أيضا محل اهتمام دقيق للمربين السوفيت أما غير هذه الساعات فيملأ تماماً بالتدريب الد ياسى والعسكرى أى أن الأربعة والعشرين ساعة فى يوم الجندى تخضع لهذه الشبكة المتكاملة والمحكمة من برامج التدريب السياسى.

ويرى علماء التنشئة فى الغرب أن برامج التنشئة السوفيتية من أكثر البرامج كفاءة لتركيزها على تقديم رسالة متسقة عبر كل وسائل الاتصال - متكررة ومراقبة جيدا أو مستبصرة تماماً لوجهة النظر المعارضة فهدف التنشئة لديهم هو الجندى السوفيتى المثالى الذى يجب أن يكون الرجل الاشتراكى المثالى. وهو فى نظرهم ذات الرجل لكنه فى زى عسكرى ومن ثم لا يتحقق الهدف الذى يسعون إليه إلا من خلال هذا الاتساق الكامل بين أهداف التنشئة المدنية والعسكرية.

وتبين نتائج بحوث الاتصال أن البيئة العسكرية بيئة مناسبة تمامًا لتعزيز الرسالة المطلوب توصيلها بالتكرار ويتعرض المجند العادى لوسائل الاتصال لمدة ساعة ونصف كل يوم أى بمعدل يعلو نظيره المدنى بنسبة ١٥ - ٢٥٪ كما يتلقى رسالة واحدة تحتوى على بعض المعلومات عبر وسائل اتصال متعددة كالراديو والتليفزيون والصحف.

وللبيئة العسكرية القائمة على الانضباط أثر كبير على قيم وسلوك ومنظور المجندين أكثر من هذا النسق الرسمى من البرامج السياسية والترفيهية الموجهة، إذ أوضحت نتائج أحد بحوث الاتصال أن ثلث المبحوثين تأثروا بهذه البرامج لكن ٤٠٪ منهم ذكروا بأن انضباط الحياة العسكرية كان عاملاً أساسيًا فى نموهم الشخصى.

وقد استفاد السوفيت من استخدام جماعات النظائر بدرجة كبيرة فمن المعروف أن الاستقرار النسبى فى استمرار خدمة الفرد فى تجمع ما يشكل بيئة صالحة للأهداف التعليمية. ويقضى الجندى حياته اليومية وأوقات فراغه كلها فى هذا التجمع. كما توضح نتائج المسوح المتعلقة بتقييم الاتصالات الشخصية بين الجنود السوفيت أن لمعظم الجنود ما بين ٤ - ٥ أصدقاء ينتمى ٧٠٪ منهم إلى الوحدة الكبيرة (كالكتيبة مثلًا) هناك واحد من كل ثلاثة جنود له أصدقاء فى سريته أو طاقم دبابته وواحد من كل ثلاثة جنود له صديق من الأفراد المباشرين الذين يعمل معهم، ومن ثم فإن الوحدة العسكرية تلعب دورًا أساسيًا فى تنشئة الجندى لأنها تنظم مختلف مظاهر حياته وتترك بصماتها عليه. لهذا ركزت القيادة

السوفيتية على استخدام هذا التجمع كعنصر من عناصر التنشئة ودربت القادة والضباط السياسيين على استخدام جماعات النظائر كوسيلة للإقناع والضبط والوصول إلى الأهداف المرغوبة والاستفادة من ضغوط ونفوذ هذه الجماعات على الأفراد فى توجيه وتعزيز القيم السياسية للدولة، كما أعطى الضباط السوفيت تعليمات لتحليل اتجاهات الأفراد وسلوكهم الشخصى داخل وحداتهم وجمع تقارير عن كل جندى تحتوى على معلومات عامة (كالسن والميلاد والتعليم والطبقة الاجتماعية) ومعلومات عن دوافعة الشخصية (اهدافه الخاصة وإتجاهاته نحو الخدمة) ومعلومات عن سماته الخاصة (المبادئ وأداء العمل) ومعلومات عن نشاطه الاجتماعى (مشاركته فى أنشطة الوحدة واهتمامه الشئون القومية والعالمية وعلاقاته مع الجنود الآخرين) وتستكمل هذه المعلومات ببيانات عن الوحدة ككل مثل (توزيع الجنود حسب السن والأصل الاجتماعى وسنى الخدمة والسلالة) ومعنويات الوحدة مثل (احترام القادة والانضباط ودور أنشطة الكومسومول والحزب) وتضامن الوحدة (العلاقات الشخصية والتعاون).

ويهتم السوفيت بالأفراد النشطين سياسيًا داخل الوحدات ويبذل الضباط السياسيون جهداً خاصاً فى اكتشافهم من خلال حماسهم لعضوية الكومسومول الموجود حتى أدنى مستوى للوحدات العسكرية وعبر دورهم فى مساعدة الضباط السياسيين. وأختيار الأفراد النشطين عملية هامة عند السوفيت لأنهم يتمتعون بثقة القادة واحترام الزملاء فى نفس الوقت مما يسهل لهم عملية التنشئة السياسية.

أما عن دور جماعات النظائر فى عملية التنشئة فإن البحوث الغربية أوضحت أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر فى دور هذه الجماعات هى:

١ - الجاذبية: فكلما كانت الجماعة اكثر جاذبية لأعضائها كلما عظم تأثيرها فى عملية التنشئة.

٢ - الاستمرار: يزداد تأثير دور الرأى الجماعى بطول فترة استمرار الجماعة.

٣ - التجانس: كلما صغر حجم هذه الجماعة قل نفوذ الجماعات الأخرى على أفرادها والعكس صحيح.

من هذا المنطق استهدفت البرامج السوفيتية الوصول بفاعلية العناصر الثلاثة السابقة التى حدها الأقصى بوسائل متعددة حتى تجعل للوحدة مكانة هامة وذات معنى للجندى مثل استخدام تقاليد البطولة وعقد لقاءات مع مسرحى الحرب

وتنظيم زيارات لميادين القتال وتشجيع التنافس القائم على الصداقة بين الوحدات والتركيز على التدريب الشاق كوسيلة لدعم تضامن الوحدة، كما أكد القادة السوفيت على استقرار الوحدات وعدم إجراء تنقلات شاملة لأفرادها بحيث يمكنهم هذا الاستقرار من استخدام ضغوط الجماعة فى تحقيق أهدافهم مع إشرافهم وضبطهم لجماعات الصداقة غير الرسمية.

ويستخدم السوفيت بمهارة نسق الأقدمية غير الرسمى حتى تتضامن الجماعة نحو الهدف الذى يرغبون فى تحقيقه، فالدفعات الجديدة التى تصل إلى الوحدة كل فترة زمنية تعطى أقدمية للجنود من الدفعات التى سبقتها ويتحقق للدفعات القديمة السلطة والاحترام التى تعززها القيادة وتستفيد بها فى تنشئة المجندين الجدد.

أما عن الكيفية التى يستخدم بها السوفييت ضغط جماعات النظائر لتحييد تأثير الجماعات الفرعية على أعضائها فيكون عن طريق الأفراد النشطين سياسيًا الذين يساعدون الضباط فى التعرف على ما يطلقون عليه بالجماعات الفرعية المنحرفة. وتقوم استراتيجية التعامل مع الاتجاهات المنحرفة على عزل قائد الجماعة الفرعية المنحرفة. وتغيير اتجاهات أصدقائه ثم استخدام ضغط جماعات النظائر على قائد هذه الجماعة لتشريبه القيم المتطابقة مع النظام ويعمل الأفراد النشطون سياسيًا مع الجماعات التى تظهر فيها الاتجاهات غير المرغوبة فإذا اشتدت خطورة هذه الجماعات يجتمع الضباط السياسيون لمناقشة الموقف وإدانة مثيرى المتاعب فى الوحدة لكنهم لا يقدمون على هذه الخطوة إلا بعد أن يكون الأفراد النشطون سياسيًا قد أدوا دورهم فى الاتصال بالجماعة ومهدوا الطريق للضباط السياسيين. ويتبع هذا المنهج عادة لضمان تجانس الرأى الجماعى وتشكيل القيم الجماعية المتسقة مع الأهداف العسكرية.

ويستخدم السوفيت وسيلة أخرى فى عملية التنشئة تترجمها البحوث الغربية بقاعدة مؤداها أن التنشئة الناجحة تتحقق إذا ما أدرك الأفراد أن قادتهم يتمتعون بسلطة قوية تعطى وتمنع ما من شأنه أن يكون ذا معنى عند الجندى. مثال ذلك أن الضابط لا يمنح الجندى أجازة آلية، بل أن الاجازات الطويلة وتصاريح الخروج لفترة ما بعد الظهر فى المدن المحلية تعتمد فقط على سلوك المجند وإنجازاته داخل الوحدة هذا بالإضافة إلى المكافآت المالية والخطابات المرسلة للأسرة والعمل.. وتستخدم هذه الوسائل أصلاً لحث الجنود على تحقيق أعلى مستوى تدريبى ممكن لكنها تستخدم فى نفس الوقت كوسيلة الثواب والعقاب بحيث توجه الجنود نحو نمط السلوك المرغوب فيه.

والواقع أنه ليست هناك وسيلة دقيقة ويطمئن إليها لتقييم فاعلية هذه البرامج وبيان دورها فى ولاء الجنود للنظام إلا أن هناك بعضاً من الحقائق التى يمكن أن تلقى الضوء على ذلك إذ تبين أنه ليس للأصول السلالية بصفة عامة دور بارز فى إثارة مشكلات لقادة الوحدات العسكرية، وصحيح أن هذا الأثر قد يختلف من وحدة إلى أخرى لكن السوفيت لم يجندوا الأقليات فى وحدات غير حساسة ولم يميزوهم عن غيرهم من الجنود. بل ضمت وحدات الغزو السوفيتى لأفغانستان أقليات آسيوية وأفرادًا ذوى أصول إسلامية. وقد استغل السوفيت بشدة عامل الاتصالات الشخصية للتخفيف من حدة التعصب السلالى ولخلق علاقات منسجمة داخل الفصول وعبر السياسة الرسمية ووسائل الإعلام مؤكدين دائماً على الفوائد التى جناها المجتمع فى ظل الاشتراكية وأظهر السوفيت أيضًا بطولات أفراد الأقليات فى الحرب العالمية الثانية كدليل على التجانس القومى ونظموا حملات من الرسائل إلى أسر المجندين البارزين لتعزيز المشاعر الوطنية.

وتبين نتائج البحوث فى هذا الصدد أنه على الرغم من أن الاشتراك فى الخلفية السلالية كان أحد العوامل الدافعة لصداقات الجنود فى المراحل الأولى من الخدمة إلا أنه باقتراب نهاية فترة التجنيد كانت ٦٠٪ - ٦٥٪ من الصداقات تقوم على أساس المصالح المشتركة أو الخبرة المشتركة ويضاف إلى ذلك بالطبع أن اختلاف المجندين فى أصولهم السلالية لم يمثل مشكلة للسلطات لحرص الجنود دائماً على الخروج بتقارير مرضية فى نهاية الخدمة حتى لا يؤثر ذلك على حياتهم المدنية. وأوضحت نتائج هذه البحوث أيضاً أن المجندين من الأقليات كانوا أكثر تأثراً من غيرهم ببرامج التنشئة وكانت الرسائل المتكررة ذات فاعلية أكثر على الجنود غير الروس وذلك لأنهم لم يتعرضوا لعملية التنشئة السابقة بالقدر الذى تعرض له الجنود الروس.

ومن الأمثلة الموضحة لكيفية اهتمام السوفيت بدور جماعات النظائر المراقبة جيدا فى تغيير سلوك الأفراد المثال التالى:

«قامت الوحدة بعرض فيلم وثائقى عن معاملة المرأة وركز بصفة خاصة على ظاهرة اختطاف العروس من قبل بعض الجماعات السلالية.. وعند إبداء الآراء فى المناقشة التى تلت عرض الفيلم أبدى أحد الجنود تأييده لهذه الظاهرة.. فقام زملاؤه بمراجعته وأخبروه بأن هذه الظاهرة تشير إلى عدم احترام الرجل لزوجته ودليل على ضعفه وإحساسه بعدم الأمن لا إلى قونه وشجاعته.. وهنا تراجع الجندى عن وجهة نظره.. فقام الضابط السياسى بتهنئة هؤلاء الذين عبروا عن وجهة النظر الصحيحة وعندئذ أعيد توجيه المناقشة للهدف الأساسى من عرض

الفيلم وكان عن قضية الزواج السلالى المختلط».

وتوضح هذه الواقعة الكيفية التى استخدمت فيها جماعات النظائر لخدمة الهدف السياسى. فالضابط السياسى قد وجه أولاً لكنه لم يسيطر على المناقشة ظاهريًا بل جعل زملاء الجندى هم الذين ينتقدونه.. واستجاب الجندى فى النهاية تحت تأثير هذا الضغط الموحد، فعدم استحسان جماعة النظائر لموقف الجندى جعله يعيد تحديد ما يسمى بالقيم والآراء غير الصحيحة.

وترى السلطات السوفيتية أن للخدمة العسكرية فائدة إضافية أخرى لجنود الأقليات حيث تساعدهم على إتقان اللغة الروسية فتكمل بالتالى دور المدارس والمؤسسات الأخرى التى كانت تقوم بهذا الدور.

ومن يتبين أن مخاطر الخدمة العسكرية وأهدافها المشتركة تساعد على خلق روح معنوية تقضى على التوترات السلالية وتساعد من خلال ضغط جماعات النظائر على تطابق الجنود مع الخط الأساسى للقيم السوفيتية وهو الخط الحضرى غير الدينى.

وتلقى السجلات التاريخية السوفيتية الضوء على قدرة النظام على الاستفادة من الجيش كعامل للتنشئة على النحو التالى:

١ - تمكن البلاشفة فى العشرينات والثلاثينات بحكم رقابتهم على المناطق الريفية من إعادة تنظيم الفلاحين فى مزارع جماعية تحت سيطرة الحزب. وقد لعب الجنود المسرحون دوراً أساسيًا فى البرامج الجماهيرية الساعية لتدعيم قبضة الحزب على هذه المناطق ويقول سمولنسكى فى هذا الصدد «من أهم الوظائف التى اداها الجيش الأحمر أنه كان بمثابة مدرسة خاصة لإعداد الشيوعيين الريفيين والكومسومول.. وقد عزلت فترة الخدمة العسكرية الجنود الريفيين عن نفوذ القرية وعرضتهم للتثقيف الشيوعى فكان من نتيجة ذلك أن أمدوا النظام بنواة من التأييد المحلى الذى ساعد على نجاح مهمة الحزب فى الرقابة على الريف.

٢ - أعدت الخدمة العسكرية الجنود المسرحين للعمل المنظم فى المزارع الجماعية المشكلة حديثاً.

٣ - أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٢٧، بالاستخدام المكثف للمسرحين فى الأعمال الإدارية الريفية التى وصفها الجيش الأحمر بأنها أحد المصادر الأساسية لاختيار الفلاحين النشطين سياسيًا وفى ١٩٢٩ أوصت اللجنة المركزية بضرورة إعداد ١٥ - ٢٠ ألف فرد لهذه المهمة.

٤ - أعدت برامج خاصة لتدريب المسرحين على العمل الحكومى والثقافى فى الريف وأوصت اللجنة المركزية بالحاجة إلى مائة ألف فرد للتدريب على ذلك.

٥ - ساعد المسرحون المدربون وخاصة من الأقليات فى تخفيف مشاكل توزيع قوة العمل التى يواجهها الاتحاد السوفيتى.

(E. Jones and F. Grupp, P. 355-381)

بعد هذا العرض التحليلى لعملية تشريب العقيدة للجنود السوفيت بطريقة عمدية. وبعد أن أوضحنا أن هذه العملية تسير بالنسبة للجنود الأمريكيين بطريقة تلقائية يصبح السؤال بالتالى: إذا كان الأمر كذلك فما هى العوامل التى تؤدى إلى الكفاءة القتالية والتماسك القتالى فى كل من النظامين؟

يرى علماء الاجتماع العسكرى أن عملية التشريب التى أشرنا إليها سابقاً عامل هام فى الكفاءة القتالية للوحدات العسكرية لأن هذه الكفاءة تعتمد على الدرجة العالية من التكامل الاجتماعى فى الوحدات الصغرى Jones & Grouupp ولهذا يرى السوفييت أن الايديولوجية والاقتناع الايديولوجى هى اكثر العوامل أهمية فى دفع الجنود للقتال وهى فى نظر السوفيت القوة الدافعية الحاسمة وراء كل أفعال الجنود كما أن لها دور أساسى فى نمو المهارات العسكرية الأخرى وكما رأينا فإن السوفيت يأخذون قضية العقيدة هذه بجدية تامة ولا يترددون حتى على أعلى المستويات فى بيان ضرورة إخضاع المهارات العسكرية للاقتناع الايديولوجى. ويقول الجنرال جريشكو فى هذا الصدد: «أن المتطلب الجوهرى والأساسى للضابط أن يكون مقتنعاً ايديولوجيًا وأن يكون بطلاً نشطاً فى سياسة الحزب» وليس هناك طبقاً لوجهة النظر السوفيتية غير الوعى والاقتناع الأيديولوجى العميق الجذور يمكن أن يكون وراء دوافع الجنود بل أنه العنصر المحورى لتماسك الوحدات وفاعليتها. وبدونه تصبح الوحدة العسكرية غير ذات فاعلية.

والواقع أن الايديولوجية كدافع للتماسك امتداد منطقى لهذه الخاصية الشمولية للنسق السوفيتى ذاته، لأنهم كماركسيين يرون أن كل المؤسسات الاجتماعية بما فيها القوات المسلحة ما هى إلا انعكاسات لقوى الاقتصاد فى الإنتاج والتوزيع وأن كل مجالات الحياة لا بد وأن تؤدى فى النهاية إلى خلق رجل إشتراكى دافعه الاقتناع والوعى الأيديولوجى القائم على الماركسية اللينينية والذى يشكل جوهر شخصية الرجل الاشتراكى وينعكس أثره على كل مظاهر الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية وعلى هذا الأساس فإن الرجل السوفيتى - من وجهة نظر النظام - يحارب من أجل مثاليات حتمية تاريخية إجتماعية نبيلة.

ويؤكد السوفيت أن الكفاءة العسكرية أمر مستحيل بدون الاقتناع الايديولوجى لأنه هو الذى يشكل دوافع الجنود كأفراد ويدفعهم إلى التماسك كوحدة.

والواقع أيضًا أن السوفيت ليسوا بالقوم السذج حتى يحولوا مراكز التدريب العسكرى إلى مراكز تثقيف أيديولوجى فهم بجانب إدراكهم لأهداف التدريب العسكرى يرون أن الدافعية والتماسك ليست مجرد مواصفات فنية يتحصل عليها الجنود بالتدريب لكنها أساساً مواصفات قتالية ومعنوية تنبع من المحتوى الايديولوجى المحدد والموجه لكافة العناصر الأخرى فى القتال وتقوم على إندماج الوعى السياسى بالعقيدة الشيوعية عند الجندى ولهذا فإن الخبرة العسكرية فى ذاتها لا تؤدى إلى خلق دافع أو إلى تماسك الوحدات العسكرية لأن هذا كله يتوقف على الوعى والاقتناع الايديولوجى، ولهذا نجد أن السوفيت يخشون دائماً فى الوحدات العسكرية وجود أى صلة تنتج من عوامل أخرى غير أيديولوجية، فالتجمعات الصغيرة مثلاً اسم كودى لنوع من الجماعات يشكل خطراً محتملاً على بناء الجماعة على أساس غير أيديولوجية وهى فى نظرهم تفسير غير صحيح لمعنى الرفقة العسكرية لأنها تؤثر على الولاء والاقتناع الايديولوجى للجنود.

والسؤال الآن طالما أن الأيديولوجية هى الدافع الأساسى عند الجنود السوفيت وطالما أن الاقتناع الأيديولوجى هو الرابط القوى للوحدات فى المعركة وأن مصدر الايديولوجية يكمن فى النظام الأساسى للمجتمع ككل داخل وخارج الجيش فما هى إذن وظيفة القائد العسكرى فى النموذج السوفيتى؟

ليس من الغريب والحال هكذا فى النظام السوفيتى أن يكون القائد نموذجاً للاقتناع الايديولوجى نفسه وأن يتخذ ما من شأنه أن يؤدى إلى تشريب وتعزيز هذا الاقتناع بين أفراده. ولو راجعنا لمقولة الجنرال جريشكو مرة أخرى فى ضوء مقدمات النموذج السوفيتى لوجدنا أن هذا الدور منطقى تماماً. ويبنى هذا الدور على مهارات مركزة تقوم على التطبيق العلمى لتكنيك خاص مصمم لتوليد اقتناعات أيديولوجية بين الجنود.

ويرى الأمريكيون أن الاعتماد على الأيديولوجية فى دوافع الجنود وتوليد التماسك القتالى لا يترك مجالاً للقائد لكى يعمل كما يقلل من أدوار ومسئوليات قادة الوحدات الصغرى.. ولكن هذا الدور فى نظرهم متسق مع الطبيعة الشمولية والأيديولوجية للنظام السوفيتى الذى يرى أن أى دافع يبنى على صلات الجماعات غير الرسمية مهدد للنظام ذاته.

وواقع الحال أن النموذج الأمريكى نفسه يتفق مع النموذج السوفيتى من حيث

أن كليهما إنعكاس للبناء الاجتماعى لكنه يختلف عنه فى القاعدة النظرية التى يرتكز عليها حيث لا تلعب الأيديولوجية فى النموذج الأمريكى هذا الدور الهام الذى تلعبه فى النموذج السوفيتى. ولا عجب فى هذا لأن البناء الاجتماعى الأمريكى يقوم على اقتصاد المشروع الحر ومن ثم فإن الفكر العسكرى الأمريكى لابد أن يبنى عقيدته القتالية على أساس غير الأساس الايديولوجى.

ويعتبر ماسلوف Maslow المنظر الأول لمسألة التماسك والدافعية فى الوحدات العسكرية الأمريكية وقد تبنى الجيش الأمريكى وجهة نظره فى هذا الصدد. يرى ماسلوف أن الإنسان مدفوع بنمطين أساسيين من الحاجات أولها: الحاجات الفيزيقية (مثل الحاجة إلى الطعام والمأوى والشراب) والثانية هى الحاجات المتعلمة (مثل الحاجة إلى الاحساس بالأمن والاستحسان والانتماء الاجتماعى والإشباع الذاتى). والنوع الثانى فى الحاجات فى نظر فاسلوف هو اساس ارتباط الناس فى ظل الظروف الضاغطة وينتج أساساً من الحياة الكلية للفرد فى مجتمع ما وحينما يلتحق الجندى بالقوات المسلحة يكون قد طور هذه الحاجات فعلاً ولهذا يجب أن تتعامل القوات المسلحة مع الجندى من حيث وجدته ساعة التحاقه بها. ومن ثم فإن الدافعية فى المؤسسة العسكرية تتحقق بالاعتراف بالأهداف المتعلمة للجندى خاصة وأن هناك أهدافًا تخصه هو وأخرى تخص الوحدة العسكرية. ولابد من أن يرتبط هذين النوعين من الأهداف كل بالآخر بحيث يحقق الجندى أهدافه الخاصة حينما يحقق وظائف الوحدة ومن هذه الصلة بين الأهداف ينشأ الدافع.

والسؤال المنطقى المطروح الآن: طالما أن الدافع يتحقق من خلال توحد الأهداف الشخصية والجماعية فما هو دور الجماعة فى توليد الدوافع وخلق التماسك بين الجنود الأمريكيين؟

يرى الأمريكيون أن الجماعة ما هى إلا مصطلح ميكانيكى وسيلى. وإن معايير الجماعة تختلف عن الحاجات الفردية فقط من حيث أنها تجمع من الأفراد وليس للجماعة فى نظرهم أى وجود عضوى أو تضامنى بل تكمن قيمتها فى كونها وسيلة لإشباع حاجات الأفراد. والعلاقة بين الجندى الفرد والوحدة الأكبر الذى هو جزء منها علاقة تعاقد يعتمد كل طرف فيه على إشباع حاجات الآخر ومقابلة توقعاته. كما يتولد الولاء للجماعة ودافع التماسك فيها حينما تحقق الجماعة عن طريق الاتصالات غير الرسمية بين الأعضاء ومن خلال النشاط الجمعى حاجات وتوقعات الأفراد.

إذن فما هى طبيعة الصلة بين الوحدة العسكرية والنظام الاجتماعى الأكبر؟

يرى الأمريكيون أن النسق القيمى للجندى الفرد يتشكل فى المجتمع نتيجة لخبراته الشخصية. ومن المتوقع بالطبع أن تتخلل هذه القيم المجتمعية الأوسع القوات المسلحة بالتحاق الجنود بها فإذا كانت إتجاهات الفرد وقيمة فى المجتمع الأكبر هى أساسًا وظائف لمقتضيات حاجاته الأساسية فإنه من المتوقع أن نجد أن الدافع الذى يدفع الشخص فى حياته المدنية هو الذى سيدفعه أيضاً فى حياته العسكرية، وببساطة ستدخل الميكانيزمات الدافعية المدنية ببساطة إلى البيئة العسكرية وتكون صلة الفرد مع النظام الاجتماعى الأكبر القائمة على تعشيق مصالحه الذاتية هى التنظيم هى نفسها التى تربطه بالبيئة العسكرية ويقصد من ذلك أنه ليست هناك توقعات تتحقق فيها المصالح الجماعية أعلى من المصالح الفردية، أى أن اخلاقيات **المشروع الحر السائد فى المجتمع الأمريكى سترتبط بالسلوك المتوقع للجماعات العسكرية ومن هنا لا تكون هنك حاجة فى النموذج الأمريكى لصلة ايديولوجية متصورة كما هو الحال فى العقيدة السوفيتية ولا تكون هنك حاجة بالتالى لميكانيزم تنشئة يهدف لخلق قيم جديدة وتحطيم القديمة او إنشاء او تحويل اهداف وقيم خاصة بالحياة العسكرية أى انه لا شىء هنك فى الخبرة العسكرية فى حد ذاته يستلزم إعادة تنشئة الفرد له.**

إذن: فما هو دور القائد فى النموذج الأمريكى؟ الواقع أن القيادة فى النموذج الأمريكى قيادة مؤقتة يعتمد تطبيق التكنيك الخاص بها على الظروف المحيطة بالقرار.. ويختلف ذلك عن القيادة فى النموذج السوفيتى من حيث أنها موضوع لتطبيق المبادئ العلمية بطريقة مخططة فالقائد الأمريكى مسئول مسئولية مباشرة عن كل شىء تفعله وحدته سواء بالنجاح أو بالفشل بما فى ذلك الدافعية والتماسك القتالى وعليه أن يكون مثالاً للشجاعة والعدالة والنزاهة فى التعامل مع رجاله والمبادأة والمخاطرة وعدم الأنانية والمشاركة فى الأعمال الشاقة مع الجنود وأن يعطى المثل ويهتم برجاله ورفاهيتهم كوسيلة لضمان وجود الدافعية وبناء تماسك الوحدة.. ومن هنا يرى الأمريكيون أن نموذجهم أكثر شمولاً من النموذج السوفيتى.

إلا أن النموذجين الأمريكى والسوفيتى يتفقان فى هذا ارتباط بين كفاءة الوحدة فى القتال وبين تماسكها لكنهما يختلفان فى جوهر هذا الارتباط. فأساس الارتباط فى النموذج السوفيتى هو الاقتناع الأيديولوجى بينما هو فى النموذج الأمريكى مقابلة الجماعة لحاجات الفرد فى كل من البيئتين المدنية والعسكرية ميكانيزما جديداً للتنشئة الاجتماعية بحيث يصلح لبناء قيم جديدة مناسبة للحياة العسكرية. ويريان أيضاً أن الحياة العسكرية لا تختلف عن الحياة المدنية بهذه الصورة التى

يكون فيها من الحتمى إيجاد انماط قيمية بديلة فى الدوافع والتماسك بل يرون أن للقيم فى الحياتين المدنية والعسكرية واحدة وأن دور القائد فى كل من النموذجين متسق مع طبيعة النموذج نفسه. (R. Gabraiel. P. 16-22)

بعد هذا العرض التحليلى لدور القوات المسلحة فى الاستراتيجية والعقيدة العسكرية وعملية تشريبها للقوات المسلحة ودورها فى تماسكها القتالى نأتى إلى الاجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقدمة المقالة.

«هل يصلح البناء الاجتماعى لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة تضطلع القوات المسلحة للدولة بمهمة وضعها فى حيز التنفيذ؟

فى تصورنا الخاص وبناء على هذه الدراسة لا نرى أن البناء الاجتماعى يصلح لذلك. وقد يكون التساؤل هنا ما المقصود بكلمة استراتيجية صحيحة.

قبل أن نحدد ما المقصود بكلمة صحيحة نقول أن البناء الإجتماعى الأمريكى القائم على اقتصاد المشروع الحر قد افرز استراتيجية وعقيدة عسكرية جوهرها حماية المصالح الأمريكية عبر العالم وعهد إلى قواته المسلحة بمهمة حماية هذه المصالح. ولا يعنى اتساق الهدف مع طبيعة البناء الاجتماعى صحة جوهر هذه الاستراتيجية لأنه حينما تحمى القوات الأمريكية مصالح البلاد ضد التهديد السوفيتى وتضمن وصول النفط بسعر منخفض إنما تحمى مصالح الفرد العادى الذى لا يريد للسوفييت أن يدمروا رفاهيته ويريد ايضاً أن يضمن الوصول إلى عمله وبيته وسيارته مليئة بالوقود وبسعر رخيص حتى لا تضطرب حياته ولا تتأثر ميزانيته واستثماراته وإذا كان هذا الفرد ينظر إلى الجماعة والمجتمع على أنها وسائل لتحقيق اهدافه الخاصة. فمن غير المعقول أن يعطى للعالم الذى هو غير ملتصق به التصاق جماعته ومجتمعه نظرة غير هذه النظرة.

أما البناء الاجتماعى السوفيتى فقد أفرز استراتيجية وعقيدة عسكرية تقوم فى جوهرها على النظرية الماركسية اللينينية التى يعمد السوفييت إلى تشريبها للفرد قبل واثناء التحاقه بالخدمة العسكرية. ونرى أنه حتى لو اتسق الهدف الذى يسعى إليه السوفييت مع جوهر نظريتهم فإن هذا لا يعنى أن استراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية صحيحة.

إن واقع التطبيق العملى لهاتين الاستراتيجيتين فى عالمنا اليوم ليوضح كيف انهما لم يوصلا العالم إلا لمؤيد لهذه أو معارض لتلك بالإضافة إلى ان اتفاقهما على عدم الدخول فى حرب نووية مباشرة تضمن أن يسمحا بنوع آخر من الحروب هو «الحرب المحدودة» فخاض العالم اكثر من خمسين حربًا فى الآونة الأخيرة كانت

هاتين الاستراتيجيتين وراءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما ما نقصده بكلمة استراتيجية صحيحة فنعنى به استناد جوهر العقيدة والاستراتيجية العسكرية إلى «قاعدة فكرية صحيحة» والقاعدة الفكرية الصحيحة – فى نظرنا – هى تلك التى تتسق مع الفطرة البشرية ومع العقل، ولا نتصور فى ضوء هذا المقياس أو الفردية أن النفعية أو المصلحية التى يقوم على أساسها البناء الاجتماعى الأمريكى متسقة مع الفطرة البشرية أو العقل لأنها فى الأصل ناتج عن هذا الحل الوسط للنزاع الدامى الذى استمر عدة قرون بين رجال الكنيسة ورجال الفكر، وما كانت المادية التاريخية أيضاً متسقة فى الفطرة البشرية أو العقل لأنها مبنية أساساً على المادة وأن توصل إليها العقل بقولها بوجود المادة قبل الفكر ويجعلها أصل الأشياء[١].

ونحن نختلف معهما أيضاً فى نظرة كل منهما للفرد والمجتمع. فالمجتمع فى نظرنا مؤلف أساسًا من الإنسان والأفكار والمشاعر والأنظمة وأن علاقة الإنسان بالإنسان تؤلف جماعة ولا تؤلف مجتمعاً الا بالأفكار التى يحملها هذا الإنسان والمشاعر الموجودة لديه والأنظمة التى تطبق عليه، كل ذلك يوجد العلاقة بين أفراد الجماعة ويجعل الجماعة مجتمعاً معيناً.

حتى ولو تصورنا أن الاستراتيجيتين ترتكزان على الأساس الوطنى أو الأساس القومى فإن ذلك مردود عليه بأن الوطنية رابطة ضعيفة تنشأ عن غريزة البقاء وبالدفاع عن النفس والرابطة العاطفية عرضة للتغيير والتبديل فلا تصلح للربط الدائم بين الإنسان والإنسان كما أنها رابطة مؤقتة توجد فى حالة الدفاع فقط أما فى حالة الاستقرار وهو الحالة الأصلية للإنسان فلا وجود لها أما الرابطة القومية فهى رابطة قبلية وعاطفية أيضاً تنشأ عن غريزة البقاء ويوجد منها حب السيادة كما أنها رابطة غير إنسانية تسبب العداء بين الناس على السيادة.

ويقول أخر فإن بناء المجتمع الذى يقوم على هذين الأساسين لا يصلح فى نظرنا لإفراز استراتيجية صحيحة.

أما هؤلاء الذين يعتقدون أن أساس القاعدة الفكرية هو الرابطة الروحية فإنا نرى أن الرابطة الروحية التى ليس لها نظام ينبثق عنها لا تظهر فى حالة التدين فقط أى أنها تختفى فى معترك الحياة كذلك فهى – فى نظرنا – رابطة جزئية غير

---

(١) انظر التعريف الذى أخذنا به للعقل وكذلك الرد على النظرة الماركسية فى تحليلنا السوسيولوجى للعلاقة بين الدين والحكومة مجلة كلية أصول الدين بجامعة أم درمان بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، العدد الأول ١٩٨٥.

عملية ولا تصلح إطلاقاً لأن تكون رابطة بين الناس فى شئون الحياة.

لهذه الأسباب كلها نرى عدم صلاحية البناء الاجتماعى لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة وأنه لا بد عند وضع استراتيجية الدولة وعقيدتها من الارتكاز على قاعدة فكرية صحيحة تتسق مع الفطرة البشرية ومع العقل بحيث تعطى صورة كلية عن الإنسان والكون والحياة وعما قبلها وعما بعدها وعن علاقاتها بما قبلها وما بعدها بحيث تفرز هذه القاعدة نظاماً يتضمن كيفية علاج مشكلات الحياة.. ثم يأتى دور القوات المسلحة بعد ذلك للدفاع عن هذا النظام ضد أى نظام أخر لا يستند إلى مثل هذه القاعدة وتقوم القوات المسلحة بعد تطبيقه بالداخل إلى حمله إلى الخارج والدعوة له. وهذا ما كنا نقصده بالضبط حينما قلنا أن الدولة لابد أن تقوم على أيديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل وتسعى لحملها إلى الخارج وإزالة العقبات التى تحول دون توصيلها إلى العالم حتى لو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك.. ولم نكن نقصد بهذه الايديولوجية أى أيدلويوجية بل تلك التى تستند (فقط) إلى قاعدة فكرية صحيحة منسقة مع الفطرة ومع العقل.

الدراسة الثامنة

رؤية خاصة فى التحليل السوسيولوجى للدولة العسكرية عند لازويل وآرون

يدخل موضوع الدولة العسكرية ضمن قضايا العلاقات المدنية العسكرية حيث أدى الصراع العالمى المستمر فى نهاية الثلاثينات إلى شدة الجدل حول اتجاه العالم إلى ما يعرف بدولة المعسكر. The Garrison State[1] وينظر علماء الاجتماع والسياسة إلى قضايا العلاقات المدنية العسكرية[2] من زاويتين أساسيتين هما مشاركة القوات المسلحة العادية فى عملية صوغ السياسة وتدخل القوات المسلحة فى الشئون السياسية. وقد نالت العملية التى تصاغ بها السياسة اهتماماً مركزاً من جانب علماء السياسة الذين اهتموا بجوهر القرارات والوسائل التى يمكن الحفاظ بها على الضبط الفعال فوق القوات المسلحة. وقد لا تكون القرارات الاستراتيجية مرتبطة فى حد ذاتها بعلم الاجتماع العسكرى[3]، أما دراسة هذا الارتباط فقد يكون مناسباً فى ميدان سوسيولوجيا الحرب[4]، لكن القضايا المتعلقة بتبعية الجيش للسلطة المدنية هى مظهر هام من مظاهر العلاقات المدنية العسكرية التى تعتبر ركناً اساسيًا فى دراسات علم الاجتماع العسكرى.

وعادة ما ترغب القوات المسلحة ذات الدرجة العالية من المهنية[5] فى أن تقصر نفسها على أنشطتها المتعلقة بالأعمال الفنية والإدارية العسكرية وتترك القرارات السياسية للمدنيين والضبط هنا كما يقول هانتجتون ضبط موضوعى يقوم على القبول المشترك بين الجيش والقيادة المدنية لإطار قانونى غير رسمى يوضح فى تعبيرات لا لبس فيها تقسيم المسئولية بينهما - ومع ذلك فإن تعبيرات مثل ما هى السياسة وما هى مسئولية قادتها وما هى الاستراتيجية وحدود المعرفة والمتخصصة للعسكريين كل هذه الأمور تقترب من بعضها حينما تكون متطلبات

---

(١) Laswell, Harold, The Garrison State, American Journal Of Sociology, 46, PP. 454-468.

(٢) احمد خضر، سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية، عرض وتحليل وتقويم بيليوجراف.

(٣) احمد خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف ١٩٨٠ ص. ٤٠.

(٤) المرجع السابق ص ٤١.

(٥) احمد خضر، رؤية خاصة فى التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين.

القوات المسلحة ومهامها محددة وموصوفة بوضوح اما حينما يتجه الأمن القومى إلى الاعتماد على الأساس الصناعى العلمى وعلى التعبئة السياسية للشعب باكمله فإن الخط بين السياسة والاستراتيجية يصبح غير واضح. وبينما لا يزال يصيغ المدنيون القرارات النهائية.

فإن هذا لا يعوق انقيادهم للأحكام العسكرية فى القرارات المؤثرة على المصلحة القومية سواء أعتمدت أو لم تعتمد على البدائل التى يقدمها لهم القادة السياسيون. وإذا كان عدد البدائل محدوداً فإن المدنيين - بدلاً - من المبادأة - سيقومون بالمصادقة فقط على وجهة النظر التى تتمتع بحماية قوية من قبل القوات المسلحة. ويتحدد الضبط المدنى كما يقول فوكس Fox بالنقطة التى توازن فيها القيادة السياسية بين قراراتها وأبعاد النصيحة العسكرية(٦) ويبدأ عدم التوازن فى الظهور حينما لا يلتزم كلا الجانبين بالمبدأ التقليدى للعمل بينهما فقد يرى المدنيون أن جيشهم عالى المهنية هو أفضل ضمان ضد النفوذ العسكرى الغير ملائم فى المجال السياسى إلا أن هذا التصور فى الجانب الآخر قد يكون غير صحيح.

ويبين القول المشهور الذى صاغه كلوفينتز Claufinitz (إن الحرب إذا لم تخضع تمامًا للسياسة فإنها ستصبح مطلقة إلى درجة تتجاهل فيها الاعتبارات العسكرية كل الاعتبارات الأخرى) ويكون الطريق ممهدًا لظهور الدولة العسكرية. وقد شارك الكثير من الكتاب والباحثين الآخرين كلوفنتز فى قوله هذا لاعتقادهم التام بارتباط الاستراتيجية بالسياسة فحينما يرى الناس أن اندلاع الحرب قد أصبح أمراً وشيكاً يدركون فوراً أن المتضمنات العسكرية للسياسة الخارجية ستصبح أمرًا شديد الأهمية كما يدركون أيضاً ثقل الوزن الذى سيعطى للخبراء العسكريين فى مجالس الحكومة وكيف أنهم سيستخدمون مهاراتهم التى أصبحت الدولة فى حاجة إليها فى تدعيم نفوذهم وقوتهم كما سيتقلدون عدداً كبيراً من الوظائف لضمان هيمنتهم. وفى مثل هذه الظروف ستصبح المهنية العسكرية أداة أساسية لتوسيع النفوذ العسكرى فى عملية صوغ السياسة.

ومفهوم الدولة العسكرية كما صاغه لازويل فى مقالته الشهيرة The Garrison State ما هو إلا بناء تصورى تطورى حول مستقبل السياسة العالمية وظيفته أن يوضح ويكشف للمتخصص توقعات المستقبل الذى سيسود فيه متخصصوا العنف (العسكريون) بدلاً من متخصص التفاوض (رجل الأعمال). وتكتسب الصفوة الحاكمة فى هذا النموذج معظم المهارات التى عرفت على أنها من صميم أعمال

(٦) Lang, Kurt, Military Institutions and Sociology of War, Beverly Hills, Sage Publications, 1972.

الإدارة المدنية وأبرزها على وجه الخصوص مهارات التعامل مع رموز الروح المعنوية والعلاقات العامة. أما العنف الداخلى فإنه سيوجه نحو غير المهرة من العمال اليدويين وأفراد الصفوة المضادة المشكوك فيهم. وللحفاظ على الروح المعنوية ستكون الدخول متساوية، أما الصفوات فإنها ستجند فى أوقات الأزمات على أساس القدرة. والسلطة فى هذا النموذج دكتاتورية مركزية متكاملة. كما ستعمل الدولة على الانتفاع بالاحتمالات المتوقعة من العلم والهندسة الحديثة للاستهلاك غير العسكرى وسيكون معدل الانتاج منتظماً إلا أنه سوف يتأثر بالاتجاه الصارم فى الدولة.

ويتصور لازويل أن العالم يتجه نحو نموذج الدولة العسكرية التى يكون فيها متخصصوا العنف هم أقوى الجماعات فى المجتمع. وسيبتعد المجتمع بالتالى عن سيادة متخصصى التفاوض كرجال الأعمال. إلا أنه يمكن تمييز الأشكال الانتقالية إلى هذا النموذج كدولة الدعاية الحزبية التى يكون الدعائى فيها من أبرز ملامحها وكذلك الدولة البيروقراطية الحزبية التى يكون مسئول التنظيم الحزبى فيها هو الذى يصيغ قراراتها النهائية. والصورة التى يقدمها لازويل عن الدولة العسكرية ليست فى نظرة تكهنا دوجماتيا بل هى صورة للممكن وأن كانت غير حتمية. وهى ذات وظيفة للعالم المتخصص تنبهه إلى ضرورة أن يضع لنفسه توقعات حول المستقبل ترشده فى توقيت العمل العلمى. وقد تكون هناك جنباً إلى جنب مع هذا البناء التصورى للدولة العسكرية أبنية أخرى ومن ثم فإن عقلانية العالم هى التى ستحدد أدلة احتمال كل بناء.

أما عن الدوافع التى حركت لازويل لصياغة هذا النموذج فيقول فيها « أن كل الناس يتأثرون بتوقعاتهم كما يتأثرون برغباتهم وأنهم يوقتون إرادتهم وجهودهم الخاصة وفقًا لما يأملون الحصول عليه بدرجة معقولة وحينئذ سيتصرفون عقلانيًا بوضع وسائل بديلة أيضاً. ويتأثر العلماء الاجتماعيون كأى ذوى مهارة أخرى فى المجتمع بمفاهيمهم عن التطور المستقبلى كما تواجههم مشكلة التوقيت عند مواصلتهم العمل العلمى بالإضافة إلى الاعتبارات الخاصة بالسياسة »، ويستطرد لازويل قائلاً : أنه فى الوقت الذى تختفى فيه المجتمعات البدائية فإنه من المعقول أن يتحرك العالم على الفور لجمع البيانات عن الأشكال البدائية من التنظيم الاجتماعى. أما حينما يكون هذا العالم مواطناً يشارك فى المظاهر الديمقراطية للشخصية الإنسانية يكون من المعقول هنا أن يعطى أسبقية للمشاكل المتصلة ببناء واستمرار المجتمع الديمقراطى(٧).

(٧) Laswell, Op. cit., P. 456.

والدولة العسكرية ليست مفهومًا جديدًا بالمرة، وفكرة تسيير الدولة من قبل متخصصي العنف ليست فكرة جديدة أيضاً على دارسي المؤسسات السياسية فكونت كان قد رأى أن التاريخ في شكل الدولة يتحرك من الجانب العسكري إلى الاقطاعي، كما قسم هربرت سبنسر[٨] المجتمعات الإنسانية إلى النمط العسكري القائم على القوة والنمط الصناعي القائم على الاختيار الحر.

إلا أن المهم في مسألة الدولة العسكرية، هو الظروف التكنولوجية الحالية، فالعسكريون الذين يسيطرون على المجتمع الفني الحديث يختلفون تماماً عن هؤلاء الضباط من التقليديين ويشتمل تدريب متخصصي العنف في الوقت الحاضر على قدر عال من الخبرة في مهارات عرفت أساساً على أنها من جوانب الإدارة المدنية الحديثة.

والكفاءة القتالية هي الإطار المرجعي المحدد في المجتمع المقاتل، ولا يمكن أن يكون هناك تقدير دقيق للكفاءة القتالية بدون معرفة الخصائص الفنية والسيكولوجية لعمليات الإنتاج الحديثة. ووظيفة الإدارة في المجتمع معروفة حيث تشمل استخدام المهارة في العمليات الاشرافية الفنية وفي التنظيم الإداري وفي إدارة الأفراد وفي العلاقات العامة. وتبدو الحاجة إلى هذه المهارات ملحة حتى يمكن ترجمة القرارات المعقدة الحديثة لكل ما هو مرتبط بالإطار المرجعي - وهو إطار الكفاءة القتالية كما هو الحال بالضبط في الإطار المرجعي للعالم الصناعي وهو الربح المالي.

ويعني هذا أن الدولة الحديثة بكونها أصبحت عسكرية فإن متخصصي العنف فيها سيكونون ذوي مهارات وإتجاهات حكمنا عليها بأنها من ميادين غير المتخصصين في العنف ولهذا سيتحقق الاندماج في المهارات بدءًا من التزود بالسلاح والملابس القليدية للجندي المحترف إلى إدارة وتنمية المشروعات المدنية ذات الحجم الكبير.

وتظل مشاكل الروح المعنوية ذات وزن كبير في المراحل الأولى للدولة العسكرية على الأقل. وذلك بفضل الخوف العام الذي يشعر به جميع السكان بسبب وسائل التدمير. وقد قضى تطور الحرب الجوية بصفة خاصة على التمييز بين الوظائف المدنية والعسكرية. وصحيح أن هؤلاء الذين يحاربون يتعرضون لمخاطر جسمانية في حين أن الذين يبقون في منازلهم يظلون آمنين ويساهمون في إعداد وراحة المقاتلين

---

(٨) أنظر وجهة نظرنا في اراء كونت وسبنسر في «رؤية إسلامية في التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين الدين والحكومة»، مجلة كلية أصول الدين بجامعة أم درمان، الاسلامية، العدد الأول١٩٨٥ .

على الجبهة ومع ذلك فإن خسائر المدنيين فى الحرب تزيد فى بعض الفترات عن خسائر العسكريين. وحينما يصبح الخطر إجتماعيًا تصبح الأمة كالمشروع الفنى الموحد ومن ثم يصبح على هؤلاء الذين يوجهون عمليات العنف أن يضعوا فى اعتبارهم هذا الكم الهائل من المشاكل التى تنشأ من العيش المشترك فى ظل الظروف الحديثة. ومن هنا ستستمر الصفوة الحاكمة فى أعتمادها على الدعاية كوسيلة لرفع الروح المعنوية وقد لا يكفى اعتمادها على القيم الرمزية أو استخدامها للقهر فى تحقيق أغراضها لكن عامل اجتماعية الخطر قد يساعدها فى الحفاظ على إدارة الحرب والإنتاج فى ذات الوقت(٩).

والقضاء على البطالة فى الدولة العسكرية هو أحد أشكال التكيف الرمزى فيها لذلك يسميه لازويل بالتجنب السيكولوجى للبطالة. وهو سيكلوجى لأنه أساسًا موضوع إعادة تحديد للرموز. ففى الدولة العسكرية يجب أن يكون هناك عمل وواجب عمل للجميع. وطالما أن العمل للجميع فإن هؤلاء الذين لا يقبلون العمل يهزءون بالإنضباط العسكرى وهؤلاء الذين لا يتكيفون مع بناء الدولة ليس لهم إلا الطاعة أو الموت. ومن ثم فإن الإلزام أو الإجبار على العمل من المتوقع أن يكون وسيلة قوية للضبط الداخلى فى الدولة العسكرية.

ويعتبر مشهد **جماعات العمل الإلزامى** فى معسكرات التجميع من الوسائل السلبية للحفاظ على الروح المعنوية وهى سلبية إلى الدرجة التى تثير فيهم مشاعر الخوف والأثم. وهذه الجماعات هى كبش الفداء الشعبى فى الدولة العسكرية لأن التأكيد عليالعمل المتواصل يؤدى إلى إثارة اتجاهات معارضة داخل بناء الشخصية لكل من يعيشون فى هذه الدولة ويعمل كل واحد منهم على الإبقاء على اتجاهات شعورية لكى يتحدى السلطة أو ينتهك قانون العمل أو يهزأ بالمتطلبات المتواصلة للتضحية فى سبيل الصالح العام، ولهذا فإن الشباب يدربون منذ السنوات الأولى على الخضوع والكفاح ضد أى معارضة للقانون الحاكم.

والهدف الرئيس لسلاح العمل الإلزامى هم العمال اليدويون وهم العناصر المضادة للصفوة المشكوك فيهم. وطالما أن هدف المجتمع هو التقليل من استخدام قوة العمل غير الماهرة فإن وضعهم المجتمعى سيكون مقلقاً له لأن المجتمع فى ثورة مهارية تسعى نحو توسيع دور العمال المهرة، وشبه المهرة.

وإذا كانت قيمة العمل منخفضة فى الإنتاج فإنها ستنخفض أيضاً فى الحرب ولهذا ستعتمد الدولة على العمال غير المهرة كمقاتلين وهذا من شأنه أن يجعلهم

---

(٩) راجع مسألة اجتماعية الخطر فى كتابنا «علم الأجتماع العسكرى».

يشتركون فى القيم الايديولوجية للمجتمع ينالون الاحترام الدائم فى البيئة الاجتماعية.

اما فيما يتعلق بالبناء السياسى فإن هناك ملامح معينة له فى الدولة العسكرية على النحو التالى:

(أ) ستكون القرارات دكتاتورية أكثر منها ديمقراطية وستختفى الممارسات المؤسسية التى ارتبطت طويلاً بالديمقراطية.

(ب) ستكون هناك حكومة بالاستفتاء العام بدلاً ن الانتخاب للمنصب أو الرجوع للشعب فى قضاياه الهامة فالانتخاب يؤدى إلى تشكيل الرأى العام والتعبير عنه بينما يظهر الاستفتاء العام المشاعر الجمعية فقط.

(جـ) ستقمع الاحزاب السياسية المتنافسة باحتكار الشرعية لحزب سياسى واحد أو بإقصاء كل الاحزاب السياسية.

(د) ستحتكر الجماعة الحاكمة الرأى وتتجنب الاتصال الحر القائم على الحقيقة والتفسير.

(هـ) لن يسمح بوجود مشرعين وإذا سمح بوجود كيان تشريعى فإنه سيكون لجمعية تشريعية تجتمع لفترة قصيرة كل عام وسيكون من المتوقع أن تصادق على قرارات القيادة المركزية بعد خطب ذات طبيعة احتفالية أى أن الاستفتاء العام والجمعيات التشريعية ستصبح جانباً من العملية الاحتفالية فى الدولة العسكرية.

وستعطل الديمقراطية الوسيلية بالرغم من استمرار رموز الديمقراطية الغامضة. وتوجد الديموقراطية الوسيلية حينما يوزع الضبط والسلطة بين أفراد الدولة. أما الديموقراطية الغامضة فهى فى راى لازويل ليست ديمقراطية على الإطلاق لأنها توجد حينما تكون السلطة والضبط مركزيين بدرجة عالية مع وجود جانب من الممارسة بأسم الشعب. ويمكن على هذا الأساس أن تحتفل أى دكتاتورية بديموقراطيتها وتزدرى الأسس الآلية للديموقراطية مثل حكم الأغلبية فى الانتخابات أو فى التشريع.

(و) أما عن أى قطاعات البناء الاجتماعى التى سيجند منها الحكام السياسيون فى الدولة العسكرية فإنه كما أوضحنا لن يكون هناك انتخاب عام وستكون العملية السياسية من خلال الاستمرار الذاتى بإختيار الضباط وستكون المشكلة هى التنبوء من أى الأبنية الاجتماعية سيجند الضباط؟ هنا ستبرز اعتبارات الروح المعنوية الأساس الواسع للتجنيد القائم على القدرة وليس على

الوضع الاجتماعى. وعلى الرغم من أن الكفاءة القتالية هى اختيار غير شخصى نسبيًا كما تقوم على القدرة عنها على المكانة الموروثة فمن المحتمل أن تقل حركة دوران الأسر الحاكمة من جيل إلى جيل كما يقوى حدوث أى أزمة الاتجاه نحو التجنيد وفق عامل القدرة. وقد يبرز اعتماد التجنيد على المحاباة والطاعة أكثر من اعتماده على الموضوعية إلا أن المجتمع الحديث قد يدخل عوامل جديدة تتجه نحو تقوية العوامل الموضوعية هذه.

(ز) سيكون كل النشاط الاجتماعى حكوميًا وسوف يختفى دور الهيئات المستقلة ولن تكون هناك على وجه الخصوص أى حياة دينية أو اقتصادية أو ثقافية منظمة بعيدة عن الهيئات التى تكون الحكومة وستكون الحكومة عالية المركزية.

(ح) على الرغم من المقاومة الصريحة للبيروقراطية من قبل المدنيات الحديثة فإن هذه المقاومة سترجأ فى الدولة العسكرية. ولن يكون البناء الإدارى مركزيًا فحسب ولكنه سيتجه فى كل مستوى على تركيز السلطة فى أيد قليلة وسوف يتركز مبدأ القيادة والمسئولية على الرؤسياء الأفراد.

أما **عن توزيع أشكال النفوذ المختلفة فى الدولة** فإن لازويل قد قاس النفوذ بالقدرة على الرقابة فوق القيم التى اعتبرها أحداث مرغوب فيها وقسم هذه القيم إلى (الدخل والأمن والانقياد) وقسم الانقياد إلى عاملى القوة والاحترام. وقاس القوة بدرجة المشاركة فى القرارات الهامة. والقرار هو اختيار يعتمد على الحرمانات الصارمة التى توضع تحت تصرف المجتمع وصنع هذه القرارات فى المجتمع هو من وظيفة الحكومة. ومؤسسة الحكومة هى ماتسمى حكومة من قبل هؤلاء الذين يشعيون فى مجتمع معين خلاف فترة زمنية معينة. وهى مؤسسة لصنع القرارات العلمانية الهامة. أما الاحترام فإنه يقاس بالود المتبادل. أما القوة فإنها مركزية بدرجة عالية كالحال فى أى نظام دكتاتورى وسيكون هناك إتجاه قوى نحو المساواه فى توزيع الأمن عبر المجتمع (اجتماعية التهديد) كما سيكون هناك بعض الاعتدال فى الاختلافات الكبيرة فى الدخل الفردى لصالح الروح المعنوية. وسيشبه هرم الاحترام هرم الدخل (فهؤلاء الذين هم هدف قيود العمل الإلزامى سيكونون أساس الاحترام السلبى وسيشغلون قاع التدرج الهرمى) وستعدد الوظائف إلى درجة أن الهيكل البسيط للرتب العسكرية سيكون بعيداً عن الانسجام مع الواقع. ويمكن القول بصفة عامة أن توزيع الأمن سيكون موحداً عبر المجتمع أما توزيع القوة فسيكون غير متساو بدرجة كبيرة أما أنماط الدخل والاحترام فإنها ستقع بينهما. وهؤلاء الذين يشغلون الأوضاع العليا فى الهرم العسكرى سيشغلون بلا شك الأوضاع العليا فى هرم الدخل وسيكون من الضرورى عند حدوث أى أزمة ناتجة

عن حرب فعلية التنازل عن بعض الحقوق الممنوحة من أجل إيجاد اعتدال في اختلافات الدخل لصالح الحفاظ على الروح المعنوية. وقد يكون هذا التنازل عاملاً رادعاً ضد الحرب بالإضافة إلى تقليله من احتمالات التهديد المترتب على طموح فصائل صغار الضباط في مواجهة الرتب الأعلى وينشأ هذا التهديد عادة حينما يكون هناك نفور من النظام القائم من قبل المجتمع ككل.

وفيما يتعلق بمسألة قدرة المجتمع على إنتاج كم هائل من البضائع المادية فإن صفوة الدولة العسكرية مثل صفوة دولة رجال الأعمال سوف تواجه بمشكلة الحفاظ على الاحتمالات الإنتاجية الضخمة للعلوم والهندسة الحديثة إلا أنه من المعروف أن صفوة رجال الأعمال لا تعرف كيف تضبط القدرة الإنتاجية لديها لأنه ليس لديها الرغبة في تبنى المقاييس الضرورية اللازمة لتنظيم النمو الاقتصادى. ومن هنا فإن المجتمع يمر بمراحل التوسع الكبير الذى يؤدى إلى سوء الانتفاع بوسائل الإنتاج، أما حكام الدولة العسكرية فإنهم سيكونون قادرين على تنظيم معدل الإنتاج طالما تحرروا من العديد من التقاليد التى تقف في وجه تبنى مقاييس مناسبة لهذا الغرض كالحال عند دولة رجال الأعمال. وليس لدى هذه الصفوة الأخيرة الرغبة في تعديل الممارسات المؤسسية إلى المدى الضرورى للحفاظ على التيار العالمى من الاستثمار. وإذا كان البناء المؤسسى لدولة رجال الأعمال يدعو لتكيف مرن مع الحكومة وقنوات النشاط المختلفة وإلى مقاييس صارمة للحفاظ على مرونة الأسعار فإن عدم القيام بهذه الإجراءات يشير إلى تسلسل عدم التكامل إلى الدولة أما حكام الدولة العسكرية الذين يكونون أحراراً في تنظيم معدل الإنتاج فإنهم سيمنعون في الغالب الانتفاع الكامل بالقدرة الإنتاجية الحديثة لأغراض الاستهلاك غير العسكرى. وستعمل صفوة الدولة العسكرية من زاوية صالحها المهنى على مضاعفة الوسائل المخصصة لأفعال العنف، كما ستعتمد أيضاً على فزع الحرب للحفاظ على الإرادة الشعبية بالامتناع عن الاستهلاك غير العادى وإذا فشل فزع الحرب في تحقيق أهداف الصفوة العسكرية فإنها ستشعر بضرورة إتخاذ إجراءات لإخضاع الناس للنظام الذى تستفيد منه. وإذا ارتفع إنتاج البضائع الخاصة بالاستهلاك غير العسكرى على الرغم من قدر الطاقة الموجهة نحو إنتاج المعدات العسكرية فإن هذا إيذان للصفوة العسكرية بالخطر الذى يعكسه استهتار المجتمع بها.

ويتوقع لازويل أن الدولة العسكرية سوف تكثر من الاحتفالات الطقوسية المتكررة[١٠]، التى هى وظيفة البيروقراطية والدكتاتورية ويبرر لازويل ذلك بأنه ينبع

(١٠) راجع مسألة الاحتفالات العسكرية بنفس الكتاب ص ١٢٨.

من إحساس الدولة العسكرية بالخطر ذلك لأن العمليات العسكرية وإن كان لها احترام كبير فإن المقاتل - يجب أن يشعر نفسه بوجود إتجاهات لديه ضد التراجع عن الموت وضرورة زيادة العزم والتصميم والعمليات التكرارية للقديم والأنماط الطقوسية المؤسسة جيدا هى من الوسائل الأولية والفعالة التى تواجه هذا الخوف. والتكرار الناجح لها هو وسيلة للتقليل من الجبن طالما أنه يرتبط بشدة لما ثبتت فاعليته فى الحفاظ على الضبط الذاتى، فهؤلاء الذين ينكرون لأنفسهم الخوف من الموت يكتشفون عمق خوفهم اللاشعورى عند اهتمامهم بالطقوس والاحتفالات وهذه هى واحدة من الطرق الفعالة التى يتمكن الفرد بها من أن يحول عقله بعيدًا عن اكتشاف جبنه ولهذا كانت الاتجاهات نحو الاحتفالات المؤثرة على إيجابية الميل إلى القتال من العناصر الظاهرة والمؤثرة على الدولة العسكرية.

وتوقع لازويل أيضاً أن تكون الدولة العسكرية فى المستقبل أقل صرامة من مثيلتها فى الماضى حيث يستطيع علماء الطبيعة والهندسة إثبات صحة العديد من محاولاتهم لتحسين الكفاءة القتالية. ولهذا تزيد احتمالات الاعتماد على النواحى الفنية للمدنية الحديثة فى إطار الدولة العسكرية.

أما عن موقف العلماء كمواطنين يرغبون فى الدفاع عن شرف الشخصية الإنسانية فإن لازويل يرى أن أصدقاء الديموقراطية ينظرون إلى ظهور الدولة العسكرية بخوف واشمئزاز بل قد يعملون أقصى ما يستطيعون محاولين تأجيلها وكذلك سيعملون على الحفاظ على العديد من القيم داخل الإطار العام للمجتمع. ومع ذلك فإن العديد من مظاهر الدولة العسكرية قد يتطابق مع المظهر الديمقراطى لما يسميه بالشرف الإنسانى ولهذا فقد يتحقق بعض الاحترام لمن يشاركون فى الدولة العسكرية باستثناء الطبقة الدنيا التى أشرنا إليها.

ولم يعطنا لازويل إجابات عن كيفية تشجيع انصهار المهارات المدنية والعسكرية ولا عن الأسس الكفيلة بالقضاء على البيروقراطية أو تشجيع الاحتفالات العسكرية أو الحد منها بل رأى أننا ما زلنا فى حاجة إلى معلومات مناسبة أكثر من الماضى حول هذه الأسئلة لتحدد لنا خطط المستقبل. ومن هذه الأسئلة التى تحتاج إلى جمع بيانات مناسبة عنها نمط المهارة للجماعات السائدة من الصفوة فى المناطق المختلفة من العالم وكذلك نحتاج لبيانات فردية عالمية عن المدينة الناجحة وغير الناجحة لمتخصصى العنف.

وأوضح لازويل أن هناك عديداً من الأسئلة سوف يطرح مع الانتقال الحالى إلى الدولة العسكرية منها ما هو النظام المحتمل لظهورها فى اليابان أم فى ألمانيا أو فى

روسيا أم فى الولايات المتحدة؟ وما هى احتمالات اندماج مهارات المساومة والدعاية والتنظيم بمهارات العنف عند الصفوة؟ وهل يحتمل أن تظهر الدولة العسكرية مع أو بدون ثورة عنيفة؟ وهل ستظهر الدولة العسكرية أولاً فى عدد صغير من الدول القارية أم فى دولة عالمية واحدة تسودها واحدة من هذه القرى؟ ثم ما هى أنماط الرموز التى سترتبط بها الدولة العسكرية عند ظهورها؟ هذا وقد حدد لازويل أربعة أنماط أيديولوجية هامة ذات رموز مرتبطة بها على النحو التالى:

١ - النمط الديموقراطى كما فى الولايات المتحدة وبريطانيا وهى كأمم حرة تسودها الفيدرالية والقومية.

٢ - الحكومات القومية المناهضة للاثرياء والمناهضة أيضًا للبروليتاريا كما فى اليابان وألمانيا وإيطاليا وتسوده القوى الاشتراكية القومية.

٣ - البروليتاريا العالمية كما فى روسيا وتسوده الشيوعية العالمية.

٤ - البروليتاريا العالمية الحقيقية وهذه ليست لها دولة قائمة إنما تتمثل رموزها فى صفوة جديدة تحقق الثورة لتصفية ما يسمى بالخونة الروس وكل الاشتراكيين القوميين والديموقراطيين الاثرياء..

وعلى الرغم من أن الصراع العالمى المستمر الذى بدأ فى نهاية الثلاثينات قد فجر العديد من المناقشات حول اتجاه الحكومات إلى نموذج الدولة العسكرية الذى تصوره لازويل والذى استنتج فى بداية الستينات أنه «لا زال مفهوماً مناسبًا»[١١] وعلى الرغم أيضاً من اعتراف الولايات المتحدة بأن العلاقات المدنية العسكرية فيها تتجه نحو هذا النموذج[١٢] بالنظر إلى الدور الهام الذى لعبته وزارة الدفاع الأمريكية فى قرارات السياسة الخارجية واضطلاع كثير من الجنرالات المتقاعدين لوظائف أساسية فى الهيئات الصناعية بما يتناسب مع نموذج الدولة العسكرية فإن النظرة الفاحصة الدقيقة قد توضح عكس ذلك تماماً. فبعد ما يقرب من ست وثلاثين سنة تصدى ريموند ارون[١٣] Rymond Aron لتحليل هذا النموذج الذى احتفى به العلماء كثيراً مؤكداً أنه أدى إلى الخليط من المشاعر والاهتمامات والدهشة والشكوك. ورأى أن هذا النموذج التصورى ما هو إلا بناء تخيلى لتطور ممكن أو محتمل بناه لازويل منذ ما يقرب من أربعين سنة واليوم ومنذ الوهلة الأولى نجد أن مجريات الأحداث ترفضه.

---

(١١) Huntington, S., Civil-Military Relations, In the Encyclopedia of Social Sciences, 1968, PP. 487-495.

(١٢) Lange, K., op. cit.

(١٣) Aron, Rymond, remarks on Laswell's The Garrison State, Armed Forces and Society, 5, 1969n pp. 347-359.

وأول ما انتقده آرون هو هذه الأنماط الايديولوجية الأربعة التى حددها لازويل فقال أن الانساق العالمية الثلاثة من الرموز أو الأنظمة السياسية (الرأسمالية الحرة والفاشية المعارضة لحكومة الأثرياء) والشيوعية السوفيتية التى كانت متنافسة عالميًا فى الثلاثينيات واستمرت فى التنافس خلال الحرب العالمية الثانية قد تحالف نظامان منها على تحطيم الثالث. ولا يوجد هناك نسق من الرموز يمكن وصفه بأنه شكل من أشكال الحكومات القومية المناهضة لحكومة الأثرياء مناهضة فى نفس الوقت للبروليتاريا أو مناهض للشيوعية. وأصبح الصدام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتميًا بعد تحطيم الرايخ الألمانى فهو صدام بين مثاليات العالم البروليتارى للدولة الاشتراكية وبين عالم الديمقراطية الحرة الذى تحقق فى أوربا وأمريكا فى شكل غير كامل تقريبًا. أما الشكل الرابع الذى يضم عمال العالم لكى يتحدوا ضد الخونة الذين بيدهم القوة عبر العالم فإنه يمكن أن يرى فى المراحل الأولية للحركات اليسارية العالمية.

ويرى آرون أن لازويل لم يوضح السبب الأساسى فى ظهور الدولة العسكرية. فظهور المتخصصين فى العنف فى نموذج المجتمع العسكرى أمرٌ مثالى ومجرد عند آرون خاصة وأن منظمى العنف لا يسودون ديموقراطيات حكومة الأثرياء أو الديموقراطيات الحرة أو حتى النظام البيروقراطى الأيديولوجى فى الاتحاد السوفيتى لا بكونهم رجال عسكريين ولا حتى كرجال شرطة وخبراء التفاوض والمساومة فى الولايات المتحدة مثلهم مثل القانونيين والاداريين هم الذين يحتلون مناصب القمة فى الدولة. ولا زال المنظمون البيروقراطيون ورجال الحزب فى الاتحاد السوفيتى يحتكرون ويهيمنون على وسائل الاتصال ويفرضون رقابتهم على الجيش والسلطة. وإذا قيل أن ستالين قد استعان فى نهاية حكمه بالشرطة فإن ذلك كان طبيعيًا لأن قائد الشرطة فى ذلك الوقت كان رئيساً للحزب، إلا أن الأمر قد اختلف بعد موت ستالين حيث أزاح المكتب السياسى مثل هذه السيطرة. ولم يمنع ذلك آرون من الاتفاق مع لازويل فى أن النظام الأيديولوجى البيروقراطى قد ينزلق نحو الاتجاه الذى رسمه لازويل.

ويتساءل آرون أهل هو الجيش بصفته الخبير فى العنف هو الذى يصعد بنفسه إلى أوضاع القوة العليا بلا منازع؟ ويجيب المتتبعون: «لهذه المسألة بأنه يجب ملاحظة أغراض نمو القوة العسكرية فى الاتحاد السوفيتى وعدم تجاهل إتجاه المجتمع نحو العسكرية فى مظاهر مثل التعليم العسكرى لكل الشباب والخدمة العسكرية الإلزامية والتوسع فى الميزانية العسكرية الذى يتراوح من ١٢ – ١٥٪ من الدخل القومى. لكن آرون يرى أنه حتى لو كانت هناك ثمة مشابهة ممكنة بين

جهاز الدولة البيروقراطية وذلك الذى للدولة العسكرية فإن هذا لا يثبت لنا أن الأول قد يؤدى بالضرورة إلى الثانى. أما عن العوامل التى تمنع تحول الدولة البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى إلى الدولة العسكرية فتكمن فى أن الدولة نفسها تقوم على أيديولوجية معينة تبرز بها وجودها الخاص وتعرف به مهمتها ومستقبلها كما انها تمارس سيطرة كاملة على أوربا الشرقية. ويثابر الجنرالات أنفسهم على استخدام الرموز الايديولوجية المناسبة لهم ومن ثم فإن أى تحول فى المهمة التاريخية للبروليتارى الحزبى تكون صعبة التحقيق ويصبح هذا التحول غير ممكن عمليًا إذا تقلد الجنرالات السوفييت القوة الحاكمة وأعلنوا أنفسهم أنهم هم السكرتارية العامة للحزب متصورين انهم سيحافظون على اشكال الحكم الحزبى(١٤).

ويرى آرون أن الديمقراطيات الغربية قد تطورت فى شكل مختلف عن الاتجاه نحو العسكرية لأن الطبيعة الأساسية لهذه المجتمعات هى المناقشة والحوار والدعاية التى برز فيها رجالها ولم يبرز فيها متخصصوا العنف وقد أكد الجمهوريون فى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية على ضرورة الحفاظ على الجيش النظامى حتى فى وقت السلم كما لم يتحدى أى من الجنرالات سيادة القوة المدنية، وقد سحب هارى ترومان من ماك آرثر هذا البطل ذو الهيبة الكبيرة وظائفه بين يوم وليله دون الخوف من أى أزمة دستورية قد تحدث بعد ذلك. كما تخلى نيكسون بعد حرب فيتنام عن التجنيد الاجبارى وعاد إلى النسق الأنجلو امريكى من الجيش المحترف.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك فى أوربا الغربية هو هذا التحول فى الانضباط العسكرى وفى العلاقة بين الضباط والجنود فنادرا ما يرتدى الجنود الزى العسكرى خارج المعسكرات مثل العامل الذى لا يرتدى زى العمل خارج المصنع، يضاف إلى ذلك أن الجندى قد أصبح ملتزما فى عمله بعدد ساعات محدد ويمكنه أن يحصل على أجر إضافى إذا عمل ساعات أكثر مثلما يفعل العامل المدنى تماما. ولعل أخطر ما فى الأمر هو دخول التنظيمات النقابية الحقل العسكرى فى بعض البلاد(١٥). ومن هنا يمكن بأن الجيش بدأ يدين نفسه أكثر مما بدأ المجتمع نفسه يتجه نحو العسكرية وأن التنظيم الذى هو من خصائص المجتمع الصناعى كمشروعات رجال الأعمال بدأت تدخل شيئا فشيئا إلى القوات المسلحة.

---

(١٤) Ibid.

(١٥) راجع موضوع النقابية العسكرية فى كتابنا السابق ذكره.

وقد اتفق أرون مع لازويل فى أن قضية الدولة العسكرية ليست بالجديدة. وقد اشار الأول إلى أن التقارب العقلى بين النظام العسكرى والصناعى عميق الجذور فى الفكر السوسيولوجى واشارت أيضاً إلى أن أوجست كونت هو أول من أدرك هذه الفكرة موضحاً أن الصراع ضد الطبيعة خلال السنين الأخيرة قد أقصى بدرجة كبيرة بين الرجال. وحينما أجرى المقارنة بين الجيش والعالم الصناعى أجراها لصالح الأخير حيث تبنى الأفعال على أساس الروابط وليس بناء على الأوامر. كما أصبح العمال يميلون فى مصانعهم على أساس تعاونى بدلا من الشكل العسكرى الهرمى الذى يفصل الرجال بالدرجات والرتب. ورأى أرون أن كونت كان خاطئا فى مسألة هامة وهى انه قد اعتبر أن العمل الأساسى والشامل تقريبا فى المجتمع الصناعى يتركز فى محاولته - عند استغلاله للطبيعة - خلق الثروة بدلا من الحصول عليها بالعنف إلا أن الواقع يقول أن المائة وخمسين سنة الأخيرة التى مضت أوضحت أن المجتمعات الصناعية راسمالية كانت أم اشتراكية قد أوجدت الحرب والقهر.

أما الاشتراكيون مثل برودون والاقتصاديون الليبراليون وعلماء الاجتماع مثل سبنسر فقد تعرضوا أيضا لقضية الصناعة والحرب فبنى بعضهم آماله على التغير الاقتصادى الحر فى حين بناه الآخر على الاشتراكية ورفضت كلتا المدرستين المدرسة الأخرى. أما لينين فقد أدان توسع النظام الرأسمالى وبين أنه غير قادر على تحقيق مبدأ المساواة فى الربح بين أفراده. أما الليبراليون على الجانب الأخر فقد كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن المخططين فى محاولتهم الهرب من الابتزاز المحتمل للمنتجين الأجانب كافحوا لتوسيع امبراطوريتهم وسعوا للامتلاك الكامل للمصادر الضرورية حتى يؤدى الاقتصاد وظيفته.

وليس التنافس بين الراسمالية وبين الأفكار التوسعية للمخططين هو السبب الأساسى للحرب العالمية الأولى والثانية. فالحرب الأولى فى عام ١٩١٤ اندلعت بعد ازمة دبلوماسية أكثر منها رغبة شعورية لأى من الاطراف أما حرب ١٩٣٩ فترجع لطموح هتلر فى التوسع. ومن هنا فإن الدولة العسكرية كافتراض محتمل متعلق بتطور المجتمع يتناقض مع الاتجاه السوسيولوجى ومع البدائل الكلاسيكية كالحرب أو الصناعة واقصاد السوق أو اقتصاد الدولة. وقد نتجت الدولة العسكرية عن التطور الذى ترتب على اتجاه المجتمع الألمانى نحو العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى وكذلك هذه المجتمعات الفاشية والسوفيتية بما فيها اليابان فى الثلاثينات ومن هنا فإن هذا التطور قد هزم النسق الرمزى الثانى عند لازويل (الأنظمة المناهضة لحكومة الأثرياء واعادت المجتمعات الصناعية بناء نفسها بين

النسق الأول (الديموقراطى القومى) والنمط الثالث (البروليتارى) ويحتمل أن تكون أنظمة النسق الثالث أكثر عسكرية على الأقل عما كانت عليه منذ أربعين عاما مضت إلا أن المؤسسات العسكرية فى أوربا الغربية على الجانب الآخر ليست قادرة فقط على وضع بصماتها على النظام الاجتماعى ككل ولكنها فقدت أيضا جانبا من أهم خصائصها المميزة واتجهت إلى التشابه مع التنظيمات المدنية الأخرى.

ويستطرد آرون فى انتقاداته قائلا بأن القول بأن الاتحاد السوفيتى يظهر بعض خصائص الدولة العسكرية على أساس رؤية لازويل أن الصفوة سوف تقيد الانتفاع بالاحتمالات الانتاجية للعلم والهندسة الحديثة فى الاستهلاك غير العسكرى — هذا القول فى رأى آرون لا ينطبق على الاتحاد السوفيتى المعاصر لأنه يمكن ملاحظة هذا التناقض بين القطاعين العسكرى والصناعى فى القدرة على الاستهلاك. أما فيما يتعلق بالإقصاء السيكلوجى للبطالة فإنه على الرغم من انخفاض اللامساواة فى الدخول فى الاتحاد السوفيتى بعد ستالين فى خطة الخمس سنوات فإن الهوة بين ذوى الامتيازات والجماهير ظلت قائمة خاصة امتيازات المكانة ممثلة فى زيادة المكافآت والإسكان والسيارات وما شابه ذلك. أما فى الغرب فقد حدث تحول جوهرى فى مخصصات الدخل القومى وانخفضت الامتيازات بنسبة ١٥ أو ١٠٪ وزادت فئات الطبقة الوسطى إلا أن البطالة لم تلغى كما ظل التفاوت الاقتصادى والاجتماعى مستمراً. بالإضافة إلى أن المجتمع قد أدانه أما الصفوة السياسية فإنها تمارس نفس الرموز وتلعب نفس الأدوار عبر نفس الخطوط وبنفس القواعد فحينما اقترح كيندى بناء المخابئ ضد التهديد النووى الزم الرأى العام الرئيس ومساعدوه بإعلان المشروع.

وقد يؤدى بنا هذا التحليل إلى نتائج غير متوقعة إن لم تكن متناقضة إذ أن المجتمعات الديموقراطية اتجهت نحو العسكرية بدرجة معينة خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وهى وإن تفوقت على القوى العظمى فإنها لم تعد نفسها لاحتمالات الحرب النووية المفاجئة واقتصر جانبها الدفاعى على الأسلحة التقليدية وفى حين امتلكت بريطانيا وفرنسا أسلحة الردع النووى فإنها أقامت على توازن القوى الروسى الأمريكى أما إسرائيل فإنها عند التعبئة تصبح لها السيطرة فى الجو والأرض بسهولة.. وهذا يعنى أن القوى العظمى الأولى فى الديموقراطيات الغربية الأولى قد تخلت عن مكانها بتسليم قدرها وأمر حمايتها لحلفائها.

ويتصرف قادة الجيش والبحرية والطيران السوفيت كنظرائهم الغربيين فيما يتعلق بمخصصاتهم. فحينما حاول خروشوف تخفيض هذه المخصصات عارضه العسكريون من وراء الكواليس واقتنع القادة العسكريون فى المكتب

السياسى وقادة الجزب بضرورة أن يضعوا فى اعتبارهم الاعتمادات المالية اللازمة لبناء القوة البحرية. لكنه لا يمكن أن نتصور أن الحزب ممثلا فى الجيش قد يتخلى من خلال الضبط السياسى عن أن تكون له اليد الأعلى فى السيطرة على وسائل ممارسة العنف.

ويتوصل أرون فى تحليله إلى أن العالم الصناعى يتحرك أكثر من قبل بعيدًا عن نمط الدولة العسكرية وأن فى العالم السوفيتى بعضا من خصائص هذه الدولة لأن الأنظمة الشمولية حتى تلك التى يحكمها حزب ايديولوجى لا تزال قريبة من النمط الذى بناه لازويل.

ورغم أن أرون قد وضع فى اعتباره هذه الاعتراضات التى قد توجه له فى هذا الصدد من حيث قصر الوقت الذى انقضى منذ أن بنى لازويل نموذجه إلا أن أرون قد أكد على الآتى:

١ - إن الديموقراطيات الغربية حافظت بشدة على أنظمتها التقليدية لأنها لم تضع فى اعتبارها جدية تهديدات الحرب وبذلك تخلت عن مكانها وخسرت الحرب دون أن تحاربها.

٢ - إن الأنظمة المعارضة للبروليتاريا (الفاشية) نتجت أساسا بسبب الاحباط القومى والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - بعد انتهاء أزمة ١٩٤٥ لم تعد تنظر الأمم الأوربية لنفسها على أن الواحدة منها عدوة للأخرى بل وضعت نفسها تحت حماية الولايات المتحدة فى جانب وحاولت أن تتجنب الصراع بين القوتين الأعظم الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى الدمار ولم تصل أى من هذه الدول فى وقت التعبئة الشاملة إلى النمط الألمانى من الدول العسكرية.

٤ - لم تؤد توترات الحرب الباردة فى الغرب على الأقل إلى جانب اتجاه المجتمع نحو العسكرية بسبب الثقة الموجودة فى القوة الأمريكية وفى ردع الأسلحة النووية أما فى الولايات المتحدة فقد أدت حرب فيتنام والحرب الكورية إلى موجه من التضخم. وكان هناك فى ١٩٥٠ ارتفاع حاد فى الاسعار وفى المواد الخام، كما زادت حدة التضخم الداخلى فى ١٩٦٥ لأنه لم يكن لدى الرئيس الأمريكى الشجاعة فى أن يعزز بالضرائب تكاليف الحرب غير الشعبية لكنه لم تؤد أى من هذه الحروب الخارجية التى لا يمكن مقارنتها بالصراعات القومية فى اوربا منذ ١٧٨٩ إلى تغير أساس فى النظام الاجتماعى.

٥ - منعت الحرب النووية التعبئة الشاملة فى وقت السلم ولم يعتقد الاوربيون بل ولن يستمروا فى الاعتقاد بإمكانية اندلاع حروب طويلة دون الاستعانة بأسلحة نووية وإنه وإن لم يكن لدى خبراء العنف الفرصة ابداً فى الحصول على الرتب العليا على حساب القادة الديمقراطيين السياسيين فإن الأخيرين ليسوا على استعداد أبدا للتخلى عن مكانهم لمنظمى العنف.

٦ - إن انتهاء الحرب العالمية الأولى بالتعادل والثانية بالهزيمة كان هو الأساس الذى حسم مسألة التنازل للعسكريين عن حرية العمل ولا يحكم هنا على سياسة زمن الحرب لترومان فى كوريا وجونسون ونيكسون فى فيتنام بل يشير أساسا إلى أن سلوك العمليات العسكرية للقادة العسكريين لم يكن خاضعا من قبل للسيادة المدنية كما هو عليه الحال الآن ويعزى هذا الخضوع فى الغالب إلى احتمالات تصاعد الموقف إلى حرب نووية وإلى خطورة الحروب الهامشية على مجالات النفوذ الأمريكى.

٧ - أكد أرون أنه من الدورس المستفادة فى الثلاثين سنة الأخيرة أن الدولة العسكرية كامتداد لليمين أو لليسار أو الأنظمة التسلطية المناهضة للراسمالية تتشرب فى داخلها المجتمع المدنى مع تقدمها نحو العسكرية فى نفس الوقت ففى الاتحاد السوفيتى يكمن مركز القوة فى بيروقراطية الحزب بغض النظر عن مقدار كبر حجم الآلة العسكرية.

أما فيما يتعلق بهذا العدد الكبير من الدول فى العالم الثالث الذى تحكمه الصفوات العسكرية والذى يظهر الآن بوضوح فقد حلله أرون على الوجه الآتى:

١ - أن أهمية وتأثير الحقائق المترتبة على موقف هذه الصفوات يظل غير مؤكد. ففى الدول الافريقية الصغيرة هناك آلاف من الضباط تحت رئاسة مائة ضابط أو اثنى عشر ضابطا مثلا دربتهم القوى الاستعمارية السابقة أو فى أكاديمياتهم العسكرية يصلحون لمرشحين بريتوريين للقوة وقد يحدث الانقلاب العسكرى فى العاصمة أحيانا بدون إراقة دماء ويمكن أن يعد المتآمرون كتيبة أو فصيلة لاحداث انقلاب عسكرى.

٢ - إن الدول الافريقية حتى هذه التى يحكمها ضباط يمثلون السلطة المدنية فى ذات الوقت لا يحققون تماما نموذج الدولة العسكرية عند لازويل فالدور الذى يلعبه الجيش أو ضباطه أمر ممكن بسبب المسافات القائمة بين الصفوات الحاكمة وبين السكان. وقد يؤدى الصراع بين الصفوات السياسية إلى صراع ايديولوجى.

كما ان الصفوات سواء أكانت مدنية أو عسكرية والتى تعبر عن نفسها بأنها تقدمية أو ماركسية لينينية لا تقيم دولتها أو مجتمعها وفقا للمذاهب التى تعتنقها. كما أن انظمة الجنرالات فى بورما وفى تايلاند من الذين يسيطرون على مواقع القوة فى هذه البلاد لا توضح لنا انها حركة تاريخية فى الاتجاه الذى تنبأ به لازويل، فقوة الجيش هناك تملأ فراغا تركه الاستعمار أو بسبب انهيار السلطة التقليدية. وضباط هذه البلاد عصريون بمعنى انهم غير مندمجين لا مع قادة النظام القديم ولا مع قادة الحزب وكلما كان الجيش متحدًا ومتماسكا فإنه يحافظ على وضعه دون أن يفرض طابعه على المجتمع ككل. وقد حكم بومدين الجزائر مستعينا بالجيش لكن الجماهير الجزائرية لم تتحرك للدفاع عن الجماعات المدنية التى كان يواجهها بن بيلا.

٣ - هناك انفصال جوهرى - حتى فى أمريكا اللاتينية بين القوى العسكرية فيها وبين ذلك الذى للدولة العسكرية. فهناك قوى عسكرية تنحنى للمصالح الراسمالية او المصالح القوى العظمى فى البلاد وتصبغ نفسها بطبيعة عصرية تقدمية كرمز للثورة المضادة كما فى شيلى. ويحدث الجيش على أى حال تحولا فى المجتمع ولا يتعامل مع الرموز أو الدعاية بطريقة الأحزاب المدنية وحينما تشجع القوة العسكرية النمو الاقتصادى كما فى البرازيل فإنها تبنى نظاما متسلطا بواسطة الشرطة لكنها لا توسع ايديولوجية جماهيريا ولا تحاول أن تغرق البلاد فى اطار ايديولوجى بيروقراطى فهم تسلطيون لكنهم ليسوا بشموليين ولا تشبه قوتهم قوة الحزب الشمولى ولا يعملون على أن يلعبوا دورا مثل هذا الدول الذى يلعبه خبراء الحرب الأهلية. والنظام الوحيد الذى يخلط وجهة النظر التسلطية والايديولوجية بطريقة شمولية اساسا هو النظام العسكرى الذى يصل إلى السلطة من خلال حرب العصابات أو الحرب الأهلية والذى يشبه نموذجه الدولة العسكرية ويستوعب المجتمع فيه بدولة وبصفوة عسكرية مدنية فى ذات الوقت[١٦].

بعد هذا العرض التفصيلى لوجهة نظر لأزويل ورد أرون عليه لابد لنا محاولة لاستقراء ما يعنيه كل منهما، فنحن نتفق مع أرون فى أن نموذج الدولة العسكرية الذى صاغه لأزويل بالخصائص التى حددناها ليس مطابقا تماما لأى دولة قائمة فى العالم اليوم إلا أن هذا لا يعنى أن لازويل لم يكن يهدف إلى شىء وهو يصوغ هذا النموذج حيث يقول أرون فى ذلك أنه لا يعرف السبب الأساسى لظهور الدولة العسكرية عند لأزويل وافترض أن ظهور المتخصصين فى العنف هو الذى يدعو

---

(١٦) Aron, R., Op. cit., P. 347.

لظهور المجتمع العسكرى لكننا نتصور أن لازويل بحسه السياسى كان أكثر فهما لاحتمالات السياسة المستقبلية للعالم ولعلنا نتصور أيضا أن الفترة التى كتب فيها لازويل مقالته كانت معاصرة لمرحلة هامة من تاريخ العالم بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، فالحرب العالمية الثانية كانت قد انتهت كما أصبح للسياسة الأمريكية منذ ١٩٤٧ نمطها الجديد الذى تخلت به عن سياسة المثل الرفيعة والقيم العليا وتحرير نصف الكره الغربى إلى دخول حلبة الصراع والأحلاف العسكرية. ولا نتوقع أن لازويل قد غاب عنه أن انجلترا هى التى حركت العالم للحرب العالمية الأولى لضرب المانيا كما أنها هى التى جرت العالم للحرب العالمية الثانية لا لضرب المانيا فحسب بل لتصفية النظام الشيوعى فى روسيا ولا نتوقع أيضا أنه قد غاب على لازويل أن فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية كانت مشغولة بوضعها فى أوربا وبامبراطورياتها ومستعمراتها وكيف أنها كانت تخشى دائما اكتساح المانيا لها واحتمالات سيطرة انجلترا على أوربا. أما روسيا فقد اعتمدت سياستها على المحافظة على نفسها وعلى التوسع فى حدود الدولة ونفوذها.

والسؤال الآن الا يكفى هذا الجو السياسى العسكرى القائم فى هذا الوقت أن يكون موحيا لمفكر سياسى كبير مثل لازويل أن يتصور مستقبل العالم فى صورة دولة عسكرية يسيطر عليها متخصصوا العنف ثم يبدأ بعد ذلك كمفكر سوسيولوجى فى تحديد بناء وخصائص هذه الدولة؟

ولعل ما يدعم وجهة نظرنا هذه أن لازويل فى تحليله لبناء وخصائص الدولة العسكرية قد أكد على زاويتين. الأولى: اكتساب الصفورة العسكرية لمهارات رجال الأعمال. والثانية: تمجيده للديموقراطية الغربية أثناء تحليله لمقومات البناء السياسى فى الدول الغربية ولوربطنا هاتين الزوايتين يكون نظام الحكم فى الولايات المتحدة قائما أساسا على الرأسمالية وعلى جعل الدولة وكيلة عن الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة وسياستها فى بسط نفوذها على أمريكا الجنوبية والجزر الواقعة فى نصف الكرة الغربى لوجدنا أجابة فورية على سؤال يطرح نفسه وهو لم وضع لازويل متخصصى التفاوض بين رجال الأعمال مقابل متخصصى العنف بين العسكريين ولا يعود ذلك فى نظرنا إلا لإدراك لازويل، أن الديموقراطية الغربية ما هى إلا ديموقراطية رجال الأعمال الذين صاغوا الديموقراطية ليأخذوها هم ويستثمرونها لتحقيق أكبر عائد من الثروة.

وقد ارتبط تحقيق هذا الهدف - فى نظرنا أيضا - باعادة صياغة السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بما يتفق واتساع آفاق الاستغلال أمام الأغنياء وأصحاب رءوس الأموال الضخمة والذى أدى إلى توسط أمريكا فى العالم

كله واخذها على عاتقها أمر هذا العالم. ألا يصح ذلك أيضا لمفكر كبير لازويل أن يصيغ تصورا عن اتجاه العالم نحو نموذج الدولة العسكرية؟

أما قول أرون بأن الولايات المتحدة قد تطورت فى شكل مختلف عن الأتجاه نحو العسكرية على اعتبار أن الصيغة الأساسية لمجتمع مثل الولايات المتحدة هو المناقشة والحوار والدعاية.. هذا القول يحتاج إلى إعادة نظر. فليس بالضرورى أن يرتبط هدف المجتمع بالصيغة التى تقوم عليها وخاصة فى عالم اليوم ودليلنا فى ذلك ان الصراع الدولى لا يأخذ شكلا واحدا وإنما يأخذ أشكالا عديدة فتارة يأخذ الناحية السياسية واخرى الناحية الاقتصادية وثالثة الناحية العسكرية دون أن يظهر على السطح أن هناك ارتباطا بين هذا الشكل من الصراع والأوضاع الداخلية للبلاد.

أما عن الصدام بين مثاليات العالم البروليتارى والديموقراطيات الحرة فليس صحيحا فى الوقت الحاضر بعد أن تغير توازن القوى العسكرية بين المعسكرين تغيرا جذريا وتحول التوازن بفعل السلاح النووى من توازن القوى إلى توازن الرعب وتساوت قدرة أمريكا وروسيا فى تدمير بعضها البعض فى حرب ذرية شاملة فخرجت أمريكا بسياسة جديدة قام فيها كيندى بأكمال اتصالات سرية كانت قد بدأت مع روسيا منذ عهد أيزنهاور إلى أن كان أجتماع خروشوف بكنيدى عام ١٩٦١ وسارت الدولتان فى تنفيذ الأتفاقيات بينهما خطوات نقلت الموقف الدولى من حالة معسكرين إلى حالة دولتين ومن حالة العداء والخصام بينهما إلى حالة التقارب.

وطبقا لهذا المنظور الجديد تحددت سياسة الولايات المتحدة على النحو التالى:

(أ) تخلت الولايات المتحدة عن حساب أية قوة من القوى فى سياستها الدفاعية وأصبحت تعتمد فى هذه السياسة على نفسها والغت الأحلاف والمعاهدات والاتفاقيات وتخلت عن القواعد العسكرية لأن سياستها تجاه الدولة التى تخل بالتوازن فى أوربا أى أتجاه روسيا أصبحت سياسة صداقة لا مخاصمة وكل ما فكرت فيه امريكا هو أيجاد وضع دفاعى يمكنها من الدفاع عن نفسها إذا نقضت روسيا اتفاقياتها أى انتقلت من سياسة الأمن المطلق إلى سياسة الأمن النسبى.

(ب) حددت هى وروسيا البلاد التى يمكن لكل منهما أن تتوسع فيها.

(جـ) سارت فى سياسة أحتكار السلاح النووى لها ولروسيا ومنع الدول الأخرى من صنع هذا السلاح.

(د) أيجاد امكنة فى العالم منزوعة السلاح وعدم تمكين الدول القائمة فيها من التسلح الا بالسلاح الذى يلزم للامن الداخلى وللدفاع المحدود.

اما عن تأكيد أرون من أن الأتحاد السوفيتى لن يتحول إلى نموذج الدولة العسكرية لأن الدولة نفسها تقوم على ايديولوجية معينة تبرز بها وجودها الخاص وتعرف به مهامها ومستقبلها، فإن هذا التأكيد مردود عليه بما قاله ديمترى سايمز Simes, D. المدير التنفيذى لبرنامج بحوث شرق أوربا والاتحاد السوفيتى والذى يمكن تلخيصه فى الآتى:

أولا: يجب الأعتراف بأن السوفيت يتجهون بمجتمعهم نحو العسكرية السوفيتية وأن الأمر ليس مجرد تجميع للقوة العسكرية. ويجب التسليم كذلك بأن الروس يعتمدون على القوة كوسيلة أساسية فى السياسة الخارجية.

ثانيا: أن الحالة العسكرية فى الاتحاد السوفيتى عميقة الجذور فى تاريخ وبناء المجتمع ذاته كما أنها مرتبطة بسياسته المعاصرة ومستدمجة فى عقول واهتمامات الصفوة الحاكمة.

ثالثا: أنه لا يمكن فهم النظام السوفيتى وسياسته بالداخل والخارج دون التقدير الدقيق لهذه المكانة الخاصة التى تحتلها القوات المسلحة فى روسيا الشيوعية.

ونستعين أيضا للرد على أرون بهذا القول الشهير لسيرجاى فيتى Vitte أحد رجال الدولة البارزين فى العشر سنوات الأخيرة فى حياة النظام الروسى القديم.... «أن روسيا كانت أساسا أمبراطورية عسكرية.» ما الذى خلق الأمبراطورية الروسية وحول هذه القيصرية شبه الأسيوية إلى القوة الأوربية الأكثر تأثيرا والأكثر سيادة؟ إن هذا قد تحقق بصراحة بفعل بنادق العسكريين»[١٧]

أما عن مسألة الأيديولوجية التى تمنع تحول الأتحاد السوفيتى إلى الدولة العسكرية فلا يمكن القول أنه قد فات على أرون الآتى:

١ - ان الفكرة الشيوعية أو الفكرة الاشتراكية الموجودة فى الاتحاد السوفيتى الآن والتى تسير سياستها الخارجية بحسبها أنما هى الفكرة الرأسمالية نفسها فى مضمونها وفى السير بحسبها وأن سميت فكرة اشتراكية أو فكرة شيوعية فإنها مجرد تسمية وهى عمليا آخذة بالتحول التدريجى إلى ما عليه القرب من ترقيع فكرة

(١٧) mes, Dimitri, The Military and Militarism in Soviet Union, International Security, 1981, 82, V. 6, N. 3.

الرأسمالية وسيظل الاتحاد السوفيتى يرفع الفكرة الأشتراكية أو الفكرة الشيوعية عمليا إلى أن تصل إلى فكرة رأسمالية مرقعة لا هى بالأشتراكية الشيوعية ولا هى بالرأسمالية.

٢ - ستظل روسيا معروفة بأنها دولة شيوعية أو دولة اشتراكية لا لشىء الا لأن الحكم فى روسيا يتولاه الحزب الشيوعى بالذات ولذلك فإن الدولة تكون دولة شيوعية مهما كان الأشخاص الذين يتولون القيادة فيه ما دام الحزب الشيوعى هو الذى يستأثر بالحكم لذلك فإن الفكرة الشيوعية أو على الأصح الفكرة الأشتراكية ستظل متحكمة فى الدولة وأن كانت ليست هى المتحكمة فى السياسة الشيوعية.

٣ - أن السياسة الروسية قد مرت بأربعة أدوار هى السياسة الروسية فى عهد القياصرة وهذه كانت سياسة وطنية تقوم على أمرين: أحدهما المحافظة على روسيا والثانى التوسع فى حدود الدولة وفى نفوذها ثم جاءت السياسة الشيوعية بعد أن تسلم الحزب الشيوعى الحكم فى روسيا فصارت سياسة الدولة سياسة شيوعية تهدف إلى ايجاد الثورة العالمية ونشر الشيوعية فى العالم ثم جاءت السياسة الشيوعية بعد وفاة لينين وتولى ستالين الحكم فى روسيا فأصبحت سياسة الدولة سياسة روسية شيوعية تتخذ المحافظة على الدولة الروسية الأساس الوحيد للسياسة مع المحافظة على العمل للثورة العالمية ونشر الشيوعية فالثورة العالمية ونشر الشيوعية لا يتأتى الا عن طريق روسيا والمحافظة عليها. فالمحافظة على دولة روسيا وتوسيعها ونشر نفوذها هو الذى يجب أن يكون واجب كل شيوعى أينما كان وواجب السياسة الشيوعية فى كل اعمالها ولهذا يقول «ستالين» الثورى هو الشخص المستعد دون مواربة ودون قيد أو شرط وبكل شرف أن يؤيد الاتحاد السوفيتى ويدافع عنه.. والدولى هو الشخص الذى لا يضع شرطا ولا يتردد فى الدفاع عن الاتحاد السوفيتى لأنه قاعدة للحركة الثورية العالمية ويستحيل الدفاع عن هذه الحركة أو تقدمها دون الدفاع عن الأتحاد السوفيتى «ثم تحولت هذه السياسة إلى سياسة روسية بحته تتخذ الشيوعية والأحزاب الشيوعية وسائل للمحافظة على روسيا وتوسيع حدودها ونشر نفوذها أى رجعت إلى سياسة روسيا القيصرية مع فارق واحد هو أن روسيا القيصرية كانت تتخذ الأعمال السياسية والعسكرية من أجل تنفيذ سياستها أما الاتحاد السوفيتى حاليا فهو يغلف الأعمال السياسية بغلاف الشيوعية والاشتراكية ويتخذ الأعمال العسكرية وفقا لمتطلبات السياسة الدولية بغض النظر عما تتطلبه الشيوعية.

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن السياسة السوفيتية ليست فى حقيقتها سياسة

حمل الدعوة الشيوعية ومن ثم فهى لا تمنع تماما الاتحاد السوفيتى من التحول إلى نموذج الدولة العسكرية كما قال آرون وإن اختلفت خصائصها عن النموذج الأصلى عند لازويل.

الدراسة التاسعة

البعد السوسيولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة*

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على أحدى الوثائق المنشورة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣[١]، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التى كانت تربط بين قادة المعركة. وتكشف لنا أحدث كتب الأستراتيجية العالمية عن القبول الضمنى للاتحاد السوفيتى لأستراتيجية الولايات المتحدة فى الحرب المحدودة منعا للصدام النووى بينهما على الرغم من رفضه الدعائى لها[٢]، فكان من المنطقى أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : **«هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الأستراتجية التى حددتها القوتان العظمتان»؟**

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة، لكن الأجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الأستراتيجى للقوتين العظمتين مما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضرورى أن تسبق هذه المقالة[٣]. يضاف إلى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر، فكان لابد من الأستعانة بالجانب السياسى للمساعدة فى تحليل العلاقات بين قادة الحرب. وقد توصلنا فى النهاية إلى عدة قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين فى المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحوث.

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov عن الحرب المحدودة للمساعدة فى تحليل الوثيقة المذكورة[٤]. أما سبب الأختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية

---

* نشرت هذه الدراسة فى العدد السادس من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع تحت أشراف الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى.

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان «حرب اكتوبر» وصدرت فى باريس وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربى بجامعة جورج تاون.

(٢) Jonahan Sammel Lockwood, The U.S. vew of the Soviet Strategic Doctorine Ansaction Books, New Brunsuick, 1983, p. 93.

(٣) أنظر مقالتنا عن «التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى» تحت النشر.

(٤) Bar Simon Yocov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1980.

فى تحليله لحرب الأستنزاف المصرية الإسرائيلية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ مما يجعل من مقالتنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسى هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسى والإستراتيجى فى حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب فى ابراز معالم البعد السوسيولوجى كما تظهره الوثيقة المذكورة.

الحرب المحدودة مفهوم استراتيجى من صنع الولايات المتحدة. وقد هاجم الأتحاد السوفييتى هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائى فقط(٥). لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمنى لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجى بسبب التغير الكيفى فى قوته العسكرية المتزايده. ويرى المحللون السياسيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا اذكياء تماما فى عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغماتهم الدعائية متسقة مع اعترافهم الدقيق بأهداف الحرب المحدودة على الرغم من أنهم قدموا هذا الأعتراف بقدر عظيم من البلاغة الد عائية المبينة لاستراتيجيتهم الرادعة. كما تزايد اعتراف السوفييت فى نفس الوقت شعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوسائل التقليدية والنووية دون تصعيدها إلى حرب نووية شاملة أى انهم لا يستثنونها من أستراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية بشرط الا تصل إلى مواجهة نووية شاملة(٦).

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بابادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى إلى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لا يجاد مواقف تبنى على الحل الوسط فى علاقتها السياسية والاستراتيجية. وهدف هذه الحرب هو تحييد مخاطر الحرب الشاملة بوضع عدة أختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى. لكن هذا الهدف بديل أساسى عن الحرب الشاملة فى العصر النووى، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية اندلعت اكثر من خمسين حربا محدودة فى أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لا تكون كذلك من جانب الأطراف المحلية، فحروب كوريا وفيتنام - على الرغم من التدخل العسكرى المباشر للولايات المتحدة - كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم

---

(٥) Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75.

(٦) Ibid. p. 93.

تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حربا شاملة.

ويؤثر نوع القيود والضوابط المفروضة على هذه الحرب وأنماط المفاوضات بين الأطراف المحلية ومشاكل أنهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو أتساعها.

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة على الضوابط التى يدخل المشتركون الحرب عبرها. ولهذا فأنه لكى تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية: (هدف الحرب - الوسائل العسكرية المستخدمة - الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة - الأهداف التى تهاجم، وهى عسكرية بالدرجة الأولى - المشتركون فى الحرب).

وليس من الضرورى أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما، إذ قد تكون محدودة فى جانب معين وغير محدودة فى الجانب الآخر كان تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها. وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة أمكانياته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها فى تحقيق الأهداف التى ترمى إليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر.

وتعتمد ضوابط الحرب أساسا على نمط التفاعل بين القوى العظمى. ويقول بيرنارد بروديس فى هذا الصدد Bernard Brodies «لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كقاعدة على الصراعات التى تكون محدودة بطبيعتها أى التى يفتقد فيها أحد الطرفين المحليين المتنازعين أو كليهما القدرة على جعلها شاملة لكن المقصود دوما هو أحتواء الدول العظمى فى هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى أو الصين الشيوعية». إلا أن يوكوف يرى أنه من لأفضل أن يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أى حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضع قيودا على استخدامها للقوة وسواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود فى اعتبارها.

ويميز يوكوف بين قيود الحرب وضوابطها. فيعنى بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها القدرة على توسيع الحرب أو لأعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة. أما الضوابط فهى هذه القيود التى تضعها الأطراف المحلية فى الأعتبار حتى تجعل الحرب محدودة أما من طرف واحد للحفاظ على مصالحة الخاصة أو من خلال الأتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين.

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة فى المواقف التى تفرض فيها القوى العظمى قيودا سياسية (القيود الخارجية) بطريقة ما لتمنع توسيع الحرب حتى لا ينهزم هزيمة مميته. وليست القيود السياسية الخارجية وحدها ذات أثر حاسم فى الحرب بل أن الأعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها ايضا فى هذا المضمار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب.

وقد تندلع الحرب المحدودة لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر او بسبب الخوف من أنتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية أقوى أو خوفا من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف أيضا من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاها الدول الصغرى أو لأثارة العدو وحفزه على الدخول فى الحرب.

وقد تندلع الحرب المحدودة ايضا بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان - بوضع الضوابط اللازمة - أن المصلحة تقتضى دخولهما فى تفاعل أو فى أتصال حتى ولو كان ذلك فى شكل صراع عسكرى. ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين، إلا أن ألكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار إليها.

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية فى التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعة.

أما الأنماط الأساسية من الضوابط فى الحرب المحلية المحدودة فيمكن ترتيبها على النحو التالى:

١ - ضوابط على الأهداف: يمكن تعريف الحرب المحدودة بالأشارة إلى الأهداف السياسية المحدودة، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها على الأعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالأضافة إلى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وأنما تحقق نتائج جزئية فقط قد لا تتفق تماما مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية، لهذا فأن حربا من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى أنها لن تعرض حياة الأمة

للخطر. إلا أن ذلك لابد أن يتضمن أن الطرف الآخر فى الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة. يضاف إلى ذلك أن الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب.

٢ - **ضوابط على الوسائل العسكرية**: لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكمى من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا. وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخداما واسعا، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما. وقد يكون من الضرورى فى بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم فى السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة إلى توسيع الحرب أو استغلالها لأنهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة إلى البحث عن الوسائل العسكرية الكفيلة بإيقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدول الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب.

٣ - **ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها**: ويعنى ذلك الاقتصار على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية وإلا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدى إلى توسيعها. ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التى تضمن أفرادا تابعين للدولة الكبرى الحليفة.

٤ - **ضوابط على المنطقة الجغرافية التى تدور فيها المعركة**: ويعنى ذلك ضرورة أن يدور القتال فى منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد ومعروف بالوسائل الطوبوغرافية كالأنهار والجبال. وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمنى فأن أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب. ولكى تكون الحرب محدودة لابد من أحترام هذه الحدود . وقد يلجأ أحد الطرفين المحليين إلى التوسع الجغرافى من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعه من الأعتداء عليه ولخلق تهديد دائم له برد الفعل المضاد إذا ما أقدم على ذلك.

وتجدر الأشارة أيضا إلى أن هناك قيودا أخرى على نمط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التى لا تأخذ دورا فعالا فى الصراع أو تلك الدول التى قد ترغب فى التدخل من غير القوى العظمى.

وقد قسم يوكوف أنماط المفاوضات فى الحرب المحلية إلى ستة اقسام على النحو التالى:

(أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين.

(ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول وحليفه من الدول العظمى.

(جـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى وحليفه من الدول العظمى.

(د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول والدولة العظمى الحليفة للطرف المحلى الثانى.

(هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى والدولة العظمى الحليفة للطرف المحلى الأول.

(و) علاقة تفاوض بين القوتين العظميين الحليفتين للطرفين المتحاربين.

وتتميز عملية المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب بما ياتى:

١ - أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب أو الخسارة فى المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها فى هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى ايضًا.

٢ - قد يمارس الطرف المحلى - بسبب تفوقه العسكرى - ضبطًا كاملا على المفاوضات إلا أن الطرف المحلى الثانى قد يستعيض بضعفه بتهديد مصالح القوى العظمى.

٣ - هناك أنماط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف إطلاق النار أو الهدنة أو على أى وسيلة أخرى لانهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية فى هذه العمليات.

٤ - تساعد علاقات التفاوض بين العناصر المحلية والقوى العظمى على الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة فى المواقف التى تفشل فيها الأطراف المحلية فى الوصول إلى اتفاق.

٥ - تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظمتين المتورطتين فى الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما: رغبة كل منهما فى انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل. وثانيهما: ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب. ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين

العسكريين وبالمعدات الجاهزة للقتال الفورى وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسى. وتعمل لتحقيق الهدف الثانى على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه أو على القوة العظمى الأخرى.. وقد يؤدى تأييد القوى العظمى إلى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون فى نفس الوقت عاملاً ضاغطًا على حليف القوى العظمى الآخر.

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تفاوض فيما بينها وفقًا لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها فى الحرب والتزاماتها نحو حليفها فى الصراع وهكذا..

٦ - تستطيع الأطراف المحلية المتصارعة المناورة فى المفاوضات لضمان الحل المناسب الذى ترضاه لجوانب معينة فيها وذلك لإدراكها خوف الدول العظمى من توسع الحرب. ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة تجنب وتفادى ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية فى القدرة على الحركة التى تزيد من قدرتها على التفاوض.

ولا تهدف الحرب المحدودة - على عكس الحرب الشاملة - إلى تدمير واستسلام العدو وإنما ضمان الأهداف السياسية المحدودة. هذا ويمكن إنهاء الحرب إذا كانت هذه الأهداف مرنة ومعتدلة أيًا كان الشكل الذى انتهت إليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة. كما تؤثر الضغوط الداخلية أيضًا فى الإسراع بإنهاء الحرب خاصة إذا زادت معاناة البلاد من ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصادى أو بسبب التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فى الحرب.

وهناك ثلاثة أنماط لإنهاء الحرب: الإنهاء الذاتى والإنهاء المتفق عليه والإنهاء المفروض. النمط الأخير هو الذى يفرض من قبل القوى العظمى أما النمط الأول فيحدث إذا قرر أحد الطرفين إنهاء الحرب أما إذا قرر الطرفان إنهاء الحرب فهنا يكون الثانى. ويحدث النمط الأول إذا اعتقد أحد الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشاملة أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذى قد يفرض عليه. ويحدث النمط الثانى من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع الحرب. وتفرض الدول العظمى حلولها فى النمط الثالث إذا فشلت الأطراف المحلية فى إنهاء الحرب بطريقتها الخاصة وذلك تجنبًا للمواجهة الشاملة بينها أو تجنبًا لانتصار حليفها الكامل.. ومن هنا تتفق الدول العظمى على أن النتيجة التى وصلت إليها الحرب هى أفضل ظرف لبدء المفاوضات بين الأطراف المحلية. إلا ننسى هنا أن النجاح العسكرى فى ميدان القتال يترك تأثيره الواضح فى

مواقف التفاوض بين القوى العظمى والأطراف المتصارعة[٧].

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة فى ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب اكتوبر تعكس العديد من الخصائص التى حددها يوكوف فى نظريته على النحو التالى:

أولاً: ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تندلع لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية[٨] والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك إمكانيات عسكرية اكبر[٩] أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب.

بالنسبة لنقص القدرات والوسائل العسكرية المصرية تقول الوثيقة صفحة ١٤، ١٥. أنه بعد دراسة إمكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول إلى خطة هجومية تتمشى مع الإمكانيات الفعلية تبين الآتى:

١ - ضعف القوات الجوية الشديد إذا ما قورن بقوات العدو الجوية وأنها لا تستطيع تقديم أى غطاء جوى للقوات البرية إذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو.

٢ - أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهى ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر إلى حرية الحركة وبالتالى لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لأى قوات برية متقدمة عبر سيناء فهى سلاح مناسب فى الدفاع فقط ولا بد من أن توفر له الوقاية بوضعه فى

---

(٧) Yacov, op. cit., p.

(٨) اكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرية ان القوات المسلحة لن تستطيع احتلال الممرات فور العبور.

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.

(٩) يقول إيرايل شارون: «إن اسرائيل قوة عسكرية عظمى وان كل قومية اوربية اضعف منها وانها تستطيع فى أسبوع واحد أن تكتسح المنطقة من الخرطوم إلى بغداد فالجزائر ويقول أيضا.. «فى عالم تقف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية المميته فإن إسرائيل وحدها هى التى لها القدرة على المبادأة فى الشرق الأوسط وهى الحكم الفعال فى المنطقة.

Insight Team on the Middle East War, By Andre Deute. The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

ملاجىء خرسانية أما إذا خرج من هذه الملاجىء لمرافقة القوات البرية المهاجمة فإنه يصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية ومدفعيته.

٣ – تعادل القوات البرية مع قوات العدو مع وجود بعض التفوق فى المدفعية لكن احتماء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعى. كما أن قناة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدًّا منيعًا بين القوتين.

٤ – أن القوات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القوات الجوية المصرية أحال التفوق البحرى إلى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرًا. وكان فى استطاعة العدو أن يتجول فى خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون فى استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحًا أن تعترضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوى للقوات المصرية.

وتحدد الوثيقة (فى ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف الإمكانيات هو الذى أدى إلى التفكير فى القيام بحرب محدودة. وتقول فى ذلك: «نتيجة لهذه الدراسة ظهر أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف إلى تدمير قوات العدو وإرغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة.. وأن امكانياتنا الفعلية قد تمكننا – إذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف إلى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع[١٠]».

اما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذى يملك أمكانيات عسكرية أكبر، تؤكد الوثيقة أن حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جوًا إلى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية. وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوى فى القطاع الشمالى من القناة وفتح ثغرة واسعة فى خط الدفاع الجوى ما بين بورسعيد شمالاً والاسماعيلية جنوبًا واصبح فى استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة إلى قلب الدلتا (ص ٦١).

اما عن الرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى للدول الكبرى فتقول الوثيقة فى ص ١٩: «أطلقنا على الخطة الأولى اسم العملية

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الأركان المصرى فى ذاك الوقت «قبل مرور شهرين على تعيينى رئيسًا للأركان العامة كنت قد أصبحت مقتنعًا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة ١٠ – ١٢ كم شرق القناة» (ص ١٨).

٤١ (خطة تهدف إلى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكى نصبح قادرين على تنفيذ الخطة» أما الخطة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودى «المآذن العالية» وكنا نقوم بتحضيرها فى سرية تامة. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفيتى. وأثبتت الوثيقة فى ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكرى السوفييتى إثر قرار طرد المستشارين للسوفييت قد أثر تأثيرًا كبيرًا على قدرات الدفاع الجوى.

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكرى والاقتصادى للقوة العظمى فى خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها: «أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم.. وهى تتلخص فى نقطتين: النقطة الأولى: هى الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا.. أن الحركة الصهيونية هى هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وإن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتى هى التى سوف تساعدنا فى التصدى لهذه الهجمة. اما النقطة الثانية فهى الوحدة العربية.. أننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدمًا فى اتجاهها» (الوثيقة ص ٩٨).

ثانيًا: ذكر يوكوف أن من عوامل الضبط على الأهداف أن يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة[١١].

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو. فتقول فى ص ١٧ «لقد كان العامل الثالث هو الرغبة فى أن نرغم إسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها. إن إسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبىء وقت الحرب ٢٠٪ من قوتها البشرية للأنضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الأقليمى.. وهى نسبة عالية جدًا لم تستطع اى دولة فى العالم أن تصل إليها وأن إسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتصيب خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل. ونتيجة لهذا الموقف فإن لإسرائيل مقتلين: المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد،

---

(١١) أكدت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط فى الفترة من ١٧ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة Samuel Stration ان وجود القوات المسلحة الإسرائيلية فى الاحتياط يؤدى مع التعبئة الموسعة إلى التأثير بشدة على الاقتصاد القومى.

Report of the Special Subcomittee on The Middle East (H.A.S.C. No. 93-321) U.S. Government Printing Office 1973, p. 9.

والمقتل الثانى هو إطالة مدة الحرب. إن إسرائيل لا تهتم كثيرًا إذا خسرت الكثير من أسلحة الحرب المتطورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع إذا خسرت بضع مئات من الأفراد لأن لديها رصيدًا هائلًا من المعدات وهناك من يقوم نيابة عنها بدفع ثمن فواتير السلاح - أما خسائر الأفراد فإن رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود؛ ومن الصعب تعويض هذه الخسائر. كذلك فإن إطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة إسرائيل يومًا بعد يوم. إن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التعبئة هو نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة أشهر فقط.. لقد كانت إسرائيل فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان من صالحنا أن نفرض عليها حربًا بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ - ١٢ كم فإننا سنخلق لها موقفًا صعبًا فإذا هى قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو القوات الجوية التى تساندها نظرًا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوى. وإذا هى عزفت عن الهجوم فسوف تضطر إلى الاستمرار فى تعبئة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية».

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلا مبدأ الحرب المحدود فعلى الجانب المصرى لم تكن الإمكانيات تسمح إلا بحرب محدودة وعلى الجانب الإسرائيلى - رغم توفر الامكانيات له - لم تسمع العوامل المتعلقة بناء المجتمع الإسرائيلى له إلا بحرب غير طويلة الأمد.

ثالثا: أشار يوكوف إلى أن الوسائل العسكرية فى الحرب المحدودة تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسة التى من الضرورى أن تسود كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب.

وتبين لنا الوثيقة صحة ما أشار إليه يوكوف بدءا من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالى:

١ - حينما تقدم رئيس الأركان المصرى بخطة محدودة إلى وزير الحرب كان سبب اعتراض الأخير فى البداية أن هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسى المنشود منها وانه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة إلى قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلى[١٢]. (ص ١٨).

(١٢) اجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب اكتوبر على أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها ألا وهى استخدام الحرب كوسيلة لكسر الجمود الدولى للأزمة ولإقناع القوى العظمى تمامًا=

٢ - اتفق رئيس الأركان المصرى ووزير الحرب على أن التصريحات السياسية عن الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية تؤثر على الوضع العسكرى وتحرم القوات المصرية من المفاجأة وتتيح الفرصة للعدو للقيام بضربة إجهاض أو على أقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات ذريعة لطلب أسلحة جديدة من الولايات المتحدة. (ص ٢٠).

٣ - طلب وزير الحرب المصرى من رئيس الأركان إعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس أنه إذا علم السوريون بأن الخطة هى احتلال ١٠ - ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب. وحينما أبدى رئيس الأركان استعداده لدخول قواته بمفردها أبلغه وزير الحرب أن هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤).

٤ - كان اتفاق رئيس الأركان المصرى ونائب وزير الدفاع الكورى على استخدام الطيارين الكوريين فى مصر متوقفا على نجاحهما فى إقناع الجانب السياسى بذلك (ص ٦٩) كما كان الاعلان عن وصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرارا سياسيا يتوقف على استطلاع رأى كوريا قبل إذاعته (ص ٧١).

٥ - طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة فى ديسمبر ١٩٧٠ أن تكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التى فى أيديها. (ص ٩١).

٦ - أكدت السلطة السياسية المصرية فى مؤتمر عام للضباط فى مارس ١٩٧١ بأن المعركة القادمة يجب أن تحصل على التوازن الدقيق بين مزايات بدء المعركة وبين مزايا الانتظار وأن المعركة لن تتقدم أو تتأخر يوما عن توقيتها الصحيح (ص ٩١).

٧ - طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر فى ١٨ أبريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع (ص ٩٣ - ٩٤).

٨ - فى ١١ مايو ١٩٧١ أشادت السلطة السياسية بالدور الذى تقوم به القوات المسلحة المصرية فى تدعيم السياسة الخارجية وأبدت اهتمامها بالقوات المسلحة الجوية حتى يمكن تحدى السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص ٩٦).

٩ - أجابت السلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣

= بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرًا جدًا إذا بقى بلا حل أكثر من ذلك.

Insight Team, op. p.119Œ

يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنواقص التعبوية التى تؤثر على المعركة الهجومية بقولها «إنكم مطالبون بالعمل فى حدود الإمكانيات المتاحة لكم.. ولو أنكم عبرتم القناة وأخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسى» (ص٩٩).

١٠ - فى ٤ نوفمبر ١٩٧١ نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة وأعلن تعبئة جميع موارد الدولة لأغراض الحرب وأخبر الروس بأنه أخطر الولايات المتحدة بدخوله الحرب.

١١ - فى ١٩ نوفمبر ١٩٧١ شرحت السلطة السياسية الموقف السياسى للضباط العسكريين فى قاعدة انشاص العسكرية. (ص ١٠٠).

١٢ - فى اجتماع مصغر لكبار الضباط فى ٢٦ يونيو ١٩٧٢ أعلنت السلطة السياسية ضرورة التفرقة بين رجال الحرب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨).

١٣ - فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمعت السلطة السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع إلى رأى القادة فى الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت والولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وإمكانية اشتراكها فيا الحرب.

ومما تجدر الإشارة إليه عند تقييم هذا الاجتماع ما كان له من دلالة خاصة فى تأكيد السلطة السياسية سيادتها على الاعتبارات العسكرية. أذ احتد رئيس الدولة على اثنين من كبار الضباط حينما أبديا بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبهما بعدم التدخل بما ليس فى اختصاصهما وأكد لهما صفتهما العسكرية غير السياسية. وقد سئل رئيس الدولة فى هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل أحد كبار الضباط وهو «هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسى؟» فأجاب: لقد سبق أن قلت لوزير الحرب.. أن الهدف هو كسر وقف إطلاق النار (ص ١٢٣ - ١٢٩).

١٤ - تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية. (انظر ١٨٣ - ٢١٠).

١٥ - فى ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحرب من رئيس الأركان تطوير الهجوم نحو المضايق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الاسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى وكرر الوزير طلبه مرة

أخرى موضحا أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية واعترض رئيس الأركان بسبب سوء الموقف العسكرى المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يدمر القوات المصرية دون أن تقدم مساعدة للسوريين. وفى المرة الثالثة أوضح الوزير بجلاء أن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق» (ص ٢٤٥).

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب ضرورة الالتزام بالقرار السياسى.. وتصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى.. «ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها، لقد كان علينا يوم ١٤ أكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط.. ونجح العدو فى استدراج الويتنا المهاجمة إلى مناطق قتل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا.. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب. (ص٢٤٥ - ٢٤٦).

١٦ - تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) «فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح إعادة تجميع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن اعادة الاتزان إلى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد قوبل بالمعارضة على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب إلى ذعر..» وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم سحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر أن يلقى رئيس الدولة خطابا سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة وإسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشفه الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع (ص ٢٥١).

١٧ - عارضت القيادة السياسية ممثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة أى سحب للقوات من شرق القناة إلى غربها حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر على الرغم من إجماع القادة العسكريين على سحب القوات (ص ٢٥٣).

١٨ - تقول الوثيقة فى ص ٢٦٠ «أن ستار السرية الذى فرضته القيادة السياسة على الموقف غرب القناة كانت له آثار سيئة على الشعب والجيش معا حيث كانت البلاغات تقول أنه قبل فجر ١٩ أكتوبر كان للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة». وتقول الوثيقة فى (صفحة ٢٧٢) بحلول يوم ٢٤ أكتوبر كانت هناك فرقتا

مشاه مدعمتان قوامهما ٤٥ ألف ضابط وجندى ومعهم ٢٥٠ دبابة ومن خلفهم مدينة السويس محاصرتان حصارا تاما وهذه القوة كلها كانت خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى المصرى وتعرضت للقصف الجوى المعادى دون أى فرصة لردع الطائرات المهاجمة التى دمرت وسائل العبور جميعها من كبار، ومعديات وقضت بذلك نهائيا على أى فرصة لانسحاب القوات.

تشير النقاط السابقة جميعها إلى الكيفية التى كانت تدور بمقتضاها الوسائل العسكرية فى فلك الأهداف السياسية وكيف سادت الأهداف السياسية على ما عداها. إلا اننا **يمكننا ان نلخص آثار ذلك فيما يلى**:

١ - ماعبر عنه الجنرال هوكلى Hockly بقوله «أن هناك أخطاءا أساسية مرجعها الضغوط السياسية على العسكريين وأن البشر ليستمرون فى هذه الأخطاء التى لا يمكنهم للهرب منها وإن العمليات العسكرية العربية كانت تسير ضد رغبة القائد المسئول عنها بسبب هذه الضغوط السياسية الشديدة عليه(١٣)..

٢ - أن تدهور الموقف العسكرى مع امكانية تعديله أمر لا تهتم به السلطة السياسية فكل ما يعنيها الهدف السياسى أولا وأخيرا.

٣ - غلبة الطابع السياسى على وزير الحرب ووقوفه إلى جانب السلطة السياسية فى مواجهة العسكريين كان دائما على حساب الموقف العسكرى.

٤ - تبرز النقاط السابقة ما كنا قد أشرنا إليه من أن رئيس الدولة يجب أن يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة(١٤)، فحينما نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة لأن انغماسه فى العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعل منه رجلا سياسيا فحسب فكان من الطبيعى أن تؤدى قيادته للقوات المسلحة إلى نتائج خطيره بالاضافة إلى أن الشخصية العسكرية لوزير الحرب قد ذابت فى الاطار السياسى الذى صبها فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما.

رابعا: يرى يوكوف أن القوى العظمى فى الحرب المحدودة تضع ضوابط على الوسائل العسكرية التى تستخدمها الدول المتصارعة كما وكيفا وإنها تستخدم هذه الضوابط فى حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف.

---

(١٣) M.G., A.H. Farror – Hockley, The October War in Elizabeth Monoroe and F. Hockley, Adeiphi Paper, N. 111. The Institute for Strategic Studies, London, 1975, p. 30.

(١٤) انظر مقالنا «التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين.

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فنقول ف (ص ٦١ - ٦٢). «ف البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذى تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لشئون الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون بشئون الدفاع بحث افضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية. ومع أن القرار الأول هو قرار سياسى ف المقام الأول والقرار الثانى هو قرار عسكرى ف المقام الأول فإن صانعى القرار ف كلتا الحالتين يتأثرون بالحوار الذى يجرى بين الطرفين قبل اتخاذ القرارات.. هذا ما يحدث ف البلاد المتطورة، أما ف البلاد التى ما زالت ف مرحلة التطوير أو بكلمة أعم ف دول العالم الثالث فإن الموقف ليس بهذه السهولة.. أن سوق السلاح تسيطر عليها الكتلتان الكبيرتان وهما الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وان قرار كل من امريكا وروسيا امداد احدى دول العالم الثالث بالسلاح يخضع لعوامل كثيرة اهمها الحفاظ على التوازن بين مصالح الدولتين العظميين ف المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح. ومدى التزام الدولة التى تشترى السلاح بالخط السياسى الذى لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له. وهكذا فإن صانعى القرار ف دول العالم الثالث ليس لديهم الكلمة الأخيرة ف تحديد واختيار السلاح الذى يريدونه».

وتقول الوثيقة ف صفحة ١٧٥ أيضا «كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذى يتم توريده إلى مصر. لقد كان المفاوض المصرى يستطيع أن يطلب ويناور ويحاول اقناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة ف القبول أو الرفض».

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها ف نفس الصفحة «أن الروس بسيطرتهم على الامداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن المسار الذى رسموه كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية».

أما الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فإن الوثيقة تظهره ف أكثر من موقع. ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى اعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم ف الساعة وأنها تكون عديمة القيمة إذا لم تعادل سرعتها سرعة الصوت (ص ١٠١).

وفى مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة على لسان رئيس الدولة: «أن أمريكا تدعم اسرائيل بكل شىء فى حين أن الاتحاد السوفيتى لم يمدنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل الأصناف التى وعدنا بها القادة السوفييت» (ص ١٠٢).

ويقول قائد الدفاع الجوى فى المؤتمر المذكور «أن مشكلتى هى أنه مطلوب منى ان اقاتل فى معركة هجومية بأسلحة دفاعية» وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله «يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتى وأن نغلق الموانىء المصرية فى وجه الأسطول الروسى، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا إلى أن يتم المنع نهائيا إذا لم يستجيبوا لمطالبنا».

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق فى نفس المؤتمر بقوله: «أن هناك نواقص كثيرة من القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية أهمها ضعف الطيران والنقص فى الحركة وفى وسائل المواصلات وأسلوب فتح الثغرات فى حقول الألغام»

وطلب رئيس الأركان المصرى فى المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتى لمعرفة موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضا «أن لديهم لواءين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوى وهم يسيطرون على إمكانيات الحرب الالكترونية، ويجب أن نعلم كقادة هل سيشترك معنا السوفييت أم لا وفى حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم حدود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليما» (ص ١٠٣).

أما وزير الحرب المصرى فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتى فى احاديثه كلها وبعد أن كانت انتقاداته دائما على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير ١٩٧٢ فخطب فى اجتماع عقد فى المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتى هجوما عنيفا وأعلن «أن الروس لم يوردوا الأسلحة المطلوبة وأنهم يحولون دون تحقيق رغبتنا فى الهجوم» (ص١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسى لمصر علق نظيره المصرى قائلا «إن الروس غير مخلصين وغير جادين فى التعاون مع مصر» (ص ١٥٧)(١٥).

---

(١٥) ورد فى تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الإشارة إليه أن ما أعطاه السوفييت للعرب لم يكن معقدًا ومتطورًا لكنه كان كثيرًا وأيدت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا فى الاتحاد السوفيتى ذكروا انهم راوا اسلحة اكثر تعقيدًا من ذلك ومن المعروف ان هذه اللجنة كانت عسكرية فى المقام الأول ولم تكن دبلوماسية p. 4 وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله: «لقد كان واضحًا منذ البداية هذا الاعتماد العسكرى المصرى على السوفيت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تمامًا أن الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدى ليجنبوها الهزيمة فقط».

Elizabeth Monoroc, op. cit., p. 32.

كل هذه النقاط التى أشرنا إليها تؤكد أنه مهما كان من حجم *المساعدات* السوفيتية لمصر فإنها تتعرض لضوابط كثيرة فإذا أضفنا إلى ذلك أنه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات وتلك التى تقدمها *أمريكا لإسرائيل وخاصة فى الأوقات* الحرجة من القتال لأمكننا الوصول إلى نتيجة مؤداها أن استراتيجية الحرب المحدودة التى اتفق عليها الطرفان فى منطقة الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية فى مواجهة التفوق العسكرى الإسرائيلى والحفاظ على هذا التفوق والدليل على ذلك ما يلى:

١ - اصرار الاتحاد السوفيتى على أن تدفع مصر ثمن الأسلحة التى اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وأن يتم تسديد الثمن بالعملة القابلة للتحويل. وتصف الوثيقة هذا الأصرار بأنه «عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا» (ص ١٥٨).

٢ - تقول الوثيقة فى (ص ١٧٢) «لا شك أن الكوبرى الجوى السوفيتى - فى المراحل الأخيرة من الحرب - يعتبر متواضعا إذا قورن بالكوبرى الجوى الأمريكى إلى إسرائيل. لقد نقل الأمريكيون خلال ٥٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الإمدادات مستخدمين طائرات س - ٥ واس - ١٤١ حمولة الأولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠ طن. وقامت شركة العال الإسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالى الجسر الجوى لإسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واجمالى المساعدات بما فيها البرية والبحرية بلغ ٦١١٥٣ أطنان.. فإذا أدخلنا فى حسابنا أن المسافة من أمريكا لإسرائيل هى ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفييتى إلى مصر وسوريا هى ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا أن الكوبرى الجوى الأمريكى الإسرائيلى يساوى ٦,٥ مرة الكوبرى الجوى على أساس وحدة الطن/ميل».

٣ - عثرنا على تقرير مرفوع إلى الكونجرس فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصى فيه بناء على تجربة حرب أكتوبر بضرورة انشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارئ خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكى لتدعيم مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات بأنه يجب الأستمرار فى امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتمادات مالية أو بدونها(١٦).

٤ - ذكرت الوثيقة فى (ص ١٧٦).. أن الأسلحة الحديثة تدخل فى خدمة

---

(١٦) Report to the Congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

القوات المسلحة الإسرائيلية والأمريكية فى وقت واحد ولذلك فإن الأسلحة المتاحة لإسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين عما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات.

٥ - أجاب وزير الخارجية الأمريكى فى مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية فى العالم (فى أكتوبر ٧٣) بقوله «نحن لا نعتبر انفسنا حتى الآن فى مواجهة مع الروس واعتقد أننا بامكاننا المحافظة على هذا الوضع.. وأريد أن أؤكد أننا والاتحاد السوفييتى فى علاقة متميزة.. نحن اضداد ورفقاء فى نفس الوقت.. اضداد لأننا نجد أنفسنا فى مواجهة محتملة وكل منا له أصدقاء يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحد منا قط[١٧].

اما عن السيطرة الجوية ودورها فى طلب الطرف الأضعف أسلحة مضادة للطائرات من حليفه واثر ذلك على احتمالات توسع الحرب فإن الوثيقة تترجمها على النحو التالى:

١ - السيطرة الجوية الإسرائيلية:

تكشف الوثيقة فى أكثر من موضع السيادة الجوية الإسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول فى (ص ١٦) «من خلال الاشتباكات المتعددة التى تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الإسرائيلى فى هذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما فى مصلحة العدو.. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة. لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعات طيران فى حين كان متوسط ساعات الطيارين الإسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل.. كما كانت طائراتنا أقل كفاءة من طائرات العدو».

ونشرت الوثيقة إلى دور هذه السيطرة فى الأيام الأخيرة للحرب فتقول فى ص ٢٦٠ «إن قواتنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد أن دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التى أحدثها فى دفاعنا الجوى».

وتقول الوثيقة فى (ص ٢٧٢) «بحلول يوم ٢٤ أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية،

---

(١٧) U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. - Arab Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

لقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التى كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كلها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى سام وبالتالى أصبحت مهددة بالقصف الجوى المعادى دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة».

٢ - امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية:

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوى لمجابهة السيطرة الجوية الإسرائيلية على النحو التالى صباح ٦/١٠/١٩٧٣.

القوات الجوية: (٣٠٥ طائرة قتال - ٧٠ طائرة نقل - ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر). قوات الدفاع الجوى: (١٥٠ كتبة صواريخ سام - ٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة فى ص ٦٥ «بدأت الامدادات الروسية تصل إلى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية فى الدفاع الجوى وكان معها معدات لم يسبق لمصر أن حصلت عليها» وتتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والقذيفة فتقول، كان الصراع بين الطائرة والقذيفة صراعا مريرا خلال حرب أكتوبر دون أن يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر».

خامسا: مرحلة المفاوضات: سنستعين هنا بأربع نقاط أشار إليها يوكوف فى نظريته:

١ - خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة:

يقول لورانس ميتكالفMetcalf فى وصفه للأحداث الأخيرة فى الحرب «لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظميين لأن كلا من مصر وإسرائيل قد انتهكتا وقف اطلاق النار. لقد حصلت إسرائيل على مكاسب عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتى فقد أخذت حاملات الطائرات السوفيتية طريقها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط وأعلم الروس الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لارسال قواتهم الخاصة للمنطقة لتعزيز وقف اطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت درجة استعداد قواتها فإذا أرسل الروس قواتهم فستصبح المواجهة حتمية بعد أن كان الوفاق ممكنا فالمصالح القومية الآن لكل منهما فى خطر[١٨].

---

(١٨) Lawrence Metcalf, "Crisis in World order, The Cold war and beyond, Random House, Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

٢ - استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى..

تقول الوثيقة فى ص ٢٧٣ «فى صباح ٢٤ أكتوبر انتقد الاتحاد السوفيتى اسرائيل وهاجم أمريكا بصفة علنية فى الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات المتحدة يقول فيه: انه إذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا فى هذا الموضوع فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التى نراها ضرورية وعاجلة ولا يمكن أن نسمح لاسرائيل بأن تستمر فى عدوانها هكذا».

٣ - عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة:

يقول ميتكالف: «إن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقا على وقف القتال قبل أن تهزم إسرائيل العرب هزيمة كاملة، لكن إسرائيل تحاول الحصول على نصر كامل بأى طريقة.. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتى لم يستطع الحفاظ على كلمته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الاسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على إسرائيل وقبل الطرفان وقف إطلاق النار مؤقتًا فى إطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى»(١٩).

٤ - دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات:

يقول رئيس الأركان الاسرائيلى فى هذا الصدد.. «من وجهة النظر العسكرية البحتة حقق الجيش إنجازاً ضخمًا وعظيمًا. جعل الحكومة الإسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى إنطباعًا بأننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين»(٢٠).

وقد تمكنت إسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط أى فرصة للطرف المصرى للمساومة.. تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣): إنه بعد أن أتمت إسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثمن لإمداده بالتعيينات بالآتى:

(أ) الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلى أفيدان: وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه إلى الجانب الإسرائيلى.

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الاسرائيليين الذين يقضون أحاكمًا فى السجون المصرية.

---

(١٩) Ibid –. 54-55.

(٢٠) Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1, Jan 1974, p. 25.

(جـ) طالبت بإلغاء الحصار البحرى المصرى وأن يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع. (انظر ص ٢٨١ أيضًا).

هذا وقد أبرزت هذه الحرب نقطتين اساسيتين لم يشر إليهما يوكوف فى نظريته.

الأولى: أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الدولة الحليفة من المساومة لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع الطرف المحلى الآخر.

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ «أن إمداد الجيش الثالث بالتعيينات والمياه يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود، وقد وضعت أمريكا سلاح البترول فى كفة الميزان وانقاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى.. وكان على السلطة السياسية المصرية أن تلتمس من العرب وقف استخدام هذا السلاح.. وهذا ما حدث فعلا».

الثانية: أن النصر العسكرى الحاسم الذى يتبعه احتلال مناطق ومدن هامة قد يحول سلوكيات قوات الاحتلال إلى عملية منظمة وتسير وفقا لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحياة فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من إمكانيات لصالح الدولة المحتلة. وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال مدينة السويس لمدة ثلاثة أشهر ما يأتى:

١ - ردمت ترعة المياه الحلوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية إلى مدينة السويس والجيش الثالث.

٢ - فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد الذين يقعان خارج المدينة ونقلتهما إلى إسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها.

٣ - فكت الروافع والمعدات من ميناء الأدبية.

٤ - فكت خطوط انابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة.

٥ - نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة الفلاحين. (ص ٢٨٢).

بعد أن بينا إلى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر نأتى إلى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا إلى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فإننا نقصد بها رئيس الدولة ومعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فإننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة

العسكريين الآخرين لأننا كما أشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة فى الخط السياسى للحرب. وكما أشرنا أيضا فى صدر هذه المقالة فإننا سنصيغ تحليلنا فى قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة.

أولا: القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية:

القاعدة الأولى: إذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال فى الجهاز السياسى الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز فى ضمان ولاء القوات المسلحة فإن هذا الجهاز ينشىء وظيفة خاصة تمكن الوزير من أحكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تقلد سلطات هذه الوظيفة إلى أستصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما أن لشخص الوزير دور كبير فى الحفاظ على أستمرار هذا الجهاز أما فى الحالات الأخرى التى لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فإن الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار إلا أن أهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، كما أن وجود مثل هذه السلطات الواسعة فى يد وزير الحرب قد يجعله فى موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية.

تقول الوثيقة فى ذلك «كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف فى المقام الأول إلى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها.. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا فى التنظيم الغربى ولا فى التنظيم الشرقى حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو قمة الجهاز العسكرى ويتبع وزير الحربية الذى يمثل القيادة السياسية (ص١٠٨). هذا بالنسبة إلى أيجاد الوظيفة التى تمكن القائد العام من أحكام السيطرة على القوات المسلحة. أما بالنسبة لدور هذه الوظيفة فى خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة فى (ص١٠٨) أيضا «أما فى مصر فإن أدخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات وأضاع المسئولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة: هل هو رجل عسكرى أم مدنى؟ هل أى خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية أم لا؟ هل أى قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا عنه كقائد عسكرى أم أن مسئوليته تتوقف عند القرار السياسى».

وعن كيفية أحكام السيطرة على القوات المسلحة بمقتضى هذه الوظيفة فتقول

الوثيقة فى (ص ١٠٩) «وفى سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة ادارات وضعها القائد العام فى يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الأدارات هى أدارة المخابرات الحربية وإدارة شئون الضباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق إدارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم الساخطون ومن هم الموالون وعن طريق أدارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع ان يغدق عطاءه على المخلصين والتابعين».

وعن الحاجة إلى استصدار قرار بتخويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة فى ص ١٠٩ «كان القائد العام يستمد قوته وسلطنه من الشرعية الثورية بحكم أنتمائه إلى الثورة وكونه عضوا بارزا فى مجلس قيادة الثورة فلم يكن فى حاجة إلى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطانه»

وعن دور هذه السلطات فى تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة فى نفس الصفحة «منذ أوائل الستينات كان فى استطاعة القائد العام أن يتحدى سلطات رئيس الجمهورية» وترى الوثيقة أنه فى الحالات التى لا يطمع فيها وزير الحرب فى تحدى السلطة السياسية فإنه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمه وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس أركان حرب القوات المسلحة».

القاعدة الثانية: إن تأييد العسكريين للسلطة السياسية ووقوفهم إلى جانبها فى الأزمات السياسية الحرجه يؤدى بهذه السلطة إلى دفعهم لتولى مناصب القمة فى القوات المسلحة لكنها تتابع فى نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فاذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات أو غلبة انجازاتها على الصورة الشعبية عليها فإنها تلفظم فورا.

ولبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى:

فيما يتعلق بدفع السلطة السياسية لمن يؤيدها من العسكريين إلى مناصب القمة: تقول الوثيقة فى (ص ٩٦) «حينما قامت السلطة بانقلابها العسكرى ضد خصومها السياسيين أشترك فى هذا الانقلاب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى لعب دور المؤيد للانقلاب» والذى عين فيما بعد وزيرا للحرب وتقول الوثيقة فى موقع آخر عن رئيس الأركان العامة فى زمن الحرب أنه عين فى منصبه متخطيا ثلاثين رتبة أقدم منه وقد تكون سبب تعيينه فى هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ ابريل ١٩٧٠

المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية. (ص ٩٣). وقد طردت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورته وطموحاته السياسية وتوسعه فى استخدام سلطاته إلى درجة مقلقة.

أما عن دور الانجازات العسكرية فى التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة فى (ص ٢٩٦) حول إقالة رئيس الأركان «أن النية فى الإقالة تكونت فى فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لعنصر الغيره» «ثم أخذت الفكرة تختمر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة عنصر التحدى». وتقول الوثيقة فى (ص ١٤١) «أن السلطات السياسية لو اقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير شخصية شعبية تهددها. وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية فى العلاقات بين مرؤسيها من كبار القادة العسكريين الذين قامت بطردهم ما أن شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم فاتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منهما إلى اطراء وتفخيم ومدح الآخر ولشعورها أيضا بميل الأول فى أن يكون له دور أكبر فى ممارسة السلطة بالإضافة إلى تمتعه ببعض المزايا الشخصية التى تجعل منه شخصية محبوبة من العسكريين كاهتمامه باللمسات الأنسانية والخدمات وتحسين رواتب ومعاشات الضباط والجنود ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم فى رحلات ترفيهية أو الأغداق على المحيطين به بأموال وامتيازات.

وتبين الوثيقة فى أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد للعسكريين دوما أنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسة وكيف أنها كانت تتابع آراءه من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرص للاطاحة بهم ما أن تشعر بأن لآرائهم هذه طابعا سياسيا دون أدنى اعتبار لكفاءتهم العسكرية ذات الأثر الفعال فى الحرب فالمهم ألا يتدخل العسكريون من قريب أو بعيد فى شئون السياسة. (ص ١٣٦)

القاعدة الثالثة: تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق مواصفات خاصة أهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك فإنها تبحث فى التاريخ العسكرى والخلفية النفسية والفيزيقية لمن ترشحه لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما.

يشير بيرلميتر Perlmitter إلى ذلك موضحا أن السلطة السياسية المصرية قد عينت رجالها لكى يسيروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن

المهنيين وغير السياسيين[٢١]. أما الوثيقة فإنها تحلل مواصفات وزير الحرب الذى عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول عن تاريخه العسكرى أنه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد فى المرة الأولى لكنها حددت أسباب الثانية فى قيام العدو بغارة ناجحة فى منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذه القرار وتفضيله تلقى الأوامر دون أصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية فى منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك أكبر الأثر فى حالته النفسية ومعنوياته فقد عاد إلى الحياة العملية من جديد بعد أن اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها. وتقول الوثيقة فى (ص ١٣٧) أن وزير الحربية كان مريضا وأن التعيين تكمن فى دلالته التى تعنى أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيانها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة أفراده. (ص ١٣٩).

القاعدة الرابعة: قد تتعمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى اكبر منصبين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف إلى جانب وزير الحرب فى مواجهة رئيس الأركان. هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصيتين أى أثر فى مرحلة الأعداد للعمليات العسكرية أو عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة انجاز عسكرى مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب أو بمعنى آخر، عند تعرض القوات لموقف عسكرى حرج تؤثر مواجهته على الانجاز العسكرى الناجح الذى يكون قد تحقق فى بداية الحرب.

تقول الوثيقة فى تعمد السلطة السياسية هذا الأختيار «أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التى دعت السلطة السياسية إلى تعيين وزير الحرب» (ص ١٣٨) وتشرح الوثيقة ذلك أن رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول فى (ص ١٣٥) أنه عند عرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجاة للأخير الذى علق على ذلك موجها حديثه إلى السلطة السياسية بقوله «أن هناك تاريخا طويلا من الخلافات بيننا يمتد

---

(٢١) Amos Perlmiter, politics and Military in Israel, 1967-1972. Frank Cross.

إلى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا » كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة « انى أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم بمن قبله ». ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن أعادة الكرة وأظهار مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى عند الأعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة، فإن رئيس الدولة أكد وجهة نظرة بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك. ص ١٣٥. ويؤكد الوثيقة أن تعمد السلطة السياسية مثل هذا الأختيار لم يحدث للمرة الأولى أذ كان حدث مثله قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر.. (راجع ص ١٣٤).

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثرا على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨.. « أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو كان هناك قائدا عاما غيره.. ولو كان قد تيسر هذا لكان فى أمكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشئون العسكرية البحتة ولا ستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقا للأسلوب الذى يختاره العدو.

أما عن الدور كانت الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فإن الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيهما هذا الأختيار ففى المرة الأولى على سبيل المثال أخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بأنعدام الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بألا تدع فرصة للاحتكاك بين الطرفين. (ص ١٣٤).

وعن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة أنه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافات فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها إلى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر. وتقول الوثيقة فى (ص ١٨، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته عن الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا إلى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض.

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا واثر على خط سير العمليات تأثيرا كبيراً ويرجع ذلك فى تصورنا إلى تجاهل وزير الحرب صفته العسكرية واستدماجه الكامل صفته السياسية. وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خط

سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد عانى كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التى كان يتقدم بها وأنهما كانا حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وأن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف اطلاق النار. (ص ١٤١).

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى أثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة، ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بأنجاز مضاد معاد وبدا أن أى محاولة لمجابهة إنجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى.. انفجر الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ – ٢٣٦) «بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت قواتنا قد حققت نجاحا حاسما فى معركة القناة وعبرت أصعب مانع فى العالم وحطمت خط بارليف فى ١٨ ساعة وهو رقم قياسى لم تحققه أية عملية عبور فى تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة» وتعنى هذه الفقرة أن الهدف العسكرى قد تحقق ومن ثم فلم يبق الا انتظار رد فعل العدو، أى أنه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان أى أثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز. وتوضح الوثيقة فى صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسى للحرب، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق فعارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الأسرائيلية التى تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم. كما عارض القادة العسكريون هذا القرار، وكان الأصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة فى (ص ٢٤٦) من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها.

وتقول الوثيقة فى موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان بإعادة تجميع بعض القوات غرب القناة لإعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات من الشرق إلى الغرب قد قوبل بالرفض وأشتد الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة إلى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى عكس ذلك تمامًا. (ص ٢٥٢). وحينما استعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توسع العدو فى منطقة الدفرسوار. وتقول الوثيقة فى (ص ٢٦٧) ان السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندى من الشرق. وحدث صدام آخر بين الطرفين فى ٢٥ أكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان الموضوع الرئيسى للاجتماع كيف

يمكن إعادة فتح الطريق إلى الجيش الثالث واقترح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيلولة دون فتح الطريق أمام العدو إلى القاهرة بحماية القوات الإدارية المتحركة من القاهرة إلى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيت المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين. (ص ٢٧٧).

ونضيف إلى ما سبق أن تأييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة.. وتذكر الوثيقة فى هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك بإجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية.. ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية.. إلا أنها تقول أنه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان امام رئيس الدولة فإن الأخير لم يتخذ أى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين فى حين أن القضية المطروحة أمامه كانت قضية بالغة الخطورة.. (ص ١١٥).

ثانيًا: فى علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية:

القاعدة الخامسة: تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى إدراكها لحجم القوة السياسية فى يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها. ويقف وزير الحرب عادة إلى جانب من بيده السلطة الفعلية سواء أكان رئيس الدولة ام غيره.. اما رئيس الأركان فإنه يتخذ موقفًا وسطًا وأن كان يميل إلى ما تجمع عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف بإتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية.

اعتمدنا فى تنظير هذه القاعدة على مجريات الأحداث فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ إبريل ١٩٧١ حيث ضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطًا بالإضافة إلى سكرتير المجلس وخصص هذا الاجتماع لبحث رأى القوات المسلحة فى مشروع إتحاد الجمهوريات العربية الذى يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب. وكان المسرح السياسى فى هذا الوقت يشير إلى أن رئيس الدولة لا سلطات له وأن السلطة الحقيقية فى يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم. وتقول الوثيقة فى بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم. وتقول الوثيقة فى بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا «ألح وزير الحرب فى حديثه إلى أن الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وأنه بعد أن ينتهى من اجتماعة سوف يتوجه لحضور اجتماع سياسى على أعلى

مستوى وأنه سوف يقوم بإبلاغ الجهات السياسية العليا برأى القوات المسلحة التى وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد » (ص ٩٤).

أما عن موقف رئيس الأركان الذى رقى فيما بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة أن رئيس الأركان لم يسمع رأيه فى هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن فى الاجتماع أن موقفهما واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأى رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه أنه يريد إجابة صريحة بنعم أو لا على الاتحاد فى صورته المعروضة فرد فبأنه يعارض قيامه (ص ٩٤).

القاعدة السادسة: يترتب على تأييد وزير الحرب السياسية أن تسمح له هذه السلطة التوسع فى اختصاصاته بما يهدد هيمنة هذه السلطة، وقد يؤدى سوء استخدام هذه الاختصاصات إلى إضرار بالأفراد العسكريين والاستراتيجية العسكرية للدولة ككل.

تقول الوثيقة فى (ص ١١١) « أن سلطان وزير الحرب ظلت تتعاظم يومًا بعد يوم وارتكب نفس أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضابط يعترض طريقه ويغدق بالعطاء على من يسير فى ركابه، وأصبح لا يطيق أن يسمع رأيًا يخالف رأيه (ص ١١١) فأمر مثلاً بتحويل ضابطين برتبتين كبيرتين إلى وظائف مدنية لمخالفتهما أياه فى رأيه، هذا على مستوى الأفراد أما على مستوى الاستراتيجية العسكرية للدولة فإن الوثيقة تبين أن وزير الحرب هدد أحد كبار الضباط الذين عهد إليهم اتخاذ اجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك الخاص بشراء لنشى مساحة لإجراء مسرح هيدروغرافى لجميع السواحل العربية واتخذ ضده إجراءات مشددة منعته من تنفيذ هذه المهمة. (ص ١١٥).

القاعدة السابعة: قد يتعاظم تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية إلى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهدفة أساسا لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاءة القتالية للقوات المسلحة.

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢. وتقول الوثيقة فى ذلك: « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيعاب وتنظيم هذه الدبابات، وكل رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات إلى اللواءين المدرعين المستقلين. أما الرأى الآخر

والذى أيده بعض المستشارين السوفييت فقد رأى تسليمها إلى الفرقتين المدرعتين بدلاً من اللواءين المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفى احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة فى الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية فى المراحل الأولى من المعركة وفى اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة.. وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع فى اليوم الثانى كان هذا الرأى هو رأى المستشارين كلهم » (ص ١٢٢ - ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول : « أن السبب الحقيقى الذى دفع وزير الحرب إلى المعارضة هو أنه كان يشك فى ولاء أحد قادة الفرق المدرعة، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ إليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه السياسية دومًا فى مقدمة المتطلبات العسكرية للمعركة، وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات ت ٦٢ إلى اللواءين المستقلين ».

ثالثًا : العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان :

القاعدة الثامنة : تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان على علاقتهما المستقبلية بالسلب أو بالإيجاب.

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب، فى الحالة الأولى كانت العلاقة بينهما علاقة عداء.. هذا وقد عرضنا فى القاعدة الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشير هنا إلى الكيفية التى تولد بها هذا العداء. تقول الوثيقة فى (ص ١٣٣) أن رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وأنهما كان شخصين مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا.. أما جذور الخلاف فترجع إلى الفترة التى كان يقود فيها رئيس الأركان الكتيبة العربية التى كانت ضمن قوات الأمم المتحدة فى الكونغو ١٩٦٠ وكان وزير الحرب وقتها يرأس بعثة عسكرية لدراسة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولى إلا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التى تؤيدها مصر وكانت ميول الحكومة الجديدة تتعارض تمامًا مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا عمل منذ اليوم الأول لحضورها. وتقول الوثيقة فى ذلك أن البعثة بدلاً من أن تعود إلى مصر أخذ وزير الحرب يخلق لنفسه مبرًا للبقاء فى ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم بإعداد تقرير عن الموقف وبقى تحت ستار هذا العمل مع اللجنة ما يزيد عن شهرين. وتقول الوثيقة محددة بداية الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان

باعتباره أقدم رتبة منه ورفض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلا الكلمات الخشنة حتى كادا أن يشتبكا بالأيدى وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت اللجنة.. وتتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك فى مصر أنهما كانا يتقابلان فى بعض المناسبات مقابلات عابرة إلا أن كلا منهما كان يحاول أن يتحاشى الآخر قدر ما يستطيع إلى أن عين الوزير فى ١٩٦٩ رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة.. وهنا اختلف الوضع ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما إلى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقة. (ص ١٣٣).

أما فى الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين إيجابية. وتبين الوثيقة أنهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة. ويصف رئيس الأركان آثار ذلك بقوله) (أنه لا يزال يحبه ويقدره وأن كان يختلف معه فى كثير من الآراء لكنه ما زال يعتقد أنه عنصر وطنى يمكن أن يخطىء) (ص ١١١). وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف إلى جانب وزير الحرب فى مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه.

القاعدة التاسعة: يعتبر التنازع على الاختصاصات من اهم اسباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان.

توضح الوثيقة فى توضيح هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يوسع فى سلطاته، فتذكر قول رئيس الأركان.. «كما أنه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على أن أقف ضده.. كان يعتقد أنه بصفته وزيرًا للحرب وقائدًا عامًا للقوات المسلحة فإنه هو وحده الذى له سلطة إتخاذ القرار وأنه يتحتم علىّ أن اخطره بكل شىء وإلا أتخذ أى قرار.. قلت له انك تريدنى أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهذا ما لا اقبله» (ص ١١٢).

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات.. وكان رأى اللجنة الآتى: «أن تكون هناك شخصية سياسية وهى شخصية وزير الحرب تختص بإتخاذ القرار السياسى والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها إدارة العمليات الحربية والسيطرة والإدارة اليومية للقوات المسلحة فإنها تكون من اختصاص وظيفة عسكرية هى رئيس أركان حرب القوات المسلحة» (ص ١١٢).

القاعدة العاشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما يستند إلى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة ما تكون هذه المناصب خارج البلاد).

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد شرحنا الحالة الأولى فى القاعدة الثامنة. وهى واقعة محاولة وزير الحرب فرض سلطاته على رئيس الأركان فى الكونغو ورفض الأخير لذلك. أما الواقعة الثانية فقد حدثت حينما عين رئيس الأركان أمينًا عامًا مساعدًا عسكريًا بجامعة الدول العربية. وكان الأخير يقدم مشروعًا جديدًا إلى المجلس العسكرى للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوبًا عن مصر ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان فى اجتماعات المجلس وطلب إليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر ورفض رئيس الأركان ذلك بقوله حسبما جاء فى الوثيقة: «إنك كوزير للحربية فى مصر تستطيع أن تصدر إلى التوجيهات بصفتى رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية أما بصفتى الأمين العام المساعد العسكرى للجامعة العربية فإنه ليس من حقك أن تصدر إلى أية توجيهات.. أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم بأسم مصر كيفما تشاء ويستمع إليك الآخرون ويناقشونك أما أنا فأننى أتكلم بأسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية» تقول الوثيقة: «أن الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلاً.. ولكنك تعلم أن وظيفتك كأمين عسكرى مساعد للجامعة العربية هى نتيجة لكونك رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، وأجاب رئيس الأركان قائلاً.. نعم أعرف ذلك ولكننى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب أن تعرفها جيدا» (ص ١١١).

القاعدة الحادية عشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان إذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية إذاعة حقائق الحرب على الرأى العام.

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة إذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو إلى غرب القناة. كان من رأى الأول الحفاظ على الروح المعنوية للشعب وللقوات المسلحة بإذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة فى حين كان من رأى الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من إمكانيات وطاقات يمكن أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على الموقف

العسكرى وخاصة بالنسبة للتشكيلات والوحدات غير المشتركة فى القتال (ص ٢٨٤).

القاعدة الثانية عشرة: يقدم رئيس الأركان استقالته فى حالتين الأولى: حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب والثانية: حينما يقف فى مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعره الذاتية ويعرض عن الاستقالة إذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات تكفى لتنظيم العلاقة بينه وبين وزير الحرب وإذا ما رأى أن جهوده على المستوى العسكرى قد تنسب لغيره فى حالة استقالته وإذا ما خشى من تفسير السلطة السياسية للاستقالة بأنها عدم رغبة فى دخول الحرب او انها تحالف مع عسكريين لا ترضى عنهم.

شرحنا فى القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان بادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها، لكنه لم يعدل عن الاستقالة إلا بعد أن وعده رئيس الدولة تنظيم العلاقة بينهما (ص ١٣٣). وفى المرة الثانية كانت الموقف يتطلب من رئيس الأركان قرارًا فوريًا أما أن يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو أن يستقيل. وتقول الوثيقة فى ذلك على لسان رئيس الأركان: «لقد كان على أن أجرى فى ذهنى تقديرًا سريعًا للموقف وأن أصل إلى قرارى.. أنه ليصعب علىّ أن استقيل وأترك خلفى الجهد والعرق الذى بذلتهما دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة.. ولو استقلت فقد تفسر الإستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأنى لا أريد دخول الحرب فى حين أن الحقيقة عكس ذلك تمامًا» (ص ١٣٥). أما فى المرة الثالثة التى اقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها اثر طلب الأول سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة.. وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدده بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر. وتصف الوثيقة على لسانه هذا القول بالآتى «كيف اترك القوات المسلحة فى أوقات الشدة؟ ماذا سيقول عنى الخصوم؟ هرب عند أول أزمة.. لن أقبل ذلك على نفسى.. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن اقف معها فى وقت الشدة حتى لو لم استطع ان انقذ ما أريد إنقاذه كله.. ابتلعت كبريائى.. وتحملت الموقف ولو مؤقتًا من أجل مصر» (ص ٢٥٣ - ٢٥٤).

القاعدة الثالثة عشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى فى الحرب.

أشار وزير الحرب فى إجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد تحت رئاسته فى ١٨ مارس ١٩٧٢ إلى وجود شائعات حول الخلافات بينه وبين الاتحاد السوفييتى.. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف مبادئ فقط (ص ١٠٤). ويرد رئيس الأركان على ذلك: «أن الشائعات التى أطلقها الوزير كانت من النوع المتعمد الذى يخدم غرضًا معينًا وأنه يهدف منها إلى إظهار أنه هو الذى يحمى مصر من تيار الشيوعية التى يكرهها هو كراهية شديدة» وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان: «أن كراهيته هذه أمر يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها.. لكن عداوته للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجى والاتحاد السوفييتى الذى يقوم بإمدادانا بالسلاح الذى يمكننا من تحرير الأرض» (ص ١٠٥). والواقع أن اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان فى تقدير موقف الاتحاد السوفييتى جعل الأخير يتهم الأول بسوء تقدير الموقف السوفييتى ونحن نرى أن تقدير رئيس الأركان لهذا الموقف لم يكن أفضل من تقرير وزير الحرب فقد كان رئيس الأركان يعترض على عدم إعطاء الروسسصورة صحيحة عن خط سير العمليات العسكرية وتقول الوثيقة على لسانه: «إن الأسلوب الذى نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسى يختلف اختلافًا كبيرًا عن الأسلوب الذى تتعامل به إسرائيل مع حليفها.. فبمجرد اندلاع الحرب كانت هناك أتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية وأطلع الإسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشرًا طوال فترة الحرب..

لا شك أن هذا التعاون الاسرائيلى الأمريكى على مستوى القيادة العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء إذ كيف يستطيع الحليف أن يقدم العون لحليفه إذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه» (ص ١٦٨). ونرى أنه محق فى تصوره لمنطق التعاون بين الحلفاء. كما نرى أنه محق أيضًا فى فهمه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتى مع الحلفاء فتقول الوثيقة على لسانه ما يلى:

١ - أن الخلاف العربى الإسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية، أنها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص ١٧٠).

٢ - أن سياسة الاتحاد السوفييتى هى ألا يعطى أفضل ما عنده لأية دولة أجنبية رغبة منه فى الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧).

٣ - إذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه، كان واضحًا أن صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر أن الاتحاد السوفييتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في الساحة العالمية وكان قادرًا على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التي أمد بها الدول العربية: (٧٠٠٠ دبابة - ١٨٠٠ طائرة - ١٨,٠٠٠ مدفع - ١٥٠ قطعة بحرية - أكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة) (ص ١٧١).

ومن هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة في سلسلة رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفييتي، وهي ما أشرنا إليها من حرص القوتين العظمتين بالرغم من كل الإمدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية عن العسكرية الإسرائيلية.. لا فرق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.. أما لماذا.. فإن هذا يحتاج إلى مقالة مستقلة.

بعد تحليلنا لمدى إنطباق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتي للإجابة على السؤال الذي طرحناهسفي بداية المقالة:

«هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددها القوتان العظمتان؟».

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة أنه لا تأثير بالمرة على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجي الذي رسمته الدولتان العظميان لسير ونتيجة هذه الحرب. وما توصلت إليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذي كان سيحدث حتى ولو أخذت العلاقات بين قادة الحرب خطاً مختلفًا تمامًا عن الخط الذي سارت فيه وفقًا لتحليلنا في المقالة وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضائق في بداية الحرب أو القضاء على الثغرة في نهاية الحرب، وذلك لأن القضية كانت محسومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكي في: «أن أصدقاءنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدًا منا قط» وبالتحديد كما يقول يوكوف: «إن القوى العظمى تضبط وتقيد هذه الحرب وتضع لها هذه المواصفات والنتائج التي تعطيها فرصة إيجاد مواقف الحل الوسط في علاقاتها السياسية والاستراتيجية. وهي بهذه الحرب تسمح بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى».

ويبين التحليل السابق أن المشتركين فى الحرب من القادة المصريين كانوا يعلمون تمامًا أنهم يلعبون أدوارًا مرسومة محددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تمامًا أن الوطنية تقضى منهم مثل هذا الحماس فى حين كما تبين لنا لم تقدم هذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب.

ما أردنا بهذه المقالة إلا أن نطرح هذا السؤال «هل قدر على مصر أن تضيع طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقًا لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى وأن تسير فى تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها؟ وإلى متى؟ وكيف السبيل إلى الخلاص منه؟

الا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين؟

الدراسة العاشرة

ملاحظات حول المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التى عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ إنشائه فى عام ١٩٦٠[١] تحت إشراف موريس جانوتز M. Ganowitz رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس C. Moskos أستاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة[٢].

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتى عضو يمثلون أربع عشرة دولة هى الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا وإسرائيل والدانمرك وشيلى ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلون عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاه البحرية والأكاديميات العسكرية بفروعها المختلفة وممثلون عن هيئة الأركان ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكرى الأمريكى وممثلون عن لجنة المسرحين الأمريكين وعن اللجنة الاستشارية لشئون المرأة فى القوات المسلحة وممثلون عن مركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس الأمريكية والأرشيف والمحفوظات الأمريكية. وقد ساهم كل هؤلاء فى نشاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم.

بالإضافة إلى مشاركة أساتذة الجامعات فى الدول التى ساهمت فى المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألمانى بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفراد التطبيقى بكندا ومركظ بحوث علم الاجتماع العسكرى بفرنسا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلى.

---

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو - ولاية الينوى فى Palmer House فى الفترة من ٢١ - ٢٣ اكتوبر ١٩٨٣.

(٢) راجع نشاة وتطور هذا السمنار فى كتابنا علم الاجتماع العسكرى ص ص: ٤٥ - ٤٧.

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمنار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية. هذا وقد دعا المؤتمر الأستاذ لايزفبنج هورتز Horwitz أستاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة رتجرز Rutgers ليتحدث فى محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣.

كان الموضوع الأساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى. ورغم قصر الفترة التى أنعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التى تقدم بها الأعضاء وفيما يلى خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر:

أولًا: لم يكن أمرًا مفاجئًا لنا ترؤس موشية ليزاك M. Lissak أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بإسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشة نتائج الخبرة الأوربية فى قضايا الجيش بالمجتمع. فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة فى ميدان علم الاجتماع العسكرى ولإسرائيل ذاتها وضع خاص فى قضية علاقة الجيش بالمجتمع. لكنه على أية حال مؤشر جديد أخر يؤكد دور إسرائيل فى مجالات ما زالت مصر تلتمس طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التى تسببت فى تخلفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمى لأكثر من ثلاثة وعشرين عامًا. وتناولت فى بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية فى دور السلاح النووى فى العلاقات المدنية العسكرية وفهم الألمان وتقييمهم للتقاليد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسرة العسكرية. أما الخبرة الفرنسية فقد حللت فى ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديموجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية. كما تناولت الخبرة البلجيكية مشاكل ومداخل القوة البشرية أما الخبرة النرويجية فقد عرضت فى ضوء أزمات حلف شمال الأطلنطى وحللت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكس - توماس على الجيش اليونانى وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهنى فى حين ركزت الخبرة الإيطالية على المؤسسات الممثلة للعسكريين عرضًا وتحليلًا.

ثانيًا: لاحظنا فى هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية فى علم الاجتماع العسكرى. ولم يكن غريبًا علينا أن نرى الجيش اليونانى يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكى ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد ترأس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكرى الأولى ميشيل مارتن الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا وبجامعة شيكاغو فى ذات الوقت. وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم إلى هذه الحلقة فى الآثار السوسيولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة

العسكرية والإنفاق العسكرى. أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول إعادة تعريف الحالة العسكرية وايديولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش فى تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعى وبالدولة. وجدير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك فى مناقشات هذه الحلقة.

ثالثًا: ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومى فعقدت ثلاث حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالى:

الحلقة الأولى: كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة فى علاقته بالتفاعل الإنسانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت فى هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية فى هذا الصدد.

الحلقة الثانية: ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية بالإنجاز القتالى والإعداد للسلم. وتناولت الموضوع من زاويته التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية فى حلف شمال الأطلنطى واعتبرت الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد نموذجًا لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا.

الحلقة الثالثة: ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ - ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى فى الحربين العالميتين الماضيتين وعلاقة ذلك بتماسك وكفاءة القوات المحاربة. كما عرضت أيضًا التجربتين الفرنسية والفيتنامية فى هذا الصدد.

رابعًا: يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى فى هذه الأيام ولذلك لم يكن غريبا أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية وكثرة عدد البحوث المقدمة عنها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين فى مناقشتها وكان طبيعيًا أن نلاحظ أيضًا الدور النشط الذى لعبته الأستاذتان المتخصصتان فى الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal وكانت الأخيرة قد كلفت فى وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضع.. ونانسى جولدمان هى أستاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهى أستاذة الاجتماع أيضًا بجامعة ميرلاند. ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة فى القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى:

١ - طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس الحلقة الأولى موضوع لعوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة فى القوات المسلحة الأمريكية

وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وكيانها الاجتماعى والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها القتالى وآثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المدنية عند التسيخ.

٢ - تراست نانسى جولدمان الحلقة الثانى التى دارت حول دور المرأة فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت الضائع للمرأة - الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة.. درجة رضاء المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية - بحوث حول خريجات أكاديمية حرس الشواطئ - المكانة الصحيحة والصحة العقلية للمرأة).

٣ - تراس الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف والمحفوظات الأمريكية وقدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة فى الجيش الأمريكى المعاصر.. كما تناولت بحوث هذه الحلقة إتجاهات الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة على صغار الضباط منهن وأخيرًا دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل العسكرى والمدنى عند المرأة.

خامسا: لاحظنا وكأن هناك تبادلًا فى المواقع بين تشارلز موسكس ودافيد سيجال إذ تراس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة الوطنية وتراس الأخير حلقة خاصة عن قوات حفظ السلام الدولية التى هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس[١] وبسؤال الدكتور دافيد سيجال عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام قديم لكنه فى هذه المرة ركز بعضًا من بحوثه على التحليل السوسيولوجى لقوات حفظ السلام الدولية وخاصة فى سيناء كموضوعات لم يسبق له تناولها من قبل. وناقشت الحلقتان اللتان تراسهما موسكس موضوع التغيرات التى حدثت فى التنظيم العسكرى وعلاقته بالمهنية والسياق المهنى والعلاقات السلالية ونظام الأفراد وانتشار العقاقير الطبية فيه ثم العنصر الإنسانى فى المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد التطوعى والأمن والدفاع القومى بالإضافة إلى تحليل نتائج الخبرة الألمانية ببحث علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة.

أما الحلقة التى تراسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات حفظ السلام

---

(١) انظر موسكس وعلم اجتماع قوات حفظ السلام الدولية فى كتابنا المشار إليه ص٤٢، ٦٦ - ٧٠.

الدولية بالأمن القومى ولعل اهم ما نلاحظه هنا هو التحرك السوسيولوجى السريع لتناول قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية فى لبنان وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية اجراها الدكتور سيجال عن تماسك الجماعات الدولية بسيناء والتغير فى إتجاهاتها كقوات حافظة للسلام.

سادسًا نالت الموضوعات التقليدية فى علم الاجتماع العسكرى نصيبًا ملحوظًا من اهتمام المؤتمر كما نظمت حلقة اخرى تراس الأولى سبيثيا كاننزو الأستاذ بجامعة مكسيكو. وتراس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية الداخلية فى الجيش وقد حللت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والأكوادور. كما نظمت حلقتان أخرتان تراس الأولى منهما سبيثيا كاننزو S. Cannizzo الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية فى قضية توحد القوات المسلحة وتراس الثانية بيرنارد يوديس B. Udis الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى.

سابعًا: عقدت أربع حلقات تشكل فى مجموعها برنامجًا كاملًا لمناقشة استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها باستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة فى أفريقيا ويمكن تحديد الخطوط الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى:

١ - بالنسبة للشرق الأوسط: عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتكية فى الشرق الأوسط.. لاحظنا فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها المنفجرة كقضية أثر الغزو الإسرائيلى على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية واخرى نووية.

٢ - مصالح الولايات المتحدة فى شرق أسيا فى التسعينات: درس هذا الموضوع مرتبطًا بكوريا وأثر توحيدها على أمن المنطقة والأمن الأمريكى ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا.

٣ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى: عقدت حلقتان تراى الأولى روبرت جولدش R. Goldish بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى بأوربا الشرقية وقواعد اللعبة بينه وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال احداث اوربا الشرقية فى الحروب الأوربية المستقبلة ثم عرضت دراسة خاصة فى هذا المؤتمر عن الحياة اليومية للجندى السوفيتى أما الحلقة الثانية فقد

ترأسها جوزيف سمالدون J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتى فى أفريقا وعلاقته بالسلاح الأفريقى والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع السلاح الأفريقى وحدود وتأثير السلاح الأمريكى فى أفريقيا.

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء دون إصدار أية توصيات أو نتائج.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها:

الكتاب الأول: ميادين علم الاجتماع:
اختيار وترجمة الدكاتره محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الثانى: نظرية علم الاجتماع:
تأليف نيقولا تيماشيف، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى:
تأليف الدكتور محمود عودة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

الكتاب الرابع: تمهيد فى علم الاجتماع:
تأليف بوتومور، ترجمة الدكاتره محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس: مجتمع الصنع. دراسة فى علم اجتماع التنظيم:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية، ١٩٧٢.

الكتاب السادس: الصفوة والمجتمع:
تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

الكتاب السابع: الطبقات فى المجتمع الحديث:
تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الثامن: علم الاجتماع الفرنسى المعاصر:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع: قراءات معاصرة فى علم الاجتماع:
للدكاتره علياء شكرى، ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب العاشر: دراسات فى التنمية الاجتماعية:
تأليف الدكاتره السيد الحسينى، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى عشر: مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية:
تأليف جون ركس، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الاسكندرية، ١٩٧٣.

الكتاب الثانى عشر: دراسات فى التغير الاجتماعى:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

الكتاب الثالث عشر: دراسة علم الاجتماع:
اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الرابع عشر: علم الاجتماع الريفى والحضرى:
للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الخامس عشر: مقدمة فى علم الاجتماع:
تأليف اليكس انكلز، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس عشر: مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الثالثة القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور - الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثامن عشر: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم:
تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى، الطبعة الثالثة دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب التاسع عشر: مصادر دراسة الفولكلور العربى:
إشراف الدكتور محمد الجوهرى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب العشرون: الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية:
إشراف الدكتور محمد الجوهرى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والعشرون: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثانى والعشرون: علم الفولكلور. الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية):
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والعشرون: بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى. دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الرابع والعشرون: التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الخامس والعشرون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة:
تأليف الدكتور علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب السادس والعشرون: دراسة معاصرة فى علم الاجتماع:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب السابع والعشرون: عادات الطعام فى الوطن العربى:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الثامن والعشرون: الفلاحون والدولة:
تأليف الدكتور محمود عودة، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع والعشرون: تاريخ علم الاجتماع. الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الثلاثون: علم الاجتماع والمنهج العلمى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الحادى والثلاثون: أصول علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٨٠.

الكتاب الثانى والثلاثون: جماعات الغجر. مع إشارة لغجر مصر والبلاد العربية:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والثلاثون: الانثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الرابع والثلاثون: علم الاجتماع السياسى:
المفاهيم والقضايا: تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والثلاثون: علم الاجتماع العسكرى. التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية:
تأليف الدكتور أحمد خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب السادس والثلاثون: الفكر الاجتماعي. نظرة تاريخية عالمية:
تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان العيسى، ١٩٨١.

الكتاب السابع والثلاثون: التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية:
تأليف الدكتور السيد الحسيني الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب الثامن والثلاثون: المدينة. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى:
تأليف الدكتور السيد الحسيني، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، وأعيد طبعه، دار المعارف، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والثلاثون: النظرية الاجتماعية المعاصرة. دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الأربعون: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية:
تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى والأربعون: البناء السياسى فى الريف المصرى:
تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة: تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثانى والأربعون: علم الاجتماع الأمريكى. دراسة لأعمال تالكوت بارسونز:
تأليف جى روشيه، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثالث والأربعون: البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. المفاهيم والقضايا:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الرابع والاربعون: علم الاجتماع والنقد الاجتماعى:
تأليف بوتومور، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والأربعون: الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث:
تحرير آلن مونتجوى، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب السادس والاربعون: علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية ١٩٨١.

الكتاب السابع والاربعون: علم الاجتماع:
تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى، ومحمد الجوهرى، وعلى ليلة، وأحمد زايد، وحسن الخولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثامن والأربعون: الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث. مدخل اجتماعى وثقافى:
تأليف الدكتور حسن الخولى: الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب التاسع والأربعون: المرأة المصرية بين البيت والعمل:
تأليف الدكتور محمد سلامة آدم، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب الخمسون: النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى:
تأليف الدكتورة زينب رضوان، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الحادى والخمسون: نحو نظرية إجتماعية نقدية:
تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الثانى والخمسون: التغير الاجتماعى:
اختيار وترجمة: الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى وعلى ليلة، الطبعة الأولى دار المعارف، ١٩٨٢.

الكتاب الثالث والخمسون: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة:
تأليف الدكتورة سامية الخشاب، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الرابع والخمسون: البناء الاجتماعي والثقافة فى مجتمع الفجر:
دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى وتأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والخمسون: المجتمع والثقافة والشخصية. مدخل إلى علم الاجتماع:
تأليف الدكاترة محمد على محمد، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق جلبى، الإسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب السادس والخمسون: التصنيع فى الدول النامية:
تأليف الآن مونتجوى، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع والخمسون: علم إجتماع الادارة. مفاهيم وقضايا:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الثامن والخمسون: دراسات فى علم الاجتماع الطبى:
للدكاترة محمد على محمد، وعلى حلبى، وسناء الخولى، وسامية جابر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب التاسع والخمسون: نقد علم الاجتماع الماركسى. دراسة فى النظرية الاجتماعية:
تأليف بوتومور، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلبى الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب الستون: دراسات فى علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والستون: معجم علم الاجتماع:
ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهرى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثانى والستون: الشباب والمشاركة السياسية:
تأليف الدكتور سعد إبراهيم جمعة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث والستون: المدخل إلى علم الاجتماع:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الرابع والستون: تنمية العالم الثالث:
الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية: للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والستون: فلفريدوباريتو ودورة الصفوة فى إطار النظام:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس والستون: العالم الثالث. قضايا مشكلات:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب السابع والستون: المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث:
تحرير ريتشادر أنكر وزملاؤه، ترجمة الدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد واعتماد علام مراجعة محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الثامن والستون: الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والستون: المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤ .

الكتاب السبعون: المرأة فى الريف والحضر. دراسة لأنماط العمل والتغيرات السكانية:
اشراف الدكاترة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الحادى والسبعون: السكان والتنمية. دراسة أنثروبولوجية فى قريتين مصريتين:
إشراف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثانى والسبعون: الأنثروبولوجيا الاجتماعية:
تأليف لوسى مير، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الخولى، مراجعة الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثالث والسبعون: المرأة فى العمل الزراعى. دراسة أنثروبولوجية:
للدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الرابع والسبعون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية:
تأليف الدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥ .

الكتاب الخامس والسبعون: دراسات فى علم اجتماع التنمية:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى والدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب السادس والسبعون : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث :
تأليف الدكتور محروس محمود على خليفة، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

الكتاب السابع والسبعون : الجيش والمجتمع دراسات فى علم الاجتماع العسكرى :
تأليف الدكتور احمد ابراهيم خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥ .

رقم الإيداع	١٦٠٤ / ١٩٨٦
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-١٥٦٨-X ISBN

٣٦ / ٨٥ / ٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

